

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وزارة التعليم العالي  
جامعة أم القرى  
كلية الدعوة وأصول الدين

نموذج رقم ( ٨ )

إجازة أطروحة علمية في صيغتها النهائية بعد إجراء التعديلات

الاسم (رباعي) : هند منصور عون منصور العبدلي كلية : الدعوة وأصول الدين قسم : الكتاب والسنة

الأطروحة مقدمة لنيل درجة : الماجستير في تخصص : التفسير وعلوم القرآن .

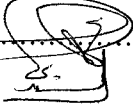
عنوان الأطروحة : ” المرشد في الوقوف على مذاهب القراء السبعة وغيرهم من باقي الأئمة القراء والمفسرين وتبيين المختار منها على مذاهب السبعة المتفق على قراءتهم رضي الله عنهم أجمعين لأبي محمد الحسن بن علي بن سعيد العماني المتوفى بعد ٥٠٠ هـ من أول الكتاب إلى آخر سورة النساء ، ” دراسة ، وتحقيق .

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد :  
فبناءً على توصية اللجنة المكونة لمناقشة الأطروحة المذكورة أعلاه - والتي تمت مناقشتها بتاريخ : ٢٠ / ٢ / ١٤٢٤ هـ - بقبولها بعد إجراء التعديلات المطلوبة وحيث قد تم عمل اللازم فإن اللجنة توصي بإجازتها في صيغتها النهائية المرفقة للدرجة العلمية المذكورة أعلاه ..  
والله الموفق ...

أعضاء اللجنة


المشرف

الاسم لعبد القيوم عبد الغفور السندي

التوقيع : 


المناقش الخارجي

الاسم الأشعبان محمد إسماعيل

التوقيع : 

المناقش الداخلي

الاسم لمحمد ولد سيدي ولد حبيب

التوقيع : 

يعتمد

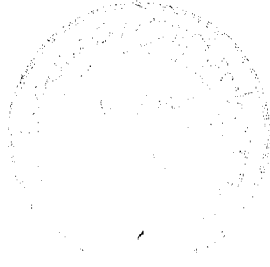
رئيس قسم الكتاب والسنة

الاسم : د/مطر أحمد الزماني

التوقيع :  ٣٠/٤/١٤٢٤

يوضع هذا النموذج أمام الصفحة المقابلة لصفحة عنوان الأطروحة في كل نسخة من الرسالة

المملكة العربية السعودية  
وزارة التعليم العالي  
جامعة أم القرى  
كلية الدعوة وأصول الدين  
قسم الكتاب والسنة



٠٠٥٢٢٢

## كتاب

المُرشد في الوقوف على مذاهب القراء السبعة  
وغيرهم من باقي الأئمة القراء والمفسرين وتبيين  
المختار منها على مذاهب السبعة المتفق على قراءتهم

بإذن الله عنهم أجمعين

تأليف أبي محمد الحسن بن علي بن سعيد العماني

المتوفى بعد ٥٠٠ هـ

منه أول الكتاب إلى آخر سورة النساء

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير

دراسة وتحقيق

هند بنت منصور بن عون العبدي

إشراف فضيلة الدكتور

عبد القيوم عبد الغفور السندي

( المجلد الأول )

العام الدراسي ١٤٢٣ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ملخص الرسالة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

أما بعد : فهذه الرسالة عبارة عن دراسة وتحقيق " كتاب الرشد في الوقوف على مذاهب القراء السبعة وغيرهم من باقي الأئمة القراء والمفسرين وتبيين المختار منها على مذاهب السبعة المتفق على قرائتهم رضى الله عنهم أجمعين ، لأبي محمد الحسن بن علي بن سعيد العماني ت بعد ٥٠٠ هـ " من أول الكتاب إلى آخر سورة النساء وهذا الكتاب يختص بعلم الوقف والابتداء وهو من العلوم المتصلة بالقرآن الكريم وهو جانب مهم في أداء تلاوة القرآن وهو يوضح المواضع التي يجب أن يقف القارئ عليها بما يتفق مع وجوه التفسير واستقامة المعنى وصحة اللغة ، وما تقتضيه علومها من نحو وصرف ولغة حتى يتمم القارئ الغرض كله من قراءته ، ولعلم الوقف والابتداء أهمية كبرى بالنسبة لقارئ القرآن الكريم ، كما أن هذا الكتاب الذي بين أيدينا ما زال مخطوط ولم يقم أحد بتحقيقه علماً بأنه من أقدم الكتب في الوقف والابتداء ، وهذا الكتاب له قيمة علمية كبيرة فهو جدير بالبحث والدراسة ، وقد أردنا بهذا العمل المشاركة بالجهود القليل في خدمة هذا العلم الفريد وإحياء التراث الإسلامي الأصيل خاصة وأن هذا العلم يتعلق بأجل كتاب وهو كتاب الله عز وجل .

وهذا البحث يشتمل على مقدمة وقسمين وخاتمة .

المقدمة وتشتمل على : أهمية هذا العلم ، أسباب اختيار الموضوع ، خطة البحث ، منهج البحث والتحقيق .

وأما القسم الأول فهو عبارة عن دراسة لحياة المؤلف ، وتعريف بكتاب المرشد ، والقسم الثاني تحقيق الكتاب من أوله إلى آخر سورة النساء وقد كانت خطوات العمل فيه على النحو الآتي .

١ - نسخ المخطوط وفق قواعد الإملاء الحديثة .

٢ - مقابلة النسخ مع بيان الفرق بينهما .

٣ - كتابة الآيات القرآنية بالرسم العثماني وعزوها إلى سورها .

٤ - تخريج الأحاديث والآثار والحكم عليها .

٥ - توثيق الأقوال والنقول من مصادرها .

٦ - شرح المصطلحات الغريبة التي تحتاج إلى شرح .

٧ - تخريج الأبيات الشعرية وعزوها إلى مصادرها .

٨ - ترجمة الأعلام الوارد ذكرهم في الكتاب .

٩ - وضع علامات الترقيم المصطلح عليها .

١٠ - بيان القراءات الواردة في الكتاب .

١١ - التعليق على ما أراه ضرورياً في فهم النص .

١٢ - الفهارس .

١٣ - الخاتمة : وتتضمن النتائج التي توصل إليها البحث ومنها :

١ - إن علم الوقف والابتداء علم جليل عظيم القدر لأنه يتعلق بفهم القرآن وتدبر معانيه .

٢ - إظهار مكانة الإمام العماني وثناء العلماء عليه .

٣ - عناية الإمام العماني الفائقة بعلم القراءات والتفسير واللغة والنحو لتعلقها الشديد بعلم الوقف والابتداء .

٤ - بيان اهتمام العلماء بالتأليف في علم الوقف والابتداء .

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

*In the name of Allah*  
*Most gracious , most merciful*

## *Thesis Summary*

Praise be to Allah , lord of the worlds and peace and prayer be upon our Ssaydnah Mohammad , his family and friends together .

After that. This thesis is considered a study and an investigation of “right way book concentrating on the seven doctrines and others from Immans of reading and interpreters of and showing the selected from them on the seven doctrines agreed from their reading may god be satisfied with them as a whole, for Abi Mohammad Al. Hassan bin Ali Bin Saeed Al Omani – died after 500 AH from the first of the booth to the end of Al- Nesah Sarah this book is concerned with the science of pausing and starting. It is a related science to the holy Quran. It shows the places, positions, where the reader can most stop according to interpretations, the correct meaning and thee language accurateness and what its science from grammar , m or photo logy and language need to make the reader able to do his purpose of reading. Science of pausing and starting has a great important to the reader of the holy Quran. The book which we have is still hand written. No body has investigated it through it is one of the oldest books of pausing and starting. It also has a great scientific value. It is really worth research and study. We aim to take part with a little effort in science service that is unique and help to revival the original Islamic heritage, especially this science is concerned with the holiest book, the of Allah who has all the majesty and perfection. This research includes an introduction, two sectional and a finale.

The introductions contain: The importance of this science, reason of choosing the subject research plan, the method of investigation and research.

As for the first section, it is a study of the author life, definition of the right way book.

As for the second section, it is an investigation of the book from its start to the end of Al-Nesah Sara. The working were as they follow :

- 1- Copying of the hand written book according to rules of modern orthography
  - 2- Comparing copies and showing the difference between them.
  - 3- Writing the Quranic Ayats with the Othmanic way and referring to their Saras
  - 4- Starting the prophet's sayings and judging them
  - 5- Documentation of saying and the quotations from their sources.
  - 6- Explaining the western terms that need explaining
  - 7- Stating the poetic lines and referring to their source
  - 8- Translating the eminent men mentioned in the book
  - 9- Putting punctuation marks agreed upon
  - 10- Showing the different readings in the book
  - 11- Commenting on what is necessary to understand the treat
  - 12- Indexes
  - 13- Finale: including the findings that the researcher
- 
- 1- The science of pausing and starting is of high significance as it related to understanding of the holy Quran and its meaning
  - 2- Showing the rank of: Iman Al Omani and the Iman praise of other scientist to him
  - 3- The care of Iman Al Omani that was great to the science of readings, interpretation , languages and grammar as they are closely related to the science of pausing and starting
  - 4- Showing the interest of scientist in writing in the science of pausing and Saydnah Mohamed and prayer be our Saydnah Mohammad m his family and friend together

إهداء

لكل من رغب بالله رباً وبالإسلام

ديناً وبمحمد صلى الله عليه

وسلم نبياً ورسولاً

## شكر وتقدير

الحمد لله على توفيقه وإحسانه ، الحمد لله على فضله وإنعامه ، الحمد لله على جوده وتكريمه الحمد لله حمداً يوافي نعمه ويكافئ مزيده ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خير خلقه وخاتم أنبيائه ورسله وعلى آله وأصحابه ومن سلك منهجه واقتفى أثره .

أما بعد ... فعملاً بقول المعلم الأعظم ... والمربي الأكبر نبينا محمد ﷺ :  
« من لم يشكر الناس لم يشكر الله »<sup>(١)</sup> فإنني أرفع أسمى معاني الشكر ... وأرقى معاني العرفان مُطية بأذكي روائع الطيب ... مُخضبة بأروع نقوش الإحسان إلى روح الشيخ الراشد والمربي القائد ... والدي د/ الشريف منصور بن عون العبدلي ... الذي وضع اللبنة الأولى لهذا الموضوع فاللهم ارحمه رحمة واسعة إلى يوم الدين يا أرحم الراحمين ...

وأثني بالشكر العميق ... والدعوات بالتوفيق ... لمقام أمي الحبيبة التي غرست في نفسي حب العلم ... وسمت بروحي ... وأمطرت علي دعواتها الحانية ... وتوجيهاتها الوافية ... فجزاها الله عني خير الجزاء ... وألبس والديّ تاج الكرامة يوم الدين .

يا رب ... حملت فؤادي ... أذرع ... برد وسِلم ... بل ... أحن وأرأف ... أثقلتُها . يا رب خفف حملها ... يوم القيامة ... وأجزها فستنصفُ ...

وأبدأ بغزل نسيج الشكر فأتقدم بالشكر الوافر ... والامتنان الزاخر لرفيق دربي زوجي الأستاذ الشريف فهد المنعمي ثم إنني أكمل نسيج الشكر وأهدي

---

(١) أخرجه الترمذي ح ١٩٥٤ ، ١٩٥٥ كتاب البر والصلة باب ما جاء في الشكر لمن أحسن إليك وقال حديث حسن صحيح .



ورود الحسن لكل من فضيلة شيعي العلامة د/ حلمي عبد الرؤوف الذي تفضل بالإشراف علي واستفدت من توجيهاته القيمة وآراءه السديدة وكذلك شيعي فضيلة د/ عبد القيوم سندي صاحب القلم السيال والقدر المفضل فجزاه الله خيراً ....

كما أقدم عظيم شكري وجزيل امتناني للقائمين على جامعة أم القرى وكلية الدعوة وأصول الدين وعلى رأسها عميد الكلية د/ عبد الله الدميحي وفضيلة رئيس قسم الكتاب والسنة د/ مطر الزهراني ....

ويقترب سجادُ شكري من الاكتمال لأفرشه على أرض الوفاء لكل من حفني بجميل المساعدة وكريم العطاء حسياً ومعنوياً ، وأخص بالذكر شيعي العلامة الفاضل د/ أمين محمد عطية باشا الذي أعطاني من غزير علمه ... وأغدق علي جميل فضله ... حيث كان لي الأب الحاني ... فأعطاني من وقته الثمين وجهده المبارك من أيام دراسي في السنة المنهجية فبارك الله في علمه ونفع بعلمه الجميع ... وكذلك شيعي العلامة الفاضل د/ جلال الدين عجوة ، وفضيلة د/ محمد عبد الله ولد كريم ود/ إبراهيم محمد نور سيف وأبناؤه ود/ حازم حيدر وفضيلة العلامة الشيخ عبد الملك سلطان والشيخ العلامة تميم الجعبي والأستاذ فهد الأحمدي والأستاذ عبد الكريم الصومالي .

وفضيلة د/ عفاف عيد ود/ حصة آل رشود ود/ نوال الهبيي ود/ سامية سماوة وأ/ عائشة الحربي التي أغدقت علي عطياها الغزيرة وأ/ فائزة بافرج وأ/ سعاد بابقي . كما أشكر زميلاتي الفاضلات أ/ بدرية الحرازي وأ/ فوزية الحازمي . والأخت عبير عقلان .

كما أهدي جمال الربيع الساحر لإخواني وأخواتي أشقاء وشقيقات ...  
كما أقدم خالص شكري للأخوين عبده ومحمد طابعي هذه الرسالة على ما  
بدلاه من جهد مشكور وسعي محمود .

وفي الختام أقدم عظيم الشكر - وغزير الوفاء للعلمين الفاضلين : الذين  
تفضلا بقبول رسالتي المتواضعة لمناقشتها ...

فضيلة العلامة أ.د/ شعبان محمد إسماعيل ... وفضيلة العلامة د/ محمد  
سيدي ولد حبيب . فجزاهما الله خير الجزاء وألبسهما حلل النعماء .  
والله أسأل التوفيق والسداد .

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## المقدمة

الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب تبصرة لأولي الأبواب ، وأودعه من فنون العلوم والحكم العجب العجاب ، وجعله أجلّ الكتب قدراً ، وأغزرها علماً ، وأعذبها نظماً وأبلغها في الخطاب قرآناً عربياً غير ذي عوج لا شبهة فيه ولا ارتياب ، وأشهد أن سيدنا محمد عبده ورسوله المبعوث من أكرم الشعوب وأشرف الشعوب إلى خير أمة بأفضل كتاب صلى الله عليه وعلى آله وصحبه الأنجاب صلاةً وسلاماً دائماً دائمين إلى يوم المآب .

أما بعد : فإن القرآن الكريم هو مصدر الشريعة الإسلامية وهو دستورها القائم أبد الدهر ، وقد استغنى به المسلمون في الصدر الأول للإسلام فأغنهم عن كل شيء لا يمدون أبصارهم إلى غيره ولا يأخذون لدينهم ودنياهم إلا بما توحى إليه كلماته وتومئ به إليه آياته .

هذا ومن العلوم المتصلة بالقرآن الكريم علم الوقف والابتداء وهو جانب مهم في أداء تلاوة القرآن وهو يوضح المواضع التي يجب أن يقف القارئ عليها بما يتفق مع وجوه التفسير ، واستقامة المعنى وصحة اللغة ، وما تقتضيه علومها من نحو وصرف ولغة ، حتى يستتم القارئ الغرض كله من قراءته ، فلا يخرج عن وجه مناسب من التفسير والمعنى من جهة ولا يخالف وجوه اللغة وسبل أدائها ، وبهذا يتحقق الغرض الذي من أجله يقرأ القرآن وهو الفهم والإدراك .

وإذا ما استطاع القارئ مراعاة وقفه عند نهاية العبارة فإنه لاشك سوف يبدأ العبارة التي تليها على النحو الأكمل .

وقد اهتم العلماء بهذا العلم فجمعوا مسائله في تصانيفهم منذ بزغ عصر التدوين وتوالت فيه المؤلفات إلا أن أكثرها بقيت مخطوطة في المكتبات ولم تنل حظها من التحقيق كسائر العلوم .

ومن أجل هذا فإنني استخرت الله تعالى في اختيار أحد هذه المخطوطات لتحقيقها والحصول بها على درجة الماجستير ، وقد وفقني الله عز وجل لمخطوط جليل في علم الوقف والابتداء ، وهو بعنوان ” المرشد في الوقوف على مذاهب القراء السبعة وغيرهم من باقي الأئمة القراء والمفسرين “ للإمام الفاضل المحقق المقرئ أبي محمد الحسن بن علي بن سعيد العماني ( ت بعد ٥٠٠ هـ ) وقد وصفه ابن الجزري بالإمام المحقق يضاف إلى ذلك قدم وفاته وأهمية كتابه .

وقد دفعني لاختيار هذا المخطوط عدة أمور منها :

١ - أهمية هذا العلم بالنسبة لقارئ القرآن الكريم كما أشرت سابقاً .

٢ - أن هذا الكتاب - حسب بحثي واطلاعي وسؤالي - ما زال مخطوطاً ولم يتم أحد بتحقيقه ، علماً بأنه من أقدم الكتب في الوقف والابتداء ، وقد قال ابن الجزري في وصفه : « كتاب المرشد بسط منه مؤلفه وأحسن وأفاد وقسم الوقف فيه إلى التام ثم الحسن ثم الكافي ثم الصالح ثم المفهوم »<sup>(١)</sup> .

وقد رأيت أن يكون مجال عملي فيه من أول الكتاب إلى آخر سورة النساء وعدد اللوحات في هذا القسم ٦٥ لوحة .

٣ - إن هذا الكتاب له قيمة علمية كبيرة وهو جدير بالبحث والدراسة وقد قال مؤلفه في مقدمة كتابه : « وأن أورد فيه جميع ما أورده أهل الوقف متفرقة في كتبهم على اختلاف آرائهم فيها ووجوه اختياراتهم في تقاسيمها متقصياً لحقائقها ومبالغاً في شرحها والكشف عن أسرارها وذكر ما يتحداه به خلاف أهل النحو والقراءات فيها ليكون كتابي هذا قائماً بنفسه ومتقدماً في جنسه »<sup>(٢)</sup> .

٤ - رغبت في المشاركة بجهد القليل في خدمة هذا العلم الفريد وإحياء التراث الإسلامي الأصيل ، خاصة وأن هذا العلم يتعلق بأجل كتاب وهو كتاب الله عز وجل .

(١) انظر : غاية النهاية ( ١ / ٢٢٣ ) .

(٢) انظر : ص ٢ ، ٣ من قسم التحقيق .

## خطة البحث :

تشتمل الخطة على مقدمة وقسمين وخاتمة .

## المقدمة :

وتشتمل على :

- أهمية هذا العلم .
- أسباب اختيار الموضوع .
- خطة البحث .
- منهجي في البحث والتحقيق .

## القسم الأول : الدراسة وفيه فصلان :

الفصل الأول : ترجمة المؤلف وتشتمل على الباحث التالية :

- المبحث الأول : اسمه ونسبه ولقبه وكنيته .
- المبحث الثاني : نشأته العلمية .
- المبحث الثالث : رحلاته .
- المبحث الرابع : شيوخه .
- المبحث الخامس : العصر الذي عاش فيه .
- المبحث السادس : مكانته العلمية وثناء العلماء عليه .
- المبحث السابع : مؤلفاته .
- المبحث الثامن : وفاته .

## الفصل الثاني : التعريف بكتاب المرشد ويشتمل هذا الفصل على المباحث

التالية :

المبحث الأول : إثبات نسبة الكتاب لمؤلفه .

المبحث الثاني : تحقيق عنوان الكتاب .

المبحث الثالث : أهمية الكتاب .

المبحث الرابع : وصف النسخ الخطية .

المبحث الخامس : منهج المؤلف في كتابه .

## القسم الثاني : تحقيق الكتاب من أوله إلى آخر سورة النساء :

وسوف يكون عملي فيه على النحو التالي :

- ١ - نسخ المخطوط وفق قواعد الإملاء الحديثة .
- ٢ - مقابلة النسخ مع بيان الفرق بينها .
- ٣ - كتابة الآيات القرآنية بالرسم العثماني .
- ٤ - تخريج الأحاديث والآثار والحكم عليها .
- ٥ - شرح المصطلحات الغريبة التي تحتاج إلى شرح .
- ٦ - تخريج الأبيات الشعرية وعزوها إلى مصادرها .
- ٧ - ترجمة الأعلام الوارد ذكرهم في الكتاب .
- ٨ - وضع علامات الترقيم المصطلح عليها .
- ٩ - بيان القراءات الواردة في الكتاب .
- ١٠ - التعليق على ما أراه ضرورياً في فهم النص .
- ١١ - الخاتمة : وتتضمن النتائج التي توصل إليها البحث .

١٢ - الفهارس : وتشتمل على الآتي :

- ١ - فهرس القراءات القرآنية .
- ٢ - فهرس الأحاديث والآثار .
- ٣ - فهرس الأشعار .
- ٤ - فهرس الأعلام المترجم لهم في الكتاب .
- ٥ - فهرس المصادر والمراجع .
- ٦ - فهرس الموضوعات .

## منهجي في التحقيق :

١ - اعتمدت في دراستي لكتاب ” الوقف والابتداء “ للإمام أبي محمد الحسن بن علي بن سعيد العماني على ما تيسر لي من المراجع القديمة والحديثة في علم الوقف والابتداء مثل :

إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري ت ٣٢٨ هـ والقطع والإتشاف لأبي جعفر النحاس ت ٣٣٨ هـ .

والمكتفى للإمام الداني ٤٤٤ هـ .

والوقف والابتداء للغزال ت ٥١٦ هـ .

وعلل الوقف للسجاوندي ت ٥٦٠ هـ .

والاقتضاء في علم الوقف والابتداء للنكزاوي .

وتقييد وقف القرآن للهبطي ت ٩٣٠ هـ .

ومنار الهدى للأشموني .

وعلى كتب التفسير المعتمدة مثل :

جامع البيان عن تأويل آي القرآن للطبري ت ٣١٠ هـ .

وتفسير ابن أبي حاتم ت ٣٢٧ هـ .

ومعالم التنزيل للبغوي ت ٥١٦ هـ .

والحرر الوجيز ت ٥٤٥ هـ .

والبحر المحيط ت ٧٤٨ هـ وغيرها .



وعلى كتب القراءات المعتمدة مثل :

النشر في القراءات العشر لابن الجزري ت ٨٣٣ هـ .

والحجة في القراءات السبع لمكي .

والبذور الزاهرة لعبد الفتاح القاضي .

ومختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ت ٣٧٠ هـ .

وإتحاف فضلاء البشر للدمياطي .

وعلى كتب اللغة والنحو المعتمدة الشهيرة :

الكتاب لسيبويه ت ١٨٠ هـ .

وكشف المشكل في النحو لعلي بن سليمان الحيدرة ت ٥٩٩ هـ وغيرها .

٢ - نسخت الكتاب من المخطوطة ( أ ) وقابلتها بعد ذلك بالمخطوطة

( ب ) وذلك خاص بالمقدمة أما باقي النص المحقق فلا يوجد في مخطوطة ( ب )

وقد أشرت إلى النص المخالف في الهامش .

٣ - عندما يكون هناك سقط أو عبارة غير واضحة من جملة أو كلمة أو

حرف فإنني أضع مكانها بياضاً .

٤ - كتبت النص وفق قواعد الإملاء الحديثة مع استعمال علامات الترقيم

المتعارف عليها .

٥ - شرحت المفردات الغريبة بالهامش وذلك من كتب اللغة المعنية بذلك .

٧ - قمت بتخريج الأحاديث النبوية والآثار وذلك من كتب الحديث المعنية

بذلك ، فإن كان الحديث في الصحيحين اكتفيت بذلك وإن لم أجده بحث عنه

في كتب الحديث الأخرى ، والآثار التي لم أجدها أقول لم أقف عليها .

- ٨ - قمت بتخريج الآيات الشعرية من كتب اللغة ودواوين الشعر .
- ٩ - كتبت الآيات القرآنية بالرسم العثماني ووضعتها بين قوسين مزهرين .
- ١٠ - قمت بعزو الآيات القرآنية في متن الرسالة بوضع اسم السورة ورقم الآية بين قوسين مربعين وذلك لكثرة الآيات حتى لا أثقل الهوامش بذكرها .
- ١١ - وضعت الأقواس الكبيرة « للأحاديث والآثار » والصغيرة لأقوال العلماء » .
- ١٢ - قمت بعمل مقارنة مختصرة قدر الإمكان بين ما كتبه المؤلف عن أنواع الوقوف وبين ما كتبه ثمانية من مشاهير علماء الوقف والابتداء وهذه مصنفاتهم :

- ١ - إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري ت ٣٢٨ هـ .
- ٢ - القطع والإتئناف لابن النحاس ت ٣٣٨ هـ .
- ٣ - المكتفى للداني ت ٤٤٤ هـ .
- ٤ - الوقف والابتداء للغزالي ت ٥١٦ هـ .
- ٥ - علل الوقوف للسجاوندي ت ٥١٦ هـ .
- ٦ - تقييد وقف القرآن للهبطي ت ٦٣٠ هـ .
- ٧ - الاقتداء للنكراوي ت ٦٨٣ هـ .
- ٨ - منار الهدى للأشموني من أعيان القرن الحادي عشر للهجرة .

وقد سلكت في هذه المقارنة إيراد قول كل منهم أو ما نقلوه عن غيرهم دون استدلال أو ترجيح أو خلاف إلا إذا دعت الضرورة وهذا خوفاً من إطالة

الكتاب وخوفاً من الدخول في التفريعات علماً بأنه إذا اتفق الثمانية مع المؤلف في نوع الوقف أقول وبه قال الجميع .

١٣ - وثقت النقول والأقوال وأرجعتها إلى مصادرها بقدر ما أمكن وذلك بإرجاعها إلى أصولها إن وجدت ذلك وإلا وثقتها من أي مصدر آخر أجدها فيه ، فإن ذكر المؤلف نصاً دون ذكر مصدره بحثت عنه في مظانه ، ووثقته ما استطعت إلى ذلك سبيلاً .

١٤ - وثقت أسباب النزول التي ذكرها المؤلف من المصادر المعنية بذلك .

١٥ - ترجمت لجميع الأعلام الذين ذكرهم المؤلف في كتابه وأشارت إلى مصادر الترجمة ما عدا المشاهير من الصحابة لم أترجم لهم لشهرتهم .

١٦ - أترجم للعلم عند أول ذكر له .

١٧ - قمت ببيان القراءات الوارد ذكرها في المخطوط وعزوتها إلى مصادرها الأصلية .

١٨ - أحياناً يسند المؤلف الوقف إلى بعض العلماء فيقول ذكره بعضهم أو ذكره ، فأبين المراد من هذا ما أمكن .

١٩ - بينتُ بعض معاني الكلمات القرآنية التي تحتاج إلى بيان وذلك من كتب غريب القرآن والمعاني .

٢٠ - وضعت على يسار المطبوع نهاية كل ورقة من المخطوط ، وأشارت إلى ذلك مثل : ( ٦ / أ ) .

٢١ - وضعت عناوين لما لم يضع له المؤلف عنواناً وذلك بوضعها بين قوسين مربعين .

٢٢ - أعددت فهارس عامة للكتاب :

- أ - فهارس القراءات مرتبة حسب ورودها في الكتاب العزيز .
- ب - فهارس الأحاديث والآثار مرتبةً حسب حروف الهجاء .
- ج - فهارس الأعلام مرتبةً على حسب حروف الهجاء .
- د - فهرس الأشعار مرتبةً حسب حروف الهجاء .
- هـ - فهرس ثبت المصادر والمراجع مرتباً حسب حروف الهجاء .
- و - فهرس محتويات الكتاب .

سأتحدث فيه عن عدد من القضايا التي لها صلة وثيقة بهذا البحث مثل :

١ - تعريف الوقف والابتداء .

٢ - نشأة الوقف والابتداء وتطور التأليف فيه .

٣ - أثر علم الوقف والابتداء في فهم معاني القرآن .

وهذا تفصيل الكلام عن هذه القضايا حسب ترتيبها :

١ - تعريف الوقف والابتداء :

الوقف في اللغة : الحبس والكف عن الفعل والقول<sup>(١)</sup> .

واصطلاحاً : عبارة عن قطع الصوت على الكلمة زمنياً يتنفس فيه عادة مع نية استئناف القراءة<sup>(٢)</sup> .

وأما الابتداء : فهو ضد الوقف ومنه : بدأت الشيء فعلته ابتداءً وبدأت بالأمر بدءاً : ابتدأت به ، والبدء فعل الشيء أول<sup>(٣)</sup> .

٢ - نشأة الوقف والابتداء وتطور التأليف فيه

علم الوقف والابتداء علم جليل ، إذ به يعرف كيفية أداء القرآن ويترتب

(١) انظر : التعريفات للجرجاني ( .. / ٢٧٤ ) ، ومنار الهدى ( .. / ١٥ ) .

وقال الجوهري في الصحاح ٤ / ١٤٤٠ « وقف : أوقفت عن الأمر الذي كنت فيه أي أقلت » .

وقال ابن فارس في مجمل اللغة ( ٤ / ٥٤٦ ) ( وقف ) : الوقف مصدر وقفت الدابة ووقفها أنا .

(٢) انظر : النشر ( ١ / ٢٣٨ - ٢٤٠ ) .

(٣) انظر : اللسان ١ / ٢٦ - ٢٧ كلمة ( بدأ ) وتاج العروس ( ١ / ١٣٧ ) كلمة ( بدأ ) .

على ذلك فوائد كثيرة ، واستنباطات غزيرة وبه يتبين فهم معاني الآيات ويؤمن الاحتراز عن الوقوع في المشكلات<sup>(١)</sup> .

والوقف والابتداء باب عظيم القدر اهتم به الصحابة والتابعون ومن بعدهم وقد وردت آثار كثيرة تدل على مدى اهتمام الصحابة بالوقف والابتداء أقتبس منها ما يلي :

روى الهذلي في كامله قال : قال علي رضي الله عنه : الترتيل معرفة الوقف وتحقيق الحروف .

ثم عقب على ذلك بأن قال : وهذا القرآن نزل باللغة العربية ، والوقف والقطع من حليتها ، فإن الوقف حلية التلاوة وتحلية الدراية ، وزينة القارئ وبلاغة التالي ، وفهم المستمع وفخر للعالم<sup>(٢)</sup> .

ومما يزيد ذلك بياناً ، ما صح عن رسول الله ﷺ - أنه نهى الخطيب لما قال : من يطع الله ورسوله فقد رشد ومن يعصهما - ووقف فقال له النبي ﷺ : بئس خطيب القوم أنت ، قل : ومن يعص الله ورسوله فقد غوى<sup>(٣)</sup> .

ففي الخبر دليل واضح على كراهة القطع قبل تمام الكلام فلا يجمع بين من أطاع ، ومن عصى في حكم واحد ، فكان ينبغي للخطيب أن يقف على قوله : فقد رشد ، ثم يستأنف : ومن يعصهما فقد غوى وإذا كان مثل هذا مكروهاً مستقبحاً في الكلام الجاري بين الناس ، فهو في كلام الله أشد كراهة وقبحاً وتجنبه أولى وأحق<sup>(٤)</sup> .

(١) انظر : البرهان للزركشي ( ١ / ٣٤٢ ) .

(٢) انظر : مخطوطة الكامل في القراءات الخمسين ورقة : ٣٤ . وقد ذكر قول علي صاحب النشر ( ١ / ٢٠٩ ، ٢٢٥ ) .

(٣) حديث صحيح أخرجه مسلم في كتاب الجمعة رقم ( ٤٨ ) . انظر : شرح صحيح مسلم ( ٣ / ٤٦٩ ) ، والإمام أحمد في المسند ( ٤ / ٢٥٦ ، ٣٧٩ ) .

(٤) انظر : منار الهدى ( .. / ٦ ) .

ومما يدل على اهتمام العلماء بعلم الوقف والابتداء قول ابن مجاهد ( ت ٣٢٤ هـ ) لا يقوم بالتمام إلا نحوي عالم بالقراءات عالم بالتفسير عالم بالقصص وتلخيص بعض من بعض عالم باللغة التي نزل بها القرآن<sup>(١)</sup> .

وسأعرض بين يدي القارئ قائمة تتضمن أشهر مؤلفات العلماء الذين صنفوا في الوقف والابتداء حسب تاريخ وفياتهم مع الإشارة للموجود منها ومكان وجوده والمطبوع منها ، ليتبين مدى اهتمام العلماء بهذا الموضوع :

١ - كتاب المقطوع والموصول / لعبد الله بن عامر اليحصبي ت ١١٨ هـ<sup>(٢)</sup> .

٢ - كتاب الوقف والابتداء / لضرار بن الصرد ت ١٢٩ هـ<sup>(٣)</sup> .

٣ - كتاب الوقوف / لشيبة بن نصاح الكوفي ت ١٣٠ هـ<sup>(٤)</sup> .

قال ابن الجزري : « إنه أول من ألف في الوقوف وكتابه مشهور » فلعل ابن الجزري اطلع على أنه ألفه في أول عمره . فكان بذلك أول من ألف في هذا الموضوع .

٤ - الوقف والابتداء / لأبي عمرو بن العلاء المازني ت ١٥٤ هـ<sup>(٥)</sup> .

قال فؤاد سزكين : « قد ظل متداولاً حتى القرن الخامس الهجري » .

٥ - الوقف والابتداء / لحمزة بن حبيب الزيات ت ١٥٦ هـ<sup>(٦)</sup> .

---

(١) انظر : القطع والإتشاف ( ١ / ١٨ ) .

(٢) انظر الفهرست لابن النديم ص ٣١ ، ٣٢ ، ٣٩ ، وتاريخ التراث العربي لفؤاد سزكين ١ / ٢٥ .

(٣) انظر الفهرست ص ٣٨ ، وغاية النهاية ١ / ٣٣٨ .

(٤) انظر غاية النهاية ١ / ٣٢٩ - ٣٣٠ .

(٥) انظر تاريخ التراث العربي ١ / ٢٢ .

(٦) انظر الفهرست ص ٣٨ ، وغاية النهاية ١ / ٢٦١ ، وتهذيب التهذيب ٣ / ٢٧ .

٦ - وقف التمام / لنافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم الليثي ، أحد القراء  
السبعة المشهورين ت ١٦٩ هـ (١) .

٧ - الوقف والابتداء الكبير / محمد بن الحسن بن أبي سارة الرؤاس  
ت ١٧٠ هـ (٢) .

٨ - الوقف والابتداء الصغير / محمد بن الحسن بن أبي سارة الرؤاس  
ت ١٧٠ هـ (٣) .

قال ابن النديم : « له كتاب الوقف والابتداء الكبير ، وكتاب الوقف  
والابتداء الصغير » .

٩ - كتاب مقطوع القرآن وموصوله / لعلي بن حمزة بن عبد الله الكسائي  
إمام اللغة والنحو ، وأحد القراء السبعة ت ١٨٩ هـ (٤) .

١٠ - الوقف والابتداء / ليحيى بن المبارك المعروف باليزيدي  
ت ٢٠٢ هـ (٥) .

١١ - وقف التمام / ليعقوب بن إسحاق بن زيد الحضرمي ، أحد القراء  
العشرة ت ٢٠٥ هـ (٦) .

١٢ - الوقف والابتداء / ليحيى بن زياد بن عبد الله أبي زكريا المعروف  
بالفراء ت ٢٠٧ هـ (٧) .

---

(١) انظر القطع ص ٧٥ ، والفهرست ص ٣٩ .

(٢) انظر الفهرست ص ٧١ ، وكشف الظنون ٢ / ١٤٧٠ .

(٣) انظر المراجع السابقة .

(٤) انظر الفهرست ص ٣٩ ، ومنار الهدى ص ١٤ .

(٥) انظر معجم الأدباء لياقوت ٢٠ / ٣١ ، ومعجم المؤلفين لرضا كحالة ١٣ / ٢٢٠ .

(٦) انظر الفهرست ص ٣٩ ، والقطع ص ٧٥ .

(٧) انظر الفهرست ص ٣٨ .



- ١٣ - الوقف والابتداء / لمعر بن المثنى أبي عبيدة ت ٢١٠ هـ<sup>(١)</sup> .
- ١٤ - وقف التمام / لسعيد بن مسعدة الأخفش النحوي ت ٢١٥ هـ<sup>(٢)</sup> .
- ١٥ - وقف التمام / لعيسى بن مينا بن وردان ، الملقب : بقالون ت ٢٢٠ هـ<sup>(٣)</sup> .
- ١٦ - الوقف والابتداء / لخلف بن هشام البزار الأسدي ، أحد القراء العشرة ت ٢٢٩ هـ<sup>(٤)</sup> .
- ١٧ - الوقف والابتداء / لمحمد بن سعدان الضيرير المقرئ ت ٢٣١ هـ<sup>(٥)</sup> .
- ١٨ - وقف التمام / لروح بن عبد المؤمن الهذلي ، نحوي ، ثقة ، ضابط ت ٢٣٥ هـ<sup>(٦)</sup> .
- ١٩ - الوقف والابتداء / لأبي عبد الرحمن عبد الله بن يحيى بن المبارك اليزيدي ت ٢٣٧ هـ<sup>(٧)</sup> .
- ٢٠ - الوقف والابتداء / لأحمد بن محمد بن أوس المقرئ أبي عبد الله ت ٣٤٠ هـ . يوجد من كتابه نسخة بتركياء ، مكتبة شهيد علي باشا رقم ٣١<sup>(٨)</sup> .

---

(١) انظر منار الهدى ص ١٤ .

(٢) انظر الفهرست ص ٣٩ ، وإيضاح المكنون ٤ / ٧١٤ .

(٣) انظر مقدمة المكتفى ص ٦١ ، والتيسير ص ٤ .

(٤) انظر الفهرست ص ٣٨ .

(٥) انظر الفهرست ص ٣٨ ، وغاية النهاية ٢ / ١٤٣ .

(٦) انظر الفهرست ص ٣٩ ، وغاية النهاية ١ / ٢٨٥ .

(٧) انظر هدية العارفين ٥ / ٤٤٠ .

(٨) انظر غاية النهاية ١ / ١٠٧ ، وتاريخ التراث العربي ١ / ٤٦ .

٢١ - وقف التمام / لنصير بن يوسف الرازي أبي المنذر النحوي ( توفي في حدود ٢٤٠ هـ )<sup>(١)</sup> .

٢٢ - الوقف والابتداء / لهشام بن عمار بن نصر السلمي ت ٢٤٥ هـ<sup>(٢)</sup> .

٢٣ - الوقف والابتداء / لحفص بن عمر بن عبد العزيز بن أصبهان الدوري المقري النحوي ت ٢٤٦ هـ<sup>(٣)</sup> .

٢٤ - المقاطع والمبادئ / لسهل بن محمد بن عثمان السجستاني أبي حاتم ت ٢٥٥ هـ<sup>(٤)</sup> .

٢٥ - الوقف / للفضل بن محمد الأنصاري أبي العباس ، عاش في منتصف القرن الثالث الهجري ، وقد رد به على كتاب المقاطع والمبادئ لأبي حاتم ، ويوجد منه نسخة مخطوطة في المتحف البريطاني الملحق ١٥٨٩ مخطوطات شرقية ٥٤<sup>(٥)</sup> .

٢٦ - الوقف والابتداء / لمحمد بن عثمان بن مسبح الشيباني الجعدي ت ٢٨٨ هـ<sup>(٦)</sup> .

٢٧ - الوقف والابتداء / لأحمد بن يحيى بن يزيد الشيباني ، الملقب بثعلب ت ٢٩١ هـ<sup>(٧)</sup> .

---

(١) انظر الفهرست ص ٣٩ ، وغاية النهاية ٢ / ٣٤٠ .

(٢) انظر الفهرست ص ٣٨ ، وقال أنه هشام بن عبد الله ، والصواب : ما أثبتته . وانظر التيسير ص ٦ ، وغاية النهاية ٢ / ٣٥٤ .

(٣) انظر الفهرست ص ٣٨ ، وغاية النهاية ١ / ٢٥٥ .

(٤) انظر انباه الرواة ٢ / ٥٨ - ٦٤ .

(٥) انظر تاريخ التراث العربي ١ / ٤٢ .

(٦) انظر الفهرست ص ٣٨ .

(٧) انظر كشف الظنون ٢ / ١٤٧٠ .

- ٢٨ - الوقف والابتداء / لسليمان بن يحيى بن أيوب الضبي ت ٢٩١ هـ<sup>(١)</sup> .
- ٢٩ - الوقف والابتداء / لمحمد بن أحمد بن محمد بن كيسان النحوي ، اللغوي ، كان يحفظ المذهبين : الكوفي والبصري ت ٢٩٩ هـ<sup>(٢)</sup> .
- ٣٠ - الوقف والابتداء / لإبراهيم بن السري بن سهل أبي إسحاق الزجاج ت ٣١١ هـ<sup>(٣)</sup> .
- ٣١ - الإيضاح في الوقف والابتداء / لمحمد بن القاسم بن بشار الأنباري أبي بكر النحوي الأديب ت ٣٢٨ هـ<sup>(٤)</sup> .
- ويعتبر هذا الكتاب أقدم كتاب طبع حتى الآن - حسب اطلاعي - وهو أشهر كتاب في هذا الفن ، وقد استفاد منه المؤلف كثيراً .
- ٣٢ - الوقف والابتداء / لأحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد ت ٣٣٤ هـ<sup>(٥)</sup> .
- ٣٣ - الوقف والابتداء / لمحمد بن محمد بن عباد المقرئ النحوي ت ٣٣٤ هـ<sup>(٦)</sup> .
- ٣٤ - القطع والإئتلاف / لأحمد بن محمد بن إسماعيل ، المعروف بابن النحاس النحوي المصري ت ٣٣٨ هـ<sup>(٧)</sup> .

---

(١) انظر الفهرست ص ٣٨ .

(٢) انظر الفهرست ص ٨٩ .

(٣) كشف الظنون ٢ / ١٤٧١ .

(٤) طبع بتحقيق د. محي الدين عبد الرحمن رمضان ، ضمن منشورات مجمع اللغة العربية بدمشق عام ١٣٩٠ هـ .

(٥) انظر الفهرست ص ٣٤ ، ومنار الهدى ص ١٤ .

(٦) انظر كشف الظنون ٢ / ١٤٧١ .

(٧) طبع بتحقيق د. أحمد خطاب العمر ، ضمن منشورات وزارة الأوقاف العراقية ، مطبعة العاني ، بغداد عام ١٣٩٨ هـ .

وهذا الكتاب من أشهر ما كتب في الوقف والابتداء ، حيث إنه يهتم بأقوال السابقين ، وعليه الاعتماد في هذه الأقوال .

٣٥ - الوقف والابتداء / لأحمد بن محمد بن أوس ت ٣٤٠ هـ تقريباً<sup>(١)</sup> .

وكتابه موجود منه نسخة خطية في تركيا ، مكتبة شهيد علي باشارقم ٣١ .

٣٦ - كتاب الوقوف / لأحمد بن كامل بن خلف بن شجرة ، المعروف بوكيع ت ٣٥٠ هـ<sup>(٢)</sup> .

٣٧ - الوقف والابتداء / لمحمد بن الحسن بن يعقوب بن الحسن بن مقسم العطار ، النحوي اللغوي ت ٣٥٤ هـ<sup>(٣)</sup> .

٣٨ - الوقف والابتداء / للحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي ، النحوي ت ٣٦٨ هـ<sup>(٤)</sup> .

٣٩ - وقوف القرآن / لأحمد بن الحسن بن مهران ت ٣٨١ هـ<sup>(٥)</sup> .

٤٠ - الوقف والابتداء / لعثمان بن جني أبي الفتح الموصلبي النحوي ت ٢٩٢ هـ<sup>(٦)</sup> .

٤١ - وقوف النبي ﷺ / لمحمد بن عيسى الأندلسي المغربي ت ٤٠٠ هـ<sup>(٧)</sup> .

---

(١) انظر غاية النهاية ١ / ١٠٧ ، وتاريخ التراث العربي ١ / ٤٦ .

(٢) انظر الفهرست ص ٣٥ ، وغاية النهاية ١ / ٩٨ .

(٣) انظر الفهرست ص ٣٦ ، ومعرفة القراء الكبار ١ / ٢٤٦ .

(٤) انظر الفهرست ص ٦٨ ، وكشف الظنون ٢ / ١٤٧٠ .

(٥) انظر تذكرة الحفاظ للذهبي ٣ / ٩٦٤ .

(٦) انظر الفهرست ص ٩٥ .

(٧) انظر كشف الظنون ٢ / ٢٠٢٥ ، ومعجم المؤلفين رضا كحالة ١١ / ١٠٣ .

٤٢ - كتاب الإبانة في الوقف والابتداء / لأبي الفضل محمد بن جعفر بن عبد الكريم الخزاعي الجرجاني ت ٤٠٨ هـ .

يوجد من كتابه نسخة خطية في خزانة القرويين بفاس رقم ١٠٥٤<sup>(١)</sup> .

٤٣ - شرح « كلا وبلى ونعم » والوقف على كل واحدة منهن / لمكي أيضاً<sup>(٢)</sup> .

٤٤ - الوقف التام / لمكي أيضاً<sup>(٣)</sup> .

٤٥ - الوقف ( قصيدة رائية ١٣١ بيتاً ) / لمكي أيضاً .

يوجد منها نسخة خطية في الخزانة العامة بالرباط رقم ٦٧٢ ( ١٣٧١ د )<sup>(٤)</sup> .

٤٦ - الهداية في الوقف على كلا / لمكي أيضاً<sup>(٥)</sup> .

٤٧ - الوقف على كلا وبلى / للإمام أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني الأندلسي ت ٤٤٤ هـ<sup>(٦)</sup> .

٤٨ المكتفى في الوقف والابتداء / للإمام الداني أيضاً<sup>(٧)</sup> .

ويعتبر أنموذجاً في فنه ، فقد جمع بين الدراية والرواية وحفظ السند ، وجمع أقوال من سبقه مسندة ، من غير تطويل ممل أو اختصار مخل .

---

(١) انظر غاية النهاية ٢ / ١٠٩ ، وتاريخ التراث العربي ١ / ٥٠ .

(٢) طبع بتحقيق الدكتور / أحمد حسن فرحات ، طبعة دار المأمون دمشق ١٤٠٤ هـ .

(٣) انظر كشف الظنون ٢ / ٢٠٢٤ .

(٤) انظر مقدمة المكتفى ص ٦٦ .

(٥) كشف الظنون ١ / ٢٠٤١ .

(٦) انظر المكتفى ص ١٧٠ .

(٧) طبع بتحقيق الدكتور يوسف المرعشلي ، مؤسسة الرسالة ١٤٠٤ هـ .

٤٩ - الاهتداء في الوقف والابتداء / للإمام الحافظ الداني ، أيضاً .

يوجد منه نسخة مخطوطة ، المكتبة الأزهرية بالقاهرة تحت رقم ( ٢٧٦ )  
٢٢٢٨٣ ضمن مجموعة<sup>(١)</sup> .

٥٠ - جامع الوقوف / لعبد الرحمن بن أحمد بن الحسن الرازي العجلي  
ت ٤٥٤ هـ<sup>(٢)</sup> .

٥١ - المرشد في معنى الوقف التام والحسن والكافي والصالح والجائز  
والمفهوم وبيان تهذيب القراءات وتحقيقها وعللها / للحسن بن علي بن سعيد  
العماني ( توفي بعد الخمسمائة ) ، يوجد منه نسخة مخطوطة في جامعة استامبول  
القسم العربي رقم ٦٨٢٧<sup>(٣)</sup> . وله اسم آخر وهو ” المرشد في الوقوف على  
مذاهب القراء السبعة ... ” وهو الكتاب الذي بين أيدينا .

٥٢ - المغني في معرفة وقوف القرآن / للحسن العماني ، أيضاً .

قال ابن الجزري : « له في الوقف كتابان أحدهما المغني ، والآخر المرشد ،  
وهو أتم منه وأبسط »<sup>(٤)</sup> .

٥٣ - الوقف والابتداء للمقرئ الغزال وقد حقق هذا الكتاب الأستاذ  
عبد الكريم العثمان بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة .

٥٤ - الوقف والابتداء / لعمر بن عبد العزيز بن مازن الحنفي  
ت ٥٣٦ هـ<sup>(٥)</sup> .

---

(١) انظر المكتفى ص ٦٦ .

(٢) انظر غاية النهاية ١ / ٣٦١ .

(٣) لخصه الشيخ زكريا الأنصاري وسماه : ” المقصد لتلخيص ما في المرشد ” ، وقد طبع . وانظر  
مقدمة المقصد ص ٤ ، ونوادير المخطوطات لششن : ٢ / ٢٥١ .

(٤) انظر غاية النهاية ١ / ٢٢٣ .

(٥) انظر كشف الظنون ٢ / ١٤٧١ .

٥٥ - نظام الأداء في الوقف والابتداء / لعبد العزيز بن علي بن محمد بن سلمة ، المعروف بابن الطحان البسماتي الأندلسي ت ٥٦٠ هـ<sup>(١)</sup> .

٥٦ - الإيضاح في الوقف والابتداء / لمحمد بن طيغور الغزنوي السجاوندي ت ٥٦٠ هـ ، ويوجد منه نسخة بالعراق ، بغداد ، دار التربية الإسلامية ، مكتبة عباس رقم ١١ ، وأربع نسخ مخطوطة بمكتبة الأوقاف العامة ببغداد رقم ٤٢٨١ ، ورقم ٩٩٦١ ، ونسختان بمكتبة الأزهر بالقاهرة : الأولى برقم ١٦٤ والثانية برقم ٢٥٣<sup>(٢)</sup> .

٥٧ - وقوف القرآن / للسجاوندي ، أيضاً ، يوجد منه نسخة في توبكابي بتركيا رقم ١٦٤١<sup>(٣)</sup> .

قال ابن الجزري : « له كتابان : الوقف والابتداء الكبير ، وآخر صغير »<sup>(٤)</sup> .

٥٨ - الهادي إلى معرفة المقاطع والمبادي / للحسن بن أحمد بن الحسن أبي العلاء الهمداني ت ٥٦٩ هـ .

يوجد من الكتاب نسخة في توبكابي بتركيا رقم ( ١٦٣٢ )<sup>(٥)</sup> .

٥٩ - الوقف والابتداء / لمحمد بن سهل العطار ت ٥٦٩ هـ<sup>(٦)</sup> .

٦٠ - علم الاهتداء في معرفة الوقف والابتداء / للإمام علي بن محمد

---

(١) طبع بتحقيق الدكتور علي حسين البواب منشورات مكتبة المعارف ١٤٠٦ هـ .

(٢) انظر المكتفى ص ٦٨ .

(٣) انظر المكتفى ص ٦٨ .

(٤) انظر غاية النهاية ٢ / ١٥٧ .

(٥) انظر غاية النهاية ١ / ٢٠٤ ، والمكتفى ص ٦٨ .

(٦) انظر كشف الظنون ٢ / ٢٠٢٧ .

السخاوي ت ٦٤٣ هـ ، يوجد منه نسخة خطية في الخزانة التيمورية ، دار الكتب المصرية ضمن مجموع رقم ( ٢٢٥ )<sup>(١)</sup> .

٦١ - التنبيهات على معرفة ما يخفى من الوقوفات / لعبد السلام بن علي ابن عمر الزواوي المالكي المقرئ ت ٦٨١ هـ<sup>(٢)</sup> .

٦٢ - الاقتضاء - أو الاقتداء - في معرفة الوقف والابتداء / لمعين الدين عبد الله بن جمال الدين أبي محمد عبد الله بن محمد ، المعروف بالنكزاوي ت ٦٨٣ هـ ، له ثلاث نسخ : واحدة في المكتبة الأزهرية تحت رقم ١٢٢ / ١٠٩٨٩ ، ونسختان في المكتبة الظاهرية تحت رقم ٨٣٩٠ علوم قرآن ، ورقم ٨٣٨ .

وكلها مصورة في ميكروفلم في مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى تحت رقم ١٤ قراءات ، ورقم ٥ قراءات ، ورقم ١٦ قراءات<sup>(٣)</sup> ، وقد حقق هذا الكتاب الأستاذ مسعود أحمد إلياس بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة .

٦٣ - وصف الاهتداء في الوقف والابتداء / لإبراهيم بن عمر بن إبراهيم الربيعي الجعبري ت ٧٣٢ هـ .

يوجد منه نسخة مخطوطة في مكتبة طرابزون بتركيا رقم ٤١٨<sup>(٤)</sup> .

٦٤ - علم الاهتداء في معرفة الوقف والابتداء / لأبي عبد الله محمد بن محمد بن علي بن همام ، المعروف بابن الإمام ت ٧٤٥ هـ<sup>(٥)</sup> .

---

(١) المكتفى ص ٦٩ .

(٢) انظر كشف الظنون ٢ / ١٤٧١ ، والمكتفى ص ٦٩ .

(٣) انظر غاية النهاية ١ / ٤٥٢ ، ومعجم الدراسات القرآنية ص ٤٦٣ ، ومعجم مصنفات القرآن ٢٠٧ / ١ - ٢٠٨ .

(٤) انظر نواذر المخطوطات ١ / ٤٠٨ ، ومعجم الدراسات ص ٥٦٣ ، والمكتفى ص ٦٩ .

(٥) انظر كشف الظنون ٢ / ١١٦٠ .



٦٥ - كتاب وقوف القرآن ومئاته وأجزائه وتقسيماته وعدد آياته / لمحمد ابن محمود بن محمد بن أحمد شمس الدين السمرقندي ت ٧٨٠ هـ تقريباً ، يوجد منه نسخة في جامعة الملك سعود تحت رقم ٢٥٢١<sup>(١)</sup> .

٦٦ - رسالة في وقوف القرآن / لمحمد بن حداد السمرقندي .

يوجد منه نسخة مخطوطة بالفارسية في جامعة الإمام محمد بن سعود رقم الحفظ ٢٥٢٥<sup>(٢)</sup> .

٦٧ - تعليق على وصف الاهتداء في الوقف والابتداء للجعيري / تعليق : محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف الشهير بابن الجزري ت ٧٣٣ هـ . يوجد منه نسخة مخطوطة في المكتبة الوطنية بتونس رقم ( ٣٩٨٣ م )<sup>(٣)</sup> .

٦٨ - الاهتداء في الوقف والابتداء / لابن الجزري ، أيضاً .

وله رسالة في الوقف والابتداء ، يوجد منها نسخة في المكتبة الظاهرية بدمشق رقمها : ٥٤٦٥<sup>(٤)</sup> .

٦٩ - لحظة الطرف في معرفة الوقف / لإبراهيم بن موسى الكركي المقرئ الشافعي ت ٨٥٣ هـ<sup>(٥)</sup> .

٧٠ - الاسعاف في معرفة القطع والاستئناف / للكركي ، أيضاً<sup>(٦)</sup> .

---

(١) انظر معجم مصنفات القرآن ١ / ٢٦٦ .

(٢) انظر معجم مصنفات القرآن ١ / ٢٣٣ .

(٣) انظر المكتفى ص ٧٠ .

(٤) انظر النشر ١ / ٢٢٤ ، ومعجم مصنفات القرآن ١ / ٢٤١ .

(٥) انظر طبقات المفسرين ١ / ٢٥ ، وكشف الظنون ٢ / ١٥٤٧ .

(٦) انظر طبقات المفسرين للداودي ١ / ٢٥ ، وكشف الظنون ١ / ٨٥ .

٧١ - كتاب الآلة في معرفة الوقف والامالة / للكركي ، أيضاً<sup>(١)</sup> .  
٧٢ - المقصد لتلخيص ما في المرشد / لزكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا  
الأنصاري الشافعي ت ٩٢٦ هـ ، وقد لخص كتاب المرشد للعماني السابق  
ذكره<sup>(٢)</sup> .

٧٣ - تحفة العرفان في بيان أوقاف القرآن / لطاش كبرى زاده ت ٩٦٨ هـ .  
يوجد منه نسخة مخطوطة في الخزانة التيمورية بدار الكتب المصرية رقم  
(٥٠٢)<sup>(٣)</sup> .

٧٤ - تحفة من أراد الاهتداء في معرفة الوقف والابتداء / لحسين الجوهري  
يوجد منه نسخة خطية بالمكتبة الأزهرية رقم ( ١٣٤٢ ) أمبابي ٤٨١٣٢<sup>(٤)</sup> .

٧٥ - منار الهدى في الوقف والابتداء / لأحمد بن عبد الكريم بن محمد بن  
عبد الكريم الأشموني المقري ، من أعيان القرن الحادي عشر ، وهو يعتبر من  
أشمل ما كتب في الوقف والابتداء<sup>(٥)</sup> .

٧٦ - أوائل الندى المختصر من منار الهدى في بيان الوقف والابتداء  
لعبد الله بن مسعود المصري مولداً ، الفاسي المغربي أصلاً ، من رجال القرن  
الثاني عشر ، يوجد من كتابه نسختان مخطوطتان في المكتبة الأزهرية : الأولى

---

(١) انظر كشف الظنون ١ / ١٤٨ ، وطبقات المفسرين للداودي ١ / ٢٥ .  
(٢) طبع عدّة طبعات : الأولى طبعة بولاق عام ١٢٨١ هـ ، والثانية ١٢٩١ هـ ، والثالثة ١٣٠١ هـ ،  
والرابعة ١٣١٣ هـ ، والخامسة ١٣٢١ هـ ، ثم آخر شيء صورته دار المصحف ١٤٠٥ هـ .  
(٣) انظر معجم الدراسات القرآنية ص ٤٧٥ ، والمكتفى ص ٧٠ .  
(٤) انظر معجم الدراسات القرآنية ص ٤٧٥ ، والمكتفى ص ٧١ .  
(٥) طبع الكتاب عدّة طبعات : الأولى ١٢٨٦ هـ ، والثانية ١٣٠٧ ، والثالثة ١٣٢٢ هـ .

باسم وابل الندى رقم ( ٨ ) ٧٠٤ ، والثانية باسم أوائل الندى رقم ( ١٢٨٣ )  
بجيت ٤٣٦٧١<sup>(١)</sup> .

٧٧ - كنوز أطفاف البرهان في رموز أوقاف القرآن / للشيخ محمد الصادق  
الهندي ( كان حياً سنة ١٢٩٠ هـ )<sup>(٢)</sup> .

٧٨ - الوقف والابتداء عند النحاة والقراء / للدكتورة خديجة أحمد<sup>(٣)</sup> .

وفي الختام ... هذا ما تيسر لي جمعه من مؤلفات الوقف والابتداء ، علماً  
بأنه يوجد إلى جانب هذه المؤلفات كتب كثيرة ، تعرضت له وعالجته على  
شكل أبواب وفصول ، أمثال : الزركشي في البرهان<sup>(٤)</sup> ، والسيوطي في  
الإتقان<sup>(٥)</sup> .

### ٣ - أثر علم الوقف والابتداء في فهم معاني القرآن الكريم :

الوقف والابتداء مهم في أداء العبارات القرآنية الصحيحة ، فهو يوضح  
كيف ، وأين ، ينتهي قارئ القرآن الكريم ، بما يتفق مع وجوه التفسير ،  
واستقامة المعنى ، وصحة اللغة .

مدار الاعتماد في هذا كله على ما أخرجه ابن النحاس عن ابن عمر  
- رضي الله عنهما - أنه قال : « لقد عشنا برهة من دهرنا ، وإن أحدنا ليؤتى  
الإيمان قبل القرآن ، وتنزل السورة على محمد ﷺ فتتعلم حلالها وحرامها ،

(١) انظر المكتفى ص ٧١ .

(٢) طبع الكتاب بمطبعة كاستلي عام ١٢٩٠ هـ ، ويوجد له مخطوطة في جامعة الإمام محمد بن سعود  
الإسلامية رقم الحفظ ١١٣٩ ، ولم أطلع على الكتاب ، انظر المكتفى ص ٧١ ، ومعجم  
مصنفات القرآن ١ / ٢٦٨ .

(٣) بحث مقدم لدرجة الدكتوراه في جامعة أم القرى .

(٤) انظر البرهان ١ / ٣٤٢ .

(٥) انظر الاتقان ١ / ٨٥ .

وأمرها وزاجرها ، وما ينبغي أن يوقف عنده منها ، كما تتعلمون أنتم اليوم القرآن . ولقد رأيت اليوم رجالاً يؤتى أحدهم القرآن قبل الإيمان ، فيقرأ ما بين فاتحته إلى خاتمته ، ما يدري ما أمره ولا زاجره ، ولا ما ينبغي أن يوقف عنده منه»<sup>(١)</sup> .

وكذلك ما روى عن علي - كرم الله وجهه - في معنى قوله تعالى : ﴿ وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلاً ﴾<sup>(٢)</sup> ، قال : « الترتيل تجويد الحروف ومعرفة الوقوف »<sup>(٣)</sup> .

قال ابن الأنباري : « من تمام معرفة إعراب القرآن ومعانيه وغريبه معرفة الوقف والابتداء »<sup>(٤)</sup> .

فينبغي للقارئ إذا قرأ أن يفهم ما يقرؤه ، ويشغل قلبه ، ويحرص على أن يفهم من حوله ما يقول ، وأن يكون ابتداءه حسناً ، ولا يقف على مثل قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ وَالْمَوْتَى ﴾<sup>(٥)</sup> ، لأن الوقف هاهنا يستفاد منه أن الموتى يستجيبون لدعوة الرسل - عليهم الصلاة والسلام - وهذا مخالف للواقع ، لأنهم بموتهم قد انقطع عنهم التكليف ، وأصبحوا في حالة تختلف اختلافاً كلياً وجزئياً عن الأحياء ، إنما الذين يستجيبون لدعوة الرسل - عليهم الصلاة والسلام - فقط ، هم الأحياء المؤمنون المتقون . وأما الموتى فأشار في آخر الآية إلى أنهم يبعثون لهذا يجب الوقف على قوله تعالى : ﴿ يَسْمَعُونَ ﴾ . ثم يتدئ القارئ بقوله تعالى : ﴿ وَالْمَوْتَى يَبْعَهُمُ اللَّهُ ... ﴾ .

(١) انظر : القطع ( ١ / ١٢ ) ، والمكتفى ص ١٣٤ .

(٢) سورة المزمل آية ٤ .

(٣) انظر : النشر ( ١ / ٢٠٩ ، ٢٢٥ ) ، ومنار الهدى ص ٥ ، والاتقان ١ / ٨٥ .

(٤) انظر : الإيضاح ١ / ١٠٨ .

(٥) سورة الأنعام آية ٣٦ .

## القسم الأول

### الدراسة

وفيه فصلان :

## الفصل الأول

### ترجمة المؤلف

ويشتمل على المباحث التالية :

المبحث الأول : اسمه ونسبه ، لقبه وكنيته .

المبحث الثاني : نشأته العلمية .

المبحث الثالث : رحلاته .

المبحث الرابع : شيوخه وتلاميذه .

المبحث الخامس : العصر الذي عاش فيه .

المبحث السادس : مكانته العلمية وثناء العلماء عليه .

المبحث السابع : مؤلفاته .

المبحث الثامن : وفاته .

## الفصل الأول : ترجمة المؤلف

وتشتمل على المباحث التالية :

### المبحث الأول :

اسمه ونسبه : اتفقت الكتب التي ذكرت المؤلف على أن اسمه محمد بن الحسن بن علي بن سعيد العماني<sup>(١)</sup> .

لقبه : العمّاني بفتح العين المهملة وتشديد الميم نسبة إلى عمان مدينة البلقاء بالشام دون دمشق<sup>(٢)</sup> ، وقد جاء في المعالم الأثيرة : أن عمّان الأردن وقد جاء عن الترمذي « أن الحوض من عدن إلى عمان البلقاء »<sup>(٣)</sup> .

كنيته : أبو محمد .

### المبحث الثاني : نشأته العلمية :

لم تذكر كتب التراجم شيئاً عن نشأته العلمية ولا على من قرأ ولا من قرأ عليه وإنما قال عنه ابن الجزري « مقررئ صاحب الوقف والابتداء ، إمام فاضل له في الوقف كتابان »<sup>(٤)</sup> .

وإنما يظهر لي من دراستي لهذا الكتاب أنه نشأ نشأة علمية دقيقة تدل على تبحره في علم الوقف والابتداء وما يتعلق بهذا العلم من علم التفسير واللغة

---

(١) انظر : الورقة الأولى من المخطوط .

وغاية النهاية لابن الجزري ( ١ / ٢٢٣ ) ، وكشف الظنون ( ٢ / ١٦٥٤ ) ، والفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط ( ٠٠ / ١٥٥ ) ، ومعجم المؤلفين ، لرضا كحالة ( ١ / ٥٦٩ ) .

(٢) انظر : معجم البلدان ( ٤ / ١٧٠ ) ، و منار الهدى ( .. / ٤٣ ) .

(٣) انظر : المعالم الأثيرة في السنة والسيرة لمحمد محمد شراب ، دار القلم دمشق ، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ ( ٠٠ / ٢٠٢ ) .

(٤) انظر : غاية النهاية ( ١ / ٢٢٣ ) .

والنحو ، وقد ترجم للإمام العماني ابن الجزري في غاية النهاية وحاجي خليفة في كشف الظنون وذكره السخاوي في جمال القراء وهأنذا أجتهد في جمع شوارد ترجمته مما وقفت عليه من الكتب فكتابه الذي بين أيدينا يدل على سعة علمه وكثرة مصادره وسعة أفقه العلمي ، وقد ذكر أنه كتب كتابه في بلاد العجم ومما يدل على ثقته بنفسه قوله « ولن تجده في كتاب من الكتب على هذا النحو الذي ذكرنا » .

### المبحث الثالث : رحلاته :

رحل إلى مصر وذلك بناءً على قول ابن الجزري أنه نزل مصر بعيد الخمسمائة للهجرة<sup>(١)</sup> .

### المبحث الرابع : شيوخه :

١ - أبو عبد الله اللالكائي هو محمد بن أحمد بن محمد اللالكائي أبو عبد الله ويقال أبو علي العجلي المقرئ صاحب القصيدة الرائية عارض بها قصيدة أبي مزاحم الخاقاني رواها عنه الأهوازي في البطائح سنة ست وثمانين وثلثمائة أولها<sup>(٢)</sup> .

٢ - محمد بن محمد الكريزي أبو الحسن ، روى القراءات من كتاب أبي عبيد عن علي بن عبد العزيز المكي عنه رواها عنه محمد بن عبد الله الحافظ الحاكم<sup>(٣)</sup> .

٣ - علي بن زيد بن طلحة<sup>(٤)</sup> . وقد وقفت على شيوخه من خلال كتابه المرشد .

(١) انظر : غاية النهاية ( ١ / ٢٢٣ ) .

(٢) انظر : غاية النهاية ( ٢ / ١٥ ) .

(٣) انظر : غاية النهاية ( ٢ / ٢٣٩ ) .

(٤) لم أقف له على ترجمة .

## المبحث الخامس : العصر الذي عاش فيه :

عاش الإمام العماني تقريباً في عصر الدولة البويهية والتي بدأت عام ٣٢٠ هـ وانتهت عام ٤٤٧ هـ وبنو بويه أسرة تتكون من ثلاثة رجال ظهر أمرهم وهم : علي والحسن وأحمد أبناء بويه ، ولا يتفق المؤرخون على نسبهم ، فبعضهم ينسبهم إلى بهرام جور أحد ملوك ساسان ، بينما يرفع بعضهم نسبهم إلى الآلهة كما كان يفعل الرومان في تمجيد أبطالهم ، وينحط بهم البعض الآخر إلى دهماء الناس ، كما يقول البعض إنهم من العرب من بني ضبة ، ولكن الحقيقة أنهم كانوا أسرة فقيرة ببلاد الديلم ، وكان أبوهم بويه رجلاً من عامة الناس يتعيش من صيد السمك ، ويعينه أولاده على الحياة بالقيام بأعمال ضئيلة يتكسبون منها ، وقد كان أحمد بن بويه بعد أن ملك البلاد وتولى إمرة الأمراء ببغداد يتحدث بنعمة الله تعالى عليه فيقول « كنت أحتطب الحطب على رأسي » .

لكن هذه الأسرة الفقيرة عظم أمرها حتى سمي باسمها عصر من عصور الخلافة العباسية ، وقد اشتركوا مع الخلافة في حكم العراق إلى حدود الجزيرة العربية ، وبلاد الجبل أو العراق العجمي ( وإقليم الجبل قد يجمع فيسمى إقليم الجبال ) ، كما أن إقليم طبرستان كان حليفاً للبويهيين ، كما حكموا إقليم الأهواز المسمى أيضاً بإقليم خوزستان ، وهو الإقليم الذي يقع نصاً إلى الشمال من القاعدة الشمالية للخليج الفارسي ، ويقع شرقي العراق وجنوب بلاد الجبل ، وهو المر بين الخليج الفارسي وإقليم الجبل وبين العراق في المغرب وإقليم فارس في المشرق . وكان إقليم فارس مركزاً لكثير من آل بويه ، وكذلك حكموا إقليمياً يقع شرقي فارس وهو إقليم كرمان . وهذه هي البلاد التي كانت تحت حكم بني بويه وكانوا يتولون أمرها مباشرة ، أما ما وراء ذلك من البلاد في كل الجهات فلم يكن لهم فيها كلمة ولا شبه سيادة ولا حتى مجرد اعتراف اسمي . ونريد منذ البدء أن نبرز حقيقة مهمة وهي أن بني بويه حكموا جزءاً



محدوداً من العالم الإسلامي . فلا يجب أن نخلط بين تاريخهم وبين تاريخ بني حمدان في الجزيرة . أو الإخشيديين والفاطميين في مصر والشام . ولا أن نخلط بين حكم بني بويه وممالك الديلم وطبرستان وجرجان في الشمال ، ولا بينهم وبين الدول التي كانت تتولى أمر المشرق البعيد . ونشير هنا إلى الدولة السامانية والدول الغزنوية . وإن كانت قد قامت علاقات بين بني بويه وبين هذه الدول .

جاءت هذه الأسرة من الشمال ، من بلاد الديلم ، وكان ارتفاع أمرها على يد الأخ الأكبر من الإخوة البويهيين الثلاثة : وهو علي بن بويه ، فإنه كان جندياً استطاع بشجاعته أن يكون قائد جماعة مهاجرة من الديلم ، وكان الديلم بعد أن انفتح خط الثغر الطبري يهاجرون على هيئة أجناد ، فكانوا يتخذون لأنفسهم قائداً يتبعونه ، وكان هذا القائد ينتقل من خدمة ملك إلى خدمة ملك آخر حسب مصالح جماعته ، وحسب من يحتاج لخدمته ومن يدفع له ولأصحابه أكبر عطاء ممكن .

### البويهيون والخلافة :

وهكذا نصب بنو بويه أنفسهم خلفاء للساسانيين ، وهم من مذهب شيعي زيدي ، وكان حربياً بهم أن يأتوا بخليفة من الشيعة الزيدية ، لكنهم رضوا بالخلافة العباسية ، فما هو السبب في ذلك ؟ موقفهم يظهر في هذا متناقضاً .

إنهم كانوا بعيدي النظر ، ويذكر لنا المؤرخون أن أحمد بن بويه استشار أصحابه في تنصيب خليفة من آل علي ، فأشار عليه أصحابه بأن يتجنب ذلك ، وقالوا : « إنك لو أتيت بواحد منهم لكنت خادماً له ، ولكان هو صاحب الأمر من دونك ، فالديلم شيعته ، وإذا أمرهم بقتلك قتلوك ، وكنت بين يديه كالحاتم ، أما إذا تركت الخليفة العباسي ، فقد ضمنت لنفسك رجلاً تسيره كما تشاء ، تخلعه حين تريد ، وتحضر غيره متى شئت ، فالديلم جندك وأصحابك ، لا يدينون له بالطاعة باسم المذهب وباسم البيعة التي له في أعناقكم » . وعلى هذا النحو ابتعد أحمد بن بويه عن تنصيب خليفة من آل علي .

## إبقاء الخلافة في العباسيين :

هذا ما ذكره المؤرخون ، والحجة التي قدمها أصحاب أحمد صريحة ، واضحة ، لكننا ينبغي علينا أن نزيد عليها شيئاً آخر : وهو أن أهل العراق كانوا قد قبلوا بالخلافة العباسية ، واعتادوا عليها ، وأصبحت قطعة من حياتهم ، وللخلفاء العباسيين قوة بالسنية المنتشرة في العراق . إن رفع هذا المنصب من السنة وتنصيب خليفة شيعي ، لا يمكن أن يلقى رضاء العراقيين ، بل لعله كان يسيء إلى حكم بني بويه كل الإساءة ، فثورات الشعب ستقوم ، لذا لجأ ابن بويه إلى ما فيه عافيته وفيه مصلحته ، فأقرّ الحكم العباسي .

هذا ويجب التنبه إلى أمر له أهميته ، ولو أن المؤرخين لم يسيروا إليه ، وهو أن الشيعة في العراق الذين قد يسعى بنو بويه إلى إرضائهم ، كانوا شيعة إمامية لا زيدية وهذا يعني أن بني بويه لا يكسبون مكسباً كبيراً إذا أتوا بإمام زيدي ، إذ يكاد أن يكون الأمر واحداً عند شيعة العراق عندما يكون الخليفة عباسياً أو زيدياً .

## صفة الحكم عند بني بويه :

ما هي صفة حكم بني بويه ؟ وكيف تكونت هذه الصفة ؟ وما هي العوامل التي أحاطت بها ؟ إن صفة هذا الحكم أتت من وضع الدولة البويهية نفسها ومن وضع العراق معها فما هو ذلك الوضع ؟

أولاً : إن الدولة البويهية اجتاحت الحكم العباسي ، فوقع عليها عبء الدولة الإسلامية ، وكان الحمل ثقيلاً عليها ، لأن الدولة العباسية دولة واسعة كبيرة الرقعة ، عظيمة الأهمية .

ثانياً : إن هذا الاجتياح من الدولة البويهية للعراق لم يسبقه نوع من التمرن على الحكم وممارسته في دولة واسعة كالدولة العباسية . ففي سنة ( ٣٢٠ هـ ) عُيّن علي بن بويه عاملاً على الكرخ من قبل مرداويج الزيارى ، وفي سنة ٣٣٤ هـ أصبح أخوه أحمد الحاكم بأمره في العراق والدولة العباسية ، وليس بين التاريخين زمن كبير للتدرّب والممارسة .

ثالثاً : لم يكن في بني بويه رأس متنفّذ واحد يقود الدولة جميعاً ، بل كانوا ثلاثة إخوة ، لكل منهم شطر من المملكة ، فعاصمة أحدهم شيراز ، والآخر بغداد ، والثالث الرّي . وقد كانوا أول الأمر متفاهمين فيما بينهم ، إلا أن ذريتهم اختلفت وتقاتلت كما سنرى .

رابعاً : إن الجيش الذي يعتمدون عليه ليس مؤلفاً من عصبية واحدة يستندون إليها ، بل هو مكوّن من طائفتين ، المشاة الديلمية ، وهم مجهزون باللباس الحسن والدروع الباهية ، والفرسان الأتراك ومنظرهم على خيولهم جميل بأسلحتهم وسروجهم . الفريقان مختلفان في الطبع ومختلفان في الرأي .

خامساً : إن هذين الفريقين مختلفان أيضاً في المذهب ، فالديلمية زيديون والأتراك سنيّون ، ولهذا الاختلاف أثره الكبير .

سادساً : إن ما ورثه البويهيون في العراق كان تراثاً صعباً جداً ، رأينا مراحل الاضطراب فيه ، فالمال والحكم والأنظمة قد آلت إلى درجة مضطربة مشتبكة ، وأصبحت الدولة متناهية في الضعف . فلم يجد البويهيون إذاً أنظمة صالحة ولا وزارة منظمة ولا عهداً متسقاً . أما هم فليس لديهم الخبرة السابقة في تنظيم الدولة ، فاضطرب الحال .

إن ما ذكرناه يدل على أن عناصر الإخفاق كثيرة أمام هذه الدولة ، فهل استطاع البويهيون أن يتغلبوا على المصاعب ، وأن يكتفوا لأنفسهم حكماً

مستمراً صالحاً؟ إن ما فعلوه لا يدل على ذلك ، بالرغم من أن أحدهم عضد الدولة حاول الكثير في هذا الشأن .

لننظر إذاً كيف سارت شئون الدولة ، وما هي أوضاع الخليفة والجيش وأجهزة الدولة .

## ١ - وضع الخلفاء :

إن البويهيين بعدما أقروا العباسيين في الخلافة جرّدهم من كل سلطان ، فقد منعوا عن الخليفة وارده ، واستلموه لأنفسهم ، وخصّصوا له وارداً محدداً ، مقداره خمسة آلاف درهم في اليوم . كان ذلك في عهد المستكفي ، ثم نقصوا المرتب فخصّصوا ألفي درهم للمطيع كل يوم ، وبعد المطيع جعلوا المبلغ سنوياً دفعة واحدة ، وهو مائتا ألف دينار ، ولكن مع ذلك إذا كانوا بحاجة إلى المال ، يطلبونه من الخليفة ويحصلون عليه : طلب بختيار من الخليفة مالاً للجهاد ، فباع هذا جواهره لتأدية ذلك المال .

كان الخليفة لا يستطيع أن يعيّن كتابه ووزراءه ، وإنما كان يعينهم الملك البويهي بنفسه . كان الملك البويهي يقرن اسمه على السكة ( النقد ) باسم الخليفة ، ويضع على السكة ألقابه وكنيته كما يضع الخليفة لقبه وكنيته ، بل كان لا يترك الملك البويهي للخليفة أن يتميز عنه بشيء . كان من أعراف الخلافة أن يقرع الطبل للخليفة خمس مرات في اليوم ، مرة قبل كل صلاة . قلّد البويهيون الخليفة ، وقرعوا الطبل لأنفسهم ثلاث مرات في اليوم أولاً ، ثم جعلوها خمساً كاملة بعد ذلك .

لم يبق للخليفة من شيء إلا المظهر الخارجي ، فهو الذي يقلد الملك البويهي سلطانه ويعطيه العهد ، لكنه ليس هو الذي يجرّر العهد ويضع شكله ، بل يكتبه البويهي ويوقعه الخليفة . يمنح الخليفة الملك البويهي الألقاب ، لكن الذي يضع

الألقاب هو هذا الملك بالذات ، وإذا لم يوافق الخليفة على ألقابه ، استعملها دون أمر الخليفة . وكان كل ما على الملك البويهي أن يفعله نحو الخليفة هو أن يتظاهر باحترامه له . كان هذا لا بد منه أمام الشعب الذي اعتاد على احترام الخلافة العباسية . أراد البويهيون أن يسايروا الشعب فاحترموا الخليفة ظاهرياً ، واستمرت الرسوم التقليدية قائمة في الولاية والعهد ، وظل البويهي يسجد أمام الخليفة مرات ، وقد يبالغ في ذلك ؛ الأمر الذي يدعو إلى سخرية من يعرفون الحقائق .

أما إذا أرادوا أن يزيحوا خليفة عن عرشه فهم يأمرؤن ديالمتهم أن يأخذوه من يده ويسحبوه - كما فعلوا مع المستكفي .

تركوا للخليفة شيئاً ما كان باستطاعتهم أن ينالوه من الخليفة ، ذلك هو الخطط الدينية : فالخليفة هو الذي كان يعين القضاة والمفتين ، وهو الذي يعين الأئمة والخطباء ، ولا ريب أنه ما كان للملك شيوعي أن يتدخل في شأن هؤلاء باعتبار أن أكثرهم من أهل السنة ، حتى لو أنه أراد أن يتدخل يخالفه الخليفة ولا يرضى بما قام به . إذا أراد الملك أن يصير ، عندئذ يثور عليه الناس ، ويتحرج الموقف .

## ٢ - وضع الجيش :

من عوامل الاضطراب في الحكم البويهي وجود جيش مؤلف من الديلم والأتراك ، تميل الكفة يوماً إلى هؤلاء ، ويوماً آخر إلى هؤلاء ، فيختلف الطرفان ويتشاحنان ، وتقوم الوقعة بينهما ، فيضطرب الحال أكثر مما كان عليه ، قرب معز الدولة الأتراك أولاً ، ولعله فعل ذلك إرضاء للسنين في بغداد ، فالأتراك سنّيون مثلهم ؛ ولعله فعل ذلك أيضاً لأن الأتراك مطيعون أكثر من الديالمة ، فالديالمة شديدون ، جفأة ، لم يعتادوا على الطاعة ؛ أما الأتراك فإن من يحكمهم

في أول الأمر يلقي منهم طاعة واستكانة غضب الديلمة لأن الملك أبعدهم عنه ،  
ولأنه أغدق على أتراكه قطائع وأموالاً ، فثار روزبهان الديلمي في الأهواز ،  
ومال الديلمة عن معز الدولة إلى روزبهان . ولما قضى معز الدولة على ثورته ،  
زادت الوحشة بينه وبين الديلم ، فأبعدهم عنه أكثر فأكثر . ثم أتى بختيار بن  
معز الدولة فوجد الأتراك على ثراء فاحش يتسلطون على إقطاعات كبيرة .  
وكان بختيار في حاجة إلى الأموال ، فوضع يده على أموال رئيسهم سُبكتكين ،  
وقرب إليه الديلم ليأمن جانب الأتراك ، ف وقعت الواقعة بينه وبينهم على ما  
رأينا ، حتى أسعفه عضد الدولة فأقرّ أمره .

### ٣ - القطائع وتنظيم الدولة :

إن دولة بني بويه لم يكن لها مران في أمور الحكم كما ينبغي لها أن تكون ،  
وقد ذكرنا أنها لم تمارس الحكم كدولة كبيرة ، بل مارسته في حكومة صغيرة ،  
وفي بقعة محدودة ، هاهي ذي قد ورثت الحكم العباسي ، ذلك الحكم الثقيل  
الواسع الذي ترك تراثاً ضخماً تنوء بحمله أحسن الدول تنظيمياً . أخفقت دولة  
بني بويه بصفة خاصة في الشؤون المالية ، وكانت تلك الشؤون أثقل حمل ورثته  
دولة بني بويه عن العباسيين . وقد رأينا أن الإفلاس كان يهدد الدولة العباسية  
من حين إلى آخر ، وأن الخزينة كانت تفرغ من مال ، فلا يجد الخلفاء وسيلة إلى  
تأدية رواتب الجند ، هذا الأمر هو الذي واجه دولة بني بويه ، فرزحت تحته  
وناءت به . هذا وإن دولة بني بويه ورثت نظام الإقطاع عن العباسيين ، ورثت  
عنهم فكرة تقوية الجند بالإقطاع والمال ، فكان على البويهيين أن يرضوا جندهم  
من الديلم والترك ، وكيف يرضون هذا الجند ؟ أطلق معز الدولة لهم أراضي  
الدولة في العراق وكأنها أراضيها بالذات ، أعطاهم تلك الأراضي يتصرفون بها  
كما يشاؤون . أراد بعض الأفراد من أصحاب الممتلكات أن يقوموا بقوة الجند  
ليتخلصوا من الضرائب ، فلجؤوا إلى الديلمة والأتراك يحنون بهم ، وانتهى  
الأمر بهؤلاء إلى أن وضعوا أيديهم على الممتلكات ، وأسلموها إلى غيرهم .

أما تنظيم الضرائب فقد كان تنظيمياً لا يمكن أن يعطي الدولة دخلاً كافياً : فالجندي الذي أمتلك الأرض ، كان يقدم الضمان الذي تعهد به للدولة إذا كان إنتاج الأرض كبيراً ، أو كانت صالحة للزراعة والإنتاج ، أما إذا كانت الأرض ضعيفة بعض الضعف ، فقد كان يردّها إلى بيت المال ، ويطلب استبدال أرض أخرى بها بعد أن زاد في ضعفها وخرابها . على هذا كانت القطاعات تنتقل بين الأيدي ، ولا تقف في يد إلا إذا كانت تؤتي الكثير دون جهد كبير . هذا وقد أصبح الجندي مشغولاً في زرع الأرض ، ولكن مع ذلك فإنه لا يستطيع الاهتمام بها . وعلى هذا النحو ضعف محصول الأرض .

حدث ما يسمى بالحطائط ، وهي أن تنقص قيمة الضريبة على أرض يدعون أنها لم تؤت أكلها ، كان الملك البويهبي يتساهل في هذا ، لأنه يميل إلى إرضاء جنده ، ثم لا يستطيع مراقبو الضرائب وموظفوا الريّ أن يراقبوا الأعمال في الأراضي ، فهم يخشون من هؤلاء الجنود الخشنيين ، فيستبد هؤلاء بالماء والأقنية والسدود ، ويستعملونها حسب رغباتهم ، دون عناية ، فتحرب ، ويتدنى حال الزراعة في المنطقة ، ويزداد الطين بلّة ، حينما تنقص غلة الفلاح بازدياد الضرائب ، فهذه الضرائب إنما تقع على الفلاح وعلى أصحاب الممتلكات من غير ذوي النفوذ . النتيجة أن الفلاح يشكو ويئن من الظلم ، وليس من يرحم .

### محاولة الإصلاح :

هذا هو الوضع في عهد معز الدولة ، ولقد أشار علي بن عيسى الجراح عليه بإصلاح الحال ، فسار مدة على ما أشار به عليه ، وهو سد البشوق ، يعني رمّ المجاري التي كانت معطلة وسدّ الثغرات التي تهربّ الماء ، ففتحها وأصلحها وعمل سدوداً وطرقاً للريّ . قام معز الدولة بهذا الأمر ، لكن الحاجة إلى المال اضطرته إلى أن يترك هذا الإصلاح وإلى أن يعطي جنده بدلاً من الأموال

قطائع ، فاضطرب الحال على ما ذكرنا سابقاً ، ثم جاء بختيار بن معز الدولة بعده ، فبالغ في توزيع القطائع ، وطلب من الوزراء أن يقدموا الأموال ، ولما عجزوا عن ذلك ، صار يصادرهم ، فساءت الحال أكثر من ذي قبل ، حتى إذا أتى عضد الدولة ، استطاع أن يفعل شيئاً عظيماً . تعرّض عضد الدولة للإصلاح بهمة عظيمة ، لم تأخذه في ذلك لومة لائم ، لم يهتم بالجند ولم يهتم بالوزراء . أقبل على الإصلاح بكل نفسه . كان الإصلاح خطوطه واضحة بيّنة . أولها - إصلاح وسائل الرّي ، وثانيها - رفع الظلم عن الشعب ، وثالثها - العمران والبناء . وهذا ما عمد إليه عضد الدولة ، فقد فتح مجاري المياه في بغداد وكانت بمعظمها مسدودة ، وأقام المسنّيات ( آلات لتوجيه الماء ) ، وفتح أقنية جديدة ، فسال الماء يروي الأرض . لكي يمنع الناس من الاستبداد بالأقنية والمياه ، ووضع عليها الحرس ، بحيث لا يعتدي أحد على حق غيره ، ثم اهتم بإقامة العدل بين الناس والفلاحين ، فأبطل الضرائب الزائدة على الفلاحين ، ورفع الظلمات ، وأجاب شكوى المشتكين ، ولم يراع بذلك الجند ، بل طلب منهم تأدية ما عليهم . ثم إنه نظر في حال المزارعين ، فوجد أنهم لا يستطيعون تأدية الضرائب في المواعيد المحدّدة ، لأن المحصول كان يأتي بعد تلك المواعيد ، فأخّرها إلى ميعاد سماه ( النيروز العضدي ) وهو يأتي في وقت يكون محصول الأرض فيه قد ظهر وبان .

أقام مع كل ذلك العمارات ، واهتمّ بما فيه فائدة الشعب وصحته ، فأقام في بغداد البيمارستان العضدي ، وأقام قصوراً له ، منها قصر في شيراز فيه ثلاثمئة غرفة ، وهو قصر عظيم ، وفيه خزائن كتب هائلة مفتوحة للعلماء .

إن حكم عضد الدولة لم يستمر طويلاً ، وما أن توفي حتى عادت الفوضى ، وعاد الإقطاع ، ووجد الجند متنفساً بوفاته ، فعادوا إلى الجور وإلى الحصول على الأراضي ، واستفادوا من السدود التي أقيمت والقنوات التي



فتحت ، فكسبوا المال لأنفسهم ، وعاد نفوذهم ، وعاد مع ذلك النفوذ ظلم الرعية ، وتددت الحالة الاقتصادية بعد ذلك ، حتى قال المقدسي حين زار بغداد أول عام ٣٧٥ هـ : « إنها تكاد تكون خراباً من الظلم فيها والاستبداد ، واهتمام القواد بالكسب ، والكتّاب بأخذ الأموال ، والشعب يئن وإذا كان الشعب غير مطمئن ، فلا مجال للعمران أو التقدم » .

#### ٤ - وضع الشعب وظهور الفتوة :

في هذا الوضع السيء ، كان الشعب في بغداد والعراق عامة يبحث عن الخلاص ، لكنه لا يجد سبيلاً إليه ، فالخليفة غير قادر ، والحكام أشدّاء ، والجند شرس ، حتى إذا اجتمع الشعب ضد الجند ، ووقع الخصام بين الطرفين ، تغلب الجند على الشعب ، وزاد في اضطهاده وظلمه . وقعت واقعة سنة ٤١٧ هـ ، تألم فيها الشعب ، لكنه باء بالخسران حينما حاول أن يقاوم الجند ، وبحث الشعب عن مخرج من هذا الأمر ، فلم يجد الأقوياء منه إلا أن ينتموا إلى حركة العيّارين ، وهم فئة من الناس أصحاب حيلة ، وأصحاب فنّ ومقدرة ، يسعون عن طريق اللصوصية للوصول إلى المال ، لكنهم عبّدوا هذا الطريق بشكل يجعلون منه نظاماً شريفاً . نظامهم أمسى يشبه نظام الفتوة الذي امتدّ وقوي في عهد الخليفة الناصر ، والفتوة من المروءة كما تعلمون ، والعيّارون أخذوا بمبدأ المروءة . فالعيّار على حدّ تعبيرهم هو الفتى الذي لا يزني ولا يكذب ، ويحفظ الحريم ، ولا يهتك ستر امرأة ، وهو إن أحلّ السرقة فلا يسرق إلا المثرين ؛ وإذا قطع الطريق وعرض له رجل فقير ، فهو يتركه يسير بسلام ؛ وإذا قطع الطريق وعرض له رجل متوسط في الغنى لا يزيد ماله على الألف دينار ، قاسمه المال شطراً بشطر ؛ وإذا لجأ أحدهم إليه أجاره وحمّاه . فحركة العيّارين حركة منصبّة على أولئك الأغنياء الذين أثروا ثراء فاحشاً عن طريق غير طريق الحق . أما الشعب الذي يئن من الظلم ومن الضعف ، فلا يتعرض له العيّارون بل قد

يساعدونه بالمال ، ولا تقتصر فئة العيارين على طبقة الشعب العادي ، بل دخل فيها من الأمراء العباسيين أنفسهم ، ومن الأشراف من آل علي ، فهي إذاً حركة اجتماعية أكثر منها حركة قطع للطرقا وسلب ونهب . اشتدت هذه الحركة اشتداداً كبيراً ، حتى أمست بغداد في قبضة العيارين ، يجمعونها ويجمعون الضرائب ( الأتاوات ) المفروضة على الخمارات ومراكز اللهو ؛ يجمعون هذه المراكز ، ويضعون عليها الضرائب . هذا هو البرجمي كبير العيارين يأخذ بيده السلطان في بغداد أربع سنوات ( ٤٢١ - ٤٢٥ ) فهو السيد ، وهو الذي يجمع في يديه الأمر . حركة العيارين منظمة ، فعندهم ترتيب في الترتي والألقاب ، من مقدم إلى قائد إلى أمير ، وعندهم طرائق خاصة في الدعوة .

#### ٥ - ملوك بني بويه وحوادثهم الكبرى :

إن البويهيين اختلفوا فيما بينهم بعد قليل من حكمهم تلك المملكة الواسعة ، وقد ذكرنا أن لكل منهم عاصمة كان يقوم فيها ، واستمر هذا الأمر بين الأخوة الثلاثة ، إلا أن أحدهم وهو عماد الدولة ، توفي بعد أن أوصى بملكه لابن أخيه عضد الدولة بن ركن الدولة ، ثم لما توفي معز الدولة انتقل الأمر إلى بختيار ، لكن بختيار تعرّض لصعوبات في عهده ، فقد كان سيء الإدارة والفكر ، طمع في الأتراك ، وفي ثروتهم ، فوضع يده على قطائع سبكتكين ، فنار هذا عليه ، واستطاع أن يخرج من بغداد ، فاستنجد بابن عمه عضد الدولة . سار هذا إلى بغداد ففتحها وأراد أن يستقل بالأمر دون بختيار ، لكن والده منعه من ذلك حفظاً للعهد إلى إخوته . لكن والده ركن الدولة توفي بعد ذلك ، فما إن توفي حتى سارع عضد الدولة إلى بغداد ، فأخذها من يد بختيار ، ثم إنه سلخ عن أخيه فخر الدولة وأخيه مؤيد الدولة أملاكهما ، وجمع الدولة بكاملها في يديه .

وكان عضد الدولة خير ملك في بني بويه ، فقد أصلح الدولة ، وحسّن  
أمرها وقيادتها ، وعظّم سلطانه ؛ إلا أنه لم يستمر كثيراً في الحكم ؛ ترك الأمر  
من بعده لابنه بهاء الدولة . استمر بهاء الدولة مدة طويلة في الحكم ، إلا أن  
حكمه كان مضطرباً ، وقد عاد فخر الدولة بعد وفاة عمّه ، فاستولى على ملكه  
الأصيل ، وانتقل هذا الملك إلى ابن له ، عمره تسع سنوات ، فقامت بالأمر  
وصاية عنه والدته السيدة وبعد وفاتها آل الأمر إلى ابنها هذا ، فاستنجد  
بالسلطان محمود الغزنوي ، فأجده ، لكنه استولى على ملكه . أما بهاء الدولة بن  
عضد الدولة فقد نقل حكمه إلى أبنائه فتنازعوا عليه ، إلى أن تقدّم طغرل بك  
السلجوقي واستولى على العراق سنة ٤٤٧ هـ ، فزال حكم بني بويه .

لعلنا صوّرنا عصر بني بويه مع شيء من المبالغة لتتضح الصورة . وعلينا أن  
نقول إن بلاد فارس كانت على حال أحسن من العراق ؛ ومهما يكن من أمر ،  
فوسائل الحضارة في العصر البويهي لم تكن قليلة ، والنهضة التي أحدثها عضد  
الدولة - ولو أن مدة حكمه قصيرة - خلّفت أثراً كبيراً ، فنشط العلم ،  
ونشطت الفلسفة ، ونشط البحث الديني ، فازدهرت الحضارة إلا أن الأحوال  
الاقتصادية والسياسية والمالية السيئة كان لها بعض الأثر على نموّ الحضارة  
وتقدمها . ويمكن أن نقول إن هذه الحضارة قامت بتأثير أفكار عباقرة قدموا  
بجهودهم للمجتمع الذي كانوا يعيشون فيه ، وكان للحكام أثر كبير في  
تشجيعهم ورعايتهم<sup>(١)</sup> .

---

(١) انظر : تاريخ الإسلام لحسن إبراهيم ( ٣ / ١٠٣ ) ، وتاريخ عصر الخلافة العباسية ليوسف  
العشي ( .. / ١٨٧ وما بعدها ) ، والعالم الإسلامي في العصر العباسي ( .. / ٣٨٧ ) لحسن  
أحمد وأحمد إبراهيم .

## المبحث السادس : مكانته العلمية وثناء العلماء عليه :

تظهر مكانة الشخص العلمية بأحد أمرين :

أولاً : بالتراث العلمي الذي يتركه :

ترك لنا العماني ثروة علمية لا يستهان بها في علم الوقف والابتداء والدليل على ذلك كتابه الذي بين أيدينا " المرشد في الوقوف على مذاهب القراء السبعة " فلا عجب أن تظهر مكانته بأوضح صورها من خلاله فهو إمام جهبذ يعتبر بحق موسوعة علمية في الوقف والقراءات والتفسير واللغة والنحو . وقد ألف مجموعة من المصادر سيأتي بيانها في محلها .

ثانياً : ثناء العلماء على العماني :

١ - أثنى عليه ابن السجاوندي في مقدمة كتابه المدلل فقال : « وصاحب المرشد الإمام المسلم في زمانه الطائع الطبيعة في مبالغة التعبير الرائع الصنعة في معاودة التقرير طيب الله ثراه بالثناء عليه والدعاء »<sup>(١)</sup> .

٢ - أثنى عليه ابن الجزري في غاية النهاية فقال : « الحسن بن علي بن سعيد أبو محمد العماني المقرئ صاحب الوقف والابتداء إمام فاضل محقق له في الوقف كتابان »<sup>(٢)</sup> .

## المبحث السابع : مؤلفاته :

لم أقف على شيء من مصنفات العماني سوى كتابه المرشد في الوقوف على مذاهب القراء السبعة إلا أن ابن الجزري ذكر في كتابه غاية النهاية أن

(١) انظر : كتاب المدلل ( .. / ٢ ) .

(٢) غاية النهاية ( ١ / ٢٢٣ ) .

للإمام العماني كتاب المغني<sup>(١)</sup> وكذلك ذكر المرعشلي محقق كتاب المكتفى أن للإمام العماني المغني في معرفة وقوف القرآن<sup>(٢)</sup> وذكر محقق كتاب الغزال أن للعماني كتاب المغني<sup>(٣)</sup> أيضاً ومثل ذلك ذكر محقق كتاب الاقتضاء<sup>(٤)</sup> ، وقد صرح هو بنفسه عن هذا الكتاب وقد ذكر أيضاً في كتابه المرشد بعضاً من كتبه وهي على النحو التالي :

- ١ - المغني في معرفة وقوف القرآن ، وهو كتاب في علم الوقف والابتداء .
- ٢ - الجامع المشتمل في التفسير ، لعله كتاب في التفسير .
- ٣ - الكتاب الأوسط ولعله كتاب في القراءات أو في معاني القراءات .
- ٤ - الجامع الكبير ولعله كتاب في القراءات .
- ٥ - المعاني ولعله كتاب في معاني القراءات .
- ٦ - القراءات الثماني للقرآن الكريم وهو مطبوع بتحقيق إبراهيم عطوة وأحمد حسين صقر ولم يذكره الإمام العماني في كتابه المرشد وإنما وقفنا عليه في المكتبة المركزية بجامعة أم القرى .

### المبحث الثامن : وفاته :

لم تذكر الكتب اليسيرة التي ذكرت الإمام العماني تاريخ وفاته لكن يظهر لي والله أعلم أن وفاته كانت بعد عام ٥٠٠ هجرية .

---

(١) انظر : غاية النهاية ( ١ / ٢٢٣ ) .

(٢) انظر : المكتفى ( ٠٠ / ٦٧ ) .

(٣) انظر : كتاب الوقف والابتداء ( ٠٠ / ١٦ ) .

(٤) انظر : الإقتداء في معرفة الوقف والابتداء ( ٠٠ / ٥٣ ) .

## الفصل الثاني

### التعريف بكتاب المرشد

ويشتمل هذا الفصل على المباحث التالية :

المبحث الأول : إثبات نسبة الكتاب لمؤلفه .

المبحث الثاني : تحقيق عنوان الكتاب .

المبحث الثالث : أهمية الكتاب .

المبحث الرابع : وصف النسخ الخطية .

المبحث الخامس : منهج المؤلف في كتابه .

## المبحث الأول : إثبات نسبة الكتاب لمؤلفه

أولاً : صرح الإمام العماني في مقدمة كتابه أنه سماه المرشد فقال « سميته المرشد » .

ثانياً : اتفقت النسختان على نسبة الكتاب إلى الحسن بن علي بن سعيد العماني وهو مكتوب على غلاف النسختين .

ثالثاً : ذكر رمضان ششن صاحب كتاب نواذر المخطوطات أن كتاب المرشد للعماني<sup>(١)</sup> .

رابعاً : نقل الإمام السخاوي في كتابه جمال القراء عن الإمام العماني في المرشد وذلك في باب الوقف والابتداء<sup>(٢)</sup> .

خامساً : ذكر ابن الجزري في غاية النهاية أن كتاب المرشد للإمام العماني<sup>(٣)</sup> .

سادساً : اختصر المرشد أبو زكريا الأنصاري في كتاب سماه " المقصد لتلخيص ما في المرشد "،<sup>(٤)</sup> .

سابعاً : ذكر العلماء في الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط أن الإمام العماني هو صاحب كتاب المرشد<sup>(٥)</sup> .

---

(١) انظر : نواذر المخطوطات ( .. / ٢٥١ ) .

(٢) انظر : جمال القراء ( ٢ / ٥٧٤ ) .

(٣) انظر : غاية النهاية ( ١ / ٢٢٣ ) .

(٤) انظر : المقصد ( .. / ٤ ) .

(٥) انظر : الفهرس الشامل ، قسم مخطوطات التجويد ( ١٥٥ / ٠٠ ) .

ثامناً : ذكر السجاوندي في مقدمة كتابه أن كتاب المرشد للعماني<sup>(١)</sup> .

تاسعاً : ذكر عمر رضا كحالة في كتابه معجم المؤلفين أن المرشد للإمام  
العماني<sup>(٢)</sup> .

### المبحث الثاني : تحقيق عنوان الكتاب :

أجمع من نسب الكتاب إليه أن اسمه المرشد واختلفوا في بقية العنوان فمنهم  
من قال المرشد في معنى الوقف التام والحسن والكافي والصالح والجائز والمفهوم  
وبيان تهذيب القراءات وتحقيقها وعللها وهذا مكتوب على غلاف النسخة  
الثانية وهي نسخة مصورة من جامعة اسطنبول .

ومنهم من قال المرشد في الوقوف على مذاهب القراء السبعة وغيرهم من  
باقي الأئمة القراء والمفسرين وهذا مكتوب على غلاف النسخة الأولى وهي  
نسخة مصورة من المتحف البريطاني .

ولعل هذا هو الراجح وقد اعتمدت على هذه النسخة لأنها كاملة وسليمة  
ولأنها قديمة ومقابلة على الأصل وهي أقرب ما تكون إلى زمن المؤلف .

### المبحث الثالث : أهمية الكتاب :

إن لهذا الكتاب أهمية كبرى في علم الوقف والابتداء فهو عمدة في هذا  
العلم الجليل حيث إنه يبين نوع الوقف على اللفظ القرآني هذا بالإضافة إلى  
ذكر أوجه التفسير ، وذكر نواحي لغوية ونحوية وأحياناً يتعرض لمسائل فقهية  
وأخرى في باب المشكل ، وقد التزم صاحب الكتاب أن يورد فيه جميع ما أورده  
أهل الوقوف قبله ، ولا يوجد كتاب في الوقف جامع مثل هذا الكتاب ومما يدل

(١) انظر : المدلل " مخطوط " ( ٢ / .. ) .

(٢) انظر : معجم المؤلفين ( ١ / ٥٦٩ ) .



على أهمية كتابه قوله « وليس الغرض إلا الإنتفاع من كتابي هذا والكشف عن أسرار هذا العلم لأن كل من عني به وعمل فيه كتاباً من المتقدمين إما قصرت درجته عن القيام به فعمله مهملاً لا ينتفع به من يريد تحقيقه وإما عالم أشار إلى المقاصد إشارة يفهمها مثله ، وأوجز العبارة عن المعاني إيجازاً لا يتوصل إليه كل أحد كأبي حاتم رحمه الله وكل أجاد فأما أنا فأحببت أن أستوفي الكلام فيه وأشبعه إشباعاً لا يعمل أحدٌ بعده مثله إلا بالمطالعة في كتابي هذا والإستعانة به والإقتباس منه والفضل الأول في هذا الكتاب كأنه أول كتاب أنشئ في هذا العلم إذا تؤمل الكتب التي تقدمته وبالله التوفيق » . فإن قلنا أن الإمام العماني مقرئ فهو أيضاً نحوي مفسر لغوي عالم بالفقه والمعاني فكتاب هذا هو حال مؤلفه جدير بالبحث والدراسة فرحم الله الإمام العماني رحمة واسعة وجعل هذا العمل الضخم في موازين حسناته . ومما يدل على أهمية الكتاب كثرة رجوع العلماء إليه فقد نقل عنه الإمام السخاوي في جمال القراء في باب الوقف والابتداء ونقل عنه الإمام النكراوي في مواضع كثيرة من كتابه الاقتضاء ومما يدل على أهميته أيضاً ثناء العلماء على الإمام العماني كما بينا ذلك في موضعه.

### المبحث الرابع : وصف النسخ الخطية :

#### ١ - النسخة الأولى :

نسخة من مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات بالرياض وهذه النسخة مصورة من المتحف البريطاني برقم ( ٩٧٠١ ) وقد بلغ عدد لوحات المخطوط ( ١١٨ ) لوحة ، وهذه النسخة قد كتبت بخط صغير وهو واضح إلى حد ما ويبلغ عدد الكلمات في السطر الواحد ( ١٢ ) كلمة تقريباً ويبلغ عدد الأسطر في اللوحة الواحدة ( ٣٠ إلى ٣٦ ) سطراً وهذه النسخة تتميز بتكاملها حيث تبدأ من المقدمة إلى آخر سورة الناس إلا أن هناك بعض الطمس في بعض اللوحات مثل لوحة ٣٥ وهي نسخة مقابلة على الأصل .

وقد كتب في نهاية المخطوط « آخر الكتاب والحمد لله وحده لا شريك له والصلاة والسلام على خير البرية محمد ، وكتب أبو بكر بن علي بن عيسى القرشي الصقلي بباب غزوة وكان الفراغ منها في السابع من ذي القعدة سنة ست وخمسين وخمسمائة للهجرة قوبلت ..... الحرم الشريف حسب الطاقة والمجهود ما تكون حياة المؤلف » .

والنسختان تبدآن وتختمان بعبارة واحدة سوى اختلاف يسير في بعض الكلمات . والله تعالى أعلم .

## ٢ - النسخة الثانية :

نسخة مصورة من جامعة الإسلامية بالمدينة المنورة وهذه النسخة مصورة من جامعة استانبول بتركيا برقم ( ٢٦٢٥ ) وقد بلغ عدد لوحات المخطوط ( ٢٠٤ ) لوحة وهذه النسخة قد كتبت بخط كبير وواضح ويبلغ عدد الأسطر في اللوحة الواحدة ( ١٦ ) سطراً تقريباً وعدد الكلمات في السطر الواحد ( ٩ ) كلمات وهذه النسخة مقابلة على الأصل وقد ذكر فيها في أكثر من موضع عبارة مقابلة على الأصل إلا أن هذه النسخة فيها نقص حيث لا يوجد بها سورة الفاتحة والبقرة وآل عمران والنساء والمائدة والأنعام وهي تبدأ بعد المقدمة والأصول بسورة الأعراف ورغم بحثي الشديد في العثور على الجزء المفقود إلا أنني لم أجد شيئاً من ذلك ، وقد كتب في بداية المخطوط « كتاب في الوقف والابتداء فيه النصف والرابع الأخير من المرشد في معنى الوقف التام والحسن والكافي والصالح والجائز والمفهوم والبيان في تهذيب القراءات وتحقيقها وعللها تصنيف الشيخ الإمام العام العامل الورع الزاهد وحيد دهره وسراج عصره شيخ المشايخ الفاضل الأوحى الكامل ذي المآثر والمفاخر مجمع الفضائل أبي محمد الحسن بن علي بن سعيد العماني رضي الله عنه ونفع به »<sup>(١)</sup> .

(١) انظر : غلاف النسخة الأولى .

وفي نهاية المخطوط كتب الناسخ « كمل النصف والربع الأخير بحمد الله وحسن عونه والصلاة على محمد خير خلقه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً نسخه لنفسه ولمن بعده من المسلمين العبد المسيء إلى نفسه الراجي عفو ربه محمد بن نامي بن خلف بن سباع بن عبد الله التروخي بلداً الشافعي مذهباً وكان الفراغ من نسخه في يوم الجمعة الخامس والعشرين من شهر الله المحرم سنة ستين وسبعمائة للهجرة » .

### المبحث الخامس : منهج المؤلف في كتابه :

وقد ضمنته ما يلي :

#### أ - أنواع الوقف عند المؤلف :

ينقسم الوقف عند الإمام العماني رحمه الله إلى ستة أقسام حيث سمي كل قسم باسم مستقل وشرحه .

فالوقف عنده على مراتب أعلاها :

التام ، ثم الحسن ، ثم الكافي ، ثم الصالح ثم المفهوم ، ثم الجائر .

فالتام : هو الموضع الذي يستغني عما بعده كقوله تعالى في سورة البقرة

﴿ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ .

فالوقف هنا تام لكونه آخر صفة المتقين وبما بعده صفة الكافرين فالتام يتفاوت فالأعلى تام وما دونه تام لكنه يسمى حسناً أيضاً والجمهور على أن الحسن ما يحسن الوقف عليه ولا يحسن الابتداء بما بعده لتعلقه به لفظاً ومعنى فكل واحد له اصطلاح ولا مشاحة في الاصطلاح .

والكافي ما يحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده إلا أن له به تعلقاً معنوياً  
كالوقف على ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ﴾ .

والصالح والمفهوم : دونهما كالوقف على قوله تعالى : ﴿ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ  
الذِّلَّةُ وَالْمَسْكَنَةُ ﴾ فهو صالح فإن قال ﴿ وَيَأْتُ وَيَعْضِبُ مِنْ اللَّهِ ﴾ كان  
كافياً فإن بلغ ﴿ يَعْتَدُونَ ﴾ كان تاماً فإن بلغ ﴿ عِنْدَ رَبِّهِمْ ﴾ كان  
مفهوماً .

والجائز : ما خرج عن ذلك ولم يقبح .

## ب - مصادر المؤلف في كتابه :

اعتنى المؤلف بالعزو إلى مصادره غير أنه لم يصرح بأسماء الكتب إلا نادراً  
وقد يذكر أسماء علماء مثل قوله : ذكره ابن الأنباري أو أبو بكر أو ذكره  
أبو حاتم أو ابن مقسم وهكذا بالإضافة إلى أن كثيراً من كتب من نقل عنهم قد  
فقد كابن عامر وأبي عمرو بن العلاء وحمزة ونافع والكسائي واليزيدي ويعقوب  
وابن مقسم وغيرهم فإذا علمنا ذلك تبين لنا أن من الصعوبة بمكان حصر  
المصنفات التي استفاد منها .

وعلى هذا فإني سأبين في هذا المقام أهم العلماء الذين استفاد منهم المؤلف  
وسأقسم العلماء الذين أخذ عنهم إلى خمس فئات :

### ١ - علماء الوقف والابتداء :

اعتمد العماني على عدد كبير من علماء الوقف والابتداء أذكر منهم ما يلي :

١ - سعيد بن مسعدة الأحفش ( ت ٢١١ هـ ) .

٢ - أحمد بن موسى اللؤلؤي . مثال ذلك : قال المؤلف عند قوله تعالى :

﴿جِئْتُ بِالْحَقِّ﴾ هو كاف وحكى عن اللؤلؤي أحمد بن موسى أنه قال  
تام<sup>(١)</sup>.

- ٣ - ابن مهران أحمد بن الحسين (ت ٣٨١ هـ) .
- ٤ - القطعي محمد بن يحيى (ت ٢٣٥ هـ) .
- ٥ - نصير بن يوسف الرازي (ت ٢٤٠ هـ) .
- ٦ - أبو حاتم سهل بن محمد السجستاني (ت ٢٥٥ هـ) .
- ٧ - أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت ٣٢٨ هـ) .
- ٨ - أبو جعفر الرؤاسي (ت ١٧٠ هـ) .
- ٩ - أبو عمرو بن العلاء (ت ١٥٤ هـ) .
- ١٠ - خلف بن هشام البزار (ت ٢٢٩ هـ) .
- ١١ - نافع بن عبد الرحمن الليثي (ت ١٦٩ هـ) .
- ١٢ - يعقوب بن إسحاق الحضرمي (ت ٢٠٥ هـ) . وغير هؤلاء كثير .

## ٢ - علماء القراءات :

اعتمد العماني على كثير من علماء القراءات ونادراً ما كان يصرح باسم  
القراء الذين نقل عنهم ولكنه غالباً ما يشير إلى أصحاب القراءات الشاذة .

فمن أشهر من نقل عنهم من القراء :

- ١ - أبي بن كعب (ت ١٩ هـ تقريباً) .
- ٢ - عبد الله بن عباس (ت ٦٥ هـ) وعبد الله بن مسعود (ت ٣٢ هـ) .

---

(١) انظر : ص ١٩٩ .

مثال على قراءة عبد الله بن مسعود : قال المؤلف وروي عن ابن مسعود أنه قرأ ﴿صُمْ بِكُمْ عُمَى﴾ بالنصب<sup>(١)</sup> .

- ٣ - مجاهد بن جبر ( ت ١٠٢ هـ ) .
  - ٤ - عبد الله بن عامر اليحصبي ( ت ١١٨ هـ ) .
  - ٥ - عبد الله بن كثير ( ت ١٢٠ هـ ) .
  - ٦ - أبو عمرو بن العلاء ( ت ١٥٤ هـ ) .
  - ٧ - حمزة بن حبيب الزيات ( ت ١٥٦ هـ ) .
  - ٨ - نافع بن عبد الرحمن ( ت ١٦٩ هـ ) .
  - ٩ - علي بن حمزة الكسائي ( ت ١٨٩ هـ ) .
  - ١٠ - يعقوب بن إسحاق الحضرمي ( ت ٢٠٥ هـ ) .
  - ١١ - يحيى بن يعمر العدواني ( ت ١٢٩ هـ ) .
  - ١٢ - يعقوب بن أسحر .
  - ١٣ - يحيى بن أبي كثير ( ت ١٢٩ هـ ) .
  - ١٤ - أبو بكر بن مقسم العطار ( ت ٣٥٤ هـ ) .
- ٣ - علماء التفسير :

نقل العماني عن جملة من علماء التفسير الثقات من أشهرهم :

- ١ - عبد الله بن عباس ( ت ٦٥ هـ ) . مثال ذلك قال المؤلف : الفسوق هي المعاصي في قول ابن عباس ومجاهد وعطاء<sup>(٢)</sup> .

---

(١) انظر : ص ١٤٥ .

(٢) انظر : ص ٣٠٨ .

- ٢ - عبد الله بن عمر ( ت ٧٣ هـ ) .
  - ٣ - الضحاك بن مزاحم الهلالي ( ت ١٠٥ هـ ) .
  - ٤ - قتادة بن دعامة السدوسي ( ت ١١٨ هـ ) .
  - ٥ - عطاء بن أبي رباح ( ت ١١٧ هـ ) .
  - ٦ - الحسن بن يسار البصري ( ت ١١٦ هـ ) .
  - ٧ - عامر بن شراحيل الشعبي ( ت ١٠٥ هـ ) .
  - ٨ - أبو العالية رفيع بن مهران ( ت ٩٠ هـ ) .
  - ٩ - الربيع بن خثيم ( ت قبل ٦٥ هـ ) .
  - ١٠ - إسماعيل بن عبد الرحمن السدي .
  - ١١ - الأعمش سليمان بن مهران ( ت ١٤٨ هـ ) .
  - ١٢ - سعيد بن جبير الأسدي ( ت ٩٥ هـ ) .
  - ١٣ - مجاهد بن جبر ( ت ١٠٢ هـ ) .
- ... وغيرهم من علماء التفسير .

#### ٤ - علماء اللغة والنحو :

من أهم العلوم التي يعتمد عليها لِرَقْف والابتداء علم اللغة والنحو وقد استقى العماني مادة كتابه النحوية وانغرية من أبرز علماء النحو واللغة أذكر منهم على سبيل المثال :

- ١ - الخليل بن أحمد الفراهيدي ( ت ١٧٠ هـ ) . مثال ذلك قال المؤلف :  
قال الخليل وسيبويه والأخفش فيما حكى عنهم أن كلا معناها ردع وزجر<sup>(١)</sup> .

(١) انظر : ص ١٠٣ .

- ٢ - عمرو بن عثمان بن قنبر سبيويه ( ت ١٨٠ هـ ) .
  - ٣ - يحيى بن زياد الفراء ( ت ٢٠٧ هـ ) .
  - ٤ - أبو عبيدة معمر بن المثنى ( ت ٢١٠ هـ ) .
  - ٥ - سعيد بن مسعدة الأخفش ( ت ٢١٥ هـ ) .
  - ٦ - أبو عبيد القاسم بن سلام ( ت ٢٢٤ هـ ) .
  - ٧ - محمد بن يزيد المبرد ( ت ٢٨٥ هـ ) .
  - ٨ - أحمد بن يحيى المعروف بثعلب ( ت ٢٩١ هـ ) .
  - ٩ - محمد بن أحمد بن كيسان ( ت ٢٩٩ هـ ) .
  - ١٠ - إبراهيم بن السري الزجاج ( ت ٣١١ هـ ) .
  - ١١ - الحسن بن أحمد أبو علي الفارسي ( ت ٣٧٧ هـ ) .
  - ١٢ - ابن السراج أبو بكر محمد بن السري ( ت ٣١٦ هـ ) .
- .... وغيرهم من علماء اللغة .

#### ٥ - من علماء الفقه :

نقل الإمام العماني عن جملة من علماء الفقه من أشهرهم :

- ١ - الشعبي عامر بن شراحيل ت ( ت ١٠٤ هـ ) .
- ٢ - طاوس بن كيسان اليماني ( ١٠٦ هـ ) .
- ٣ - أبو حنيفة النعمان بن ثابت ( ت ١٥٠ هـ ) .
- ٤ - محمد بن الحسن صاحب أبو حنيفة .
- ٥ - الشافعي محمد بن إدريس ( ت ٢٠٤ هـ ) .



## ج - أهم النقاط التي تعرض لها المؤلف :

بالاستقراء والتتبع ودراسة لهذا الكتاب يمكنني أن أقرر وأنا مطمئنة بأن المؤلف سلك في تصنيف كتابه أهم النقاط التالية :

١ - اشترط المؤلف في بداية كتابه أن يورد في كتابه جميع ما أورده أهل الوقوف متفرقة في كتبهم فقال « وأن أورد فيه جميع ما أورده أهل الوقوف متفرقة في كتبهم على اختلاف آرائهم فيها ووجوه اختياراتهم في تقاسيمها تفصيلاً لحقائقها ومبالغاً في شرحها والكشف عن أسرارها وذكر ما يتحداه به خلاف أهل النحو والقراءات فيها<sup>(١)</sup> .

٢ - ثناء المؤلف على نفسه وعلى كتابه وشرحه وذكر أنه لم يسبقه إلى هذا العمل بنفس الطريقة وكتابه هذا من أتم الكتب المعمولة في هذا الفن ، فقال ليكون كتابي هذا قائماً بنفسه ومتقدماً في جنسه «<sup>(٢)</sup> .

٣ - رغب في قراءة القرآن الكريم وتحسينه وتجويده ومراعاة الوقوف وساق آثاراً على ذلك<sup>(٣)</sup> .

٤ - قسم الوقف إلى قسمين رئيسين : المقطع الذي يسكت عنده القارئ ، والثاني : المواضع التي نص عليها القراء في كتبهم<sup>(٤)</sup> .

٥ - بعد ذكره لتقسيم الوقف شرع في بيان أهمية الوقف وحاجة الناس إليه<sup>(٥)</sup> .

(١) انظر : ص ٢ من التحقيق .

(٢) انظر : ص ٢ ، ٣ من التحقيق .

(٣) انظر : ص ٣ ، ٤ من التحقيق .

(٤) انظر : ص ٥ .

(٥) انظر : ص ٥ ، ٦ .

٦ - تعرض لمسألة الخاتم المفتوح وذكر أن ما استحسّن المسلمون وأجمعوا عليه فهو حسن ثم شرع في تفصيله<sup>(١)</sup> .

٧ - ذكر اختلاف الناس في الوقوف ثم ذكر ترجيحه في الوقوف أنه قد يكون في أوساط الآي أو قد يكون في أواخرها والأغلب في رؤوس الآي أنها وقوف<sup>(٢)</sup> .

٨ - ذكر أنه لا خلاف بين القراء والفقهاء في أنه لا يحكم بكفر من ابتدئ بموضع يكره له الوقف عنده وذلك بأن يقف غير متعمد ومعتقد لما يبتدئ به إذا وقف عليه<sup>(٣)</sup> .

٩ - ذكر قلة الكتب في الوقوف وذلك لأنهم اقتصروا على الفواصل التي اعتقدوا فيها أنها مقاطع فقال : فكل من عمل من المتقدمين كتاباً في الوقوف إنما أوردوا فيها الوقوف التي في أوساط الآي ولم يتعرضوا لغيرها من الفواصل إلا اليسير أو أرادوا أن يرخصوا للقارئ الوقوف في أوساط الآي كما أجازوا له الوقوف على أواخرها<sup>(٤)</sup> .

١٠ - اختلف العلماء في اختياراتهم في الوقوف فمنهم ما اتفق سائرهم على إيراده ، ومنها ما أورده بعضهم وأهمله البعض ومنها ما انفرد به أحدهم ثم علق على القول الثالث بقوله قال فإن كان مرضياً عند أهل التحقيق وإلا حمل على الشذوذ على حسب سننهم في القراءات .. ذكر الثلاثة ثم قال ونحن نستوفي جميعها ونضيف إليها ما كان من قبيل الجائز وإن لم يكن منصوباً عليه

---

(١) انظر : ص ٦ ، ٧ .

(٢) انظر : ص ٨ ، ٩ .

(٣) انظر : ص ١٠ .

(٤) انظر : ص ١٢ .

ثم ذكر مراتبها : التام ، الحسن ، الكافي ، الصالح ، المفهوم وقال أن أبا حاتم قصد بها معنى واحد<sup>(١)</sup> .

١١ - إن الحسن عنده يقارب التمام فالتام عنده على ضريين ما علت رتبته سماه بالتام وما قصر قليلاً سماه بالحسن وما كان دونهما فهو كافٍ والصالح والمفهوم قريبان أيضاً والجائز دونهما في الرتبة<sup>(٢)</sup> .

١٢ - بين المراد بالوقوف عند أبي حاتم وابن الأنباري<sup>(٣)</sup> .

١٣ - ذكر الغرض من تأليف الكتاب وهو توصل القارئ إلى معرفة المقاطع التي يحسن الوقف عندها على اختلافها في الحسن وتجنبه على قطع نفسه في المواضع التي يكره له الوقف عليها<sup>(٤)</sup> .

١٤ - وضع مقدمة لا بد للقارئ من معرفتها وذكر فيها اصطلاحاته من كيفية الوقف على أواخر الكلم وصفة الروم والإشمام وما يجوز حذفه من الياءات والألفات والواوات وما لا يجوز حذفه منها وما اختلف القراء فيه ومعرفة ألفات الوصل إذا ابتدئ بها وهاء التأنيث والكناية والاستراحة إذا وقف عليها وحكم ما قبل هاء التأنيث عند من رأى إمالته وغير ذلك من الفصول التي هي المقصودة في الكتاب مفروشة على أقسامها<sup>(٥)</sup> .

١٥ - بعد أن انتهى من الأصول وشرحها وتفصيلها بدأ بأول سورة وهي الفاتحة فنلاحظ أنه يذكر نوع الوقف على الكلمة وقد يفسر إن احتاج الأمر

---

(١) انظر : ص ١٢ .

(٢) انظر : ص ١٤ ، ١٦ .

(٣) انظر : ص ١٢ ، ١٤ ، ١٥ .

(٤) انظر : ص ٢٠ .

(٥) انظر : ص ٢٠ إلى ١١٤ .

ويذكر ما يتعلق بها من الناحية اللغوية والنحوية<sup>(١)</sup> .

١٦ - اعتنى عناية فائقة بالتفسير وتوجيه الوقوف ومثال ذلك قوله : ومن أول سورة البقرة إلى ﴿ الْمُفْلِحُونَ ﴾ في حديث المؤمنين ، ومن قوله ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ إلى قوله ﴿ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ قصة في أمر الكافرين ، ومن قوله ﴿ وَمِنَ النَّاسِ ﴾ فصل آخر في قصة المنافقين هو وجه اتصال قصة الكافرين بالمؤمنين ، هو أنه لما ذكر قصة المؤمنين وما يستحقونه من الثواب اتبعه بقصة من خالفهم من الكفار وما يستحقونه من العذاب للترغيب في الإيمان ، ووجه اتصال قصة المنافقين بقصة الكفار هو الإعلام بأن حال المنافقين كحال الكفار ، وأن إظهارهم للإيمان لا ينفعهم ولا يلحقهم بالمؤمنين فعند قوله ﴿ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ تمت قصة الكافرين ، وهو وقف تام أتم من الوقف على قوله ﴿ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ ﴿ ءَامَنَّا بِاللَّهِ ﴾ لا يوقف عليه ، ﴿ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾ لا يوقف عليه لأن الله تعالى أراد أن يعلمنا أحوال المنافقين أنهم يظهرون خلاف ما يعتقدون وفائدة الآية في نفي الإيمان عنهم بقوله ﴿ وَمَاهُمْ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ . ولو وقفنا على ﴿ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾ لكنا قاطعين على القوم بالإيمان ومخبرين عنهم به وهو خلاف ما تتضمنه الآية<sup>(٢)</sup> .

١٦ - عنايته الفائقة بالنحو وأوجه الإعراب في الآية الكريمة .

مثال ذلك :

١ - قوله في قوله تعالى : ﴿ غَيْرِ الْمَعْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ ﴿ غَيْرِ ﴾ مجرور

(١) انظر : ص ١١٧ إلى ١١٩ .

(٢) انظر : ص ١٣٦ ، ١٣٧ .

إمّا على النعت وإمّا على البدل وهما متعلقان بما قبلهما ، فإن نصب ﴿ غَيْرِ ﴾ كان نصبه على وجهين : إمّا على الحال وإمّا على معنى الاستئناف ، وكلاهما يتعلقان بما قبلهما فلا يحسن الابتداء به بحال وزعم بعضهم أنك إن تنصبه على الحال حسن الوقف عليه وليس ذلك عندي بشيء ، لأن تعلق الحال بما قبله كتعلق المستثنى بالمستثنى منه وعلى سائر الوجوه لا يحسن الوقف عليه<sup>(١)</sup> .

٢ - أن أهل النحو زعموا أن قوله ﴿ يُخَدِّعُونَ ﴾ في موضع حال كأنه قال : ومن الناس من يقول آمنا بالله مخادعين بهذا القول وحاقنين لدمائهم ، وقد يجوز أن يجعل قوله ﴿ يُخَدِّعُونَ ﴾ خبراً مستأنفاً<sup>(٢)</sup> .

١٧ - يذكر أقوال العلماء ثم يعقب ويستدرك ويوجه ويستدل ويعلل .

مثال ذلك :

١ - يقول في قوله تعالى : ﴿ وَمَا يَشْعُرُونَ ﴾ وقف كافٍ ذكره أبو حاتم ، ﴿ فِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ ﴾ وقف صالح ، وقال ابن الأنباري هو حسن ، وليس ذلك عندي بحسن لأن ( الفاء ) التي بعدها متعلقة بما قبلها<sup>(٣)</sup> .

٢ - قال في قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَسْقَى الْحَرثَ ﴾ وقف حسن وحكي عن أحمد بن جعفر الرؤاسي أنه قال : أحب أن أقف عندها وقد نصّ عليه ابن الأنباري فقال : تبدئ ﴿ مُسَلِّمَةٌ لَّأَشْيَاءَ فِيهَا ﴾ على تقدير هي مسلمة . وقيل أنه اختيار ابن مجاهد حكاه بعض المتأخرين عنه ، قال أبو حاتم في كتابه : ويقف

(١) انظر : ص ١١٩ .

(٢) انظر : ص ١٣٧ .

(٣) انظر : ص ١٤٠ .

على ﴿ وَلَا تَسْقَى الْحَرِّثَ ﴾ قال وأجود منه ﴿ لَا شَيْءَ فِيهَا ﴾ ونصّ على هذا أبو بكر أيضاً ، ﴿ جِئْتَ بِالْحَقِّ ﴾ هو كافٍ وحكي عن اللؤلؤي أحمد بن موسى أنه قال تام<sup>(١)</sup> .

١٨ - يذكر أقوال العلماء ويحاكم بينها ويرجح .

مثال ذلك :

يقول الوقف على قوله ﴿ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ﴾ كاف كما ذكره أبو حاتم ولم أذكر لفظه وعبارته لأن عبارات المتقدمين إنما هي إشارات إلى المقاصد ، وربما لم يفهمه كل أحدٍ ، فذكرت المعنى الذي قصده بعبارتي واستوفيت شرح ما يستدل به على موضع الوقف من الآية وأرجو ألا يتعدى ما قصده أبو حاتم ، وكان ابن الأنباري يخطئ أبا حاتم فيما حكيت عنه ، فحكي عنه غير ما قاله واعترض عليه اعتراضاً لا يلزمه قال ، قال السجستاني في الوقف على قوله ﴿ فَأَحْيَيْكُمْ ﴾ فأخطأ في الحكاية لأن الرجل قال : الوقف على قوله ﴿ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ﴾ وقد بينت وجهه وهذا الغلط في الحكاية دليل على أنه لم يفهم عن الرجل ما قاله وذكر بعد ذلك كلام أبي حاتم فحشا كتابه به ثم قال : وهذا الذي قاله تنقضه عليه الآية لأنه زعم أن الله تعالى لا يوبخهم إلا على ما يعترفون به ، وقد قال ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ ﴾ فوبخهم بالكفر ولم يكونوا يعترفون بأنهم كفار هذا كلامه الذي زعم أنه ينقض به ما ذهب إليه أبو حاتم ، ولم أعلم أن هذا الرجل من الغفلة إلى هذا الحدّ لأنه معظم في نفوس الناس مبجل عندهم ، يقتدى بكتبه ويشار إليه في التصانيف وهو يقول : إن الكفار لم يكونوا يعترفون بأنهم كفار ، ولا يعلم أن الكافر اسم ديني ، والكفر هو تضييع

(١) انظر : ص ١٩٩ .

الإيمان والكافر والمشرك واحد والقوم كانوا يعترفون بأنهم يجانبون هذا الدين هو دين الإسلام ، فإذا جانبوه وتمسكوا بالملة التي تنافيه فقد ضيعوه ، ومن ضيع الإيمان وعبد الأصنام فهو كافر اسم شرعي سمي به كل من كانت هذه صفته والقوم كانوا يعترفون برفضهم للإيمان وتمسكهم بعبادة الأوثان ، فقد اعترفوا إذن بالاعتقاد الذي من أجله سموا في الشريعة كفاراً ، وإن كان الكفر في الأصل هو الستر بدليل قول لبيد :

يعلوا طريقة متنها متواتراً في ليلة كفر النجوم غمامها

أي سترها وغطاها ، وسمي الزارع كافراً لأنه يستر الحب تحت الأرض .

وقوله تعالى ﴿ كَمَثَلِ غَيْثٍ أَعْجَبَ الْكُفَّارَ نَبَاتُهُ ﴾ يعني الزراع ، فاشتقاق الكافر الذي هو المشرك من هاهنا إلا أن الكافر اسم شرعي كما أن المؤمن اسم شرعي وإن كان في الأصل المؤمن المصدق فإذا أطلق على الرجل اسم المؤمن فإنما يراد به مؤمن بالله تعالى ، وكذلك الكافر ، والكفر نقيض الإيمان فقول ابن الأنباري : إن القوم لم يكونوا يعترفون بأنهم كفار ، هو خطأ بدليل ما ذكرته ، ثم قوله : إنه وبخهم على الكفر خطأ أيضاً لأن التوبيخ لم يقع على مجرد الكفر من غير إقامة الحجة عليهم وإنما وبخوا على الكفر مع ظهور البراهين والحجج ومعابنتهم إحياء الله تعالى البشر من النطف ثم إيمانه إياهم ، وهذا مما يستدل به على حدوث الأجسام وإذا ثبت أن الأجسام محدثة لزم أن يكون لها محدث أحدثها ، فالتوبيخ إنما وقع على الكفر مع معابنتهم هذه الأشياء التي هي دلائل على ثبوت الصانع لا على مجرد الكفر فقد علمت بذلك أن الاعتراض الذي اعترضه ابن الأنباري على أبي حاتم اعتراض فاسد لا وجه له <sup>(١)</sup> .

(١) انظر : ص ١٦٧ إلى ١٦٩ .

١٩ - بين مذهبه في عدم مخالفة رسم المصحف حيث يقول ولا يجوز أن نقرأ ﴿صَمًّا بِكَمَا عَمِيًّا﴾ بالنصب لمخالفته مصاحفنا<sup>(١)</sup> .

٢٠ - يشير إلى بعض العلماء دون تصريح ويرد عليهم وعبارته «أجازه بعضهم أو زعم بعضهم» .

مثال ذلك :

١ - يقول وأجاز بعضهم الوقف على قوله ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا﴾ ونسبه إلى أبي حاتم وغلط عليه فيه ، وتأول كلامه على غير المعنى المقصود وذلك أن أبا حاتم قال في كتابه : لا يجوز الوقف في قوله ﴿رِزْقًا لَّكُمْ﴾ ثم قال تعالى ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا﴾ أراد أن يعلم أن قوله تعالى ﴿فَلَا تَجْعَلُوا﴾ ابتدئ به ، ويوقف على ما دونه فظن هذا الرجل أنه نصّ على قوله ﴿أَنْدَادًا﴾ بالوقف ، وليس الأمر كذلك ، ولا يوقف على قوله ﴿أَنْدَادًا﴾ عندي بوجه من الوجوه<sup>(٢)</sup> .

٢ - قال العماني : وزعم بعضهم أن الوقف على قوله ﴿مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ﴾ تام ورفع إسناده إلى الأخفش فنسبه إليه والأحسن عندي أن لا نقف عليه لأن قوله ﴿يَسْؤُمُونَكُمْ﴾ في موضع نصب على الحال كأنه قال : سائميكم والعامل فيه ﴿أَنْجَيْنَاكُمْ﴾ تقديره نجيناكم من آل فرعون سائمين لكم أي نجيناكم في هذه الحالة ، وقد يحتمل أن يكون في موضع رفع فإذا حمل

(١) انظر : ص ١٤٥ .

(٢) انظر : ص ١٤٨ ، ١٤٩ .



على ذلك جاز الوقف على قوله ﴿مَنْ ءَالَ فِرْعَوْنَ﴾ وعلى الوجه الأول لا يحسن وهو اختياري<sup>(١)</sup> .

٢١ - يفرد بعض المسائل تحت عنوان مسألة أو سؤال .

مثال ذلك : مسألة قوله تعالى ﴿فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ﴾ زعموا أنه وقف كاف لمن قرأ ﴿وَالْمَلَكَةُ﴾ بالرفع وهي قراءة الجماعة وتقديره : وتأتيهم الملائكة على إضمار الفعل ، وهو عندي جائز ، ولا أحبُّ تعمله لأنه معطوف ولا يفصل بينه وبين المعطوف عليه ولو حسن تقدير إضمار الفعل قبل المعطوف ليحسن الوقف على ما دونه لجاز وحسُنَ في سائر المعطوفات وبطل الشرط الذي شرطه أهل الوقوف من أنه لا يحسن الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه على أني لا أبعدُ جوازه ، ولو وقف واقف عليه لم يكن مخطئاً ، فأما من قرأ ﴿وَالْمَلَكَةُ﴾ بالخفض وهي قراءة الأعرج لم يجوز له أن يقف على قوله ﴿مِنَ الْغَمَامِ﴾ لأن ﴿الْمَلَكَةَ﴾ معطوف على ﴿الْغَمَامِ﴾ واتفقوا على أن الفصل بينهما لا يجوز مع الاختيار ، وعلى القرائتين جميعاً الوقف على قوله ﴿وَالْمَلَكَةَ﴾ وقف صالح ، وقيل عن معاذ بن جبل أنه قرأ ﴿وَالْمَلَكَةَ﴾ بالخفض ، وقضاء الأمر على المصدر مخفوضاً فعلى قراءته لا يوقف على ﴿الْغَمَامِ﴾ ولا على ﴿الْمَلَكَةَ﴾ والوقف في قراءته على الأمر وهو حسن على سائر القراءات بجمع عليه<sup>(٢)</sup> .

٢٢ - يوجه اختلاف المعاني باختلاف الإعراب ويذكر الأوجه المختلفة

لتوجيه المعنى .

(١) انظر : ص ١٨٢ .

(٢) انظر : ص ٣١٩ .

مثال ذلك : يقول وقوله تعالى ﴿ إِنَّهَا بَقْرَةٌ لَا ذَلُولٌ تُثِيرُ الْأَرْضَ وَلَا تَسْقِي الْحَرثَ ﴾ اختلفوا في معناه فقال أكثر أهل العلم ﴿ تُثِيرُ ﴾ رفع لأنه صفة للذلول وهو داخل في معنى النفي أي ليست بذلول ولا مثيرة للأرض ولا ساقية للحرث ، قال مجاهد : لا ذلول تثير الأرض ولا تسقي الحرث ، يقول ليست بذلول فتفعل ذلك ، قال أبو العالية : يعني ليست بذلول تثير الأرض ، وقال الحسن : كانت وحشية فدلّ قوله كانت وحشية على أنها ليست بعاملة فعلى هذا الوجه لا يوقف على قوله ﴿ لَا ذَلُولٌ ﴾ لأن قوله ﴿ تُثِيرُ الْأَرْضَ ﴾ صفة للذلول وهو داخل في معنى النفي كأنه قال : لا ذلول ولا مثيرة للأرض وقد ذكر الزجاج فيه وجهاً آخر وهو أن تكون ﴿ تُثِيرُ الْأَرْضَ ﴾ في موضع خبر ابتداء محذوف تقديره : هي تثير الأرض ولا تسقي الحرث ومعناه أنها ليست بذلول كل الذل فهي مثيرة للأرض وليست بساقية للحرث فقوله تثير الأرض على الإثبات غير داخل في معنى النفي وهذا وجه حكى عن أبي حاتم ولم أجده في كتابه ، وهو معنى محتمل والوجه الأول أشهر وبظاهر الكلام أليق ، والوقف على الوجه الثاني عند قوله ﴿ لَا ذَلُولٌ ﴾ وتبتدئ ﴿ تُثِيرُ الْأَرْضَ وَلَا تَسْقِي الْحَرثَ ﴾ . بمعنى هي تثير الأرض فكأنه أتيح لهم أن تكون بقرة مثيرة للأرض ولم يرخص لهم أن تكون ساقية للحرث<sup>(١)</sup> .

٢٣ - ينتقد الكتب الأخرى المؤلفة في الفن نفسه وقد يذكر منهجها ككتاب أبي حاتم السجستاني ، ثم يتحدث عن كتابه .

قال في قوله تعالى ﴿ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ ﴾ وقف كافٍ ولم يذكر أبو حاتم رحمه الله بعد هذه الفواصل لأنه شرط ألا يذكرها وقال : أواخر الآيات كلها

(١) انظر : ص ١٩٧ إلى ١٩٩ .

وقوف في الأغلب فاقصر على هذا القول واستغنى به عن إيراد سائر الفواصل مفروشة وربما ذكر الشيء بعد الشيء ، فأما أنا فقد ذكرت سائرها لأنني عملت كتابي هذا في بلاد العجم ، فإن نظر فيه من لا يهتدي العريّة ولاحظ له في القياس ولم يجد الفواصل أو بعضها توهم أنها ليست بوقوف فيمتنع من الوقف امتناع معتقد أنه لا يجوز الوقف عليها أو يظن أنني قد أغفلتها ، وربما لم يعرف من كتابي هذا ما أعرفه أنا وأمثالي من كتب المتقدمين رحمهم الله ، اعرضوا عن ذكر سائر الفواصل لاستغنائهم بذكر بعضها وكرهوا التطويل في إيراد جميعها ، ولأنهم نبهوا على أن الفواصل كلها وقوف في غالب الأمر ، فمن عرف مذاهبهم قاس ما لم يجده في كتبهم على ما أوردوه منها وقد نصصت أنا على سائر ما يجوز الوقف عليه منها ليكون أسهل على من نقصت درجته عن القياس ومعرفة المعاني وبالله التوفيق<sup>(١)</sup> .

٢٤ - ينفرد بأقوال يصدرها بقوله « وعندي وجه » .

مثال : يقول وزعم بعضهم أن الوقف عند قوله ﴿ وَمَتَّعُوهُمْ ﴾ ﴿ وَمَتَّعُوهُمْ ﴾ وقف حسن ، وفيه عندي وجهان أحدهما : أن يكون قوله ﴿ مَتَّعًا بِالْمَعْرُوفِ ﴾ ينتصب على المصدر لقوله ﴿ وَمَتَّعُوهُمْ ﴾ كأنه قال : ومتعوهن متاعاً ، فإن حمل على هذا لم يحسن الوقف عند قوله ﴿ وَمَتَّعُوهُمْ ﴾ والوجه الثاني : أن يكون منصوباً على الحال من قوله ﴿ عَلَى الْمَوْسِعِ قَدْرُهُ ﴾ كأنه قال : على الموسع قدره في حال ما يتعارف ، فالوقف حينئذٍ جائز عند قوله ﴿ وَمَتَّعُوهُمْ ﴾ والله أعلم<sup>(٢)</sup> .

(١) انظر : ص ٢٤١ ، ٢٤٢ .

(٢) انظر : ص ٣٥٢ .

٢٥ - من منهجه أنه ينبه على أخطاء العوام .

مثال : يقول الإمام العماني : زعم بعضهم أن الوقف عند قوله ﴿ وَلَكِن لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا ﴾ جائز ، ونسبه إلى القطعي ولم يذكر له وجهاً في العربية وزعم العوام أن كتابه الذي ذكر فيه هذا الوقف من مناكير الوقوف كتاب معلل ، وأي علل تكون في كتاب يذكر فيه مثل هذه الوقوف والشنعة ثم لا يحتج عليها بما يقويها ويصححها إن اتجه له وجه أو يتكلم عليها بما يردّها إن اتجه له وجهٌ ردٌّ ، ووجه هذا الوقف عندي في العربية أنه استثناء خارج من الكلام لأن القول المعروف ليس من جنس مواعدة السرّ فيكون الاستثناء من غير جنس ، ومثل هذا الاستثناء يقدر بمعنى لكن كأنه قال لا تواعدوهن سرّاً لكن تقولوا قولاً معروفاً ، فلذلك أجاز هذا القائل الوقف عند قوله ﴿ لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا ﴾ وهو من شذوذ الوقوف والأكثر على أنه ليس بوقف لأن قوله ﴿ إِلَّا أَنْ تَقُولُوا ﴾ موضع ( أن ) هو النصب على أنه بدل من السر ولا يفصل بين البدل والمبدل منه<sup>(١)</sup> .

٢٦ - يوجه أقوال العلماء أمثال الزجاج والفراء .

مثال : قال الإمام العماني عند قوله تعالى ﴿ وَيَا لَوْلَا دَيْنٌ إِحْسَانًا ﴾ قال الزجاج ينتصب على تقدير : وأحسنوا بالوالدين إحساناً قال : لأن إحساناً يدل عليه ، واعتراض عليه فقيل له : لا يقال أحسن بفلان ، وإنما يقال أحسن إلى فلان ولا يلزمه هذا الاعتراض لأن ( الباء ) قد جاء في القرآن بمعنى ( إلى ) قال الله تعالى ﴿ وَقَدْ أَحْسَنَ بَيِّ إِذْ أَخْرَجَنِي مِنَ السِّجْنِ ﴾ وإنما جاز أن تقوم

(١) انظر : ص ٣٥٠ .

( الباء ) مقام ( إلى ) هاهنا لأن قوله : ﴿ وَقَدْ أَحْسَنَ بَيِّحَ ﴾ . بمعنى وقد لطف بي فذهب به إلى المعنى لا إلى اللفظ ولا يجوز أن يقول لَطْفَ إِلَيْهِ ، وإنما يقال لطف به فلما أقيم أحسن مقام لَطْفَ اسْتَعْمَلَ معه ما يستعمل مع لطف ، وتقدير الزجاج في الآية صحيح وذلك أنه قدره . بمعنى : أحسنوا ، لأن إحساناً يدل عليه ثم جعل أحسنوا . بمعنى استوصوا ولم يقدر استوصوا لأنه ليس في الكلام ما يدل عليه فجعل مكانه فعلاً هو بمعناه ، وفي الكلام ما يدل عليه ، فالذي قاله الزجاج صحيح ولا يفسده ما اعترض عليه<sup>(١)</sup> .

٢٧ - يذكر منهجه في النقل عن الأقدمين<sup>(٢)</sup> .

٢٨ - أشار إلى منهجه في ترتيب الكتاب ، وأنه يتجنب ذكر الشذوذ وبينه عليه وأنه شرط في كتابه التقصي والاستيعاب .

يقول الإمام العماني أثناء ذكر أوجه الإعراب في قوله تعالى ﴿ بِبَابِلَ هَرُوتَ وَمَرْوَتَ ﴾ وللرفع وجهان أحدهما أن يكون التقدير وهما هاروت وماروت ويكون الإسمان خير مبتدأ محذوف فعلى هذه القراءة وهذا التأويل يجوز أن يكون الوقف على قوله ﴿ بِبَابِلَ ﴾ ثم يتبدأ ﴿ هَرُوتَ وَمَرْوَتَ ﴾ وهذا من شذوذ الوقوف ، لأن الرفع شاذ لا يؤخذ به ولا أرى لأحد أن يتعمده ، وللرفع وجه آخر وهو أن يرتفع بالظرف وتقديره هاروت وماروت ببابل ، كما تقول زيدٌ وعمروٌ بمكة فعلى هذا التأويل للرفع يكون الوقف على قوله تعالى ﴿ وَمَا أَنْزَلَ عَلَى الْمَلَائِكِينَ ﴾ وتبتدئ ﴿ بِبَابِلَ هَرُوتَ وَمَرْوَتَ ﴾ وهذا الوقف أبعد من الأول لبعده وجهه عند أهل التفسير ولم أذكر هذين الوقفين

(١) انظر : ص ٢٠٥ ، ٢٠٦ .

(٢) انظر : ص ١٦٧ .

وأمثالهما من الشذوذ ليعتمدهما القارئ وإنما ذكرتها ليحيط علم المقرئ سائر ما جاء عنهم من الوقوف ، لأننا لما شرعنا في هذا الكتاب شرطنا في أوله التقصي واستيعاب ما يتعلق بهذا العلم ، واستيعابه يأتي على المعروف والمجهول والمستعمل والشاذ المرفوض فكل وقف بني على قراءة معروفة مستعملة حسن تعمله وكل وقف بني على قراءة شاذة جاز تعمد قطع النفس عنده وإن كان الأحسن تجاوزه لينبئ من نفسه معرفته فيعلم ذلك<sup>(١)</sup> .

٢٩ - ذكر مذهبه في شروط القراءة المقبولة « أنها سنة متبعة » .

يقول الإمام العماني : روي عن الحسن والجدري أنهما قرأ **﴿ وَالصَّابِرُونَ ﴾** بالواو تفردا به وقرأ **﴿ وَالْمُؤْمِنُونَ ﴾** بالرفع كقراءة الجماعة ، وروي عن الأعمش **﴿ والموفين والصابرين ﴾** بالياء فيهما جميعاً ، وقرأ الجماعة المشهورين **﴿ وَالْمُؤْمِنُونَ ﴾** بالواو **﴿ وَالصَّابِرِينَ ﴾** بالياء فالحجة لقراءة الجماعة هي اتباع خط المصحف المتفق عليها<sup>(٢)</sup> .

٣٠ - تحريه ومراجعته أكثر من نسخة للكتب التي ينقل عنها أحياناً .

قال الإمام العماني عند قوله تعالى **﴿ وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى ﴾** حكى ابن مهران في كتابه عن الأخفش أنه قال الوقف على قوله **﴿ أَوْ نَصَارَى ﴾** فأتممت النسخة التي وجدت فيها هذا وتعمدت النظر في نسخة أخرى من هذا الكتاب فوجدت النسخة الثانية كالأولى ، والحكاية مسطورة فعلمت أنه لم يغلط عليه فيها وأنه هو الذي ضمّن الكتاب ، ولا أدري ما وجه هذا الوقف وهو رديء لا يجوز بحال من الأحوال<sup>(٣)</sup> .

(١) انظر : ص ٢٢٤ ، ٢٢٥ .

(٢) انظر : ص ٢٧٨ ، ٢٧٩ .

(٣) انظر : ص ٢٥٣ .

٣١ - يذكر بعض الاستنباطات الفقهية من الآيات .

مثال : قال الإمام العماني عند قوله تعالى ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ ذهب أبو حنيفة وأصحابه ومالك إلى أن العمرة سنة وليس بفرض واحتجوا بما روي عن النبي ﷺ أنه قال : « الحج جهاد والعمرة تطوع » رواه أبو الصالح الحنفي .

وعلى ما روى جابر بن عبد الله أن النبي ﷺ « سئل عن العمرة أواجبة هي أم مفروضة أمر بقيام الحج فقال : لا وأن يعتمروا خير وروي النخعي أن ابن مسعود قال : العمرة من التطوع وإلى هذا ذهب الشعبي في رفع العمرة وذهبت طائفة كبيرة إلى أن العمرة واجبة روي ذلك عن طاوس وابن عمر والحسن وغيرهم وإليه ذهب الشافعي قال : هي واجبة على من وجد الزاد والراحلة كالحج واحتج بقوله تعالى ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ قال : والإتمام يقع على الابتداء وعلى البناء ، قال : فلما قال عمرو وعلي : إتمامها أن تحرم بها من دويرة أهلك . علمنا أنه أراد بالإتمام الابتداء فصار نصاً وهي مسألة خلاف بين الفقهاء مذكورة في كتبهم<sup>(١)</sup> .

٣٢ - ذكر مذهبه في قطع القراءة لأجل النفس قال الإمام العماني عند قوله تعالى ﴿ لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ ... ﴾ وإن وقف على قوله ﴿ وَعَاتَى الرَّكُوعَ ﴾ وابتدأ ﴿ وَالْمُوفُونَ ﴾ أو وقف على قوله ﴿ إِذَا عَلَّهْدُوا ﴾ وابتدأ ﴿ وَالصَّابِرِينَ ﴾ كان مرخصاً له ذلك لكثرة المعطوفات وطول الكلام بها وقصور الطاقة عن الامتداد بالنفس الواحد إلى بلوغ التمام ، وكذلك كل آية طالت وكثر العطف فيها وعجز النفس عن بلوغ آخرها جاز له الوقف في تضاعيفها على التسامح من غير أن يتعمد ذلك مختاراً ،

(١) انظر : ص ٣٠١ إلى ٣٠٢ .

فإن تعمدته مختاراً لم يلحقه فيه مأثم ولكن لا يستحسن للقارئ أن يقطع أنفاسه إلا على المواضع المنصوص عليها في كتب الوقوف<sup>(١)</sup> .

٣٣ - ينقل عن العلماء السابقين بالنص وأحياناً بالمعنى يستدل على ذلك من كلامه .

٣٤ - يذكر أقوال بعض العلماء ويفصلها وينتقدها .

مثال على ذلك : قال قال ابن مهران في كتابه إن السكوت مبني على السكون ليس في الفطرة غير ذلك . ولعمري إن السكوت مبني على السكون لكن قوله ليس في الفطرة غير ذلك كلام عجيب وسهو عظيم هلاً رجوع إلى حسه فأعمله وفكر فاهم النظر فيما قاله ، ألم يعلم أن هذه اللفظة تستعمل فيما يستحيل وجوده في حس البشرية كما لو قيل فلان يسمع بعينه ، ويرى بأذنه ، ويندوق ببصره ، لنفينا هذا الكلام وقلنا هو محال غير صحيح ، ولا يسمع إلا بالأذن ، ولا يرى إلا بالعين رؤية المشاهدة ولا يذاق إلا بالفم ، ليس في الفطرة غير ذلك لأن الفطرة الخلقة ، ومعنى فطرة الله أي خلقة الله التي خلق الناس عليها ، فمن قال ليس ذلك في الفطرة فكأنه قال ليس ذلك في الجبلة والخلقة وفي الوسع والطاقة وقد نرى خلقاً من العوام يقفون على الحركة فيُرد عليهم ويحملون على الإسكان في حال الوقف ، ولم يكن من الوسع لما وجد منّا ذلك ولعل هذا الرجل رحمه الله رأى في الكتب أن الابتداء بالساكن لا يجوز وليس في الوسع والطاقة ، فظن أن الوقف على الحركة أيضاً ليس في الوسع والطاقة وأن وقوعه يستحيل كما استحال الابتداء بالساكن ولعمري أن الابتداء لا يكون إلا بمتحرك والوقف لا يكون إلا على ساكن ولكن يمكن الوقف على المتحرك وإن كان خلاف ما عليه الجمهور<sup>(٢)</sup> .

(١) انظر : ص ٢٨٣ .

(٢) انظر : ص ٩٣ ، ٩٤ .



النص الملاحق

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله ربّ العالمين ، والعاقبة للمتقين ، وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين وعلى آله الطيبين وعلى أصحابه المنتخين وسلم .

قال الشيخ الإمام المقرئ أبو محمد الحسن بن علي بن سعيد العماني غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين أمّا بعد : فلما وقع الكتاب الموسوم بالمغني في معرفة وقوف القرآن على شرط ما ذكره أبو حاتم<sup>(١)</sup>

---

(١) سهل بن محمد بن عثمان أبو حاتم السجستاني ، كان حافظاً للقرآن والقراءات والعروض والتفسير ، وكان جماعة للكتب حتى إنه لم يكن بالبصرة مثل كتبه ، وكان يعني باللغة والأخبار ، نحوي البصرة ومقرئها في زمانه وإمام جامعها ، له الكثير من المصنفات ومنها : المقاطع والمبادئ ، والقراءات ، والمقصود والممدود ... إلخ ، قال عنه ابن حجر : النحوي ، المقرئ البصري صدوق فيه دعاية ، ت سنة خمس وخمسين ومائتين .

انظر ترجمته في كل من :

- طبقات النحويين واللغويين ، لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي ت ٣٧٩ هـ ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، الطبعة الثالثة ، دار المعارف ( ... / ٩٤ ) .
- الأنساب ، لعبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني ت ٥٦٢ هـ ، تقديم وتعليق عبد الله عمر البارودي ، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ ، مؤسسة الكتب الثقافية ، ( ٢٢٥ / ٣ ) .
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري ت ٥٧٧ هـ ، الطبعة بدون ، دار الفكر العربي ، ( ... / ١٦٨ ) .
- إنباه الرواة على أنباء النحاة ، لأبي الحسن بن علي بن يوسف القفطي ت ٦٢٤ هـ ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ ، دار الفكر العربي القاهرة ، مؤسسة الكتب الثقافية بيروت ( ٥٨ / ٢ ) .
- تهذيب الكمال ، للمزي ( ٢٠٢ / ١٢ ) .
- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة ، لأبي عبد الله محمد الذهبي ت ٧٤٨ هـ ، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ ، دار القبلة للثقافة الإسلامية ( ٤٧٠ / ١ ) .

وأبو بكر<sup>(١)</sup> رحمهما الله كنت قد اقتديت بهما في إملاء يديهما فيما ذكراه  
وسلكت فيها طريق الاختصار والإيجاز أحببت أن أعقبه بهذا الكتاب الذي هو  
أتم منه ومن سائر الكتب المعمولة في هذا العلم ، وأن أورد فيه جميع ما أورده  
أهل الوقوف متفرقة في كتبهم على اختلاف آرائهم فيها ووجوه اختياراتهم في  
تقاسيمها متقصباً لحقائقها ، ومبالغاً في شرحها والكشف عن أسرارها ، وذكر  
ما يتحداه<sup>(٢)</sup> به خلاف أهل النحو والقراءات<sup>(٣)</sup> فيها ليكون كتابي هذا قائماً

---

= - غاية النهاية في طبقات القراء ، محمد بن محمد الجزري ت ٨٣٣ هـ ، الطبعة الثالثة ١٤٠٢ هـ ،  
دار الكتب العلمية بيروت ( ١ / ٣٢٠ ، ٣٢١ ) .

- تهذيب التهذيب ، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني ت ٨٥٢ هـ ، ( ٤ / ٢٥٧ ، ٢٥٨ ) .

- تقريب التهذيب ، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني ت ٨٥٢ هـ ، الطبعة الثالثة ١٤١١ هـ ،  
دار القلم للطباعة والنشر ( ... / ٢٥٨ ) .

- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، للإمام عبد الرحمن السيوطي ت ٩١١ هـ ، تحقيق  
محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ( ١ / ٦٠٦ ) .

(١) محمد بن القاسم بن محمد بن بشار أبو بكر الأنباري ، نحوي لغوي كان من أعلم الناس بالنحو  
والأدب ، وأكثرهم حفظاً ، وكان صدوقاً فاضلاً ديناً خيراً من أهل السنة يحفظ ثلاثمائة ألف  
شاهد من القرآن ، وكان يملي من حفظه لا من كتاب ، ألف كتباً كثيرة منها : إيضاح الوقف  
والابتداء ، غريب الحديث ، الواضح في النحو ... إلخ ، ت سنة سبع وعشرين وقيل ثمان  
وعشرين وثلاثمائة .

انظر ترجمته في كل من : طبقات النحويين ( .. / ١٥٣ ) ، الأنساب ( ١ / ٢١٢ ) ،  
نزهة الألباء ( ... / ٢٣١ ) ، إنباه الرواة ( ٣ / ٢٠١ ) ، تذكرة الحفاظ للإمام أبو عبد الله  
محمد الذهبي ت ٧٤٨ هـ ، الطبعة الرابعة ، دار إحياء التراث العربي - بيروت ( ٣ / ٨٤٢ ) ،  
غاية النهاية ( ٢ / ٢٣٠ - ٢٣١ ) ، بغية الوعاة ( ١ / ٢١٢ ) ، شذرات الذهب  
( ٢ / ٣١٥ - ٣١٦ ) .

(٢) المحادة : المخالفة ومنع ما يجب عليك وكذلك النحاد . انظر : الصحاح ، للجوهري مادة

( حدد ) ( ٢ / ٤٦٣ ) ، ولسان العرب ، لمحمد بن مكرم بن منظور ، دار صادر - بيروت ،

مادة ( حدد ) .

(٣) في نسخة ب : « والقراءة » .

بنفسه ومتقدماً في جنسه ، وسمّيته المرشد ، « والله ولي التوفيق وإياه أسأل  
العصمة من الزلل بمنّه وجوده »<sup>(١)</sup> .

قال رضي الله عنه « ينبغي لقارئ القرآن أن يجود قراءته ويحسن تلاوته  
ويكثر دراسته ، وأن يفهم ما يقرأ ويشغل قلبه وذهنه به وأن يقرأه الله تعالى  
ويتفكر في مذاهبه ويتفقد مقاطعه ومبادئه ، وأن يحرص على أن يفهم المستمعين  
في الصلاة وغيرها » . فقد جاء عن النبي ﷺ أنه قال : « إن هذه القلوب لتصدأ  
كما يصدأ الحديد ، قيل : يا رسول الله فما جلاؤها ؟ قال « تلاوة »<sup>(٢)</sup> كتاب  
الله وكثرة ذكر الله »<sup>(٣)</sup> .

والمستحب للقارئ أن يتعمد المقاطع المرضية والمبادئ الحسنة ، فقد وردت  
في استحباب تخير الوقوف آثار<sup>(٤)</sup> أختار منها : ما روي عن عمر بن  
عبد العزيز<sup>(٥)</sup> : « أنه كان إذا دخل شهر رمضان قام أول ليلة منه خلف الإمام

---

(١) في نسخة أ ساقطة ومثبتة في ب .

(٢) في نسخة أ ساقطة ومثبتة في ب .

(٣) أخرجه الخطيب في تاريخه ( ١١ / ٨٥ ) ، ترجمة ٥٧٦٦ عن ابن عمر . قال الخطيب أخرنا  
البرقاني قال سمعت أبا الحسن الدارقطني يقول : عبد الرحيم بن هارون الغساني متروك يكذب .  
وأخرجه ابن عددي في الكامل ( ٥ / ١٩٢١ ) وقال : لم أر للمتقدمين فيه كلاماً وإنما ذكرته  
لأحاديث رواها مناكير عن قوم ثقات . وأخرجه أبو نعيم في الحلية ( ٨ / ١٩٨ ) وقال غريب  
من حديث نافع وعبد العزيز تفرد به أبو هشام واسمه عبد الرحيم بن هارون . وأخرجه البيهقي  
في شعب الإيمان ( ٢ / ٣٥٢ ) رقم ٢٠١٤ . وأخرجه ابن الجوزي في العلل ( ٢ / ٨٣٢ ) عن  
ابن عمر . قال ابن حجر : عبد الرحيم بن هانئ الغساني ، أبو هشام الواسطي ضعيف كذبه  
الدارقطني مات بعد المائتين . التقريب ( .. / ٣٥٤ ) .

(٤) في نسخة ب : « أخبار » .

(٥) عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم ، أبو حفص القرشي أمير المؤمنين الخليفة الزاهد الراشداً ،  
قال ابن سعد في الطبقة الثالثة من تابعي أهل المدينة كان ثقة مأموناً له فقه وعلم وورع ، وروى  
حديثاً كثيراً وكان إمام عدل رحمه الله ، ت سنة إحدى ومائة للهجرة . انظر ترجمته في :  
طبقات ابن سعد ( ٥ / ٣٣٠ ) ، وتذكرة الحفاظ ( ١ / ١١٨ ) ، وسير أعلام النبلاء  
( ٥ / ١١٤ ) ، وتهذيب التهذيب ( ٧ / ٤٧٥ ) ، وشذرات الذهب ( ١ / ١١٩ ) .

يريد أن يشهد افتتاح القرآن فإذا ختم إياه أيضاً فقرأ الإمام ﴿ إِنَّمَا نَحْنُ

مُصَلِّحُونَ ﴾ [ البقرة : ١١ ] وركع ، فعابه عمر وقال : « لم قطعت<sup>(١)</sup>

حتى تفرغ من تمام القصة ﴾ لَا يَشْعُرُونَ ﴾ [ البقرة : ١٢ ] «<sup>(٢)</sup> .

ومنها ما روي عن ابن عباس أنه قال : «يوقف عند قوله ﴿ أَصْحَابُ النَّارِ ﴾

[ غافر : ٦ ] في سورة المؤمن مقدار ما يشرب الشربة من الماء»<sup>(٣)</sup> . وقيل عن

غيره قال : « يوقف عند قوله ﴿ أَصْحَابُ النَّارِ ﴾ بمقدار ما يقول القارئ أعوذ  
بالله من النار سبع مرات أو ثلاث مرات »<sup>(٤)</sup> .

وروي عن أبي جعفر الرؤاسي<sup>(٥)</sup> أنه قال : « في القرآن مواضع أحب أن

يوقف عندها ليعلم معانيها » فذكر منها<sup>(٦)</sup> قوله ﴿ وَلَا تَسْقَى الْحَرْثَ ﴾

[ البقرة : ٧١ ] وقوله : ﴿ مِنْ مَّرْقَدِنَا ﴾ [ يس : ٥٢ ] وحكى الزينبي<sup>(٧)</sup>

عن مشايخ أهل مكة « أنهم كانوا يستحبون الوقوف في ثلاثة مواضع ويأمرون

به وهو قوله عز وجل ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ ﴾ [ آل عمران : ٧ ] في

(١) في نسخة أ : « لم تطق » ، والأوفق ما أثبتته وهو مثبت في ب .

(٢،٣) لم أقف عليهما .

(٤) لم أقف عليه ، وقد قال الأشموني على قوله ﴿ أَصْحَابُ النَّارِ ﴾ تام ، لا يليق وصله بما بعده ، لأنه لو

وصله به لصار ﴿ الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ ﴾ صفة لأصحاب النار وذلك خطأ ظاهر ، فينبغي أن يسكت

سكنة لطيفة . انظر : منار الهدى ( .. / ٣٣٧ ) .

(٥) محمد بن الحسن بن أبي سارة الكوفي الرؤاسي ، أبي جعفر النحوي ، أستاذ الكسائي والفراء ،

وأول من وضع كتاباً في النحو من أهل الكوفة ، لقب بالرؤاسي لكبر رأسه ، وصنف تصانيف

كثيرة منها كتاب الوقف والابتداء ، ومعاني القرآن ... إلخ . ت سنة سبعين ومائة للهجرة .

انظر ترجمته في كل من : طبقات النحويين ( ... / ١٢٥ ) ، نزهة الألباء ( ... / ٥٦ ) ، إنباه

الرواة ( ٤ / ١٠٥ ) ، بغية الوعاة ( ١ / ٨٢ ) .

(٦) في نسخة أ ساقطة ومثبتة في ب .

(٧) محمد بن موسى بن محمد الهاشمي البغدادي أبو بكر الزينبي ، سمي الزينبي لأن جدته كانت

زينب بنت سلمان بن علي بن عبد الله بن عباس ، وهو مقرئ محقق ضابط لقراءة ابن كثير ، ت

سنة ثمان عشرة وثلثمائة للهجرة . انظر : غاية النهاية ( ٢ / ٢٦٧ ) .

سورة آل عمران ﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ ﴾ [ الأنعام : ١٠٩ ] في الأنعام ﴿ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ ﴾ [ النحل : ١٠٣ ] في النحل «<sup>(١)</sup>» .

فهذه وأمثالها تدل على أن الوقف له أصل في القراءة عند المتقدمين .

واسم الوقف يطلق على شيئين :

أحدهما : المقطع الذي يسكت عنده القارئ في تلاوته سواءً كان مختاراً أو مضطراً ، أو كان مما يتم الكلام عنده أو لا يتم ، فإنه يسمى وقفاً ؛ تقول وقف القارئ يقف وقفاً وهو واقف ، وقد يصادف القطع<sup>(٢)</sup> موضعاً يتم الكلام عنده ، وقد لا يصادف .

والثاني : المواضع التي<sup>(٣)</sup> نص عليها القراء في كتبهم على أقسامها في التمام والحسن ، يسمى كل موضع منها وقفاً ، وإن لم يقف القارئ عنده ، وإذا قيل هذا كتاب في الوقوف وإنما يراد به هذه المواضع المنصوص عليها / والموسومة بالحسن إذا سكت عندها القارئ ، فاستعمال هذه اللفظة عند القراء لهذا القبيل وإن كان وضعه في الأصل للقسم الأول .

ومعنى قولنا هذا وقف : أي<sup>(٤)</sup> موضع لو وقف عليه القارئ مختاراً يحسن لا أنه يجب عليه الوقف عنده<sup>(٥)</sup> ، وإذا أشار المقرئ إلى القارئ بالوقف وإنما هو تعليم له أن هذا موضع يحسن قطع النفس عنده أو يختار قطعه عنده وإن كان في نفسه

(١) لم أقف عليه .

(٢) وفي نسخة ب : « المقطع » .

(٣) وفي نسخة ب : « الموضع الذي » .

(٤) في نسخة ب زيادة : « هذا » .

(٥) في نسخة أ ساقطة ومثبتة في ب .

طول، ليس أنه يوجب عليه الوقف عنده لأن الوقوف موضوعة لالتجاء القارئ إليها عند انقطاع النفس واستغائه عن غيرها من المقاطع المكروهة التي يلزمه تجنبها عند الاختيار ، فأما أن يكون واجباً عليه أن يقف عند كل وقف فلا .

والقارئ في التلاوة كالمسافر الضارب في الأرض ، وقد جاء في الحديث : « أي الأعمال أفضل ؟ قال : الحال المرتحل ، قيل : وما الحال المرتحل ؟ قال : الخاتم المفتوح »<sup>(١)</sup> فالخاتم للقرآن شبه برجل سافر حتى إذا بلغ المنزل حل به ، وكذلك المفتوح للقرآن شبه برجل أراد سفراً فافتتحه بالمسير ، ولو كان في وسع أحدنا وطاقته أن يتمكن من نفسه حتى يقرأ القرآن من أوله إلى آخره في نفس واحد لكان ذلك سائغاً وفي الشريعة جائزاً ، غير أن الطاقة تقصر عنه ويستحيل القدرة عليه في العادة وجنس البشر ، فإذا لم يكن ذلك في الوسع ولم يدخل تحت المقدور فلا بد أن تقطع القراءة على الأنفاس كما أن المسافر إذا عجز عن قطع مسافته في دفعة واحدة جعلها منازل على حسب طاقته وإمكانه فكأن المقاطع التي ينتهي إليها القارئ كالمنازل التي ينزلها المسافر وهي مختلفة في الحسن والتمام ، والجواز والكراهة كاختلافها في الخصب ووجود الماء والكأ وما يتظلل

---

(١) أخرجه الترمذي ، كتاب القراءات ، باب ( ١٣ ) ، ( ٥ / ١٩٨ ) ، حديث رقم ( ٢٩٤٨ ) عن عبد الله بن عباس وقال : غريب لا نعرفه من حديث ابن عباس إلا من هذا الوجه وإسناده ليس بالقوي .

وأخرجه الحاكم في كتاب التفسير ( ١ / ٥٦٨ ) عن زرارة بن أوفى عن ابن عباس . وقال : تفرد به صالح المري وهو من زهاد أهل البصرة إلا أن الشيخين لم يخرجاه . ورواه زيد بن الحباب عن صالح فزاد « كلما حل ارتحل » قال الذهبي : صالح متروك .

وأخرجه الدارمي باب في فضائل القرآن ( ٢ / ٤٦٩ ) حديث رقم ( ٣٣٤١ ) وأخرجه الطبراني في الكبير عن زرارة بن أوفى عن ابن عباس ( ١٢ / ١٦٨ ) رقم الحديث ( ١٢٧٨٣ ) ، وقال الهيثمي : في الجمع وفيه صالح بن بشر المري وهو ضعيف ( ٥ / ٨٥ ) . قال ابن حجر : صالح بن بشر المري ضعيف ، مات سنة اثنتين وسبعين وقيل بعدها . انظر : التقريب ( ... / ٢٧١ ) .

به من شجر زكي ، وتأويل الخبر أن النبي ﷺ أراد الحث على قراءة القرآن ، وأن لا تقتصر منه على الختمة والختمتان ، فإذا بلغ الرجل آخره اعترم على افتتاحه ثانياً ، فإن افتتحه بعد يوم أو يومين أو أيام ثم اندفع فيه إلى آخره كان الخبر متناولاً له ، وإن افتتحه من ساعته وتلى آيات ثم أعرض عن القراءة لم يتضمنه الخبر ، وكان مستعملاً لظاهره دون حقيقته<sup>(١)</sup> والعامّة تفعله كثيراً ، وما استحسنته المسلمون وأجمعوا عليه فهو حسن ، وإن افتتحه من ساعته واندفع في قراءته حتى يأتي على آخره مع الأوقات التي تيسر له القراءة فيها وجعله لنفسه عادة ودأباً كان ذلك المستحب والمختار .

حدثنا عبد الرحمن بن محمد السحري<sup>(٢)</sup> قال أنا<sup>(٣)</sup> أبو عصمة محمد بن محمد ابن يعقوب الفقيه<sup>(٤)</sup> قال أنا أبو عبد الله بن محمد بن إسحاق القرشي<sup>(٥)</sup> قال أنا عثمان بن سعيد الدارمي<sup>(٦)</sup> قال أنا سهل بن عباد الكوفي<sup>(٧)</sup> قال أنا محمد بن الحسن بن أبي يزيد<sup>(٨)</sup> عن عمرو بن قيس<sup>(٩)</sup> عن عطية<sup>(١٠)</sup> عن أبي سعيد الخدري قال : « قال رسول الله ﷺ من شغله القرآن عن ذكري ومسألتي أعطيته أفضل ما أعطيتي السائلين ، وفضل كلام الله على سائر الكلام كفضل الله تعالى

(١) يقصد بالإعراض هنا عدم القراءة بعد ذلك مطلقاً إلا بعد زمن طويل .

(٢) لم أقف له على ترجمة .

(٣) المقصود بها أحرنا وهو اصطلاح عند المحدثين .

(٤،٥) لم أقف على تراجمهم .

(٦) عثمان بن سعيد بن خالد الدارمي السجستاني ، الإمام الحجّة ، الحافظ ، أبو سعيد محدث هراة وتلك البلاد ، مات سنة ثمانين ومائتين للهجرة . انظر : طبقات الحفاظ ، للسيوطي ( ٢٧٨ / ١ ) .

(٧) لم أقف له على ترجمة .

(٨) في الأصل كتبت ابن أبي بريد والصواب ما أثبتته ، وهو محمد بن الحسن بن أبي يزيد الهمداني ، بالسكون ، أبو الحسن الكوفي ، نزيل واسط ، ضعيف من التاسعة . انظر : التقريب ( ٤٧٤ / ٠٠ ) .

(٩) عمرو بن قيس بن ثور بن مازن الكندي ، أبو ثور الحمصي ، ثقة من الثالثة ، مات سنة أربعين ومائة للهجرة وله مائة سنة . انظر : التقريب ( ٤٢٦ / ٠٠ ) .

(١٠) عطية بن سعيد بن جنادة بضم الجيم بعدها نون خفيفة ، العوفي الجدلي بفتح الجيم والمهملة ، الكوفي أبو الحسن صدوق يخطئ كثيراً وكان شيعياً مدلساً من الثالثة ، مات سنة إحدى عشرة . انظر : التقريب ( ٣٩٣ / ٠٠ ) .



قال : « قال رسول الله ﷺ من شغله القرآن عن ذكري ومسألتي أعطيته أفضل ما أعطي السائلين ، وفضل كلام الله على سائر الكلام كفضل الله تعالى على خلقه »<sup>(١)</sup> والناس مختلفون في الوقوف ، فمنهم من قال : الوقف على الأنفاس إذا انقطع النفس في التلاوة فعنده الوقف ، كأنهم جعلوا الوقف تابعاً لمقاطع الأنفاس وجعلوها الأصل والوقف مبنية عليها .

وقال آخرون : الفواصل كلها مقاطع وكل رأس آية هو وقف واحتجوا بما روي عن رسول الله ﷺ : « أنه كان يقطع قراءته آية آية »<sup>(٢)</sup> وبما روي عن أبي عمرو<sup>(٣)</sup> وعامة الأئمة أن الوقف على رأس كل آية تام أو كاف

(١) أخرجه الدارمي كتاب فضائل القرآن باب ما جاء كيف كانت قراءة النبي ﷺ ( ١٨٤ / ٥ ) حديث رقم ٢٩٢٦ وقال أبو عيسى : هذا حديث حسن غريب .

والبيهقي في شعب الإيمان في الكتاب ١٩ تعظيم القرآن باب فصل في تعليم القرآن ( ٤٠٤ / ٢ ) حديث رقم ٢٢٨٠ وحديث رقم ٢٢٠٩ .

(٢) أخرجه الترمذي في جامعه ، كتاب القراءات ، باب في فاتحة الكتاب ( ١٨٥ / ٥ ) ، رقم الحديث ٢٩٢٧ عن أم سلمة ، وقال : حسن غريب وليس إسناده بمتصل ، وأخرجه الحاكم في مستدركه في كتاب التفسير ، باب القراءات ( ٢٣١ / ٢ ) وقال : على شرطهما وأقره الذهبي . وأخرجه أبو داود ، باب الحروف والقراءات حديث رقم ٣٤٨٧ .

وروى نحوه أحمد في المسند ( ٦ / ٢٩٤ ، ٣٠٠ ) عنها ولفظه « وإذا هي تنعت قراءته مفسرة حرفاً حرفاً » عن أم سلمة رضي الله عنها ، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ( ٢ / ٤٤ ) ، وفي الشعب ( ٢ / ٥٢٠ ) ، وأخرجه الدارقطني في سننه ( ١ / ٣١٢ ) ، والخطيب في تاريخه ( ٩ / ٣٦٧ ) . وعزاه المناوي لابن خزيمة والدارقطني وقال الدارقطني : إسناده صحيح . فيض القدير ( ٥ / ٢٣٨ ) .

(٣) أبو عمرو بن العلاء بن عمار بن العريان المازني ، الإمام المشهور في علم القراءة واللغة والعربية ، وكان من الشأن بمكان ، واختلف في اسمه فقيل : زيان ، وقيل العريان ... وهو أحد الأئمة القراء السبعة . ت سنة أربع وخمسين ومائة ، وقيل سبع وخمسين ومائة ، وقيل غير ذلك . انظر ترجمته في كل من : طبقات النحويين ( .. / ٣٥ ) ، نزهة الألباء ( .. / ٣٢ ) ، السبعة ، لابن مجاهد أحمد بن موسى بن العباس ت ٣٢٤ هـ ، تحقيق د/ شوقي ضيف ، دار المعارف ( ٨٠ / ٠٠ ) .

أو حسن<sup>(١)</sup> ، وأعدل الأقوال عندي أن الوقف قد يكون في أوساط الآي وقد يكون في أواخرها والأغلب / في رؤوس الآي أنها وقوف<sup>(٢)</sup> ، وليس كل آخر آية وقفاً بل المعاني معتبرة في سائرهما والأنفاس تابعة لما يشهد له المعنى باستحسان الوقف عليه ، فالنفس يقطع حيث يحسن الوقف عنده من جهة المعنى ، والقارئ إذا بلغ الوقف وكان في نفسه طول يبلغه الوقف الذي يليه جاز له أن يتجاوز الوقف الأول إلى الثاني وكذلك إلى الثالث والرابع ، وإن بلغ وقفاً وعلم أن نفسه يستغرق دون الوقف الذي يليه ولا يبلغه تمام الكلام كان الأحسن له أن يقف عند أول وقف يلقاه ، ولا يعتبر طول نفسه ، كما أن المسافر إذا لقي منزلاً خصباً ظليلاً كثير الميرة<sup>(٣)</sup> والماء والكأ وعلم أن تجاوزه لم يلحق المنزل الثاني واحتاج إلى النزول في المنارة المنقطعة عن العمارة كان الأوفق له أن لا يتجاوزه وإن قدر على زيادة سير ، وهذا كقوله عز وجل ﴿ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ [ البقرة : ٥ ] في أول سورة البقرة هو وقف تام والوقف بعده ﴿ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [ البقرة : ٦ ] وليس بينهما وقف ، فإن بلغ إلى المفلحين

(١) نص عبارة أبي عمرو : « أنه كان يسكت عند رأس كل آية ، وكان يقول : إنه أحبُّ إلي إذا كان رأس آية أن يسكت عندها » .

انظر : كشف الغطاء ( .. / ١٥ ) ، المكتفى ( .. / ١٤٦ ) .

(٢) ذهب البيهقي وغيره إلى أن الأفضل الوقوف على رؤوس الآي وإن تعلق بما بعدها وضعفه بعض القراء إلا عند الإنتهاء ، قال ابن القيم : وسنة رسول الله ﷺ أولى بالإتباع وسبقه البيهقي فقال في الشعب : متابعة السنة أولى مما ذهب إليه بعض القراء ممن تبع الاعراض والمقاصد والوقوف عند انتهائها . انظر : فيض القدير ( ٥ / ٢٣٨ ) .

تنبية : إن العلماء من المحققين توصلوا إلى مذهب ثالث يجمع بين المذهبين فقالوا : إذا كان المعنى مرتبطاً بما بعده وقف على رأس الآية اتباعاً للسنة ، ثم يعيد ويصلها بما بعدها لإفادة المعنى ... وعلى هذا العمل عند القراء في العصر الحاضر .

(٣) الطعام يمتاره الإنسان وقد مار أهله من باب باع ، ومنه قولهم ما عندهم خير ولا مير ، والإميتار مثل المير . انظر : مختار الصحاح ( ١ / ٢٦٧ ) ، القاموس المحيط ، لمجد الدين بن يعقوب الفيروزآبادي ن ٨١٧ هـ ، ضبط وتوثيق الشيخ يوسف البقاعي ، دار الفكر ، طبعة ١٤٢٠ هـ ( ٤٣٧ / ٠٠ ) .

وفي نفسه طول إلا أنه لا يبلغه إلى قوله تعالى ﴿ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ فيحتاج أن يقف موضعاً لا يحسن الوقف عنده كان الأحسن ألا يتجاوز الوقف الأول ، وإن علم أنه يبلغه الثاني جاز له أن يمد نفسه إليه ، والوقف عند استغراق الأنفاس إنما هو من عادة الصبيان ، ومن لاحظ له في علم القراءة وأحكام التلاوة ، فإن انقطع نفسه وأدته الضرورة إلى وقف ليس بحسن كقوله ﴿ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا ﴾ [ مريم : ٧٨ ] وقالوا أعاد فقال ﴿ وَقَالُوا أَتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا ﴾ [ مريم : ٨٨ ] قال أبو جعفر الرؤاسي : « إن أدركك عطاس أو قطع نفس فالصواب أن ترجع حتى يكون الكلام متصلاً مثل قوله تعالى ﴿ لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا ﴾ [ آل عمران : ١٨١ ] إن انقطع النفس هاهنا أعاد من أول الكلام حتى يأتي على الموضع الذي كره له أن يقف عنده ، فإن لم يفعل وابتدأ بما يكره له الابتداء به كان مسيئاً إن عرف معناه وإن لم يعرف معناه فلا شيء عليه ، » وقال ابن الأنباري : « لو وقف واقف على مثل هذا لم يلحقه مأثم ، لأن نيته الحكاية عن من قال وهو غير معتقد له وإن جهل معناه فلا شيء عليه »<sup>(١)</sup> .

ويستحب للقارئ أن يروض نفسه ويتعلم القدر الذي لا يخفى عليه معه مثل هذا ولا خلاف بين القراء والفقهاء أنه لا يحكم بكفره من غير تعمد واعتقاد لما يتدئ به إذا وقف في الموضع الذي يكره له الوقف عليه كما يقوله بعض العامة ، والغالب في أواخر الآي جواز الوقف عليها إلا ما كان منها شديد التعلق بما بعده ، فحينئذ لا يستحب الوقف على مثله وإن كان قد أجازته قوم وهو كقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ فَتَحْنَا عَلَيْهِم بَابًا مِّنَ السَّمَاءِ فَظَلُّوا فِيهِ

(١) لم أقف عليه رغم بحث شديد .

يَعْرُجُونَ ﴿ [ الحجر : ١٤ ] لا يوقف عليه وإن كان رأس آية لأن اللام جواب لو ولا يجوز الفصل بينهما وكقوله ﴿ وَلَا تُعْوِنُهُمْ أَمْعِينٌ ﴾ [ الحجر : ٣٩ ، ٤٠ ] لا يوقف على أجمعين ، وإن كان رأس آية لأنها متعلقة بما قبلها وهو حرف استثناء ولا يفصل بين المستثنى والمستثنى منه<sup>(١)</sup> .

وفي القرآن كثير من رؤوس الآي لا يحسن الوقف عندها ، وأكثرها ما يكون في السور ذوات الآي القصار كسورة مريم وطه والشعراء والصفات ونحوها ألا ترى إلى قوله عز وجل في سورة الصفات ﴿ أَلَا إِنَّهُمْ مِّنْ أَفْكِهَمَ لَيَقُولُونَ ﴾ [ الصفات : ١٥١ ] هو رأس آية ورأس عشرة<sup>(٢)</sup> ومع ذلك لا يجوز الوقف عليه لأن الابتداء بما بعده يؤدي إلى قبح فاحش ، وكذلك قوله ﴿ وَالطُّورِ ﴾ [ الطور : ١ ] هي آية عند أهل العراق والشام<sup>(٣)</sup> ولا يجوز الوقف عليها لأنك تفصل بين القسم وجوابه وبين المعطوف والمعطوف عليه / ، ومثله الزخرف ١/٢ ﴿ أَبَوَابًا وَسُرُرًا عَلَيْهَا يَتَكُونُونَ ﴾ [ الزخرف : ٣٤ ] هي رأس آية وليس بوقف لأن قوله وزخرفاً منصوب بالعطف على ما قبله ولم يكسر المعطوفات

(١) انظر : كشف المشكل ( ١ / ٤٩٤ ، ٥٠٦ ) ، شرح قطر الندى وبل الصدى ( .. / ٢٤٣ ، ٢٤٦ ) ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، جلال الدين السيوطي ت سنة إحدى عشرة وتسعمائة ، تحقيق د/ عبد القادر مكرم ، ١٣٩٧ ، دار البحوث العلمية ( ٣ / ٢٤٧ - ٢٩٩ ) .  
(٢) وأن يقولون في ثاني موضعه وهو « إن كانوا ليقولون » أهمل عده يزيد بن القعقاع وهو أبو جعفر ، وعده الباقون ، وخرج بقيد الثاني الموضع الأول وهو « إلا إنهم .. » فإنه معدود إجماعاً . انظر : الفرائد الحسان في عد آي القرآن ، ومعه شرحه نفائس البيان ، لعبد الفتاح بن عبد الغني القاضي ت ١٤٠٣ هـ ، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ ، مكتبة الدار ، المدينة المنورة ( .. / ٥٤ ) .

(٣) ﴿ وَالطُّورِ ﴾ أهمل في عد الحجازي ، فيكون ثابتاً في عد العراقي والشامي . انظر : الفرائد الحسان ( ٠٠ / ٦١ ) .

هاهنا فيتجاوز فيه لطول الكلام بها فإن وقف على قوله ﴿ وَزُحْرَفًا ﴾<sup>(١)</sup> تم الكلام وحسن الوقف عليه ومن هذا في القرآن كثير ذكرت نبذا منه ليقاس عليه .

قال أبو حاتم رحمه الله : « أكثر أواخر الآي من أول القرآن إلى آخره تام أو كاف أو صالح إلا الشيء بعد الشيء »<sup>(١)</sup> وهذا الذي استثناه هو ما ذكرته لك ، ولذلك قلت الكتب في الوقوف ولم تكثر ككثرتها في القراءات لأنهم اقتصروا على الفواصل التي اعتقدوا فيها أنها مقاطع فكل من عمل من المتقدمين كتاباً في الوقوف إنما أورد فيه الوقوف التي في أواسط الآي ولم يتعرضوا لغيرها من الفواصل إلا اليسير أو أرادوا أن يرخصوا للقارئ الوقف في أواسط الآي كما جاز له الوقف على أواخرها لأن الآية ربما طالت فلم يبلغ النفس آخرها ولألا يتوهم متوهم إلى أن قطع الأنفاس إنما يكون عند أواخر الآيات دون أواسطها فضيق الأمر به على القارئ ، ثم اختلفت اختياراتهم فيها فمنها ما اتفق سائرهم على إيراده ومنها ما أورده بعضهم وأهمله البعض ومنها ما انفرد به أحدهم فإن كان مرضياً عند أهل التحقيق وإلا حمل على الشذوذ على حسب سنتهم في القراءات وطرقها ونحن نستوفي<sup>(٢)</sup> جميعها ونضيف إليها ما كان من قبيل الجائز وإن لم يكن منصوصاً عليه .

### [ أقسام الوقف ]

وهي خمس درجات فأعلاها رتبة هي : التام ، ثم الحسن ثم الكافي ثم الصالح ثم المفهوم ، وهذه ألقاب استعملها أبو حاتم في كتابه<sup>(٣)</sup> ولم يجعل كل لقب منها مقصوراً على معنى بعينه ولكنه قصد سائر الألقاب معنى واحداً وهو

(١) لم أقف عليه .

(٢) نستوف خطأ والصواب ما أثبتته .

(٣) لعله كتاب المقاطع والمبادئ .

أن الوقف يصلح في ذلك الموضع الذي يعبر عنه بلقب من هذه الألقاب  
فأما نحن فقد ميزنا بينها ورتبناها مراتب وجعلنا لها منازل فوسمنا<sup>(١)</sup>  
أعلاها منزلاً بالتمام<sup>(٢)</sup> ، ثم ما بعده بالحسن<sup>(٣)</sup> ثم بالكافي<sup>(٤)</sup> ، ثم بالصالح ،

(١) الوسم : قال الليث الوسم أثر كية ، تقول موسوم أي قد وُسم بسمية يُعرفُ بها ، إما كية ، وإما  
قطع في أذن أو قرحة تكون علامةً له . ويقال توسمت في فلان خيراً ، أي رأيت فيه أثراً منه .  
وتوسّمت فيه الخير أي تفرّست ، مأخذه من الوسم أي عُرِفَ فيه سمته وعلامته .  
انظر : لسان العرب ( ١٢ / ٦٣٦ ، ٦٣٧ ) .

(٢) تعريف الوقف التام : هو الذي يحسن القطع عليه ، ويحسن الابتداء بما بعده ، لأنه لا يتعلق بشيء  
مما بعده ، منفصلاً عنه لفظاً ومعنى . وذلك عند تمام القصص وانقضائهن ، ويكثر وجوده في  
الفواصل .

انظر : المكتفى في الوقف والابتداء ، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني ت سنة أربع وأربعين  
ومائة للهجرة ، تحقيق د/ يوسف المرعشلي ، مؤسسة الرسالة ( .. / ١٤٠ ) ، جمال القراء  
وكمال الإقراء ، علي بن محمد السّخاوي ، ت سنة ثلاث وأربعين وستمائة للهجرة ، تحقيق  
د/ علي حسين البواب ، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ ، مطبعة المدني بمصر ( ٢ / ٥٦٣ ) ، النشر في  
القراءات العشر ، لمحمد بن محمد الجزري ت سنة ثلاث وثلاثين وثمانمائة للهجرة ، تصحيح  
ومراجعة علي محمد محمد الضباع ، مطبعة مصطفى محمد بمصر ( ١ / ٢٢٦ ) ، التمهيد في علم  
التجويد ، لمحمد بن محمد الجزري ، ت سنة ثلاث وثلاثين وثمانمائة للهجرة ، تحقيق غانم قَدّوري  
محمد الطبعة الرابعة ١٤١٨ هـ ، مؤسسة الرسالة ( ... / ١٧٩ ) ، منار الهدى في بيان الوقف  
والابتداء ، لأحمد بن محمد بن عبد الكريم الأشموني ، الطبعة الثانية ١٣٩٣ هـ ، مطبعة مصطفى  
البابي الحلبي بمصر ( .. / ٩ ) ، نظام الأداء في الوقف والابتداء ، لأبي الأصغ الأندلسي المعروف  
بابن الطحّان ، تحقيق د/ علي حسن البواب ١٤٠٦ هـ ، مكتبة المعارف - الرياض ( .. / ٣٠ ) .

(٣) تعريف الوقف الحسن : هو الذي يحسن الوقف عليه ولا يحسن الابتداء بما بعده لتعلقه به من  
جهة اللفظ والمعنى جميعاً . انظر : المكتفى ( .. / ١٤٥ ) ، جمال القراء ( ٢ / ٥٦٣ ) ، النشر  
في القراءات العشر ( ١ / ٢٢٨ ) ، التمهيد ( .. / ١٨٦ ) ، منار الهدى ( .. / ١٠ ) ، نظام  
الوقف ( .. / ٤٥ ) .

(٤) تعريف الوقف الكافي : هو الذي يحسن الوقف عليه أيضاً ، والابتداء بما بعده غير أن الذي  
بعده متعلق به من جهة المعنى دون اللفظ . انظر : المكتفى ( .. / ١٤٣ ) ، جمال القراء  
( ٢ / ٥٦٣ ) ، النشر ( ١ / ٢٢٨ ) ، التمهيد ( .. / ١٨٣ ) ، منار الهدى ( .. / ١٠ ) ،  
نظام الوقف ( .. / ٣٨ ) .

ثم بالمفهوم على الترتيب الذي قدمت لك ذكره ليعرف القارئ منازلها فيتخبرها على خير ومعرفة - وهذه العبارات وإن كانت دالة على مراتب الوقوف في الحسن ، فإنها على سبيل المقاربة والحسن والكافي مقاربان ، والتمام فوقهما ، والحسن يقارب التمام والصالح والمفهوم قريبان - أيضاً والجائز دونهما في الرتبة .

وكان ابن الأنباري يعبر بالحسن عما وسمه أبو حاتم بالكافي وإنما أراد مخالفته في العبارة ، وعبارة أبي حاتم عندي أحسن وأليق بالمقصود لأن أسماء الصفات يجب أن تقتضي موصوفاتها في العبارة ، وتدل على الحدث وتتضمنه ، ألا ترى أنك إذا قلت ضارب فإنما يعني من وجد منه الضرب وقد يضمن الضرب لفظ ضارب ، فكذلك إذا قلت تام ، وحسن وكاف فضمنت هذه الصفات الحدث الذي هو التمام والحسن والكفاية ، وقد وجدنا أعلاها منزلة هو الوقف التام ، والتمام هو الكمال في الصفات وأن لا يحتاج معه إلى زيادة ، فينبغي أن يعبر عما تقصر درجته عن التمام بعبارة تدل على ذلك النقصان وهو الكافي لأن الكفاية هو القدر الذي يسعك وهو دون التمام ، ألا ترى إلى قول الشاعر :

يكفي الفتى خليق وقوت ما أكثر القوت لمن يموت<sup>(١)</sup>

فعبّر عن القدر الذي له فيه بلغة بالكفاية ولا يقال لمن ملك حليقاً وقوتاً قد تم أمره ، إنما يقال لمن ملك المثين والألوف قد تم أمره ، قال أبو العتاهية<sup>(٢)</sup> :

(١) لم أقف عليه .

(٢) أبو العتاهية إسماعيل بن القاسم بن سويد العيني العنزي ، أبو إسحاق الشهير بأبي العتاهية ، شاعر مكثّر سريع الخاطر ، في شعره إبداع ، كان ينظم المائة والمئتين بيتاً في اليوم حتى لم يكن للإحاطة بجميع شعره من سبيل وهو يعدّ من مقدمي المولدين ، جمع الإمام يوسف بن عبد الله الفرضي ما وجد من زهدياته وشعره في الحكمة والموعظة وما جرى مجرى الأمثال في مجلد . ت سنة إحدى عشرة ومائتين للهجرة .

انظر : الشعر والشعراء لابن قتيبة ( ٢ / ٧٩١ ) ، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر ، دار المعارف ، القاهرة ، أمراء الشعر العربي في العصر العباسي تأليف أنس المقدسي ، الطبعة السابعة عشرة ، دار العلم للملايين ( .. / ١٤٩ ) .

أبغى الكثير إلى الكثير مضاعفاً ولو اقتصرت على القليل كفاني<sup>(١)</sup> /

٢/ب

فجعل الكفاية في القليل ولا يقال لمن ملك القليل من المال قد تم أمره لأن التمام من الأمور هو النهاية في التوسع ، وإذا كان الأمر كذلك وجب أن يعبر عن الذي نقصت درجته عن التمام بالكافي لأنه أليق به ، ولا يعبر عنه بالحسن لأن الحسن هو التام بعينه ولا فرق بينهما ، ألا ترى أنهم قالوا فلان حسن الحال إذا كثر نعمه وتمت أحواله وزادت درجته على من له كفاية وبلغة ، فهذا الذي ذكرته يدل على أن العبارة التي اختارها أبو حاتم رحمه الله تعالى أليق بالمقصود إذ المقصود بهذه العبارة هو الوقف الذي دون التمام ، والعبارة التي اختارها ابن الأنباري رحمه الله ليست بمرضية إن كان قصد بها الوقوف النازلة عن الدرجة العليا التي هي دون التامة ، وإن كان قصد بالحسن الوقوف التامة وعبر عنها تارة بالتمام وتارة بالحسن فقد جعل الوقوف كلها ناحاً<sup>(٢)</sup> واحداً وجعلها كلها تامة لا فرق بين سائرهما ويكون بذلك مخالفاً لأهل هذه الصنعة فيما يختارونه وليس بمرضٍ لأن تعاقب العبارة في التسمية لمسمى واحد مما يوقع اللبس ، فإن قال هذه عبارات على سبيل الوضع لا تتضمن الحدث كأسماء الأعلام مثل زيد وعمرو ، قلنا هذا أيضاً ليس بشيء لأن القوم قصدوا بهذه العبارات الفرق بين درجات الوقف ومنازلها في المعنى ولم يقصدوا بها ما قصدوا به الأسماء الأعلام فوجب أن تدل هذه العبارات على منازلها ودرجاتها لتوافق أغراضهم وما أظنه أراد إلا مخالفة أبي حاتم في العبارة فقط ، ومقصوده بالحسن هو أن الوقف في درجة تقصر عن التمام كقصد أبي حاتم بالكافي أنه درجة دون الدرجة العليا ، فأما أنا

(١) ديوان أبو العتاهية ( ٠٠٠ / ٤٢١ ) ، عنوان القصيدة أسيان قليل الدنيا وكثيرها .

(٢) في نسخة ب : « باباً » .



فإني جعلت التام<sup>(١)</sup> على ضربين : ما علت رتبته وسميته بالتام ، وما قصرت رتبته قليلاً وسميته بالحسن وما كان دونهما فهو كاف .

واعلم أن الوقف التام هو الموضع الذي يستغنى عما بعده من الكلام ويستقل بنفسه ولا يحتاج إلى غيره ، كقوله تعالى في أول سورة البقرة ﴿ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ [ آية رقم : ٥ ] وفيها ﴿ لِيَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾<sup>(٢)</sup> [ البقرة : ١٤٦ ] وفي فاتحة الكتاب ﴿ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ [ آية رقم : ٥ ] إلا أنها تتفاضل<sup>(٣)</sup> في التمام فقوله ﴿ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ [ البقرة : ٥ ] هو أتم من قوله ﴿ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ [ الفاتحة : ٥ ] لأنها آخر صفة المتقين ، وقوله ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ [ البقرة : ٦ ] استئناف قصة أخرى ، فلا تعلق للأول بالثاني ، وقوله ﴿ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ [ الفاتحة : ٥ ] هو تام أيضاً إلا أنه ليس كالأخر ، لأن قبله ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ [ الفاتحة : ٥ ] هو كلام متوجه نحو المخاطب ، وقوله ﴿ أَهْدِنَا ﴾ [ الفاتحة : ٦ ] مسألة من المخاطب ، فمن حيث إن الكلام كله صادر<sup>(٤)</sup> عن المتكلم إلى من يواجهه كان فيه بعض التعلق بما قبله وكان الوقف الآخر أتم منه ، ومن حيث إن قوله ﴿ أَهْدِنَا ﴾ [ الفاتحة : ٦ ] هو طلب ومسألة وهي قوله ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ [ الفاتحة : ٥ ] إخبار من العبد بما يفعله صار قوله ﴿ نَسْتَعِينُ ﴾ وقفاً تاماً لانتقاله من الإخبار إلى الطلب

(١) في نسخة أ : « التوام » ، والأوفق ما أثبتته وهو مثبت في ب .

(٢) في نسخة أ ساقطة ومثبتة في ب .

(٣) في نسخة أ : « مفاضل » والصواب ما أثبتته .

(٤) كتبت « مصدر » والصواب ما أثبتته .

والحاجة ، فكأنه انتقل من كلام إلى كلام آخر ، وقوله تعالى في والصفات  
﴿ مُصْبِحِينَ ﴿١٣٧﴾ وَبِاللَّيْلِ ﴿١٣٨﴾ ﴾ [ آية رقم : ١٣٧ ، ١٣٨ ] هو وقف تام ، فإن

قلت ﴿ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴾ [ الصفات : ١٣٨ ] كان هذا الثاني / أتم منه لأنك  
تقف عند استيعاب القصة وتبتدئ بقصة أخرى ، والوقف الأول هو تام أيضاً إلا  
أنه يبقى من القصة كلام فيه تنبيه وحث على النظر في عواقب من مضى من  
القرون المهلكة بسوء أفعالهم، فصار آخر القصة أتم منه ، ولذلك وسمت الأول  
بالحسن وليس الشرط في الوقوف التامة أن يكون أواخر القصص فحسب بل  
يعتبر فيه أن يكون كلاماً مستقلاً بنفسه مستغنياً عن غيره كقوله تعالى :  
﴿ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ﴾ [ الفتح : ٢٩ ] هو مبتدأ وخبر ، والكلام إذا كان  
مبتدأ وخبراً صار جملة تستقل بنفسها وتستغني عن غيرها فهو وقف ، وإن  
كانت هذه الآيات إلى آخرها قصة واحدة، فهذا كلام يشرف بك إلى المعنى  
المقصود بقولهم وقف تام ففهمه ، وقس عليه تُصِيبُ إن شاء الله عز وجل .

وأما الوقف الحسن : فهو ما يكون تاماً أيضاً ، ولكن التوام درجاتها  
متفاضلة كما بينت لك ، فما كان منها أنقص درجة وسمته بالحسن كالذي  
تقدم ذكره في الصفات ﴿ مُصْبِحِينَ ﴿١٣٧﴾ وَبِاللَّيْلِ ﴿١٣٨﴾ ﴾ [ الصفات : ١٣٧ ،  
١٣٨ ] هو وقف تام ولكن آخر القصة ﴿ تَعْقِلُونَ ﴾ [ الصفات : ١٣٨ ]  
أتم منه ، فلما نقصت درجته في التمام وسمته بالحسن فقس عليه نظائره .

وأما الوقف الكافي فهو دون التمام والحسن ، كقوله تعالى : ﴿ فِي  
قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ ﴾ [ البقرة : ١٠ ] الوقف عليه جيد لأنه لو لم يأت بعده كلام  
لكان مستقلاً بنفسه وليس بنام لحيء الفاء بعده وللفاء تعلق بما قبله ، وكذلك  
إذا قلت ﴿ فزادهم اللهُ مَرَضًا ﴾ [ البقرة : ١٠ ] الوقف عليه جيد أيضاً وليس

بتام لأن الواو بعده للعطف كأنه قال فزادهم الله مرضاً ويعذبهم عذاباً أليماً من بعد ولاحتمال هذه الواو معنى الاستئناف حسن الابتداء به ولقوة معنى العطف فيه لم يتم الكلام دونه فقليل هو كاف وليس بتام كما ذكرته لك ، فإن قيل فهلا قلت في قوله تعالى : ﴿ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ [ الفاتحة : ٥ ] ما قبله في هذا الموضوع إذ لا فرق بين المسألتين في أن كل واحدة منهما متعلق مبتدؤها بالمقطع ، فإذا كان المقطع في إحداهما وقفاً كافياً وجب أن يحكم على الآخر بمثله قلنا ليس الأمر كذلك لأن قوله ﴿ أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴾ [ الفاتحة : ٦ ] هو استئناف مسألة وطلب ولا تعلق له بما قبله ، والشبه الجامع بينه وبين ما قبله هو أن كل واحد منهما كلام متوجه نحو المخاطب ، وقد يتوجه إلى المخاطب جمل كثيرة كل جملة منها كلام مستقل بنفسه لا تعلق له بغيره ، وليس كذلك قوله تعالى : ﴿ فزادهم الله مرضاً ﴾ [ البقرة : ١٠ ] لأن الفاء هي ناسقة متعلقة ما قبلها بما بعدها فلم يتم الوقف دونها وكان كافياً غير تام ، فاعلم ذلك وقس عليه . والصالح والمفهوم منزلتهما دون الكافي وهو كقوله تعالى : ﴿ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ وَالْمَسْكَنَةُ ﴾ [ البقرة : ٦١ ] هذا صالح ، فإن قال ﴿ وَبَاءَ وَبِعْضِبٍ مِّنَ اللَّهِ ﴾ [ سورة البقرة : ٦١ ] كان كافياً ، فإن بلغ آخر الآية ﴿ يَعْتَدُونَ ﴾ [ البقرة : ٦١ ] كان تاماً ، فإن قال ﴿ عِنْدَ رَبِّهِمْ ﴾ [ البقرة : ٦٢ ] كان مفهوماً .

ب/٣ وأما الجائز فهو ما أخرجته على قياس الوقوف الصالحة والمفهومة / . ولم أجد لهم فيها نصاً وهو دون هذه الأقسام في الرتبة وإنما ذكرتها ليتسع الأمر على القارئ فرمما ضاق نفسه عن تبليغه أحد الأقسام المنصوص عليها فتقف على موضع جائز ويتجنب من قطع نفسه في موضع يكره له الوقف عليه ، فإذا مررت بها وسمتها بهذه السمة لتمييز عن المنصوصات ، والمستحب للقارئ أن

يقف على التمام ، فإن لم يجد إليه سبيلاً فالحسن ، فإن لم يكن فالكافي وكذلك  
الصالح والمفهوم ، وما دام يقدر على المواضع المنصوص عليها لا يعدل عنها إلى  
الجائز ولا يعدل عن الجائز إلى المواضع التي يكره قطع النفس عندها وسترى بعد  
فصلاً يشتمل على بعضها ليقاس عليه نظائره فيتجنبها القارئ إن شاء الله عز  
وجل .

## فصل

### [ في مقدمات الوقف ]

اعلم أن الغرض في وضع هذا الكتاب هو توصل القارئ إلى معرفة المقاطع التي يحسن الوقف عندها على اختلافها في الحسن ، وتجنبه على قطع نفسه في المواضع التي يكره له الوقف عليها فهو المقصود في الكتب الموضوعة لوقوف القرآن .

والمبادئ حكمها في التخيير كحكم المقاطع ، ولا بد من مقدمة يفتقر القارئ إليها من معرفة كيفية الوقف على أواخر الكلم وصفة الإشمام<sup>(١)</sup> والروم<sup>(٢)</sup> وما يجوز حذفه من الياءات والألفات والواوات وما لا يجوز حذفه منها وما يختلف

---

(١) الإشمام : هو أن تضم شفتيك عند إسكان الحرف وتُهيئهما للفظ بالضممة لكن لست تتبعه صوتاً وإنما يدركه البصير دون الأعمى لأنه يتعلق بالبصر إذ هو صورة مرئية وليس بصوت ، فلا يكون للأعمى فيه حظ . وعلامة الإشمام في الخط نقطة ، يريدون أنها تهيئُ للحركة فهو أول أحوال التلطف بالحركة ، كما أن النقطة أول الخط .

انظر : الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ، لمكي بن أبي طالب القيسي ت سنة سبع وثلاثون وأربعمائة للهجرة . تحقيق د/ محي الدين رمضان ، الطبعة الرابعة ١٤٠٧ هـ مؤسسة الرسالة ( ١ / ١٢٢ ) ، والإقناع ( .. / ٣١٤ ) ، الموضح ( ١ / ٢١٦ ) ، والنشر ( ٢ / ١٢١ ) ، التمهيد ( .. / ٧٣ ) ، والإتحاف ( .. / ١٠١ ) .

(٢) والروم : هو أن تتبع الحرف بعد إسكانه صوتاً ضعيفاً يُسمعُ ، فهو كحركةٍ ضعيفةٍ من غير إشباع وفيه حظ للأعمى ، لأنه مدرك بحاسة السمع ، وعلامة الروم في الكتابة خطٌ بين يدي الحرف وأرادوا بهذا الخط المدة لأن الروم صوت فهو أزيد من التهيؤ للصوت ، فلذلك زادوا على النقطة حتى جعلوها خطاً .

انظر : الكشف ( ١ / ١٢٢ ) ، الإقناع ( .. / ٣١٤ ) ، الموضح ( ١ / ٢١٦ ) ، النشر ( ٢ / ١٢١ ) ، التمهيد ( .. / ٧٣ ) ، الإتحاف ( .. / ١٠١ ) .

ملاحظة : ذهب الكوفيون ومن تابعهم إلى أن الإشمام هو الصوت ، وهو الذي يسمع لأنه عندهم بعض الحركة ، والروم هو الذي لا يسمع لأنه روم الحركة من غير تفوه به . والأول هو المشهور عند أهل العربية [ التعريف الذي ذكرناه ] وإنما أرادت العرب بالإشمام والروم الدلالة على الحركة الموجودة التي كانت قبل الوقف فإن التمييز بين الوصل والوقف يحصل بالسكون . انظر : الموضح ( ١ / ٢١٦ ، ٢١٧ ) .

القراء فيه ، ومعرفة ألفات الوصل<sup>(١)</sup> إذا ابتدئ بها وهاء التأنيث<sup>(٢)</sup> والكناية<sup>(٣)</sup> والاستراحة<sup>(٤)</sup> إذا وقف عليها وحُكِمَ ما قبل هاء التأنيث عند من رأى إمالته<sup>(٥)</sup>

(١) ألفات الوصل : وهي تدخل على فعل الأمر المجرد دون ماضيه ومضارعه ومصدره ، وعلى الجميع غير المضارع إذا كان فعلها مزيداً فيه ، وعلى الاسم للتعريف أو لغيره ، وزيدت في ذلك للحاجة إليها . وعرفها ابن الجزري بقوله : وتعرفها بسقوطها في الدرج ، وبخذفها في أول المستقبل ، وهي مبنية على ما قبل آخر المستقبل إن كان مكسوراً أو مفتوحاً كسرت وإن كان مضموماً ضمت .

انظر : كشف المشكل في النحو ، لعلي بن سليمان الحيدرة ت سنة تسع وتسعون وخمسمائة تحقيق د/ هادي عطية مطر ، مطبعة الإرشاد ١٤٠٤ هـ ( ٢ / ٢١٣ ) ، والتمهيد في علم التجويد ( .. / ٨٠ ) ، منار الهدى ( .. / ٨ ) ، شرح قطر الندى ( .. / ٣٣١ ) .

(٢) هاء التأنيث : وهي الهاء التي تكون في الوصل تاء آخر الاسم نحو : نعمة ورحمة . فتبديل في الوقف وقد وقف بعض القراء عليها بالهاء وبعضهم بالتاء حسب المواضع المختلف فيها عندهم والتي تأتي في مواضعها هاء وقد أمالها بعض القراء كما أمالوا الألف .

انظر : الإقناع في القراءات السبع ، لأبي جعفر أحمد بن علي الأنصاري ، ت سن أربعين وخمسمائة للهجرة ، تحقيق أحمد فريد المزيدي ، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ ، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان ( .. / ٣٠٦ ) ، النشر ( ٢ / ٨٢ ) ، إتحاف فضلاء البشر ، لأحمد بن محمد بن أحمد الدمياطي ت سنة سبعة عشر ومائة وألف للهجرة ( .. / ٩٢ ) .

(٣) هاء الكناية : وهي عبارة عن هاء الضمير التي يكتن بها عن المفرد المذكر الغائب .

انظر : النشر ( ١ / ٣٠٤ ) ، إتحاف فضلاء البشر ( .. / ٣٤ ) .

(٤) المقصود بالاستراحة - والله أعلم - هاء السكت وهي : هاء ساكنة زيدت في الوقف لبيان الحركة ، وحقها أن تسقط في الإدراج . مثل : قوله تعالى : ﴿ مَا أَعْنَى عَنِّي مَالِيَّةٌ ﴾ هَلَك عَنِّي سُلْطَانِيَّةٌ ﴿ سكتة .

والسكت : هو عبارة عن قطع الصوت زمناً هو دون زمن الوقف عادة من غير تنفس . انظر :

الإقناع ( .. / ٣٠٧ ) ، والنشر ( ١ / ٢٤٠ ) .

(٥) الإمالة : هي أن تنتحي بالفتحة نحو الكسرة اتحاه خفيفاً ، كأنه واسطة بين الفتحة والكسرة ، فتميل الألف من أجل ذلك نحو الياء ، ولا تستعلي كما كانت تستعلي قبل إمالته الفتحة قبلها نحو الكسرة . والغرض بها أن يتشابه الصوت مكانها ، ولا يتباين . ويقال للإمالة : الإضجاع . ويقال لها : البطح .

وغير ذلك من الفصول<sup>(١)</sup> التي هي المقصودة في الكتاب مفروشة على أقسامها  
بالعبارات التي قدمت ذكرها وبالله سبحانه وتعالى التوفيق .

تم الجزء الأول<sup>(٢)</sup> .

---

= انظر : الإقناع ( .. / ١٦٧ ) ، الموضح في وجوه القراءات وعللها ، لنصر بن علي بن محمد  
الشيرازي الفارسي ت بعد خمس وستون وخمسمائة ، تحقيق عمر حمدان الكبيسي ، الطبعة الأولى  
١٤١٤ هـ ( ١ / ٢٠٩ ) ، النشر ( ٢ / ٣٠ ) ، التمهيد ( .. / ٧٢ ) ، الإتحاف ( .. / ٧٤ ) .

(١) في نسخة ب زيادة التي تراها قبل بلوغك فاتحة الكتاب ثم يندفع في إيراد الوقف .

(٢) هذه العبارة من قول المؤلف .

## باب ألفات الوصل

ولابد للقارئ أن يعرف كيف يتدئ بألفات الوصل<sup>(١)</sup> حتى إذا وقعت إحداها أول كلمة يحسن الوقف على ما دونها لم يتعذر عليه معرفة الابتداء بها ، وهي على ثلاثة أقسام :

أحدها : ما يدخل الأوامر من الأفعال الثلاثية بغير زيادة ؛ الثاني : ما تدخل الأفعال الماضية من الثلاثية المزيد فيها ومصادرهما وأوامرها ؛ الثالث : ما يدخل الأسماء للتعريف أو لغير التعريف .

اعلم أن ألف الوصل تدخل في الأوامر من الأفعال الثلاثية التي لا زيادة فيها ولا تدخل في ماضيها ، ومضارعها ، ومصادرهما ، لأنها ألف مختلفة مزيدة ، ولا حاجة تدعو إلى زيادتها في الماضي من هذا الضرب والمضارع أيضاً مستغن عنها بالأحرف الأربعة<sup>(٢)</sup> التي تدخل أوائلها وألف الوصل إذا لم تدخل الماضي لم تدخل المصدر فهي إذا مختصة بأوامر من الفعل الثلاثي الذي لا زيادة فيه دون الماضي والمضارع والمصدر منها وإنما اختص بالأمر لأنه مبني على الإستقبال وفاء الفعل من المستقبل ساكن وحروف المضارعة منه منتزعة للصيغة المبنية للأمر ، ولا يمكن الابتداء بالساكن /، فأحلت هذه الألف ليتوصل بها إلى النطق بالساكن ، وكان حقها السكون لأن الحروف مبنية ، وحق البناء السكون إلا أنهم اضطروا إلى حركتها لأجل الابتداء بها فكسرت إذا انفتح أو انكسر

(١) همزات الوصل هي التي تثبت في الإبتداء وتحذف في الوصل .

انظر : شرح قطر الندى ، لعبد الله بن جمال الدين بن هشام الأنصاري ت ٧٤١ هـ الطبعة

الحادية عشرة ( ~ / ٣٣١ ) .

(٢) وهي أحرف " نأيت " .

انظر : شرح قطر الندى ( ~ / ٣٤ ) .



الحرف الثالث من فعل الأمر الداخلة عليه هذه الألف ، وضمت إذا انضمَّ الحرف الثالث فهذا متفق عليه .

واختلفوا في الحركة التي تستحقها هذه الألف ، فقال بعضهم حركتها في الأصل الكسر لأن الحركة إنما احتيج إليها لسكونها وسكون ما بعدها والتقاء الساكنين تحرك بالكسر والضم في نحو : اعبدوا ، واشكروا ، معدول به عن الأصل الذي هو الكسر لاستثقالهم الخروج من الكسر إلى الضم ، ألا ترى أنك لا تجد في كلامهم مثل فعل ولم يبدو بالحرّف الذي بينهما لأنه ساكن والساكن حاجز ضعيف ، وهذا مذهب البصريين فيما أظن والله سبحانه أعلم<sup>(١)</sup> .

وقال آخرون حركتها مبنية على حركة الحرف الثالث من المستقبل الذي هو عين الفعل ، فكُسِرَتْ إذا انكسر وضمّت إذا انضم وكان يجب أن تفتح إذا انفتح غير أنه كان يلتبس بألف الفعل المخبر عن نفسه من الفعل الثلاثي كقولك أنا أعلم ، أنا أفعل ، فترك فتحه للبس الواقع ، وكسر لأن الكسر أخف من الضم وهذا مذهب الكوفيين أو بعضهم<sup>(٢)</sup> ، فإن قيل لا يلتبس الخبر بالأمر لأن الإعراب يفصل بينهما ألا ترى أنك تقول أنا أعلم فترفع وتسكن الميم في الأمر ولا يلتبس حينئذ ، فالجواب : أن كل موقوف عليه ساكن وإذا وقف على الكلمة سكن آخرها فلم يفرق بين الخبر والأمر ، فاللبس واقع لذهاب الحركة فاختير الساكن لذلك ، فإن اعترض على هذا الوجه فقيل لم بنيت حركتها على الحرف الثالث ولم بين على غيره ؟ فالجواب : أنه لم بين على الحرف الثاني لأنه ساكن لا حركة له ولم بين على حركة الحرف الرابع لأنه قد تتغير حركتها لتغير الإعراب ، وقد يصير ساكناً للحزم فلم يبن على حركته وبنيت على حركة الحرف الثالث الذي هو عين الفعل لأنها لا تتغير وهي أول حركة تلقى هذه

(١) انظر : جمال القراء . ( ٢ / ٦٠٨ ) .

(٢) انظر : جمال القراء ( ٢ / ٦٠٨ ) .

الألف وغرضهم الموافقة بين الحركتين لأن هذه الألف لا حظ لها في الحركة ، فلما احتيج إلى تحريكها لتعذر النطق بالساكن في حال الابتداء اختاروا لها حركة توافق الحركة التي بعدها استحساناً منهم ، وفي الوجه الأول لما لم تكن للألف حظ في الحركة واحتيج إلى تحريكه عدل به إلى الكسر لأنه الأصل في التقاء الساكنين ، فاعرف القولين وقس عليهما إن شاء الله عز وجل .

وهذان الضربان أعني المضموم والمكسور منهما كثير ، فمن المضموم قوله عز وجل ﴿ أَذْكُرُوا نِعْمَتِيَ ﴾ [ البقرة : ٤٠ ] ﴿ أَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ﴾ [ النساء : ٦٦ ] ﴿ أَخْرَجُوا مِنْ دِيَارِكُمْ ﴾ [ النساء : ٦٦ ] ﴿ أَنْقَصَ مِنْهُ قَلِيلًا ﴾ [ الزمل : ٣ ] ﴿ أَسْجُدُوا لِأَدَمَ ﴾ [ البقرة : ٣٤ ] ﴿ أَدْعُهُنَّ يَأْتِيَنَّكَ سَعْيًا ﴾ [ البقرة : ٢٦٠ ] ﴿ أَنْظِرْ إِلَى الْجَبَلِ ﴾ [ الأعراف : ٤٣٠ ] ﴿ أَرْكُضْ بِرَجْلِكَ ﴾ [ ص : ٤٢ ] ﴿ أَخْلَفْنِي فِي قَوْمِي ﴾ [ الأعراف : ١٤٢ ] ﴿ أَحْشُرُوا الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ [ الصافات : ٢٢ ] ﴿ أَنْفُخُوا حَتَّىٰ إِذَا ﴾ [ الكهف : ٩٦ ] ﴿ أَعْدُوا عَلَىٰ حَرِّكُمْ ﴾ [ القلم : ٢٢ ] ﴿ أَدْخُلُوا الْأَرْضَ الْمُقَدَّسَةَ ﴾ [ المائدة : ٢١ ] ﴿ أَدْخِلِي الصَّرْحَ ﴾ [ النمل : ٢٤٤ ] ﴿ أَخْرُجْ عَلَيْهِنَّ ﴾ [ يوسف : ٣١ ] ﴿ أَقْنِي لِرَبِّكَ وَأَسْجُدِي ﴾ [ آل عمران : ٤٣ ] ﴿ أَحْكُم بِالْحَقِّ ﴾ [ الأنبياء : ١١٢ ] ﴿ فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ ﴾ [ البقرة : ٢٨٦ ] ﴿ إِذْ قَالَ لِلْإِنْسَانِ اكْفُرْ ﴾ [ الحشر : ١٦ ] ﴿ أَدْعُ لَنَا رَبَّكَ ﴾ [ البقرة : ٦٨ ] ﴿ أَشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ ﴾ [ لقمان : ١٤ ] ﴿ أَجْنُبْنِي وَبَنِيَّ ﴾ [ إبراهيم : ٣٥ ] ؛ ومن المكسور قوله عز وجل ﴿ أَهْدِنَا الصِّرَاطَ ﴾ [ الفاتحة : ٦ ] /

﴿ أَعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ ﴾ [ فصلت : ٤٠ ] ﴿ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾<sup>(١)</sup>  
[ البقرة : ١٩٦ ] ﴿ أَضْرِبْ بِعَصَاكَ ﴾ [ البقرة : ٦٠ ] ﴿ أَهْبِطُوا مِصْرًا ﴾  
[ البقرة : ٦١ ] ﴿ فَاصْبِرْ ﴾ [ غافر : ٥٥ ] ﴿ أَحْمِلْ فِيهَا مِنْ كُلِّ ﴾  
[ هود : ٤٠ ] ﴿ أَرْكَبُوا فِيهَا ﴾ [ هود : ٤١ ] ﴿ أَذْهَبُوا بِقَمِيصِي ﴾  
[ يوسف : ٩٣ ] ﴿ أَبْلَعِي مَاءَكَ ﴾ [ هود : ٤٤ ] ﴿ أَدْفَعْ بِأَلْتِي هِيَ  
أَحْسَنُ ﴾ [ فصلت : ٣٤ ] ﴿ أَبْنِ لِي صِرْحًا ﴾ [ غافر : ٣٦ ] ﴿ أَرْجِعُوا  
إِلَىٰ أَبِيكُمْ ﴾ [ يوسف : ٨١ ] ﴿ أَعْفِرْ لِي ﴾ [ نوح : ٢٨ ] ﴿ أَجْعَلْ هَذَا  
أَلْبَدَءَ آمِنًا ﴾ [ إبراهيم : ٣٥ ] ﴿ أَصْرِفْ عَنَّا ﴾ [ الفرقان : ٦٥ ]  
﴿ أَكْشِفْ عَنَّا ﴾ [ الدخان : ١٣ ] ﴿ أَطْمِسْ عَلَيَّ أَمْوَالِهِمْ ﴾ [ يونس :  
٨٨ ] ، وفي القرآن من الفعلين كثير ذكرت أمثلة منها ليقاس عليها وقد كسرت  
الألف في قوله تعالى ﴿ أَنْ أَمْشُوا ﴾ [ ص : ٦ ] في الابتداء به والحرف الثالث  
منه مضموم في الظاهر مكسور في الحقيقة لأن الأصل امشيوا<sup>(٢)</sup> فاستثقلت  
الضمة على الياء فنقلت إلى الشين وبقيت الياء ساكنة والواو كانت ساكنة  
ولا يمكن التلغظ به فحذفت الياء لالتقاء الساكنين ، فصارت امشوا الألف  
مكسورة والشين مضمومة بعدها واو ساكنة<sup>(٣)</sup> ، وإنما كسرت الألف  
لاستحقاق الحرف الثالث الكسر في الأصل على الوجه الذي يقول إن حركة  
الألف مبنية على حركة الحرف الثالث وعلى الوجه الأخير كسرت لالتقاء  
الساكنين وهو مذهب أهل البصرة وقد تقدم ذكر الوجهين جميعاً ، ومثله ” ثم

(١) ذكرها المؤلف ضمن ألفات الوصل وهي ألف قطع ، ولعله خطأ من الناسخ .

(٢) في النسخة الأصلية « امشوا » وهو خطأ ، والصواب ما أثبتته في الأصل .

(٣) انظر : منار الهدى ( .. / ١٠ ) ، شرح قطر الندى . ( .. / ٣٣٣ ) .

اقضوا“ أصله اقضوا الضاد والألف مكسورة بكسر الضاد ومثله ” قالوا ابنوا“  
تبتدئ بالكسر لانكسار النون في الأصل على القاعدة التي ذكرتها ، فأما قوله  
﴿ وَإِذَا قِيلَ ٱنشُرُواْ فٱنشُرُواْ ﴾ [ المجادلة : ١١ ] فهي مضمومة الألف عند  
من ضم الشين ومكسورة عند من كسرهما<sup>(١)</sup>، وكذلك قوله ﴿ خذوه فاعتلوه ﴾  
[ الدخان : ٤٧ ] إذا أردت أن تعرف الابتداء بها عند انتزاع الفاء فهو بكسر  
الألف عند من كسر التاء وبضمها عند من ضم التاء<sup>(٢)</sup> وانتزاع الفاء منه غير  
جائز ولكننا نقول ليتبين حكم هذه الألف عند الابتداء بها ، وقد يذكر في الفقه  
مسائل غير واقعة ولا يجوز وقوعها مثل أن يقال رجل مات وخلف خمسين جدة  
فهذه لم تقع قط ولا تقع<sup>(٣)</sup> ، وأمثلتها كثيرة نذكر في كل نوع من أنواع العلم  
ليعلم أحكامها وإن لم تقع على إرادة أنها لو وقعت كيف يكون حكمها ، وأما  
قوله ﴿ فأسر ﴾ و ﴿ أن أسر ﴾ في هود والحجر وطه والشعراء والدخان فمن  
قطعها في الوصل ابتدأها بالفتح وهي ألف قطع ، ومن أدرجها على قراءة أهل

(١) اختلف القراء فيها ، فقرأ نافع وأبو جعفر وابن عامر وحفص بضم الشين في الحرفين ، واختلف  
عن أبي بكر فروى الجمهور عنه الضم ، وروى عنه الكسر أيضاً ، وقرأ الباقر بالكسر .  
انظر : معاني القراءات لمحمد بن أحمد الأزهري ، ت سبعون وثلاثمائة ، حققه أحمد  
فريد المزيدي ، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ ، دار الكتب العلمية ( .. / ٤٨٥ ) ،  
السبعة ( .. / ٦٢٩ ) ، الإقناع ( ٠٠ / ٤٦٩ ) ، النشر في القراءات العشر ( ٢ / ٣٨٥ ) ،  
إتحاف فضلاء البشر ( .. / ٤١٢ ) .

(٢) قوله تعالى : ﴿ فاعتلوه ﴾ اختلف القراء فيها فقرأ نافع وابن كثير وابن عامر ويعقوب بضم  
التاء ، وقرأ الباقر بكسرهما ، السبعة في القراءات ، ( ... / ٥٩٢ ، ٥٩٣ ) ، النشر في القراءات  
العشر ( ٢ / ٣٧١ ) ، إتحاف فضلاء البشر ( ٣٨٩ / ) ، معاني القرآن ( / ٤٤٤ ) ، الإقناع  
( .. / ٤٥٩ ) .

(٣) لا يجوز أن نتزع الفاء ذكرها للفائدة وليعلم الحكم كما ذكروا في الفقه مسائل لم تقع .

الحجاز ابتدأها بالكسر وهي ألف وصل<sup>(١)</sup> وقوله تعالى ﴿أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾<sup>(٢)</sup> [البقرة : ٢٥٩] من قرأه بالقطع للألف كان الوصل والابتداء جميعاً بفتح الألف ، ومن أدرجه في الوصل أخرجه على لفظ الأمر وابتدائه مكسوراً وهي قراءة حمزة والكسائي<sup>(٣)</sup> ، وقوله ﴿أَخِي ﴿ٱ﴾ أَشَدُّ﴾ [طه : ٣٠ - ٣١] في طه من قرأه بوصل الألف ابتدأها بالضم ولا يعتبر تحريك الياء وإسكانها وهو دعاء ومسألة على لفظ الأمر ، ومن قطعها ابتدأها بالفتح وجعلها ألف المخبر عن نفسه من الثلاثي ، وهي مفتوحة<sup>(٤)</sup> .

فأما فاء الفعل إذا اتصلت بما قبلها وهي همزة ساكنة واحتيج إلى الابتداء بها فإنه يعتبر الحرف الثالث منه أيضاً على القاعدة التي ذكرتها ، فنقول في قوله ﴿لِقَاءَنَا آتَتْ﴾ [يونس : ١٥] و ﴿ثُمَّ آتُوا﴾ [طه : ٦٤]

(١) اختلف القراء في " فاسر بأهلك " في هود والحجر ، والدخان " فاسر بعبادي " ، وفي طه والشعراء " أن أسر " فقرأ نافع وأبو جعفر وابن كثير بوصل الألف في الخمسة المذكورة ويكسرون النون من أن للساكنين وصلأً ويتدئون بكسر الهمزة ، وقرأ الباقرن بقطع الهمزة المفتوحة . انظر : الإقناع ، ( .. / ٤١٠ ) ، السبعة ( / ٣٨٨ ) ، النشر ( ٢ / ٢٩٠ ) ، الإتحاف ( .. / ٢٥٩ ) .

(٢) في النسخة الأصلية " إن الله " وهو خطأ ، والصواب ما أثبتته في الأصل .

(٣) اختلف القراء في وصل همزة ( قال أعلم ) والجزم ، فقرأ حمزة والكسائي بالوصل وإسكان الميم على الأمر ، وإذا ابتدؤا كسروا همزة الوصل ، وقرأ الباقرن بقطع الهمزة والرفع عن الخير . انظر : معاني القراءات ( .. / ٨٦ ) ، السبعة ( .. / ١٨٩ ) ، الموضح ( ١ / ٣٤٢ ) ، التيسير ( .. / ٨٢ ) ، النشر ( ٢ / ٢٣١ ) ، الإتحاف ( .. / ١٦٢ ) .

والكسائي هو أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي ، كان أحد أئمة القراء السبعة وكان عظيم القدر في أدبه وفضله له كتب كثيرة منها معاني القرآن وكتاب القراءات ت سنة ثنتين وثمانين ومائة وقيل ثلاث وثمانين ومائة وقيل تسع وثمانين ومائة للهجرة . انظر ترجمته في : طبقات النحويين ( ٠٠ / ١٢٧ ) ، ونزهة الألباء ( ٠٠ / ٦٦ ) ، وغاية النهاية ( ١ / ٥٣٥ ) .

(٤) اختلف القراء فيها ، فقرأ ابن عامر بقطع همزة اشدد وفتحها وضم همزة " أشركه " مع القطع واختلف عن عيسى بن وردان ، حيث قرأ بوصل همزة اشدد ابتدأها بالضم ، وفتح همزة أشركه وكذلك قرأ الباقرن . انظر : معاني القراءات ( / ٤٢٧ ) ، الإقناع ( / ٢٩١ ) ، النشر ( ٢ / ٣٢٠ ) ، الإتحاف ( .. / ٣٠٣ ) .

و ﴿ وَقَالَ الْمَلِكُ أَتْتُونِي ﴾ [ يوسف : ٥٠ ] و ﴿ يَصْلِحُ آتِنَا ﴾

[ الأعراف : ٧٧ ] إئت ايتوا بنا الألف مكسورة والتاء المضومة التي هي عين الفعل أصلها الكسر ، لأنه من أتى يأتي فلذلك كسرت الألف ، وحكى ابن الأنباري عن الكسائي أنه كان يحكى عن بعض العرب / ، هذا الباب بهمزتين الثانية منهما ساكنة والأولى مكسورة<sup>(١)</sup> وصورته إن إئتوا ولعمري أن الأصل هذا ، إلا أنه أصل مرفوض لا تتكلم العرب به ألا ترى أنهم قالوا آمن وآتى فأتوا بالمد بدلا من الهمزة الثانية التي هي فاء الفعل ولو أجازوا أئتوا بهمزتين لأجازوا أأمّن بهمزتين إذ لا فرق بينهما من حيث إن كل واحدة من الكلمتين اجتمع فيها همزتان الثانية منهما ساكنة والأولى مكسورة ، فإجماعهم على تخفيف الهمزة الثانية في إحدى المسألتين يوجب إجماعهم على مثله في الأخرى إذ العلة موجودة فيهما ، والهمزة التي في ثم ائتوا وأخواتها فاء الفعل دخلت عليها ألف الوصل وهي مكسورة في الابتداء لتعذر النطق بالساكن الذي هو فاء الفعل في حال الابتداء ، واجتمع همزتان الثانية منهما فاء الفعل فاستثقل الجمع بينهما فجعلوا الثانية ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ، والهمزة إذا سكنت وانكسر ما قبلها صارت ياء في حال التخفيف<sup>(٢)</sup> ، وهذا الصحيح من مذاهب العرب والقراء قياساً على أمر وأخواتها ، والذي حكاه الكسائي عن بعضهم من جواز الجمع بين الهمزتين هو من الشذوذ التي لا يعمل عليها يرده الأصول وكرهه العلماء . روى عيسى بن عمر<sup>(٣)</sup> عن أبي

(١) انظر قول الكسائي في الإيضاح ( ١ / ١٦٦ ) .

(٢) انظر : الموضح ( / ١٨٦ ، ١٨٧ ) ، الإقناع ( ٠٠ / ٢٥٢ ) .

(٣) عيسى بن عمر الثقفي ، كنيته أبو سليمان ويقال : أبو عمر ، وكان ثقة عالماً بالعربية والنحو والقراءة ، وقراءته مشهورة . صنف كتابين في النحو أحدهما : الجامع والآخر الإكمال ، توفي سنة تسع وأربعين ومائة .

انظر ترجمته في : طبقات النحويين ( / ٤٠ ) ، نزهة الألباء ( .. / ٣١ ) ، إنباه الرواة ( ٢ / ٣٧٤ ) ، تهذيب الكمال ( ٢٣ / ١٣ ) ، بغية الوعاة ( ٢ / ٢٣٧ ) .

عمرو<sup>(١)</sup> وابن أبي إسحاق<sup>(٢)</sup> أنهما قالا : ” إن العرب لا تهمز همزة واحدة قالوا وما لاتقوله العرب فهو لحن “ ومن هذا قوله تعالى ﴿ وَمِنْهُمْ مَّنْ يَقُولُ أَسْذَن لِّي ﴾ [ التوبة : ٤٩ ] و ﴿ فَأَوْدَأُ إِلَى الْكَهْفِ ﴾ [ الكهف : ١٦ ] نقول في الابتداء إئذن لي ، إئووا على ما حكاه الكسائي بهمزتين وهو يخالف ما عليه الجمهور<sup>(٣)</sup> ، وقوله ﴿ فَأَذْنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ [ البقرة : ٢٧٩ ] من قطعها كان الابتداء بها ، ومن وصلها بألف سواء بفتح الهمزة وبالمد ، وهي رواية يحيى عن أبي بكر<sup>(٤)</sup> وقراءة حمزة بن حبيب الزيات<sup>(٥)</sup> ، ومن أدرج الألف في الوصل كان الابتداء بهمزة مكسورة بعدها ياء ساكنة وهو

(١) أبي عمرو : لعله أبو عمرو بن العلاء .

(٢) هو أبو بحر عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي ، وكان قيماً بالعربية والقراءة إماماً فيهما ، وقرأ عبد الله على يحيى بن يعمر وقرأ أيضاً هو وأبو عمرو بن العلاء على نصر بن عاصم ، وكانا رفيقين . ت بالبصرة سنة سبع عشرة ومائة للهجرة . انظر ترجمته في : طبقات النحويين ( ٣١ / ٠٠ ) ، ونزهة الألباء ( ٢٨ / ٠٠ ) ، وإنباه الرواه ( ١٠٤ / ٢ ) ، وتهذيب الكمال ( ٣٠٥ / ١٤ ) ، وغاية النهاية ( ٤١٠ / ١ ) ، تهذيب التهذيب ( ١٤٨ / ٥ ) ، والتقريب ( ٤٠٢ / ٠٠ ) .

(٣) انظر : جمال القراءة ( ٢ / ٦١٣ ) ، الحججة لابن خالويه ( ٣٠ / ٥٨ ، ٥٩ ) .

(٤) شعبة بن عياش أبو بكر الأسدي الكوفي المقرئ أحد طريقتين أساسيين لقراءة عاصم ، عرض القراءة ثلاث مرات على عاصم ت سنة ثلاث وتسعين ومائة للهجرة . انظر : السبعة ( ٧٠ / ٠٠ ) ، وتذكرة الحفاظ ( ١ / ٢٦٥ ) ، وغاية النهاية ( ١ / ٣٢٥ ) . وانظر قراءته في : النشر ( ٢ / ٢٣٦ ) ، والبدور الزاهرة ( ٥٦ / ٠٠ ) .

(٥) حمزة بن حبيب بن عمارة ، الزيات الكوفي أبو عمارة ، أحد القراء السبعة ، أدرك الصحابة ، وأخذ القراءة عرضاً عن سليمان الأعمش وكان يوجد حرف ابن مسعود ، إليه صارت الإمامة في القراءة بعد عاصم والأعمش توفي سنة ست وخمسون ومائة ، وقيل ثمان وخمسون ومائة . انظر ترجمته : السبعة ( ٧٢ / ٠٠ ) ، الأنساب ( ١ / ٣٦٣ ) ، تهذيب الكمال ( ٧ / ٣١٤ ) ، الكاشف ( ١ / ٣٥١ ) ، غاية النهاية ( ١ / ٢٦١ ) ، التقريب ( ١٧٩ / ) .

المعروف<sup>(١)</sup> وعلى ما حكاه الكسائي بهمزين الثانية منهما ساكنة والعمل على الوجه الأول . وقوله تعالى ﴿ قَالَ أَتُّونِي ﴾ [ يوسف : ٥٩ ] ورد ما اتتوني من قطعهما ابتداءهما بالفتح والمدّ كحال الوصل ، ومن قرأهما بدرج الألف في الوصل ابتداءهما بكسر الألف وما بعدها ساكنة صورته ﴿ أَتُّونِي ﴾<sup>(٢)</sup> [ يوسف : ٥٤ ] وعلى قياس ما حكاه الكسائي بهمزين الثانية منهما ساكنة صورته إئتوني والأول أصح الوجهين والاعتداد بالوجه الثاني وقد تقدم ذكره ، وقوله تعالى ﴿ السَّاعَةَ أَدْخِلُوا ﴾ [ غافر : ٤٦ ] في المؤمن من أدرج الألف ابتدأها بالضم ومن قطعها ابتدأها بالفتح ولا فرق بين الابتداء به ووصله بما قبله<sup>(٣)</sup> .

(١) اختلف القراء في « فأذنوا ... » فأبو بكر وحزمة بألف بعد همزة المقطوعة ، وكسر الذال من أذنه بكذا أعلمه كقوله تعالى ﴿ ءَأَذْنُتُكُمْ عَلَىٰ سَوَاءٍ ﴾ ، والباقون بوصل همزة وفتح الذال أمر من أذن بالشيء : إذا علم به .

انظر : معاني القراءات ( ... / ٩٠ ) ، النشر في القراءات العشر ( ٢ / ٢٣٦ ) ، الاتحاف ( .. / ١٦٥ ) ، والبدور الزاهرة ( ٥٦ / ٠٠ ) .

(٢) حكى الكسائي عن بعض العرب أنه يبقي همزة الساكنة ولا يبدلها فيجمع بين همزتين : الأولى مكسورة والثانية ساكنة فيقول ( إن ) . ( إذلي ) وهذا مردود عند العلماء ولم يقرأ به أحد . واختلف القراء في هذه الكلمة ، فأبدل همزة الملك ( ايتوني ) وقال ( ايتوني ) من جنس الحركة أبو عمرو بخلفه ، وورش ، وأبو جعفر وصلأ ، فإن ابتدئ با « يتوني » فالكل على إبدالها ياء من جنس حركة همزة الوصل .

انظر : الحجة ، لابن خالويه ( ٠٠ / ٣٠ ، ٥٨ ، ٥٩ ) ، جمال القراء ( ٢ / ٦١٢ ، ٦١٣ ) ، الإتحاف ( .. / ٢٦٥ ) .

(٣) اختلف القراء في قوله تعالى ﴿ الساعة أدخلوا ﴾ ، فقرأها ابن كثير ، وأبو عمرو ، وابن عامر ، وأبو بكر بوصل همزة ( ادخلوا ) وضم الخاء ويتدئون بضم همزة ، وقرأ الباقر بقطع همزة مفتوحة في الحالين وكسر الخاء .

انظر : معاني القراءات ( .. / ٤٢٨ ) ، السبعة ( .. / ٢٧١ ) ، النشر ( ٢ / ٣٦٥ ) ، الاتحاف ( .. / ٣٧٩ ) .



## القسم الثاني من أقسام ألفات الوصل

اعلم أن هذا فصل يشتمل على ألفات الوصل الداخلة على الأفعال المجاوز عددها أربعة بالزيادة وهي سبعة أمثلة ، منها ما يوجد في القرآن ، ومنها ما لا يوجد فيه ، ونحن نذكرها كلها لتعلم أحكامها ، فثلاثة أمثلة منها على خمسة أحرف وأصلها من الثلاثي وهي افتعل وانفعل وافعل ، وألف الوصل لازمة لأوائل الأفعال الماضية منها ومصادرهما والأوامر لسكون الفاء من سائرهما فأحلت الألف ليتوصل بالنطق إلى الساكن منها كلها ، وهي مكسورة إن شئت قلت لالتقاء الساكنين على عبارة / البصريين كما تقدم ذكره<sup>(١)</sup> ، وإن شئت قلت هو مبني على الحرف الثالث فهي مكسورة في مصادرهما لانكسار الحرف الثالث ، وكان يجب أن يكون في الماضي والأمر مفتوحاً لانفتاح الحرف الثالث منهما إلا أنه كان يلتبس بألف المخير عن نفسه بكسر الماضي والأمر خوف اللبس ، والحرف الثالث في هذه المسألة قد يكون تاء الافتعال وفاء الانفعال والعين من افعل واعتباره للمبتدئ أسهل وإن كان على هذا الوجه الذي هو طريق الكوفيين إنما يعتبر عين الفعل ، إلا أن طلب عين الفعل ربما تعذر على المبتدئ ، واعتبار الحرف الثالث أسهل ، وهو يؤدي إلى ما أدى إليه اعتبار عين الفعل ، فإن بنيت منها فعل ما لم يسم فاعله ضممتها لانضمام الحرف الثالث على قول من يعتبره ولاستثقالهم الخروج من ضمة إلى كسرة على قول من جعل أصلها الكسر لالتقاء الساكنين ، وقد ذكرت الوجهين في الباب الذي قبله ،<sup>(٢)</sup> وقد جاء في القرآن من هذه الأمثلة كثير كقوله تعالى ﴿ أَفْتَرَىٰ عَلَىٰ اللَّهِ كَذِبًا ﴾ [سبأ : ٨] ﴿ أَشْتَرَوْا بِآيَاتِ اللَّهِ ثَمَنًا قَلِيلًا ﴾ [التوبة : ٩] ﴿ وَعَلَيْهَا

(١) انظر : جمال القراءة ( ٢ / ٦٠٨ ) .

(٢) انظر : جمال القراءة ( ٢ / ٦٠٨ ) ، وانظر : كشف المشكل في النحو ( ٢ / ٢١٣ ، ٢١٤ ) ،

وشرح ابن عقيل ( ٢ / ٥٤٦ ) .

مَا أَكْتَسَبْتُ ﴿ [ البقرة : ٢٨٦ ] ﴿ عَلَىٰ عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَىٰ ﴿  
 [ النمل : ٥٩ ] ﴿ لِمَنِ اتَّقَىٰ ﴿ [ النساء : ٧٧ ] ﴿ لِمَنِ اشْتَرَاهُ ﴿  
 [ البقرة : ١٠٢ ] ﴿ أَقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ ﴿ [ القمر : ١ ] ﴿ الَّذِينَ أَعْتَدُوا  
 مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ ﴿ [ البقرة : ٦٥ ] ﴿ إِذَا تَتَلَّىٰ ﴿ [ المطففين : ١٣ ]  
 ﴿ أَكْتَالُوا ﴿ [ المطففين : ٢ ] ﴿ اتَّبَعُوا ﴿ [ البقرة : ١٦٧ ] ﴿ ابْتَدَعُوهَا ﴿  
 [ الحديد : ٢٧ ] ﴿ أَفْتَرَيْنَا ﴿ [ الأعراف : ٨٩ ] ﴿ أَطَّلَعَتْ ﴿  
 [ الكهف : ١٨ ] ﴿ أَنْفَطَرَتْ ﴿ [ الإنفطار : ١ ] ﴿ أَنْكَدَرَتْ ﴿ [ التكوير :  
 ٢ ] ﴿ أَنْشَقَّتْ ﴿ [ الإنشقاق : ١ ] ﴿ أَنْبَعَثْ ﴿ [ الشمس : ١٢ ]  
 ﴿ أَسْوَدَّتْ ﴿ [ آل عمران : ١٠٦ ] ﴿ أَبِيضَّتْ ﴿ [ آل عمران : ١٠٧ ]  
 كل ذلك تبدأ بالكسر ، فأما قوله عز وجل ﴿ ثُمَّ اتَّبَعَ ﴿ [ الكهف : ٨٩ ]  
 ﴿ فَاتَّبَعَ ﴿ [ الكهف : ٨٥ ] في الكهف ، فمن قرأها بقطع الألف كانت  
 مفتوحة ووصله كوقفه ، ومن أدرج الألف ابتدأها بالكسر<sup>(١)</sup> ، ومن الأوامر  
 ﴿ وَأَعْتَصِمُوا ﴿ [ آل عمران : ١٠٣ ] ﴿ اتَّبَعُوا ﴿ [ البقرة : ١٦٧ ]  
 ﴿ وَابْتَعُوا ﴿ [ الجمعة : ١٠ ] ﴿ فَانْتَظِرُوا ﴿ [ الأعراف : ٧١ ]  
 ﴿ أَنْتَهُوْا ﴿ [ النساء : ١٧١ ] ولم يرد في القرآن على لفظ الأمر من أفعل ولو  
 جاء لكان مكسوراً كقولهم في احمرّ احمرّونا هذا ومن المصادر ﴿ أَفْتَرَىٰ عَلَىٰ

(١) اختلف القراء في « فاتبع سبباً ، ثم أتبع سبباً » في المواضع الثلاثة ، فقرأ ابن عامر والكوفيون  
 بقطع الهمزة وإسكان التاء فيهن ، وقرأ الباقر بوصل الهمزة وتشديد التاء مفتوحة في الثلاثة  
 وانفرد بذلك الشذائي عن الرملي عن الصوري عن ابن ذكوان لم يروه غيره .  
 انظر : معاني القراءات ( .. / ٢٧٤ ) ، السبعة ( .. / ٣٩٠ ) ، النشر ( ٢ / ٣١٤ ) ، الإتحاف  
 ( .. / ٢٩٤ ) .

اللَّهُ ﴿ [ آل عمران : ٩٤ ] ﴿ أَنْبِعَانَّهُمْ ﴾ [ التوبة : ٤٩ ]  
 ﴿ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ ﴾ [ البقرة : ٢٠٦ ] ﴿ اتَّبَاعَ الظَّنِّ ﴾ [ النساء :  
 ١٥٧ ] ﴿ أَنْفِصَامَ لَهَا ﴾ [ البقرة : ٢٥٦ ] كل هذه الألفات من الأمثلة  
 الثلاثية في الماضي ، والمصدر ولفظ الأمر يكون مكسوراً ، فإن دخلت ألف  
 الاستفهام على الفعل الماضي من هذه الأمثلة ثبتت مفتوحة وسقطت ألف  
 الوصل المختلفة لاستغنائهم عنها في التوصل إلى الساكن بغيرها الذي هو ألف  
 الاستفهام كقوله تعالى ﴿ أَفْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا ﴾ [ سبأ : ٨ ] ﴿ أَمْ بِهِ  
 جِنَّةٌ ﴾ [ سبأ : ٨ ] ﴿ أَتَّخَذْتُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا ﴾ [ البقرة : ٨٠ ] ﴿ أَطَّلَعَ  
 الْعَيْبَ ﴾ [ مريم : ٧٧ ] فأما قوله ﴿ أَتَّخَذْنَاهُمْ سِخْرِيًّا ﴾ في ص | آية  
 رقم : ٦٣ ] ﴿ أَصْطَفَىٰ الْبَنَاتِ ﴾ في الصفات [ آية رقم : ١٥٣ ] ، فقد  
 اختلف القراء فيهما فمن قطع الألف منهما جعلها ألف الاستفهام دخلت على  
 ألف الوصل فسقطت ألف الوصل وبقيت هي مفتوحة ومن أدرجها جعلها ألف  
 وصل دخلت على مثال الماضي وبقيت هي مفتوحة ، ومن أدرجها جعلها ألف  
 وصل دخلت على مثال الماضي من الافتعال<sup>(١)</sup> ، وكذلك حكم ألف الاستفهام

(١) اختلف القراء في قوله تعالى ﴿ أَتَّخَذْنَاهُمْ سِخْرِيًّا ﴾ فقرأ البصريان وحمزة والكسائي وخلف  
 بوصل همزة ( أتخذناهم ) على الخبر والابتداء بكسر الهمزة وقرأ الباقون بقطع الهمزة مفتوحة  
 على الإستفهام .

انظر : معاني القراءات ( .. / ٤١٨ ) ، السبعة ( / ٥٥٦ ) ، النشر ( ٢ / ٣٦٢ ) ، الإتحاف  
 ( .. / ٣٧٣ ) .

واختلف القراء أيضاً في قوله تعالى ﴿ أَصْطَفَىٰ الْبَنَاتِ ﴾ فالأصبهاني عن ورش وأبو جعفر  
 بوصل الهمزة في الوصل عن حذف همزة الإستفهام للعلم بها والابتداء في هذه القراءة بهمزة  
 مكسورة ، والباقون بهمزة مفتوحة في الحالين على الإستفهام الإنكاري ، وأماله وقفاً حمزة ،  
 والكسائي وخلف وقله الأزرق بخلفه .

انظر : معاني القراءات ( .. / ٤١٢ ) ، السبعة ( .. / ٥٤٩ ) ، النشر ( ٢ / ٣٦٠ ) ، الإتحاف  
 ( .. / ٣٦٠ ) .

إذا دخلت على المصادر في هذه الأفعال من أنها تثبت ، وألف الوصل من أوائلها تسقط وليس في القرآن منه شيء ، ومثاله في الكلام أن تقول ” استكباراً هذا “ ” افترى على الله “ يعني به الاستفهام ولا تدخل ألف الاستفهام على لفظ الأمر أصلاً .

فإن بنيت من هذه الأمثلة الثلاثة فعل ما لم يسم فاعله في المبني كان مضموماً كقوله ﴿ اتَّبِعُوا ﴾ [ البقرة : ١٦٦ ] ﴿ ابْتَلِيَ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ [ الأحزاب : ١١ ] ﴿ اضْطُرِرْتُمْ ﴾ [ الأنعام : ١١٩ ] وليس في القرآن مثال / ما لم يسم فاعله من انفعال وافتعل ، ومثاله في الكلام أن تقول انطلق به واحمر في المكان فإن دخلت ألف الاستفهام على ألف الوصل وهي مضمومة سقطت ألف الوصل المضمومة كما سقطت المكسورة ، وبقيت ألف الاستفهام مفتوحة كما تقول اتبع زيد انطلق به وليس في القرآن منه شيء .

فأما قوله تعالى ﴿ اتَّاقَلْتُمْ ﴾ [ التوبة : ٣٨ ] ﴿ بَلِ ادَّارَكَ ﴾ [ النمل : ٦٦ ] ﴿ فَادَّارْتُمْ فِيهَا ﴾ [ البقرة : ٧٢ ] ﴿ إِذَا ادَّارَكُوا فِيهَا جَمِيعًا ﴾ [ الأعراف : ٣٨ ] فإن الأصل فيها تفاعلتم ، تداركوا على وزن تفاعل والأصل في قوله ﴿ أَطَّيَّرْنَا ﴾ [ النمل : ٤٧ ] ﴿ وَأَزَيَّنَّتْ ﴾ [ يونس : ٢٤ ] تطييرنا وتزينت على وزن تفعل ، إلا أنه أدغم التاء في الحرف الذي هو فاء الفعل فسكنت التاء وتعذر الابتداء بها فاختلقت ألف الوصل في المثالين جميعاً فصارا على وزن افاعل وافتعل والألف منهما مكسورة على الأصل الذي ذكرت في ألفات الوصل و الفاء مشددة لإدغام التاء فيها وألف الوصل في حال الإدراج تذهب لا محالة ، فإذا ابتدئ به كسرت الألف عند أكثر القراء<sup>(١)</sup> ، وكان

(١) ذكر ذلك السخاوي في جمال القراء ( ٢ / ٦١٣ ، ٦١٤ ) ، وعزاه لابن الأنباري ( ١ / ١٧٨ ، ١٧٩ ) .

يعقوب بن إسحاق الحضرمي<sup>(١)</sup> يصل هذه الأمثلة بتشديد أوائلها ونية إدخال ألف الوصل وإن كانت ساقطة في الدرج كجماعة القراء فإذا ابتدأ بها فقد قيل عنه أنه يظهر الحرف المدغم حينئذ ويسقط الألف لاستغنائه عنها ، فيقول تطيرنا ، تداركوا ، تزينت<sup>(٢)</sup> في قوله ﴿ وَأَزَيَّنَّتْ ﴾ وكذلك إختوتها ، وحكى عن الكسائي مثل ذلك<sup>(٣)</sup> ، والصحيح عنهما أنهما يتندان كالجماعة بإبقاء ألف الوصل مكسورة في الابتداء وهو الجيد لأن الذي حملهم على اختلاف الألف تعذر الابتداء بالساكن للإدغام فكيف تحذف الألف في الحال الذي أوجب اختلافه وتثبت في الوصل الذي يستغنى عنه معه لاستثناء الساكن إلى ما قبله ، والوصل في هذه المسألة فرع على الوقف في إدخال الألف في حال ثباتها في الفرع وحذفها من الأصل ، وتدل أيضاً على فساد قول من يتدأ بها بإظهار الحرف المدغم وإسقاط الألف ثبات الألف وحذف التاء منه في الخط ، ولا يجوز إسقاط حرف ثبت خطه بإجماع<sup>(٤)</sup> ، إلا ما سومح به من الياءات المحذوفات ، فقد أثبت بعضها في التلاوة ، فأما ما ثبت خطه فلا يجوز حذفه بحال ، ثم كفاك به فساداً ، إجماع القراء على خلافه فهذا حكم الأمثلة الثلاثة .

(١) يعقوب بن إسحاق بن زيد الحضرمي ، أبو حمد ، أحد القراء العشرة ، إمام البصرة ومقرئها ، من أهل بيت العلم بالقرآن والعربية وكلام العرب والرواية الكثيرة للحروف والفقهاء ، وله كتاب سماه الجامع ، جمع فيه كافة وجوه اختلاف القرآن ، ونسب كل حرف إلى من قرأ به ، ت خمس ومائتين . قال عنه ابن حجر ، نحوي مقرئ ، صدوق .

انظر ترجمته في : طبقات النحويين ، ( ٥٤ / .. ) ، الأنساب ( ٢ / ٢٣٠ ) ، السير ( ١٠ / ١٦٩ ) ، إنباه الرواة ( ٤ / ٥١ ) ، الكاشف ( ٢ / ٣٩٣ ) ، غاية النهاية ( ٢ / ٣٨٦ ) ، تهذيب الكمال ( ٣٢ / ٣١٤ ) ، تهذيب الهذيب ( ١١ / ٣٨٢ ) ، التقريب ( ٠٠ / ٦٠٧ ) ، بغية الوعاة ( ٢ / ٣٤٨ ) .

(٢) هذه القراءة لم ترد عن أحد من القراء العشرة من طريقي الشاطبية والدرة والطيبية .

(٣) انظر : الإيضاح ( ١ / ١٧٩ ) .

(٤)

وأربعة أمثلة أخرى منها عدد كل مثال منها ستة أحرف ، وهي استفعل  
وافعول وافعولع وافعالل ، أصلها الثلاثي زيد فيه ثلاثة أحرف ، وقد جاء في  
القرآن على مثال استفعل ، كقوله تعالى ﴿ اَسْتَكْبَرُوا ﴾ [ نوح : ٦ ]  
﴿ وَاَسْتَغْفِرَ لَهُمُ الرَّسُولُ ﴾ [ النساء : ٦٤ ] ﴿ اَنْ رَّاهُ اسْتَغْنَى ﴾  
[ العلق : ٧ ] ، وافعول في غير القرآن نحو اجلود بهم السير إذا استمر بهم ،  
واغدودن النبات<sup>(١)</sup> إذا دار فيه الماء ، وأشهب إذا صار أشهب ، وألفاتها كلها  
في الماضي والأمر والمصدر مكسورة ؛ وفي القرآن ﴿ اَسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ﴾  
[ هود : ٥٢ ] ﴿ اَسْتَكْبَرُوا ﴾ [ نوح : ٦ ] ﴿ اَسْتِكْبَارًا ﴾  
[ فاطر : ٤٣ ] في الأمر ، والمثالان الآخران هما افعتلل وافعلل رباعيان  
مزيد فيهما ، تقول احمر نجمت الإبل إذا اجتمعت في بئرها<sup>(٢)</sup> ولم يرد هذا  
المثال في القرآن ، واطمأن الرجل وفي القرآن ﴿ فَاِذَا اَطْمَأْنَنْتُمْ ﴾ [ النساء :  
١٠٣ ] / وكذلك المصدر والأمر منهما مكسور الألف ، فأما قوله عز وجل  
﴿ اَسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْاَوْلِيْنَ ﴾ [ المائدة : ١٠٧ ] فمن ضمّ التاء ابتدأها بضم  
الألف ، ومن فتح التاء كسر الألف<sup>(٣)</sup> ، فإن دخلت ألف الاستفهام على سائر  
هذه الألفات التي ذكرتها سقطت وبقيت ألف الاستفهام مفتوحة كقوله  
﴿ اَفْتَرَىٰ عَلَيَّ اللّٰهَ كَذِبًا اَمْ بِهِ جِنَّةٌ ۗ ﴾ وقد تقدم ذكره .

(١) إذا حضر يضرب إلى السواد من شدة ربه . انظر : الصحاح ( ٦ / ٢١٧٣ ) .

(٢) البئر : القلب والجمع أبار . انظر : الصحاح مادة ( بار ) ( ٢ / ٥٨٣ ) ، واللسان مادة ( بار )  
( ٤ / ٣٧ ) .

(٣) اختلف القراء في « استحق » فروي عن حفص بفتح التاء والحاء وإذا ابتدأ كسر همزة الوصل ،  
وقرأ الباقيون بضم التاء وكسر الحاء وإذا ابتدأوا ضموا الهمزة .

انظر : معاني القراءات ( .. / ١٤٦ ) ، السبعة ( / ٢٤٨ ) ، النشر ( ٢ / ٢٥٦ ) ، الإتحاف  
( / ٢٠٣ ) .

## القسم الثالث من ألفات الوصل

إعلم أن هذه ألفات تدخل الأسماء ، وهي على ضربين : أحدها المصاحب للام التعريف ، وهو مفتوح أبداً في الابتداء ، فإن وُصِلَ بما قبله سقط كسائر ألفات الوصل التي تقدم ذكرها ، نحو قوله تعالى ﴿ هُمْ أَلْمُفْلِحُونَ ﴾ [ البقرة: ٥ ] و﴿ تِلْكَ أَلدَّارُ الْأَخْرَةُ ﴾ [ القصص : ٨٣ ] وهو كثير ، وقال بعض النحويين ” إنما فتحت هذه الألف لتخالف بها أخواتها لأنها دخلت على حرف وهو لام المعرفة “<sup>(١)</sup> وفي سائر المواضع إنما تدخل على الأفعال والأسماء ، فلما خالفت أخواتها بدخولها على الحرف خولف بحركتها ، إذ الحركة التي لألفات الوصل هي الضمة والكسرة ، ففتحت في هذا الموضع لما ذكرت لك .

فإذا دخلت على هذه الألف المفتوحة ألف الاستفهام أبدل منها مدّة ولم تسقط كما سقطت سائر ألفات الوصل<sup>(٢)</sup> لأنها مفتوحة وألف الاستفهام مفتوحة أيضاً ، فلو سقطت لالتبس الخبر بالاستفهام لانفتاح كل واحد منها ، وإنما سقطت مع ألف الاستفهام في غير التعريف لأنها تقع مكسورة ومضمومة فلا يلتبس الكلام بسقوطها والسقوط هو الأصل ، وإبدال المدّة منها مع لام التعريف هو عارض لوقوع اللبس في الكلام بالسوية بين الخبر والاستفهام .

(١) انظر : كشف المشكل ( ٢ / ٢١٥ ) ، جمال القراء ( ٢ / ٦١٥ ) .

(٢) مثل قوله تعالى ﴿ أَلذَّكَرَيْنِ ﴾ [ الأنعام : ١٤٣ ] .

## الضرب الثاني من القسم الثالث

اعلم أن هذه الألفات تدخل الأسماء العادية من لام التعريف ، وهي ثمانية تدخل أوائلها ألف الوصل مكسورة في الابتداء بها وتذهب في الدرج كما ذهبت في أوائل الأفعال ، وهي اسم وأمرؤ ، وامرأة ، واثنان ، واثنتان ، وابن ، وابنة ، وإست<sup>(١)</sup> ، وقد توجد سائرهما في القرآن سوى الكلمة الأخيرة فإنها لم تأت ، وإنما كسرت الألف منها لأنهم جعلوها مشتقة من الأفعال ، فقالوا : ابن وابنة مأخوذة من بَنَى يُبْنِي ، واثنين واثنتين مأخوذة من ثنى يُثْنِي ، واسم مأخوذة من سَمَّى يُسَمِّي وإن كان يسمو أكثر ، قالوا فكما كسرت الألف في الأمر من إِبْنٍ ، وإِثْنٍ ، وإِسْمٍ ، كذلك كسرت في هذه الأسماء المشتقة منها ، قالوا وكسروها في امرئ وامرأة تشبيهاً لهما بابنوا واقضوا ، ومعناه أنهم لم يَعْتَدُوا بضم الراء في قولهم امرؤ كما لم يَعْتَدُوا بضم النون والضاد من ابنوا واقضوا ، ثم قاسوا امرأة على امرئ فكسروا ألفها ، إنما لم يَعْتَدُوا بضم الراء لأنها تتغير ويعتقب عليها الحركات الثلاث ، وهي كلمة أعربت من مكانين ، وإنما حملهم على ذلك أن الهمزة التي هي حرف الإعراب قد يسلط عليها التخفيف والحذف ، فاستوثق لهما بأن أعربت من مكانين وكسرت الألف منها إلحاقاً لها بأخواتها<sup>(٢)</sup> ، والقياس أن يقال اسم على لغة من يقول سما يسموا وزعم ابن كيسان<sup>(٣)</sup> أنهم قالوا اسمه وإجماع القراء وأكثر / العرب على كسر

أ/٧

(١) انظر : كشف المشكل ( ٢ / ٢١٣ ) ، وشرح ابن عقيل ( ٢ / ٥٤٦ ) ، جمال القراء ( ٢ / ٦١٥ ) .

(٢) اذكر السخاوي أيضاً أن الأصل فيها الكسر ، وأشار إلى لغة أخرى وهي أن يبتدوا بضم الهمزة ( ٢ / ٦١٤ ) .

(٣) ابن كيسان : هو أبو الحسن بن أحمد بن كيسان النحوي ، أحد المشهورين بالعلم والمعروفين بالفهم ، كان قيماً بمعرفة البصريين والكوفيين ، ولابن كيسان مصنفات كثيرة منها : المهذب في النحو . توفي سنة تسع وتسعين ومائتين للهجرة .



الألف منها ، والذي ذكرته من تشبه هذه الأسماء بالأفعال ، واشتقاقها منها إنما هو شيءٌ ينسب إلى الكوفيين أو بعضهم ، وقياس أصل البصريين في هذا عندي أنها إنما كسرت في هذه الأسماء لأنها ألف مختلية حظها البناء على السكون ، فلما سكن ما بعدها احتيج إلى تحريكها لالتقاء الساكنين ، وكان الكسر أولى لأنها الأصل عند التقاء الساكنين فكسرت الألف لذلك<sup>(١)</sup> لا لشبهها بالأفعال واشتقاقها منها ، وهذا إنما قلته على الأصل المذكور في ألفات الوصل المختلفة في الأفعال، وهو الوجه والله سبحانه أعلم ؛ فهذه جملة يعرف منها الابتداء بألفات الوصل، فأما ألف القطع فإن حركتها لا تختلف ووصلها بما قبلها كالابتداء بها<sup>(٢)</sup> .

---

= انظر : طبقات النحويين ( ... / ١٥٣ ) ، نزهة الألباء ( .. / ٢٠٨ ) ، بغية الوعاة ( ١٨ / ١ ) ،  
 إنباه الرواة ( ٣ / ٥٧ ) .

(١) سبقت الإشارة إلى : أصل البصريين والكوفيين في همزة الوصل .

(٢) انظر :

١- كشف المشكل ( ١ / ٢١٥ - ٢١٨ ) . ٢- جمال القراء ( ٢ / ٦١٦ ، ٦١٧ ) .

## باب الياءات

الياءات على ضربين : ياءات تثبت في الخط ، ويائات حذفت استغناءً بالكسرة عنها .

فالثوابت لا يجوز حذفها في اللفظ ، لا وصلًا ولا وقفًا ، وهي تقع في حشو الآية ولا تقع في آخرها ، كقوله تعالى ﴿ إِنِّي أَعْلَمُ ﴾ [ البقرة : ٣٠ ] ﴿ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ ﴾ [ الصف : ١٤ ] و ﴿ بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ ﴾ [ البقرة : ١٢٥ ] وهي كثيرة إلا أن فيه ما هي ثابتة في الخط ولها نظائر محذوفة غير مثبتة في المصحف ، فلا بد من معرفتها لئلا يلتبس الثابت بالمحذوف فيذهب القارئ إلى جواز حذف الثابت منها ، وحاذفه لاحن .

### ذكر الياءات الثوابت

﴿ وَأَخْشَوْنِي ﴾ [ ١٥٨ ] وفي آل عمران ﴿ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ ﴾ [ ٣١ ] وفي الأنعام ﴿ قُلْ إِنِّي هَدَيْتُنِي ﴾ [ ١٦١ ] وفي الأعراف ﴿ أَلَمْهُدِي ﴾ [ ١٧٨ ] في هود ﴿ فَكِيدُونِي ﴾ [ ٥٥ ] في يوسف ﴿ وَمَنْ أَتَّبَعْنِي ﴾ [ ١٠٨ ] وفيها ﴿ مَا نَبَغِي ﴾ [ ٦٥ ] وفي الحجر ﴿ أَبَشِّرْتُمُونِي ﴾ [ ٥٤ ] في الكهف ﴿ فَإِنْ أَتَّبَعْتَنِي ﴾ [ ٧٠ ] وفي مريم ﴿ فَاتَّبِعْنِي أَهْدِكَ ﴾ [ ٤٣ ] في طه ﴿ فَاتَّبِعُونِي وَأَطِيعُوا أَمْرِي ﴾ [ ٩٠ ] في القصص ﴿ أَنْ يَهْدِيَنِي ﴾ [ ٢٢ ] في يس ﴿ وَأَنْ أَعْبُدُونِي ﴾ [ ٦١ ] في المنافقين ﴿ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي ﴾ [ ١٠ ] ، هذه الياءات كلها ثابتة في المصحف ، وما ثبت خطه لم يجز حذفه في التلاوة ، لا في الوصل ولا في

الوقف ، ومن هذه الياءات قول الله عز وجل في الكهف ﴿ فَلَا تَسْأَلْنِي ﴾<sup>(١)</sup>  
[ ٧٠ ] لأنها ثابتة في سائر المصاحف ، ورواها الوليد بن عتبة<sup>(٢)</sup> عن ابن  
عامر<sup>(٣)</sup> ، والتغليبي<sup>(٤)</sup> .

عن ابن ذكوان<sup>(٥)</sup> بغير ياء على ما قرأنا لهما ، زعموا أنها في مصاحفهم  
محذوفة فأجروها مجرى المحذوفات<sup>(٦)</sup> ، فأما قوله عز وجل ﴿ بِهِدَى الْعُمَى ﴾

---

(١) قوله تعالى ﴿ فَلَا تَسْأَلْنِي ﴾ قرأ نافع وابن عامر وأبو جعفر بفتح اللام وتشديد النون وقرأ  
الباقون بإسكان اللام وتخفيف النون ، واختلف عن ابن ذكوان فروى عنه حذف الياء وإثباتها ،  
انظر : النشر ( ٢ / ٣١٢ ) ، الإتحاف ( .. / ٢٩٢ / ٢٩٣ ) .

(٢) الوليد بن عتبة الاشجعي ، أبو العباس ، الدمشقي ، المقرئ ، ثقة . ت سنة أربعين ومائتين .  
انظر : غاية النهاية ( ٢ / ٣٦٠ ) ، تهذيب الكمال ( ٣١ / ٤٦ ) ، الكاشف  
( ٢ / ٣٥٣ ) ، تهذيب التهذيب ( ١١ / ١٤١ ) ، التقريب ( .. / ٥٨٣ ) .

(٣) ابن عامر هو : عبدالله بن عامر البحصبي ، إمام أهل الشام ، والذي انتهت إليه مشيخة الإقراء  
بها ، وأحد القراء السبعة ، أبو عمران وقيل في كنيته غير ذلك ، وكان ابن عامر مشهوراً  
بالفضائل والعلم والزهد والبراعة وعلم النحو واللغة ، قال عنه ابن حجر : ثقة .

انظر ترجمته في : غاية النهاية ( ١ / ٤٢٣ ) ، السبعة ( .. / ٨٦ ) ، تهذيب الكمال  
( ١٥ / ١٤٣ ) ، سير أعلام النبلاء ، ( ٥ / ٢٧٥ ) ، الكاشف ( ١ / ٥٦٤ ) ، تهذيب  
التهذيب ( ٥ / ٢٧٤ ) ، تقريب ( .. / ٣٠٩ ) ، طبقات خليفة ( ٣١١ ) ، شذرات الذهب  
( ١ / ٥٦ ) .

(٤) هارون بن موسى بن شريك ، أبو عبدالله التغلبي الأحمش ، مقرئ ، نحوي ، شيخ القراء بدمشق  
يعرف بأحمش باب الجابية ، أخذ القراءة عرضاً وسماعاً عن ابن ذكوان . ت سنة اثنتين وتسعين  
ومائتين .

انظر ترجمته في : غاية النهاية ( ٢ / ٣٤٧ ، ٣٤٨ ) ، معرفة القراء ( ١ / ٢٤٧ ) .

(٥) عبدالله بن أحمد بن بشير بن ذكوان البهراني ، شيخ الإقراء بالشام وإمام الجامع صدوق مقدم في  
القراءة من العاشرة ، ت سنة اثنتين وأربعين ومائتين .

انظر ترجمته في : غاية النهاية ( ١ / ٤٠٤ ) ، السبعة ( .. / ٨٦ ) ، الكاشف ( ١ / ٥٣٨ ) ،  
معرفة القراء ( ١ / ٢٤٧ ) ، تهذيب التهذيب ( ٤ / ١٤٠ ) ، التقريب ( .. / ٢٩٥ ) .

(٦) انظر : معاني القراءات ( .. / ٢٧٠ ) ، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها ، لعلي بن  
أبي طالب القيسي ، ت سنة سبع وثلاثين وأربعمائة ، تحقيق د / محيي الدين رمضان ، الطبعة  
الثانية ، ١٤٠٤ هـ ، مؤسسة الرسالة ( ٢ / ٦٧ ) ، الإقناع ( ... / ٣٤٤ ) .

[ النمل : ٨١ ] ، [ الروم : ٥٣ ] فهما موضعان في النمل والروم ، وزعم أهل هذا العلم أن الياء في أحدهما ثابتة وفي الأخرى محذوفة .

وقال أبو حاتم في كتابه ” قرأ يحيى بن يعمر<sup>(١)</sup> ما كتب فيه الياء ﴿ يهدي العمي ﴾ بالياء ، ومالا يثبت فيه قرأ بالألف بهادٍ فدل كلامه على ما ذهبوا إليه من أن الياء في أحد الموضعين محذوفة من الآخر<sup>(٢)</sup> ، وذكر ابن الأنباري ﴿ يَهْدِي الْعُمِّي ﴾ وفي سورة الروم [ ٥٣ ] في جملة ما ذكره من المحذوفات ، فدلّ على أن أختها في النمل [ ٨١ ] بالياء ثابتة<sup>(٣)</sup> ، إذا قد صحّ عنهم أن إحداهما ثابتة ، ونصّ ابن الأنباري على واحد بالحذف<sup>(٤)</sup> ، فوجب أن تكون

---

(١) يحيى بن يعمر العدواني البصري تابعي جليل ، لقي عبدالله بن عمرو وعبدالله بن عباس وغيرهما من الصحابة ، كان عالماً بالعربية والحديث وقيل أنه أول من نقط المصاحف له كتاب القراءة ، قال عنه ابن حجر ثقة فصيح وكان يرسل . توفي سنة تسع وعشرين ومائة للهجرة .

انظر ترجمته : طبقات النحويين ( .. / ٢٧ ) ، نزهة الألباء ( .. / ٢٥ ) ، إنباه الرواه ( ٢٤ / ٤ ) تهذيب الكمال ( ٣٢ / ٥٣ ) ، تذكرة الحفاظ ( ١ / ٧٥ ) ، سير أعلام النبلاء ، ( ٤ / ٤٤١ ) ، الكاشف ( ٢ / ٣٧٩ ) ، غاية النهاية ( ٢ / ٣٨١ ) ، تهذيب التهذيب ( ١١ / ٣٠٥ ) ، التقريب ( .. / ٥٩٨ ) .

(٢) لم أقف على كتابه رغم بحث شديد .

(٣) انظر : إيضاح الوقف والإبتداء ( ١ / ٢٥٤ ) .

(٤) اختلف في ( بهادي العمي ) في النمل والروم فحمزة بالتاء من فوق مفتوحة وإسكان الهاء بلا ألف فعلاً مضارعاً للمخاطب العمي بالنصب مفعول به وافقه الشيبودي ، وعن المطوعي بكسر الباء الموحدة وفتح الهاء وألف وتنوين الدال العمي بالنصب مفعول به والباقون كذلك لكن بغير تنوين مضافاً للعمي ، واتفقوا على الوقف بالياء على ( بهادي ) في النمل موافقة لخط المصحف الكريم . واختلفوا في الروم فوقف حمزة والكسائي بخلاف عنهما ويعقوب بالياء أما حمزة فلا أنه يقرؤها تهدي فعلاً مضارعاً مرفوعاً فيأؤه ثابتة ، وأما الكسائي فبالحمل على هادي في هذه السورة وفيه مخالفة للرسم ، ويعقوب على أصله والباقون بحذفها .

انظر : السبعة في القراءات ( .. / ٤٨٦ ) ، معاني القراءات ( .. / ٣٦٢ ) ، النشر ( ٢ / ٣٣٨ ) ، الإتحاف ( .. / ٣٣٩ ) .

الأخرى عندهم من الثوابت ، فمن وقف على هذه التي في النمل أثبت الياء لا محالة ، ومن وقف على أختها التي في سورة الروم جاز له حذفها على قضية ما ذكر في المصحف إن صحّ الحذف ، ولا أقطع عليه ، والله سبحانه أعلم .

### [ كيفية الوقف على الياءات المحذوفة خطأ ]

والجماعة على الحذف في حال الوقف عند سائر المحذوفات / اتباعاً  
للمصحف ، وكان يعقوب أثبت سائرهما في الوقف عليها وإن كانت محذوفة في  
الخط وزعم أنها الأصل<sup>(١)</sup> ، وكذلك تقف على سائر الفواصل المحذوفة منها  
الياء ، والقراء المعروفون على حذف ما لم يثبت خطه في حال الوقف فاصلة  
كانت أو غير فاصلة ، ويعقوب يثبت سائرهما إلا اسم المنادى و المنون ، كهادٍ ،  
زوال ، ومهتد ، ومفتز ، وياقوم ، وياعباد ، وسترى في ذلك فصلاً من بعد ؛  
وزعم ابن الأنباري أن الكسائي وقف على هذه الكلمة - يعني بهادي العمي -  
في السورتين بالياء ، قال لأن الياء ( لم ) يقارنها ساكن يوجب لها السقوط<sup>(٢)</sup> ،  
قلت وهذه علة خرجت من غير نظر وتأمل ، لأن الساكن قد قارنها في اللفظ  
وصلاً ، ولأجله حذفت في الخط ، فبنيت الكناية على اللفظ في حال الوصل ،  
ولولا ذلك لم يجوز حذفها في الخط ، ألا ترى أنك لو قلت في الكلام وما أنت  
بهادي زيد ” لم يجوز حذفها في اللفظ لعدم الساكن بعدها ، فقد علمت أن  
حذف الياء من أحد الموضعين في القرآن خطأ إن صحّ إنما هو بناء على اللفظ ،  
لأنها تسقط في اللفظ ، وسقوطها في اللفظ لمقارنتها الساكن بعدها ، بدليل أنها  
لا تسقط إذ عُمِد الساكن بعدها في الموضع الذي أريتك ، فالعلة التي ذكرها  
فاسدة إن عني بها أنه لم يقارنها ساكن في الوصل ، وإن عني بذلك حال الوقف

(١) انظر : النشر ( ٢ / ١٣٨ ) .

(٢) انظر : الإيضاح ( ١ / ٢٤١ ) ، جمال القراء ( ٢ / ٦٢٣ ) ، النشر ( ٢ / ١٤٠ ) ، الإتحاف  
( ١٠٥ / ١٠٠ ) .

وزعم أن الساكن يفارقه في الوقف لمفارقتة إياها ردّ الياء كان في ذلك مناقضاً لأصله وأصل أهل الكوفة ، لأنهم يتبعون خط المصحف ، ويحذفون الياءات المحذوفة فيه ، سواءً حذفت لاستغنائهم بالكسرة عنها أو لالتقاء الساكنين لفظاً في حال الوصل ، فما حذف منها لمقارنة الساكن هو نحو قوله ﴿ يَقْضِي الْحَقُّ ﴾ [ الأنعام: ٥٧ ] ﴿ وَأَخْشَوْنَ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾ [ المائدة : ٣ ] وما حذف لاستغنائهم عنها بالكسرة نحو ﴿ الْمُهْتَدِ ﴾ في بني إسرائيل [ ٩٧ ] والكهف [ ١٧ ] ﴿ وَمَنْ أَتَّبَعِنِ ﴾ وفي آل عمران [ ٢١ ] في القرآن من الضربين كثير ، والكسائي وأصحابه يقفون على سائرهما بالحذف اتباعاً للمصحف<sup>(١)</sup> ، فما باله خصّ قوله تعالى ﴿ بِهِدَى الْعَمَى ﴾ بالياء في حال الوقف خلافاً لأصولهم وهلاً وقف على ﴿ يَقْضِي الْحَقُّ ﴾ [ الأنعام: ٥٧ ] ﴿ يَقْضِي ﴾ ، وعلى ﴿ وَأَخْشَوْنَ الْيَوْمَ ﴾ ، ﴿ وَأَخْشَوْنِي ﴾ ، على أني لا أعرف أن الكسائي يقف على هذا الحرف بالياء ، ولا مأخذ له إلا بالحذف في الحالين ، فإن صحّ ذلك عنه كما ذكره ، فلا بدّ من علة يلتجئ إليها سوى هذه العلة ، لأنني قد أريتك فسادها ، وفي وجهه عندي ، والله سبحانه أعلم أنه لما وجدها ثابتة في بعض المصاحف ومحذوفة من بعض احتياط لها بالإثبات خوفاً من أن تكون ثابتة في المصحف فيكون حاذفاً لما ثبت خطه ، ولا يجوز ذلك بإجماع ، وهذا كلام في الحرف الذي حذفت الياء منه ، لأن عندهم ما حذف في الخط حذف في اللفظ ، فإن كان قد أثبتته فقد خالف أصله وأصول أصحابه ، وخلاف الأصل لا بدّ أن يكون لعله ما ، وهي ما قلت ، ولا كلام في الحرف الذي ثبتت الياء فيه خطأً أن وقفه بالياء ، لأن حذف ما حذف خطه لا يجوز

(١) انظر : جمال القراء ( ٢ / ٦٢٣ ، ٦٢٤ ) .

بجال ، ولا وجه لتخصيص الكسائي بالذكر أنه أثبتته ، لأن الجماعة على ذلك ، فأما من قرأ ﴿ يَهْدِي الْعَمَى ﴾ بالياء ونصب العمى ، فإن وقف عليه لانقطاع نفسٍ أو عطاسٍ وجب عليه إثبات الياء ، ولا يجوز عندي حذف الياء على هذه القراءة ، وزعم الأنباري أن حذف الياء منها جائز في حال الوقف / على هذه القراءة ، واحتج بقوله ﴿ مَا كُنَّا نَبْغُ ﴾ [ الكهف : ٦٤ ] وأن العرب قد تكتفي بالكسرة عن الياء<sup>(١)</sup> وليس الأمر كما قال ، لأن القراءة سنة متبعة والياء إذا وجدت محذوفة من الخط فهو لاكتفائهم بالكسرة عنها ، وحذفها في اللفظ متابعة للخط ، فإذا ثبت خطأ لم يُجْز حذفها في اللفظ قياساً على المحذوفات وعلى ما توجهه العربية لخلافه المصحف واتباع الأثر والأنام لازم ومن قرأها ﴿ يَهْدِي الْعَمَى ﴾<sup>(٢)</sup> لثباتها عنده في الخط قرأ كذلك ولا يوجد بقياس العربية إذا أدى إلى مخالفة المصحف ، والله سبحانه أعلم .

### ذكر نظائر هذه الياءات وهي محذوفة في المصحف

في سورة آل عمران ﴿ وَمَنْ اتَّبَعَنِي ﴾<sup>(٣)</sup> [ ٢٠ ] وفي المائة ﴿ وَأَخْشَوْنَ ﴾<sup>(٤)</sup> [ ٤٤ ] وفي الأنعام ﴿ وَقَدْ هَدَبْنَا ﴾<sup>(٥)</sup> [ ٨٠ ] وفي الأعراف ﴿ ثُمَّ كِيدُونَ ﴾<sup>(٦)</sup>

- 
- (١) الإيضاح ( ١ / ٢٤١ ، ٢٤٢ ) ، جمال القراءة ( ٢ / ٦٢٤ ) .  
(٢) سبق بيان القراءة فيها ( .. / ٤٣ ) .  
(٣) أثبت ياء ( من اتبعني ) وصلاً نافع وأبو عمرو وأبو جعفر ، وفي الحاليين يعقوب . انظر : النشر ( ٢ / ٢٤٧ ) ، والإتحاف ( .. / ١٧٢ ) .  
(٤) أثبت ياء ( واخشون ولا ) ، وصلاً أبو عمرو وأبو جعفر وفي الحاليين يعقوب وحذفها الباقون . انظر : النشر ( ٢ / ٢٥٦ ) ، الإتحاف ( .. / ٢٠٠ ) .  
(٥) أثبت الياء بعد نونها وصلاً أبو عمرو وأبو جعفر وفي الحاليين يعقوب . انظر : النشر ( ٢ / ٢٦٧ ) ، الإتحاف ( .. / ٢١٢ ) .  
(٦) أثبت الياء في ( كيدون ) وصلاً أبو عمرو وهشام من طريق الداجوني وأبو جعفر وفي الحاليين قبل من طريق ابن شنبوذ من طريق الماواني ويعقوب . انظر : النشر ( ٢ / ٢٧٥ ) ، الإتحاف ( ٢٣٤ ) .

[ ١٩٥ ] وفي بني إسرائيل ﴿أَخْرَجْنَا﴾<sup>(١)</sup> [ ٦١ ] وفي الكهف ﴿الْمُهْتَدِ﴾<sup>(٢)</sup> [ ١٧ ] وفي الكهف ﴿إِنْ تَرَنْ﴾<sup>(٣)</sup> [ ٣٩ ] ﴿أَنْ يُؤْتَيْنِ﴾<sup>(٤)</sup> [ ٤٠ ] ﴿مَا كُنَّا نَبِغُ﴾<sup>(٥)</sup> [ ٦٤ ] ﴿أَنْ يَهْدِينَ﴾<sup>(٦)</sup> [ ٢٤ ] وفي المؤمن والزخرف ﴿وَاتَّبِعُونِ﴾<sup>(٧)</sup> [ المؤمن : ٣٨ ] [ الزخرف : ٦١ ] هذه الجملة كلها محذوفة في المصحف ، وقد تقدم ذكر نظائرها المثبتات ، فمن وقف على المحذوفات مختاراً ومضطراً فالاختيار له حذف الياء منها موافقةً لخط المصحف ، وعليه جمهور القراء ، وكان يعقوب يثبتها في الوصل والوقف<sup>(٨)</sup> ، فإن أثبتها القارئ على هذه القراءة حال الوقف جاز ، والأشهر ما عليه الجماعة ، فأما حكم الوصل واختلاف القراء فيه فقد ذكرته في كتب القراءة ، وبالله التوفيق .

- 
- (١) أثبت ياء المنكلم من (أخرتني) وصلاً أبو عمرو وأبو جعفر ، وقرأ ابن كثير ويعقوب بإثباتها في الحالين ، والباقيون بحذفها في الحالين . انظر : النشر ( ٣٠٩ / ٢ ) ، والإتحاف ( .. / ٢٨٥ ) .
- (٢) أثبت ياء «المهتدي» وصلاً نافع وأبو عمرو وأبو جعفر وفي الحالين يعقوب . انظر : النشر ( ٣١٦ / ٢ ) ، والإتحاف ( .. / ٢٨٨ ) .
- (٣) أثبت ياء (ترن) وصلاً قالون والأصبهاني وأبو عمرو وأبو جعفر وفي الحالين ابن كثير ويعقوب . انظر : النشر ( ٣١٦ / ٢ ) ، والإتحاف ( .. / ٢٩٠ ) .
- (٤) أثبت ياء (أن يؤتينا) وصلاً نافع وأبو عمرو وأبو جعفر ، وفي الحالين ابن كثير ويعقوب . انظر : النشر ( ٣١٦ / ٢ ) ، والإتحاف ( .. / ٢٩٠ ) .
- (٥) أثبت ياء (نبغ) وصلاً نافع وأبو عمرو والكسائي وأبو جعفر وفي الحالين ابن كثير ويعقوب . انظر : النشر ( ٣١٦ / ٢ ) ، والإتحاف ( .. / ٢٩٢ ) .
- (٦) أثبت الياء في «يهدين» نافع وابن كثير وأبو عمرو وكذا أبو جعفر ويعقوب . انظر : النشر ( ٣١٦ / ٢ ) ، والإتحاف ( .. / ١٤٤ ) .
- (٧) أثبت الياء في «اتبعون أهدكم» في المؤمن وصلاً قالون والأصبهاني وأبو عمرو وأبو جعفر وفي الحالين ابن كثير ويعقوب ، وأثبت الياء في «اتبعون هذا» في الزخرف وصلاً أبو عمرو وأبو جعفر وفي الحالين يعقوب . انظر : النشر ( ٣٧٠ / ٢ ) ، والاتحاف ( .. / ٣٧٦ ، ٣٧٩ ) .
- (٨) انظر : الإيضاح ( ٢٦٠ / ١ ) ، النشر ( ١٨٢ / ٢ ) ، الإتحاف ( .. / ١١٣ ) .



## ذكر الياءات في الوصل

هذه الياءات كقوله تعالى ﴿فَارْهَبُونَ﴾ [البقرة: ٤٠] ﴿فَاتَّقُونَ﴾<sup>(١)</sup> [البقرة: ٤١] ﴿وَلَا تَكْفُرُونَ﴾<sup>(٢)</sup> [البقرة: ١٥٢] ﴿وَأَطِيعُونَ﴾<sup>(٣)</sup> [ذكرت في أحد عشر موضعاً في القرآن الكريم ومن هذه المواضع آل عمران: ٥٠، الشعراء: ١٠٨، الشعراء: ١١٠] قد ذكر جميع ما في القرآن منها في الكتاب الأوسط، فاكتفيت هاهنا بهذه الأمثلة دالة على سائرهما، والقراء على حذف الياء منها وصللاً ووقفاً، إلا يعقوب فإنه أثبتها في الحالين، والمختار ألا يعدل عما ذهب إليه الجماعة، فإن أثبتها الواقف ذاهباً بها مذهب يعقوب جاز ولا يكون ذلك منه خطأ.

## ذكر ياءات حذفت من المصحف والعربية توجب إثباتها

هذه الياءات لامات من الفعل، وكلها في موضع الرفع وعلامة الرفع فيها سكونها، إلا أنها حذفت من الخط لسكونها في الدرج لالتقاء الساكنين فبني الخط على ظاهر التلفظ به في الإدراج، وسوغ لهم ذلك استغناؤهم عنها لانكسار ما قبلها، وفي القرآن منه قدر صالح ذكرت منه ما حضرني في الحال في سورة النساء ﴿وَسَوْفَ يُؤْتِي اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [١٤٦] وفي الأنعام

(١) أثبت ياء (فارهبون) و (فاتقون) يعقوب في الحالين. انظر: النشر (٢ / ٢٣٧)، والاتحاف (١٣٥ / ..).

(٢) أثبت الياء في (ولا تكفرون) يعقوب في الحالين. انظر: النشر (٢ / ٢٣٧)، الإتحاف (١٥٠ / ..).

(٣) أثبت الياء الحالين من (وأطيعون) يعقوب. انظر: النشر (٢ / ٢٤٧)، الإتحاف (١٧٥ / ..).

﴿ يَقْضُ الْحَقُّ ﴾ [ ٥٧ ] وفي يونس ﴿ حَقًّا عَلَيْنَا نُنَاجِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [ ١٠٣ ] وفي الحج ﴿ لَهَادِ الَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ [ ٥٤ ] وفي الروم ﴿ بِهِدِ الْعُمَى ﴾ [ ٥٣ ] وفي الصافات ﴿ إِلَّا مَنْ هُوَ صَالِ الْجَحِيمِ ﴾ [ ١٦٣ ] وفي قمر ﴿ يُنَادِ ﴾ [ ٤١ ] وفي القمر ﴿ فَمَا تَعْنِ أَلْدُرُّ ﴾ [ ٩ ] ، ومن هذه الياءات الجواز في المواضع الثلاثة هذه كلها كتبت في المصحف بغير ياء ، والوقف عليها كما كتب ، ومذهب يعقوب فيها الإثبات في حال الوقف<sup>(١)</sup> ، ولا يتصور إثباتها في حال الوصل لمجيء الساكن بعدها ، وحذفت الياء من قوله ﴿ إِنْ يُرِدْنَ الرَّحْمَنُ بِضُرٍّ ﴾ [ يس : ٢٣ ] وليس من الباب لأن الياء ليست من نفس الكلمة ، وعلامة الجزم / في سكون الدال منها وحذف الياء للمعنى الذي سوّغ لهم حذفها من هذه المذكورات في الفصل ، وحذفت الياء من اسم " الواد " في المصحف وكان الكسائي يقف عليه بالياء حيث جاء ويخالف أصله في اتباع الكتابة ، وزعم أنه اسم لا يتم إلا بالياء وهي من نفس الكلمة<sup>(٢)</sup> ، ويعقوب على أصله في الإثبات ، وحذفها الباقون<sup>(٣)</sup> .

(١) وقف في هذه المواضع كلها بالياء وقال ابن الجزري في النشر " هذا هو الصحيح من نصوص

أئمتنا في الجميع ، وهو قياس مذهبه وأصله " . انظر : النشر ( ٢ / ١٣٨ ) .

(٢) قال ابن الأنباري : اختلفوا في الوقف على " واد النمل " .

فلا يتم إلا بالياء .

انظر : الإيضاح ( ١ / ٢٤٠ ) ، النشر ( ٢ / ١٣٩ ، ١٤٠ ) .

(٣) وقف الكسائي ويعقوب على ( واد النمل ) بالياء وحذفها الباقون .

انظر : النشر ( ٢ / ١٣٩ ) ، إتحاف فضلاء البشر ( .. / ٣٣٥ ) .

## ذكر الياءات المقترنة بنون الجمع في حال النصب والجر ، والنون المحذوفة للإضافة

هذه الياءات ثابتة في الكتابة ، ساقطة في اللفظ وصلاً ، فإذا وقف عليها واقف أثبتتها على مقتضى الكتابة نحو قوله عز وجل ﴿ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ [ البقرة : ١٩٦ ] ﴿ مُحَلِّي الصَّيْدِ ﴾ في المائة [ ١ ] و ﴿ وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ ﴾ في الحج [ ٣٥ ] وفي التوبة ﴿ غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ ﴾ [ ٢ ] وفي مريم ﴿ إِلَاءِ اتِي الرَّحْمَنِ عَبْدًا ﴾ [ ٩٣ ] وفي القصص ﴿ مُهْلِكِي الْقُرَى ﴾ [ ٥٩ ] الياء في هذه المواضع ثابتة خطأ ولفظاً في حال الوقف وساقطة في الوصل لالتقاء الساكنين ، فإذا وقف عليها ردت الياء لزوال المعنى الذي من أجله سقطت والنون ساقطة للإضافة ولا ترد في حال الوقف على الكلمة لأنه لم يثبت لها خط في الكتاب ، ولأن حكم الإضافة لم تنزل بالوقف عليه .

ومن زعم أن النون مردودة في حال الوقف فقد خالف المصحف وخرق الإجماع وانحاز عن سائر الأمة وزاد في القرآن منه وأخطأ في قياس العربية ، لأنه يظن أن الوقف على الكلمة ترك حكم الإضافة ، ولو زال حكم الإضافة لوجب أن لا يجر ما بعده لأن الجر إنما أوجد للإضافة ، فإذا زالت وجب أن يزول وأن يكون ما بعدها مرفوعاً ، فلما أجمعوا على أن ما بعدها يكون مجروراً علمنا أنه مضاف إليه وأن الوقف على ما قبلها لم يزل حكم الإضافة على أني لا أعرف بين أهل العلم خلافاً في أن النون ترد في حال الوقف ، غير أن بعض العامة الذين لا معرفة لهم بهذا العلم يعتقدونه ويقلدون من لا يتميز عنهم في الجهل ، وأنا محذّر لهم من الإقدام على كتاب الله عز وجل بلا خبرة ولا بصيرة ، والله تعالى يعيدنا من الجهل ، ويوفقنا للصواب .

فأما حكم هذه الياءات والنون وأقوال النحويين فيهما فإننا نذكره في الجامع الكبير<sup>(١)</sup> إن شاء الله عز وجل .

## فصل

### في الياءات التي ثبت خطها وسقطت لفظا في حال الوصل

#### للساكن بعدها

إعلم أن هذه الياءات كثيرة يتعذر ذكرها مستوعبا لجملتها ، وهي نحو قوله تعالى ﴿ فِي الْقَتْلِ الْحُرِّ ﴾ [ البقرة : ١٧٨ ] ﴿ مُوسَى الْكِتَابِ ﴾ [ البقرة : ٨٧ ] ﴿ وَبِأَبَى اللَّهِ ﴾ [ التوبة : ٣٢ ] ﴿ يُوفَى الصَّابِرُونَ ﴾ [ الزمر : ١٠ ] تسقط الياء في الوصل من سائرهما لأجل الساكن بعدها .

فإذا وقفت عليها رجعت الياء لزوال العلة التي هي التقاء الساكنين ، إلا أن من القراء من يميلها في حال الوقف ، ومنهم من يفتحها ، ولا خلاف بينهم في إثباتها عند الوقف لأنها ثابتة في الخط ، ولا خلاف بينهم في أن الإمالة تسقط في حال الوصل ، فإذا وقف عليها جازت إمالته لأن الإمالة إنما تكون على هذه الياء التي هي في اللفظ ألف ، فإذا سقطت في الوصل / زالت إمالتها ، وإذا وقف عليها رجعت فجازت الإمالة ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

---

(١) هذا كتاب للمؤلف ولم أتمكن من العثور عليه .

## فصل

### [ ذكر المنادى المضاف إلى ياء المتكلم ]

اعلم أن كل اسم منادى أضافه المتكلم إلى نفسه فالياء منه ساقطة في المصحف ، وأجمع القراء على الوقف عليها بغير ياء اتباعاً للمصحف ، ولا أعرف في ذلك خلافاً عنهم ، نحو قوله ﴿ يَلْقَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ ﴾ [ الأعراف : ٦٥ ] ﴿ يَلْقَوْمِ اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ ﴾ [ المائدة : ٢٠ ] ﴿ وَيَلْقَوْمِ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ﴾ [ هود : ٥٢ ] ﴿ رَبِّ ارْجِعُونِ ﴾ [ المؤمنون : ٩٩ ] ﴿ رَبِّ اغْفِرْ لِي ﴾ [ نوح : ٢٨ ] وكذلك ﴿ يَلْعَبَادِ فَاتَّقُونِ ﴾ [ الزمر : ١٦ ] و ﴿ يَلْعَبَادِ الَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ [ الزمر : ١٠ ] وهما في الزمر<sup>(١)</sup> ، ومن قرأ ﴿ يَا عِبَادِي فَاتَّقُونِ ﴾ [ الزمر : ١٦ ] ففتحها دللت قراءته على أن الياء ثابتة عنده في الخط ، فوجب على قراءته إثباتها في حال الوقف ، والإجماع على الحذف في الوقف لأنها محذوفة في المصحف<sup>(٢)</sup> . وقد أثبتوا في المصحف الياء من قوله تعالى ﴿ يَلْعَبَادِي الَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ [ العنكبوت : ٥٥ ]<sup>(٣)</sup> و ﴿ يَلْعَبَادِي الَّذِينَ اسْرَفُوا ﴾ [ الزمر : ٥٣ ] في الزمر ، والوقف عليها بالياء لا محالة ، فأما (١) انظر : الإيضاح ( ١ / ٢٤٦ ) .

(٢) قال ابن الجزري اختص رويس بإثبات الياء من ( المنادى ) في قوله ﴿ يَلْعَبَادِ فَاتَّقُونِ ﴾ في الزمر أعني الياء ( من عبادي ) ولم يختلف في غيره من ( المنادى ) المحذوف وهي رواية الجمهور من العراقيين وغيرهم وهو الذي في الإرشاد والكفاية وغاية أبي العلاء والمستنير والجامع والمبهيج وغيرها . ووجه إثباتها خصوصاً مناسبة فاتقون . وروى الآخرون عنه الحذف وأجروه بجرى سائر المنادى وهو الذي مشى عليه ابن مهران في غايته وابن غلبون في تذكرته وأبو معشر في تلخيصه وصاحب المفيد والحافظ أبو عمرو الداني وغيرهم ، وهو القياس وبالوجهين جميعاً أخذ لثبوتها رواية وأداء وقياساً والله أعلم .

وأما قوله تعالى ﴿ يَلْعَبَادِ الَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ في الزمر فسكنها أبو عمرو وحمزة والكسائي وكذا يعقوب وخلف . وفتحها الباقون .

انظر : النشر ( ٢ / ١٧٠ / ١٨٦ ) ، الإتحاف ( ١١١ / ٠٠ ) ، التيسير ( ٥٨ / ٠٠ ) .

(٣) ﴿ يَلْعَبَادِي الَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ سكنها أبو عمرو وحمزة والكسائي وكذا يعقوب وخلف .

وفتحها الباقون . انظر : التيسير ( ٥٨ / ٠٠ ) ، النشر ( ٢ / ١٧٠ ) ، الإتحاف ( ١١١ / ٠٠ ) .

الَّذِينَ اسْرَفُوا ﴿ [ الزمر : ٥٣ ] في الزمر ، والوقف عليها بالياء لا محالة ، فأما في حالة الوصل فإن الياء تسقط لسكون الياءين وسكون اللام بعدهما<sup>(١)</sup> ، واختلفوا في قوله ﴿ يَعْبادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ الْيَوْمَ ﴾ [ الزخرف : ٦٨ ] ، فحكى عن أبي عمرو أنه قال « وجدتها ثابتة في مصاحف أهل المدينة »<sup>(٢)</sup> وكان يشبها في الحاليين وأهل الكوفة يحدفونها في الحاليين ، وروى أبو بكر عن عاصم<sup>(٣)</sup> فتحها والوقف على مذهبه بالياء<sup>(٤)</sup> ، وكل ما في كتاب الله تعالى من ذكر العباد مضافاً على غير النداء فالياء ثابتة فيه ، كقوله عز وجل ﴿ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ ﴾ [ الأنبياء : ١٠٥ ] ﴿ قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ [ إبراهيم : ٣١ ] ﴿ وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّكُورُ ﴾ [ سبأ : ١٣ ] والوقف عليهما بالياء<sup>(٥)</sup> إلا حرفاً واحداً فإنهم اختلفوا فيه وهو قوله عز وجل

(١) فتح يا ﴿ يَعْبادِ الَّذِينَ اسْرَفُوا ﴾ نافع وابن كثير وابن عامر وعاصم وأبو جعفر وسكنها الباقون .

انظر : معاني القراءات ( ٠٠ / ٤٢٣ ) ، النشر ( ٢ / ٣٦٤ ) ، الإتحاف ( ٠٠ / ٣٧٦ ) .

(٢) انظر : النشر ( ٢ / ٣٧٠ ) ، والإيضاح ( ١ / ٢٤٧ ) .

(٣) عاصم بن بهدلة أبي النجود ، أبو بكر الأسدي ، شيخ الإقراء بالكوفة وأحد القراء السبعة ، وهو الإمام الذي انتهت إليه رئاسة الإقراء بالكوفة بعد أبي عبد الرحمن السلمي في موضعه جمع بين الفصاحة والإتقان والتحرير والتجويد وكان أحسن الناس صوتاً بالقرآن اختلف في تاريخ وفاته فقيل سبع وعشرين ومائة وقيل ثمان وقيل تسع . قال ابن حجر : صدوق له أوهام وحجة في القراءة وحديثه في الصحيحين مقرون . انظر ترجمته في : الكاشف ( ١ / ٥١٨ ) ، وغاية النهاية ( ١ / ٣٤٩ ) ، والتقريب ( ٠٠ / ٢٨٥ ) .

(٤) سكن ياء ﴿ يَعْبادِ لَا خَوْفٌ ﴾ وصلاً ووقفاً نافع وأبو عمرو وابن عامر وأبو جعفر ورويس من غير طريق أبي الطيب وفتحها أبو بكر ورويس من طريق أبي الطيب وسكنها ووقفاً والباقيون يحدفها في الحاليين .

انظر : النشر ( ٢ / ٣٧٠ ) ، الإتحاف ( ٠٠ / ٣٨٦ ) ، التيسير ( ٠٠ / ١٦٠ ) ، معاني القراءات ( ٠٠ / ٤٤١ ) .

(٥) انظر : الإيضاح ( ١ / ٢٤٩ ) .

﴿ فَبَشِّرْ عِبَادِ ﴾ [ الزمر : ١٧ ] فأكثر القراء على أنها محذوفة في المصحف ، فعلى هذا الوجه يوقف عليها بغير ياء اتباعاً للمصحف ، وكان يعقوب يثبتها في الوقف وإن كانت محذوفة في خط المصحف لأنه الأصل ، وذهب بعضهم إلى تحريكها في حال الوصل ، فيجب على هذا القول إثباتها في الوقف لأنها لا تحرك إلا وهي ثابتة في الخط ، والتحريك يروى عن أبي عمرو<sup>(١)</sup> ، وقد ذكرته في الكتاب الأوسط ؛ والكلام في قوله تعالى ﴿ يَلْعَبَادِي الَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ في الزمر [ ١٠ ] كالكلام في قوله عز وجل ﴿ فَبَشِّرْ عِبَادِ ﴾ لأنها محذوفة في المصحف أيضاً ؛ وروى عن الأعمش<sup>(٢)</sup> تحريكها<sup>(٣)</sup> ، فعلى روايته يجب إثباتها في الوقف ، والأكثر على حذفها في حال الوقف ، وكذلك يعقوب بحذفها هنا لأنه لا يثبت الياء في آخر الإسم المنادى<sup>(٤)</sup> ، وكذلك الكلام في قوله تعالى ﴿ فَمَا

(١) قوله تعالى ﴿ فَبَشِّرْ عِبَادِ الَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ قرأ السوسي وحده بخلفٍ عنه بإثبات الياء مفتوحة في الوصل ثم اختلف المثبتون عنه فأثبتها منهم في الوقف أيضاً ساكنة الجمهور كأبي الحسن بن فارس وأبي العز وسبط الخياط وغيرهم ، وحذفها الآخرون فيه كصاحب التجريد واليسير وذهب جماعة عن السوسي إلى حذفها في الحالين كصاحب العنوان والتذكرة والكافي وغيرهم . وقد تحصل للسوسي فيها ثلاثة أوجه الإثبات في الحالين والحذف في الحالين والإثبات وصلاً مفتوحة لا وقفاً .

انظر : الإقناع ( ٤٥٣ / ٠٠ ) ، التيسير ( ٥٨ / ٠٠ ) ، النشر ( ١٨٩ / ٢ ) ، ( ١٩٠ ) ، الإتحاف ( ١١٦ / ٠٠ ) .

(٢) الأعمش : سليمان بن مهران الأسدي الأعمش ، أبو عماد . تابعي عالم بالقرآن والحديث والفرائض أصله من الري . قال ابن حجر عنه : ثقة حافظ عارف بالقراءات ورع لكنه يدرس ، ت سنة ثمان وأربعين ومائة .

انظر ترجمته : تهذيب الكمال ( ٧٦ / ١٢ ) ، تذكرة الحفاظ ( ١٥٤ / ١ ) ، الكاشف ( ٤٦٤ / ١ ) ، غاية النهاية ( ٣١٥ / ١ ) ، التقريب ( ٢٥٤ / .. ) .

(٣) لم أعر على هذه القراءة عنده .

(٤) اتفقوا على حذف الياء من ﴿ يَلْعَبَادِي الَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ إلا ما انفرد به أبو العلاء عن رويس من إثباتها وقفاً فخالف سائر الناس . انظر : النشر ( ٣٦٢ / ٢ ) ، الإتحاف ( ٣٧٥ / ٠٠ ) .

ءَاتِنِ ٱللَّهُ خَيْرٌ مِّمَّا ءَاتَكُم ﴿٣٦﴾ [ النمل : ٣٦ ] الأكثر على حذفها في الوقف لأنها من المحذوفات وتحريكها عند من يراه في الوصل دليل على أنها ثابتة عنده في الخط / فلا يجوز حذفها إذاً في الوقف على قراءته<sup>(١)</sup> .

ب/٩

## [ ذكر المنونات ]

فأما المنونات فالوقف عليها بغير ياءٍ عند أكثر القراء كقوله باقٍ ، وهادٍ ، لسقوطها في الكتابة واللفظ ، وكان ابن كثير<sup>(٢)</sup> يثبت بعضها في حال الوقف<sup>(٣)</sup> ، وذكرته في الكتاب الأوسط<sup>(٤)</sup> وغيره ، ومن هذا الباب مهتدٍ ، ومفتزٍ ، ولأتٍ ، وزانٍ .

(١) اختلف في ( أتمدونن بمال فما أتان ) فنافع وأبو عمرو وأبو جعفر أتمدوني بنونين خفيفتين مفتوحة فمكسورة بعدها ياء وصللاً فقط أتاني يياء مفتوحة وصللاً واختلف عن قالون : وأبي عمرو في حذفها وقفاً ، وحذفها وقفاً ورش وأبو جعفر بلا خلاف وقرأ ابن كثير أتمدوني كذلك بنونين مع إثبات الياء في الحاليين أتان بحذف الياء وصللاً وكذا وقفاً بخلاف عن قبل قرأ ابن عامر وشعبة أتمدوني بنونين أيضاً لكن مع حذف الياء في الحاليين وكذا يياء أتان . وقرأ حفص أتمدوني كذلك إلا أنه أثبت الياء في أتان مفتوحة وصللاً واختلف عنه وقفاً فروى عنه حذفها وإثباتها وقرأ حمزة أتمدوني بإدغام نون الرفع في نون الوقاية وإثبات الياء بعدها وصللاً ووقفاً أتان بحذف الياء في الحاليين . وقرأ الكسائي في أتمدوني بنونين وحذف الياء في الحاليين أتان بالإمالة مع حذف الياء في الحاليين وكذا خلف لكن بغير إمالة وقرأ يعقوب أتمدوني بالإدغام وبالياء في الحاليين أتاني بإثبات الياء وقفاً وأما وصللاً ففتحتها رويس وحذفها روح .  
انظر : التيسير ( ١٣٨ / ) ، الإقناع ( ٤٣٩ / ) ، النشر ( ١٨٧ / ٢ ، ١٨٨ ) ، الإتحاف ( ٣٣٦ ، ٣٣٧ ) .

(٢) هو عبد الله بن كثير الداري المكي أبو معبد القارئ ، قال أبو عبيد إليه صارت قراءة أهل مكة وبه اقتدى أكثرهم قال عنه ابن حجر : صدوق ، ت سنة عشرين ومائة .

انظر ترجمته في : تهذيب الكمال ( ١٥ / ٤٦٨ ) ، والكاشف ( ١ / ٥٨٧ ) ، غاية النهاية ( ١ / ٤٤٣ ) ، تهذيب التهذيب ( ٥ / ٣٦٧ ) ، التقريب ( ٠٠ / ٣١٨ ) .

(٣) كان ابن كثير يقف بالياء على هذه الكلمات :

هادٍ في خمسة مواضع موضعاً في الرعد وموضعان في الزمر وموضع في غافر ، وواقٍ في ثلاثة مواضع اثنان في الرعد وواحد في غافر ، ووال وباق في سورة النحل .

انظر : شرح طيبة النشر في القراءات العشر لأحمد بن محمد بن محمد الجزري ، متوفى ٨٥٩ هـ ، ص ١٧٩ ، طبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، طبعة أولى ١٣٦٩ هـ ، والإتحاف ( .. / ١٠٥ ) .

(٤) لم أعثر عليه رغم بحث شديد .



وسبب إسقاط الياء في هذه الحروف أن التنوين ساكن وقد دخل في هذه الأسماء فرقاً بينها وبين مالا ينصرف ، وحرف الإعراب منها الياء وتعاقب الحركات على الياء والواو مستثقل ، فعند انتزاع الحركة من الياء التقى ساكنان ، الياء والتنوين ، فحذفت الياء لتعذر الجمع بينهما ، هذا في حال الوصل ، وكانت الياء أولى بالحذف لأن التنوين علامة للصرف ، والعامّة لا تحذف ، « وزعم ابن الأنباري أنه مستثقل تعاقب الحركات على الياء والواو لأنهما قد يكونان إعراباً ، وكل حركة من هذه الحركات قد تقع إعراباً ، فكرهوا إدخال إعراب على إعراب »<sup>(١)</sup> ، وهذا الذي ذكره ليس بشيء ، ووجهه عندي أنه ثقل عليهم في الذوق لأن مذاقه ثقيل ، وبامتحان النطق به يعرفه الإنسان ، ومثل هذا في كلامهم كثير ، ألا ترى أنهم قالوا إذا تباعدت مخارج الحروف اتلفت وإذا تقاربت قل إئتلافها فقالوا لا تأتلف حروف الحلق بأنفسهن إلا في أماكن قليلة ، فالهمزة تأتلف مع الهاء ، والحاء ، والحاء إذا كانت مبتدأة ، كقولهم أخ ، وأهل ، وأحد ، فإذا أخرت لم تأتلف ، وقالوا الحروف المتضمنة لا يوجد منه بناء رباعي إلا بأن يكون في بنائها شيء من الحروف الذلق وهي ستة ، الواو ، واللام ، والميم ، والنون ، والفاء ، والباء ، وباقي الحروف متضمنة فهذه الأشياء ونحوها ، إنما كرهوها لثقلها عند النطق بها ، والوجه الذي ذكره ابن الأنباري ليس بشيء ، لأنه لو كان كذلك لتجنبوا تعاقب الحركات عليها في كل موضع وعلى كل حال ، وهم يقولون هذا دلو ومررت بدلو ، وكذلك رمي وظبي متعاقب الحركات على هذه وأشباهها دليل على فساد قول من يقول أنهم استثقلوا الضمة والكسرة على الواو والياء لأنهما قد يكونان إعراباً ، والضمة والكسرة قد تدخلان للإعراب ولو كان الأمر كذلك لوجب أن لا يوجد في الكلام واو مضمومة ومكسورة ، ولا ياء مكسورة ومضمومة ،

(١) انظر : الإيضاح ( ١ / ٢٣٣ ، ٢٣٦ ) .

والفتحة أيضاً قد تكون إعراباً ، فلو كانت العلة ما ذكره لوجب أن لا يوجد واو ولا ياء مفتوحة ، لأن الفتحة تكون إعراباً ، والله أعلم . تم الجزء الثاني .

فإن قيل فلماذا ثقل عليهم في الذوق الضمة والكسرة على الواو والياء في الأمثلة التي ذكرت أنهما محذوفات لسكونهما وسكون التنوين بعدهما وهي ﴿ مُهْتَدٍ ﴾ [ الحديد : ٢٦ ] ، و ﴿ مُفْتَرٍ ﴾ [ النحل : ١٠١ ] ، ﴿ وَجَنَى ﴾ أَلْجَنَّتَيْنِ دَانَ ﴾ [ الرحمن : ٥٤ ] ، ونحوها ، ولم تثقل في مثل دلو ، وظبي ، وروي وسوى وكلاهما واحد فالجواب أن الثقل في الذوق إنما وقع في مثل ظبي ودلو وأخواتهما من وجه ولعله واحد وهو دخول هاتين الحركتين على الواو والياء حسب ، وقولنا مهتدٍ ، ومفترٍ ونحوها يثقل إثبات الياء فيها من وجهين : دخول الضمة والكسرة على هذين الحرفين مستثقل في الذوق ، والثاني هو ثقل الذوق بالخروج من كسرة أو ضمة إلى واو مكسورة أو مضمومة ، ولذلك لم يبين من كلامهم مثال فَعُلَ بكسر الفاء وضم العين ، لثقل الخروج من كسرة إلى ضمة والخروج من كسرة إلى ياء مكسورة ثقل ذوقه لتواتر الكسرات ، وهذه أمثلة / أحكمها أهل التعريف والذي يحتاج إليه في هذا الموضوع أن استثقلهم للضمة والكسرة على الياء والواو في المواضع التي ذكرتها من جهة الذوق ، ويعتبر النطق به للعلل التي أشرت إليها لا للعلة التي ذكرت فسادها ، إذ لو كانت صحيحة لوجب إطرادها أن لا يوجد واو ولا ياء مضمومة أو مكسورة ، وفيما ذكرته كفاية ؛ والوقف على مثل هذا يعتبر باعتبار أكثر القراء .

وزعم ابن الأنباري أن بعض البصريين أثبتها في الوقف<sup>(١)</sup> ، ولم ينص على أحد منهم .

(١) انظر : الإيضاح ( ١ / ٢٣٥ ) .

وزعم ابن مهران عن يعقوب إثباتها في الوقف ، ولعله لما رأى ابن الأنباري ينسب الإثبات إلى بعض البصريين توهمه يعقوب ، فقال في كتابه قيل عن يعقوب إثباتها في الوقف<sup>(١)</sup> ، وهو خطأ منه لأن مذهب يعقوب في المنونات أن لا تثبت الياء منها ، هكذا نعرفه له وبه أقرأنا ونقرئ والرجوع في مثل هذا إلى الكتب الناطقة بصحة ما يذكره الإنسان ، وإذا رجع إليها عرف من مذهبه ما ذكرته من حذف المنونات وإثباتها بأصل أبي حاتم أشبه ، ولعل ابن الأنباري عناه بذلك ، ولا يتصور إثبات هذه الياءات في حال الوصل ، وأكثر القراء على حذفها في الوقف<sup>(٢)</sup> .

والقراءة سنة متبعة ، فمن أثبتها بأثر جاز ، ومن أثبتها على قياس العربية كان مصيباً من حيث اللسان ومخطئاً لمخالفته الجماعة ، ولا أرى ذلك جائزاً في القرآن ، فأما في الكلام فموسع عليه ومرخص له ، وقد حكى عن العرب ذلك أنشد فيه لبعضهم ، فقال :

فاسأل الناس إن جهلت وإن شئت قضى بيننا بذلك قاضي<sup>(٣)</sup>

وإنما اختارت الجماعة حذف الياء في الوقف لأن سقوطها في الأصل كان للقاء الساكنين ، وإسكانها كان لاستثقالهم الضمة ، ولو ردت الياء في حال الوقف لتوهم السامع أنها في حال الوصل كانت متحركة وأوجب إسكانها الوقف عليها ، لأن كل موقوف عليه ساكن ، سواء كان متحركاً أو ساكناً ، فلموضع اللبس بني الوقف على الوصل ، وكان حذفها عندهم أحسن من إثباتها ولأنهم يتبعون في ذلك خط المصحف وهي محذوفة في المصاحف ، ولا أرى

(١) انظر : الغاية لابن مهران ( ٢٩٧ / ٠٠ ) ، والنشر ( ١٣٧ / ٢ ) .

(٢) انظر : الإيضاح ( ٢٣٤ / ١ ) .

(٣) لم أقف عليه .

للقارئ أن يثبتها في الوقف لأن الإثبات لم يُروَ عن من قراءته متلوة إلا في مواضع مخصوصة ، جاءت عن ابن كثير ذكرتها في تحرير قراءته ، وحثه في إثبات ما روي عنه وإثباته اتباع القياس ، لأن الإثبات هو الأصل . وإنما سقطت في الوصل لمكان التنوين ، فلما زال التنوين في الوقف رُدَّت الياء وأمنوا فيها الحركة التي اسقطت في حال الوصل لأن كل موقوف عليه ساكن ، والإتمام هو الأصل ، وهذه حجة من أثبتها من الصدر الأول ، فأما نحن فعلى الاقتداء بهم ، والعدول عما تجنبوه ، وحذف الياء من المصحف في هذا الباب مما وقع فيها هو مرفوع ، أو مجرور ، كقوله ﴿ مِنْ هَادٍ ﴾ [ غافر : ٣٣ / الزمر : ٢٣ ، ٣٦ / الرعد : ٣٤ ] ﴿ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ ﴾ [ النحل : ٩٦ ] ، فأما ما كان منصوباً فإن الياء ثابتة فيه خطأً ولفظاً ، كقوله ﴿ وَدَاعِيَا إِلَى اللَّهِ بِإِذْنِهِ ﴾ [ الأحزاب : ٤٦ ] لأن الفتحة خفيفة فلم تنزع الياء فتبقى ساكنة ، ولم يلتق ساكنان فيحتاج إلى حذف أحدهما ؛ وزعم ابن الأنباري أن بعض العرب يقول : رأيت قاضٍ وداعٍ فيستقلون الفتحة على الياء كما استقلوا الضمة والكسرة عليها<sup>(١)</sup> ، فإن صلحت الرواية عن هذه الطائفة فليست بلغةٍ يُحمَل القرآن عليها لإجماع القراء على حذفه ، وقد أنشدوا في ذلك بيتاً وهو قوله :

إني لأجدلُ أن أمشي<sup>(٢)</sup> مُقَابِلَةً حُباً لرؤية من أشبهت في الصور/<sup>(٣)</sup>

(١) انظر : الإيضاح ( ١ / ٢٣٧ ) .

(٢) كُتِبَتْ « أمسي » والصحيح ما أثبتته في الأصل .

(٣) قائل هذا البيت هو عمر بن أبي ربيعة المخزومي من بني مخزوم ، ويكنى أبا الخطاب وأبو جهل ابن هشام بن المغيرة ابن عم أبيه ، وكان أبوه عبد الله يلقب بجيرا . قال عبد الله بن عمر فاز عمر ابن أبي ربيعة بالدنيا والآخرة ، غزا في البحر فأحرقوا سفينته فاحترق . والبيت في ديوانه . انظر ترجمته في : الشعر والشعراء ، لابن قتيبة ، ت سنة ست وسبعين ومائتين للهجرة ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، دار المعارف بمصر ( ٢ / ٥٥٣ ، ٥٥٤ ) .

وانظر : ديوانه ( .. / ١١٦ ) .

قال : أراد أن أمشي فسكن الياء لما ذكرت ، قلت أنا : وليس في ذلك حجة لما ادعاه عليهم ، لأنهم قد يقصرون الممدود في الشعر ، وهو جائز عند سائرهم للضرورة ، فلا تدل على أن الكلمة مقصورة ، ولا تدل على جوازه في نثر الكلام ، ويجوز على قول الكوفيين مد المقصور في الشعر للضرورة ، ولا يدل جوازه عندهم على أن الكلمة ممدودة ، وأجمعوا على أن مد المقصور لا يجوز في الكلام المنثور ، فكذلك هذا الشاعر لما رأى لا يترك ألا يحذف حركة حذفها ، ولا يدل على جوازه في الكلام ، والاحتياج الذي ذكره في غير موضعه ، فاعلم ذلك .

فإن دخل الاسم الألف واللام ، كقوله تعالى ﴿الدَّاعِيَ﴾ [ ذكرت في موضعين : طه : ١٠٨ / والقمر : ٦ ] و ﴿الْمُهْتَدِي﴾ [ ذكرت في أكثر من موضع منها : الأعراف : ١٧٨ / والإسراء : ٩٧ ] ونحوها ، فإن أهل العربية يجيزون حد إثبات الياء وحذفها في الوصل والوقف إذا كان في موضع رفع أو جر ؛ حكى عن محمد بن سعدان<sup>(١)</sup> أنه قال : « سمعت الكسائي يقول هذا الوال ، والوالي ، والقاض ، والقاضي »<sup>(٢)</sup> وقد جاء القرآن بالوجهين جميعاً ، والقراء يتبعون خط المصحف ، فما كان فيه مثبتاً أثبتوه لا محالة ، وما كان محذوفاً أجازوا حذفه وإثباته على اختلاف بينهم ، وكان يعقوب ثبت سائرهما وصلاً ووقفاً على الأصل ، وقد ذكرت ذلك فيما مضى .

(١) محمد بن سعدان الضرير أبو جعفر : مقري ونحوي بغدادي ، رحل لمكة والمدينة والشام والكوفة وله كتاب مصنف في النحو ، وكتاب في معرفة القرآن ، ت سنة إحدى وثلاثين ومائتين للهجرة . انظر ترجمته في : طبقات النحويين ( .. / ١٣٩ ) ، نزهة الألباء ( .. / ١٣٨ ) ، إنباه الرواه ( ٣ / ١٤٠ ) ، غاية النهاية ( ٢ / ١٤٣ ) ، بغية الوعاة ( ١ / ١١١ ) .  
(٢) انظر : الإيضاح ( ١ / ٢٤٣ ، ٢٤٤ ) ، والإتحاف ( .. / ١١٣ ) .

قال بعض أهل النحو : « إثبات الياء أوجه في القياس ، لأن الاسم إذا دخلته الألف واللام أمن فتنة التنوين الذي كان سقط الياء من أجله<sup>(١)</sup> ، وهو حجة لقراءة يعقوب . »

وحجة من حذفها في قياس العربية هو : « أنه لما حذفها مع التنوين في حال الوصل وحذفها في الوقف أيضاً دخل الألف واللام على شيء قد وجب فيه الحذف بتنوين وغير تنوين ، فصار الحذف لازماً في الوجهين ، وكل واحدة من الحجتين لها وجه ، والذي أختاره اتباع المصحف ، والله سبحانه أعلم . »

فإذا كان في موضع نصب لم يكن فيه الإثبات خطأً وكتابة ، كقوله عز وجل ﴿ يَوْمَئِذٍ يَتَّبِعُونَ الدَّاعِيَ لَا عِوَجَ لَهُ ﴾ [ طه : ١٠٨ ] كتابته بالياء ، ولا يجوز حذفها بحال .

واعلم أن اللام في الأفعال المضارعة من ذوات الواو ثابتة في المصحف ، كقوله تعالى ﴿ يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّطُ ﴾ [ الرعد : ٣٩ ] ، وإن سقطت في اللفظ وقد حذفت من المصحف في أربعة مواضع لاستغنائهم بالضممة عنها ، ولسقوطها في اللفظ لالتقاء الساكنين وهي : في سورة بني إسرائيل ﴿ وَيَدْعُ الْإِنْسَانَ ﴾ [ الإسراء : ١١ ] وفي حمعسق ﴿ وَيَمْحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ ﴾ [ الشورى : ٢٤ ] وفي القمر ﴿ يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ ﴾ [ القمر : ٦ ] وفي العلق ﴿ سَنَدْعُ الزَّبَانِيَةَ ﴾ [ العلق : ١٨ ] هذه كلها محذوفة في الخط ، والوقف عليها عند الضرورة بغير واو<sup>(٢)</sup> ، ويثبتها يعقوب في

(١) لم أقف عليه .

(٢) انظر : الإيضاح ( ١ / ٢٦٨ ، ٢٦٩ ) .

الوقف<sup>(١)</sup> ، وليس المختار أن يقف عليها ، فإن وقف فالحكم ما ذكرت ، وحكى ابن الأنباري عن الفراء أنه قال : الواو ساقطة في المصحف من قوله ﴿ نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ ﴾ [ التوبة : ٦٧ ]<sup>(٢)</sup> فإن صح ذلك عن المصحف فالوقف عليه بغير واو جائز ، وما ثبت خطه في المصحف لم يجوز حذفه بحال .

وأما واوات الجمع التي سقطت في اللفظ لالتقاء الساكنين فإنها ثابتة في المصحف لا نعرف شيئاً منها حذف في الكتابة ، وما ثبت في المصحف خطأً وجب ثباته لفظاً ، وهو كقوله تعالى ﴿ لَصَالُوا الْجَحِيمِ ﴾ [ المطففين : ١٦ ] ﴿ وَأَمْتَزُوا الْيَوْمَ ﴾ [ يس : ٥٩ ] ﴿ وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ ﴾ [ الأنعام : ١٠٨ ] وزعموا أن حذفها جائز في الكلام اقتصاراً على الضمة قبلها ، واستغناءً / بها عنها ، وأنشدوا فيه أبياتاً منها قول بعض العرب :

فلو أن الأطبا كان حولي      وكان مع الأطباء الشفأة  
إذا ما أذهبوا جداً بقلبي      وإن قيل الشفأة هم الأساءة<sup>(٣)</sup>

(١) مذهب يعقوب على الوقف على هذه الكلمات " يدع الإنسان " و " يمخ الله " و " يوم يدع الداع " و " سندع الزبانية " يقف عليها بالواو ، وقد نص الحافظ أبو عمرو الداني عن يعقوب على الوقف عليها بالواو على الأصل وقال هذه قراءتي على أبي الفتح وأبي الحسن جميعاً وبذلك جاء الناس عنه . وهو وجه ضعيف ، لذلك لم يذكره في الطيبة .

انظر : النشر ( ٢ / ١٤١ ) .

(٢) انظر : الإيضاح ( ١ / ٢٧١ ) . والصحيح أن الواو ثابتة في المصحف .

(٣) فلو أن الاطبا كان حولي وكان مع له إذا ما ذهبوا وجداً بقلبي وإني قبل الشفأة همز

هكذا كتبت في المخطوط وهو خطأ والصواب ما أثبتته في الأصل .

البيت من الوافر وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ( ٧ / ١٩ ) ، والإنصاف ( ٣٨٥ ) ، والحيوان ( ٥ / ٢٩٧ ) ، وخزانة الأدب ( ٥ / ٢٢٩ ، ٢٣١ ) ، الدرر ( ١ / ١٧٨ ) ، شرح المفصل ( ٧ / ٥ ، ٨٠ / ٩ ) ، ومجالس ثعلب ( ١٠٩ ) ، والمقاصد النحوية ( ٤ / ٥٥١ ) ، وهمع الهوامع ( ١ / ٥٨ ) .

=

أراد كانوا حولي ، فحذف الواو واستغنى بالضممة عنها ، وأنشدوا :

شبوأ على المجد وشابوا واكتهل لو أن قومي حين أدعوهم حمل

### على الجبال الصم لأرفض الجبل<sup>(١)</sup>

أراد اكتهلوا وحملوا ، فحذفت الواو واستغنى بالضممة عنها ، إلا أن الشعر موضع ضرورة ، ويجوز للشاعر مالا يجوز لغيره ، ولا أختار ذلك في الكلام ، فأما في القرآن فلا يجوز حذف شيء منه لأنهما كلما — في المصحف .

فأما حذف الواو والياء للجزم ، فهو متروك في اللفظ كما ترك في الخط ، كقوله تعالى ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ﴾ [الإسراء : ٣٦] ﴿ قَالُوا أَدْعُ لَنَا رَبَّكَ ﴾ [البقرة : ٦٩ ، ٦٨ ، ٧٠] ﴿ فَأَعْفُ عَنْهُمْ ﴾ [آل عمران : ١٥٩] ﴿ وَأَتْلُ عَلَيْهِمْ ﴾ [المائدة : ٢٧] ﴿ فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ ﴾ [العلق : ١٧] والياء كقوله تعالى ﴿ اتَّقِ اللَّهَ ﴾ [الأحزاب : ١] ﴿ وَلَتَأْتِ طَائِفَةٌ ﴾ [النساء : ١٠٢] ﴿ وَصَلِّ عَلَيْهِمْ ﴾ [التوبة : ١٠٣] ﴿ فَأَوْفِ لَنَا الْكَيْلَ ﴾ [يوسف : ٨٨] ومن القبيلين في القرآن كثير إن أخذنا في تعددها طال الكتاب ، وذهبنا عن المقصود ، وكل ذلك محذوف في الخط واللفظ وصلاً ووقفاً .

= وفي البيت شاهدان : أولهما قوله « كان » حيث حُذفت الواو للضرورة ، والأصل : كأنوا ، واكتفي بضممة النون . والثاني قوله : « الأطبا » حيث قصر الممدود والأصل : الأطباء . انظر : المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية ، لإميل بديع يعقوب ، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ( ١ / ١٣٦ ) .

(١) هذا رجز وهو بلا نسبة في شرح المفصل ( ٩ / ٨٠ ) .

الشاهد في البيت : أراد الشاعر اكتهلوا وحملوا ، فاكتفى بالضممة من واو الجمع ، ثم سکن اللام للقافية .



## باب معرفة هاء التانيث واختلافهم في الوقف عليهما

اعلم أن هاء التانيث في مثل طلحة ، وحمزة ، وهمزة ، وبحرة ، جاءت في المصحف مختلفة الكتابة ، فأكثرها كُتبت بالهاء ، ومنها ما كتب بالتاء ، فما صور منها بالهاء فعلى نية الوقف ، وهو الأصل ، والذي كتب بالتاء فعلى اللفظ في الوصل ، ولو كتب الجميع بالهاء أو بالتاء لجاز ، لأن الذي كتب بالتاء فعلى اللفظ في الوصل ، ولو كتب الجميع بالهاء وبالتاء لجاز ، لأن الذي كتب بالتاء ليس فيه معنى يخلو منه سائر الباب حتى توجد أنه<sup>(١)</sup> في التاء دون غيره ، وكذلك الذين كتبوا الهاء ، والفائدة في أنهم كتبوا بعضها بالهاء ، وبعضها بالتاء هي : للإعلام بأن الأمرين جميعاً جائزان ، فلذلك جمعوا بينهما ، ولم يختلفوا أنها تصير تاءً في الوصل ، وإنما اختلفوا في الوقف عليهما ، والاختيار عند أكثرهم اتباع المصحف ، يوقف على الكلمة منها كما هي مكتوبة فيه ، ولو جاز خلاف المصحف في الوقف لجاز خلافه في الكتابة ؛ وقال قوم : « إن شئت وقفت على سائرها بالهاء ، وإن شئت بالتاء »<sup>(٢)</sup> فعلى هذا القول وجب أن يكون الهاء والتاء أصليين في الباب كله .

وقال الفراء<sup>(٣)</sup> : « التاء هي الأصل ، والهاء داخلة عليها ، وذلك أنك تقول :

---

(١) هكذا كُتبت في المخطوط .

(٢) انظر : الإيضاح ( ١ / ٢٨١ ) .

(٣) الفراء بفتح الفاء وتشديد الراء المفتوحة : أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله الفراء من أهل الكوفة أخذ عن أبي الحسن علي بن حمزة الكسائي ، وأخذ عنه سلمة بن عاصم ، نحوي مشهور قال عنه ابن حجر : صدوق في الحديث ، من مؤلفاته معاني القرآن .

انظر ترجمته في : نزهة الألباء ( .. / ٩٠ ) ، طبقات النحويين ( .. / ١٣٣ ) ، الأنساب

( ٤ / ٣٥١ ) ، إنباه الرواه ( ٤ / ٧ ) ، تذكرة الحفاظ ( ١ / ٣٧٢ ) ، تقريب التهذيب

( .. / ٥٩٠ ) ، بغية الوعاة ( ٢ / ٣٣٣ ) ، اللباب ( ٢ / ٤١٣ ) .

قامت ، وقعدت ، فتجد هذا هو الأصل الذي بينى عليه ما فيه الهاء « قال :  
« والدليل على أن التاء عند العرب هي الأصل أن طياً<sup>(١)</sup> تقول في الوقف هذه  
امرات ، وجاريت فيقفون كما يصلون بالتاء »<sup>(٢)</sup> فعلى ما يذهب إليه الفراء ،  
يجوز أن تقف على سائرهما بالتاء ، لأنه الأصل عنده ، وإلى هذا ذهب ابن  
كيسان ، فزعم أن الهاء في الوقف تكون بدلاً من التاء قال : « لأن التاء حرف  
للإعراب ، وهي ثابتة في الإضافة وفي المكنى ، والشنية ، إذا قلت شجرتك ،  
وشجرتان ، وهذه شجرة يا هذا » وكثير من النحويين عليه .

وقد اختلفوا لِمَ أُبدلت في الوقف هنا فقال ابن كيسان : « لأن الوقف  
يلزمها السكون هو أن يشبه التاء في فعلت ، وقامت ، لو قلت شجرة ، صارت ،  
ضربت ، في الوقف هذه التاء مخالفة للتاء في ضربت ، لما يلحقها من الإعراب ،  
فأبدلوا فيها الهاء ليكون فصلاً بينهما »<sup>(٣)</sup> .

---

(١) طيء بالهمزة على المشهور ، من قبائل العرب تنسب إلى طيء بن أدد بن زيد بن كهلان بن سبأ  
ابن حمير . انظر : تهذيب الأسماء للإمام النووي ، دار الفكر ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٩٦ م ،  
( ٢ / ٥٦٣ ) .

(٢) انظر : الإيضاح ( ١ / ٢٨٢ ) .

(٣) لم أقف عليه .

## باب هاء التانيث

وحكى عن سيويه<sup>(١)</sup> قال : « إنما أبدلت هاء في الوقف لأن التاء قد تكون من نفس الحرف مثل : عفريت ، وملكوت ، ففرقوا بينهما بإبدالها هاء »<sup>(٢)</sup> قال سلمة بن عاصم<sup>(٣)</sup> : « قال بعض النحويين : الهاء في الوصل في الأسماء ليفرقوا بينها وبين الأفعال ، فتكون الأسماء بالهاء ، والأفعال بالتاء » قال : وربما قال الفراء بهذا<sup>(٤)</sup> ، فإليه ذهب العباس أحمد بن يحيى<sup>(٥)</sup> فزعم أن الاختيار أن نقف على سائرهما بالهاء ، وإن اختلف الخط ، لأن الهاء هي الأصل ، وإنما تصير تاء في الوصل ، وهذا الوجه يخالف الوجه الأول ، أنهم جعلوا الهاء أصلاً في الأسماء ،

---

(١) أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ويقال كنيته أبو الحسن ، وأبو بشر أشهر ، وبرع في النحو وصنف كتابه الذي لم يسبقه أحد إلى مثله وهو إمام البصريين وكان علامة حسن التصنيف توفي بالبصرة سنة إحدى وستين ومائة وقيل غير ذلك .

انظر ترجمته : نزهة الألباء ( .. / ٦٠ ) ، طبقات النحويين ( .. / ٦٦ ) ، إنباه الرواة ( ٢ / ٣٤٦ ) ، بغية الوعاة ( ٢ / ٢٢٩ ) .

(٢) لم أقف عليه رغم بحث شديد .

(٣) سلمة بن عاصم النحوي أبو محمد أخذ عن أبي زكريا الفراء وروى عنه كتبه وأخذ عنه أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب وكان ثقة عالماً حافظاً صنف معاني القرآن ، غريب الحديث والمسلك في النحو .

انظر ترجمته : طبقات النحويين ( .. / ١٣٧ ) ، نزهة الألباء ( .. / ١٣٠ ) ، إنباه الرواة ( ٢ / ٥٧ ) ، بغية الوعاة ( ١ / ٥٩٦ ) .

(٤) انظر : الإيضاح ( ١ / ٢٨٢ ) .

(٥) أحمد بن يحيى بن زيد الشيباني النحوي المعروف بثعلب ، فاق من تقدم من الكوفيين وأهل عصره منهم ، وكان قد ناظر أصحاب الفراء وساواهم ، صنف الكتب وله ثلاث وعشرون سنة من كتبه مجالس ثعلب ، وكان ثقة صدوقاً حافظاً للغة عالماً بالمعاني ، توفي سنة إحدى وتسعين ومائتين للهجرة .

انظر ترجمته : طبقات النحويين ( .. / ١٤١ ) ، نزهة الألباء ( .. / ٢٠٢ ) ، إنباه الرواة ( ١ / ١٧٣ ) ، بغية الوعاة ( ١ / ٣٩٦ ) .

وعلى الوجه الأول الهاء داخلة على التاء في الأسماء ، والتاء هي الأصل في الأفعال . والذي عندي في هذا أن الهاء هي الأصل في الأسماء فرقاً بينها وبين الأفعال ، كما ذهب إليه لقوة / . الدليل على ذلك أنهم كتبوا أكثر هذا الباب بالهاء ، وما كتب منه في المصحف بالتاء فهو قليل ، ولم تجر العادة أن يكتب سائرهما في غير القرآن بالهاء ، ثم يقال الهاء هاء التأنيث ، ويقال للمتصلة بالأفعال تاء التأنيث ، ففرقوا بينهما بالتسمية والكتابة ، فإذا كانت الكتابة بالهاء فالتسمية بالهاء ، فليس لأحد أن يقول الأصل في الأسماء هو التاء ، وإجماع القراء والعرب الفصحاء الذين هم قريش وأهل الحجاز على الوقف بالهاء على سائرهما دليل على أنه الأصل ، ومحال أن يجعله لغة طيء فيما حكى عنهم أنهم قالوا هذه جاريت وامرات هو الأصل فيه أن يجعل اللغة الفاشية مبنية عليها ، تقول أن الأصل ما ذهب إليه بعض الفصحاء من العرب ، ويجعل هذه اللغة من قبيل الجائز لأنهم بنوا الوقف على الوصل ، فأما ما قيل من أنهم أبدلوا التاء هاء في حال الوقف للعلة التي تقدمت ، فلو عكس عليهم هذا فليل بل أبدلوا الهاء تاء في حال الوصل ، لأن الهاء حرف للإعراب ، يتعاقب عليها الحركات الثلاث ، فلو تركت في الوصل هاء كما كتب لوجب أن يلحق الهاء ألف في حال النصب ، إذا قلت رأيت شجرها ، كما تقول رأيت زيداً ، لأن الهاء حرف إعراب ، كما أن الدال من زيد حرف إعراب فيلحقها الألف في حال النصب كما يلحق الدال من قولهم رأيت زيداً ، ولو فعل ذلك واقف عليه لالتبس بقولهم ضربها وجذبها ونحوهما من الهاءات التي هي ضمير المؤنث ، فأبدلوها تاء في حال تتعاقب عليها فيه الحركات ، وهو حال الوصل ، وتركوها في حال لا حركة عليها فيه وهو حال الوقف ، لأن كل موقوف عليه ساكن ، وهذا وجه لا أحد سبقني إليه ، وليس عن القراء نص ظاهر في الوقف على جميع التاءات إلا أن العرف بينهم أنهم يقفون على سائرهما بالهاء ، وهو مذهب مختار حسن ، وبه نأخذ .

واختار قوم اتباع المصحف في حال الوقف ، وحكي عن أبي عمرو والكسائي أنهما يقفان بالهاء<sup>(١)</sup> ، وهو اختياري ، لما ذكرته لك من أن الأصل هو الهاء ، والتاء إنما جيء بها للبس الواقع في الكلام إذا وصلت الكلمة فيما بعدها ، وهي منصوبة ، واللبس مرتفع في حال الوقف فوجب أن ترد الهاء التي هي الأصل ، وكان حمزة يقف على ستة أحرف منها التاء ، وهي قوله : « يا أبت ، وهيئات هيئات ، ولات حين ، أفأيتم اللات ، ومريم ابنت عمران ، وابتغاء مرضات الله »<sup>(٢)</sup> ونحن نأخذ له هذه الحروف المعدة بالتاء في حال الوقف ، وما عداها بالهاء ، ونأخذ لغيره هذه الحروف وغيرها كلها بالتاء<sup>(٣)</sup> ؛ قال خلف بن هشام<sup>(٤)</sup> : « الوقف على مرضاة بالهاء والبقية بالتاء »<sup>(٥)</sup>

(١) كان أبو عمرو يقف بالهاء .

أما الكسائي فإنه يقف بالهاء في جميع القرآن في الوصل والوقف إلا في حرفين ، في قوله تعالى : ﴿ لَمْ يَتَسَنَّهٗ ﴾ [ البقرة : ٢٥٩ ] وقوله تعالى : ﴿ فَبِهَدْنِهِمْ أَقْتَلَهُ ﴾ [ الأنعام : ٩٠ ] فكان يحذف الهاء منهما في الوصل ويثبتها في الوقف .

انظر : الإيضاح ( ١ / ٣٠٤ ، ٣٠٥ ) ، النشر ( ٢ / ١٣٠ ، ١٤٢ ) ، وسراج القارئ ( ٠٠ / ١٦٥ ، ٢١٢ ) ، الإتحاف ( .. / ١٠٣ ) .

(٢) انظر : الإيضاح ( ١ / ٢٨٨ ) ، النشر ( ٢ / ١٣١ ، ١٣٢ ) ، الإتحاف ( .. / ١٠٤ ) .

(٣) وهو خلاف ما عليه القراء حيث إنهم اختلفوا في هاء التأنيث التي كتبت تاء وقف عليها ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب والكسائي بالهاء والباقون بالتاء ، وهناك كلمات مختلف فيها بين القراء تنظر في باب الوقف على مرسوم الخط . انظر : النشر ( ٢ / ١٢٨ ) وما بعدها .

(٤) خلف بن هشام بن ثعلب البغدادي أبو محمد المقرئ ، قال ابن حبان : كان خيراً فاضلاً عالماً بالقراءات قال عنه ابن حجر : ثقة له اختيار في القراءات ، ت سنة تسع وعشرين ومائتين للهجرة . انظر : تهذيب الكمال ( ٨ / ٢٩٩ ) ، السير ( ١٠ / ٥٧٦ ) ، الكاشف ( ١ / ٣٧٤ ) ، غاية النهاية ( ١ / ٢٧٢ ) ، تهذيب التهذيب ( ٣ / ١٥٦ ) ، التقريب ( .. / ١٩٤ ) ، طبقات المفسرين ( ١ / ١٦٣ ) .

(٥) انظر : الإيضاح ( ١ / ٢٨٩ ) ، الإقناع ( .. / ٣٢٣ ) ، النشر ( ٢ / ١٣٢ ) .

يعني أن ما اختار حمزة من الوقف على سائرها بالتاء فإنه يوافق فيه للأمر هنا ،  
وأنه يقف عليها بالهاء ، فكأنه خالفه في هذا الحرف وحده .

قال الكسائي : « الوقف على مرضاة بالهاء ، لأنها مثل معصية » وكأنه ربما  
قال « الوقف على قوله ” ولات “ بالتاء »<sup>(١)</sup> .

قال ابن الأنباري ، وروى ابن الجهم<sup>(٢)</sup> عن الفراء عن الكسائي : « أنه كان  
يقف على ولات ” وواه “ بالهاء ، وكذلك ” أفرايتم اللات “ كان يقف على  
اللاه بالهاء »<sup>(٣)</sup> .

قال ابن كيسان : « سمعنا من أبي السماك الأسدي<sup>(٤)</sup> قال الفراء :  
« الوقف على أفرايتم اللات ، ولات حين ، بالتاء أحب إليّ » ثم قال : « رأيت  
الكسائي سأل أبا فقعس الأسدي<sup>(٥)</sup> عنهما فوقف عليهما بالهاء »<sup>(٦)</sup> هذا في  
حكاية ابن الأنباري ، والآخرون يقفون عليهما بالتاء ، وهذا الخلاف في الوقف

(١) انظر : الإيضاح ( ٢٨٨ / ١ ) ، والنشر ( ١٣٢ / ٢ ) .

(٢) محمد بن الجهم أبو عبد الله السمري الكاتب تلميذ يحيى الفراء وراويهِ قال أبو عمرو الداني أخذ  
القراءة عرضاً عن عائذ بن أبي عائذ صاحب حمزة الزيات وسمع الحروف من خلف بن هشام  
مات سنة سبع وسبعين ومائتين للهجرة . انظر ترجمته : سير أعلام النبلاء ( ١٣ / ١٦٤ ) ،  
وغاية النهاية ( ٢ / ١١٣ ) ، وتاريخ بغداد ( ٢ / ١٦١ ) .

(٣) انظر الإيضاح ( ٢٢٨ / ١ ) ، والنشر ( ١٣٢ / ٢ ) .

(٤) أبو السمال الأسدي : العدوي المقرئ البصري له حروف شاذة لا يعتمد على نقله ولا يوثق به  
اسمه معتب بن هلال ويقال أبو السمال . انظر : ميزان الاعتدال في نقد الرجال لمحمد بن أحمد  
الذهبي ت ٧٤٨ هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٩٥ م ، تحقيق علي  
معوذ وعادل عبد الموجود ( ٧ / ٣٧٨ ) ، ولسان الميزان أحمد بن علي العسقلاني ت ٨٥٢ هـ ،  
مؤسسة الأعلمي ، بيروت ، الطبعة الثالثة ١٤٠٦ هـ ، تحقيق دائرة المعرفة النظامية ، الهند  
( ٧ / ٥٨ ) .

(٥) أبا فقعس الأسدي ليزاز بن قيس القناني العدوي . انظر : إنباه الرواة ( ٤ / ١٢١ ) .

(٦) انظر : الإيضاح ( ١ / ٢٨٩ ) .

عليهما بالهاء أو بالتاء عند من جعل اللات كلمة واحدة ، فأما من جعل لا وحدها كلمة وجعل اللات متصلة ” بتحين “ ، كأنه قال ” ولا “ ، ثم ” تحين “ فإنه يقف على ” ولا “ عند الضرورة ، ويتدئ ” تحين “ ، وإليه ذهب أبو عبيد<sup>(١)</sup> فقال : « هذه التاء تزداد في ” تحين “ فيقال : كان هذا تحين كان ذلك<sup>(٢)</sup> ، وأنشد :

العاطفون فحين ما من عاطفٍ      والمطعمون زمان أين المطعم<sup>(٣)</sup>

يجوز عندي أن تروى المُطعم بضم الميم وكسر العين ، وفتح الميم والعين معاً ، أما ضم الميم وكسر العين معناه زمان « لا يوجد كريم » « يطعم غيرهم » والوجه الآخر معناه أنهم يطعمون في زمان يقل / المطعم فيه والمأكل ، فمن أطعم في ذلك الزمان دلّ على كرمه ، مدح بذلك قومه .

وزعم أبو عبيد أنه رأى المصحف الذي هو الإمام ، التاء متصلة ” تحين “<sup>(٤)</sup> والله أعلم .

---

(١) أبو عبيد القاسم بن سلام ، طلب العلم وسمع الحديث ودرس الأدب ونظر في الفقه وكان ديناً ورعاً جواداً ، فقيهاً محدثاً وروى الناس من كتبه المصنفة نيفاً وعشرين كتاباً في القرآن والفقه وغريب الحديث والغريب المصنّف والأمثال ومعاني الشعر . قال عنه ابن حجر ثقة فاضل ، ت سنة اثنتين أو ثلاث وعشرين ومائتين وقيل أربع وعشرين ومائتين للهجرة .

انظر ترجمته : في طبقات النحويين ( .. / ١٩٩ ) ، نزهة الألباء ( .. / ١٢٢ ) ، إنباه الرواة ( ٣ / ١٢ ) ، تذكرة الحفاظ ( ٢ / ٤١٧ ) ، الكاشف ( ٢ / ١٢٨ ) ، تهذيب الكمال ( ٢٣ / ٣٥٤ ) ، غاية النهاية ( ٢ / ١٧ ) ، تهذيب التهذيب ( ٨ / ٣١٥ ، ٣١٨ ) ، تقريب التهذيب ( .. / ٤٥٠ ) ، بغية الوعاة ( ٢ / ٢٥٣ ) .

(٢) كتبت في المخطوط : « ذلك » والصواب ما أثبتته في الأصل .

(٣) انظر : الإيضاح ( ١ / ٢٩٢ ، ٢٩٣ ) ، النشر ( ٢ / ١٥٠ ) .

قائل هذا البيت هو أبو وجزة السعدي ، سعد بن بكر .

انظر : مجالس ثعلب ( ٣٧٤ ) ، واللسان مادة ( حين ) ( ١٣ / ١٣٤ ) .

(٤) انظر : الإيضاح ( ١ / ٢٩٥ ) ، المقنع ( .. / ٧٦ ) ، النشر ( ٢ / ١٥٠ ، ١٥١ ) .

واختيار الجمهور أن يقفوا بالتاء على قوله "ولات" "أفأيتم اللات" على قول من جعل التاء منفصلة من "حين" لموضع اللبس ، وكذلك قوله ﴿ذَاتَ بَهْجَةٍ﴾ [النحل : ٦٠] الوقف عليها "ذات" بالتاء<sup>(١)</sup> ، هذا كله عند الضرورة إذا انقطع النفس ، فأما مع الاختيار فليست هذه المواضع مما حسن الوقف عليها .

وقيل عن الكسائي أنه سأل أبا فقعس عنها فقال : «ذاه»<sup>(٢)</sup> قلت أنا وهذا فيه قبح ولا يدخل في القراءة ، لأنه يخالف اختيار الجماعة ويستقبح الوقف على اللات بالهاء ، لأنها تشكل باسم الله تعالى ، قال ابن كيسان : «هي جائزة» وحكى عن الكسائي ما حكاه الفراء في رواية ابن الأنباري عنه . وقوله ﴿يَأْتِ﴾ [يوسف : ٤] قرأها ابن عامر بفتح التاء ، والباقون بكسرها<sup>(٣)</sup> ، ووقف عليها أبو جعفر<sup>(٤)</sup> ، وابن كثير ، وابن عامر ، ورويس<sup>(٥)</sup> عن يعقوب بالهاء ، والباقون وقفوا على التاء<sup>(٦)</sup> . وإذا اختلفت القراءة فيه جاز الوجهان

(١) انظر : النشر (٢ / ١٣١ ، ١٣٢) ، الإتحاف ( / ١٠٤ ) .

(٢) انظر : الإيضاح (١ / ٢٨٩) ، والجامع لأحكام القرآن ، للقرطبي (١٧ / ١٠١) .

(٣) قرأها ابن عامر وأبو جعفر بفتح التاء والباقون بكسرها .

انظر : التيسير ( / ١٠٣ ) ، النشر (٢ / ٢٩٣) ، الإتحاف ( / ٢٦٢ ) .

(٤) الإمام أبو جعفر المحزومي المدني القارئ أحد القراء العشرة تابعي مشهور كبير القدر ، ويقال اسمه جندب بن فيروز عرض القرآن على مولاه عبد الله بن عياش وعبد الله بن عباس وأبو هريرة وروى عنهم قال عنه ابن حجر ثقة من الرابعة ت سنة سبع وعشرين ومائة وقيل ثلاثين ومائة للهجرة . انظر ترجمته في : غاية النهاية (٢ / ٣٨٢) ، والتقريب ( / ٦٢٩ ) .

(٥) رويس هو محمد بن المتوكل اللؤلؤي ، المقريء ، قرأ على يعقوب الحضرمي . انظر : نزهة الألباب في الألقاب (١ / ٣٣١) .

(٦) انظر : التيسير ( / ٥٥ ) ، النشر (٢ / ١٣١) ، الإتحاف ( / ٢٦٢ ) .



جميعاً ، وإن كان في المصحف بالتاء ؛ وحجة من وقف عليها بالتاء وهو يكسرها في الوصل أنه اعتبر خط المصحف ، وقال إنما كسرت التاء في الوصل لأن<sup>(١)</sup> للإضافة ، والكسرة تدل عليها ، فإذا ذهبت الكسرة في الوقف وأبدلت التاء هاء لم يبق ما يدل عليها فتركتها تاء ليكون دليلاً على الإضافة ، ومن كسر التاء ثم وقف على الهاء شبّهه بهاء التأنيث ، قال فكما أن هاء التأنيث تكون في الوصل تاءً وفي الوقف هاءً كذلك هذا ، ومن وقف على الهاء وفتح التاء في الوصل قال أردت الترخيم<sup>(٢)</sup> يا أبت ، ثم أدخلت الهاء لأنه أشبع للكلام ، وقال الفراء : « إذا كسرت وفتت على التاء ، وإذا فتحت جاز الوقف على التاء والهاء »<sup>(٣)</sup> .

وزعم ابن الأنباري أن من فتح التاء أراد يا أبتاه<sup>(٤)</sup> على الذئبة<sup>(٥)</sup> حكى

(١) بياض في الأصل .

(٢) الترخيم في اللغة : ترقيق الصوت ، ومنه قوله :

ها بشر مثل الحرير ومنطق رخيم الحواشي لا هراء ، ولا نزر

هذا البيت لذي الرمة غيلان بن عقبة صاحب مية من قصيدته التي مطلعها :

ألا يا أسلمي يا دار ميّ على البلى ولا زال منهلاً بجر عائل القطر

الشاهد في : « رخيم الحواشي » حيث استعمل كلمة « رخيم » في معنى الرقة ، وذلك يدل على أن الترخيم في اللغة ترقيق الصوت .

وفي الاصطلاح : حذف أو احر الكلم في النداء ، نحو « يا سعا » والأصل « يا سعاد » .

انظر : شرح ابن عقيل ، عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني تسع وستون وسبعمان عن الفية الإمام محمد جمال الدين مالك ت سنة اثنين وسبعون وستمائة ، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد ، دار إحياء التراث العربي ( ٢ / ٢٨٧ ، ٢٨٨ ) .

(٣) انظر : معاني القرآن وإعرابه ، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء المتوفى سنة سبع ومائتين للهجرة ، الطبعة الثانية ١٩٨٠ م ، عالم الكتب ، بيروت ( ١ / ٣٢ ) ، معاني القرآن للزجاج ( ٢ / ٨٩ ) .

(٤) انظر : الإيضاح ( ١ / ٢٩٧ ) .

(٥) المندوب : هو المتفجع عليه ، نحو « وازيداه » والمتوجع منه ، نحو « واظهره » .

انظر : شرح ابن عقيل ( ٢ / ٢٨٢ ) .

ذلك أحمد بن يحيى ويجريه مجرى قوله يا أميمة ناصبي<sup>(١)</sup> في قول النابغة<sup>(٢)</sup> ، وقال أنادي يا أميمته ، والبصريون على خلافه .

قال الزجاج<sup>(٣)</sup> : « لا وجه للندبة هاهنا »<sup>(٤)</sup> ، وقال جماعتهم أو أكثرهم : أن من فتح أراد الإضافة ، إلا أنه أبدل من الياء التاء ، ومن الكسرة فتحة ، لأن الألف لا يجوز أن تكون قبلها إلا فتحة ، فصار « يا أبتا » ثم حذفت الألف كما حذفت الياء في الإضافة من قوله « يا قوم » ونحوها ، وبقيت التاء قبل الألف بعد حذفها مفتوحة ، كما بقي الحرف الذي قبل تاء الإضافة مكسوراً ، فهذا وجهه عند أكثر نحا أهل البصرة ؛ والوقف على ملكوت ، والطاغوت ، والتابوت بالتاء فأما ﴿ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ ﴾ [ المؤمنون : ٣٦ ] فمن كسر التاء منهما ، وقف بالتاء تشبيهاً لها بتاء الجمع في نحو « عرفات » ، ومن فتحها جاز أن يقف عليها بالتاء والهاء<sup>(٥)</sup> ؛ وأما « التوراة » فالوقف عليها بالهاء ، وعلى هذا جماعة

(١) جزء بيت وتمامه :

كليني لهم بأميمة ناصب      وليل أفاقيه بطيء الكواكب

انظر : الإيضاح ( ١ / ٢٩٧ ) ، وديوان النابغة ( ٩ / ٠٠ ) .

(٢) زياد بن معاوية بن ضباب الديباني ، أبو أمانة شاعر جاهلي من الطبقة الأولى من أهل الحجاز . انظر : طبقات فحول الشعراء ( ١ / ٥١ ) .

(٣) هو إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج كان من أكابر أهل العربية ، وكان حسن العقيدة ، جميل الطريقة صنف مصنفات كثيرة منها كتاب المعاني في القرآن ، وكتاب الفرق بين المذكر والمؤنث ، ت سنة إحدى عشرة وثلثمائة للهجرة وقيل سنة ست عشرة وثلثمائة للهجرة .

انظر ترجمته في طبقات النحويين ( .. / ١١١ ) ، الأنساب ( ٣ / ١٤١ ) ، ونزهة الألباء ( .. / ٢١٦ ) ، وإنباه الرواة ( ١ / ١٩٤ ) ، وبغية الرعاة ( ١ / ٤١١ ) .

(٤) انظر : معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج ، شرح وتحقيق د/ عبد الجليل عبده شليبي ، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ ، عالم الكتب بيروت ( ٢ / ٩٠ ) .

(٥) اختلف القراء في قوله تعالى ﴿ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ ﴾ فأبو جعفر بكسر التاء من غير تنوين فيهما لغة تميم وأسد ورويت عن شيبه وغيره ، والباقون بالفتح فيهما بلا تنوين أيضاً لغة الحجاز ،

القراء . عن حمزة فيها ، فروي عنه فيها الوجهان<sup>(١)</sup> ؛ والذي اختاره أنا له  
ولغيره الوقف عليها بالهاء ، لأنه أيسر في كلام العرب .

واعلم أن الحرف الذي يقع قبل هاء التأنيث يجوز إمالته في حال الوقف ،  
وتفخيمه الأصل ، وهذا فصل ذكرته مستقصي في الكتاب الأوسط ونذكره من  
بعد في كتاب المعاني وتعلقه بالقراءات أكثر .

---

= ووقف عليها بالهاء البزي وقنبل بخلفه والكسائي والباقون بالتاء وهو الذي لقنبل في الشاطبية  
وغيرها .

انظر : النشر ( ٢ / ١٣١ ، ٣٢٨ ) ، والإتحاف ( .. / ٣١٨ ، ٣١٩ ) .

(١) الخلاف هذا عن حمزة ليس من طريق الشاطبية ولا النشر .

## باب فيما جاء من هاء التأنيث مختلفة الكتابة في

### المصحف فكتب بعضها بالتاء وبعضها بالهاء

اعلم أن هذا فصل نحتاج إليه في الوقف ، لأن القارئ إذا أراد الوقف على كلمة فيها هاء التأنيث وقصد متابعة المصحف في حال الوقف عرف كيف هي مكتوبة ، فيقف على موجب كتابة المصحف ، فمن ذلك ” النعمة “ كتب في المصحف بالهاء إلا في أحد عشر / موضعاً فإنها كتبت بالتاء ، وهي في البقرة ﴿ وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾ [ ٢٣١ ] وفي آل عمران ﴿ وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً ﴾ [ ١٠٣ ] وفي المائدة ﴿ اذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ هُمْ ﴾ [ ١١ ] وفي إبراهيم ﴿ إِلَى الَّذِينَ بَدَلُوا نِعْمَتَ اللَّهِ كُفْرًا ﴾ [ ٢٨ ] وفيها ﴿ وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ ﴾ [ ٣٤ ] وفي النحل ﴿ وَبِنِعْمَتِ اللَّهِ هُمْ يَكْفُرُونَ ﴾ [ ٧٢ ] وفيها ﴿ يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ اللَّهِ ثُمَّ يُنْكِرُونَهَا ﴾ [ ٨٣ ] وفيها ﴿ وَأَشْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ ﴾ [ ١١٤ ] وفي لقمان ﴿ تَجْرَى فِي الْبَحْرِ بِنِعْمَتِ اللَّهِ ﴾ [ ٣١ ] وفي الملائكة ﴿ اذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ ﴾ [ فاطر : ٣ ] وفي الطور ﴿ فَمَا أَنْتَ بِنِعْمَتِ رَبِّكَ ﴾ [ ٢٩ ] .

” الرحمة “ كتبت بالهاء في المصحف إلا في سبعة مواضع فإنها كتبت بالتاء ، وهي : في البقرة ﴿ أُولَئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَتَ اللَّهِ ﴾ [ ٢١٨ ] وفي الأعراف ﴿ إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ [ ٥٦ ] وفي هود ﴿ رَحِمْتُ اللَّهُ وَبَرَكَاتُهُ ﴾ [ ٧٣ ] وفي مريم ﴿ ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ ﴾ [ ٢ ] وفي الروم ﴿ فَأَنْظِرْ إِلَى آثَرِ رَحْمَتِ اللَّهِ ﴾ [ ٥٠ ] وفي الزخرف ﴿ أَهْمَ يَقْسِمُونَ

رَحِمْتَ رَبِّكَ ﴿ [ ٣٢ ] وفيها ﴿ وَرَحِمْتَ رَبِّكَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ ﴾ [ ٣٢ ] .

” السنة “ كلها في جميع القرآن بالهاء ، إلا في خمسة مواضع فإنها كتبت بالتاء ، وهي : في الأنفال ﴿ فَقَدْ مَضَتْ سُنَّتُ الْأَوَّلِينَ ﴾ [ ٣٨ ] وفي فاطر ﴿ سُنَّتِ الْأَوَّلِينَ ﴾ [ ٤٣ ] ﴿ فَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَبْدِيلًا ﴾ [ ٤٣ ] ﴿ وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَحْوِيلًا ﴾ [ ٤٣ ] وفي المؤمن ﴿ سُنَّتِ اللَّهِ الَّتِي قَدْ خَلَتْ فِي عِبَادِهِ ﴾ [ ٨٥ ] .

” المرأة “ كتب جميع ما في القرآن منها بالهاء إلا في سبعة مواضع ، فإنها كتبت بالتاء ، وهي : في آل عمران ﴿ إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ ﴾ [ ٣٥ ] وفي يوسف ﴿ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ تُرَاوِدُ فَتْلَهَا ﴾ [ ٣٠ ] وفيها ﴿ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ الْأَثْنِ حَصْحَصَ الْحَقُّ ﴾ [ ٥١ ] وفي القصص ﴿ امْرَأَتِ فِرْعَوْنَ قُرَّتْ عَيْنٍ ﴾ [ ٩ ] وفي التحريم ﴿ امْرَأَتِ نُوحٍ ﴾ ﴿ وَاَمْرَأَتِ لُوطٍ ﴾ [ ١٠ ] ﴿ امْرَأَتِ فِرْعَوْنَ ﴾ [ ١١ ] .

” الكلمة “ كل ما في كتاب الله تعالى من ذكر الكلمة فهو بالهاء ، إلا في ثلاثة مواضع فإنها بالتاء : الأعراف ﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ الْحُسْنَى ﴾ [ ١٣٧ ] وفي يونس ﴿ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ فَسَقُوا ﴾ [ ٣٣ ] وفي المؤمن ﴿ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ [ ٦ ] .

” المعصية “ كل ما في كتاب الله تعالى من ذكر المعصية فهو بالهاء ، إلا في موضعين من سورة المجادلة ، فإنها بالتاء ﴿ وَمَعْصِيَتِ الرَّسُولِ وَإِذَا جَاءُوكَ ﴾

﴿ وَمَعْصِيَتِ الرَّسُولِ وَتَنْجَوًا ﴾ [ ٨ ، ٩ ] .

” اللعنة “ وكل ما في كتاب الله من ذكر اللعنة فهو بالهاء ، إلا في حرفين في آل عمران ﴿ فَتَجْعَل لَّعْنَتَ اللَّهِ عَلَى الْكٰذِبِينَ ﴾ [ ٦١ ] وفي النور ﴿ وَالْخَمِيسَةُ أَنَّ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكٰذِبِينَ ﴾

[ ٧ ] .

” الشجرة “ وكل ما في كتاب الله من ذكر الشجرة فهو بالهاء ، إلا حرفاً واحداً في سورة الدخان ﴿ إِبَّ شَجَرَتِ الزَّقُّومِ ﴾ [ ٤٣ ] فإنه بالتاء .

وكل ما في كتاب الله من ذكر الثمرة فهو بالهاء ، إلا حرفاً واحداً في سجدة الحواميم ﴿ وَمَا تَخْرُجُ مِنْ ثَمَرَاتٍ مِّنْ أَكْمَامِهَآ ﴾ [ فصلت : ٤٧ ] وقوله تعالى : ﴿ لَوْمَةً لَّآئِمَةً ﴾ [ المائدة : ٥٤ ] بالهاء ، وفي هود ﴿ بَقِيَّتُ اللَّهِ ﴾ [ ٨٦ ] بالتاء ، وفي القصص ﴿ قُرَّتْ عَيْنِي لِي وَلَكَ ﴾ [ ٩ ] بالتاء ، كل هذه المواضع يوقف عليها عند من يراعي خط المصحف مما كتب فيه ، ويجوز عندي أن يقف على سائرها بالهاء ، وقد ذكرت ” مرضاة “ و” يا أبت “ و” ذات بهجة “ و” هيهات هيهات “ و” ولات حين “ في الفصل الذي تقدم ذكره .

## باب الهاء التي تزداد في آخر الكلمة للوقف عليها

اعلم أن هذه الهاء تأتي آخر الكلمة لأحد أمرين : إما لبيان الحركة ، أو للعرض عما يحذف من الحرف .

فأما ما دخلت الهاء فيه للعرض فهو على ضربين أحدهما : لا بدّ من إدخاله فيه .

والآخر : أن يجوز إلحاقها وتركها ؛ فما لا بدّ من إدخال الهاء فيه هو أن يكون الفعل معتل الفاء واللام ، فأردت أن تأمر منه ، فإن فاءه يسقط في الأمر ، كما يسقط في المضارع والأمر ، تسقط أيضاً للحزم ، لأنه حرف علة ، فيصير على حرف واحد ، وليس في كلامهم كلمة على حرف واحد ، فإدخال الهاء في هذا القبيل لا بدّ منه لما يلحقه من الإجحاف بذهاب الفاء واللام ، وهذه الأفعال نحو وشى يشي ، ووعى يعي ، وولي يلي ، وفي الكلام منه كثير ، فإذا أمرت قلت : عه وشه وله ، لا بدّ من الهاء في حال الوقف لما ذكرت ، فإن وصلته بكلام استغنيت عن الهاء ، فقلت « ع كلاماً » و« شيّ ثوبك » و« لي أمراً » وليس في القرآن من هذا القبيل / شيء ، فإذا جئت بالمضارع كان الاختيار إلحاق الهاء ، تقول « لم يعه ، ولم يله ، ولم يشه » أثبت الهاء في حال الوقف ، ويجوز حذف الهاء هاهنا على قبح ، وإنما جاز حذف الهاء من المضارع ، ولم يجز في الأمر لأن الكلمة على حرفين ، حرف المضارعة ، وعين الفعل ، فأسقطت أن للفظ بحرفين ، وفي الأمر بحرف واحد ، والعرب أقل كلامها على حرفين ، حرف بيتداً به ، وحرف يوقف عليه ، فلما كان الأمر من هذه الأفعال على حرف واحد لم يجدوا بداً من إلحاق الهاء ، وجاز حذف الهاء من المضارع المجزوم ، لأنه على حرفين وحذفه مع الجواز قبح ، لأن الهاء جعلوها عوضاً من ذهاب الفاء واللام وأرادوا بيان ذكر العين لتلا يسكن ،

فتبقى الكلمة على حرف واحد ساكن ، هذا في حال الوقف ، فإذا وصلته لم يحتج إلى الهاء ، وهذا الذي ذكرته هو مذهب النحويين فيما يرد عليهم من هذا القبيل في الكلام<sup>(١)</sup> .

فأما مذهب القراء فيما يوجد منه في القرآن فهو حذف الهاء لأمرين أحدهما : متابعة المصحف وأن لا يزداد فيه ما ليس من القرآن فتشبتا لذلك ، والثاني التباسه بضمير المفعول فيذهب وهم السامع إلى غير المقصود في القرآن ومثاله ﴿ وَمَنْ تَقَّ السَّيِّئَاتِ ﴾ [ غافر : ٩ ] وقف القراء عليها هاء<sup>(٢)</sup> ونحن على هذا ، فإذا أمرت من فعل ثلاثي لام الفعل الحقت الهاء تقول أعزه وأخشه ، وأرمه ، ولم يعزه ، ولم يخشه ، ولم يرمه ، الحقوا الهاء في هذه الأفعال ، لأن اللام سقطت للجزم ، فكرهوا إسكان العين عند الوقف عليه ، لئلا يجتمع على الكلمة ذهاب لامها ، وإسكان عينها ، فاستوقفوا لبيان الحركة بإلحاق الهاء ليكون عوضاً من المحذوف ، وهذا مذهب قوم من العرب والقراء ، وأكثر العرب على حذف الهاء من هذا القبيل ، وهو الصحيح ، ولتطابقهم عليه ، ولأن الهاء فيه تلتبس بضمير المفعول ، والفرق بين هذا وبين الأول أن هذا النوع لم يلحقه من الخلل ما لحق الآخر ، فوجب أن يكون إدخال الهاء في الأول أحسن منه في هذا الموضع ، وقد أسكن الشاعر آخر هذه الأفعال في حشو البيت ، وهو يصل كلامه ، فلأن يجوز إسكانه في الوقف عليه أولى ، قال الشاعر :

ومن يتق فإن الله معه ورزق الله مرتاح وغاد<sup>(٣)</sup>

وجميع ما ورد في القرآن من هذا الجنس مما حذف لامه للجزم ووقف عليه القراء بغير هاء ، اتباعاً للكتاب ، وكراهة أن يلتبس بضمير المفعول ، كقوله

(١) انظر : كشف المشكل في النحو ( ٢ / ٣٥٧ وما بعدها ) .

(٢) لم يقرأ بها أحد من القراء ، والله أعلم .

(٣) انظر : الاتحاف ( ٠٠ / ٣٥ ) وهو بلا نسبة . ومعنى مرتاح وغاد أي يأتي في الرواح والغدو .



تعالى ﴿ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَخْشَ اللَّهَ ﴾ [النور : ٥٢] ﴿ يَتَأْتِيهَا  
النَّبِيُّ أْتَقِ اللَّهَ ﴾ [الأحزاب : ١] ﴿ وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ  
بِهِ ﴾ [النساء : ١١٢] الوقف على سائرها بغير هاء .

فأما قوله ﴿ فَبِهَدْيِهِمْ أَقْتَدِهِ ﴾ [الأنعام : ٩٠] فإن الهاء منها ثابتة في  
الخط ، واختلف العلماء فيها فمنهم من قال : الهاء ضمير المصدر ، وإليه ذهب  
أبو علي رحمه الله<sup>(١)</sup> .

وأكثرهم على أنها هاء الوقف ، قال الزجاج : « والذي أختاره ، الوقف  
عليه ، لأن الهاء زيدت لبيان حركة الدال »<sup>(٢)</sup> - وهذا لعمرى اختيار حسن -  
ثم قال بعده : « فإذا وصلته حذف الهاء فقلت اقتد »<sup>(٣)</sup> ، قلت أنا : وللزجاج  
وأمثاله من العلماء أن يختاروا لأنفسهم من الوجهين المقولين اللذين قرئ بهما  
واحداً ما ، يؤدي اجتهادهم إليه من ترجيحه على الوجه الآخر ، والوجهان  
عندي جيدان ، ولكن أكثر القراء على إثبات الهاء في حال الوصل ، كما أثبتوها  
في حال الوقف اتباعاً لخط المصحف ، ولأنهم بنوا الوصل على الوقف في إلحاق

(١) هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي النحوي ، كان من أكابر أئمة النحويين ، وصنف  
كتباً كثيرة منها كتاب الإيضاح في النحو ، والحجة في علل القراءات السبع ، وغيرها من سنة  
سبع وسبعين وثلثمائة للهجرة ببغداد . انظر ترجمته : طبقات النحويين ( .. / ١٢٠ ) ، نزهة  
الألباء ( .. / ٢٧٤ ) ، إنباه الرواة ( ١ / ٣٠٨ ) ، بغية الوعاة ( ١ / ٤٩٦ ) .  
وانظر : الحجة للقراء السبعة ، لأبي علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي ت ٣٧٧ هـ ، حققه  
بدر الدين قهوجي وبشير حويجاتي ، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ ، دار المأمون للتراث ، دمشق ،  
( ٣ / ٣٥٢ ) .

(٢) انظر : معاني القرآن وإعرابه ( ٢ / ٢٧٠ ) .

(٣) انظر : معاني القرآن وإعرابه ( ٢ / ٢٧٠ ) .

الهاء لئلا يختلف اللفظ منه فيكون وصله بغير هاء<sup>(١)</sup> ، ووقفه بالهاء ، كما أجرى الشاعر الوصل بجرى الوقف في قوله اشتر لنا دقيقاً<sup>(٢)</sup> .

وقوله تعالى : ﴿ لَمْ يَتَسَنَّهٗ ﴾ [ البقرة : ٢٥٩ ] إذا جعلت الهاء للوقف ، فالكلام فيه كالكلام في قوله « اقتده » ، ومن قال ساينت من السنة كانت الهاء عنده أصلية من نفس الكلمة ، ومن قال ساينت فعل الهاء للوقف ، وعلى الوجهين جميعاً الوقف عليه بالهاء<sup>(٣)</sup> ، وكذلك « اقتده » أجمعوا على أن الوقف عليها بالهاء ، وإنما اختلفوا في حال الوصل ، فمنهم من حذف ، ومنهم من أثبت ، فأما الوقف فقد أجمعوا على إثباتها فيه ، وكتابته بالهاء لا محالة ، وأما<sup>(٤)</sup> الذي يزداد فيه الهاء للتعويض أو لبيان الحركة من غير تعويض عن محذوف فهو على ضروب منها :

نون التثنية والجمع الذي على نحو رأيت رجلين ، وجاءني رجلان ، وهؤلاء مسلمون ، ورأيت الزيدين ، يلحق هذا الضرب بالهاء في الكلام ، فيقال : رأيت رَجُلَيْنِهِ ، وجاءني رَجُلَانِهِ ، وهؤلاء مُسْلِمُونَهُ ، ورأيت الزيدينه ،

---

(١) اتفق القراء على إثبات هاء السكت في « اقتده » وفقاً على الأصل سواء قلنا أنها للسكت أو للضمير واختلفوا في إثباتها وصلاً فأثبتها فيه ساكنة نافع وابن كثير وأبو عمرو وعاصم وكذا أبو جعفر ، وأثبتها مكسورة مقصورة هشام وأشبع الكسرة ابن ذكوان بخلف والإشباع رواية الجمهور عنه والإختلاس رواية زيد عن الرملي عن الصوري وقرأً بحذف الهاء وصلاً حمزة والكسائي وخلف ويعقوب على أنها للسكت فمحلها الوقف .

انظر : النشر ( ٢ / ١٤٢ ) ، والإتحاف ( .. / ٢١٣ ) .

(٢) لم أعثر عليه ، والشاهد فيه حذف الهاء في الوصل .

(٣) قرأ ﴿ يَتَسَنَّهٗ ﴾ بحذف الهاء وصلاً وإثباتها وفقاً على أنها للسكت حمزة والكسائي ويعقوب

وخلف والباقون بإثباتها وفقاً ووصلاً وهي للسكت أيضاً .

انظر : النشر ( ٢ / ١٤٢ ) ، والإتحاف ( .. / ١٦٢ ) .

(٤) في الأصل « فهذا » وهو تصحيف ، والصواب ما أثبتته .

وإنما يفعل ذلك / ليسلم الكسر في التنثية ، والفتح في الجمع عند الوقف ، لأن كل موقوف عليه ساكن ، فألحقوه الهاء لبيان الحركة ، وهذا إنما هو مذهب للعرب في الكلام استحساناً منهم ، وأنشدوا فيه :

أنشد بالله من الثقليين لشدة شمخ كمي الرجلينه<sup>(١)</sup>

كمى وكماء إذا انشقت رجله من الخفاء ، فأما نون المساكن فلا يجوز إلحاقها الهاء لأنها ليست بنون الجمع ، وقد يشبه النون التي تدخل في بنية الأفعال وجمعها بالتي تدخل في الأسماء ، نحو : يضربان ، ويضربون ، فيقولون يضربانه ، ويضربونه ، وليس في الأفعال ككثرتها في الأسماء ، لاسيما فيما يتعدى منها ما يدخل في الأفعال من اللبس بضمير المفعول ، وإنما فعلوا ذلك لأن النون خفية ، وهي تقع بعد حرف ساكن فكرهوا إسكانها في الوقف لخفائها ، فبينت بلزوم الحركة ولا يميل إلى لزوم الحركة في الوقف إلا بهذه الهاء ، فألحقت الهاء ، وهذا كله في الكلام ، فأما تلاوة القرآن فإن القراء مجمعون على أنه لا يلحق الهاء شيء من هذه النونات إلا ما روي عن يعقوب أنه يثبت الهاء فيما لا يتعدى منها ، وليس للرواة عنه في ذلك ، قلت : وروى زيد بن أبي يعقوب<sup>(٢)</sup> عنه أنه يلحق الهاء فيما لا يتعدى منها إلى مفعول كقوله ﴿ رَبِّ الْعَلَمِينَ ﴾ [ الفاتحة : ٢ ] ﴿ أَلْمُفْلِحُونَ ﴾ [ البقرة : ٥ وآل عمران : ١١٠ ] ﴿ أَلْفَسِقُونَ ﴾ [ الحشر : ١٩ ] و ﴿ قَالَ رَجُلَانِ ﴾ [ المائدة : ٢٣ ] و ﴿ يُحَرِّفُونَ ﴾ [ المائدة : ١٣ والنساء : ٤٦ ] ﴿ يُؤْمِنُونَ ﴾ [ هود : ١٧ والبقرة : ٤ ]

(١) لم أقف عليه .

(٢) زيد بن أحمد بن إسحاق أبو علي الحضرمي ، روى القراءة عرضاً عن عمه يعقوب ابن إسحاق

الحضرمي وروى القراءة عنه عرضاً على ابن أحمد الجلاب وغيره .

انظر ترجمته : غاية النهاية ( ١ / ٢٩٦ ) .

﴿ تَرْجَعُونَ ﴾ [ البقرة : ٢٨ ، ٢٨١ ] ونحوها ، فيقول العالمينه ،  
 والمفلحونه ، والفاسقونه ، وقال رجلانه<sup>(١)</sup> ؛ فأما قوله ﴿ نَسْتَعِينُ ﴾  
 [ الفاتحة : ٥ ] و﴿ يَعْلَمُونَ ﴾ [ البقرة : ١٣٤ والأنعام : ٤٣ ، ١٢٢ ]  
 و﴿ يَنْفِقُونَ ﴾ [ البقرة : ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٥ ] فإنه لا يدخل الهاء فيها وفي  
 أمثالها لأنها لا تتعدى فتشكل الهاء بالمفعول ، وإن كانت جائزة في العربية وعند  
 أهلها كما ذكرت ، واختيار القراء في سائرهما أن لا يلحق الهاء فيها اتباعاً  
 للكتاب<sup>(٢)</sup> .

فأما النون التي هي ضمير جمع المؤنث ، نحو قوله تعالى ﴿ فَأْتَمَّهُنَّ ﴾  
 [ البقرة : ١٢٤ ] ﴿ يَأْكُلُهُنَّ ﴾ [ يوسف : ٤٣ ، ٤٦ ] ﴿ مِّنْهُنَّ ﴾  
 [ يوسف : ٣١ ] ﴿ فِيهِنَّ ﴾ [ الرحمن : ٧٠ ] ﴿ فَكَاتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ ﴾  
 [ النساء : ٢٤ ] ﴿ حَمَلَهُنَّ ﴾ [ الطلاق : ٤ ] والخفيفة كقوله ﴿ أَرْضَعْنَ  
 لَكُمْ ﴾ [ الطلاق : ٦ ] ﴿ يَتَرَبَّصْنَ ﴾ [ البقرة : ٢٣٤ ] وفي القرآن منها  
 كثير ، فإن النحويين يجيزون إلحاق الهاء فيها كلها في حال الوقف ، والقراء  
 يأبون ذلك كراهة مخالفة المصحف ، إلا يعقوب الحضرمي ، فإنه يلحق الهاء فيما  
 كان مشدداً ، وقد قرأنا له بالهاء في الوقف ، فمن قرأ بقراءته وألحق الهاء في

(١) انظر : النشر ( ٢ / ١٣٦ ) ، وشرح طيبة النشر ( ٠٠ / ١٧٥ ) .

(٢) قرأ يعقوب بإلحاق الهاء في الوقف على النون المفتوحة في نحو : العالمين ، والمفلحون والذين فيما  
 رواه ابن سوار وغيره ومقتضى تمثيل ابن سوار بقوله تعالى ﴿ يَنْفِقُونَ ﴾ شموله للأفعال  
 والصواب تقييده بالأسماء عند من أجازها ، والجمهور على عدم إثبات الهاء في هذا الفصل وعليه  
 العمل .

انظر : النشر ( ٢ / ١٣٦ ) ، والإتحاف ( .. / ١٠٤ ) .

المشددة منهما إذا وقف جاز له ذلك<sup>(١)</sup> ، وإلحاق الهاء في المشددة أحسن منه في المخففة ، لأن كل موقوف عليه ساكن ، فإن أسكنه على ما يوجبه حال الوقف صَعِبَ للإسكان مع التشديد ، واحتاج إلى تكلف ، وإن حرّكه خرج عن مذاهب العرب ، لأنها لا تقف إلا على ساكن ، وإن أشمّه فإن إشماء المفتوح عند أكثر القراء غير جائز ، وقد أجازوه الأقلون منهم ، فإلحاق الهاء في هذا القبيل جائز لبيان الحركة في حال يجوز بيانها ، إلا أن القراء تهيبوه لمخالفة المصحف ، وقد أثبتتها يعقوب في حال الوقف ، ومن تحرّج وتهيب إدخال حرف لم يثبت له خط في المصحف كان له في الوقف عليها وجهان ، أحدهما : للإسكان والتقاء الساكنين مع الوقف بجائز بإجماع ، والثاني : إشماء ، وهو وإن كان في المفتوح لم يجزه أكثرهم فقد أجازوه البعض<sup>(٢)</sup> ؛ فإن وقف القارئ إن وإنّ المشدتين عند انقطاع النفس جاز له إلحاق الهاء على مذهب يعقوب ، كما قلت في النونات المشددة ، ويقصد الهاء على قوله عمّ بيديّ ونحوهما من المشدات ، وكذلك هو وهي وبابهما .

وقيل عن البزي عن ابن كثير أنه يقف على " ما " التي يراد بها الاستفهام بالهاء إذا حذف الألف منها في الخط ، كقوله ﴿ فَلِمَ قَتَلْتُمُوهُمْ ﴾<sup>(٣)</sup> [ آل

(١) قال ابن الجزري اختلف عن يعقوب في الوقف على ذلك بالهاء فقطع في التذكرة بإثبات الهاء عن يعقوب في ذلك كله وكذلك الحافظ أبو عمرو الداني وذكره أبو طاهر بن سوار وقطع به أبو العز القلانسي لرويس من طريق القاضي وأطلقه في الكنز عن رويس وقطع به ابن مهران لروح ، والوجهان ثابتان عن يعقوب بهما قرأت وبهما آخذ ، وقد أطلقه بعضهم وأحسب أن الصواب تقييده بما كان بعد هاء كما مثلوا به ولم أجد أحداً مثل بغير ذلك فإن نص على غيره أحد يوثق به رجعتنا إليه وإلا فالأمر كما ظهر لنا .

انظر : النشر ( ٢ / ١٣٥ ) ، الإتحاف ( .. / ١٠٤ ) .

(٢) إلا أنه لم يقرأ به أحد من القراء العشرة .

(٣) " فلم تقتلوهم " تصحيف ، والصواب ما أثبتته في الأصل .

عمران : ١٨٣ ] و ﴿ لِمَ تَعْظُونَ ﴾ [ الأعراف : ١٦٤ ] ﴿ فِيمَ تَبْشِرُونَ ﴾ [ الحجر : ٥٤ ] ولا أرى لأحد أن يقف على مثل هذه المواضع ، إلا إذا كان تاماً أو كافياً ، فإن وقف على شيء منها لم يلحق الهاء عند الجمهور وإن كان جائزاً في العربية<sup>(١)</sup> . واتفقوا على إلحاق الهاء في قوله تعالى ﴿ كِتَابِيَّة ﴾ [ الحاقة : ٢٥ ] و ﴿ مَالِيَّة ﴾ [ الحاقة : ٢٨ ] و ﴿ حِسَابِيَّة ﴾ [ الحاقة : ٢٦ ] و ﴿ سُلْطَانِيَّة ﴾ [ الحاقة : ٢٩ ] و ﴿ مَا هِيَّة ﴾ [ القارعة : ١٠ ] في الوقف لنباتها في الخط ، واختلفوا في الوصل ، فمنهم من حذف ، ومنهم من أثبت<sup>(٢)</sup> ، وهي مذكورة في كل القرآن ، وبالله التوفيق .

(١) قال ابن الجزري ما الاستفهامية الجرورة بحرف الجر وقعت في خمس كلمات ( عم ، فيم ، تم ، لم ، مم ) فاختلّفوا في الوقف عليها بالهاء عن يعقوب والبزي . فأما يعقوب فقطع له في الوقف بالهاء أبو محمد سبط الخياط وأبو الفضل الرازي والشريف عن الشرف العباسي . وقطع له الجمهور كأبي العز وابن غلبون والحافظ أبي العلاء وابن سوار والداني بالهاء في الحرف الأول وهو ( عم ) وقطع له الأكثرون بذلك في الحرف الثاني وهو : فيم نحو ﴿ فِيمَ كُنْتُمْ ﴾ و ﴿ فِيمَ أَنْتَ ﴾ وهو الذي في الإرشاد والمستنير وزاد أيضاً الحرف الثالث وهو : بم نحو ﴿ فِيمَ تَبْشِرُونَ ﴾ وقطع له الداني بالهاء في الحرف الأخير وهو ( مم ) وقطع من قراءته على أبي الفتح في لم ومم وفيم ، وقطع آخرون بذلك لرويس خاصة في الأحرف الثلاثة الأخيرة وجعل الحرفين الأولين ليعقوب بكماله ، ولم يذكره عنه في الكامل ولا في الجامع ولا في كثير من الكتب . ( قلت ) وبالوجهين أخذ ليعقوب في الأحرف الخمسة لثبوتها عندي عنه من روايته .

وأما البزي فقطع له بالهاء في الأحرف الخمسة صاحب التيسير والتبصرة والتذكرة والكافي وتلخيص العبارات وغيرها ، ولم يذكره أكثر المؤلفين وهو الذي عليه العراقيون وانفرد في الهداية بالهاء عن ابن كثير بكماله في ( عم ) و ( لم ) فقط ، وأطلق للبزي الخلاف في الخمسة أبو القاسم الشاطبي والداني في غير التيسير بالهاء قرأ على أبي الحسن بن غلبون وبغير هاء قرأ على أبي الفتح فارس بن أحمد وعبد العزيز بن جعفر الفارسي وهو من المواضع التي خرج صاحب التيسير فيها عن طريقه فإنه أسند رواية البزي عن الفارسي هذا وقطع فيه بالهاء عن البزي ولم يقرأ بالهاء إلا على ابن غلبون كما نصّ عليه في جامع البيان . انظر : النشر ( ٢ / ١٣٤ ، ١٣٥ ) .

(٢) اختلف القراء في قوله تعالى ﴿ كِتَابِيَّة ﴾ و ﴿ مَالِيَّة ﴾ و ﴿ سُلْطَانِيَّة ﴾ و ﴿ مَا هِيَّة ﴾ فحذف الهاء في الوصل حمزة ويعقوب وأثبتها الباقون في الحالين . انظر : النشر ( ٢ / ١٤٢ ) ، الإتحاف ( .. / ١٠٥ ) .

## باب الوقف على هاء الكناية

اعلم أن هاء الكناية إذا كانت للمؤنث لحقتها ألف لازمة في الوصل والوقف ، لأن الهاء حرف خفي مشبه بالألف للخفاء ، ولأنها من مخرجها ، فأرادوا بيانها بانضمام الألف للهاء ، وجعلوا الألف لازمة ليفصل بها بين المؤنث والمذكر ، فقالوا : ضربها ، وضربتها ، فإذا كانت هذه الهاء كناية عن المذكر / ألحقوها واواً في الوصل إذا انفتح ما قبلها أو انضم فقال ضربتهو ، <sup>أ/١٤</sup> وضربهو وجعلوا الواو فيها نظيرة الألف في المؤنث ، إلا أن تسقط في حال الوقف ، ولا تسقط الألف من المؤنث بحال لأنهم جعلوها فاصلة بين المذكر والمؤنث فلزموها ، ولما كانت الواو مزيدة للصلة تكثيراً لها لا لغيرها حذفوها في الوقف تخفيفاً ، ولأنهم يحذفونها إذا كانت من نفس الكلمة أو دخلت لمعنى ، وكان حذفها إذا كانت صلة أولى ، فإذا انكسر ما قبل هذه الهاء كسرت ، وألحقوها ياءً ، فقال مررت بهي يا هذا وتسقط الياء في الوقف أيضاً ، كما سقطت الواو .

قال بعض النحويين هذه الياء بدل من الواو وهو الأصل ، إلا أنهم كرهوا أن يخرجوا من كسرة إلى ضمة ، فكسرت الهاء وانقلبت الواو ياءً كانقلابها في ميزان ، وميقات ، وأهل الحجاز يضمون الهاء على كل حال ، وإن وقعت قبلها كسرة ، ويقرأون الواو بعدها ، فيقولون مررت بهو يا هذا ؛ وحكي عن بعضهم أنه قرأ ﴿ فحسبنا بهو وبدار هو الأرض ﴾ <sup>(١)</sup> [ القصص : ٨١ ] وهذا المذهب يدل على أن الأصل هو الواو ، وأن الياء منقلبة عنها لما ذكرت ، وهذا الذي قلته من إلحاق الواو والياء بعد الهاء التي هي كناية عن المذكر إذا ما

(١) هذه قراءة شاذة لم يقرأ بها أحد من القراء العشرة ولم أجد لها في مظانها من كتب شواذ القراءات والتفسير .

تحرك ما قبلها هو إجماع القراء وأكثر العرب ، ومنهم من يجتلس<sup>(١)</sup> الضمة والكسرة ، فلا يثبت بعدهما واواً ولا ياءاً اجتزاً بالحركة عن حرف اللين ، وهذه اللغة لقوم من العرب ، ولا تدخل في القرآن ، وأنشدوا :

يا ابن كلاب وابن أوس  
فمن يكن قناعه مغطياً فإنني لمختلا<sup>(٢)</sup>

والأول أفصح ، وبه نزل القرآن .

وزعم ابن كيسان أن من قرأ قوله ﴿ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى  
وَنُصِّلِهِ ﴾ [ النساء : ١١٥ ] بالاختلاس من غير ياءٍ في اللفظ ،  
ذهب إلى هذه اللغة ، وليس الأمر عندي كذلك ، والذي عامل  
هذه الهاء في هذا الموضع معاملتها مع الياء الساكنة أن لو وقفت قبلها ،  
فكأنه لم يعتدّ بحذفها ، فكما أنها لو كانت الياء في الكلام كانت كسرة ،  
الهاء مختلصة كذلك إذا كانت محذوفة تكون الكسرة مختلصة ، لأن الياء مزادة ،  
وإن أسقطها معنى الجزم ليس أن القارئ قصد تلك اللغة ، والدليل على صحة  
ما قلته أن الياء لم تحذف بعد هذه الهاء إلا في موضع تسقط الياء منه للجزم ،  
كقوله ﴿ نُوَلِّهِ ﴾ [ آل عمران : ١٤٥ ] و ﴿ وَمَنْ يَأْتِهِ ﴾<sup>(٣)</sup> [ طه : ٧٥ ]

(١) الاختلاس هو عبارة عن الإسراع بالحركة ، إسراعاً يحكم السامع له أن الحركة قد ذهبت وهي كاملة في الوزن . انظر : التمهيد ( .. / ٧٣ ) .

(٢) لم أقف عليه . والشاهد فيه : حذف الواو اكتفاءً بالضمة في قناعه .

(٣) اختلف القراء في قوله « نُوَلِّهِ » و « نوله ونصله » فسكن الهاء أبو عمرو وهشام من طريق الداجوني وأبو بكر وحمزة وكذا ابن وردان من طريق النهرواني عن ابن شبيب ومن طريق أبي بكر ابن هارون كلاهما عن الفضل عنه وابن جهماز من طريق الهاشمي . وقرأ قالون وهشام من طريق الحلواني بخلف عنه وابن ذكوان من أكثر طرق الصوري وكذا يعقوب وابن جهماز من طريق الدوري وابن وردان من باقي طرقه باختلاس كسرة الهاء والباقون بإشباع الكسر ، وبه قرأ هشام في أحد أوجهه من طريق الحلواني وهو الثاني لابن ذكوان فصار لهشام ثلاثة أوجه : الإسكان والصلة والاختلاس ، ولابن ذكوان وجهان القصر والإشباع ولأبي جعفر وجهان الإسكان والقصر .

انظر : النشر ( ١ / ٣٠٥ ، ٣٠٦ ) ، والإتحاف ( .. / ٣٥ ، ١٩٤ ) .



﴿ فَأَلْقَتْهُ ﴾<sup>(١)</sup> [ النمل : ٢٨ ] ، ولا تسقط في نحو ﴿ جَاءَ بِهِ مُوسَى ﴾ [ الأنعام : ٩١ ] و ﴿ حَقَّ قَدْرِمَهُ ﴾ [ الأنعام : ٩١ ] وأشباههما من غير خلافٍ عنهما فيه ، وأكثر القراء على الإشباع وإلحاق الياء في المختلف فيه لأن الهاء وقعت بعد كسرة قياساً على سائر ما في القرآن والكلام مما ليس فيه ياء محذوفة ، ولم يعتدوا بالياء المحذوفة ، وكذلك القول في ﴿ يَرْضَهُ لَكُمْ ﴾<sup>(٢)</sup> [ الزمر : ٧ ] ومن أسكن هذه الهاءات شبهها بهاء الوقف في مثل ﴿ أَقْتَدَهُ ﴾ و ﴿ كِتَابِيَّة ﴾ من حيث إنهما زائدتان ، ويحتمل أن يكون قد عاملها في الوصل أيضاً ، وهذا الوجه ضعيف لأنه إذا جاز في هاء الكناية أن تعامل في الوصل معاملتهم إياها في حال الوقف جاز في سائر الحروف ، ويؤدي ذلك إلى إبطال الإعراب ، ويحتمل أن تكون هذه الهاء لما وقعت آخر الكلمة

(١) اختلف القراء في قوله تعالى ﴿ فَأَلْقَتْهُ إِلَيْهِمْ ﴾ فقرأه بالاختلاس قالون وابن ذكوان بخلف عنه وكذا يعقوب وقرأ بإسكان الهاء أبو عمرو وعاصم وحمزة والداجوني عن هشام وكذا ابن وردان وابن جهم بخلف عنهما ، واختلف عن الحلواني عن هشام في الاختلاس والإشباع فتلخص أن لقالون وكذا يعقوب الاختلاس فقط ولأبي عمرو وعاصم وحمزة السكون فقط ، ولابن ذكوان القصر والإشباع وهما لهشام عن الحلواني وله الإسكان عن الداغوني فكمل لهشام ثلاثة ولأبي جعفر السكون والقصر والباقون بالإشباع .

انظر : النشر ( ١ / ٣٠٦ ) ، والإتحاف ( .. / ٣٦ ) .

(٢) اختلف القراء في قوله تعالى ﴿ يَرْضَهُ لَكُمْ ﴾ فقرأه باختلاس ضمة الهاء نافع وحفص وحمزة وكذا يعقوب واختلف فيه عن ابن ذكوان وكذا ابن وردان والوجه الثاني لهما الإشباع وقرأه بالإسكان السوسي واختلف في الإسكان عن الدوري وهشام وأبي بكر وكذا عن ابن جهم ، والوجه الثاني للدوري وكذا ابن جهم الإشباع ، والوجه الثاني لهشام وأبي بكر الاختلاس والباقون وهم ابن كثير والكسائي وكذا خلف بالإشباع ، فتلخص أن نافع وحفص وكذا يعقوب الاختلاس فقط ولابن كثير والكسائي وكذا خلف الإشباع ، وللدوري وابن جهم الإسكان والإشباع وللسوسي الإسكان فقط ، ولهشام وأبي بكر الإسكان والاختلاس فقط ولابن ذكوان وابن وردان الاختلاس والإشباع .

انظر : النشر ( ١ / ٣٠٧ ، ٣٠٨ ) ، والإتحاف ( .. / ٣٦ ) .

وكانت مجزومة توهم القارئ أنها حرف الإعراب فأسكنها وهو يريد الجزم على التوهم ، والله أعلم .

وإثبات الواو بعد هذه الهاء إذا انفتح أو انضم ما قبلها أفصح وأكثر ، فكذلك إثبات التاء بعدها إذا انكسر ما قبلها أفصح ، فإن سكن ما قبل الهاء وكان الساكن ياء كسرت الهاء وإن كان فرقاً من سائر الحروف وضمت الهاء .

واختلف القراء في إثبات الواو بعد المضمومة ، وإثبات الياء بعد المكسورة ، فمن أثبتهما فعلى الأصل ، ومن حذفهما كره أن يجمع بين ساكنين ، لأن الهاء ليست بحاجز حصين لخفائها ، والوقف على هذه الهاء بالإسكان سواء سكن ما قبلها أو تحرك ، هذا هو المختار ، لأن العرب لا تقف إلا على ساكن ، ولا يبتدئ إلا بمتحرك ، وقد استحسّن قوم أن يشمّ شيئاً من الضمّ إذا كان مضموماً ، ويشار إلى الكسر إذا كان مكسوراً ، وهذا فيما سكن ما قبله أحسن مما تحرك ما قبله ، لئلا يجمع بين ساكنين وإن كان الجمع بينهما جائزاً في حال الوقف ، وإن أشمّ الهاء الرفع إذا تحرك ما قبله جاز أيضاً .

حكى ابن الأنباري عن خلف<sup>(١)</sup> قال : كان الكسائي يعجبه أن يشمّ الهاء الرفع في نحو ﴿ فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ﴾ [ البقرة : ١٧ ] و ﴿ أَلَّن نَجْمَعَ عِظَامَهُ ﴾ [ القيامة : ٣ ] و ﴿ أَيَّانَ يَوْمَ الْقِيَمَةِ ﴾ [ القيامة : ٤ ] .

---

(١) خلف بن هشام بن ثعلب البغدادي أبو محمد المقرئ أحد القراء العشرة وأحد الرواة عن حمزة ، كان ثقة كبيراً زاهداً عالماً عابداً قال عنه ابن حجر : ثقة له اختيار في القراءات توفي سنة تسع وعشرين ومائتين للهجرة . انظر ترجمته في : الأنساب ( ١ / ٣٧٢ ) ، تهذيب الكمال ( ٨ / ٢٩٩ ) ، الكاشف ( ١ / ٣٧٤ ) ، غاية النهاية ( ١ / ٢٧٢ ) ، تهذيب التهذيب ( ٣ / ١٥٦ ) ، التقريب ( .. / ١٩٤ ) ، طبقات المفسرين ( ١ / ١٦٣ ) .

وحكى عن أحمد بن يحيى أنه قال : إنما اختار الكسائي الإشمام لأن الهاء خفية فقواها بالحركة ، والوجه الإسكان في كل القرآن<sup>(١)</sup> ، قلت : أما قوله فقواها بالحركة / لأن الإشمام إظهار بعض الحركة ، ليس نريد به الحركة ، لأن العرب لا تقف على متحرك ، وهذان الوجهان جيدان ، أعني الوقف على آخر الكلمة بالإسكان بأي حركة تحركت بالإشمام إذا كان مرفوعاً أو مجزوماً ، وسواء كان الموقوف عليه هاء أو غيره من سائر الحروف ، وسواء كان ما قبل الهاء ساكناً أو متحركاً ، وفي الوقف على هذه الهاء وجه ثالث ، وهو نقل حركة الهاء إلى ما قبلها إن كان ساكناً ، فيقال عنه ومنه ، وهذا الوجه لا أرى لأحد أن يقرأ به القرآن لاسيما إذا كان سكون الحرف علامة للجزم مثل ﴿وَأَسْتَغْفِرُهُ﴾ [النصر : ٣] لأنه يدعو إلى رفع المجزوم ، وذهاب المعنى المقصود بالجزم ، وقد أجازته النحويون في الكلام ، وقالوا هو مذهب للعرب كرهوا الجمع بين الساكنين<sup>(٢)</sup> ، فينقلوا حركة الهاء إلى الساكن قبلها لئلا يجتمع ساكنان ، ولأن الهاء حرف خفي ، فأرادوا أن تكون لها زيادة بيان بحركة ما قبلها إذا لم يمكن تحريك الهاء نفسها ، لأنها تسكن بحق الوقف عليها ، واستشهدوا بقول الشاعر :

يا عجيبي والدهر جمَّ عجبه      من عندي سبني لم أضربه<sup>(٣)</sup>

(١) انظر : الإيضاح ( ١ / ٣٨٨ ، ٣٨٩ ) .

(٢) انظر : تيسير الصرف بمضمون كتاب شذا العرف في فن الصرف ، لأحمد الحملاوي ، مكتبة

إحياء التراث الإسلامي ( ٠٠ / ٣٩١ ) .

(٣) قائل هذا البيت زياد الأعجم ، وهو من شواهد سيبويه .

والشاهد : لم أضربه حيث نقل حركة الهاء إلى الباء التي قبلها وهي لغة فصيحة . انظر : الكتاب

لسيبويه ( ٤ / ١٨٠ ) ، واللسان مادة ( له ) ( ١٢ / ٥٥٤ ) ، ومعجم شواهد النحو

( ٠٠ / ١٩١ ) ، ومعجم شواهد اللغة ( ٠٠ / ٤٤٤ ) .

ولا يجوز أن يقرأ القرآن بهذه اللغة المخالفة للأثر ، ولا يعتد بشذوذ الروايات ، ولولا أنه يكون خرقاً للإجماع لامتنتعت من جوازه في الكلام أيضاً ، لأن هذا شيء لم يرد عنهم في الكلام المنشور ، ولا في حشو البيت من الشعر ، وإنما جاء ذلك في أواخر الأبيات لشيئين :

أحدهما تصحيح البيت وإقامة وزنه .

والثاني أن الهاء إذا سكن ما قبلها اختلست حركتها .

وحرف الروي<sup>(١)</sup> من البيت لا يجري بحركة مختلصة ، فلما لم يترن البيت ، واختلاس حركة حرف الروي لا يوجد في ذوق الشعر احتاجوا إلى نقل حركة الهاء إلى الساكن قبلها عند الضرورة ، فلا حجة في البيت لمن يستشهد به على تصحيح نقل الحركة إلى الساكن في القرآن ، فأما الفرار من الجمع بين الساكنين بنقل حركة الهاء إلى الساكن الذي قبلها ، فقد أجمعوا على جواز الجمع بينهما في حال الوقف ، على أن الإشمام يخرج الواقف من أن يكون جامعاً بينهما ، ولأنه يقوي الهاء ، فيزيل عنها الخفاء الذي من أجله أول حركتها عند من رآه ، فلا وجه لنقل الحركة مع زوال خفاء الهاء بالإشمام ، ولا تكون أيضاً جامعاً بين الساكنين مع استعمال الإشمام ومن استجاز نقل الحركة فحجته أن الهاء لها شبه بالهمزة من حيث المخرج ، كما استجازوا نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها

---

(١) حرف الروي : هو الحرف الذي تبنى عليه القصيدة وتنسب إليه ، نحو لامية ابن الوردية ، سينية البحتري .

وعرف الروي أيضاً بأنه : أصل تسمية القصيدة لأنها تقوم عليه فهي بائية أو رائية أو ميمية بما يتكرر منه .

انظر : كشف المشكل ( ٢ / ٤٢٠ ) ، وصناعة الكتابة وفن التعبير ، د/ طلال علامة ، الطبعة الأولى ١٩٩٥ م ، دار الفكر اللبناني ( .. / ٢٩٣ ) ، ومعالم اللغة العربية علم العروض والقافية ، للأستاذ عبد القادر مايو ، دار القلم العربي بجلب ( .. / ٤ ) .

في مثل ﴿ قَدْ أَفْلَحَ ﴾ [ المؤمنون : ١ ] و ﴿ هَلْ أَتَى ﴾ [ الإنسان : ١ ]  
أجازوا أيضاً نقل حركة الهاء إلى الساكن قبلها في مثل عُنْهُ وَمُنْهُ ، قياساً على  
الهمزة ، وهذه من الحجة ، لا ما ذهبوا إليه من الاحتجاج بالبيت ، بدليل أنهم  
لم يميزوا قصر الممدود ، ومدّ المقصور في الكلام مع وجوده في الشعر ، وليس  
كل مرخّص من ضرورة الشعر يجوز استعماله في الكلام ، ولا كل مرخّص في  
الكلام يسوّغ للقارئ أن يقرأ به ، لأن القراءة سنة متبعة ، لا يُتعدى فيها الأثر ،  
ولو جاز نقل حركة الهاء إلى الساكن في القرآن لجوازه في الشعر والكلام ، لجاز  
كسر الساكن أيضاً ، لأن من العرب من تكسر الساكن ، فيقول عِنْهُ وَمِنْهُ ،  
وحجتهم أن الهاء ساكنة بحق الوقف عليها وما قبلها ساكن فالتقى ساكنان ،  
وحكم التقاء الساكنين أن يحرك إلى الكسر ، وقد أجمعوا على أنه لا يجوز أن  
يقرأ القرآن بهذه اللغة ، فكذلك الوجه الأول لا يدخل في القرآن ، وإن أجزى في  
الكلام ، فليعلم ذلك ، ولا يقلد في القراءة من لا بصر له بها .

## باب الوقف على أواخر الكلم المتحركة بتنوين وبغير تنوين

اعلم أن الكلمة المتحركة إذا وقفت عليها من الضم أو الفتح أو الكسر ، فإن كانت مضمومة ، فلا تخلو الضمة أن تكون بناءً أو إعراباً ، وحكمها واحد في حال الوقف ، وفيه وجوه أحدها : أن يسكنه فيستوي في الوقف آخر المبنى على الضم وآخر المجزوم من جهة الإعراب ، وآخر المرفوع والساكن الذي لا حركة له في الوصل ، كل ذلك يكون سواء ، وهذا السكون هو الأصل في كل موقوف عليه مضموم معرب ، ومبنى ؛ قال النحويون : إنما اختارت العرب ذلك لأن الفراغ من الكلمة يجب أن يقع عنده راحة للمتكلم إذا كان آخر كلامه آخر نشاطه ، فأرادوا أن يكون اللفظ في حال الوقف أخف من اللفظ في حال النشاط ، الذي هو الابتداء ، فانترعت الحركة من الموقوف عليه واختير السكون معه ، ولو وقف / واقف على الحركة لاستطاع ذلك بإجماع ، ولكن ليس بالمختار ؛ وذكر ابن مهران<sup>(١)</sup> رحمه الله في كتابه « أن السكوت مبنيٌّ على السكون ، ليس في الفطرة غير ذلك »<sup>(٢)</sup> ولعمري أن السكوت مبني على السكون ، لكن قوله ليس في الفطرة غير ذلك كلام عجيب ، وسهو عظيم ، هلاً رجع إلى حسّه فأعمله ، وفكر فاهم النظر فيما قاله ، ألم يعلم أن هذه اللفظة تستعمل فيما يستحيل وجوده في حسّ البشرية ، كما لو قيل « فلان يسمع بعينه ، ويرى بأذنه ، ويذوق ببصره » لنفينا هذا الكلام ، وقلنا هو حال

أ/١٥

---

(١) أبو بكر أحمد بن الحسين بن مهران الأصبهاني ثم النيسابوري ، أصله من أصبهان وعاش في نيسابور مؤلف كتاب الغاية في القراءات العشر ومذهب حمزة في الهمز في الوقف وكتاب طبقات القراء وكتاب الوقف والابتداء وكتاب الشامل ، ضابط محقق ثقة صالح ، توفي سنة إحدى وثمانين وثلثمائة للهجرة .

انظر ترجمته : سير أعلام النبلاء ( ١٦ / ٤٠٦ ) ، غاية النهاية ( ١ / ٤٩ ) ، شذرات الذهب ( ٣ / ٩٨ ) ، النجوم الزاهرة ( ٤ / ١٦٠ ) .

(٢) لم أقف على كتابه « الوقف والابتداء » .

غير صحيح ، ولا يسمع إلا بالأذن ، ولا يرى إلا بالعين رؤية المشاهدة ، ولا يذاق إلا بالفم ، ليس في الفطرة غير ذلك ، لأن الفطرة الخلقية ، ومعنى فطرة الله أي خلقه الله التي خلق الناس عليها ، فمن قال ليس ذلك في الفطرة ، فكأنه قال ليس ذلك في الجبلة والخلق ، وفي الوسع والطاقة ، وقد نرى خلقاً من العوام يقفون على الحركة ، فيردُّ عليهم ، ويحملون على الإسكان في حال الوقف ، ولم يكن من الوسع لما وجد منّا ذلك ، ولعل هذا الرجل رحمه الله رأى في الكتب أن الابتداء بالساكن لا يجوز ، وليس في الوسع والطاقة ، فظنَّ أن الوقف على الحركة أيضاً ليس في الوسع والطاقة ، وأن وقوعه يستحيل كما استحال الابتداء بالساكن ، ولعمري أن الابتداء لا يكون إلا بمتحرك ، والوقف لا يكون إلا على الساكن ، ولكن يمكن الوقف على المتحرك وإن كان خلاف ما عليه الجمهور ، ومن وقف عليه فليس عندي بلاحن وهو مخطيء ، فأما الابتداء بالساكن فليس في الوسع والطاقة ، لأن الابتداء يهيج المنطق ، فلا بد من أن نبين تهيجه حركة مع الحرف ، وليس في الفطرة غيره .

ولو أمكن الابتداء بالساكن لكان ذلك سائغاً ، كما أن الوقف على السكون ، ولو حرّك القارئ الموقوف عليه لم يكن لاحقاً ولا مغيراً للمعنى ، وفي الموقوف عليه إذا كان مرفوعاً أو مضموماً ، منوناً أو غير منون ، وجه ثانٍ ، وهو الإشمام ، وذلك أنه يشير إلى موضع الضمة إشارة خطية تذهب على الأعمى ، وإنما يعرفه البصير الذي يعبه عليك بعينه .

قال ابن كيسان : « الإشمام هو أن تضمّ شفتيك عند انقطاع الوقف على الحرف ، فتشير إلى موضع الضمة بهما »<sup>(١)</sup> وفيه وجه ثالث ، وهو الروم ، قال ابن كيسان : « هو أن تُدور الحركة فتختلسها اختلاسة فتزعاها مع الوقف على الحرف إلى موضع الواو » .

(١) لم أفق عليه .

فأما المجرور والمكسور فيوقف عليهما بالإسكان وبالروم ، ولا يستعمل الإشمام فيهما ، إنما الإشمام يختصّ بالضمّ دون الكسر ، لأن الكسر يخرج من حرف الضم ، والضم بالشفتين والإشمام إشارة بالشفة ، فأمكن استعماله مع الضم ، ولا يمكن مع الكسر لأنك إن تكلفته معه بإضجاع الحنك فتخرج عن موضع الكسر لأن الكسرة موضعها وسط اللسان فإن اضجعت الحنك خرجت عن موضعها ولا يمكن أن تشير بوسط اللسان فإن أشرت بالشفة كان موضعه الفم ومخرجه ، ولذلك قلنا أن الإشمام لا يكون في المكسور ، والامتحان يبين لك ذلك .

والفصل بين الروم والإشمام ، وهو أن الإشمام يفهمه البصير ، وهو عمل بالشفة بعد الفراغ من الحرف ، والروم اختلاس الحركة وانتزاعها إلى موضع الواو .

وقد قال بعض القراء الإشمام بعض الحركة ، والروم ضعف الصوت بالحركة<sup>(١)</sup> ، وهما قريبان ، والروم أشد طلباً للبيان من الإشمام ، فوجب أن يكون الروم أقوى منه .

والغرض في استعمال الروم والإشمام هو إرادة البيان بالحركة ليفصلوا بين المتحرك والساكن في الوقف كما فصلوا بينهما في الوصل ، وذهب قوم من القراء إلى أن الإشمام يكون في المضموم بناءً أو إعراباً ، وأن الروم يكون في المكسور بناءً أو إعراباً<sup>(٢)</sup> ، والصحيح ما قاله أهل النحو : أن المضموم يدخله الإشمام والروم يستعمله القارئ فيه أيها شاء ، والكسر يجوز فيه / الروم دون الإشمام لما ذكرته لك قبل هذا .

(١) انظر : النشر ( ٢ / ١٢١ ) .

(٢) انظر : النشر ( ٢ / ١٢٣ ) .



والأصل في الحركتين عند الوقف هو السكون والإشمام والروم يدخلان حال الوقف استحساناً من القراء ، وأهل العربية .

فالحاصل من هذا الكلام الآن أن المضموم يوقف عليه بالإسكان والإشمام والروم ، والمكسور يوقف عليه بالإسكان والروم ، وقد يدخله الإشمام وعلامة الإسكان في الصورة هو هاء مدورة فوق رأس الحرف ، تقول : زيدٌ ، عمرو ، وعلامة الإشمام هاء بين يديه ، زيدٌ عُمَرُه ، يفعلُ ، يذهب ، وعلامة الروم خط بين يديه تقول : زيد ، عمّر ، يفعل ، يذهب ، وهذا وضع وضعه أهل الصنعة والمشافهة بحكمة ، فأما المفتوح والمنصوب بغير تنوين فإن الوقف عليها بالإسكان ، ولا يدخلهما الإشمام كما تدخل المكسور ، وإنما اختص الضم بالإشمام لأنه يمكن الإشارة إلى موضع الكسر والفتح ، لأن الكسر من وسط اللسان ، ولا يتصور الإشارة إلى وسط اللسان ، فإن أشرت باضطجاع الحنك خرجت عن موضع الكسر والفتح من حرف الفم ولا يمكن الإشارة إليه أيضاً ، والروم في المفتوح ليس بحسن .

قال ابن كيسان : « روم الحركة في المنصوب غير مضبوط ، وذلك لخفاء الألف ، فالذين يرومون الحركة ربما جعلوا ألفاً ، وعلى ذلك يرى أنهم كتبوا السبيل ، والظنونا ، والرسولا » .

قلت أنا : وقول القراء وإجماعهم على صنع الإشمام في المفتوح ، لأن الفتحة حركة خفيفة يظهر كلها بظهور بعضها ، إنما يريدون به الروم ، لأن الإشمام غير ممكن في المفتوح لما ذكرته ؛ والروم أيضاً لا يحسن فيه ، وهو إجماع بينهم .

وقد روى العباس بن الفضل<sup>(١)</sup> عن أبي عمرو أنه يُشَمُّ المفتوح إذا أدغمه<sup>(٢)</sup> ، يريد أنه يرومه ، فعبروا عن الروم بالإشمام ، فإذا كان المفتوح معها منوناً أبدل من التنوين ألف في الوقف ، إيداناً بوجوده في الوصل لتغليظ حكمه عندهم ، وإنما اختاروا الألف أن تكون بدلاً منه لتشبهها بالتنوين ، من حيث أن التنوين هو في الخياشيم ، والألف تهوى في حرف الفم ، ولم يقفوا على التنوين ، واختاروا البدل منه ليفرقوا بينه وبين الأصلية في نحو : حن ، وقطن ، وكان القياس أن تقفوا على المرفوع والمجرور المنونين بالواو والياء ، إلا أن المجرور لو وقف عليه بالياء لأشكل بالإضافة ، ولو وقفت على المرفوع المنون بالواو عوضاً من التنوين لكان خلافاً لأصل بابهم ، وذلك أنه لا يوجد في كلامهم اسم آخره واو مضموم ما قبله ، ففكرهوا أن يحدثوا في الوقف ما لا يوجد في أصل بابهم ، فاعلم ذلك .

---

(١) العباس بن الفضل بن عمرو أبو الفضل الواقفي الأنصاري البصري قاضي الموصل أستاذ حاذق ثقة قال أبو العلاء وكان من أكابر أصحاب أبي عمرو في القراءة روى القراءة عرضاً وسمعاً عن أبي عمرو بن العلاء وضبط عنه الإدغام . ت سنة ست وثمانين ومائة للهجرة . انظر ترجمته في : الكاشف ( ١ / ٥٣٦ ) ، وغاية النهاية ( ١ / ٣٥٣ ) .

(٢) ولكن هذا القول غير معمول به عند القراء ، هذا ما أفادنا به الشيخ محمد نيهان مصري .

## فصل

### [ في الوقف على الألفات المختلف فيها بين القراء

#### من حيث الإثبات والحذف ]

اعلم أن قوله تعالى ﴿الظُّنُونَا﴾ [ الأحزاب : ١٠ ] ، و ﴿السَّيْلَا﴾ [ الأحزاب : ٦٧ ] ، و ﴿الرَّسُولَا﴾ [ الأحزاب : ٦٦ ] اختلف القراء فيها ، فمنهم من يثبت الألف منها في الحالين ، ومنهم من يحذفها في الحالين ، ومنهم من فرق بين الوصل في الوقف ، وهو مذكور في كتب القراءات<sup>(١)</sup> ، ومن نون ﴿قَوَارِيرَا﴾ [ الإنسان : ١٦ ، ١٧ ] و ﴿سَلَسِلَا﴾ [ الإنسان : ٤ ] و ﴿ثَمُودَا﴾ [ هود : ٦٨ ] ، و [ الفرقان : ٣٨ ] ، و [ العنكبوت : ٣٨ ] ، و [ النجم : ٥١ ] في حال الوصل ، فإنه يثبت الألف منها في حال الوقف ؛ ومن ترك حذفها في الوصل حذف الألف في حال الوقف ، ومنهم من يثبت الألف في الوقف ، وإن ترك حذفها في الوصل<sup>(٢)</sup> .

---

(١) اختلف القراء في « الظنوننا هنالك » و « الرسولوا وقالوا » و « السيلنا ربنا » فقرأ المدنيان وابن عامر وأبو بكر بألف في الثلاثة وصلاً ووقفاً ، وقرأ البصريان وحمزة بغير ألف في الحالين وقرأ الباقر وهم ابن كثير وخلف وحفص بألف في الوقف دون الوصل ، واتفقت المصاحف على رسم الألف في الثلاثة دون سائر الفواصل .

انظر : النشر ( ٢ / ٣٤٧ ، ٣٤٨ ) ، الإتحاف ( .. / ٣٥٣ ) ، والبدور الزاهرة ( ٠٠ / ٢٥٤ ، ٢٥٨ ) .

(٢) اختلف القراء في ﴿قَوَارِيرَا﴾ و ﴿قَوَارِيرَا﴾ فقرأ المدنيان وشعبة والكسائي بالتونين فيهما ويبدلها ألفاً وقفاً وقرأ ابن كثير وخلف في اختياره بالتونين في الأول وبتركه في الثاني ووقفاً على الأول بالألف وعلى الثاني بحذفها مع إسكان الراء ، وأبو عمرو وابن عامر وروح وحفص بترك التونين فيهما ، ووقفوا على الأول بالألف وعلى الثاني بحذفها مع إسكان الراء إلا هشام فوقف على الثاني بالألف أيضاً ، وقرأ حمزة ورويس بترك التونين فيهما وإذا وقفوا حذف الألف فيهما مع إسكان الراء .

واختلف القراء في ﴿سَلَسِلَا﴾ فقرأ المدنيان وهشام والكسائي بالتونين وصلاً ويبدلها ألفاً وقفاً والباقر بحذف التونين وصلاً .

واتفقوا على التنوين في قوله ﴿ أَهْبِطُوا مِصْرًا ﴾ [ البقرة : ٦١ ] والوقف عليها بالألف<sup>(١)</sup> ، وكان الحسن<sup>(٢)</sup> يترك حذفها ، والوقف على قراءته بغير ألف

= انظر : النشر ( ٢ / ٣٩٤ ، ٣٩٥ ، ٣٩٦ ) ، والإتحاف ( .. / ٤٢٨ ، ٤٢٩ ) ، والبدور الزاهرة ( ٣٣٢ / ٠٠ ) .

واختلف القراء في « ألا إن ثمود » في هود وفي الفرقان « وعاداً وثمود » وفي العنكبوت « وثمود وقد تبين لكم » وفي النجم « وثمود فما أبقي » فقرأ يعقوب وحمزة وحفص « ثمود » في الأربعة بغير تنوين وافقهم أبو بكر في حرف « النجم » وانفرد أبو علي العطار شيخ ابن سوار عن الكناني عن الحربي عن ابن عون عن الصريفي عن يحيى عنه فيه بوجهين أحدهما عدم التنوين والثاني بالتنوين وكذلك قرأ الباقر في الأربعة وكل من نون وقف بالألف ومن لم ينون وقف بغير ألف وإن كانت مرسومة فبذلك جاءت الرواية عنهم منصوطة لا نعلم عن أحد منهم في ذلك خلافاً إلا ما انفرد به أبو الربيع الزهراني عن حفص عن عاصم أنه كان إذا وقف عليه وقف بالألف واختلفوا في « ألا بعداً لثمود » فقرأ الكسائي بكسر الدال مع التنوين وقرأ الباقر بغير تنوين مع فتحها .

انظر : النشر ( .. / ٢٨٩ ، ٢٩٠ ) ، والإتحاف ( .. / ٢٥٨ ) ، والبدور الزاهرة ( ١٥٦ / ٠٠ ) .

(١) اختلف القراء في قوله تعالى ﴿ أَهْبِطُوا مِصْرًا ﴾ فكان أبو جعفر ونافع وعاصم وحمزة يقرؤون « ميسرا » بالإجراء . وقال الكسائي : « هي في مصحفنا . الله وأبي بن كعب بغير ألف ، فمن أجزاها وقف عليها بالألف ، ومن لم يجرها كان له مذهبان أحبهما إلي أن يقف بالألف اتباعاً للكتاب ويجتمع له مع موافقة الكتاب مذهب من مذاهب العرب لأن العرب تقف على ما لا يجري بالألف فيقولون : « رأيت يزيداً وعمراً » وإنما فعلوا ذلك لأنهم وجدوا آخر الاسم مفتوحاً فوصلوا الفتحة .

انظر : الإيضاح ( ١ / ٣٧٢ ، ٣٧٣ ) .

(٢) الحسن بن يسار البصري أبو سعيد ، تابعي محدث ، كان فصيحاً ، رأى علياً وعائشة روى عن أبي بن كعب وعمر بن الخطاب وأبي هريرة وعنه حميد الطويل وقتادة وعطاء وغيرهم ، قال عنه ابن حجر : ثقة فقيه فاضل مشهور ، وكان يرسل كثيراً ويدلس ، ت سنة عشر ، ومائة للهجرة . انظر ترجمته : الأنساب ( ١ / ٣٦٣ ) ، تهذيب الكمال ( ٢ / ٩٥ ) ، تذكرة الحفاظ ( ١ / ٧١ ) ، الكاشف ( ١ / ٣٢٤ ) ، غاية النهاية ( ١ / ٢٣٥ ) ، تهذيب التهذيب ( ٢ / ٢٦٣ ) ، التقريب ( .. / ١٦٠ ) .

جائز ، ولكن لا يقرأ به لأنه يخالف قراءة الجماعة<sup>(١)</sup> .

وقوله ﴿ تَتْرَأُ ﴾ [ ٤٤ ] في سورة المؤمنين ، من نونه وقف عليه بالألف الذي هو عوض من التنوين ، ولا تجوز إمالته عند من ينون ، ومن ترك حذفه جعله على وزن فعلى ، ووصله ووقفه بالألف ، وإمالتها جائزة إذا ترك حذفها<sup>(٢)</sup> ، والوقف على قوله ﴿ لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي ﴾ [ الكهف : ٣٨ ] بالألف إجماع ، واختلفوا في وصله ، فمنهم من أثبتها ، ومنهم من حذفها ، واتفقوا على أن الوقف عليها بالألف إلا فيما جاء من شذوذ الروايات<sup>(٣)</sup> ، ذكرته في الكتاب الأوسط ، والألف في المصحف ثابتة .

وكل ما في القرآن من قوله ﴿ يَأْتِيهَا ﴾ فإن الوقف عليها بالألف ، وإن لم يكن مواضع وقف إلا في ثلاثة مواضع ، وهي ﴿ آيَةُ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ [ النور : ٣١ ] ﴿ يَأْتِيهِ السَّاحِرُ ﴾ [ الزخرف : ٤٩ ] ﴿ آيَةُ الثَّقَلَانِ ﴾

(١) انظر : الإتحاف ( .. / ١٣٧ ) ، القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب . تأليف عبد الفتاح القاضي طبع بدار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه ( .. / ٢٥ ) .  
(٢) اختلف القراء في قوله تعالى « تترا » فقرأ أبو جعفر وابن كثير وأبو عمرو بالتنوين وقرأ الباقر بغير تنوين وعلى قراءة من نون يمتل وجهين : أحدهما أن يكون بدلاً من التنوين فتحري على الراء قبلها وجوه الإعراب الثلاثة رفعاً ونصباً وجرراً ، والثاني أن يكون للإحق بجعفر نحو : ارطى فعلى الأول لا تجوز إمالتها في الوقف على مذهب أبي عمرو وكما لا تجوز إمالة ألف التنوين نحو « أشد ذكراً » ، وعلى الثاني تجوز إمالتها على مذهبه لأنها كالأصلية المنقبة عن الياء ، قال الداني والقراء وأهل الأداء على الأول وبه قرأت وبه أخذ وهو مذهب ابن مجاهد وأبي طاهر ابن أبي هاشم وسائر المتصدرين .

انظر : النشر ( ٢ / ٨٠ ، ٣٢٨ ) ، والإتحاف ( .. / ٣١٩ ) .

(٣) اختلف في قوله تعالى « لكننا هو الله » فابن عامر وأبو جعفر ورويس بإثبات الألف بعد النون وصلاً ووقفاً والباقر بحذفها وصلاً وإثباتها وقفاً اتباعاً للرسم .

انظر : النشر ( ٢ / ٣١١ ) ، والإتحاف ( .. / ٢٩٠ ) .

[ الرحمن : ٣١ ] هذه المواضع يجوز الوقف عليها بألف وبغير ألف ، لأنها كتبت في المصحف محذوفة الألف ، فمن حذفها في الوقف فلخط المصحف ، ومن أثبتها قال : الألف هي الأصل ، فلذلك كتبه الكثير منها بالألف ، وما عدا هذه المواضع الثلاثة لا يجوز الوقف عليها إلا بالألف ، لأنها ثابتة في المصاحف<sup>(١)</sup> .

ولو وقف واقف عند انقطاع النفس على قوله ﴿ وَقَالَ الْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ في سورة النمل [ ١٥ ] لقال بالألف / ، وفي سورة الأعراف ﴿ دَعُوا اللَّهَ رَبَّهُمَا ﴾ [ الأعراف : ١٨٩ ] دعوا بالألف ، وكذلك ﴿ وَأَسْتَبَقًا بَابًا ﴾ [ يوسف : ٢٥ ] بالألف ﴿ فَلَمَّا ذَاقَا الشَّجَرَةَ ﴾ [ الأعراف : ٢٢ ] ذاقا بالألف ، ﴿ عَنْ تَلْكُمَا الشَّجَرَةَ ﴾ [ الأعراف : ٢٢ ] تلكما بالألف ﴿ وَقِيلَ ادْخُلَا النَّارَ ﴾ [ التحريم : ١٠ ] ادخلا بالألف ، وفي سورة يس ﴿ قِيلَ ادْخُلِ الْجَنَّةَ ﴾ [ يس : ٢٦ ] بلام واحدة ، وفي سورة النمل ﴿ ادْخُلِي الصَّرْحَ ﴾ [ النمل : ٤٤ ] ادخلي بالياء ، وهذه المواضع لا يجوز الوقف عليها ، ولكننا ذكرنا أحكامها ليعرف القارئ إذا انقطع نفسه كيف يكون الوقف عليها عند الضرورة .

(١) اختلف القراء في الوقف على قوله تعالى « أيه المؤمنون » في النور و« يا أيه ناسحر » في الزخرف و« أيه الثقلان » في الرحمن فوقف عليه بالألف في المواضع الثلاث على الأصل خلافاً للرسم أبو عمرو والكسائي ويعقوب ووقف عليها الباقيون بالحذف اتباعاً للرسم إلا أن ابن عامر ضم الهاء على الاتباع لضم الياء قبلها وفتحها الباقيون .

انظر : النشر ( ٢ / ١٤٢ ) ، الإتحاف ( .. / ١٠٦ ) .

## باب كلا

اعلم أن " كلا " هو حرف ، لأن الكلام كله اسم ، وفعل ، وحرف ، وليس في هذه الكلمة شيء من علامات الاسم والفعل ، فوجب أن يكون حرفاً ، وليس في النصف الأول منه شيء ، إنما هو في النصف الأخير ، أكثره نزل بمكة ، وأهلها جبابرة عُتاة ، فتكررت هذه الكلمة على وجه التهديد ، والتعنيف لهم ، والإنكار عليهم ما كانوا يدعون من الآلهة مع الله تعالى ، وتكذيبهم النبي ﷺ ، وجحدهم البعث والنشور .

ولما لم يكن في اليهود هذه الجبرية والعتوّ - وأكثر النصف الأول نزل بهم - لم يحتج إلى إيرادهم عليهم ، إنما هم وصغارهم<sup>(١)</sup> وهذا شيء ذكره بعض المتأخرين ، وهو حسن ، والله أعلم بكتابه . وهذه الكلمة تتردد في ثلاثة وثلاثين موضعاً في القرآن تتضمنها خمس عشرة سورة ، ذكرتها كلها في الكتاب الأوسط ، وبينت معانيها فيه .

---

(١) لم تتضح في المخطوط .

## ذكر اختلافهم في معنى هذه الكلمة

قال الخليل<sup>(١)</sup> ، وسيبويه ، والأخفش<sup>(٢)</sup> ، فيما حكى عنهم ، هو ردع وزجر<sup>(٣)</sup> ، وقال النضر بن شميل<sup>(٤)</sup> هو بمعنى نعم<sup>(٥)</sup> ، قالوا رواه عنه أبو داود المصاحفي الترمذي<sup>(٦)</sup> ؛ وذكر بعضهم عن الخليل أنه قال : « سمعت مقاتل بن

(١) هو الخليل بن أحمد أبو عبد الرحمن البصري ، سيّد أهل الأدب قاطبةً في علمه وزهده من مصنفاته الغاية في تصحيح القياس وكتاب العين قال عنه ابن حجر : صدوق عالم عابد ، ت سنة ستين ومائة وقيل سبعين ومائة وقيل خمس وسبعين ومائة . انظر ترجمته في : طبقات النحويين ( ٤٧ / ٠٠ ) ، نزهة الألباء ( ٤٩ / ٠٠ ) ، إنباه الرواة ( ١ / ٣٧٦ ) ، بغية الوعاة ( ١ / ٥٥٧ ) .

(٢) الأخفش هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش من أكابر أئمة النحويين البصريين ، وكان أعلم من أخذ عن سيبويه ، وصنّف كتباً كثيرة في النحو والعروض والقوافي ، ومن مصنفاته معاني القرآن روى عنه أبو حاتم السجستاني توفي سنة خمس عشرة ومائتين وقيل إحدى وعشرين ومائتين . انظر ترجمته : طبقات النحويين ( ٧٢ / .. ) ، نزهة الألباء ( .. / ١٢٠ ) ، إنباه الرواة ( ٢ / ٣٦ ) ، بغية الوعاة ( ١ / ٥٩٠ ) .

(٣) انظر : الاقتداء للنكزاي ( ١ / ١٥٥ ) ، رسالة كلا في الكلام والقرآن ، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن رستم الطبري ، تحقيق أحمد حسن فرحات ، الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ ، مؤسسة الخافقين ، دمشق ( .. / ١٥ ) ، وجمال القراء ( ٢ / ٥٩٨ ) ، شرح كلا وبلى ونعم لمكي ( ٢٣ / ٠٠ ) .

(٤) النضر بن شميل بن خرشة المازنيّ شيخ مرو ومحدثها أخذ عن الخليل بن أحمد ، وعن فصحاء العرب ، وأخذ عنه أبو عبيدة القاسم بن سلام ، صنّف كتباً منها كتاب « غريب نحديث » ، وكتاب « المعاني » وكان عالماً بفنون من العلم ، قال عنه ابن حجر : ثقة ثبت ، توفي سنة ثلاث أو أربع ومائتين للهجرة . انظر ترجمته : طبقات النحويين ( .. / ٥٥ ) ، نزهة الألباء ( .. / ٨١ ) ، الأنساب ( ٥ / ١٦٥ ) ، إنباه الرواة ( ٣ / ٣٤٨ ) ، تهذيب الكمال ( / ٢٩ / ٣٧٩ ) ، تذكرة الحفاظ ( ١ / ٢٨٨ ) ، الكاشف ( / ٢ / ٣٢٠ ) ، التقريب ( .. / ٥٦٢ ) ، بغية الوعاة ( ٢ / ٣١٦ ) .

(٥) انظر : الجنى اللداني في حروف المعاني للحسن المرادي ت سنة تسع وأربعين وسبعمائة للهجرة . الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ ( ٥٧٧ / ٠٠ ) ، ومقالة كلا ، لأحمد بن فارس ، تحقيق د/ أحمد حسن فرحات ، الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ ، مؤسسة مكتبة الخافقين ، ( .. / ٣٧ ) ، كفاية المعاني في حروف المعاني ، لعبد الله بن محمد الكردي البيسوشي : ٣٦٣ ، مخطوطة مكتبة الرياض ، البحر المحيط ( ٦ / ١٩٧ ) .

(٦) أبو داود المصاحفي الترمذي سليمان بن سلم بن سابق الهدادي روى عنه الترمذي والنسائي وأبو داود ، وقال عنه أبو داود والنسائي ثقة ، وقال موسى بن هارون كان من خيار المسلمين ، مات سنة ثمان وثلاثين ومائتين ببلخ . انظر : تهذيب الكمال ( ١١ / ٤٣٨ ) ، والتقريب ( ٠٠ / ٢٥١ ) .



سليمان<sup>(١)</sup> ، كل شيء في القرآن من قوله كلا فهو ردٌّ على الكلام الأول ، إلا بعضه<sup>(٢)</sup> قال ابن الأنباري : « قال المفسرون ، معناها حقاً »<sup>(٣)</sup> وحكى بعضهم عن الكسائي أنه قال : « هو بمعنى حقاً »<sup>(٤)</sup> وقال قوم هو كُثْمٌ ، وحكى ذلك عن الحسن ؛ وقال آخرون ، معناه كذبت ، وكذبهم ، وكذبوا ؛ قال الفراء : « كلا بمنزلة سوف ، لأنها صلة ، وهي حرف ردّ ، فكأنها نعم ولا في الاكتفاء » قال « وإن جعلتها صلة لما بعدها لم تقف عليها ، كقولك كلا ورب الكعبة ، لا نقف على كلا ، لأنها بمنزلة قولك أي ورب الكعبة » قال الله تعالى : ﴿ كَلَّا وَالْقَمَرَ ﴾ [ المدثر : ٣٢ ] هذا قول الفراء فيما حكى عنه ابن الأنباري<sup>(٥)</sup> ، قال أبو حاتم : « كلا على وجهين ، أحدهما بمعنى لا يكون ذلك ، وهو ردٌّ للأول كما قال الحجاج بن يوسف<sup>(٦)</sup> :

(١) مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي الخرساني ، أبو الحسن البلخي نزيل مرو كان مشهوراً بتفسير كتاب الله عز وجل له التفسير المشهور ونوادير التفسير وغيرها ، قال الشافعي الناس عيال في التفسير على مقاتل ، قال ابن حجر : يقال له ابن دوال دوز كذبوه وهجروه ورمي بالتجسيم ، قال عنه الذهبي : متروك ، مات سنة خمسين ومائة للهجرة .

انظر ترجمته : طبقات ابن سعد ( ٧ / ٣٧٣ ) ، الجرح والتعديل ( ٨ / ٣٥٤ ) ، وتاريخ بغداد ( ١٣ / ٦٦٠ ) ، تهذيب الكمال ( ٢٨ / ٤٣٤ ) ، الكاشف ( ٢ / ٢٩٠ ) ، التهذيب ( ١٠ / ٢٧٩ ) ، التقريب ( .. / ٥٤٥ ) .

(٢) انظر : زاد المسير ( ٨ / ٤٠٥ ) ، جمال القراءة ( ٢ / ٥٩٨ ) .

(٣) انظر الإيضاح ( ١ / ٤٢٢ ) .

(٤) انظر : شرح كلا وبلى لمكي ( .. / ٣٩ ) ، والإيقان ( ٢ / ٢٢٢ ) .

(٥) انظر : الإيضاح ( ٤٢١ / ٤٢٢ ) ، شرح كلا وبلى ونعم لمكي ( .. / ٤٠ ) ، وتفسير القرطبي ( ١١ / ١٤٧ ) .

(٦) الحجاج بن يوسف بن أبي عقيل الثقفي ، الأمير الشهير ، الظالم ، وقع كلامه في الصحيحين وغيرهما وليس بأهل أن يروى عنه ولي إمرة العراق ٢٠ سنة ، ت سنة خمس وتسعين للهجرة . انظر ترجمته في : الأنساب ( ١ / ٥٠٨ ) ، والكاشف ( ١ / ٣١٣ ) ، والتقريب ( .. / ١٥٣ ) .

قد طلبت شيان أن يصابكم كلاً ولما تصفق مآثم<sup>(١)</sup>

المعنى لا يكون كما ظنوا ، والثاني معنى ألا التي هي للتنبيه يستفتح بها الكلام ، كقوله تعالى : ﴿ أَلَا إِنَّهُمْ يَثْنُونَ صُدُورَهُمْ ﴾ [ هود : ٥ ] تفيد معنى التنبيه ، ولو لم يؤت بها لكان الكلام تاماً ، قال وحكي عن العرب أنهم إذا سئلوا عن الشيء قالوا لا نعم ألا ألا فجعل كلا بمعنى لا ؛ واحتج بيت الأعشى<sup>(٢)</sup> :

كلا زعمتم بابا لا نقاتلكم إنا لأمثالكم يا قومنا قتل<sup>(٣)</sup>

قال هو بمعنى ألا<sup>(٤)</sup> ، لأنه ابتداء كلام ليس قبله شيء ، تكون كلا رداً له ، فكأنه قال : لا زعمتم ؛ وقد رُدَّ عليه ذلك فقليل : لم يقل الأعشى زعمتم إلا وقد زعم القوم ، فيكون حينئذٍ تكديباً لرعمهم ، ويكون ” كلا ” بمعنى الرد ، قلتُ أنا : فإذا صحَّ لأبي حاتم أن تكون ” كلا ” بمعنى ” لا ” في قوله تعالى : ﴿ كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَّاظٍ ﴾ [ العلق : ٦ ] لم يمتنع أن يحمل البيت عليه ، وبالأية يستشهد على أنها تحيء بمعنى ألا ألا بالبيت ، وكان ابن الأنباري يذهب

(١) لم أقف عليه .

(٢) الأعشى : هو ميمون بن قيس بن جندل ، وهو من سعد بن ضبيعة بن قيس ، وكان أعمى ، ويكنى أبا بصير وكان جاهلياً قديماً ، وأدرك الإسلام في آخره عمره .  
انظر ترجمته : طبقات فحول الشعراء ، لمحمد بن سلام الجمحي ، قرأه وشرحه محمود محمد شاكر مطبعة المدني ، شارع العباسية القاهرة ( ١ / ٥٢ ) ، الشعر والشعراء ، لابن قتيبة ، ( ١ / ٢٥٧ ) .

(٣) انظر : ديوان الأعشى ، دار بيروت للطباعة والنشر ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٣ م ، ( .. / ١٤٩ )

تحت قصيدة بعنوان ودّع هريرة ، البيت السابع والخمسون من القصيدة .

(٤) انظر : الإيضاح ( ١ / ٤٢٣ ، ٤٢٤ ) .

إلى أنها بمعنى حقاً في الآية ، كأنه قال حقاً إن الإنسان ليطغى<sup>(١)</sup> ، وهذا أيضاً ممتنع ، وإن كان كثير من أهل العلم يأباه ، وزعموا أنه لا يجوز ، لأن كلا حرف ، وحقاً مصدر أفعل ، وليس الأفعال والحروف مناسبة .

وحكى الزجاج أنه قال : « حقاً توكيد ، والتوكيد إنما يجيء بعد تمام الكلام » وهذه الكلمة عندي محتملة لسائر الوجوه المنقولة فيها ، وأحسنها ما قاله الفراء من أنها موضوعة لمعنى ” لا “ و ” نعم “ للاكتفاء<sup>(٢)</sup> . فأما الوقف عليها ، فهي مختلفة الأحوال فيه ، فمنها ما يوقف عليه ، ومنها ما يبتدأ به ، ومنها ما يصلح فيه الأمران ، ومنها ما لا يحسن الوقف عليه ولا الابتداء به ، ونحن نذكر كل حرف منها في السورة التي هو فيها ، ونبين ما يصلح الوقف عليه ، وما لا يصلح الابتداء به ، وإن كنا قد أحكمناه ، وذكرنا صيغته ، وما قيل في أصل بنيته في الكتاب الأوسط نعيد ذكره هاهنا ، لأن تعلق هذه الكلمة بالوقوف أكثر من تعلقها بالقراءات والله تعالى يوفق الصواب .

---

(١) انظر : الإيضاح ( ١ / ٤٢٦ ) .

(٢) أشار الزجاج في كتابه معاني القرآن أن معنى كلا ردع وزجر . وذكر السخاوي في جمال القراء

عن الزجاج أنه قال : حقاً توكيد والتوكيد إنما يجيء بعد تمام الكلام .

انظر : جمال القراء ( ٢ / ٥٩٨ ) .

## باب

### الكلمتين اللتين ضمت إحداهما إلى الأخرى

#### فصارتا كلمة واحدة في اللفظ

اعلم أن هذا الفصل على ضربين :

أحدهما : أن يكون المعنى مطابقاً للفظ فيه ، فكما أن إحداهما مضمومة إلى الأخرى في اللفظ ، فكذلك في المعنى هما كلمة واحدة ، لا يجوز الفصل بينهما في القراءة بحال .

والضرب الآخر : أن يكون إحداهما منفصلة عن الأخرى في المعنى ، وإن كانت متصلة في اللفظ ، والفصل بينهما جائز حينئذٍ عند الضرورة وانقطاع النفس ، فكذلك هو في المصحف على ضربين ، منها ما كتب منفصلاً ، ومنها ما كتب متصلاً ، وجواز الوقف عليه مبني على الخط ، فما كان منفصلاً فيه جاز الوقف على إحداهما دون الأخرى عند الضرورة وانقطاع النفس ، وما كان متصلاً لم يُجز أن يوقف على الأولى منهما بحال ، وإن كان القارئ مضطراً ، إلا أن الكلمة الواحدة لا تفصل بين حروفها بالوقف ؛ فمن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ ﴾ [ البقرة : ٢١٩ ] ماذا في هذه الآية على وجهين ، أحدهما : أن يكون " ما " مع " ذا " اسماً واحداً ، والآخر : أن يكون " ذا " بمنزلة الذي ، فيكون " ما " كلمة واحدة ، و " ذا " كلمة أخرى ، فمن جعلهما كلمة واحدة بمنزلة اسم واحد نصب العفو ، لأن المعنى ما ينفقون ، وجوابه ينفقون العفو ، ومن جعل " ذا " بمنزلة الذي ، وجعلهما كلمتين رفع العفو ، لأن المعنى ما الذي ينفقون ، فجوابه الذي ينفقون هو العفو ، من جعلهما كلمتين كان الوقف على إحداهما عند الضرورة وانقطاع النفس ، ومن جعلهما كلمة واحدة لم يجز الوقف على " ما "

وحدها ، لأن الكلمة الواحدة لا يجوز أن تقطع بنصفين<sup>(١)</sup> .

وفي سورة النحل ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ مَآذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ ﴾ [ النحل : ٢٤ ] ماذا بمنزلة كلمتين ، وذا فيه بمعنى الذي ، لأن ما بعده مرفوع ، كأنه قال ما الذي أنزل ربكم ، وجوابه الذي أنزل أساطير الأولين ، فهو كالوجه الذي يرفع فيه العفو ، وقوله في هذه السورة ﴿ وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَآذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا ﴾ [ النحل : ٣٠ ] هو بمنزلة اسم واحد ، كأنه قال ما أنزل ربكم ، فجوابه أنزل خيراً<sup>(٢)</sup> ، وهو كالوجه الذي ينصب فيه العفو .

وقوله تعالى : ﴿ أَوْ أَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى ﴾ [ الأعراف : ٩٨ ] فيه قراءتان ، إسكان الواو ، وفتحها ، فمن فتحها جعلها واو عطف ، وجملته كلمة واحدة ، لأنها ألف الاستفهام دخلت على واو العطف ، وواو العطف لا تستقل بنفسها ، فهي مع الذي دخلت فيه كلمة واحدة ؛ ومن أسكنها جعلها ” أو ” التي تكون لأحد الشيئين ، أو للأشياء ، كما تقول زيدٌ أو عمروٌ جاء كأنه قال : أو أمنوا إحدى هذه العقوبات ، فمن جعلها واو العطف لم نقف عليها دون الذي دخلت فيه بحال ، ومن جعلها أو جاز أن نقف عليها عند الضرورة<sup>(٣)</sup> .

(١) اختلف الفراء في قوله تعالى ﴿ قُلِ الْعَفْوَ ﴾ فأبو عمرو بالرفع على أن ما استفهامية وذا موصولة فوق جوابها مرفوعاً خبر مبتدأ محذوف أي الذي ينفقونه العفو ، والباقون بالنصب على أن ماذا اسم واحد فيكون مفعولاً مقديماً أي أي شيء ينفقون فوق الجواب منصوباً بفعل مقدر أي انفقوا العفو . انظر : النشر ( ٢ / ٢٢٧ ) ، الإتحاف ( .. / ١٥٧ ) .

(٢) انظر : الإيضاح ( ١ / ٣٢٤ ، ٣٢٥ ) .

(٣) اختلف الفراء في قوله تعالى ﴿ أَوْ أَمِنَ ﴾ فنافع وابن كثير وابن عامر وأبو جعفر بسكون الواو على أن أو حرف عطف للتقسيم أي أفأمنوا إحدى العقوبتين ، والباقون بفتحها على أن واو العطف دخلت عليها همزة الإنكار مقدمةً عليها لفظاً وإن كانت بعدها تقدير أي أفأمنوا مجموع العقوبتين . انظر : النشر ( ٢ / ٢٧٠ ) ، الإتحاف ( .. / ٢٢٧ ) .

فأما قوله ﴿أَوْعَجِبْتُمْ﴾ [الأعراف : ٦٣] ﴿أَوْلَيْسَ اللَّهُ﴾  
 [العنكبوت : ١٠] ﴿أَوْكُلَّمَا عَاهَدُوا﴾ [البقرة : ١٠٠] ﴿أَوْلَمَّا﴾  
 أَصَبْتَكُمْ مُصِيبَةً﴾ [آل عمران : ١٦٥] ﴿أَوْمَن يَنْشَوُّوا فِي الْحَلِيَّةِ﴾  
 [الزخرف : ١٨] كل هذه واوات العطف لا يجوز الفصل بينها وبين ما  
 دخلت فيه بحال .

وقوله ﴿أَوْءَابَاؤُنَا﴾ [الصفات : ١٧] الصفات ، والواقعة ، الكلام  
 فيها كالكلام في قوله ﴿أَوْ أَمِنَ﴾ [الأعراف : ٩٨] فمن قرأهما بفتح الواو  
 وجعلها واو العطف ولم يجز الفصل بينها وبين ما دخلت فيه ، ومن أسكنها  
 جعلها ” أو “ وأفردها عما بعدها ، وجاز له حينئذ أن يقف على ” أو “ عند  
 الضرورة وانقطاع النفس<sup>(١)</sup> .

وقوله ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَّزَنُوهُمْ﴾ [المطففين : ٣] كالوهم حرف  
 واحد ، وكذلك وزنوهم ، والمعنى كالواهم ووزنواهم ، فحذفت اللام ،  
 وأوقع الفعل على هم ، فصار حرفاً واحداً ، لأن المكنى المنصوب مع ناصبه  
 حرف واحد ، والعرب تقول قد كِلْتُكَ طعاماً ووزنتك مالاً ، بمعنى قد كلت  
 لك ، ووزنت لك ؛ ولا ألف بعد الواو ، والقراء كلهم على هذا<sup>(٢)</sup> ، وهو أن

(١) اختلف القراء في قوله تعالى ﴿أَوْءَابَاؤُنَا﴾ في الصفات والواقعة فقالون وابن عامر وأبو  
 جعفر بإسكان الواو فيهما على أنها العاطفة التي لأحد شيئين وقرأ الأصهباني كذلك فيهما إلا أنه  
 ينقل حركة الهمزة بعدها إلى الواو على قاعدته ، والباقون بفتحها فيهما على أن العطف  
 بالواو أعيدت معها همزة الإنكار وآباؤنا عليهما مبتدأ خبره محذوف أي مبعوثون للدلالة ما قبله  
 عليه قاله أبو حيان وتعقب الزخشري ، حيث جعله عطفاً على محل أن واسمها أو على ضمير  
 مبعوثون .

انظر : النشر ( ٢ / ٣٥٧ ) ، الإتحاف ( .. / ٣٦٨ ) .

(٢) ليس هناك خلاف بين القراء في الوقف على هاتين الكلمتين كالوهم ووزنوهم .

تكون كالوهم كلمة واحدة ، لا يجوز أن نقف على ” كالوا “ دون ” هم “ ، وكذلك وزنوهم كلمة واحدة ، وقيل عن عيسى بن عمر<sup>(١)</sup> أنه كان يقرأ كالوا هم ، يجعله حرفين ، وكذلك وزنوا هم ، فيجوز على مذهبه أن نقف على كالوا ووزنوا عند الضرورة ، ويتدئ هم يخسرون ، ويجريه مجرى قولهم قاموا لهم ، وبعدوا هم ، وروي عن حمزة مثل ذلك<sup>(٢)</sup> ، والله أعلم .

قال أبو عبيد : « الاختيار أن يكون كالوهم ووزنوهم حرفاً واحداً ، لأن المصاحف أجمعت على طرح الألف من كالوهم ووزنوهم ، ولو كان منفصلاً من هم لكتبوا الألف كما كتبوا في ﴿ فَأَوْزُوا ﴾ [ الكهف : ١٦ ] وذهبوا<sup>(٣)</sup> ، قلت : وأكثر القراء على هذا ، وهو الصحيح .

١/١٧ وقوله ﴿ مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ ﴾ [ الشورى : ٣٧ ] / غضبوا كلمة وموضع ” هم “ رفع ، لأن مؤكد الضمير المرفوع في غضبوا وهو ضمير الفاعلين ، ومن قال كالوهم كلمة واحدة جعل ” هم “ منصوب الموضع مفعولاً ، ومن جعله كلمتين كان جارياً عنده مجرى غضبوا هم ، ﴿ لَا أَنْفِصَامَ ﴾ [ البقرة : ٢٥٦ ] ” لا “ كلمة وهي حرف النفي انفصام كلمة أخرى ﴿ لَا نَفْضُوءًا ﴾

(١) عيسى بن عمر الثقفي ، كنيته أبو سليمان ، ويقال أبو عمر ، وكان ثقةً عالماً بالعربية والنحو والقراءة ، وقراءته مشهورة صنف كتابين في النحو أحدهما الجامع والآخر الإكمال توفي سنة تسع وأربعين ومائة للهجرة .

انظر ترجمته : طبقات النحويين ( .. / ٤٠ ) ، نزهة الألباء ( .. / ٣١ ) ، إنباه الرواة ( ٢ / ٣٧٤ ) ، تهذيب الكمال ( ٢٣ / ١٣ ) ، غاية النهاية ( ١ / ٦١٣ ) ، بغية الروعاة ( ٢ / ٢٣٧ ) .

(٢) انظر : الإيضاح ( ١ / ٣٤٦ ، ٣٤٧ ) ، قراءة حمزة هذه قراءة شاذة لم يقرأ بها أحد من القراء العشرة .

(٣) انظر : الإيضاح ( ١ / ٣٤٧ ) .

[ آل عمران : ١٥٩ ] كلمة واحدة ، وهو لام التوكيد دخلت على انفضوا ﴿ وَلَا وَضَعُوا ﴾ [ التوبة : ٤٧ ] كلمة واحدة ، وكذلك ” لأذبحنه “ في قوله ﴿ أَوْ لَا أَذْبَحَنَّهُ ﴾ [ النمل : ٢١ ] وكتب في المصحف بزيادة الألف قبل الذال ، وكتب ﴿ وَلَا وَضَعُوا ﴾ بزيادة ألف أيضاً كما ترى .

﴿ وَمَالِي لَأَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي ﴾ [ يس : ٢٢ ] ” وما “ كلمة واحدة ، وهو حرف نفي ، و” لي “ كلمة أخرى ، فهما كلمتان .

﴿ مَالِي لَأَرَى الْهَدَى ﴾ [ النمل : ٢٠ ] ” مالي “ كلمة واحدة للاستفهام ، وهو مال الذي في معنى ” ما “ المستفهم به ، ولا فرق عندي بينهما ، تقول ” ما “ و” مال “ إلا أن ما يرفع ما بعده ، يقال : ما حاجتك ، وما الشيء الذي عندك ؟

و” مال “ لا يستعمل إلا مضافاً ، مال زيد ، ومال هذا الكتاب ، ومالي ، ومالك ، وماله ، فقوله مالي في سورة النمل هو كلمة واحدة . وقوله ﴿ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا ﴾ [ يوسف : ٤ ] هما إسمان يجريان مجرى الاسم الواحد ، والوقف على أحدهما عندي جائز إذا اضطر القارئ إليه لانقطاعهما في الخط ، ولأن كل واحد منهما تستعمل بمعناها ، وتستعمل كل واحدة منهما على الانفراد ، فأما يومئذ ، وحينئذ وكل واحدة منهما في الأصل اسمان ضمّ أحدهما إلى الآخر ، ولا يجوز الفصل بينهما بحال ، وإن انقطع النفس ، فإن اضطر القارئ إلى الوقف على أحدهما أعاده في النفس الآخر ، ولا يبتدئ بالاسم الثاني دون الأول ، لاتصالهما في الخط . ” إذ “ لا تستعمل على الانفراد ، فلا يجوز الوقف على أحد الاسمين منهما دون الآخر ، وزعم بعضهم أن يومئذ إذا أعربت بخفض أو رفع كان الفصل بين الاسمين ، وإذا كان مفتوحاً لم يجوز ، لأنه



يكون في الفتح مبنياً أحدهما مع الآخر ، وإذا كان معرباً كان في نية الانفصال ، وليس الأمر كذلك عندي ، لأن الصورة في الخط لا تختلف ، فوجب أن لا تخرجا من أن يكونا بمنزلة اسم واحد ، وإن نوى بهما الانفصال ، كما أن الصورة في الحالين واحدة ، وقوله ﴿ أَيَأْمُرُكُمْ بِالْكَفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ ﴾ [ آل عمران : ٨٠ ] ” بعد “ كلمة ، و ” إذ “ كلمة أخرى ، ويجوز الفصل بينهما عند الضرورة ، لأن إذ هاهنا تخفض ما بعدها ، ولا تستعمل إلا مضافة إلى جملة ، وتلك الجملة مضاف إليها في موضع الجرّ فهي عاملة ، وإذا كانت عاملة خرجت من أن تكون مبنية مع غيرها ، وفي قوله حينئذٍ ، ويومئذٍ الذال منونة ، وهي مع يوم بمنزلة اسم واحد في الإعراب والبناء معاً ، فلا تفصل بينهما ، فهذه الحروف وأشباهاها يعرف انفصالها واتصالها من جهة المعنى لا من جهة الصورة في الخط ، ولا يجوز الفصل بين الاسمين في سائرهما متصلاً كان أو منفصلاً مع الاختيار ، وإذا اضطر القارئ جاز أن يقف على ما كان منها في المعنى من كلمتين ، ولم يجز على ما كان منها كلمة واحدة ، فإن اضطر في الكلمة كاضطراره في الكلمتين أعاد من أول الكلمة ، ولم يبتدئ من بعضها بحال من الأحوال ، لأن الكلمة لا تقطع بنصفين ، فأما ما يعرف انفصاله من الخط ، ففي القرآن منه كثير نذكر منه شطراً صالحاً ، إن شاء الله .

كل ما في كتاب الله من قوله ” أمّ مَنْ “ فهو بميم واحدة إلا في أربعة مواضع ، في سورة النساء ﴿ أَمْ مَنْ يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا ﴾ [ ١٠٩ ] وفي التوبة ﴿ أَفَمَنْ أَسَّسَ ﴾ [ ١٠٩ ] وفي الصافات ﴿ أَمْ مَنْ خَلَقْنَا ﴾ [ ١١ ] وفي حم السجدة ﴿ أَمْ مَنْ يَأْتِيءَ آمِنًا ﴾ [ فصلت : ٤٠ ] هذه المواضع بميمين ، وما عداها بميم واحدة آمن ، كما ترى .

كل ما في كتاب الله تعالى من قوله « فإن لم » بالنون ، إلا في موضع واحد ﴿ فَأَلْمَيْسَتْ جَبِيئًا ﴾ [ ١٤ ] في سورة هود ، هذه الواحدة بغير نون ، وما عداها بالنون .

كل ما في القرآن « عمّا » بغير نون ، إلا في الأعراف ﴿ عَنْ مَّاءٍ نُهُوا عَنْهُ ﴾ [ ١٦٦ ] فإنه بالنون .

وكل ما في القرآن « وإمّا » فإنه بغير النون ، إلا في سورة الرعد ﴿ وَإِنْ مَّا نُرِيَنَّكَ ﴾ [ ٤٠ ] فإنه بالنون .

وكل ما في القرآن من قوله « ألاّ » فإنه بغير نون ، إلا في عشرة مواضع ، فإنها بالنون في الأعراف موضعان ﴿ حَقِيقٌ عَلَيَّ أَنْ لَا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ ﴾ [ ١٠٥ ] وفي التوبة ﴿ أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ﴾ [ ١١٨ ] وفي هود ﴿ وَأَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ﴾ [ ١٤ ] وفيها ﴿ أَلَّا تَعْبُدُونَ ﴾<sup>(١)</sup> [ ٢ ] وفي الحج ﴿ أَنْ لَا تُشْرِكَ بِي شَيْئًا ﴾ [ ٢٦ ] وفي يس ﴿ أَنْ لَا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ ﴾ [ ٦٠ ] وفي الدخان ﴿ وَأَنْ لَا تَعْلُوا عَلَى اللَّهِ ﴾ [ ١٩ ] وفي الممتحنة ﴿ أَنْ لَا يُشْرِكَنَّ بِاللَّهِ شَيْئًا ﴾ [ ١٢ ] وفي القلم ﴿ أَنْ لَا يَدْخُلْنَهَا الْيَوْمَ ﴾ [ ٢٤ ] هذه المواضع كتبت بالنون ، وما عداها بغير نون ، فما كان فيه نون جاز للقارئ عند انقطاع النفس أن يقف على أن ، وما لم يكن فيه نون لم يجوز ، وما كان فيه نون جاز لإظهار الغنة منه في اللفظ عند من

(١) قوله تعالى ﴿ أَلَّا تَعْبُدُونَ ﴾ في هود كتبت بدون نون ، لا كما قال المؤلف أنها كتبت

بالنون .

يظهر الغنة من النون الساكنة مع اللام كقوله ﴿ وَمَنْ لَّمَّ ﴾ [ المائدة : ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٧ ] وما لم يكن فيه نون لم يجز إظهار الغنة منه ، وما كتبت فيه النون فعلى الأصل ، وما لم يثبت فيه فعلى لفظ الإدغام<sup>(١)</sup> ، وكذلك أخواتها ، مثل عمّا وأمّا وإن لم ، فيها كلها واحدة / وفي الحشر ﴿ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً ﴾ [ ٧ ] كتبت مفصولة ، كلمتين ، وكتب الحج والأعراف والحديد كيلا كلمة واحدة كتبت في سورة المؤمن ﴿ يَوْمَ هُمْ بَرْزُونَ ﴾ [ غافر : ١٦ ] حرفين ، وكذلك ، والذاريات ﴿ يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ ﴾ [ الذاريات : ١٣ ] حرفان ، الميم منفصلة من ” هم “ ، فأما ﴿ يَوْمَهُمُ الَّذِي يُوعَدُونَ ﴾ [ الذاريات : ٦٠ ] ، ﴿ يَوْمَهُمُ الَّذِي فِيهِ يُصْعَقُونَ ﴾ [ الطور : ٤٥ ] كتبتا متصلتين كما ترى .

(١) الإدغام يأتي عند ستة أحرف وهي حروف ” يرملون “ منها حرفان بلا غنة وهما اللام والراء هذا هو مذهب الجمهور والأحرف الأربعة الباقية من يرملون وهي النون والميم والواو والياء وهي حروف ينمو تدغم فيها النون الساكنة والتنوين بغنة .

انظر : النشر ( ٢ / ٢٣ ، ٢٥ ) ، والإتحاف ( ٠٠ / ٢٣ ) .

## سورة فاتحة الكتاب<sup>(١)</sup>

أعوذ بالله من الشيطان الرجيم هو وقف تام ، إلا أنها ليست من القرآن ،  
وكلنا مأمورون بالإتيان بها عند القراءة بقوله تعالى ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ  
فَأَسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴾ [ النحل : ٩٨ ] ومعناه :  
« إذا أردت قراءة القرآن ، فاستعد بالله من الشيطان الرجيم » وقول من قال :  
« إن الاستعاذة بعد القراءة وعند الفراغ منها » لا يُعتد به ، لإجماع الناس على  
أنها يؤتى بها عند إرادة القراءة ، والاعتزام على افتتاحها ، وإن كان القول  
الآخر له تعلق بظاهر الآية<sup>(٢)</sup> ، ولا عدول عن الإجماع بما شذَّ ، وذهب أبو  
حاتم إلى أنه من المقدم والمؤخر ، فكان التقدير عنده : « فإذا استعدت بالله ،  
فاقرأ القرآن » هذا تقدير ما ذهب إليه ، وإن لم يُنصَّ على تقديره ، وهذا وجه  
ضعيف ، لا أختاره ، واختياري فيه : أنه إنما جاء على عُرف اللسان ، وعادة  
القوم في الاستعمال ، وهو كما يقول في الكلام : « إذا دخلت السوق ، فاجعل  
طريقك عليّ ، لأستقضيك حاجة » لا يراد به إذا جعلت طريقك عليّ فادخل  
السوق ، ليس هذا بالسهل في الكلام ، ولا جرى العُرف به ، ولا يراد به أيضاً  
« إذا فرغت من دخولك السوق ، فاجعل طريقك عليّ » كما تقتضيه ظاهر

(١) ذكر الإمام العماني في كتابه أنها سورة فاتحة الكتاب ومن قال بهذا محمد علي الصابوني كما  
نرى في روائع تفسير آيات الأحكام ، والمعروف أنها سورة الفاتحة كما في كتب التفسير .  
انظر : روائع تفسير آيات الأحكام ، ١٩٣١ هـ ، دار القرآن الكريم ( ٢٢ / ٠٠ ) .

(٢) اتفق الجمهور قديماً وحديثاً أن الاستعاذة قبل القراءة وقيل بعدها ونقل عن حمزة ، وقيل قبلها  
بمقتضى الخبر وبعدها بمقتضى القرآن جمعاً بين الأدلة ونقل الثاني عن مالك وغيره لم يصح وكذا  
الثالث ، والمختار لجميع القراء في كيفية أعوذ بالله من الشيطان وهو المأخوذ به عند عامة  
الفقهاء ، وحكى فيه الإجماع لكنه تعقب بما روي من الزيادة والنقص فلا حرج على القارئ في  
الإتيان بشيء من صيغ الاستعاذة مما صح عند أئمة القراء . انظر : الجامع لأحكام القرآن  
للقرطبي ( ١ / ٨٧ ) ، والإتحاف ( .. / ١٩ ) .

الآية ، وذهب إليه من يزعم أن الاستعاذة بعد القراءة ، وإنما المراد بهذا الكلام « إذا اعتزمت على دخول السوق ، فاجعل طريقك عليّ » وهذا الوجه أسهل وأسوغ مما ذهب إليه أبو حاتم ، بل لا يجوز عندي ذلك الوجه ، لأن إذا من قوله ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ ﴾ هو حرف الشرط ، وفعل الشرط يجب أن يكون ملاصقاً للحرف ، والجزاء يؤتى به في العُرف بعدهما ، ولا يجوز تقدم الجزء على الشرط بحال ، فإذا جعل الكلام من المقدم والمؤخر فكأنك قدّرت الجزء ملاصقاً للحرف ومقدماً على الشرط وذلك لا يجوز ، وإذا لم يجز ظهر فساد قول من ذهب إلى أنه من المقدم والمؤخر ، وصحّ ما قلته وهو الوجه ، والله أعلم .

﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾<sup>(١)</sup> [ الفاتحة : ١ ] هو وقف تام<sup>(٢)</sup> ، لا تعلق له بما بعده ، لأنه جملة مركبة ، إما من مبتدأ وخبر تقديره « ابتدائي بسم الله » وإما من فعل وفاعل تقديره « ابتدائي بسم الله » وموضع الباء في التقدير الأول مرفوع ، وفي التقدير الثاني منصوب ، ويجوز أن يكون تقديره « ابدأ يا محمد بسم الله » والباء في هذا التقدير أيضاً منصوب الموضع<sup>(٣)</sup> ، وعلى سائر

(١) والاسم من السُّمُو لجمعه على أسماء وتصغيره سُمِيّ وهو من العلو والارتفاع ، الله معناه : الذي يحق له العبادة وأصله الإله . الرحمن الرحيم : اسمان من الرحمة . والرحمة : النعمة على المحتاج ، وقُدّم الرحمن وإن كان أبلغ لأنه كالعلم ، إذ كان لا يوصف به غير الله فصار كالمعرفة في الابتداء بها . انظر : تفسير غريب القرآن ( .. / ٩ ) ، معاني الزجاج ( ١ / ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ ) ، ومعاني النحاس ( ١ / ٥٤ ) ، وإيجاز البيان ( ١ / ٥٨ ) .

(٢) وبه قال ابن الأنباري والبدائي والغزالي والذكاوي والأشعوني . انظر : الإيضاح ( ١ / ٤٧٤ ) ، والمكثفي ( .. / ١٥٥ ) ، والوقف والابتداء ( ١ / ١٩٧ ) ، والاقتداء ( ١ / ٢١٥ ) ، ومنار الهدى ( .. / ٢٧ ) .

(٣) انظر : معاني الزجاج ( ١ / ٣٩ ، ٤١ ، ٤٢ ) ، ومعاني النحاس ( ١ / ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ) ، إعراب القرآن للنحاس ( .. / ١١٦ ) ، ومشكل إعراب القرآن ( ١ / ٦٦ ) ، والبيان في إعراب القرآن ( ١ / ٩ ) .

التقديرات هو وقف تام ، والقول في أنها من الفاتحة أو ليست منها هو موقوف على اختلاف الفقهاء<sup>(١)</sup> ، وستراه في كتابنا الجامع المشتمل على التفسير متقصياً ، ومن عادة القراء أن يصلوا التسمية بالسورة ، فإن وقف عليها جاز ، وهو تام كما قلت لك .

قوله تعالى ﴿ اَلْحَمْدُ لِلّٰهِ ﴾ [ الفاتحة : ٢ ] لو وقف واقف على الحمد ، لم يجز<sup>(٢)</sup> ، ولا يكون فيه فائدة ، لأن الحمد اسم ، والاسم يدل على مسمى دلالة الإشارة دون الإفادة ، فإن قال « الحمد لله » جاز وأفاد لأنك أتيت بمبتدأ وخبر ، ولكن لا يحسن الوقف عليه ، لأنك تعمل بين النعت والمنعوت ، والعرب لا تفعل ذلك ؛ ويقبح من وجه آخر ، وذلك أن بعده مجرور ، فيكون فاصلاً بالوقف بين الجار والمجرور ، ولا يجوز ذلك ، لأن الجار عامل ، والعامل

(١) اتفق القراء على أن الفاتحة سبع آيات واختلفوا في موضعين منها : الموضع الأول البسمة وقد عدّها الكوفي والمكي وتركوا عدّ لفظ « عليهم » الأول ، وباقي علماء العدد تركوا عدّ البسمة فلم يعتبروها آية وعدو بدلاً منها « عليهم » الأولى قال الإمام الشاطبي رحمه الله في ناظمة الزهر :  
 وأم القرآن الكل سبع بعدها      ولكن عليهم أولاً المسري  
 ويعتاض بسم الله والمستقيم قل      لكل وما عدوا الذين على ذكري

انظر : بشير اليسر شرح ناظمة الزهر في شرح الفواصل للإمام الشاطبي ، تأليف نسيخ عبد الفتاح القاضي ، طبعة المكتبة المحمودية التجارية بمصر ( .. / ٦٢ ) ، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ( ١ / ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٥ ) ، وتفسير آيات أحكام القرآن ، محمد علي السائس ، مطبعة محمد علي صبيح ( ٠٠ / ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ) .

(٢) قال ابن الأنباري الوقف على الحمد قبيح لأنه مرفوع باللام ، والمرفوع متعلق بالرافع لا يستغنى عنه . وقال الغزالي الوقف على الحمد قبيح لأن ﴿ لِلّٰهِ ﴾ خبره والمبتدأ لا يتم دون الخبر . وقال النكزاي ولا يوقف على قوله ﴿ اَلْحَمْدُ ﴾ لأنه مبتدأ لم يأت خبره وقال الأشموني يقبح الوقف عليه . انظر : الإيضاح ( ١ / ٤٧٤ ) ، والوقف والابتداء ( ١ / ١٩٧ ) ، والاقتداء ( ١ / ٢١٧ ) ، ومنار الهدى ( .. / ٢٨ ) .

والحمد لله تعالى الثناء عليه بالفضيلة وهو أخص من المدح وأعم من الشكر .  
 انظر : معاني النحاس ( ١ / ٥٧ ) ، ومفردات الراغب ( .. / ٢٥٦ ) ، وإيجاز البيان عن معاني القرآن ( ١ / ٥٨ ) ، واللسان مادة ( حمد ) ( ٣ / ١٥٥ ) .

ومعموله كالشيء الواحد ، ولأنك إذا ابتدأت بما بعده فقد عرّيته من العوامل ،  
والمعرّي من العوامل هو المبتدأ ، والذي يستحق المبتدأ من الإعراب هو الرفع ،  
ولم يُقرأ بذلك .

ولا يقف على ” رب ” لأن الوقف عليه فصل بين المضاف والمضاف إليه<sup>(١)</sup> ،  
ولا يجوز ذلك عند أهل العربية ، لأنهما كالشيء الواحد ، ولحاجة المضاف إلى  
المضاف إليه ، وتعرّفه به ، ولا انحلال معنى الإضافة من الكلام ، فإن وقفت على  
” العالمين ” كان صالحاً لأنه رأس آية ، ولما روي أنه ﷺ وقف عنده<sup>(٢)</sup> ، ولا  
يكون تاماً لا بتدائك بالمجرور من غير جار يصحبه ، فإن قلت ” الرحمن ” وقفت  
عليه لم يجوز ، لأن الكلمة الواحدة لا تفيد إلا بانضمامها إلى غيرها ، فإذا قلت

---

(١) وكذلك قال الغزالي والنكراوي والأشموني . انظر : الوقف والابتداء ( ١ / ١٩٧ ) ، والاعتداء  
( ١ / ٢١٧ ) ، ومنار الهدى ( .. / ٢٨ ) ، وانظر إعرابها في : إعراب القرآن ( .. / ١٢٠ ) ،  
والفريد في إعراب القرآن المجيد ( ١ / ١٦٤ ) .

ومعنى الرب : المالك والمدبر يقال : هذا ربُّ الدار ، وربُّ الغلام أي مالكه . ولا يقال  
لمخلوق : هذا الرب معرفةً بالألف واللام ، كما يقال لله ، وإنما يقال : هذا ربُّ كذا فيعرف  
بالإضافة ، لأن الله مالك كل شيء فإذا قيل الربُّ ، دلّت الألف واللام على معنى العموم ، وإذا  
قيل لمخلوق : ربُّ كذا نسب إلى شيء خاص لأنه لا يملك شيئاً غيره . انظر : تفسير غريب  
القرآن ( .. / ٩ ) ، وغريب القرآن ( .. / ٤٥ ) ، ومعاني النحاس ( ١ / ٥٩ ) ، وإيجاز البيان  
( ١ / ٥٨ ) ، واللسان مادة ( رب ) ( ١ / ٣٩٩ ) .

(٢) جزء من حديث أخرجه أبو داود في سننه ، كتاب الحروف والقراءات حديث رقم ٤٠٠١  
( ٢ / ٢٥٤ ) ، وأخرجه الترمذي ، كتاب القراءات رقم الحديث ٢٩٢٧ عن أم سلمة  
( ٥ / ١٨٥ ) .

وأخرجه أحمد في مسنده باقي مسند الأنصار حديث أم سلمة وزوج النبي ﷺ حديث رقم  
٢٦٧٣٩ ، ٢٦٦٢٥ ( ٦ / ٣٠٢ ) ، وأخرجه الحاكم في مستدركه في التفسير باب القراءات  
عن أم سلمة ( ٢ / ٢٣١ ) وقال : على شرطهما وأقره الذهبي . وأخرجه البيهقي في السنن  
الكبرى ( ٢ / ٤٤ ) ، وفي الشعب ( ٢ / ٥٢٠ ) ، وأخرجه الدارقطني في سننه ( ١ / ٣١٢ ) ،  
والخطيب في تاريخه ( ٩ / ٣٦٧ ) .

” الرحمن الرحيم “ كان كافياً لأنه رأس آية ، ولا يكون تاماً لخلو المجرور من العامل ، والفصل بين النعت والمنعوت ، فإن قلت ” مالك “ ووقفت عليه لم يجز بحال الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، ولأنهما كلمة واحدة لا يفيد ذكرها على الانفراد ، وكذلك إذا قلت ” يوم “ ووقفت لم يجز ، فإن وقفت على ” الدين “ تم الكلام ، ورجعت من الغيبة إلى الخطاب ، وهو أول وقف حسن يلقاك بعد فراغك من التسمية ، ثم إن وقفت على ” إياك “ لم يجز ، فإن قلت ” نعبد “ جاز ولم يحسن ، للفصل بين المعطوف والمعطوف عليه ، والوقف على ” نستعين “ تام عند سائرهم ، ثم على ” المستقيم “ جائز وليس بحسن ، وإنما جوازته لأنه آخر الآية ، وهو جائز وليس بحسن لأن ” غير “ مجرور ، إما على النعت ، وإما على البدل ، وهما متعلقان بما قبلهما ، فإن نصبت ” غير “ كان نصبه على وجهين ، إما على الحال ، وإما على معنى الاستثناء ، وكلاهما يتعلقان بما قبلهما ، فلا يحسن الابتداء به بحال ؛ وزعم بعضهم أنك إن تنصبه على الحال حسن الوقف عليه ، وليس ذلك عندي بشيء ، لأن تعلق الحال بما قبله كتعلق المستثنى بالمستثنى منه ، وعلى سائر الوجوه لا يحسن الوقف عليه ، وجوازه إنما يكون بالخبر المروي أنه ﷺ كان يقف عند أواخر الآيات ، وهذه آخر آية عند من ذكرت ، فهذا وجه جوازه ، لا معنى الحال ثم التمام آخر السورة .

فإن وقف على ” الضالين “ ثم ابتداء فقال ” آمين “ كان أحب إليّ ، لأن آمين ليس من متن القرآن ، وإنما هي لفظة معناها استدعاء الإجابة من الله تعالى على وجه المسألة ، خصّ بها هذه الأمة ، والفصل بينها وبين ما هو قرآن هو المختار ، فإن وصلها بالسورة ثم وقفت عليهما لم أرَ به بأساً ؛ وفي آمين لغتان : القصر والمدّ ، والنون مفتوحة على الوجهين جميعاً ، وكان حقها السكون الذي هو الأصل في المبنيات ، إلا أنها حُرّكت لالتقاء الساكنين ، ولم تكسر الميم ، ومجيء الياء الساكنة قبلها ، فعدل به إلى الفتح ، الذي هو أخفّ الحركات ، ويشبهه بليس وكيف ، وضم النون لم يجزه أحد ، وهو خطأ .



## سورة البقرة

﴿ اَلَمْ ﴾ [ البقرة : ١ ] وقف تام<sup>(١)</sup> ، إن جعلته خبر مبتدأ محذوف ومرفوع الموضع تقديره : ” هذه الم ” أو ” هذا الم ” ، كذلك إن جعلته منصوباً بفعل مضمّر تقديره اقرأ الم ، أو خذ الم ، لأنه يكون جملة مستقلة بنفسها ، إما من مبتدأ أو خبر ، أو من فعل وفاعل<sup>(٢)</sup> ، وكذلك إن ذهب بها إلى ما روي عن ابن عباس في أحد الوجوه المرويّة عنه ، أنه قال : « كل حرف منه مأخوذ من كلمة على شرط علم المخاطب » ومعناه ” أنا الله أعلم ”<sup>(٣)</sup> كان الوقف عليها تاماً ، وعدّها أهل الكوفة آية<sup>(٤)</sup> ، واعتبروا في عدّها الوزن ، لأنه كآخر حكيم وعليم ، وإذا اعتبر المعنى مع الوزن أيضاً جاز ، وكان أقوى لمذهبهم في عدّه آية ، لأنه ينضم إلى مشابهته الفواصل ، كونه جملة مستقلة بنفسها ، وقول من عدّها آية يُقوّي حسن الوقف عليها ، وإليه ذهب أبو حاتم ، فقال : « هو

(١) وبه قال ابن النحاس والداني والغزالي والأشموني وقال السجاوندي جائز للاختلاف وهو وقف عند الهبطي وذكر ابن النحاس أن الوقف عليها له أربع حالات : أن فيها ثلاثة أئمة والقول الثاني : أن القطع على ﴿ اَلَمْ ﴾ كاف وليس بتام والقول الثالث : أن القطع عليها ليس بتام ولا كاف والقول الرابع أنه تام .

انظر : القطع ( ١ / ٣٠ ) ، والمكتفى ( .. / ١٥٨ ) ، والوقف والابتداء ( ١ / ٢٠٤ ) ، وعلل الوقوف ( ١ / ١٧٣ ) ، وتقييد وقف القرآن ( .. / ١٩٧ ) ، ومنار الهدى ( .. / ٢٨ ) .  
(٢) انظر : إعراب القرآن للنحاس ( .. / ١٢٧ ) ، ومشكل إعراب القرآن ( ١ / ٧٣ ) ، والتبيان في إعراب القرآن ( ١ / ١٩ ) .

(٣) أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره ( ١ / ٢٠٧ ) ، وأخرجه البغوي في تفسيره ( ١ / ٥٨ ) ، وأخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره ( ١ / ٣٢ ) ، وذكره أبي الحسن علي بن أحمد الواحدي النيسابوري في تفسيره ( ١ / ٧٦ ) ، وذكره السيوطي في تفسيره ( ١ / ٢٢ ) .

(٤) قال الإمام الشاطبي في ناظمة الزهر : وما بدؤه حرف التهجي فأية لكوفٍ سوى ذي واو طاسين والوتر  
انظر : بشير اليسر ( .. / ٢٥ ) ، والفرائد الحسان ( .. / ٢٨ ) .

كلام على حده»<sup>(١)</sup> واستدل بأول الزمر ﴿ تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ ﴾ [ الزمر : ١ ] كأنه يذهب إلى أن قوله ذلك مبتدأ ، والكتاب نعته ، و﴿ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ خبره<sup>(٢)</sup> ، وخالفه أبو حاتم فذهب إلى ما قدمت ذكره ، وعلى هذين الوجهين يكون الوقف على ﴿ أَلَمْ ﴾ وقفاً تاماً ، وإن جعلت ﴿ أَلَمْ ﴾ مبتدأ لم يحسن الوقف عليه ، لأن المبتدأ يفتقر إلى الخبر ، وبالخبر تحصل الفائدة ، وخبره ﴿ ذَلِكَ الْكِتَابُ ﴾ وذلك إن جعلت ” الم ” خبراً مقدماً ، وجعلت المبتدأ ” ذلك الكتاب ” تقديره ” ذلك الكتاب الذي وعدتك الم ” لم يجز الوقف عليه أيضاً .

وحكى ابن مهران عن الأخفش<sup>(٣)</sup> أنه قال : « إن شئت ووقفت على الألف ، وإن شئت على اللام ، وإن شئت على الميم ، كل ذلك تمام ، لأنك إنما أردت الحرف ، ألا ترى أنك إذا أردت الهجاء قلت : ألف ، لام ، ميم » إلى آخر كلامه الذي حكاه عنه<sup>(٤)</sup> ، وهذه الحكاية إن صحت عن الأخفش فليس معناه ما ذهب إليه هذا الحاكي ، أنه جعل كل حرف منها وقفاً يتعمد قطع النفس عنده / فمن تأوله هذا التأويل فقد أخطأ خطأً بيناً ، ومراده بذلك أن كل

ب/١٨

(١) انظر قول أبي حاتم في : ، القطع ( ٣٠ / ١ ) ، والمكتفى ( .. / ١٥٨ ) ، والاقتضاء ( ٢٢٦ / ١ ) .

(٢) انظر : إعراب القرآن للنحاس ( .. / ١٢٨ ) ، ومشكل إعراب القرآن ( ١ / ٧٤ ) ، والبيان في إعراب القرآن ( ١ / ٢٠ ) .

(٣) أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش من أكابر أئمة النحويين البصريين ، وكان أعلم من أخذ عن سيبويه ، وصنف كتباً كثيرة في النحو والعروض والقوافي ، روى عنه أبو حاتم السجستاني . ت سنة خمس عشرة ومائتين للهجرة ، وقيل إحدى وعشرين ومائتين للهجرة . انظر ترجمته في : طبقات النحويين ( ٠٠ / ٧٢ ) ، نزهة الألباء ( ٠٠ / ١٢٠ ) ، إنباه الرواة ( ٢ / ٣٦ ) ، بغية الوعاة ( ١ / ٥٩٠ ) .

(٤) انظر : القطع والائتناف ( ١ / ٣٠ ) .

حرف منها كلمة بذاتها يمكن الوقف عليها دون أختها عند الضرورة ، وانقطاع النفس ، كما قالوا عن " ما " في الموضع الذي كتب " عن " بالنون يصلح الوقف عليه ، وإذا كتب " أن " بالنون صلح الوقف عليه ، أرادوا أن يعلم أنه إذا ثبت النون في " عن " و " أن " صار كل واحدة منها كلمة على الانفراد ، وصار " ما " كلمة مفردة ، وجاز عند الضرورة قطع النفس على إحدى الكلمتين ، وإذا لم تثبت النون في " عما " وكتب كما ترى كانت كلمة واحدة لا يجوز قطع النفس على بعض حروفها ، وكذلك " الا " لأن الكلمة لا تقطع كما تقطع الكلمتان ، فالذي يقع لي أن الأخفش إنما عنى بما حكى عنه هذا الحاكي هذا الذي قلته ، وهو أن كل واحد من هذه الحروف مستقل بنفسه كلمة بذاتها ، وقطع النفس عندها في حال الضرورة ممكن غير متعذر كتعذره في قولك " ذلك " لأنه غير ممكن أن تقول " ذا " ثم تقول " لك " لم ترد به الوقف التام الذي شرطه أهل الوقوف في كتبهم ، فإن عنى الأخفش بالكلام المحكي عنه التأويل الذي ذهب إليه هذا المتأول من أن كل واحد من هذه الحروف وقف كاف تعمد الوقف عنده فقد أخطأ الأخفش أيضاً ، والحق أحق أن يتبع ، وما أظنه قصد هذا التأويل ، لأن قولك ليس بأكثر من أن تقول : " زيد " ولو قلت " زيد " مبتدئاً ثم وقفت عليه لم يفهم عنك كلام فيه فائدة ، لأن الفائدة إنما تكون بالخبر ، ولو جاز أن تقف على الألف لكان وقفك على الحمد أجوز ، وإنما لم يجوز الوقف على الحمد وحدها لقصور المبتدأ عن الخير والحاجته إليه ، فكذلك لو قال قائل : " ألف " فقد ابتداءً إما بحرف ، وإما بإسم ، وكل واحد منهما على الانفراد لا يفيد معنى ، إلا أن يقتزن به غيره ، وعبارات المتقدمين لم تكن محترزة ، كان أحدهم يعبر بعبارة واحدة محتملة لعدة من المعاني ، فتكون مقصورة على معنى المقصود منها دون سائرها من غير احتراز يقصره عليه ، فإذا لم يكن الإنسان حاذقاً في الصنعة لم يقف على مقاصدهم من عباراتهم ، وما أكثر ما يغلط المتأخرون في عبارات من تقدمنا لقصور أفهامهم

عنها ؛ وقد كان ابن مهران - رحمه الله - رجلاً فاضلاً إلا أنه تعاطى من هذا العلم فوق وسعه ، تجاوز الله عنا وعنه .

والوقف على ” ذلك “ لا يجوز منفرداً لأن الكتاب إما أن يكون تبيناً لذلك ، أو خبراً عنه<sup>(١)</sup> ، وعلى الوجهين لا يجوز الفصل بينهما بحال ، وإذا وصلت ” الم “ بذلك فقلت ﴿ اَلْمَرَّةُ ذَالِكَ ﴾ ثم وقفت عليه لم يجز ، لأن المبتدأ قبيح إذا قال الإنسان ﴿ اَلْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ [ البقرة : ٢ ] لم يؤدي كبير فائدة ، والوقف على ” الكتاب “ مفهوم إن جعلته خبر ” ذلك “ لأنك تقف على مبتدأ وخبره ، وهو جملة ، والجملة كل أمر مستقل بنفسه ، فإذا قلت ” ذلك الكتاب “ فكأنك قلت : ” ذلك زيد “ ولم أطلق عليه اسم التمام ، لأن الأقل من العلماء ذهب إلى أن الكتاب خبر لذلك ، والصحيح أن يقال هو تبيين لذلك ، ومن قال إن الكتاب هو مبتدأ لذلك فإنما قاله على وجه التسامح والتجوز ، والكتاب اسم للجنس ، وأسماء الأجناس يبين بها الأسماء المبهمة ، نقول : ” هذا الرجل ، وذلك الكتاب “ فإذا كان الأصح أن يكون الكتاب تبيناً وليس بخبر ، فلا يصلح أن يطلق عليه اسم الجنس والكفاية ، ومن أجاز أن يكون الكتاب خبراً لذلك أجاز الوقف على الكتاب كما ذكرت ، والأصح أن يقال الكتاب تبيين لذلك وعليه الأكثر ، وهو أجزل الوجهين ، وإليه ذهب الزجاج - رحمه الله<sup>(٢)</sup> - ، وإلى الوجه الآخر ذهب أبو حاتم ، واحتج بقوله تعالى ﴿ ذَالِكَ الْقَوْزُ الْعَظِيمُ ﴾ [ النساء : ١٣ ، المائدة : ١١٩ ، التوبة : ٨٩ ، ١٠٠ ، الصف : ١٢ ، التغابن : ٩ ] وإن وقفت على حرف النفي لم يجز بحال حتى تأتي بالمنفي ، لأن الابتداء بما بعده من غير أن يتصل بحرف النفي يدل على الإيجاب ، وينقص معنى النفي من الكلام ؛ وإن قلت ” لا ريب “ فوقف على كلاً ، ولكنه لا يكون مفهوماً ، وإذا قلت ” لا ريب

(١) انظر التبيان في إعراب القرآن ( ١ / ٢٠ ) .

(٢) انظر : معاني القرآن ( ١ / ٦٨ ) .

فيه “ كان مفهوماً ، على أن يكون ” لا ريب “ مبتدأ وفيه هو الخبر ، فتقول  
” الم “ وقف تام إذا جعلته خبر مبتدأ محذوف .

﴿ ذَالِكَ أَلَكِتَبُ ﴾ [ البقرة : ٢ ] وقف تام<sup>(١)</sup> إذا جعلت ذلك مبتدأ ،

و” الكتاب “ خبره ، وإليه ذهب أبو حاتم<sup>(٢)</sup> .

﴿ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ [ البقرة : ٢ ] وقف تام<sup>(٣)</sup> إذا جعلته مبتدأ وخبر .

﴿ هُدَى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ [ البقرة : ٢ ] وقف تام<sup>(٤)</sup> إذا رفعت ” هدى “ بخبر

مبتدأ محذوف ، تقديره ” هو هدى للمتقين “<sup>(٥)</sup> فهذا وجه ، ويجوز أن نقول  
” الم “ هو مبتدأ ، فلا يتم الوقف عليه حتى يأتي بخبره ، وخبره ” ذلك الكتاب “  
ومعناه الحروف المؤلفة ” ذلك الكتاب “ ، وهو وقف تام ، إذا جعلت ” لا ريب “  
مبتدأ آخر ، وإن جعلت ” لا ريب “ بمعنى حقاً ، كأنك قلت : ” الم ذلك  
الكتاب حقاً “ ، فالوقف لا ريب ، فعلى هذا الوجه تقول ” الم “ ذلك الكتاب  
لا ريب ، فتقف عليه وهو التمام ، / وإليه ذهب الزجاج<sup>(٦)</sup> ، ثم تقول ” فيه

أ/١٩

---

(١) وبه قال النكزايوي وقال ابن الأنباري الوقف على الكتاب قبيح لأنه صلة والصلة تتبع الموصول  
وهي بمنزلة حرف واحد ، وقال الغزال الوقف على ﴿ أَلَكِتَبُ ﴾ لا يتم .

انظر : الإيضاح ( ١ / ٤٨٧ ) ، والوقف والابتداء ( ١ / ٢٠٦ ) ، والافتداء ( ١ / ٢٢٨ ) .

(٢) انظر : القطع ( ١ / ٣٢ ) .

(٣) قال الداني والنكزايوي كافٍ ، وقال الغزال حسن . انظر : المكتفى ( .. / ١٥٨ ) ، والوقف  
والابتداء ( ١ / ٢٠٦ ) ، والافتداء ( ١ / ٢٢٨ ) .

(٤) وبه قال الداني والأشموني وقال النكزايوي كافٍ وقال السجاوندي لا يوقف عليه . انظر :  
المكتفى ( .. / ١٥٨ ) ، وعلل الوقوف ( ١ / ١٧٦ ) ، والافتداء ( ١ / ٢٣٠ ) ، ومنار الهدى  
( .. / ٣٠ ) .

(٥) انظر : إعراب القرآن للنحاس ( .. / ١٣٠ ) ، ومشكل إعراب القرآن ( ١ / ٧٤ ) .

(٦) انظر : معاني القرآن ( ١ / ٧٠ ) .

هدى للمتقين“ ، فترفع هدى بالظرف لا بابتداء محذوف يكون هدى خيره ، وكان ابن الأنباري ينكر على أبي حاتم ما ذهب إليه من أن الكتاب خير لذلك ، ويزعم أن الكتاب نعت لذلك<sup>(١)</sup> ، وقول أبي حاتم وإن بُعد ، فقد احتج له بقوله ﴿ ذَلِكِ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴾ [ النساء : ١٣ ] وهو وجه ، وليس للنعت هاهنا وجه يسوغه ، لأن النعت مأخوذ من الهيئة أو الفعل أو الطبيعة أو السبب ، أو معنى الإشارة ، كقولك ” زيد هذا أو ذاك فإذا لم يكن في الكلمة شيء من هذه الخصال التي يبنى النعت عليها لم يحسن حمله على النعت بل لا يجوز ، و” الكتاب “ إما أن يكون خيراً لذلك أو تبييناً له ، وقد ذكرته ، وحمله على النعت لا وجه له ، وقول أبي حاتم أصلح ، وإن كان الوجه الآخر عندي أوجه ، والقائلون به أكثر ؛ وقول ” لا ريب “ وقف على الوجه الذي حكته عن الزجاج ، ويتدئ فيه ” هدى للمتقين “ ، وإن جعلت ” فيه “ متصلاً بقوله ” لا ريب “ ومن تمامه ، فهو على صورتين : إما أن يكون خيراً لقوله ” لا ريب “ ، وإما أن يجعل ” لا ريب “ خيراً لـ ” ذلك “ ، و” فيه “ من تمام الخير ، والهاء عائدة على المبتدأ ، والمبتدأ ” ذلك “ واخير جملة ، ولا بد أن يكون في الجملة ما يعود إلى المبتدأ ، وعلى الوجهين جميعاً لا يجوز أن يوقف على ” لا ريب “ دون أن تصله بـ ” فيه “ فتقول ” لا ريب فيه “ وهو وقف تام إذا رفعت ” هدى “ بمبتدأ محذوف تقديره : ” هو هدى “ أو رفعت بظرف محذوف غير المذكور في الكلام ، تقديره ” فيه هدى “ ، وإن جعلته مرفوعاً بأن يكون خير ” ذلك الكتاب “ أو جعلته منصوباً على الحال في تقدير ” ذلك الكتاب هادياً “ لم يجز الابتداء بقوله ” هدى “ والوقف على ” فيه “ ، وإنما جوزوا نصبه على الحال لأن ” ذلك “ فيه معنى الإشارة ، والإشارة فعل ، فجاز أن تعمل فيه ، ” للمتقين “ وقف تام إذا رفعت ﴿ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ ﴾ [ البقرة : ٣ ]

(١) انظر : الإيضاح ( ١ / ٤٨٥ ، ٤٨٦ ) .

بالابتداء ، وخبره ” أولئك “ ، أو بخبر ابتداء محذوف تقديره ” هم الذين يؤمنون “ ، وكذلك إن تأولته على النصب بالمدح<sup>(١)</sup> كان الوقف على ما دونه تاماً ، لأن النصب على المدح إنما يكون بإضمار فعل تقديره ” أعني الذين “ وانتصابه على الحقيقة بالفعل المضمر ، وهو في النية عند ابتدائك بالمنصوب ، فلا يكون فاصلاً بين المعمول والعامل ، لأنك إذا ابتدأت بالمعمول فكأنك مبتدئ بالعامل معه ، وتضمرة حال ابتدائك بالمعمول ، ألا ترى أنك تقول مبتدئاً : ” الطريق الطريق “ تريد حل الطريق ، وتقول ” الأسد الأسد “ تريد احذر الأسد ، فكذلك ساغ الابتداء بالمنصوب على المدح وتم الوقف على ما دونه ، ويحتمل أن يكون ” الذين “ مجروراً على أنه صفة للمتقين ، فإذا حمل عليه لم يحسن الابتداء به ولا الوقف على المتقين ، لفصلك بين الموصوف وصفته ، فإن وقف عليه واقف وهو يعتقد أنه صفة جاز وإن لم يحسن ، ولا يكون مخطئاً لأنه رأس آية ، ورؤوس الآيات يوقف عليها في الأغلب ، فمنها ما يتم ، ومنها ما يجوز على وجه التسامح : وما كان من هذا القبيل لقبته بـ ” الكافي “ ، وحملته على الوجه الذي يسوغه ، ولاحتماله الوجهين لم اسمه بالتمام ، فالابتداء به وبأمثاله مع الاعتقاد بأنه صفة كافٍ ، ومع تأويل الوجوه الأخر الوقف على ما دونه تام ، ومن لم يعرف شيئاً من هذه الوجوه ووقف على المتقين قطعت على وقفه بالتمام ، لاحتماله الوجه الذي يكون الوقف عليه معه تاماً .

﴿ بِالْغَيْبِ ﴾ [ البقرة : ٣ ] جائز<sup>(٢)</sup> .

﴿ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ ﴾ [ البقرة : ٣ ] جائز<sup>(٣)</sup> ولا يحسن تعمدهما .

(١) انظر : إعراب القرآن للنحاس ( .. / ١٣١ ) ، ومشكل إعراب القرآن ( ١ / ٧٤ ) .

(٢) وبه قال الأشموني وقال ابن أنباري حسن وليس بتمام وقال الغزال غير حسن . انظر : الإيضاح

( ١ / ٤٩١ ) ، والوقف ولا ابتداء ( ١ / ٢٠٩ ) ، ومنار الهدى ( .. / ٣٠ ) .

(٣) وبه قال الأشموني وقال ابن أنباري حسن وليس بتمام . انظر : الإيضاح ( ١ / ٤٩١ ) ، ومنار

الهدى ( ٣٠ / ٠٠ ) .

﴿ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ ﴾ [ البقرة : ٣ ] تام<sup>(١)</sup> إن جعلت الواو التي

بعدها واو استئناف ، وإنما يجوز فيه تقدير الاستئناف إذا جعلت ” الذين ” الأول منصوباً على المدح ، أو مجروراً على الصفة ، أو مرفوعاً بخبر ابتداء محذوف<sup>(٢)</sup> ، فإذا قدرت للأول هذه التقديرات جاز أن تكون الواو في الثاني للاستئناف ، وموضعه رفع بالابتداء وخبره ” أولئك ” والوقف على ما دونه تام ، ويحتمل أن يكون على هذا التقدير أيضاً الواو للعطف ، ويستحق من الإعراب ما يستحقه الأول ، إن كان منصوباً فالثاني منصوب ، وكذلك إن كان مرفوعاً أو مجروراً فلا يتم الوقف حينئذٍ على ما دونه للفصل بين المعطوف والمعطوف عليه ، وهو جائز ، لأنه رأس آية ، والوقف التام الذي لا يختلف فيه / على هذه التقديرات التي ذكرتها عند قوله ﴿ وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ﴾ [ البقرة : ٤ ] فإذا قدرت ” الذين ” الأول تقدير الابتداء ، فلا بد أن يكون الثاني معطوفاً عليه ، ولا بد للأول الذي هو المبتدأ من خبر ، والخبر ” أولئك ” ولا وقف حينئذٍ على ” ينفقون ” لأنك تفصل بالوقف بين المعطوف والمعطوف عليه ، وتفصل أيضاً به بين المبتدأ وخبره ، وهو أقرب من الفصل بين المعطوفات عند أهل الصنعة ، لأن الفصل بين المعطوفات قد يُتَجَوَّزُ فيه<sup>(٣)</sup> ، ولا يتجوز في الفصل بين

ب/١٩

---

(١) وبه قال النكزاي والأشموني وقال ابن الأنباري حسن وليس بتمام وقال الداني كافٍ ، وقال السجاوندي لا يوقف عليه وهو وقف عند الهبطي . انظر : الإيضاح ( ١ / ٤٩٢ ) ، والمكتفى ( .. / ١٥٩ ) ، علل الوقوف ( ١ / ١٧٦ ) ، والاعتداء ( ١ / ٢٣٢ ) ، وتقييد وقف القرآن ( .. / ١٦٧ ) ، ومنار الهدى ( .. / ٣٠ ) .

(٢) انظر : التبيان في إعراب القرآن ( ١ / ٢١ ) ، والفريد في إعراب القرآن المجيد ( ١ / ١٨٨ ) .

(٣) انظر : شرح الكافية للرضي ( ٤ / ٤٦٦ وما بعدها ) ، والإنصاف في مسائل الخلاف ، لابن الأنباري ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ( ٢ / ٤٧٤ - ٤٧٨ ) ، وشرح التسهيل لابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي ت اثنان وسبعون وستمائة للهجرة ، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ ، هجر للطباعة والنشر ( ٣ / ٣٧٣ ) .



المبتدأ وخبره<sup>(١)</sup> ، فإن وقفت على هذا التقدير عند رؤوس الآي قبل بلوغ الخبر لم يحسن ، وإن جوزته فعلى وجه التسامح لأن الأغلب في الفواصل أن يوقف عندها ، فاعلم ذلك وقس عليه إن شاء الله .

وقال ابن الأنباري ” ينفقون ” حسن وليس بتام ، لموضع النسق<sup>(٢)</sup> ، كذلك زعم في كتابه ، وقد ذكرت المسألة بطولها ، وشرحتها شرحاً يغنيك عن كلامه وكتابه ، ويعينك على ما يرد عليك من نظائرها في القرآن ، بتوفيق الله وحسن هدايته .

قوله ﴿ وَمَا أَنْزَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ ﴾ [ البقرة : ٤ ] هو وقف كاف<sup>(٣)</sup> إذا جعلت ” الذين ” الأول مجروراً على الصفة ، أو منصوباً على المدح ، أو مرفوعاً بخبر ابتداء محذوف ، ثم جعلت ” والذين ” الثاني معطوفاً عليه ، فحينئذ يكون الوقف على ” وما أنزل من قبلك ” وقفاً كافياً تاماً إذا قدرت ” الذين ” الأول هذه التقديرات ، ثم قدرت الثاني تقدير الاستئناف لم يجز الوقف على ” وما أنزل من قبلك ” لأن قوله ” والذين يؤمنون ” إذا كان بمعنى الاستئناف فهو مبتدأ وخبر ” أولئك ” فلا يحسن الوقف على ما دون الخبر ، وكذلك إن قدرت ” الذين ” الأول تقدير الابتداء لم يجز الوقف على ” وما أنزل من قبلك ” لأن خبره ” أولئك ” ، ولا يحسن الفصل بينهما .

(١) انظر : شرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور الإشبيلي ، تحقيق صاحب أبو جناح ، منشورات دار الفيصلية ( ١ / ٣٤٦ ) ، والبحر المحيظ ( ٥ / ١٥٠ ) .

(٢) انظر : الإيضاح ( ١ / ٤٩٢ ) .

(٣) وبه قال الداني والنكزاي وقال السجاوندي والأشموني جائز . انظر : المكتفى ( .. / ١٥٩ ) ، وعلل الوقوف ( ١ / ١٧٧ ) ، والافتداء ( ١ / ٢٣٢ ) ، ومنار الهدى ( .. / ٣١ ) .

﴿ هُمْ يُوقِنُونَ ﴾ [ البقرة : ٤ ] وقف تام<sup>(١)</sup> إذا جعلت ” أولئك “

مبتدأ ، ولم تجعله خبراً لما قبله على ما قدمت ذكره من التقديرات ، فإن جعلته خبراً لما قبله لم يحسن الوقف على ” يوقنون “ إلا مع التجوّز .

﴿ مِّن رَّبِّهِمْ ﴾ [ البقرة : ٥ ] ليس بوقف منصوص عليه ، ولا يحسن

تعمده ، فإن وقف عليه واقف جاز .

﴿ الْمُفْلِحُونَ ﴾ [ البقرة : ٥ ] وقف تام لا يختلف فيه ، وهو في أعلى

درجات التمام .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [ البقرة : ٦ ] اختلف أهل العلم في إعراب الآية ، فمنهم من قال ” الذين كفروا “ اسم إنّ ، وهو في موضع نصب ، وسواء عليهم ” ءأنذرتهم أم لم تنذرهم “ ، وتقديره ” سواء عليهم الإنذار وتركه “ كأنه قال ” الإنذار وتركه يستويان عليهم “ وهذه الجملة خبر إن ، وهي في موضع رفع ، وقد تمّ الكلام عند قوله ﴿ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾ [ البقرة : ٦ ] فهو وقف تام ، لأنك أتيت بأنّ وإسمها وخبرها ، و” إنّ “ تدخل على المبتدأ والخبر ، فكأنك جئت بمبتدأ وخبر ، وهو كلام مستقل بنفسه<sup>(٢)</sup> .

واحتج أهل هذه المقالة بقوله تعالى : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ

---

(١) وبه قال النكزاي والأشموني وقال ابن الأنباري والوقف على ﴿ يُوقِنُونَ ﴾ حسن وليس بتمام وقال السجاوندي مطلق وقال الداني أكفى مما قبله . انظر : الإيضاح ( ١ / ٤٩٢ ) ، والمكتفى ( .. / ١٥٩ ) ، وعلل الوقوف ( ١ / ١٧٩ ) ، والاقتداء ( ١ / ٢٣٢ ) ، ومنار الهدى ( .. / ٣١ ) .

(٢) انظر : إعراب القرآن للنحاس ( .. / ١٣٤ ) ، ومشكل إعراب القرآن ( ١ / ٧٦ ) ، والبيان في إعراب القرآن ( ١ / ٢٥ ) .

أَنْتُمْ صَلَمْتُونَ ﴿ [ الأعراف : ١٩٣ ] قالوا : « وكما أن هذه جملة من مبتدأ وخبر تقديره سواء عليهم الدعاء والصمت ، فكذلك الأخرى في التقدير ، كأنه سواء عليهم الإنذار وتركه ، فهذا أحد الوجهين المقولين في الآية ، وهو محتمل ، وقد ذكره الزجاج وأجازه ، فقال : « ترفع ﴿ سَوَاءٌ ﴾ بالابتداء ، ويقوم ﴿ ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾ مقام الخبر ، كأنه بمنزلة قولك " سواء عليهم الإنذار وتركه " «<sup>(١)</sup> .

وقال قوم آخرون " أن " هو الحرف الناصب ، واسمه " الذين كفروا " وهو في موضع نصب ، وخبره " لا يؤمنون " وهو في موضع رفع ، تقديره " إن الذين كفروا لا يؤمنون وإن أنذرتهم " كأنه قال : " لا يؤمنون على كل حال أنذرتهم أم لم تنذرهم " ؛ والوقف على هذا الوجه عند قوله " لا يؤمنون " وهو تام إن قدرته هذا التقدير ، وليس دونه وقف ، وقد أجازه الزجاج أيضاً<sup>(٢)</sup> ، وعلى التقدير الأول الوقف عند قوله " أم لم تنذرهم " هو وقف حسن ، ولا أطلق عليه اسم التمام ، لتمييز بالترجمة بين ما هو في أعلى درجات التمام ، وبين ما هو دونه وإن كان تاماً أيضاً ، ونظيره الذي في سورة الأعراف ، وسمته بالتمام لأنه آخر آية ، ولأنه ليس يعترض فيه وجه ينقص درجته عن التمام ، فهو آخر الآية ، إلا اليسير ، فبيلوغه يكون جامعاً بين الوقف / وآخر الآية ، وإن كان آخر الآية على هذا التقدير متعلقاً بالآية التي بعده ، ثم قد يجوز أن يكون " لا يؤمنون " خبر " إن " ويكون قوله ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾ كلام اعترض بين المبتدأ والخبر ، وإذا حمل الكلام عليه لم يحسن الوقف على قوله " أم لم تنذرهم " فلما احتمل أن يكون في أحد التقديرين وقف وفي الآخر ليس بوقف نقصت درجته عن الآية الأخرى في التمام ، فوسمته

(١) انظر : معاني القرآن ( ١ / ٧٧ ) .

(٢) انظر : معاني القرآن ( ١ / ٧٩ ) .

بالحسن ، ووسمت الآخر بالتمام ، وفي الآية إشكال إذا جعلت ” لا يؤمنون “  
 خير إنّ ، وهو أن الله تعالى عمّ جميع الكفار ، وأخير عنهم على وجه العموم  
 أنهم لا يؤمنون ، ثم قد رأينا الكثير منهم قد آمن ، فهذا هو الإشكال ، وعنه  
 جوابان ، أحدهما : أن الآية نزلت في قوم بأعيانهم ، ثم اختلف أهل هذه المقالة  
 في القوم الذين نزلت الآية فيهم ، فروي عن ابن عباس أنه قال « نزلت في قوم  
 من أحبار يهود كانوا يكفرون بالنبى ﷺ عناداً ، ويكتمون أمره حسداً »<sup>(١)</sup> وقال  
 قوم : نزلت في قادة الأحزاب الذين قتلوا يوم بدر ، كأبي جهل<sup>(٢)</sup> وعتبة  
 والوليد وأمثالهما<sup>(٣)</sup> وقال آخرون : « نزلت في قوم من المنافقين من الأوس  
 والخزرج »<sup>(٤)</sup> وقيل : « نزلت في أهل الختم والطبع الذين علم الله تعالى من  
 أحوالهم أنهم لا يؤمنون ، فهو مذكور بلفظ العموم ، والمراد به الخصوص ،

(١) أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره ( ١ / ٢٥١ ) ، عن ابن عباس ، وأخرجه ابن أبي حاتم  
 ( ١ / ٤١ ) ، وذكره الواحدي في أسباب النزول ( .. / ١٩ ) وذكره أبو حيان في البحر  
 المحيط ( ١ / ١٧٨ ) .

وذكره ابن حجر العسقلاني في العجائب في بيان الأسباب ( ١ / ٢٢٩ ) ، وذكره السيوطي في  
 لباب النقول في أسباب النزول ( .. / ٩ ) . وذكره السيوطي في الدر المنثور في التفسير بالمأثور  
 ( ١ / ٢٩ ) .

(٢) أبو جهل عمرو بن هشام بن المغيرة المخزومي . وكنيته أبو الحكم . انظر ترجمته في : الطبقات  
 الكبرى ، لابن سعد ( ٥ / ٤٤٤ ) ، وجمهرة أنساب العرب ، لابن حزم ت ٤٦٥ هـ ، دار  
 الكتب العلمية ، بيروت ( ١٤٥ / ٠٠ ) .

(٣) أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره ( ١ / ٢٥٢ ) عن الربيع بن أنس ، وأخرجه ابن أبي حاتم  
 في تفسيره ( ١ / ٤٠ ) ، وذكره أبو حيان في تفسيره ( ١ / ١٧٨ ) ، وذكره ابن كثير في  
 تفسيره ( ١ / ٥٧ ) ، وذكره ابن حجر في العجائب في أسباب النزول ( ١ / ٢٣٠ ، ٢٣١ ) ،  
 وذكره السيوطي في لباب النقول ( .. / ٩ ) ، وذكره السيوطي في تفسيره ( ١ / ٢٩ ) .

(٤) أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره ( ١ / ٢٥١ ) عن ابن عباس . وذكره البغوي في معالم  
 التنزيل ( ١ / ٦٥ ) ، وذكره أبو حيان في البحر المحيط ( ١ / ١٧٨ ) ، وذكره ابن كثير في  
 تفسيره ( ١ / ٥٩ ) ، وذكره ابن حجر في العجائب ( ١ / ٢٣٢ ) ، وذكره السيوطي في تفسيره  
 ( ١ / ٢٩ ) .

كقوله تعالى : ﴿ تَدْمِرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا ﴾ [ الأحقاف : ٢٥ ] وكقوله ﴿ وَأَوْتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ [ النمل : ٢٣ ]<sup>(١)</sup> والوجه الآخر أن الآية عامة نزلت في جميع الكفار ، كأنه سأل النبي ﷺ بأن أخبر عنهم أن جميعهم لا يؤمنون ، وإن بذل لهم نصحه واستفرغ جهده<sup>(٢)</sup> قالوا : ” هو كقول القائل لا يقدم جميع إخوانك اليوم ، فلا ينكر أن يؤمن بعضهم “ ﴿ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [ البقرة : ٦ ] وقف تام إذا جعلت خبر إن على التقدير الذي ذكرته ، ويكون ما بعده استثناء ودعاء ، وإن لم يجعله خبراً لأن كان الوقف على قوله ” أم لم تنذرهم “ لأنه آخر خبر إن ويكون ” لا يؤمنون “ متعلقاً بـ ﴿ خَتَمَ ﴾<sup>(٣)</sup> [ البقرة : ٧ ] ويكون ” ختم “ في موضع الحال ، وتقديره : ” لا يؤمنون خاتماً الله على قلوبهم “ أي لا يؤمنون في حال الطبع والختم ؛ وقد أطلق أبي حاتم

(١) انظر : المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، لأبي محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي ت سنة إحدى وأربعين وخمسمائة للهجرة ، الطبعة الأولى ١٣٩٨ هـ ، الدوحة ( ١ / ١٥٢ ) .

وزاد المسير في علم التفسير ، لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي الجوزي ت سنة سبع وتسعون وخمسمائة للهجرة ، الطبعة الثالثة ١٤٠٤ هـ ، المكتب الإسلامي ( ١ / ٢٧ ) .

وغرائب القرآن ورغائب الفرقان ، للحسين بن محمد النيسابوري ت سنة ثمان وعشرون وسبعمائة للهجرة ، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ( ١ / ١٥٠ ) .

(٢) انظر : غرائب القرآن ( ١ / ١٥٠ ) ، وتفسير القرآن الحكيم الشهير بتفسير المنار ، لمحمد رشيد رضا ، الطبعة الثانية ، دار المعرفة بيروت - لبنان ( ١ / ١٣٩ ) .

(٣) الختم والطبع يقال على وجهين : مصدر ختمت وطبعت ، وهو تأثير شيء كتنقش الخاتم والطابع . والثاني : الأثر الحاصل عن النقش ويتجوز ذلك تارة في الاستيثاق من الشيء ، والمنع منه اعتباراً بما يحصل من المنع بالختم على الكتب والأبواب نحو ” ختم الله على قلوبهم “ ، وتارة في تحصيل أثر عن شيء اعتباراً بالنقش الحاصل ، وتارة يعتبر منه بنوع لاخير ، ومنه قيل : ختمت القرآن أي : انتهيت إلى آخره فقوله : ﴿ خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ ﴾ وقوله ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَرَكُمْ وَأَبْصَرَكُمْ وَخَتَمَ عَلَى قُلُوبِكُمْ ﴾ [ الأنعام : ٤٦ ] إشارة إلى ما أجرى الله به العادة أن الإنسان إذا تناهى في اعتقاد باطل ، أو ارتكاب محذور - ولا يكون منه تلقف بوجه إلى الحق - يورثه ذلك هيئة تُمرُّه على استحسان المعاصي . وكأنما يختم بذلك على قلبه . انظر : مفردات ألفاظ القرآن ، للراغب الأصفهاني ت في حدود سنة خمس وعشرون وأربعمائة للهجرة الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ ، دار القلم ، دمشق ( .. / ٢٧٤ ) .

على قوله ” لا يؤمنون “ اسم التمام<sup>(١)</sup> ، فهو دليل على أنه لم يعتبر الحال فيما بعده ، وأنه جعله استئناف دعاء .

﴿ عَلَى قُلُوبِهِمْ ﴾ [ البقرة : ٧ ] جائز وليس بمنصوص عليه<sup>(٢)</sup> .

﴿ وَعَلَى سَمْعِهِمْ ﴾ [ البقرة : ٧ ] وقف تام إذا رفعت الغشاوة ، وهي

قراءة الجمهور<sup>(٣)</sup> ؛ وفي رفعه وجهان ، أحدهما : أن ترتفع بالابتداء ، والثاني : أن ترتفع بالظرف<sup>(٤)</sup> ، ومعنى هذا الوجه هو أن ترتفع بالفعل المضمّر قبل الظرف ، لأن الظرف لا بد له أن يتعلق بفعل ما ، إما مضمّر ، وإما مظهر ، فكان الاسم يرتفع بفعله ، فإذا قلت ” في الدار زيداً “ فكأنك قلت ” استقر في الدار زيد “ .

ويحكى عن سيويه أنه جعل رفع الغشاوة في الآية بالابتداء<sup>(٥)</sup> ، وذهب الأخفش إلى أنها ترتفع<sup>(٦)</sup> ، وتقديره بالظرف أن تقول : ” وارتكبت أبصارهم غشاوة ، أو حصلت على أبصارهم غشاوة “ والوقف على ” سمعهم “ بالنصب ونصبه على وجهين ، أحدهما : أن تنتصب بفعل مضمّر ، كأنه قال : ” ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم ، وجعل على أبصارهم غشاوة “ كما قال في سورة الجاثية ﴿ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِ غِشَاوَةً ﴾<sup>(٧)</sup> [ الجاثية : ٢٣ ] وإنما جاز

(١) لم أقف عليه .

(٢) قال الأشموني صالح . انظر : منار الهدى ( .. / ٣١ ) .

(٣) قرأ المفضل عن عاصم بالنصب ، وهي قراءة شاذة . انظر : شواذ ابن خالويه ( ١٠ / ٠٠ ) .

(٤) انظر : إعراب القرآن للنحاس ( .. / ١٣٦ ) ، ومشكل إعراب القرآن ( ١ / ٧٦ ) ، والبيان في إعراب القرآن ( ١ / ٢٦ ) .

(٥) لم أقف عليه .

(٦) انظر قول الأخفش في : البيان في إعراب القرآن ( ١ / ٢٦ ) .

(٧) الغشاوة : الغطاء . انظر : مجاز القرآن ( ١ / ٣١ ) ، وتفسير غريب القرآن لابن قتيبة ( .. / ٤٠ ) ، وقال الراغب : غشيه غشاوةً وغشَاءً : أتاه إتيان ما قد غشيه ، أي ستره ،

والغشاوة : ما يغطي به الشيء قال ﴿ وَعَلَىٰ أَبْصَرِهِمْ غِشَاوَةٌ ﴾ [ البقرة : ٧ ] . انظر :

مفردات ألفاظ القرآن ( .. / ٦٠٧ ) .

هذا الإضمار لدلالة أول الكلام على آخره ، ومثل هذا الإضمار يجوز إذا كان الفعل المضمّر معناه موافق لمعنى الفعل الأول المذكور ، كما قال الشاعر :

رأيت زوجك في الوغى متقلداً سيفاً ورمحاً<sup>(١)</sup>

يريد وحاملاً رمحاً ، وقال الفراء : « أنشدني بعض بني أسد يصف فرسه :

علفتها<sup>(٢)</sup> تبناً وماءً بارداً حتى شتت همالة عينها<sup>(٣)</sup>

يعني وسقيتها ماءً بارداً ، وقال الآخر :

إذا ما الغايات برزن يوماً وزججن<sup>(٤)</sup> الحواجب والعيونا<sup>(٥)</sup>

---

(١) قائل البيت هو عبد الله بن الزبيري من شعراء الرسول ﷺ المدافعين عنه وهو قرشي من سبهم وكان هجاء في الجاهلية وهجا عشيرة قصي ، ثم أسلم وكان يهجو المشركين ويدافع عن النبي ﷺ . انظر البيت في : الكامل ، للمبرد ( .. / ١٨٣ ) ، وتفسير الطبري ( ١ / ١٤٠ ) ، ( ٢٦٥ ) ، والمحرم الوجيز ( ١ / ١٥٧ ) ، وشرح أبيات المغني ( ٦ / ٩٢ ، ٩٣ ) ، وجاء في رواية : ياليت زوجك قد غدا

(٢) العلف للدواب والجمع علاف مثل جبل وجبال والعلف هو ما تأكله الماشية . انظر : الصحاح مادة ( علف ) ( ٤ / ١٤٠٦ ) ، واللسان مادة ( علف ) ( ٩ / ٢٥٥ ) .

(٣) قيل إنه لذي الرمة . انظر : الخزانة ( ١ / ٤٩٩ ) ، معاني القرآن للفراء ( ١ / ١٤ ) ، وتفسير الطبري ( ١ / ٢٦٤ ) ، والمحرم الوجيز ( ١ / ١٥٧ ) .

(٤) ومهني زججن الحواجب : زججت المرأة حاجبها بالمزج : دققته وطولته وقيل : أطالته بالإثمد . وقوله :

إذا ما الغايات برزن يوماً وزججن الحواجب والعيونا

إنما أراد وكحلن العيون . انظر : الصحاح مادة ( زجج ) ( ١ / ٣١٩ ) ، واللسان مادة ( زجج ) ( ٢ / ٢٨٧ ) .

(٥) البيت للراعي النميري . انظر : ديوانه ( .. / ٢٦٩ ) ، والدرر ( ٣ / ١٥٨ ) ، ولسان العرب ( ٢ / ٢٨٧ ) ( زجج ) ، والمقاصد النحوية ( ٣ / ٩١ ) .

والشاهد في البيت " زججن الحواجب والعيونا " فإن الفعل زججن لا يصح أن يتعدى إلى قوته : العيون إلا بتأويله بـ " حملن " أو نحوه وفي هذه الحالة تكون الواو قد عطفت مفرد على مفرد ويجوز أن يكون قوله : " العيون " منصوب بفعل محذوف تقديره : كحلن أو نحوه وفي هذه حالة تكون الواو قد عطفت جملة على جملة .

والعيون لا تزجّ إنما تكتحل ، أراد وكحلن العيون ، فجواز إضمار الفعل الثاني وإعماله مع الإضمار في الأبيات المذكورة لدلالة الفعل / الأول عليه ، وكان الفراء يشبهه بقولهم : « فلان أيسر ، فبنى الدور والعبيد والإماء والزي الحسن »<sup>(١)</sup> وهذه الأشياء لا تُبنى ، ولكن لما كان البناء لا يتم إلا باليسار ، وهذه الأشياء لا تُقتنى إلا باليسار ، أيضاً جمع بينها وبين الدور ، وأعمل فيها ما عمل في الدور من النصب ، فإذا اختلف المعنيان لم يحز الإضمار ، لا تقول : ضربت زيداً أو عمراً يريد وأكرمت عمراً ، لأن الفعل الأول ليس فيه ما يدل على الفعل الثاني المحذوف ؛ فأما الآية فقد دلّ أولها على آخرها ، لأن الختم والطبع هو التغطية على الشيء ، والغشاوة هي الغطاء ، فهما يتساويان في المعنى ، فجاز أن يدل الأول على الآخر ، فإذا نصبت الغشاوة على هذا الوجه كان الوقف على سمعهم كافياً ، ولا أقول تاماً ، لأن الجملة الثانية معطوفة على الأولى ، فوجب أن يكون الوقف على الأولى ينقص عن درجة التمام ، لموضع العطف ، ووسمته بالكفاية ، لأنه عطف جملة على جملة وإن لم يكن الفعل في الجملة الثانية مذكوراً ظاهراً ؛ والوجه الثاني من وجهي النصب ، هو أن يكون العامل في الغشاوة معنى الختم ، ولا يضم له فعل آخر ، ومعناه ” وختم على أبصارهم غشاوة “ كأنه قال : ” ختم الله قلوبهم وعلى أبصارهم أيضاً غشاوة “ وقالوا هم كقولك ” طن <sup>(٢)</sup> على الكتاب طيناً “ وقيل معناه : ختم على قلوبهم وعلى أبصارهم بغشاوة ، فلما حذف الحرف وصل الفعل إليه فنصبه ، ومعنى ختم عليه بغشاوة ، أي جعل على بصره غشاوة ، لأنه إذا ختمها بالغشاوة فقد جعلها فيها ، واستدل من ذهب إلى هذا الوجه بقوله تعالى

(١) انظر : معاني القرآن للفراء ( ١ / ١٣ ، ١٤ ) .

(٢) طن الذباب إذا مرّج فسمعت لطيرانه صوتاً ، وطن الرجل مات وكذلك لعق اصبعه . انظر :

الصحاح مادة ( طنن ) ( ٦ / ٢١٥٩ ) ، اللسان مادة ( طنن ) ( ١٣ / ٢٦٩ ) .



﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ طَبَعَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَسَمِعِهِمْ وَأَبْصَرِهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ  
 الْغَافِلُونَ ﴾ [ النحل : ١٠٨ ] قالوا : « فكما حملت الأبصار على طبع ،  
 فكذلك يحمل على ختم ، لأن الختم معناه الطبع فعلى هذا الوجه لا يحسن  
 الوقف على سمعهم لتعلق آخر الكلام بأوله ، وعلى الوجه الآخر يكون الوقف  
 عليه كافياً والله أعلم .

﴿ غَشَوَةٌ ﴾ وقف صالح<sup>(١)</sup> .

﴿ عَظِيمٌ ﴾ وقف تام<sup>(٢)</sup> ، لأنه آخر قصة الكافرين ، ومن أول أسورة  
 إلى " المفلحين " في حديث المؤمنين ، ومن قوله ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ إلى  
 قوله ﴿ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ قصة في أمر الكافرين ؛ ومن قوله ﴿ وَمِنَ النَّاسِ ﴾  
 فصل آخر في قصة المنافقين ، ووجه اتصال قصة الكافرين بالمؤمنين ، هو أنه لما  
 ذكر قصة المؤمنين وما يستحقونه من الثواب ، أتبعه بقصة من خالفهم من  
 الكفار ، وما يستحقونه من العذاب ، للترغيب في الإيمان ، ووجه اتصال قصة  
 المنافقين بقصة الكفار هو الإعلام بأن حال المنافقين كحال الكفار ،  
 وأن إظهارهم للإيمان لا ينفعهم ، ولا يلحقهم بالمؤمنين ، فعند قوله ﴿ عَذَابٌ  
 عَظِيمٌ ﴾ تمت قصة الكافرين ، وهو وقف تام ، أتم من الوقف على قوله ﴿ لَا  
 يُؤْمِنُونَ ﴾ .

(١) قال الداني والنكراوي كافٍ وقال الغزال والأشموني حسن وقال السجاوندي مجوز وهو وقف  
 عند الهبطي . انظر : المكتفى ( .. / ١٦٠ ) ، والوقف والابتداء ( ١ / ٢١٣ ) ، وعسل الوقوف  
 ( ١ / ١٨٠ ) ، والافتداء ( ١ / ٢٣٧ ) ، وتقييد وقف القرآن ( .. / ١٩٧ ) ، ومنار الهدى  
 ( .. / ٣٣ ) .

(٢) وبه قال ابن الأنباري وابن النحاس والداني والغزال والنكراوي والأشموني وهو وقف عند  
 الهبطي . انظر : المراجع السابقة مع الإيضاح ( ١ / ٤٩٦ ) ، والقطع ( ١ / ٣٦ ) .

﴿ءَامَنَّا بِاللَّهِ﴾ لا يوقف عليه .

﴿وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ لا يوقف عليه لأن الله تعالى أراد أن يعلمنا أحوال المنافقين أنهم يظهرون خلاف ما يعتقدون ، وفائدة الآية في نفي الإيمان عنهم بقوله ﴿وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ . ولو وقفنا على ” وباليوم الآخر “ لكانا قاطعين على القوم بالإيمان ، ومخبرين عنهم به ، وهو خلاف ما تتضمنه الآية ، والوقف على ” وما هم بمؤمنين “ وقف صالح لأنك أتيت بفائدة الآية ، إلا أنني لا أقطع عليه بالتمام ، لأن أهل النحو زعموا أن قوله ” يخادعون “ في موضع حال<sup>(١)</sup> ، كأنه قال : ” ومن الناس من يقول آمنا بالله مخادعين بهذا القول وحاقنين لدمائهم “ فلذلك نقصت درجة الوقف على قوله ” وما هم بمؤمنين “ عن التمام ، وهو صالح ، ويجوز أن يجعل قوله ” يخادعون “ خيراً مستأنفاً<sup>(٢)</sup> ، فإن حملت الإعراب على هذا الوجه كان الوقف على قوله ” وما هم بمؤمنين “ تاماً .

**سؤال :** يُسأل عن قوله ﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ﴾ [ البقرة : ٩ ] فيقال : جاء

على وزن المفاعلة ، وهي تكون بين اثنين ، ومثله لا يصحّ بين العبد وربّه .

وقد قيل في جوابه قولان ، أحدهما : أنه قد جاء ” خَادَعٌ “ على وزن ” فَاعَلَ “ والمراد به ” فَعَلَ “ ، كما قالوا : ” عاقبت اللص “ و ” عافاك الله “ و ” طارقت النعل “<sup>(٣)</sup> فلا يكون حينئذٍ فعلاً من اثنين ، ولا يتوجه السؤال على هذا القول .

(١) انظر : مشكل إعراب القرآن ( ١ / ٧٧ ، ٧٨ ) ، والتبيان في إعراب القرآن ( ١ / ٢٨ ) ، والجدول في إعراب القرآن وصرفه ( ١ / ٣٣ ) .

(٢) انظر : مشكل إعراب القرآن ( ١ / ٧٧ ، ٧٨ ) ، والتبيان في إعراب القرآن ( ١ / ٢٨ ) ، والجدول في إعراب القرآن وصرفه ( ١ / ٣٣ ) .

(٣) أي خصفت إحداهما فوق الأخرى . انظر : اللسان مادة ( طرق ) ( ١٠ / ٢١٩ ) .

والقول الآخر : أنه قد جاء " خادع " على وزن " فاعل " والمراد به الفعل من اثنين ، ودليل قوله تعالى ﴿ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ ﴾ [ النساء : ١٤٢ ] فهم يخادعون الله تعالى ، لأنهم يظهرُونَ الإيمان ويسرون الكفر<sup>(١)</sup> ، والله تعالى خادعهم بخذلانهم عن الحق ، وعماً فيه نجاتهم ، فكأنه يجازيهم / على ما يفعلون ، فهو فعل من اثنين على هذا الوجه ، فأما قوله ﴿ وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنفُسَهُمْ ﴾ [ البقرة : ٩ ] فقرأ بالوجهين جميعاً ، واتفقوا على أن معنى خادع فيه بمعنى خدع ، إلا أن من قرأه بالألف أراد مشاكلة اللفظ الأول ، كما قالوا : هنأني الطعام ومرأني<sup>(٢)</sup> ، فإذا أفردته قلت : أمرأني الطعام ، بالألف ، وكما قالوا : " ألقاه بالغدايا والعشايا " ، وجمع غداة " غدوات " ولكن لمحيء العشايا بعدها جمعوها هذا الجمع . ومن قرأ ﴿ يُخَادِعُونَ ﴾ [ البقرة : ٩ ] لم يعتبر اللفظ ، ولكن اعتبر المعنى ، لأن المراد به فعل<sup>(٣)</sup> ، وفي المسألة زيادة كلام نذكرها في الجامع الكبير إن شاء الله .

(١) انظر : غريب القرآن لليزيدي ( ٠٠ / ٦٤ ) ، والعمدة في غريب القرآن ( ٠٠ / ٤٧ ) ،

والخدع : إظهار خلاف ما تخفيه . انظر : اللسان مادة ( خدع ) ( ٦٣ / ٨ ) .

(٢) انظر : مغني اللبيب عن كتب الأعراب لابن هشام ، تحقيق د/ مازن مبارك ومحمد علي ، راجعه

سعيد الأفغاني ، الطبعة الخامسة ، بيروت ١٩٧٩ م ( ٠٠ / ٨٩٦ ) .

(٣) اختلف القراء في " يخادعون " فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو بضم الياء وألف بعد الخاء وكسر الدال . وقرأ الباقر بفتح الياء وسكون الخاء وفتح الدال من غير ألف . انظر : معاني القراءات ( .. / ٤٠ ، ٤١ ) ، والإقناع ( .. / ٣٧٢ ) ، والنشر ( ٢ / ٢٠٧ ) ، والإتحاف ( .. / ١٢٨ ) ، والبدور الزاهرة ( .. / ٢١ ) ، تعليق : الخداع صفة من صفات الله عز وجل الفعلية الثابتة بالكتاب والسنة ولكنه لا يوصف بها على سبيل الإطلاق إنما يوصف بها حين تكون مدحاً .

يقول شارح العقيدة الواسطية د/ صالح الفوزان عند ذكر آيات المكر والكيد : في هذه الآيات وصف الله نفسه بالمكر والكيد ونسبة ذلك إليه سبحانه حقيقة على باه فإن المكر إيصال الشيء إلى الغير بطريق خفي وكذلك الكيد والمخادعة والمكر . والكيد نوعان : قبيح وهو إيصال ذلك لمن لا يستحقه وحسن وهو إيصاله إلى من يستحقه عقوبة له فالأول مذموم ، والثاني ممدوح .

والوقف على قوله ﴿ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ [ البقرة : ٩ ] تام<sup>(١)</sup> ، ومن القراء من يعتبر حال قراءة الحرف الذي بعده ، فيجعله وقفاً تاماً في أعلى درجات التمام على قراءة أهل الكوفة ، ويجعله دون التمام على قراءة أهل الحجاز وموافقيهم ، كأنه يقول : إذا اختلف اللفظان كان الفصل بينهما أحسن ، وإذا اتفق اللفظان كان الوصل أحسن ، أو هو اعتبار حسن ، والله أعلم .

وعلى الأحوال كلها ، الوقف على قوله ﴿ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ [ البقرة : ٩ ] تام ، وإن نقصت درجته عند من يعتبر موافقة اللفظ ، ويستحسن الوصل معها .

﴿ إِلَّا أَنفُسَهُمْ ﴾ [ البقرة : ٩ ] ليس بوقف ، لأن المعنى : ” مخادعون لأنفسهم في حال الجهل “ كأنه قال : ” وما يخدعون إلا أنفسهم جاهلين غافلين غير شاعرين “ .

---

= والرب تعالى إنما يفعل من ذلك ما يحمد عليه عدلاً منه وحكمة وهو تعالى يأخذ الظالم والفاجر من حيث لا يحتسب لا كما يفعل الظلمة بعباد الله والله أعلم .  
والله سبحانه لم يصف نفسه بالكيد والمكر والخداع إلا على وجه الجزاء لمن فعل ذلك بغير حق .  
وقد علم أن المجازاة حسنة من المخلوق فكيف بالخالق سبحانه وتعالى .  
تنبيه : نسبة الكيد والمكر ونحوهما إليه سبحانه من إطلاق الفعل عليه تعالى والفعل أوسع من الإسم ولهذا أطلق الله على نفسه أفعالاً لم يتسم منها بأسماء الفاعل - كأراد وشاء ولم يسم بالمريد والشائي وكذا مكر ويمكر . وأكد كيداً ولا يقال الماكر والكائد لأن مسمياتها تنقسم إلى ممدوح ومذموم .

انظر : صفات الله عز وجل الواردة في الكتاب والسنة ، نعلوي السقاف ، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ ، دار الهجرة ( ١١٢ / ٠٠ ) ، وشرح العقيدة الواسطية لشيخ الإسلام أحمد بن تيمية ، تأليف د/ صالح الفوزان ، الطبعة السادسة ١٤١٣ هـ ، مكتبة المعارف ( ٦٦ / ٠٠ ) .  
(١) قال الداني وابن النحاس والنكراوي كافٍ وقال الغزال والأشموني حسن وقال السجاوندي جائز وهو وقف عند الهبطيني . انظر : القطع ( ١ / ٣٧ ) ، المكتفى ( .. / ١٦٠ ) ، والوقف والابتداء ( ١ / ٢١٤ ) ، والافتداء ( ١ / ٢٣٩ ) ، وتقييد وقف القرآن ( .. / ١٩٧ ) .

﴿ وَمَا يَشْعُرُونَ ﴾ [ البقرة : ٩ ] وقف كاف<sup>(١)</sup> ذكره أبو حاتم .

﴿ فِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ ﴾ [ البقرة : ١٠ ] وقف صالح<sup>(٢)</sup> ، وقال ابن الأنباري هو حسن<sup>(٣)</sup> ، وليس ذلك عندي بحسن ، لأن الفاء التي بعدها متعلقة بما قبلها .

وقوله ﴿ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا ﴾ [ البقرة : ١٠ ] هو على وجه الدعاء عليهم كقوله ” قاتلهم الله “ لفظه لفظ الماضي ، والمراد به الاستقبال ، كما تقول : ” أطال الله بقاءك “ إنما تريد به يطيل الله بقاءك فيما بقي من عمرك من بعد ، وفيه وجه آخر : وهو أن يكون خبراً ، فلفظه لفظ الماضي ، ومعناه الماضي أيضاً ، كأنه قال : ” وقد زادهم الله مرضاً إلى المرض الذي في قلوبهم “ كما قال الله تعالى ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَى رِجْسِهِمْ ﴾ [ التوبة : ١٢٥ ] والوقف عند قوله ﴿ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ ﴾ [ البقرة : ١٠ ] على الوجه الأول أصح قليلاً ، وهو صالح على الوجهين جميعاً ، وليس بحسن .

﴿ مَرَضًا ﴾ [ البقرة : ١٠ ] وقف صالح<sup>(٤)</sup> .

---

(١) وبه قال الغزال والنكزاي وقال الداني أكفى مما قبله وقال ابن النحاس تمام وقال ابن الأنباري حسن . انظر : المراجع السابقة مع الإيضاح ( ١ / ٤٩٧ ) .

(٢) وبه قال الأشموني وقال ابن الأنباري والغزال حسن وقال ابن النحاس والداني والنكزوي كافٍ وهو وقف عند الهبطي . انظر : المراجع السابقة .

(٣) انظر : الإيضاح ( ١ / ٤٩٧ ) .

(٤) قال ابن الأنباري والغزال حسن وقال ابن النحاس تام وقال الداني والنكزوي والأشموني كافٍ وهو وقف عند الهبطي . انظر : المراجع السابقة .

﴿عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [ البقرة : ١٠ ] لا يوقف عليه لتعلق الباء بما قبله ،  
ومعناه أن التكذيب يوجب لهم العذاب ، فهو متصل بالأول لا يوقف عليه ،  
والوقف التام عند قوله ﴿بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾<sup>(١)</sup> [ البقرة : ١٠ ] .

﴿مُصَلِّحُونَ﴾ [ البقرة : ١١ ] كاف<sup>(٢)</sup> ، و﴿الْمُفْسِدُونَ﴾  
[ البقرة : ١٢ ] ليس بوقف ، لأن قوله ” ولكن “ يتعلق بما قبله ، ومعناه :  
” هم المفسدون على جهل منهم غير شاعرين لما يلحقهم من مغيبته “ .

﴿وَلَكِن لَّا يَشْعُرُونَ﴾ [ البقرة : ١٢ ] وقف تام<sup>(٣)</sup> .

﴿السُّفَهَاءُ﴾<sup>(٤)</sup> [ البقرة : ١٣ ] كاف ﴿لَّا يَعْلَمُونَ﴾ [ البقرة : ١٣ ]  
تام ﴿قَالُوا ءَأَمْنَا﴾ [ البقرة : ١٤ ] لا يوقف عنده ، لأن الله تعالى أراد أن  
يعلمنا نفاقهم وكذبهم ، وأن إظهارهم الإيمان لا حقيقة له ، ولم يرد أن يعلمنا  
أنهم إذا لقوا المؤمنين قالوا آمنا ، إنما أراد أن يطلع نبيه ﷺ على أحوالهم وحقيقة  
ضمايرهم ، فقال : هم يظهرون للمؤمنين الإيمان ، وإذا خلوا إلى شياطينهم  
المعاندين للإسلام صرحوا بالكفر ، وزعموا أن إظهارهم للإيمان كان استهزاء

---

(١) قال الداني والنكزاي والأشموني كافٍ وقال ابن النحاس حسن وهو وقف عند الهبطي . انظر :  
المراجع السابقة .

(٢) وبه قال الداني وابن النحاس والغزال والأشموني وقال النكزاي مفهوم وهو وقف عند الهبطي .  
انظر : المرجع السابقة .

(٣) وبه قال ابن النحاس وقال الداني والغزال والنكزاي والأشموني كافٍ وهو وقف عند الهبطي .  
انظر : القطع ( ١ / ٣٨ ) ، والمكتفى ( .. / ١٦٠ ) ، والوقف والابتداء ( ١ / ٢١٤ ) ،  
والاقتداء ( ١ / ٢٤٠ ) ، وتقييد وقف القرآن ( .. / ١٩٧ ) ، ومنار الهدى ( .. / ٣٣ ) .

(٤) السُّفَهَاءُ : خفة في البدن ، ومنه قيل : زمام سفیه : كثير الإضطراب ، وثوب سفیه : ردئ النسيج  
واستعمل في خفة النَّفْسِ لنقصان العقل ، وفي الأمور الدنيوية والأخروية . انظر : مفردات ألفاظ  
القرآن ( .. / ٤١٤ ) .

منهم ؛ فجملة الكلام تبين المعنى ، والفصل بينهما يوهم غير المعنى المقصود ،  
فلذلك قلت : لا يوقف عند قوله ” قالوا آمنة “ .

﴿ وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ ﴾ [ البقرة : ١٤ ] الوقف عليه قبيح جداً ،

لأن ” إذا “ فيه معنى الشرط ، ولا بدّ له من جواب ، وجوابه ﴿ قَالَوْا إِنَّا

مَعَكُمْ إِنَّمَا حَنُّ مُسْتَهْزِءُونَ ﴾ [ البقرة : ١٤ ] ولا يجوز الفصل بين الشرط

وجوابه ، والعوام تتعمده على غير أصل ، ولا يجوز ذلك مع الاختيار بوجه .

﴿ إِنَّمَا حَنُّ مُسْتَهْزِءُونَ ﴾ [ البقرة : ١٤ ] وقف كاف ؛ قال أبو حاتم :

» ولا أستحب استئناف قوله ﴿ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ﴾ [ البقرة : ١٥ ] ولا

استئناف قوله ﴿ وَيَمْكُرُ اللَّهُ ﴾ [ الأنفال : ٣٠ ] حتى أصله بما قبله « وردّ عليه

ابن الأنباري رداً لا حجة معه فيه ، فقال : « لا معنى لما ذكره ، لأنه يحسن

الابتداء بقوله ﴿ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ﴾<sup>(١)</sup> [ البقرة : ١٥ ] فجعل نفس المختلف

فيه علة له ودليلاً على صحته ، ومن أعجب ما يكون أن لا يفرق بين العلة

والمعلول « ثم أخذ يفسر قوله ﴿ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ﴾ فقال : « معناه أن الله

يجهلهم ويخطيء فعلهم « إلى آخر كلامه ، وليس هذا التأويل من الغموض بحيث

يخفى / على أبي حاتم - رحمه الله - غير أن الرجل إنما كره استئنافه لظاهر

لفظه ، لا لما تحمله من المعنى ، ولأنه إذا وصل الكلام كان أبين عن المجازاة ،

فُيستدلّ بالأول على أن الثاني مجازاة له ، إذ لا يجوز على الله تعالى الاستهزاء ،

فإذا قال رجل لآخر : « أنا أعتدي عليك » مبتدئاً بهذا الكلام ، كان ظاهره

يدل على الاعتداء الذي هو الظلم ، وإذا قال : « إن اعتديت عليّ اعتديت

عليك » عُلم بالأول أن الثاني ليس باعتداء ، وإنما هو مجازاة ، فظهور المعنى في

(١) انظر : الإيضاح ( ١ / ٤٩٨ ، ٤٩٩ ) ، والمكتفى في الوقف والابتداء ( .. / ١٦١ ) ، والقطع

( ١ / ٣٩ ) ، ومنار الهدى ( .. / ٣٤ ) .

قوله ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ مع اتصاله بما قبله يكون أسرع من ظهوره في حال الابتداء به ، لأنه يظهر في حال الابتداء بضرب من الاستنباط ، وفي الاتصال يظهر المعنى من فحوى الكلام ، فهو حجة أبي حاتم ، واعتباره فيه حسن ، ولكن لو وقف واقف على قوله ” يستهزؤون “ كان وقفه عندي كافياً ، لأنه رأس آية ، ولأنه معلوم أن الله تعالى لا يجوز عليه معنى الاستهزاء ، وإذا كان ذلك معلوماً عُرف منه معنى المجازة<sup>(١)</sup> ، سواء وصله القارئ بما قبله أو قطعه عنه ؛ والله أعلم .

﴿ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ﴾ [ البقرة : ١٥ ] جائز ، وليس بمنصوص عليه<sup>(٢)</sup> .

﴿ يَعْْمَهُونَ ﴾<sup>(٣)</sup> [ البقرة : ١٥ ] وقف تام<sup>(٤)</sup> .

(١) انظر : جامع البيان عن تأويل آي القرآن ( ١ / ٣٠٢ ) ، والمحزر الوجيز ( ١ / ١٧٦ ) ، وزاد المسير ( ١ / ٣٦ ) ، والاستهزاء صفة فعلية ثابتة لله عز وجل في كتابه العزيز ، والقول فيها كالقول في صفة المكر والكيد والخداع وقد سبق الكلام عنها عند قوله ﴿ يُخْلِدُونَ اللَّهَ ﴾ .  
(٢) قال النكراوي كافٍ . انظر : الاقتداء ( ١ / ٢٤٢ ) .

(٣) قال أبو عبيدة : يقال رجل عَمَهُ وعامه ، أي جائر عن الحق ، قال رؤبة :

وَمَهْمِهِ أَطْرَافُهُ فِي مَهْمِهِ  
أَعْمَى الْهَدَى بِالْجَاهِلِينَ الْعَمَهُ

وهذا البيت من أرجوزة في ديوانه ( .. / ١٦٦ ) ، وجامع البيان عن تأويل آي القرآن ( ١ / ١٠٤ ) ، واللسان ( ١٠ / ٤٢٤ ) . انظر : مجاز القرآن ( ١ / ٣٢ ) .

وقال ابن قتيبة في قوله تعالى : ﴿ يَعْْمَهُونَ ﴾ [ البقرة : ١٥ ] : يركبون رعوسهم فلا يصرون مثله قوله ﴿ أَفَمَنْ يَمْشِي مُكِبًّا عَلَىٰ وَجْهِهِ أَهْدَىٰ أَمَّنْ يَمْشِي سَوِيًّا عَلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ [ الملك : ٢٢ ] يقال : رجل عَمَهُ وعامه أي : جائر عن الطريق . انظر : تفسير غريب القرآن ( .. / ٤١ ، ٤٢ ) .

وقال الراغب : العمه : التردد في الأمر من التَّحِيرِ . يقال عَمَهُ فهو عَمَهُ وعامه ، وجمعه عُمَّة قال تعالى : ﴿ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ [ البقرة : ١٥ ] . انظر : مفردات ألفاظ القرآن ( .. / ٥٨٨ ) .

(٤) وبه قال أبو حاتم والنكراوي وقال ابن الأنباري حسن وقال الغزال والداني والأشعوني والنكراوي كافٍ وهو وقف عند الهبطي . انظر : الإيضاح ( ١ / ٤٩٨ ) ، والقطع ( ١ / ٣٩ ) ، والمكتفى ( .. / ١٦١ ) ، والوقف والابتداء ( ١ / ٢١٥ ) ، والاقتداء ( ١ / ٢٤٢ ) ، وتقييد وقف القرآن ( .. / ١٩٧ ) ، ومنار الهدى ( .. / ٣٤ ) .



﴿ تَجَرَّتْهُمْ ﴾ [ البقرة : ١٦ ] جائز<sup>(١)</sup> ، وليس بمنصوص عليه .

﴿ مُهْتَدِينَ ﴾ [ البقرة : ١٦ ] تام<sup>(٢)</sup> .

﴿ نَارًا ﴾ [ البقرة : ١٧ ] لا يوقف عليه .

﴿ مَا حَوْلَهُ ﴾ [ البقرة : ١٧ ] لا يوقف عليه أيضاً ، لأنها من جملة

الكلام الذي ضربه الله تعالى مثلاً للمنافقين في تعلقهم بظاهر الإسلام لحقن دمائهم ، والمثل يؤتى به على وجهه إلى آخره ، لأن الفائدة تحصل بجملة ، فلذلك لم يحسن الوقف عليهما للمختار .

وقوله ﴿ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ ﴾ [ البقرة : ١٧ ] الوقف عليه جائز<sup>(٣)</sup> ،

وليس بمنصوص عليه ، ولا أرى للمختار تعمله ، لأن قوله ﴿ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ ﴾ [ البقرة : ١٧ ] معطوف على تنمة المثل ، فصار كأنه من جملة .

﴿ لَا يُبْصِرُونَ ﴾ [ البقرة : ١٧ ] وقف تام إذا رفعت ما بعده فقلت

---

(١) قال النكراوي مفهوم . انظر : الاقتداء ( ١ / ٢٤٢ ) .

(٢) وبه قال ابن النحاس وقال ابن الأنباري والداني والغزال والنكراوي والأشموني كافٍ وهو وقف عند الهبطي . انظر : الإيضاح ( ١ / ٤٩٩ ) ، والقطع ( ١ / ٣٩ ) ، والمكتفى ( .. / ١٦١ ) ، والوقف والابتداء ( ١ / ٢١٥ ) ، والاقتداء ( ١ / ٢٤٢ ) ، وتقييد وقف القرآن ( .. / ١٩٧ ) ، ومنار الهدى ( .. / ٣٣ ) .

(٣) قال النكراوي مفهوم . انظر : الاقتداء ( ١ / ٢٤٢ ) .

” صمُّ (١) بكم (٢) عمي (٣) “ وهي قراءة الجماعة ، وروي عن ابن مسعود أنه نصبها فقراً ” صماً بكمأ عمياً “ (٤) فعلى قراءته لا يوقف على ” يبصرون “ لأن العامل في المنصوبات قوله ” وتركهم “ كأنه قال : ” وتركهم صماً بكمأ عمياً في ظلمات لا يبصرون “ والنصب على أنه مفعول ثانٍ و ” ترك “ هاهنا يتعدى إلى مفعولين ، فكما لا يجوز أن تفصل بينه وبين معموله الأول ، فكذلك لا يجوز أن يفصل بينه وبين المفعول الثاني ، ويحتمل أن يكون النصب على الذم ، فيجوز حينئذٍ الوقف على يبصرون ، ونصبه على أنه مفعول ثانٍ أجود ، والقائلون به أكثر والرفع على أنه خير ابتداءً محذوف ، تقديره : ” هم صمُّ بكم “ وهو المجمع عليه ، ولا يجوز أن نقرأ بالنصب لمخالفته مصاحفنا .

﴿ فَهَمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾ [ البقرة : ١٨ ] صالح لأنه رأس آية (٥) ، ولا

(١) الصَّمُّ : فقدان حاسة السَّمْع ، وبه يوصف من لا يصغي إلى الحق ولا يقبله قال تعالى : ﴿ صُمَّ

بُكُمْ عُمَى ﴾ [ البقرة : ١٨ ] . انظر : مفردات ألفاظ القرآن ( .. / ٤٩٢ ) .

(٢) بكم : جمع أبكم ، وهو الذي يولد أحمس ، فكلُّ أبكم أحمس ، وليس كل أحمس أبكم ويُقال بكم عن الكلام : إذا ضعف عنه لضعف عقله فصار كالأبكم . انظر : مفردات ألفاظ القرآن ( .. / ١٤٠ ) .

(٣) العمي : يقال في افتقاد البصر والبصيرة ويقال في الأول : أعمى ، وفي الثاني : أعمى وعم ،

وعلى الأول قوله : ﴿ أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى ﴾ [ عبس : ٢ ] وعلى الثاني ما ورد من ذم العمى في

القرآن نحو قوله ” صم بكم عمي “ . انظر : مفردات ألفاظ القرآن ( .. / ٥٨٨ ) .

(٤) انظر : شواذ القرآن لابن خالويه ( .. / ١٠ ، ١١ ) ، والمحرر الوجيز ( ١ / ١٨٧ ) ، وروح المعاني ( ١ / ١٧٠ ) ، وهذه القراءة ” القراءة بالنصب “ قراءة شاذة لم يقرأ بها أحد من القراء العشرة .

(٥) وبه قال ابن النحاس والأشعري وقال ابن الأنباري والغزالي حسن وقال الداني كاف وقال

النكزاي تام . وهو وقف عند الهبطي . انظر : الإيضاح ( ١ / ٥٠١ ) ، والقطع ( ١ / ٤١ ) ،

والمكتفى ( .. / ١٦١ ) ، والوقف والابتداء ( ١ / ٢١٦ ) ، والاقتداء ( ١ / ٢٤٢ ) ، وتقييد

وقف القرآن ( .. / ١٩٧ ) ، ومنار الهدى ( .. / ٣٥ ) .

يحسن ، لأن بعده حرف ناسق ما بعده على ما قبله .

﴿ وَبَرَقٌ ﴾ [ البقرة : ١٩ ] لا يوقف عليه ، لأن ما بعده متعلق بما قبله .

﴿ حَذَرَ الْمَوْتِ ﴾ [ البقرة : ١٩ ] حسن<sup>(١)</sup> .

﴿ بِالْكَافِرِينَ ﴾ [ البقرة : ١٩ ] تام<sup>(٢)</sup> .

﴿ أَبْصَرَهُمْ ﴾ [ البقرة : ٢٠ ] جائز<sup>(٣)</sup> ، وليس بمنصوص عليه .

﴿ مَشَوْا فِيهِ ﴾ [ البقرة : ٢٠ ] لا يوقف عليه ، لأن ما بعده ازدواج

ما قبله ، فلا يجوز الفصل بينهما .

﴿ قَامُوا ﴾ [ البقرة : ٢٠ ] تام<sup>(٤)</sup> .

﴿ وَأَبْصَرَهُمْ ﴾ [ البقرة : ٢٠ ] كاف<sup>(٥)</sup> .

---

(١) وبه قال الغزال والأشموني وقال أبو حاتم صالح كما ذكر عنه النحاس وقال الداني تام وقال النكزاي كافٍ عند الأخفش وهو وقف عند الهبطي . انظر : القطع ( ١ / ٤١ ) ، والمكتفى ( .. / ١٦١ ) ، والوقف والابتداء ( ١ / ٢١٦ ) ، والافتداء ( ١ / ٢٤٤ ) ، وتقييد وقف القرآن ( .. / ١٩٨ ) ، ومنار الهدى ( .. / ٣٥ ) .

(٢) وبه قال النكزاي وقال الداني والغزال كافٍ وقال الأشموني أكفى مما قبله وقال ابن النحاس حسن وهو وقف عند الهبطي . انظر : المراجع السابقة .

(٣) قال ابن النحاس صالح وقال الغزال والأشموني حسن وقال النكزاي مفهوم وقال السجاوندي مطلق وهو وقف عند الهبطي . انظر : المراجع السابقة مع علل الوقوف ( ١ / ١٩٠ ) .

(٤) وبه قال نافع والنكزاي وقال أبو حاتم صالح وقال ابن الأنباري والغزال والأشموني حسن وقال الداني كافٍ وقال السجاوندي مطلق وهو وقف عند الهبطي . انظر : المراجع السابقة .

(٥) وبه قال النكزاي وقال ابن النحاس صالح وقال الغزال والأشموني حسن وقال السجاوندي مطلق وهو وقف عند الهبطي . انظر : المراجع السابقة .

﴿ قَدِيرٌ ﴾ [ البقرة : ٢٠ ] تام<sup>(١)</sup> في أعلى درجات التمام ، لأنه آخر الآية  
 وآخر قصة المنافقين ، قال مجاهد<sup>(٢)</sup> : « أربع آيات من أول سورة البقرة نزلت في  
 المؤمنين ، يعني إلى قوله ﴿ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ [ البقرة : ٥ ] وآيتان نزلتا في  
 الكفار ، يعني إلى قوله ﴿ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ وثلاث عشرة آية نزلت في  
 المنافقين<sup>(٣)</sup> يعني إلى قوله ﴿ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ قلت : لنا بهذه الوقوف  
 الثلاثة في أعلى درجات التمام ، لأنها أواخر الآيات والقصص .

﴿ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ [ البقرة : ٢١ ] وقف صالح<sup>(٤)</sup> ، لأنه رأس آية ،  
 وليس بحسن لأن قوله ﴿ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ﴾ [ البقرة : ٢٢ ] بدل من

(١) وبه قال ابن النحاس والداني والغزالي والنكزائي والأشموني وهو وقف عند الهبطي . انظر :  
 المراجع السابقة .

(٢) مجاهد بن جبر بفتح الجيم وسكون الموحدة . أبو الحجاج المكي المقرئ ، روى عن علي وسعد  
 ابن أبي وقاص والعبادلة الأربعة وقال مجاهد : قرأت القرآن على ابن عباس ثلاث عرضات أقف  
 عند كل آية أسأله عنها فيم نزلت وكيف كانت ، وقال قتادة أعلم من بقي بالتفسير مجاهد  
 ت سنة اثنتين أو ثلاث أو أربع ومائة للهجرة . قال عنه ابن حجر : ثقة إمام في التفسير وفي  
 العلم . انظر ترجمته في : تهذيب الكمال ( ٢٧ / ٢٢٨ ) ، تذكرة الحفاظ ( ١ / ٩٢ ) ، السير  
 ( ٤ / ٤٤٩ ) ، الكاشف ( ٢ / ٢٤١ ) ، غية النهاية ( ٢ / ٤١ ) ، التهذيب ( ١٠ / ٤٢ ) ،  
 التقريب ( .. / ٥٢٠ ) .

(٣) أخرجه ابن جرير الطبري عن مجاهد ( ١ / ٢٣٩ ، ٢٤٠ ) ، وذكره الواحدي في أسباب النزول  
 ( .. / ١٩ ) ، وذكره ابن كثير في تفسيره ( ١ / ٥٦ ) ، وذكره ابن حجر في العجائب ( ١ /  
 ٢٨٠ ) ، وذكره خالد العك في تسهيل الوصول ( .. / ٢٠ ) ، تفسير الإمام مجاهد بن جبر ،  
 تحقيق محمد عبد السلام محمد علي ، المؤسسة العربية للطباعة والنشر ، البحرين ( .. / ١٤٢ ) .

(٤) قال ابن الأنباري والداني حسن وقال الغزالي كافٍ وقال النكزائي تام وهو وقف عند الهبطي .  
 انظر : الإيضاح ( ١ / ٥٠٢ ) ، والمكتفى ( .. / ١٦١ ) ، والوقف والابتداء ( ١ / ٢١٧ ) ،  
 والافتداء ( ١ / ٢٤٦ ) ، وتقييد وقف القرآن ( .. / ١٩٨ ) .

﴿ الَّذِي خَلَقَكُمْ ﴾ [ البقرة : ٢١ ] رأس آية .

﴿ وَالسَّمَاءِ بِنَاءً ﴾ [ البقرة : ٢٢ ] هو وقف صالح<sup>(١)</sup> ، أجازه بعضهم وأباه آخرون ، وهو المأخوذ عندي ، لأن قوله ﴿ وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً ﴾ [ البقرة : ٢٢ ] إلى قوله ﴿ رِزْقًا لَّكُمْ ﴾ [ البقرة : ٢٢ ] هو من تمام صلة ﴿ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ فِرَاشًا ﴾ [ البقرة : ٢٢ ] ولا يفصل بين الصلة والموصول ، وعلى هذا يدل كلام أبي حاتم وهو الأجود عندي ، ومن أجاز الوقف عليه ذهب إلى أنه استئناف خبر ، وهو محتمل ، والنوجه الآخر أجود .

﴿ رِزْقًا لَّكُمْ ﴾ هو آخر الصلة وهو وقف صالح ، ونيس بحسن ، لأن الفاء في قوله ﴿ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا ﴾ [ البقرة : ٢٢ ] متعلقاً بما قبله ؛ ومعنى الآية : ” أن الله تعالى هو خالقكم ورازقكم ، والمستحق لعبادة ، فلا تدعوا معه إلهاً ، ولا تشركوا أحداً معه في العبادة ، فلا يحق لأحد غيره “ فمن هذا الوجه / يتعلق الفاء بما قبله ، ومن أجازها جعله استئناف كلام غير متعلق بما تقدمه من الكلام ، وكان أبو حاتم يميز الوقف على قوله ﴿ رِزْقًا لَّكُمْ ﴾ [ البقرة : ٢٢ ] .

﴿ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [ البقرة : ٢٢ ] وقف تام<sup>(٢)</sup> ، وأجاز بعضهم الوقف على قوله ﴿ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا ﴾ ونسبه إلى أبي حاتم ، وغلط عليه فيه ، وتأول كلامه على غير المعنى المقصود ، وذلك أن أبا حاتم قال في كتابه :

(١) قال الداني والنكزاي كافٍ وقال الأشموني حسن وقال السجاوندي مرخص للضرورة وهو وقف عند الهبطي . انظر : المراجع السابقة مع علل الوقوف ( ١ / ١٩١ ) .

(٢) وبه قال ابن الأنباري والداني والنكزاي وقال الغزال والأشموني كذب وهو وقف عند الهبطي .

انظر : المراجع السابقة مع الإيضاح ( ١ / ٥٠٢ ) .

« لا يجوز الوقف على قوله ﴿ رِزْقًا لَّكُمْ ﴾ ثم قال يعني ثم قال تعالى ﴿ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أُندَادًا ﴾ أراد أن يعلم أن قوله ” فلا تجعلوا “ يتبدأ به ، ويوقف على ما دونه ، فظن هذا الرجل أنه نصّ على قوله أنداداً بالوقف ، وليس الأمر كذلك ، ولا يوقف على قوله ” أنداداً “ عندي بوجه من الوجوه .

قال أبو حاتم : « والتمام ﴿ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ » وهو كما قال لا ينازع

فيه .

﴿ مِّن مِّثْلِهِ ﴾ [ البقرة : ٢٣ ] جائز<sup>(١)</sup> ، وليس بمنصوص عليه ولا أختره .

﴿ صَادِقِينَ ﴾ [ البقرة : ٢٣ ] وقف تام<sup>(٢)</sup> .

**مسألة :** قوله تعالى ” إن “ حرف شرط دخل على حرف جحد وهو ” لم “ ، و ” لم “ ينفي به الفعل الماضي و ” تفعلوا “ ظاهره الاستقبال ، والمراد به الماضي لدخول ” لم “ عليه ، لأن ” لم “ لا ينفي به إلا الماضي ، والكلام مبني على الشرط ، وحق الشرط أن يكون في المستقبل ، وقونه ” فإن لم تفعلوا “ للماضي ، بدليل ما قلنا أن ” لم “ لا ينفي به إلا الماضي ، فللقائل أن يقول : كيف دخل حرف الشرط على فعل ماضي .

فالجواب أن يقال معناه : ” فإن يثبت لكم في المستقبل أنكم لم تفعلوا فيما مضى فاتقوا النار “ .

(١) وبه قال الأشموني وقال السجاوندي مرخص للضرورة وقال النكزاري تام وهو وقف عند الهبطي . انظر : المراجع السابقة .

(٢) وبه قال ابن الأنباري والداني والنكزاري وقال ابن النحاس صالح وقال الغزال كافٍ وهو وقف عند الهبطي . انظر : المراجع السابقة .

وقد قيل فيه جواب آخر ، وهو : ” إن ” هاهنا بمعنى ” إذ ” ومن قال بهذا القول لم يتوجه عليه سؤال ، لأنه لا يدخل حرف الشرط عليها هو في تأويل الماضي ، ولكن جعلها بمعنى ” إذ ” لأنها تكون للماضي .

وقد قيل في معنى قوله تعالى ﴿ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ [ البقرة : ٢٧٨ ] أنها بمعنى : ” إذ كنتم مؤمنين ” وهو حجة لمن تأول قوله ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا ﴾ [ البقرة : ٢٤ ] بمعنى : ” فإذا لم تفعلوا ” قال إذا اعترض ما يحيل معنى الشرط ، جعلت ” إن ” بمعنى ” إذ ” فقد جاء مثله في تأويل قوله ” إن كنتم مؤمنين ” فإذا جعلنا ” إن ” بمعنى الشرط كان جوابه ” الفاء ” في قوله ﴿ فَاتَّقُوا النَّارَ ﴾ [ البقرة : ٢٤ ] وقوله ﴿ وَلَن تَفْعَلُوا ﴾ [ البقرة : ٢٤ ] هو اعتراض دخل بين الشرط وجوابه ، كما دخل بين اسم ” إن ” وخبرها في قوله ﴿ إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴾ ﴿ أُولَئِكَ لَهُمْ جَنَّاتُ عَدْنٍ ﴾ [ الكهف : ٣٠ - ٣١ ] فقوله ” أولئك ” هو الخبر ، وقوله ” إنا لا نضيع ” اعتراض دخل بين اسم ” إن ” وخبرها ، وقد يدخل بين المبتدأ وخبره ، مثل أن تقول ” زيدٌ فاعرف ما أقول لك عاقل ” فكذلك قوله ﴿ وَلَن تَفْعَلُوا ﴾ [ البقرة : ٢٤ ] هو جملة اعترضت بين الشرط وجوابه ، ولا موضع لهذه الجملة من الإعراب ، لأن الجملة إذا لم تقع موقع المفرد فلا تعرب ، وإذا وقعت موقع المفرد أعربت ، مثل أن تقول ” زيدٌ أبوه منطلق ” فزيد مبتدأ وما بعده جملة هي الخبر ، فقد وقعت الجملة هاهنا خبراً ، كما يقع المفرد خبراً ، وإعراب الجملة هاهنا الرفع لأنه خبر المبتدأ ، كما لو وقع مفرد خبره كان مرفوعاً نحو ” زيدٌ قائمٌ ” والعلة في أن الجملة إذا وقعت موقع المفرد أعربت ، وإذا لم تقع موقعه لم تعرب هي إن الإعراب إنما يكون للأسماء المتمكنة ، وليس للجمل في الأصل إعراب ؛ فإذا

وقعت الجملة موقع الاسم المتمكن وجب إعرابه ، لأن الاسم لو كان واقعاً موقعها لأعرب ، وإذا لم يقع موقع المفرد لم تعرب لأنها في نفسها لا تستحق الإعراب ، ولم تقع موقع مستحق الإعراب .

**سؤال :** سأل سائل ، فقال : « إن الله تعالى جعل قوله ﴿ فَاتَّقُوا النَّارَ ﴾

[ البقرة : ٢٤ ] جواباً للشرط ، وهو قوله ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا ﴾ [ البقرة : ٢٤ ]

وقد علمنا أن اتقاء النار لازم واجب على كل حال ، فما وجه مجيء الشرط هاهنا ؟ « فالجواب عن ذلك : أن اتقاء النار لم يلزمهم إلا بعد العلم بالآيات والمعجزات الدالة على صدق النبي ﷺ فلما تحداهم إلى إتيان سورة مثل القرآن فعجزوا عنه وبذلوا المهج والأموال ، دلّ عجزهم على صحة آيات النبي ﷺ وإعجاز القرآن ، فجيء بالكلام مشروطاً ، وقيل لهم إن لم تفعلوا ظهر عجزكم ! وعجز جميع البشر / في الإتيان بمثل هذا القرآن وجوابه فاتقوا النار بتصديق رسول الله ﷺ واتباعه ، أي قد قامت الحجة عليكم فاتقوا النار باتباعه ؛ وإنما ذكرت هذه المسألة بطولها ، لأن ابن الأنباري - رحمه الله - أعرض عن فوائد هذه الآية ، وذكر فصلاً ركيكاً فاسداً إذا رُجع إلى كتابه علم منه صحة ما ادعيته عليه<sup>(١)</sup> . زعم حاكياً عن بعض المفسرين أنه قال : « قوله ﴿ وَلَنْ

تَفْعَلُوا ﴾ [ البقرة : ٢٤ ] جواب لقوله ﴿ وَأَدْعُوا شُهَدَاءَكُمْ ﴾<sup>(٢)</sup>

[ البقرة : ٢٣ ] وهذا تأويل لا أرى فيه كثير فائدة ، لأن التقدير يكون على هذا التأويل : « وادعوا شهداءكم ، ولن تدعوهم » فليس في الكلام غير الإخبار عنهم أنهم لا يدعون شهداءهم ، وتركهم دعاء شهدائهم لا يدل على إعجاز

(١) انظر : الإيضاح ( ١ / ٥٠٣ ، ٥٠٤ ، ٥٠٥ ) .

(٢) الإيضاح ( ١ / ٥٠٣ ، ٥٠٤ ، ٥٠٥ ) .



القرآن ، ولا على صحة النبوة ، والشهداء هاهنا يراد به آلهتهم وأعوانهم<sup>(١)</sup> لم يدل ذلك على إقامة الحجة عليهم ، ولو قال هذا القائل هو جواب لقوله ﴿ فَاتُّوا بِسُورَةٍ ﴾ [ البقرة : ٢٣ ] لكان وجهاً لأنه إذا لم يأتوا بسورة دل على عجزهم عنه ، وعجزهم عنه يدل على إعجاز القرآن ، وإذا كان معجزاً دل على أنه من الله تعالى ، لأن المعجزة لا يجوز أن يكون ظهورها على أيدي الأنبياء ﷺ وفي أزمتههم ليستدل بها على نبوتهم ، فإذا صحّ إعجازه صحت النبوة ، وإذا صحت النبوة قامت عليهم الحجة ، فألزمتهم إتباع من أتى به وتصديقه ، فأما ما ذهب هذا القائل فيما حكى عنه ابن الأنباري من أن المعنى : ” وادعوا شهداءكم ولن تفعلوا ، أي ولن تدعوهم “ فلا أرى فيه فائدة سوى الإخبار عنهم أنهم لا يدعون شهداءهم ، وإذا لم يدعوا الشهداء عن عجز أو عن قدرة فلا يتوجه عليهم بذلك حجة ولا يلزمهم بترك اندعوة اتباع النبي ﷺ ، فإن قيل معناه قوله ﴿ وَأَدْعُوا شُهَدَاءَكُمْ ﴾ استنصروهم ، فقوله ” ولن تفعلوا “ ، بمعنى : ولن يستنصروهم .

فالجواب : إن ذلك التأويل لا يتوجه له أيضاً فائدة ، وإن جعلنا الدعاء بمعنى الاستنصار ، لأنهم إذا لم يستنصروهم لم يدل على عجز ، ولا يلزمهم به الانقياد والدخول في الإسلام ، وإنما يلزمهم ذلك لقصورهم عما تحداهم إليه الرسول ﷺ وعجزهم وأوليائهم وشهدهائهم عن نصرهم وخذلانهم إياهم ، فأما تركهم الاستنصار ، فلا يدل على عجزهم ، وإنما ذكر ابن الأنباري هذا الوجه لأجل الوقف ، لأن قوله ﴿ وَلَنْ تَفْعَلُوا ﴾ إذا كان جواباً لما تقدم ، فيكون مقدماً على قوله ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا ﴾ ومتعلقاً بقوله ﴿ وَأَدْعُوا شُهَدَاءَكُمْ ﴾ قال وإذا كان كذلك لم يتم الوقف على ﴿ صَدِّقِينَ ﴾

(١) انظر : المحرر الوجيز ( ١ / ٢٠٢ ، ٢٠٣ ) ، وزاد المسير ( ١ / ٥٠ ، ٥١ ) .

[ البقرة : ٢٣ ] وقد يمكن التوصل إلى تقديم قوله ﴿ وَلَنْ تَفْعَلُوا ﴾ في المعنى بأن يكون جواباً لقوله ﴿ فَأَتُوا بِسُورَةٍ ﴾ [ البقرة : ٢٣ ] ويكون معنى صحيحاً ، والتقدير : فاتوا بسورة ولن تفعلوا ، أي لا تقدرّون على إتيانها ، فالإخبار بانتفاء قدرتهم عن الإتيان يمثل القرآن هو إخبار بعجزهم وإلزامهم الحجة إياهم ، وتعليقه بقوله ﴿ وَأَدْعُوا شُهَدَاءَكُمْ ﴾ لا يحسن ولا يفيد كبير فائدة ، وأكثر العلماء على أن قوله ﴿ وَلَنْ تَفْعَلُوا ﴾ هو اعتراض دخل بين الشرط وجوابه<sup>(١)</sup> ، وفيه عندي وجه آخر وهو : أن يكون قوله ﴿ وَلَنْ تَفْعَلُوا ﴾ من تمام الشرط ، ويكون الواو فيه للعطف ، والتقدير : فإن يثبت لكم إنكم لم تفعلوا فيما مضى ، وأنكم لا تفعلون في المستقبل فاتقوا النار ، أي فآمنوا بالنبي ﷺ وصدقوه ، واتقوا عذاب الله ولا تكذبوه ؛ وإذا جعلته اعتراضاً كان الواو فيه للاستئناف ، وتقديره : فإن لم تفعلوا وأخبركم أنكم لا تفعلوا ، فاتقوا النار بالإيمان ، وبين الوجهين فرق غامض فاعرفه ، والوقف على ” صادقين “ تام على هذين الوجهين .

### مسألة :

قوله ﴿ وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ ﴾ [ البقرة : ٢٤ ] اختلفوا في قوله ﴿ أُعِدَّتْ ﴾ [ البقرة : ٢٤ ] فكان أبو حاتم يجعله من صلة ” التي “ ، وشبهه بالوقف بقوله تعالى ﴿ وَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ ﴾ [ آل عمران : ١٣١ ] فعلى هذا الوجه لا يجوز الوقف على الحجارة ، لأنك

(١) انظر : البحر المحيط ( ١ / ٢٤٩ ) ، والكشاف ( ١ / ١٠١ ، ١٠٢ ) ، ومنار الهدى

تفصل بين الصلة والموصول<sup>(١)</sup> .

١/٢٣

وذهب ابن الأنباري إلى أنه حال للنار ، وجعل تقديره : قد أعدت كما قال ﴿ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتِ صُدُورُهُمْ ﴾ / [ النساء : ٩٠ ] ومعناه قد حصرت<sup>(٢)</sup> ، كأنه قال « واتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة أعدت للكافرين » في حال إعدادها ، وهذا إنما يحتمل ولا توقد على الحجارة في هذا التقدير ، وفيه عندي وجه آخر وهو : أن يكون " أعدت " صفة للنار ، ولا يكون حال ، ولا يوقف على الحجارة في هذا الوجه أيضاً ، ويحتمل أن يكون " أعدت " كلاماً منقطعاً عن الأول مستأنفاً ، فيجوز الابتداء به حينئذٍ وما قبله وقف صالح على هذا الوجه ، والوقف على جنات ليس بشيء ، لأنها نكرة موصوفة بقوله ﴿ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ﴾ [ البقرة : ٢٥ ] والعوام تقف عليها كثيراً ، وقد أجازوه بعضهم وكأنه ذهب فيه إلى أن النكرة غير موصوفة ، وأن قوله ﴿ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ﴾ [ البقرة : ٢٥ ] هو استئناف خبر لم يؤت به على وجه الصفة للجنات ﴿ مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ﴾ وقف مفهوم وكان أبو حاتم يجعل قوله ﴿ كَلِّمًا رُزِقُوا ﴾ [ البقرة : ٢٥ ] إلى آخر الآية من صفة الجنات ، وهو محتمل ، ولا يحسن الوقف على تأويله عند الأنهار والأجود عندي أن لا يجعله من صفته ، وأن يكون كلاماً مستأنفاً على وجه الإخبار ، والوقف على الأنهار حينئذٍ مفهوم ، وقد نُصَّ عليه ، ﴿ متشابهاً ﴾ [ البقرة : ٢٥ ] مفهوم منصوص عليه .

(١) انظر : الإيضاح ( ١ / ٥٠٥ ) ، والقطع والإنتاف ( ١ / ٤٥ ) .

(٢) انظر : الإيضاح ( ١ / ٥٠٤ ) .

﴿ مُطَهَّرَةٌ ﴾ [ البقرة : ٢٥ ] وقف جائز<sup>(١)</sup> غير منصوص عليه .

﴿ خَلِدُونَ ﴾ [ البقرة : ٢٥ ] تام<sup>(٢)</sup> في أعلى درجات التمام .

قوله تعالى ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا ﴾ [ البقرة : ٢٦ ] اختلفوا في " ما " وفي نصب " بعوضة " فأكثر حدّاق النحويين على أن " ما " هاهنا صلة زائدة ، دخولها كخروجها<sup>(٣)</sup> ، إلا أنها تحدث معنى التوكيد في الكلام .

قال الزجاج : « هي مؤكدة ، نحو قوله ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ ﴾ [ آل عمران : ١٥٩ ] ومعناه : فبرحمة من الله حقاً ، قال : فما في التوكيد بمنزلة حقّ إلا أنه لا إعراب لها ، والخافض والناصب يتخطاها إلى ما بعدها « هذا لفظ كتاب الزجاج<sup>(٤)</sup> ؛ و " بعوضة " منصوبة لأنها مفعول ثان ، والمفعول الأول هو " مثلاً " والثاني " بعوضة " والفعل الذي عمل فيها هو " يضرب " وإنما جاز أن يعمل " يضرب " في مفعولين لأنه هاهنا بمعنى " جعل " الذي يصلح فيه مفعولان ، كقوله تعالى ﴿ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا ﴾ [ الأنعام : ٩٦ ] فإذا كان جعل بمعنى " خلق " لم يحتج إلى مفعولين ، كقوله ﴿ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ

(١) قال ابن الأنباري حسن وقال الداني والنكزاي كافٍ وقال ابن النحاس صالح . انظر : الإيضاح ( ١ / ٥٠٦ ) والقطع ( ١ / ٤٦ ) ، والمكتفى ( .. / ١٦٢ ) ، والاقتداء ( ١ / ٢٤٨ ) .

(٢) وبه قال ابن النحاس والداني والغزال والنكزاي والأشموني وهو وقف عند الهبطيني . انظر : المراجع السابقة مع تقييد وقف القرآن ( .. / ١٩٨ ) .

(٣) انظر : إعراب القرآن للنحاس ( .. / ١٥٣ ) ، ومشكل إعراب القرآن ( ١ / ٨٣ ) ، والتبيان في إعراب القرآن ( ١ / ٤١ ) .

(٤) انظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج ( ١ / ١٠٣ ، ١٠٤ ) .

وَالنُّورِ ﴿ [ الأنعام : ١ ] معناه : وخلق الظلمات والنور ، وهذا وجه أجازته  
أكثر التحويين من الفريقين ، وذكره الفراء وقدمه في الذكر على الوجوه المقولة  
في الآية<sup>(١)</sup> ؛ واختاره الزجاج أيضاً ؛ فإذا جعلت ” ما “ في المسألة صلة زائدة ،  
وجعلت ” بعوضة “ مفعولاً ثانياً لم يحسن الوقف على ” ما “ .

وزعم ابن الأنباري أن الوقف على ” ما “ يحسن في هذا الوجه<sup>(٢)</sup> ، وليس  
ذلك بشيء ، لأنك تفصل بين الفعل والمفعول الثاني ، والفعل عامل في الثاني  
كما عمل في الأول ، فإن جاز أن تفصل بينه وبين المفعول الثاني جاز أن تفصل  
بينه وبين المفعول الأول أيضاً ، لأن كل واحد من المفعولين معمول ، والفعل  
عامل فيهما ، فإذا جاز الفصل بين العامل ومعموله الثاني جاز الفصل أيضاً  
بينه وبين المعمول الأول ، فيلزم على هذا أن يحسن الوقف على قوله ﴿ أَنْ  
يَضْرِبَ ﴾ ثم يتدئ فيقول ﴿ مَثَلًا ﴾ وقد أجمعوا على أن ذلك غير جائز ،  
فكذلك في مسألتنا ، والعوام تقف على قوله ﴿ مَثَلًا مَّا ﴾ ولا أرى بذلك  
بأساً ، ولكنه لا يحسن ، وقد اختار أبو حاتم هذا الوجه الذي ذكرته في معنى  
” ما “ وفي نصب ” بعوضة “ ، ولم ينص على الوقف عند قوله ” مثلاً ما “<sup>(٣)</sup>  
فدل ذلك منه على أنه لا يختار الوقف عليه مع هذا التأويل .

وقيل : في المسألة وجه آخر ، وهو أن يكون ” ما “ اسماً مبهماً نكرة ،  
موضعه النصب ، لأنه مفعول ثان ، ثم اختلفوا في نصب ” بعوضة “ إذا جعلت  
” ما “ اسماً نكرة منصوبة ، فأجود ما قيل فيه قول الزجاج : » إن ” بعوضة “  
منصوبة ، لأنها في موضع الصفة لـ ” ما “ كأنه قال ” مثلاً شيئاً بعوضة “ فجعل

(١) انظر : معاني القرآن للفراء ( ١ / ٢١ ، ٢٢ ) .

(٢) انظر : الإيضاح ( ١ / ٥٠٧ ) .

(٣) الوقف عند أبي حاتم على قوله تعالى : ﴿ فَمَا فَوْقَهَا ﴾ . انظر : القطع ( ١ / ٤٦ ) .

بعوضة في موضع الصفة بشيء<sup>(١)</sup> ، وإنما حمّله على ذلك لأن " ما " إذا كانت نكرة احتاجت إلى الصفة ، كما أنها إذا كانت موصولة احتاجت إلى الصلة وقال الفراء : " تجعل " ما " اسماً " و " بعوضة " صفة له ، فتعرّبها بتعريب " ما " قال : وذلك جائز في " من " وفي " ما " لأنهما يكونان معرفة في حال ، ونكرة في حال<sup>(٢)</sup> ، واحتج بقول حسان :

فكفى بنا فضلاً على من غيرنا      حب النبي محمد إياناً<sup>(٣)</sup>

فكأنه ذهب إلى أن " من " في البيت اسم مجرور ، و " غيرنا " معرب / ٢٣/ب بتعريبه ، والتقدير : على قوم غيرنا وعلى آخرين غيرنا ؛ ومعنى قوله « يكونان معرفة في حال ونكرة في حال » يريد به : قد يكونان بمعنى " الذي " وهو معرفة ، ويكونان نكرة يريد به : أنها في الآية نكرة ، فأنكر عليه المبرد<sup>(٤)</sup> وقال : هو تجعل " ما " اسماً تاماً ، وتنصب " بعوضة " بنصبها<sup>(٥)</sup> ، فيلزمه أن ينصب " ما " على جهة البدل ، فإذا قال هذا فقد زعم أنها وحدها اسم . فكأنه قال " مثلاً ما " وسكت ، فيجب أن تقول على هذا القياس " حيث ما " .

(١) انظر : معاني القرآن ( ١ / ١٠٤ ) .

(٢) انظر : معاني القرآن ( ١ / ٢١ ) .

(٣) لم أقف على هذا البيت في ديوان حسان وقد نسب لغيره ، ويرى النحاة أن " من " في البيت نكرة موصوفة و " غيرنا " بالجر نعت لها ، والتقدير على قوم غيرنا . وقد روى " غيرنا " بالرفع على أن " من " اسم موصول و " غيرنا " خبر لمبتدأ محذوف هو " غيرنا " والجملة صلة . انظر : الخزانة ( ٢ / ٥٤٥ ) .

(٤) هو أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي المعروف بالمرّد ، وكان شيخ أهل النحر والعربية صنّف كتباً كثيرة من أكبرها كتاب المقتضب ، ت سنة خمس وثمانين ومائتين للهجرة . انظر ترجمته : طبقات النحويين ( .. / ١٠١ ) ، ونزهة الألباء ( .. / ١٩٣ ) ، وإنباه الرواة ( ٣ / ٢٤١ ) ، وبغية الوعاة ( ١ / ٢٦٩ ) .

(٥) انظر : البحر المحيط ( ١ / ٢٦٧ ) .

ورأيت ما يعني المبرد بهذا أنه إذا كان " ما " اسماً تاماً جاز أن تقول : رأيت ما وحيث ما ، كما تقول : حيث زيد ورأيت زيد . وتحرير هذه المسألة أن " ما " و " من " على مذهب الخليل وسيبويه إذا كانا نكرتين لزمهما الصفة كما أنهما إذا كانا بمعنى " الذي " لزمهما الصلة<sup>(١)</sup> ؛ والفراء يجعل " ما " في المسألة نكرة ، ويقول كما أنها تكون بمعنى الذي ، وتكون معرفة ، فكذلك يجوز أن تكون بمعنى شيء وتكون نكرة<sup>(٢)</sup> ، وليس مما ينكر عليه أن تقع " ما " نكرة كما وقعت بمعنى " الذي " معرفة ، ولكن يقال له : قولك هي نكرة صحيح ، ولكن يجب أن يلزمها الصفة كما يلزم الموصول الصلة ، فإذا قلت لا صفة لها فقد جعلتها مستقلة بنفسها اسماً تاماً ، فألزمه المبرد أن ينصب بعوضة على جهة البدل .

قال علي بن عيسى<sup>(٣)</sup> : « لو قال الفراء وصف بالجنس لإبهامه ، كما وصف هذا بالجنس المعرف لإبهامه بأسلم مما ألزمه المبرد في البدل »<sup>(٤)</sup> .

قلت أنا : ولاشك أن الفراء قصد هذا المعنى ولكن لم يصرح بذكر الصفة ، ولأن " البعوضة " ليست بصفة محضة ، وإنما هي في معنى الصفة ، وهو وإن لم يعبر بالعبرة التي ذكرها علي بن عيسى ، فقد أراد ذلك المعنى ، لأن قوله أن " بعوضة " معربة بتعريب " ما " يحتمل أن " البعوضة " مفسرة لما والمفسرة هي

(١) انظر : كتاب سيبويه ( ٢ / ١٠٥ ) .

(٢) انظر : معاني القرآن ( ١ / ٢١ ) .

(٣) علي بن عيسى بن علي الرّماني ، كان إماماً في العربية ، من أكابر النحويين علامةً في الأدب في طبقة الفارسي والسيرافي ، قال أبو حيان التوحيدى : لم ير مثله قط علماً بالنحو وغازاة الكلام ، كان متفنناً في علوم النحو واللغة والفقه والكلام على مذهب المعتزلة . صنف كتباً كثيرة منها : التفسير ، وشرح سيبويه ، وشرح مختصر الجرمي . انظر ترجمته : نزهة الألباء ( .. / ٢٧٦ ) ، وإنباه الرواة ( ٢ / ٢٩٤ ) ، وتاريخ بغداد ( ١٢ / ١٧١٦ ) ، وبغية الوعاة ( ٢ / ١٨٠ ) .

(٤) لم أقف عليه .

المبينة لمعناها ، كما أن الصفة تبين الموصوف ، فإن لم يقصد هذا المعنى ولا إلزام له فواجب ، وإن قصد هذا المعنى فليس بينهم إلا اختلاف العبارة حسب ؛ والله أعلم بالصواب .

وقد حكى البصريون عن سيبويه أنه قال في قوله تعالى ﴿ هَذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ ﴾ [ ق : ٢٣ ] يحتمل أن يكون " ما " هنا نكرة بمعنى شيء ، ويحتمل أن يكون بمعنى " الذي " (١) .

قالوا فتحتمل قوله " مثلاً ما " الأمرين جميعاً ، يجوز أن يكون نكرة معناه " مثلاً شيئاً " ويجوز أن يكون " مثلاً الذي " فإن جعل بمعنى " شيء " انتصب " البعوضة " على الصفة ، وقيل : يجوز أن يكون بمعنى " الذي " وتنتصب " البعوضة " بأنها صلة الذي ، ولا أدري ما وجه هذا القول ، وهو ركيك .

وقال الكوفيون : " في نصب بعوضة وجه آخر وهو أن البعوضة تنتصب بانتزاع الخافض " قالوا : ومعناه ما بين بعوضة إلى ما فوقها ، فلما حذف " بين " أعرب ما بعده بإعرابه ، ليدل على المحذوف ، واحتجوا بقولهم : مطرنا ما زباله (٢)

---

(١) انظر : إملاء ما من به الرحمن ، لأبي البقاء عبد الله بن حسن العكبري ، ت سنة ست عشرة وستمائة للهجرة ، الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ( ٢٤٢/٢ ) .  
(٢) زُبَالَةٌ : بضم أوله : منزل معروف بطريق مكة من الكوفة ، وهي قرية عامرة بها أسواق بين واقصة والتعلبية ، وقال أبو عبيد السُّكُونِي : زباله بعد القاع من الكوفة وقبل الشقوق ، فيها حصن وجامع لبني غاضرة من بني أسد . ويوم زباله : من أيام العرب ، قالوا : سميت زباله بزبلها الماء أي بضبطها له وأخذها منه . انظر : معجم البلدان ، لياقوت الحموي ت سنة ست وعشرون وستمائة للهجرة ، تحقيق فريد الجندي . دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ( ٣ / ١٤٥ ، ١٤٦ ) .



فالثعلبية<sup>(١)</sup> ، وله عشرون ما ناقة فجماً ، وهي أحسن الناس ما قرناً فقراً<sup>(٢)</sup> .

وهذا وجه يختاره الفراء ، قال العرب : إذا ألفت ” بين “ من كلام تصلح ” إلى “ في آخره ، نصبوا الحرفين اللذين خفض أحدهما بـ ” بين “ والآخر بـ ” إلى “ ، فإذا لم تصلح ” إلى “ في آخر الكلام لم يجز سقوط ” بين “ ، من ذلك أن تقول : داري ما بين الكوفة والمدينة ، ولا يجوز : داري ما الكوفة فالمدينة ، لأن ” إلى “ إنما تصلح إذا كان ما بين الكوفة والمدينة كله من دارك ، كما كان المطر آخذ لما بين الزبالة فالثعلبية ، هذا كله كلام الفراء<sup>(٣)</sup> ، واتفق أهل هذه المقالة على أن ” ما “ صلة في الكلام ، وليس باسم ولا موضع له من الإعراب ، وقد أنكر عليه المبرد فقال : معنى قولهم مطرنا ما زبالة فالثعلبية هو أن يكون ” ما “ صلة ، ومعناه : مطرنا زبالة فالثعلبية ، كما تقول : أتيت الكوفة بالبصرة ، ولو كان معناه ما بين زبالة فالثعلبية لم يكن المطر بزبالة ولا بالثعلبية ، لأن ما بينهما غيرهما ، قال : وقد يتسع في هذا ، وهو قد اختاره وزعم أنه الوجه . هذا كلام المبرد فيما حكى عنه أن علي بن عيسى ، والبصريون ينكرون هذا الوجه ولا يرتضونه ، قلت أنا : وما أرى هذا الذي ذكره المبرد يفسد قول الفراء ، لأنه يلزمه أن يكون المطر ما بين الزبالة فالثعلبية ، وقال : ما بينهما غيرهما ، فلم يكن المطر بهما ،

---

(١) الثعلبية : بفتح أوله : من منازل طريق مكة من الكوفة بعد الشفوق وقبل الحزيمية ، وهي ثنا الطريق ، وأسفل منها ماء يقال له الضويجة على ميل منها شرف ، ثم تمضي فتقع في برك يقال له برك حمد السبيل ثم تقع في رمل متصل بالحزيمية ، وإنما سميت بثعلبة بن عمرو مزقياء بن عامر ماء السماء لما تفرقت أزد مأرب لحق ثعلبة بهذا الموضع فأقام به فسمي به . انظر : معجم البلدان ( ٢ / ٩١ ) .

(٢) انظر : معاني القرآن ( ١ / ٢٢ ) .

(٣) انظر : معاني القرآن ( ١ / ٢٢ ) ، والبحر المحيظ ( ١ / ٢٦٧ ) .

وإنما كان بينهما ، وهذا ليس لزاماً ، لأن الفراء قصد هذا المعنى بعينه ، وقال :  
« معنى قولهم مطرنا ما زبالة فالثعلبية هو أن / يكون المطر آخذ ما بينهما  
مستوعباً لجميع المسافة التي بين البلدين ، ليس يراد به أن المطر وقع بزبالة نفسها  
وبالثعلبية نفسها ، والوجه الذي ألزمه المبرد هو المقصود ، والوجه الآخر الذي  
زعم المبرد أنه المقصود ليس بمراد ، ولو قصد بالكلام ما ذهب إليه المبرد من أن  
المطر وقع بنفس البلدين لم يحسن ” إلى “ في آخر الكلام على معنى انتهاء  
الغاية ، ويجوز ” إلى “ بمعنى ” مع “ وتقديره : مطرنا زبالة مع الثعلبية وليس يراد  
بالكلام أن المطر وقع بالبلدين ، وإنما يراد أن المسافة التي بين البلدين مطرنا ،  
فاتسع الكلاً وظهر الخصب في الطرق ، وكلام الفراء لا يفسد هذه المعارضة ،  
والمقصود بالكلام هو المعنى الذي عبر عنه الفراء لا غير ، ووجه صحته قد  
ذكرت ؛ والله أعلم .

وأعود الآن فأذكر الأقوال التي قدمت ذكرها ملخصة بمجملتها ليكون أسهل  
للحفظ ، وأقرب إلى الفهم ، فنقول في قوله تعالى ﴿ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً ﴾  
[ البقرة : ٢٦ ] أقوال ، أحدها : أن ” ما “ صلة ، ولا إعراب لها ،  
و” بعوضة “ مفعول ثان ، وبه انتصب ، وتقديره : أن يضرب مثلاً بعوضة ؛  
ويجوز في غير القرآن على هذا الوجه أن نقول : أن يضرب بعوضة مثلاً ، كما  
جاز أن نقول : أعطيت زيداً درهماً وأعطيت درهماً زيداً ، وهذا أوجه الأقوال  
عندي .

الثاني : أن يكون ” ما “ اسماً منكرراً موضعه النصب بأن يكون المفعول  
الثاني ، و” مثلاً “ هو المفعول الأول ، وينتصب ” بعوضة “ لأنها في معنى الصفة  
للإسم المنكور .

الثالث : ما قاله الفراء أن ” ما “ موضعه النصب وهو اسم منكور كما قلنا  
في الوجه الثاني ، ثم قال : و” بعوضة “ عربّ بتعريب ” ما “ ولم يزد على هذا ،

فيشبه أنه أراد بذلك أن البعوضة تفسر لـ ” ما “ وأن ” ما “ مفسرة بالبعوضة ،  
فإن أراد هذا المعنى فكأنه قد جعل ” البعوضة “ في معنى الصفة كما ذكرنا في  
الوجه الثاني .

الرابع : ما ذكره المبرد الزاماً للفراء أنه جعل ” ما “ اسماً تاماً فيلزمه أن  
ينصب البعوضة على البدل ، فإن التزم الفراء هذا ، وقال أصحابه به فهو وجه  
رابع في المسألة .

الخامس : ما ذكره علي بن عيسى أن ” ما “ وصف بالجنس المنكر لإبهامه  
كما وصف هذا بالجنس المعرف لإبهامه في قولنا : هذا الرجل ، وهذا وجه  
حسن .

السادس : قول الكوفيين ، واختيار الفراء أن ” ما “ صلة لا إعراب لها ،  
و” بعوضة “ منصوبة بنزع الخافض ، وتقديره : ما بين بعوضة إلى ما فوقها ،  
فلما حذف ” بين “ أعربت بعوضة بإعرابه<sup>(١)</sup> .

السابع : أن يكون ” ما “ بمعنى ” الذي “ و” بعوضة “ منصوبة ، لأنها  
صلته ، وهذا قول مجهول لا أعرف قائله ، ولا صحته في العربية ، وكونه صلة  
لا يستحق به النصب ، وقد نسبه أحد المتأخرين إلى بعضهم ؛ فعلى هذه الوجوه  
كلها لا يحسن الوقف على ” ما “ ، وقد وقع لي فيه وجه ثامن ، وهو أن يجعل  
” ما “ صلة و” بعوضة “ منصوبة بإضمار فعل تقديره : أعني بعوضة فما فوقها ،  
وهذا وجه خرجته أنا ولا أعرفه مقولاً ، وهو وجه محتمل ؛ والله أعلم بالصواب .

والوقف على ” ما “ يكون حسناً إذا ذهب بالآية إلى هذا التأويل ، وإن  
شئت قلت : هو كاف ، وهما قريان .

(١) انظر : معاني الفراء ( ١ / ٢١ ) ، والبحر المحيط ( ١ / ٢٦٧ ) .

وفيه وجه تاسع : وهو أن يكون " ما " بمعنى " الذي " و " بعوضة " تكون مرفوعة على معنى الذي هو بعوضة ، كأنه قيل ما هو ، فقيل هو بعوضة ، فيكون " بعوضة " خبر " هو " ، و " هو " محذوف كأنه خبر مبتدأ محذوف ، وشبهوه بقولهم : مررت برجلٍ زيدٍ ، فزيدٌ خبر " هو " و " هو " محذوف ، قالوا : والصلة قد ترفع واسمها منصوب أو مخفوض ، لأنك تجعل الصلة مبتدأ وخبراً فاستحق الرفع بالابتداء ، وتقديره في الآية أن المبتدأ محذوف ، وأقيم خبره مقامه ، وقد قال الشاعر في هذا المعنى :

لم أرَ مثلَ الفتيانِ في غيرِ الأيامِ ينسون ما عواقبها<sup>(١)</sup>

يعني ما هو عواقبها ، أي الذي هو عواقبها ، ويكون الذي وما بعده من الصلة في موضع الصفة للمثل ، وهو منصوب الموضع والرفع ينسب إلى رؤبة بن العجاج<sup>(٢)</sup> ، وفيه وجه عام ، وهو أن تكون " مثلاً " منصوباً بـ " يضرب " و " ما " كافة و " بعوضة " في موضع المفعول الثاني ، إلا أن " يضرب " لا يعمل فيه ، لأن " ما " كفته عن العمل فاستؤنف الكلام ، ورفع لما لم يعمل فيه / " يضرب " ، ومثله قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ ﴾ [ المائدة : ٩٠ ] هما مرفوعان ولم يعمل فيهما " إن " لأن " ما " دخل بينهما وبينه فكفه عن العمل ، وقد جاز ذلك في الشعر ، قال النابغة<sup>(٣)</sup> :

قالت<sup>(٤)</sup> ألا ليّتما<sup>(٥)</sup> هذا الحمامُ لنا إلى حمامتنا ونصفه فقد<sup>(٦)</sup>

- (١) هذا البيت لعدي بن زيد ، وقد رواه صاحب الأغاني ( ٢ / ١٣٩ ) .  
(٢) رؤبة بن العجاج الراجز المشهور ويكنى أبا الجحّاف واسم أبيه العجاج عبد الله ، مات سنة خمس وأربعين ومائة نهبجرة . انظر : طبقات فحول الشعراء ( ٢ / ٧٦١ ) ، الشعر والشعراء ( ٢ / ٥٩٤ ) ، تهذيب التهذيب ( ٣ / ٢٩٠ ) .  
(٣) هو زياد بن معاوية بن ذبيان ، ويكنى أبا أمامة . انظر ترجمته : طبقات فحول الشعراء ( ١ / ٥١ ) .  
(٤) لم يذكر صاحب المخطوط كلمة " قالت " وإنما قال ألا ليت .  
(٥) كتبت في المخطوط ألا ليت ما . والصوب ما أثبتته .  
(٦) البيت من البسيط ، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ( .. / ٢٤ ) ، والأغاني ( ١١ / ٣١ ) ، وخزانة الأدب ( ١٠ / ٢٥١ ) ، ومغني ثليب ( ١ / ٦٣ ، ٢٨٦ ، ٣٠٨ ) . والشاهد فيه : جواز إعمال " ليت " التي اتصلت بها " ما " وعدم إعمالها .

هكذا أنشده العلماء بالرفع ، وكان من حقه أن يكون بالنصب ، لأن  
 ” ليت “ تنصب ما بعدها ، إلا أنه لما دخل ” ما “ بينهما كفها عن العمل ،  
 فرفع الحمام بالاستئناف ، بأن حملت المسألة على هذا الوجه ، حسن الوقف  
 على ” ما “ ولكن الرفع في البعوضة من شذوذ القراءات<sup>(١)</sup> ، ولا يجوز أن نقرأ  
 به ، لأنه خارج عما عليه الجمهور ؛ هذا تحرير المسألة ، ولا تجدها في كتاب من  
 الكتب على هذا التقصي ؛ وبالله التوفيق .

وقوله ﴿ فَمَا فَوْقَهَا ۗ ﴾ [ البقرة : ٢٦ ] هاهنا بمعنى ” الذي “ .

﴿ فَوْقَهَا ۗ ﴾ [ البقرة : ٢٦ ] وقف تام<sup>(٢)</sup> .

﴿ مِنْ رَبِّهِمْ ۗ ﴾ [ البقرة : ٢٦ ] وقف صالح<sup>(٣)</sup> .

﴿ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا ۗ ﴾ [ البقرة : ٢٦ ] وقف كاف<sup>(٤)</sup> ، إذا

(١) وهي قراءة الضحاك ، وإبراهيم بن أبي عبلة ، وقطرب ، ومالك بن دينار ، وابن السماك ،  
 ورؤية . انظر : المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، لأبي الفتح عثمان بن  
 جني ، ت اثنان وتسعون وثلثمائة للهجرة ، تحقيق محمد عبد القادر ، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ ،  
 دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان . ( ١ / ١٤٥ ) ، الجامع لأحكام القرآن ، لأبي عبد الله  
 محمد ابن أحمد الأنصاري ، الطبعة الثالثة ، طبعة دار الكتب المصرية ( ١ / ٢٤٣ ) ، تفسير ابن  
 عطية ( ١ / ٢١٥ ) ، البحر المحيط ( ١ / ٢٦٧ ) .

(٢) وبه قال النكزاي وقال ابن الأنباري والغزال حسن وقال الداني والأشموني كاف وهو وقف عند  
 الهبتي وذكر ابن النحاس أنه وقف عند أبي حاتم . انظر : الإيضاح ( ١ / ٥٠٨ ) ، والقطع  
 ( ١ / ٤٦ ) ، والمكتفى ( .. / ١٦٢ ) ، والوقف والابتداء ( ١ / ٢١٨ ) ، والاقتداء  
 ( ١ / ٢٥٢ ) ، وتقييد وقف القرآن ( .. / ١٩٨ ) ، ومنار الهدى ( .. / ٣٧ ) .

(٣) قال ابن النحاس والغزال حسن وقال ابن الأنباري غير تام وقال الأشموني جائز وقال النكزاي  
 مفهوم وهو وقف عند الهبتي . انظر : المراجع السابقة .

(٤) وبه قال النكزاي والأشموني ، وقال ابن النحاس عن أبي حاتم أنه وقف وقال الغزال كاف  
 وحسن وهو وقف عند الهبتي . انظر : المراجع السابقة .

جعلت قوله ﴿يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا﴾ [البقرة : ٢٦ ] كلاماً صادراً عن الله تعالى جواباً لكلام الكفار ، وذلك أنهم لما قالوا : « ماذا أراد الله بهذا مثلاً » أجابهم الله تعالى فقال : « إنما أراد الله تعالى أن يضل به كثيراً ، وهم الكفار الذين لا يؤمنون ، ويهدي به كثيراً ، وهم المؤمنون الذين آمنوا به » .

والدليل على صحة هذا التأويل قوله تعالى في سورة المدثر ﴿وَلِيَقُولَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ وَالْكَافِرُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا﴾ [ المدثر : ٣١ ] ثم قال تعالى مخبراً عن نفسه ﴿كَذَلِكَ يُضِلُّ اللَّهُ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ [ المدثر : ٣١ ] فقوله ﴿بِهَذَا مَثَلًا﴾ [ البقرة : ٢٦ ] وقف كاف على هذا الوجه ، لأنك ترجع من الكلام المحكي عن الكفار إلى الجواب الذي صدر عن الله تعالى ، ليكون فرقاً بينهما ، وإن جعلت قوله ﴿يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا﴾ [ البقرة : ٢٦ ] من تمام الحكاية عن الكفار أنهم قالوا : يضل به كثيراً ويهدي به كثيراً لم يحسن الوقف على قوله ﴿بِهَذَا مَثَلًا﴾ [ البقرة : ٢٦ ] ومعنى هذا الوجه أن الكفار والمنافقين قالوا : لم ضرب الله تعالى مثلاً فهمه البعض ، ولم يفهمه البعض ، وكان يجب أن يضرب مثلاً يفهمه جميع الناس ، فقوله ﴿يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا﴾ هو من تمام الحكاية عنهم ، ومعناه : يفهمه قوم ويجهله آخرون ، فأجابهم الله تعالى بقوله ﴿وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ﴾ [ البقرة : ٢٦ ] ولو وقف عند قوله ” بهذا مثلاً “ على هذا الوجه الثاني لم يحسن ، ولا يبعد أن يكون جائز ، وعلى الوجهين جميعاً الوقف عند قوله ” ويهدي به كثيراً “ وقف كاف ، ويتدنى بقوله تعالى ﴿وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ﴾ .

ولم يختلفوا أن هذا الكلام ليس بحكاية عن الكفار ، وإنما هو إخبار من الله تعالى ، وفي هذه الآية كلام نذكره في غير هذا الكتاب إن شاء الله .

﴿ أَلْفَاسِقِينَ ﴾ [ البقرة : ٢٦ ] وقف تام<sup>(١)</sup> ، إذا جعلت ﴿ الَّذِينَ يَنْقُضُونَ ﴾ [ البقرة : ٢٧ ] مبتدأ ، ويكون موضعه رفعاً بالابتداء ، وخبره ﴿ أُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ ﴾<sup>(٢)</sup> [ البقرة : ٢٧ ] والوقف بعده حينئذ على ” الخاسرين “ وليس دونه وقف ، ويكون ” الذين “ في موضع نصب ، والوقف حينئذ عند قوله ﴿ وَيُقْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ ﴾ [ البقرة : ٢٧ ] وتبتدىء ﴿ أُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ ﴾ [ البقرة : ٢٧ ] وإن جعلت ” الذين “ صفة للفاسقين لم نقف على الفاسقين إلا على وجه التجوز ، واتفقوا على أن الوقف على ” الخاسرين “ تام<sup>(٣)</sup> .

واتفقوا أيضاً على أن ما بعد ” الذين “ هو صلة له إلى قوله ﴿ وَيُقْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ ﴾ فلا وقف حتى تتم الصلة .

قوله تعالى ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ﴾ [ البقرة : ٢٨ ] قال أبو حاتم : الوقف هنا ، واعتبر فيه اعتباراً حسناً فقال : إن الله تعالى وبّخهم على كفرهم مع معاينتهم ومشاهدتهم أنهم

(١) وبه قال ابن النحاس والنكراوي والأشموني وقال الداني والغزال كافٍ وهو وقف عند الهبطي .

انظر : المراجع السابقة مع الوقف والابتداء ( ١ / ٢١٩ ) ، والافتداء ( ١ / ٢٥٣ ) .

(٢) انظر : التبيان في إعراب القرآن ( ١ / ٤٢ ) .

(٣) وبه قال ابن النحاس والداني والغزال والنكراوي والأشموني وهو وقف عند الهبطي . انظر :

القطع ( ١ / ٤٨ ، ٤٩ ) ، والمكتفى ( ٠٠ / ١٦٢ ) ، والوقف والابتداء ( ١ / ٢١٩ ) ،

والافتداء ( ١ / ٢٥٤ ) ، وتقييد وقف القرآن ( .. / ١٩٨ ) ، ومنار الهدى ( ٠٠ / ٣٧ ) .

كانوا نطفاً ، ثم صاروا أحياءً ثم تموتون بعد الحياة<sup>(١)</sup> ، فجمع في الآية بين التوبيخ وبين الزامهم الحجة ، لأن هذه الأحوال المتعاقبة على الإنسان التي يعاينها البشر ويقرون بها لا تقع إلا من صانع حكيم قادر ، وهو الله تعالى ، فوقع التوبيخ على كفرهم بمن يقدر على مثل هذه الأفعال التي يشاهدها جميع البشر ويعاينوها من غير شك يختلج في وقوعها ، ثم بالنظر يعلم أنه لا يقع إلا من القادر الحكيم ، وهو الله تعالى ، قال أبو حاتم / : « فالوقف عند قوله ” ثم يميتكم “ لأن العوام لم يكونوا ينكرون أنهم كانوا نطفاً فصاروا أحياءً ، وأنهم يموتون بعد ذلك ، بل كانوا معترفين به ، وقد حكى الله عنهم ذلك في قوله ﴿ وَقَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا ﴾ [ الجاثية : ٢٤ ] معناه : نحيا ونموت ، وقوله ” ثم يميتكم “ يتبدأ به على أنه إخبار من الله تعالى أنه يميتهم ويعيئهم وأنهم يرجعون إليه ، لأنهم لم يكونوا يعترفون بالبعث والنشور ، فاحتج عليهم بما يقرون به ويعاينونه ويشاهدونه في الدنيا ، وأنه لا يجوز أن يقع إلا من قادر ، ومن كان بهذه القدرة فالكافر به موبخ ومعدب ، ولم يحتج عليهم بما ينكرونه من الإحياء بعد الموت ، والحشر إلى الله تعالى بل أخبر عن نفسه بالإحياء والبعث على معنى أني إذا كنت أقدر على الفعلة الأولى التي هي الإنشاء ، فأنا على الثانية أقدر ، فالوقف على قوله ﴿ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ﴾ [ البقرة : ٢٨ ] كاف ، كما ذكره أبو حاتم ، ولم أذكر لفظه وعبارته ، لأن عبارات المتقدمين إنما هي إشارات إلى المقاصد ، وربما لم يفهمه كل أحد ، فذكرت المعنى الذي قصده بعبارتي واستوفيت شرح ما يستدل به على موضع الوقف من الآية وأرجو ألا يتعدى ما قصده أبو حاتم ، فأما استيفاء وجوه تأويل الآية وما قيل فيها ، فإنك ستراه في غير هذا الكتاب إن أحر الله تعالى في الأجل .

(١) انظر : الإيضاح ( ١ / ٥١٠ ) ، القطع والإمتناع ( ١٠ / ٤٨ ، ٤٩ ) ، والمكتفى في الوقف

والابتداء ( .. / ١٦٢ ) ، منار الهدى ( .. / ٣٧ ) .



وكان ابن الأنباري يخطئ أبا حاتم فيما حكيت عنه ، فحكي عنه غير ما قاله واعترض عليه اعتراضاً لا يلزمه ، قال : قال السجستاني في الوقف على قوله " فأحياكم " ، فأخطأ في الحكاية ، لأن الرجل قال : « الوقف على قوله : ثم يميتكم » وقد بينت وجهه ، وهذا الغلط في الحكاية دليل على أنه لم يفهم عن الرجل ما قاله ، وذكر بعد ذلك كلام أبي حاتم ، فحشا كتابه به ، ثم قال : « وهذا الذي قاله تنقضه عليه الآية ، لأنه زعم أن الله تعالى لا يوبخهم إلا على ما يعترفون به ، وقد قال ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ ﴾ فوبخهم بالكفر ، ولم يكونوا يعترفون بأنهم كفار ، هذا كلامه الذي زعم أنه ينقض به ما ذهب إليه أبو حاتم<sup>(١)</sup> ، ولم أعلم أن هذا الرجل من الغفلة إلى هذا الحد ، لأنه معظم في نفوس الناس مبجل عندهم ، يقتدي بكتبه ويشار إليه في التصانيف ، وهو يقول : إن الكفار لم يكونوا يعترفون بأنهم كفار ، ولا يعلم أن الكافر اسم ديني ، والكفر هو تضييع الإيمان ، يقال " كفر " إذا ضيع الإيمان ، والكفار والمشرك واحد ، والقوم كانوا يعترفون بأنهم يجانبون هذا الدين هو دين الإسلام ، فإذا جانبوه وتمسكوا بالملة التي تنافيه فقد ضيعوه ، ومن ضيع الإيمان ، وعبد الأصنام ، فهو كافر ، اسم شرعي سُمي به كل من كانت هذه صفته ، والقوم كانوا يعترفون برفضهم للإيمان ، وتمسكهم بعبادة الأوثان ، فقد اعترفوا إذن بالاعتقاد الذي من أجله سما في الشريعة كفاراً ، وإن كان الكفر في الأصل هو الستر<sup>(٢)</sup> ، بدليل قول لبيد<sup>(٣)</sup> :

(١) انظر : الإيضاح ( ١ / ٥١٠ ، ٥١١ ) .

(٢) الكفر في اللغة : ستر الشيء ، ووصف الليل بالكافر لستره الأشخاص ، والزَّرَاع لستره البذر في الأرض وأعظم الكفر : جحود الوجدانية أو الشريعة أو النبوة ، والكفران في جحود النعمة أكثر استعمالاً والكفر في الدين أكثر ، والكفور فيهما جميعاً . انظر : مفردات ألفاظ القرآن ( .. / ٧١٤ ) .

(٣) لبيد بن ربيعة العامري ، من قيس ، من أشرف الشعراء المجيدين عمر نحو مائة وخمس وأربعين عاماً . أدرك الإسلام ، وأسلم وهاجر ، ثم نزل الكوفة على عهد عمر فأقام بها حتى مات أو آخر خلافة معاوية . قيل أنه لم يقل في الإسلام إلا بيتاً واحداً ، والحق أنه قال شعراً غير كثير وهو من أصحاب المعلقات . انظر ترجمته : الطبقات لابن سعد ( ٦ / ٣٣ ) ، طبقات فحول الشعراء ( ١ / ١٢٢ ) ، الأغاني ( ١٤ / ٩٣ ) .

يعلو طريقة متواتراً في ليلة كَفَرَ النجوم غمامها<sup>(١)</sup>

أي سترها وغطاها ، وسمى الزارع كافراً ، لأنه يستر الحب تحت الأرض ،  
وقوله تعالى : ﴿ كَمَثَلِ غَيْثٍ أَعْجَبَ الْكُفَّارَ نَبَاتُهُ ﴾ [ الحديد : ٢٠ ] يعني  
الزارع ، فاشتقاق الكافر الذي هو المشرك من هاهنا إلا أن الكافر اسم شرعي ،  
كما أن المؤمن اسم شرعي وإن كان في الأصل المؤمن المصدق ، فإذا أطلق على  
الرجل اسم المؤمن ، وإنما يراد به مؤمن بالله تعالى ، وكذلك الكافر ، والكفر  
نقيض الإيمان فقول ابن الأنباري : « إن القوم لم يكونوا يعترفون بأنهم كفار »  
هو خطأ بدليل ما ذكرته ، ثم قوله : « إنه وبجهم على الكفر » خطأ أيضاً لأن  
التوبيخ لم يقع على مجرد الكفر من غير إقامة الحجة عليهم ، وإنما وبجخوا على  
الكفر مع ظهور البراهين والحجج ، ومعانتهم إحياء الله تعالى البشر من  
النطف ، ثم إمامته إياهم ، وهذا مما يستدل به على حدوث الأجسام ، وإذا ثبت  
أن الأجسام محدثة لزم أن يكون لها محدث أحدثها ، فالتوبيخ إنما وقع على الكفر  
مع معانتهم هذه الأشياء التي هي دلائل على ثبوت الصانع لا على مجرد الكفر ،  
فقد علمت بذلك أن الاعتراض الذي اعترضه ابن الأنباري على أبي حاتم  
اعتراض فاسد ، لا وجه له ، والوقف على قوله « ثم يميئتمكم » وقف كاف ،  
ليكون فصلاً بين ما يعاينونه ويقرون به من كونهم نطفاً ، وإحياءهم منها ،  
وإمامته إياهم بعدها ، وبين ما أخبر الله تعالى عن نفسه أنه فاعل بهم بعد هذا  
من البعث والنشور ، فإن قال إن الكفر ستر النعمة وجحودها ، وترك الشكر  
عليها وإنكار الصانع الذي هو خالقهم وبارئهم وكان القوم يقرون بالصانع  
بدليل قوله تعالى ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَسَخَّرَ  
الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ ﴾ [ العنكبوت : ٦١ ] فهذا إقرار منهم بثبوت

(١) البيت من معلقته انظر : ديوانه ( .. / ٢٢٣ ) ، وشرح القصائد السبع الطوال ( .. / ٥٦٠ ) .

الصانع ، وكانوا يزعمون أنهم يشكرون الإله ونعماءه / وأن عبادتهم للأصنام  
تقرباً إليه ، لأنهم لم يكونوا يؤهلون أنفسهم لمباشرتهم عبادة الله  
تعالى ، فكانوا يعبدون الأصنام لتقربهم إليه عز وجل على زعمهم ، وقد حكى  
عنهم في القرآن أنهم قالوا ﴿ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى ﴾  
[ الزمر : ٣ ] فقد علمت بذلك أنهم لم يكونوا يقرون بالكفر المتعارف عندهم  
وفي لغاتهم ، وإنما أقروا بما لا يعرفونه ككفر ، وهو مخالفتهم هذه النحلة التي لحن  
عليها ، وانتحلهم غيرها ، فالتويخ وقع بما لا يعترفون به لا من جهة اللسان ،  
ولا من جهة المعنى ، لأن الكفر في لسانهم هو ستر النعمة ، والكفر عندهم من  
طريق المعنى هو إنكار الصانع ونفيه ، والعوام كانوا يزعمون أنهم يشكرونه  
ويقرون به ، بدليل قوله تعالى : ﴿ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ ﴾ [ العنكبوت : ٦١ ] وبدليل  
قوله ﴿ لَيَقُولُنَّ خَلَقْنَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ ﴾ [ الزخرف : ٩ ] فالجواب : أنا  
قدمنا الكلام في أن الكفر وإن كان موضوعه في الأصل عند العرب لما ذكرته من  
ستر النعمة وجحودها وتغطيتها بترك الشكر عليها ، فإنه في الشريعة موضوع لما  
ينافي دين الإسلام وسائر الملل التي تخالف هذه الملة كله كفر ، وإن القوم كانوا  
يقرون بأنهم يخالفون هذا الدين ، فهم داخلون تحت هذا الاسم في المعنى ، وإن  
كانوا يلقبونه بهذا التلقب .

فأما قولك : أنهم كانوا يقرون بالصانع بدليل الآية التي تلوتها ، فإن الإقرار  
كان منهم قولاً ، لا معنىً ، لأنهم لو أقروا به على الحقيقة لعلموا أنه تبارك  
وتعالى هو المستحق للعبادة ، وأن العبادة لا يستحقها غيره ، فلما عبدوا الأصنام  
التي لا تسمع ولا تعقل ، وأشركوها في العبادة مع الله تعالى ، علمنا أنهم لم  
يقروا بالصانع ، لأن الإقرار بالصانع في الحقيقة هو العلم بأنه الإله ، ولا إله غيره  
وأنه المستحق للعبادة ، ولا يستحقها غيره ، وأن كل معبود سواه باطل ؛ فمن  
جهل هذه القاعدة وزعم أنه يقرّ بالصانع فبزعمه لا يكون ذلك إقراراً ، على أن

هاهنا ما ينبّه أن القوم كانوا يعترفون بالكفر أو يلزمهم الاعتراف به ، وهو أن الكفر في لغاتهم ستر النعمة وتغطيتها ، وترك الشكر عليها بإجماع منهم ، فكل من لم يشكر المنعم ، وستر النعمة وغطاها ، فهو كافر على قضية ما يقتضيه تعارفهم ، والقوم كانوا يعبدون الأصنام ، ويقرون بعبادتها ، والله تعالى هو المنعم عليهم دونها ، فإذا عدلوا عن عبادته إلى عبادة غيره ، فقد ستروا نعمته ولم يشكروه عليها ، واقتضت لغتهم أن يكونوا كفاراً ، بما ارتكبه من ترك الشكر وستر النعمة ، والتعبد لغير من أنعم عليهم ، فهم وإن امتنعوا من تلقيب أنفسهم ، ألزمتهم لغتهم هذا التلقيب .

وهاهنا وجه آخر يدل على أنهم كانوا يقرون بالكفر ، وذلك أن معنى قوله ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ ﴾ [ البقرة : ٢٨ ] كيف تشركون مع الله في العبادة وأنتم تعترفون أنكم كنتم نطفاً ، فأحياكم ، ثم يميتكم ، فالتوبيخ وقع الآن على ما يعترفون به بإجماع منّا ومن خصم ، لأن القوم لم يكونوا ينكرون أنهم يعبدون الأصنام ، وعبادتهم إياها هو إشراك مع الله تعالى في العبادة ، لا بدّ أن يقروا به ، والتوبيخ وقع على الإشراك ، فلا معنى لقول أنهم — على ما لا يعترفون به ، لأنهم أشركوا أصنامهم في العبادة مع الله تعالى ، وفي التسمية أيضاً ، فسموها آلهة ، فوبخوا على هذا اشرك في العبادة ، وفي تسميتهم إياها آلهة ، وهذا شيء لا محالة كانوا يقرون به ، فبطل قول من يقول أنهم وبخوا على ما لا يعترفون ، وصحّ قول أبي حاتم وما ذهب إليه من الوقف على قوله ” ثم يميتكم “ ، وأحسن الاختيار ؛ وبالله التوفيق .

﴿ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ [ البقرة : ٢٨ ] وقف تام<sup>(١)</sup> .

(١) وبه قال اللداني والنكراوي والأشموني وقال لغزال كافٍ وهو وقف عند الهبطي . انظر : المكفّى ( .. / ١٦٢ ) ، والوقف والابتداء ( ١ / ٢٢٠ ) ، والاقتداء ( ١ / ٢٦٠ ) ، وتقييد وقف القرآن ( .. / ١٩٨ ) ، ومنار الهدى ( .. / ٣٧ ) .

﴿ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ﴾ [ البقرة : ٢٩ ] وقف مفهوم<sup>(١)</sup> ، قال أبو بكر : هو حسن<sup>(٢)</sup> ؛ قال أبو حاتم : « ليس بتام لأن ” ثم “ حرف عطف به ﴿ أَسْتَوَى ﴾ على ﴿ خَلَقَ ﴾ فدخل في صلة ” الذي “ يعني أن قوله ” خلق “ صلة ” الذي “ وقوله ” استوى “ معطوف على ” خلق “ فهو أيضاً يدخل في الصلة<sup>(٣)</sup> ، والذي قاله هو الوجه ، والوقف على ﴿ جَمِيعًا ﴾ [ البقرة : ٢٩ ] ليس بتام ، ولكن لا يخرج من قبيل الجائز ، والمفهوم ، وقد قال أبو حاتم : « هو حسن في السمع ، وليس بتام<sup>(٤)</sup> » قال : والوقف على ﴿ سَبَعَ سَمَوَاتٍ ﴾ [ البقرة : ٢٩ ] تام .

﴿ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةٌ ﴾ [ البقرة : ٣٠ ] حكى عن الأخفش / أنه قال : /٢٦ « تام<sup>(٥)</sup> ؛ وهو عندي دون التام لأن ما بعده جواب له ، فهو كاف . ﴿ وَنُقَدِّسُ لَكَ ﴾ [ البقرة : ٣٠ ] هو كاف<sup>(٦)</sup> كالذي قبله ، ذكره غيرهما .

﴿ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [ البقرة : ٣٠ ] تام<sup>(٧)</sup> .

(١) وبه قال النكزاي وقال الغزال والأشموني حسن وقال الداني كافٍ . انظر : المراجع السابقة .  
(٢) انظر : الإيضاح ( ١ / ٥١٤ ) .  
(٣) انظر : القطع والإئتلاف ( ١ / ٤٩ ) .  
(٤) انظر : القطع والإئتلاف ( ١ / ٤٩ ) .  
(٥) انظر : القطع والإئتلاف ( ١ / ٥٠ ) .  
(٦) وبه قال النكزاي وقال الغزال والأشموني حسن وقال الداني كافٍ وهو وقف عند الهبطي . انظر : المكتفى ( .. / ١٦٢ ) ، والوقف والابتداء ( ١ / ٢٢٠ ) ، والافتداء ( ١ / ٢٦١ ) ، وتقييد وقف القرآن ( .. / ١٩٨ ) ، ومنار الهدى ( .. / ٣٨ ) .  
(٧) وبه قال ابن الأنباري والنحاس والداني ، والنكزاي والأشموني وقال الغزال كافٍ وهو وقف عند الهبطي . انظر : المراجع السابقة مع الإيضاح ( ١ / ٥١٥ ) .

﴿إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة : ٣١] هو حسن<sup>(١)</sup> وليس بتام لافتقاره إلى الجواب الذي بعده .

﴿الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾ [البقرة : ٣٢] هو أحسن من الأول<sup>(٢)</sup> ، ولو وقف واقف قبله على قوله ﴿إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا﴾ [البقرة : ٣٢] كان جائزاً<sup>(٣)</sup> ، وليس بمنصوص عليه .

﴿بِأَسْمَائِهِمْ﴾ [البقرة : ٣٣] كاف أعني قوله ﴿أَنْبِئُهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ﴾<sup>(٤)</sup> [البقرة : ٣٣] .

﴿تَكْتُمُونَ﴾ [البقرة : ٣٣] تام<sup>(٥)</sup> .

﴿مِنَ الْكٰفِرِينَ﴾ [البقرة : ٣٤] وقف كاف<sup>(٦)</sup> ولو وقفت على قوله ﴿أَسْجُدُوا لِأَدَمَ﴾ [البقرة : ٣٤] كان جائزاً<sup>(٧)</sup> وليس بمنصوص عليه .

---

(١) قال الداني والغزال والنكزاي كافٍ وقال ابن الأنباري الوقف عليه نيس بتام وهو وقف عند الهبطي . انظر : المراجع السابقة .

(٢) وبه قال ابن النحاس وقال الداني والغزال والنكزوي والأشموني كافٍ وهو وقف عند الهبطي . انظر : القطع (١ / ٥٢) ، والمكتفى ( .. / ١٦٣ ) ، والوقف والابتداء ( ١ / ٢٢١ ) ، والافتداء ( ١ / ٢٦٢ ) ، وتقييد وقف القرآن ( .. / ١٩٨ ) ، ومنار الهدى ( .. / ٣٨ ) .

(٣) قال الغزال والأشموني حسن وقال النكزاي وقف جيد وهو مطلق عند السجاوندي . انظر : المراجع السابقة .

(٤) وبه قال النكزاي وقال ابن النحاس والغزال والأشموني حسن وقال نسجاوندي جائز وهو وقف عند الهبطي . انظر : المراجع السابقة مع علل الوقوف ( ١ / ١٩٨ ) .

(٥) وبه قال ابن الأنباري وابن النحاس " عن الأحفش " والداني والغزال والنكزوي والأشموني وهو وقف عند الهبطي . انظر : المراجع السابقة .

(٦) وبه قال الداني والغزال والنكزاي والأشموني وهو وقف عند الهبطي . انظر : المراجع السابقة .

(٧) قال النكزاي وقف مفهوم وقال الأشموني صاح . انظر : المراجع السابقة .

﴿ حَيْثُ شِئْتُمَا ﴾ [ البقرة : ٣٥ ] وقف جائز<sup>(١)</sup> لا يمكن أن يكون الواو في قوله ﴿ وَلَا تَقْرَبَا ﴾ [ البقرة : ٣٥ ] واو استئناف فكأنه استأنف النهي ، لأن ما قبله أمر ، فإذا خرج إلى النهي احتمال أن يكون الكلام مستأنفاً ولم أحكم عليه بالتمام لأن هذه الواو إلى معنى العطف أقرب منه إلى معنى الاستئناف ووسمته بالجواز لأنه ليس بمنصوص عليه .

﴿ مِنْ الظَّالِمِينَ ﴾ [ البقرة : ٣٥ ] حسن<sup>(٢)</sup> .

﴿ مِمَّا كَانَا فِيهِ ﴾ [ البقرة : ٣٦ ] كاف ذكراه<sup>(٣)</sup> .

﴿ وَقَلْنَا أَهْبِطُوا ﴾ [ البقرة : ٣٦ ] كاف ذكراه<sup>(٤)</sup> ، وقوله ﴿ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ ﴾ [ البقرة : ٣٦ ] يرتفع بالابتداء ، وخبره ” عدو “ ، فكأنه استئناف  
خبر<sup>(٥)</sup> .

﴿ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ﴾ [ البقرة : ٣٦ ] كاف<sup>(٦)</sup> .

- 
- (١) قال ابن النحاس والنكزاي صالح وهو وقف عند الهبطي . انظر : المراجع السابقة .  
(٢) وبه قال ابن الأنباري وقال الداني والنكزاي كاف وهو وقف عند الهبطي . انظر : الإيضاح ( ١ / ٥١٥ ) ، والمكفى ( .. / ١٦٣ ) ، والاقتداء ( ١ / ٢٦٣ ) ، وتقييد وقف القرآن ( .. / ١٩٨ ) .  
(٣) يعني أبا حاتم وابن الأنباري قال ابن الأنباري حسن وقال الداني والنكزاي كاف وقال الغزال حسن وهو وقف عند الهبطي . انظر : المراجع السابقة مع القطع ( ١ / ٥٣ ) ، والوقف والابتداء ( ١ / ٢٢١ ) .  
(٤) يعني أبا حاتم وابن الأنباري قال أبو حاتم كاف وقال ابن الأنباري حسن وقال الداني والنكزاي كاف وقال الغزال والأشموني حسن وهو وقف عند الهبطي . انظر : المراجع السابقة .  
(٥) انظر : إعراب القرآن للنحاس ( .. / ١٦٤ ) ، ومشكل إعراب القرآن ( ١ / ٨٨ ) .  
(٦) وبه قال النكزاي وهو وقف عند أبا حاتم والهبطي وحسن عند الغزال والأشموني . انظر : القطع ( ١ / ٥٣ ) ، والوقف والابتداء ( ١ / ٢٢٢ ) ، والاقتداء ( ١ / ٢٦٣ ) ، وتقييد وقف القرآن ( .. / ١٩٨ ) ، ومنار الهدى ( .. / ٣٨ ) .

﴿إِلَى حِينٍ﴾ [البقرة : ٣٦] كاف<sup>(١)</sup> .

﴿فَتَابَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة : ٣٧] كاف<sup>(٢)</sup> ذكره غيرهما .

﴿الْتَوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة : ٣٧] تام<sup>(٣)</sup> .

﴿مِنْهَا جَمِيعًا﴾ [البقرة : ٣٨] كاف<sup>(٤)</sup> ذكره ، وزعم بعض أهل

التفسير أن الفاء في قوله ﴿فَأَمَّا يَأْتِينَكُمْ﴾ [البقرة : ٣٨] بمعنى "بعد"

كأنه قال : بعد هبوطكم من الجنة إما يأتينكم مني هدى<sup>(٥)</sup> ، والهدى هنا

"الكتب والرسل"<sup>(٦)</sup> ، والفاء في قوله ﴿فَمَنْ تَبِعَ﴾ [البقرة : ٣٨] جواب

الشرط<sup>(٧)</sup> وحرف الشرط "إن" و"ما" هنا زائدة ، ومعنى "إما

يأتينكم" مهما يأتينكم مني هدى ، فمن تبع هداي ، فالفاء في "فمن" جواب

الشرط ، وليس سبيل "إما" الذي تكون للعطف<sup>(٨)</sup> ، لأن هذه كلمتان ،

---

(١) وبه قال ابن النحاس "عن أبي حاتم" والداني والغزال والنكراوي والأشموني وهو وقف عند الهبطي . انظر : المراجع السابقة .

(٢) وبه قال الداني والنكراوي والأشموني وهو حسن عند الغزال وصالح عند ابن النحاس ومطلق عند السجاوندي ووقف عند الهبطي . انظر : المراجع السابقة مع علل الوقوف ( ١ / ٢٠٠ ) .

(٣) وبه قال النكراوي والأشموني وقال ابن النحاس حسن وقال الداني أكفى من الأول وقال الغزال كاف وهو وقف عند الهبطي . انظر : المراجع السابقة .

(٤) وبه قال ابن النحاس والداني والنكراوي وقال بن الأنباري والغزال والأشموني حسن وهو جائز عند السجاوندي ووقف عند الهبطي . انظر : مراجع السابقة .

(٥) انظر : روح المعاني ( ١ / ٢٣٨ ) .

(٦) انظر : معالم التنزيل ( ١ / ٨٦ ) ، وزاد المسير ( ١ / ٧١ ) ، والبحر المحيط ( ١ / ٣٢٢ ) ، وروح المعاني ( ١ / ٢٣٩ ) .

(٧) انظر : المحرر الوجيز ( ١ / ٢٦٣ ، ٢٦٤ ) . والبحر المحيط ( ١ / ٣٢٢ ) .

(٨) إما بالكسر والتشديد ، ترد لمعان : الإبهام ، والتخيير ، والتفصيل ، وتأتي للعطف . انظر : الإتيقان ( ٢ / ١٦٦ ، ١٦٧ ) .



” إن “ التي للشرط دخل عليها ” ما “ والذي للعطف كلمة واحدة ، واللفظ بهما واحد ، وكتابتهما واحدة ، وإنما زيدت ” ما “ هاهنا لتأكيد الفعل الذي بعده حرف الشرط ، شبهوها بلام القسم المؤكدة للفعل ، كقولك : ” والله لأعطينّ زيداً درهماً “ فاللام أكدت أول الفعل ، والنون المشددة أكدت آخر الفعل ، فكذلك ” ما “ أكدت أول الفعل ، والنون المشددة في قوله ” يأتينكم “ أكدت آخر الفعل ، ولا يوقف على قوله ﴿ مِثِّي هُدَى ﴾ [ البقرة : ٣٨ ] لأن الفاء بعدها جواب الشرط كما قلت ، ولا يوقف على ” هداي “ لأن الفاء الذي في ﴿ فَلَا خَوْفٌ ﴾ جواب الشرط الذي هو قوله ﴿ فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ ﴾ ففي الكلام شرطان ، أوجب الشرط الأول بالفاء الذي دخل في الشرط الثاني ، والشرط الثاني أوجب بالفاء الذي في قوله ﴿ فَلَا خَوْفٌ ﴾ فلذلك قلت : لا يوقف على قوله ﴿ هُدَايَ ﴾ ولا على قوله ﴿ مِثِّي هُدَى ﴾ .

﴿ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ [ البقرة : ٣٨ ] وقف تام مجمع عليه<sup>(١)</sup> ، ولو وقف واقف على قوله ﴿ أَصْحَابُ النَّارِ ﴾ [ البقرة : ٣٩ ] كان جائز على قبح ، وأرى العوام تقف عليه كثيراً ، ولا أحبه .

والوقف على قوله ﴿ أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ ﴾ [ البقرة : ٤٠ ] لا يحسن وليس بمقول ، ولا بأس به إن وقف عليه واقف ، والأحسن أن لا يتعمده .

(١) وبه قال ابن الأنباري وابن النحاس والداني والنكراوي والأشموني وقال الغزال كافٍ وهو وقف عند الهبطين . انظر : الإيضاح ( ١ / ٥١٦ ) ، والقطع ( ١ / ٥٤ ) ، والمكتفى ( .. / ١٦٤ ) ، والوقف والابتداء ( ١ / ٢٢٢ ) ، والافتداء ( ١ / ٢٦٤ ) ، وتقييد وقف القرآن ( .. / ١٩٨ ) ، ومنار الهدى ( .. / ٣٨ ) .

والوقف على ﴿ أَوْفِ بِعَهْدِكُمْ ﴾ [ البقرة : ٤٠ ] لا أحبه ، لموضع  
الابتداء بقوله ﴿ وَإِنِّي فَأَرْهَبُونَ ﴾ [ البقرة : ٤٠ ] والرهبة لا تكون إلا من  
الله تعالى ، فإذا ابتدأ به فكأنه أضافه إلى نفسه في ظاهر اللفظ ، وإن كان معلوماً  
أن الحكاية عن الله تعالى ، وقد نص عليه بعض المتأخرين ، فزعم أنه وقف ، ولم  
يوافقه عليه أحد ، ووسمه بأنه كاف<sup>(١)</sup> ، ظن أنه خرج وفقاً أغفله المتقدمون  
فأخطأ فيه ، لأنه لو حسن الوقف على هذا لحسن أن يقف على قوله ” وأن ” ثم  
يبتدئ فيقول ” اعبدوني ” ، وقوله ﴿ أَوْفِ بِعَهْدِكُمْ ﴾ وإن لم يكن مما ينص  
عليه ، ويتعمد الوقف عنده ، فلا أخطيء من تعمده ، وهو جائز .

﴿ فَأَرْهَبُونَ ﴾ [ البقرة : ٤٠ ] وقف كاف<sup>(٢)</sup> .

ولو وقف واقف على قوله ﴿ لِّمَّا مَعَكُمْ ﴾ [ البقرة : ٤١ ] كان جائز<sup>(٣)</sup>  
وليس بحسن ، لأن قوله ﴿ وَلَا تَكُونُوا ﴾ [ البقرة : ٤١ ] معطوف على قوله  
﴿ وَعَامِنُوا بِمَا أَنْزَلْتُ ﴾ [ البقرة : ٤١ ] ومن حيث أنه عطف جملة على جملة  
جاز الفصل بينهما بالوقف ﴿ أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ ﴾ [ البقرة : ٤١ ] صالح<sup>(٤)</sup> ،  
واختلفوا في الهاء من قوله ﴿ وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ ﴾ [ البقرة : ٤١ ]  
فقال القوم : « هي راجعة إلى القرآن ، ومعناه ولا تكونوا أول من كفر

(١) قال الغزال والأشموني جائز وقال الأشموني قيل لا يوقف عليه . انظر : المراجع السابقة .

(٢) وبه قال الداني والغزال والنكزاي والأشموني ، وقال ابن النحاس حسن وهو وقف عند الهبطي .  
انظر : المراجع السابقة .

(٣) وبه قال الأشموني وقال النكزاي مفهوم . نظر : الاقتداء ( ١ / ٢٦٧ ) ، ومنار الهدى  
. ( ٣٩ / .. ) .

(٤) قال النكزاي مفهوم وقال الأشموني حسن . انظر : المراجع السابقة .

بالقرآن « وقال آخرون : ” الهاء “ كناية عن التوراة<sup>(١)</sup> ، وقد يتوجه على هذا سؤال ، وهو : أن القوم لم يكونوا يكفرون بالتوراة ، فلماذا نهوا عن الكفر به ؟ والجواب : أن صفة النبي ﷺ مذكور في التوراة فكتموها ، فبكتمانهم ما دُكِرَ وَيُنَّ لهم في التوراة صاروا كفاراً بالتوراة ، فنهوا عن ذلك الكفر ؛ وقيل : لاشك راجعة إلى النبي ﷺ ومعناه : ولا تكونوا أول من كفر بمحمد ﷺ<sup>(٢)</sup> .

﴿ فَاتَّقُونِ ﴾ [ البقرة : ٤١ ] وقف تام .

زعم بعضهم أن قوله ﴿ وَلَا تَلْبِسُوا<sup>(٣)</sup> الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ ﴾ [ البقرة : ٤٢ ] هو وقف إن جعلت ﴿ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ ﴾<sup>(٤)</sup> [ البقرة : ٤٢ ] في موضع نصب ، كأنه قال : لا تجمعوا بين اللبس والكتمان ، كما قال الشاعر :

لا تنه عن خلقٍ وتأتي مثله عارٌ عليك إذا فعلت قبيح<sup>(٥)</sup>

معناه لا تجمع النهي عن الشيء وإتيانه وارتكابه ، فإذا نصب ” تكتموا “ فهو نهى عن اجتماع الكتمان مع اللبس ، وتقديره / لا يكن منكم لبس

ب/٢٦

(١) انظر : تفسير الطبري ( ١ / ٥٦٣ ) ، معالم التنزيل ( ١ / ٨٧ ) ، المحرر الوجيز ( ١ / ٢٧١ ) ، والبحر المحيظ ( ١ / ٣٣٣ ) ، وتفسير القرآن العظيم ( ١ / ٨٩ ) .

(٢) انظر : تفسير الطبري ( ١ / ٥٦٣ ) ، والمحرر الوجيز ( ١ / ٢٧١ ) ، والبحر المحيظ ( ١ / ٣٣٣ ) ، وتفسير ابن كثير ( ١ / ٨٩ ) .

(٣) أصل اللبس : ستر الشيء ، ويقال ذلك في المعاني ، يقال : لبستُ عليه أمره قال تعالى ﴿ وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ ﴾ . ويقال في الأمر لبسة أي : التباس ، ولا بست الأمر : إذا زاولته ولا بست فلاناً حالطته . انظر : مفردات ألفاظ القرآن ( .. / ٧٣٥ ) .

(٤) الكتمان : ستر الحديث ، يقال : كتمته كتماً وكتماناً . انظر : مفردات ألفاظ القرآن ( .. / ٧٠٢ ) .

(٥) قائل هذا البيت هو أبو الأسود الدؤلي . انظر : ديوانه ( .. / ٢٣٣ ) ، والخزانة ( ٣ / ٦١٧ ) ، ( ٦١٨ ) ، والمقاصد النحوية ( ٤ / ٣٩٣ ) ، وورد البيت غير منسوب في معاني القرآن للفراء ( ١ / ٣٤ ، ١١٥ ) .

وكتمان ، فكيف يجوز الفصل بينهما ، والتقدير ما ذكرت ، وليس النصب هاهنا بالواو ، وإنما النصب بإضمار ” أن “ لتكون في تقدير المصدر<sup>(١)</sup> ، كما أن ما قبله كذلك ، فقوله ﴿ وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ ﴾ [ البقرة : ٤٢ ] تقديره : لا يكن منكم لبس .

وقوله ﴿ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ ﴾ تقديره : ولا يكن منكم كتمان ، ولذلك قدّرت ” أن “ قبلها ، فلا يجوز الفصل بينهما بحال ؛ وقد أجازوا أن تكون ﴿ وَتَكْتُمُوا ﴾ مجزوماً على النهي عن انكتمان ، كأنه قال : « ولا تلبسوا الحق بالباطل ، ولا تكتموا الحق » ولو أجاز هذا القائل الوقف على قول من جزم لكان أصح ، لأنه قد يسامح في الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه إذا كان عطف جملة على جملة ، وإن كنت لا أجزيه ، وإن كان في تأويل النهي معطوفاً على ما قبله ، لأن حرف النهي محذوف ، وهو مع ذلك مراد يدل عليه قوله ﴿ وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ ﴾ فاعله ذلك .

﴿ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [ البقرة : ٤٢ ] تام<sup>(٢)</sup> ، لأنك ترجع من النهي إلى الأمر .

﴿ وَعَاءَتُوا الزَّكَاةَ ﴾ [ البقرة : ٤٣ ] جائز<sup>(٣)</sup> ، وليس بمنصوص عليه .

(١) انظر : إعراب القرآن للنحاس ( ١٦٩ / ) .

(٢) وبه قال النكزاي والأشموني وقال ابن النحاس والداني والغزال والأشموني كافٍ وهو وقف عند الهبطي . انظر : القطع ( ١ / ٥٥ ) . والمكتفى ( .. / ١٦٤ ) ، والوقف والابتداء ( ١ / ٢٢٣ ) ، والافتداء ( ١ / ٢٦٩ ) ، وتثبيد وقف القرآن ( .. / ١٩٨ ) ، ومنار الهدى ( .. / ٣٩ ) .

(٣) قال ابن النحاس والنكزاي كافٍ وهو وقف عند الهبطي . انظر : المراجع السابقة .

﴿ مَعَ الرَّاِكِعِينَ ﴾ [ البقرة : ٤٣ ] تام<sup>(١)</sup> .

﴿ تَتَلُونَ الْكِتَابَ ﴾ [ البقرة : ٤٤ ] كاف<sup>(٢)</sup> .

﴿ أَقْلًا تَعْقُلُونَ ﴾ [ البقرة : ٤٤ ] تام<sup>(٣)</sup> .

﴿ وَالصَّلَاةَ ﴾ [ البقرة : ٤٥ ] كاف<sup>(٤)</sup> .

الوقف على ﴿ الْخَاشِعِينَ ﴾ [ البقرة : ٤٥ ] جائز<sup>(٥)</sup> ، ولا أحب أن يتعمده القارئ ، لأن " الذين " نعت للخاشعين ، وإنما جوّزته لأنه رأس آية ، وقد وقف رسول الله ﷺ على ﴿ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾<sup>(٦)</sup> [ الفاتحة : ٢ ] وما

---

(١) وبه قال ابن النحاس والنكراوي والأشموني وقال الغزال والداني كافٍ وهو وقف عند الهبطي .  
انظر : المراجع السابقة .

(٢) وبه قال النكراوي وقال الغزال والأشموني حسن وهو وقف عند الهبطي . انظر : المراجع السابقة .

(٣) وبه قال ابن النحاس والنكراوي والأشموني وقال الداني والغزال كافٍ وهو وقف عند الهبطي .  
انظر : المراجع السابقة .

(٤) وبه قال الداني والنكراوي وقال الغزال والأشموني حسن وقال ابن النحاس وقف صالح وهو  
وقف عند الهبطي . انظر : المراجع السابقة .

(٥) قال الداني والنكراوي كافٍ وقال ابن النحاس فيه تقديران إن جعل ( الذين ) نعتاً للخاشعين أو  
بدلاً لم يحسن القطع على الخاشعين وإن جعلت الذين مرفوعاً على إضمّاره مبتدأ كان الوقف  
على ( الخاشعين ) حسناً .

(٦) أخرجه الترمذي في جامعه ، كتاب القراءات ، باب في فاتحة الكتاب ( ١٨٥ / ٥ ) رقم الحديث

٢٩٢٧ عن أم سلمة وقال : حسن غريب وليس إسناده بمتصل ، وأخرجه الحاكم في مستدرّكه

في كتاب التفسير باب القراءات ( ٢ / ٢٣١ ) . وقال : على شرطهما وأقره الذهبي . وروى

نحوه أحمد في المسند ( ٦ / ٢٩٤ ، ٣٠٠ ) عنهما ولفظه " وإذا هي تنعت قراءته مفسرة حرفاً

حرفاً " عن أم سلمة رضي الله عنها . وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ( ٢ / ٤٤ ) ، وفي

الشعب ( ٢ / ٥٢٠ ) ، وأخرجه الدارقطني في سننه ( ١ / ٣١٢ ) ، والخطيب في تاريخه

( ٩ / ٣٦٧ ) ، وعزاه المناوي لابن خزيمة والدارقطني وقال الدارقطني : إسناده صحيح . فيض

القدير ( ٥ / ٢٣٨ ) .

بعده صفة للرب تعالى ، ولأنه يحتمل في العربية أن تضرر قبله مبتدأ ، فيكون ﴿الَّذِينَ﴾ خبره ، وتقديره : هم الذين يظنون ، فهو جائر ولا أحبه ، لأن الأغلب عليه معنى الصفة ، ولا يحسن الفصل بين الصفة والموصوف<sup>(١)</sup> ، وقد أجازوه بعضهم .

﴿إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾ [ البقرة : ٤٦ ] تام<sup>(٢)</sup> ، ولا يحسن الوقف على ﴿أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ﴾ [ البقرة : ٤٧ ] لتعلق ما بعده ، وإنما قلت ﴿رَاجِعُونَ﴾ وقف تام ، لأن ما بعده استئناف قصة .

﴿عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ [ البقرة : ٤٧ ] وقف حسن<sup>(٣)</sup> ، والحسن دون التام قليلاً على الترتيب الذي رتب عليه قاعدة الكتاب ، وإنما وسمته بالحسن ، ولم أسمه بالتمام لأن الواو في قوله ﴿وَأَتَّقُوا﴾ [ البقرة : ٤٨ ] يحتمل أن تكون للعطف على قوله ﴿أَذْكُرُوا﴾ [ البقرة : ٤٧ ] ويحتمل أن يكون استئنافاً ، فلما احتمل الأمرين نقص عن درجة الوقف الأول . وسمته بالتمام .

---

(١) انظر : الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب لأبي نصر الحسن بن أسد الفارقي ت سنة سبع وثمانون وأربعمائة للهجرة ، الطبعة الثالثة ١٤٠٠ هـ ، مؤسسة الرسالة ( ٠٠ / ٨٦ ) ، المقرب .  
لعلي بن مؤمن المعروف بابن عصفور ت سنة تسع وستون وستمائة للهجرة ، مطبعة العاني بغداد ( ٠٠ / ٢٤٩ ) ، وشرح جمل الزجاجي ( ١ / ٢٢١ ) .

(٢) وبه قال ابن الأنباري وابن النحاس والداني والغزال والنكزاي والأشموني وهو وقف عند الهبطي . انظر : الإيضاح ( ١ / ٥١٧ ) ، والقطع ( ١ / ٥٦ ) ، وكنفتي ( .. / ١٦٤ ) ، والوقف والابتداء ( ١ / ٢٢٣ ) ، والافتداء ( ١ / ٢٧٠ ) ، وتقييد وقف القرآن ( .. / ١٩٨ ) ، ومنار الهدى ( .. / ٣٩ ) .

(٣) وبه قال ابن الأنباري وابن النحاس والأشموني وقال الداني والغزال والنكزوي كافٍ وهو وقف عند الهبطي . انظر : المراجع السابقة .

ولا يتعمد الوقف على قوله ﴿عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾ [البقرة : ٤٨] ولا على ﴿شَفَاعَةٌ﴾ [البقرة : ٤٨] ولا على ﴿عَدْلٌ﴾ [البقرة : ٤٨] على وجه الاختيار ، وليس بمنصوص عليها ولا باس إن وقف عليها واقف ، ولكن ليس بالمختار . ﴿وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾ [البقرة : ٤٨] كاف<sup>(١)</sup> .

﴿نِسَاءَكُمْ﴾ [البقرة : ٤٩] صالح ، ذكره غيرهما ، وزعم بعضهم أن الوقف على قوله ﴿مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ﴾ [البقرة : ٤٩] تام ، ورفع إسناده إلى الأخفش ، فنسبه إليه<sup>(٢)</sup> ، والأحسن عندي أن لا نقف عليه ، لأن قوله ﴿يَسْؤُمُونَكُمْ﴾<sup>(٣)</sup> [البقرة : ٤٩] في موضع نصب على الحال ، كأنه قيل : سائميكم ، والعامل فيه ” أنجيناكم ” تقديره ” نجيناكم من آل فرعون سائمين لكم ” أي نجيناكم في هذه الحالة ، وقد يحتمل أن يكون في موضع رفع<sup>(٤)</sup> ، فإذا حمل على ذلك جاز الوقف على قوله ﴿مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ﴾ وعلى الوجه الأول لا يحسن ، وهو اختياري .

(١) وبه قال الداني والغزال والأشموني وهو تام عند ابن النحاس ووقف عند الهبطي . انظر : المراجع السابقة .

(٢) انظر : القطع والإتشاف ( ١ / ٥٧ ) .

(٣) السَّؤْمُ أصله : الذهاب في ابتغاء الشيء ، فهو لفظ لمعنى مركب من الذهاب والابتغاء ، وأجرى بجرى الذهاب في قولهم : سامت الإبل فهي سائمة ، وبجرى الابتغاء في قولهم : سمت كذا قال ﴿يَسْؤُمُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ﴾ [إبراهيم : ٦] ومنه السوم في البيع ، والسَّيْمَاءُ والسَّيْمَاءُ : العلامة وقد سؤمته أي : أعلمته وقوله عز وجل في الملائكة ﴿مُسَوِّمِينَ﴾ [آل عمران : ١٢٥] أي مُعَلِّمِينَ . انظر : مفردات ألفاظ القرآن ( .. / ٤٣٨ ) .

(٤) انظر في إعرابها : إعراب القرآن للنحاس ( .. / ١٧٣ ) ، ومشكل إعراب القرآن ( ١ / ٩٣ ) ، والتبيان في إعراب القرآن ( ١ / ٥٥ ) .

﴿ عَظِيمٌ ﴾ [ البقرة : ٤٩ ] كاف<sup>(١)</sup> . ﴿ تَهْتَدُونَ ﴾ [ البقرة : ٥٣ ]

كاف<sup>(٢)</sup> . ﴿ وَأَنْتُمْ تَنْظُرُونَ ﴾ [ البقرة : ٥٠ ] كاف<sup>(٣)</sup> .

﴿ وَأَنْتُمْ ظَلِمُونَ ﴾ [ البقرة : ٥١ ] صالح<sup>(٤)</sup> . ﴿ تَشْكُرُونَ ﴾

[ البقرة : ٥٢ ] كاف<sup>(٥)</sup> .

وقوله ﴿ وَإِذْ نَجَّيْنَاكُمْ ﴾ [ البقرة : ٤٩ ] ﴿ وَإِذْ فَرَقْنَا ﴾ [ البقرة :

٥٠ ] ﴿ وَإِذْ آتَيْنَا ﴾ [ البقرة : ٥٣ ] كله معطوف على قوله ﴿ أَذْكُرُوا

نِعْمَتِي ﴾ [ البقرة : ٤٠ ] قالوا : وفيها كلها العطف ، إلا أنه لما طال الكلام

جعلنا الواو كأنها للاستئناف ، أو تضمير بعد الواو الفعل ، فنقول تقديره :

واذكروا إذ أنجيناكم ، واذكروا إذ فرقنا ، فيكون في موضع ” إذ “ النصب

بالفعل المضمر ، وفي الوجه الأول ينتصب بالعطف على المنصوب ، فالوقف على

ما قبلها مع إضمار الفعل يكون كافياً وإذا جعلتها معطوفة على ما قبلها كان

الوقف على ما قبلها صالحاً ، ولم يكن كافياً لتعلق المعطوف والمعطوف عليه .

---

(١) وبه قال الداني والغزال والأشموني وقال ابن النحاس حسن وهو وقف عند الهبطي . انظر :

القطع ( ١ / ٥٧ ) ، والمكتفى ( .. / ١٦٤ ) ، والوقف والابتداء ( ١ / ٢٢٤ ) ، وتقييد وقف

القرآن ( .. / ١٩٨ ) ، ومنار الهدى ( .. / ٣٩ ) .

(٢) وبه قال الداني والغزال والأشموني وقال ابن النحاس تام وهو وقف عند الهبطي . انظر : المراجع

السابقة .

(٣) وبه قال الداني والغزال والنكزاوي ، وقال ابن الأنباري والأشموني الوقف عليه حسن . انظر :

المراجع السابقة .

(٤) وبه قال الداني والنكزاوي والأشموني وقال ابن النحاس حسن وهو وقف عند الهبطي . انظر :

المراجع السابقة .

(٥) وبه قال الداني والنكزاوي والأشموني وهو تام عند ابن النحاس ووقف عند الهبطي . انظر :

المراجع السابقة .



﴿ فَأَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ﴾ [ البقرة : ٥٤ ] وقف مفهوم<sup>(١)</sup> ، ذكره غيرهما .

﴿ عِنْدَ بَارِيكُمْ ﴾ [ البقرة : ٥٤ ] كاف<sup>(٢)</sup> ، ذكره أبو حاتم ، وإنما جاز الوقف لأن قوله ﴿ فَتَابَ عَلَيْكُمْ ﴾ [ البقرة : ٥٤ ] الفاء منه يتعلق بمحذوف ، كأنه قيل تفعلتم فتاب عليكم ، أو قتلتم فتاب عليكم ، وكان فيما أبقى دليل على ما ألغى علي بن عيسى رحمه الله .

وزعم بعض من تأخر زمانه أن الوقف على قوله ﴿ إِلَيَّ بَارِيكُمْ ﴾ ونسبه إلى يعقوب ، والمنسوب إلى يعقوب من الوقف في هذه الآية عند قوله ﴿ فَأَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ﴾ ذكره ابن مهران في كتابه ، وهذا الزاعم ينقل الوقوف من هذا الكتاب<sup>(٣)</sup> ، فلا أدري من أين وقع هذا الخطأ ، وهذا وقف لم ينص عليه أحد ، ولا يجوز في العربية ، لأن معناه : فتوبوا إلى باريكم بقتل أنفسكم .

﴿ فَتَابَ عَلَيْكُمْ ﴾ [ البقرة : ٥٤ ] كاف<sup>(٤)</sup> .

﴿ أَلْتَوَّابُ الرَّحِيمُ ﴾ [ البقرة : ٥٤ ] حسن<sup>(٥)</sup> .

---

(١) وبه قال النكزاي و قال الغزال والأشموني حسن وهو مطلق عند السجاوندي ووقف عند الهبطي . انظر : الوقف والابتداء ( ١ / ٢٢٤ ) ، علل الوقوف ( ١ / ٢٠٢ ، ٢٠٣ ) ، والافتداء ( ١ / ٢٧٣ ) ، ومنار الهدى ( .. / ٣٩ ) .

(٢) وبه قال أبو حاتم والداني والأشموني وهو حسن عند الغزال ومطلق عند السجاوندي ووقف عند الهبطي . انظر : المراجع السابقة .

(٣) لم أقف عليه .

(٤) وبه قال النكزاي والأشموني وقال أبو حاتم حسن « كما ذكر عنه النحاس » . انظر : القطع ( ١ / ٥٩ ) ، والافتداء ( ١ / ٢٧٣ ) ، ومنار الهدى ( .. / ٤٠ ) .

(٥) وبه قال ابن الأنباري وابن النحاس ، وقال الداني والنكزاي تام وقال الغزال والأشموني كاف وهو وقف عند الهبطي . انظر : المراجع السابقة مع الإيضاح ( ١ / ٥١٨ ) ، والمكتفى ( .. / ١٦٤ ) ، وتقييد وقف القرآن ( .. / ١٩٩ ) .

﴿ وَأَنْتُمْ تَنْظُرُونَ ﴾ [ البقرة : ٥٥ ] كاف<sup>(١)</sup> .

﴿ تَشْكُرُونَ ﴾ [ البقرة : ٥٦ ] كاف<sup>(٢)</sup> .

﴿ وَالسَّلَوىٰ ﴾ [ البقرة : ٥٧ ] حسن<sup>(٣)</sup> .

ويبتدئ ﴿ كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ ﴾ [ البقرة : ٥٧ ] وموضع  
”كلوا“ نصب بفعل مضمر ، تقديره : وقلنا كلوا ما رزقناكم حسن ، وقوله  
﴿ وَمَا ظَلَمُونَا ﴾ [ البقرة : ٥٧ ] يتصل بما قبله ، على تقدير : فخالفوا ما  
أمرؤا وما ظلمونا بتلك المخالفة ، وقيل تقديره : فيكفروا هذه النعم ، وظلمونا  
بالكفران .

﴿ يَظْلِمُونَ ﴾ [ البقرة : ٥٧ ] كاف<sup>(٤)</sup> . ﴿ الْمُحْسِنِينَ ﴾ [ البقرة :  
٥٨ ] حسن<sup>(٥)</sup> . ﴿ يَفْسُقُونَ ﴾ [ البقرة : ٥٩ ] كاف<sup>(٦)</sup> . ﴿ الْحَجَرِ ﴾

---

(١) وبه قال الداني والغزال وقال ابن الأنباري والأشموني الوقف عليه حسن وقال ابن النحاس  
والنكزاوي تام . انظر : المراجع السابقة .

(٢) وبه قال الداني ، وقال النكزاوي تام وقال الأشموني حسن وهو وقف عند الهبطي . انظر :  
المراجع السابقة .

(٣) وبه قال الأشموني وقال النكزاوي مفهوم وهو وقف عند الهبطي . انظر : المراجع السابقة .

(٤) وبه قال النكزاوي والأشموني وقال ابن النحاس والداني تام وهو وقف عند الهبطي . انظر :  
القطع ( ١ / ٥٩ ) ، والمكتفى ( .. / ١٦٤ ) ، والاعتداء ( ١ / ٢٧٤ ) ، وتقييد وقف القرآن  
( .. / ١٩٩ ) ، ومنار الهدى ( .. / ٤٠ ) .

(٥) وبه قال ابن النحاس وقال الداني والغزال والنكزاوي والأشموني كافٍ وهو وقف عند الهبطي .  
انظر : المراجع السابقة مع الوقف والابتداء ( ١ / ٢٢٥ ) .

(٦) وبه قال الغزال والنكزاوي وقال ابن النحاس والداني والأشموني تام وهو وقف عند الهبطي .  
انظر : المراجع السابقة .

[ البقرة : ٦٠ ] صالح<sup>(١)</sup> ، لأن المعنى فضرب فانفجرت ﴿عَشْرَةَ عَيْنًا﴾<sup>ط</sup>  
 حسن<sup>(٢)</sup> . ﴿مَشْرَبُهُمْ﴾ [ البقرة : ٦٠ ] حسن<sup>(٣)</sup> . ﴿مِنْ رِزْقِ اللَّهِ﴾<sup>ط</sup>  
 [ البقرة : ٦٠ ] هو جائز<sup>(٤)</sup> وليس بمنصوص عليه . ﴿مُفْسِدِينَ﴾ [ البقرة :  
 ٦٠ ] كاف<sup>(٥)</sup> .

﴿وَبَصَلِهَا﴾ [ البقرة : ٦١ ] حسن<sup>(٦)</sup> .

وقوله ﴿أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَىٰ بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ﴾ [ البقرة :

٦١ ] ذهب أكثر المفسرين / إلى أن هذا الكلام حكاية من موسى عليه السلام  
 وذلك حين غضب عليهم فقال أتستبدلون الذي هو أدنى بالذي خير ، وكان  
 أبو حاتم يجوز أن يكون هذا الكلام صادراً عن الله تعالى جواباً لهم لما تمنوا تلك  
 الأشياء ، والله تعالى كان قد أعطاهم ما هو أفضل منها ، فقال : أتستبدلون  
 الذي هو أدنى بالذي هو خير ، والأول عند أهل التفسير أشهر ، والقائلون به  
 أكثر ، وهو بظاهر الآية أشبه ، وفي العربية أقيس ، لأن القوم كانوا يخاطبون  
 موسى عليه السلام ، والجواب صدر عن تلك المخاطبة ، فالظاهر أن يكون

(١) قال الغزال حسن وقال الأشموني جائز وقال السجاوندي مطلق وهو وقف عند الهبطي . انظر :  
 المراجع السابقة .

(٢) وبه قال الغزال والأشموني وقال النكزاي مفهوم وهو مطلق عند السجاوندي ووقف عند  
 الهبطي . انظر : المراجع السابقة .

(٣) وبه قال الغزال والأشموني وقال النكزاي مفهوم وقال السجاوندي مطلق وهو وقف عند الهبطي .  
 انظر : المراجع السابقة مع علل الوقوف ( ١ / ٢٠٤ ) .

(٤) قال النكزاي مفهوم وقال الأشموني صالح وهو وقف عند الهبطي . انظر : المراجع السابقة .

(٥) وبه قال الغزال والنكزاي والأشموني وقال الداني تام وهو وقف عند الهبطي . انظر : المراجع  
 السابقة .

(٦) وبه قال ابن الأثير والغزال والأشموني وقال الأخفش تام « كما ذكر عنه النحاس » وقال  
 الداني كافٍ وهو مطلق عند السجاوندي ووقف عند الهبطي . انظر : المراجع السابقة .

صادراً عن موسى عليه السلام لأنه المخاطب بالكلام الذي هذا جوابه ، ولا  
يعد ما أجازته أبو حاتم رحمه الله من أنه جواب من الله تعالى لهم عن كلامهم<sup>(١)</sup> ،  
وعلى الوجهين جميعاً الوقف على قوله ﴿ وَبَصَلِهَا ﴾ كاف .

وقوله ﴿ أَهْبِطُوا مِصْرًا ﴾ [ البقرة : ٦١ ] كان أبو حاتم يقول : « هذا أمر  
من الله تعالى أمرهم به على لسان نبيه موسى عليه السلام » قال والدليل عليه  
قوله بعد ﴿ فَإِنَّ لَكُمْ مَّا سَأَلْتُمُ ﴾ ولا يجوز أن يكون هذا إلا من قول الله  
تعالى ، قلت : وقد جوز قوم أن يكون هذا من كلام موسى عليه السلام والأول  
عندي أحسن ، لأن الأوامر لا تتوجه إلا من الباري سبحانه وتعالى ، لاسيما  
مثل هذا الأمر ، فإذا قلنا إن الكلامين جميعاً لموسى عليه السلام لم يكن الوقف  
على قوله ﴿ بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ ﴾ [ البقرة : ٦١ ] تاماً ، ويكون كافياً  
وكذلك إن قلنا أن الكلامين جميعاً متوجهان من الله تعالى ، فإن الوقف على  
قوله ﴿ بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ ﴾ يكون كافياً ولا يكون تاماً ، وإن قلنا أن أحدهما  
كلام موسى عليه السلام والآخر من الله تعالى كاف الوقف على قوله  
﴿ بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ ﴾ تاماً ، وعلى سائر الوجوه يحسن الوقف على قوله  
﴿ وَبَصَلِهَا ﴾ ثم بعده ﴿ بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ ﴾ .

وهذه المسألة لا توجد في كتب من تقدمنا على هذا التقصي ، ولها في هذا  
الكتاب نظائر مستقصاة ينتفع بها القارئ ، إن شاء الله عز وجل .

(١) أكثر المفسرين على أن القائل « أتستبدلون الذي هو أدنى بالذي هو خير » هو موسى عليه  
السلام ، وقيل أن الضمير في قال يعود على الله تعالى . انظر : الوسيط في تفسير القرآن المجيد  
( ١ / ١٤٦ ) ، ومعالم التنزيل ( ١ / ١٠١ ) ، وتفسير غرائب القرآن ( ١ / ٢٩٩ ) ، والبحر  
المحيط ( ١ / ٣٩٥ ) ، تفسير القرآن العظيم ( ١ / ١٠٤ ) ، وروح المعاني ( ١ / ٢٧٤ ) ،  
وتفسير المنار ( ١ / ٣٣١ ) .

﴿ مَا سَأَلْتُمُ ﴾ [ البقرة : ٦١ ] وقف حسن<sup>(١)</sup> ، وهو يقارب التمام ، لأن الواو الذي بعده ليس للعطف ، إنما هي استئناف خير . ﴿ وَالْمَسْكَنَةُ ﴾ [ البقرة : ٦١ ] صالح<sup>(٢)</sup> . ﴿ بَعْضٍ مِّنَ اللَّهِ ﴾ [ البقرة : ٦١ ] وقف كاف<sup>(٣)</sup> ، أحسن مما قبله ، ذكرهما أبو حاتم<sup>(٤)</sup> . ﴿ بَغَيْرِ الْحَقِّ ﴾ [ البقرة : ٦١ ] كاف<sup>(٥)</sup> . ﴿ يَعْتَدُونَ ﴾ [ البقرة : ٦١ ] وقف تام<sup>(٦)</sup> .

﴿ عِنْدَ رَبِّهِمْ ﴾ [ البقرة : ٦٢ ] جائز<sup>(٧)</sup> ، وكذلك ﴿ عَلَيْهِمْ ﴾ [ البقرة : ٦٢ ] وليس بمنصوص عليهما ، هذا إذا جعلت الواوين اللذين بعدهما للعطف ، فإن الوقف على ما دونهما من قبيل الجائز ، فإن جعلتهما للاستئناف كان الوقف على ما دونهما أحسن . ﴿ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ [ البقرة : ٦٢ ]

- 
- (١) قال ابن النحاس : قال أبو حاتم ﴿ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ وَالْمَسْكَنَةُ ﴾ وقف حسن قال وأحسن منه ﴿ وَبَاءُ وَبَعْضٍ مِّنَ اللَّهِ ﴾ . انظر : القطع والإئتلاف ( ٦٠ / ١ ) .
- وبه قال الغزال والأشموني وقال ابن النحاس صالح وقال الداني تام بلا خلاف وقال النكزاي كافٍ وقال السجاوندي مطلق وهو وقف عند الهبطي . انظر : المكتفى ( .. / ١٦٤ ) ، والوقف والابتداء ( ١ / ٢٢٥ ) ، وعلل الوقوف ( ١ / ٢٠٤ ) ، والافتداء ( ١ / ٢٧٧ ) ، وتقييد وقف القرآن ( .. / ١٩٩ ) ، ومنار الهدى ( .. / ٤٠ ) .
- (٢) قال أبو حاتم وابن الأنباري والغزال والأشموني حسن وقال الداني والنكزاي كافٍ وهو وقف عند الهبطي . انظر : المراجع السابقة مع الإيضاح ( ١ / ٥١٩ ) ، والقطع ( ١ / ٦٠ ) .
- (٣) وبه قال الداني والنكزاي وقال أبو حاتم وابن الأنباري والغزال والأشموني حسن وهو وقف عند الهبطي . انظر : المراجع السابقة .
- (٤) انظر قول أبي حاتم في : القطع ( ١ / ٦٠ ) .
- (٥) وبه قال الداني والنكزاي ، وقال ابن الأنباري والغزال والأشموني حسن وقال ابن النحاس صالح وقال السجاوندي مطلق وهو وقف عند الهبطي .
- (٦) وبه قال الجميع ما عدا السجاوندي فلم يتعرض له . انظر : المراجع السابقة .
- (٧) قال الأشموني كافٍ . انظر : منار الهدى ( .. / ٤٠ ) .

حسن<sup>(١)</sup> ، لأن العامل فيما بعدهما فعل مضمّر ، تقديره : واذكروا إذ أخذنا ميثاقكم ؛ فهو بمنزلة التام ، وما كان مثله وسمته بالحسن .

﴿ مِيثَاقُكُمْ ﴾ [ البقرة : ٦٣ ] لا يوقف عنده ، ولو وقف عليه جاز ، وليس من الأقسام المعروفة عند أهل الصنعة . ﴿ فَوْقَكُمْ أَلْطُورَ ﴾ [ البقرة : ٦٣ ] وقف صالح ، نسب إلى الأخفش ، قال : معناه " قلنا لكم خذوا ما آتيناكم بقوة "<sup>(٢)</sup> فهو منقطع من الأول ، قال بعضهم " البصريون " يضمرون القول هاهنا ، والكوفيون يضمرون أن تقديره : أن خذوا ما آتيناكم بقوة ، فعلى القول الأول يحسن الوقف ، وعلى القول الثاني لا يحسن<sup>(٣)</sup> .

﴿ بِقُوَّةٍ ﴾ [ البقرة : ٦٣ ] إن وقفت عليه جاز ، وليس بمنصوص عليه ، والأحسن أن يتعده ، إلا عند الضرورة وانقطاع النفس .

﴿ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ [ البقرة : ٦٣ ] ﴿ مِّنْ بَعْدِ ذَلِكَ ﴾ [ البقرة : ٦٤ ] صالح<sup>(٤)</sup> ، وليس بالجيد ، وقوله ﴿ مِّنْ بَعْدِ ذَلِكَ ﴾ [ البقرة : ٦٤ ] يحتمل أن

---

(١) وبه قال ابن النحاس وقال الغزال والنكزاي كافٍ وقال الداني تام وهو وقف عند الهبطي . انظر : القطع ( ٦١ / ١ ) ، والمكتفى ( .. / ١٦٦ ) ، والوقف والابتداء ( ١ / ٢٢٦ ) ، والافتداء ( ١ / ٢٧٨ ) ، وتقييد وقف القرآن ( .. / ١٩٩ ) ، ومنار الهدى ( .. / ٤٠ ) .

(٢) انظر : معاني القرآن لسعيد بن مسعدة الأخفش في سنة خمس وعشرين ومائتين للهجرة ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ ، عالم الكتب ، بيروت ( ١ / ٢٧٧ ) ، والإيضاح ( ١ / ٥١٩ ) ، والقطع والإئتاف ( ١ / ٦١ ) .

(٣) انظر : جامع البيان عن تأويل آي القرآن ( ٢ / ١٦٠ ) .

(٤) وبه قال ابن النحاس ، وقال الغزال حسن وقال النكزاي مفهوم وقال الأشموني جائز وهو وقف عند الهبطي . انظر : القطع ( ١ / ٦١ ) ، والوقف والابتداء ( ١ / ٢٢٦ ) ، والافتداء ( ١ / ٢٧٨ ) ، وتقييد وقف القرآن ( .. / ١٩٩ ) ، ومنار الهدى ( .. / ٤١ ) .

يكون معناه من بعد القبول ، ويحتمل أن يكون من بعد الميثاق<sup>(١)</sup> ، ويحتمل أن يكون من بعد الأخذ . ﴿ لَكُنْتُمْ مِنَ الْخَسِرِينَ ﴾ [ البقرة : ٦٤ ] أي من الهالكين ، فالفاء متعلقة بأول الكلام ، فلذلك لم يكن الوقف على قوله ﴿ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ ﴾ جيداً . ﴿ مِنَ الْخَسِرِينَ ﴾ [ البقرة : ٦٤ ] كاف<sup>(٢)</sup> .

﴿ خَسِينِ ﴾ [ البقرة : ٦٥ ] كاف<sup>(٣)</sup> ، لأنه رأس آية ، ورؤوس الآيات وقوف ما لم يمنع منها مانع قاطع ، من تَغْيُرُ معنى ، وقد نصّ عليه بعضهم . ﴿ لِلْمُتَّقِينَ ﴾ [ البقرة : ٦٦ ] وقف حسن<sup>(٤)</sup> .

﴿ أَنْ تَذْبَحُوا بَقْرَةً ﴾ [ البقرة : ٦٧ ] صالح<sup>(٥)</sup> ، منصوب عليه ﴿ هُزُوا ﴾ [ البقرة : ٦٧ ] مثله<sup>(٦)</sup> . ﴿ مِنَ الْجَاهِلِينَ ﴾ [ البقرة : ٦٧ ] كاف<sup>(٧)</sup> .

---

(١) انظر : جامع البيان ( ٢ / ١٦٤ ) .

(٢) وبه قال النكزاوي وقال ابن النحاس حسن وقال الأشموني تام وهو وقف عند الهبطي . انظر :  
المراجع السابقة .

(٣) وبه قال الغزال والنكزاوي وقال ابن النحاس والأشموني تام وهو وقف عند الهبطي . انظر :  
المراجع السابقة .

(٤) قال الغزال والأشموني كافٍ وقال الدني والنكزاوي تام وهو وقف عند الهبطي . انظر : المراجع  
السابقة .

(٥) وبه قال النحاس وقال الغزال والأشموني حسن وقال النكزاوي مفهوم وهو عند السجاوندي  
مطلق ووقف عند الهبطي . انظر : المرجع السابقة .

(٦) قال الغزال والأشموني حسن وقال النكزاوي مفهوم وهو عند السجاوندي مطلق ووقف عند  
الهبطي . انظر : المراجع السابقة .

(٧) وبه قال الداني والغزال والنكزاوي والأشموني وهو وقف عند الهبطي . انظر : المراجع السابقة .

﴿ مَا هِيَ ﴾ [ البقرة : ٦٨ ] كاف<sup>(١)</sup> .

قوله تعالى: ﴿ إِنَّهَا بَقْرَةٌ لَا فَارِضٌ وَلَا بَكْرٌ عَوَانُ بَيْنَ ذَلِكَ ﴾ [ البقرة :

٦٨ ] اختلفوا في رفع ” فارض “ و ” بكر “ فقال الأخفش : هو صفة للبقرة<sup>(٢)</sup> .

وقال الزجاج : يرتفعان بإضمار ” هي “ تقديره : لا هي فارض ، ولا هي

بكر<sup>(٣)</sup> ؛ فكأنه خبر ابتداء محذوف ؛ فقييل للأخفش : لِمَ لم تنصبه كما تنصب

المنفي إذا كان نكرة ، كقولهم : لا رَجُلٌ في الدابة ؟ فقال ” لا “ إذا دخلت على

النكرة ، فإنها تنصبها إذا كانت النكرة اسماً ، لأن ” لا “ إذا دخلت على الاسم

المنكور نفت الجنس ، ودخولها على الصفة لا تنفي الجنس ، وإنما تنفي تلك

الصفة بعينها ، فإذا دخلت عليها لم تعمل فيها شيئاً ، ويكون إعراب الصفة

كإعراب الموصوف ، ولا يُعتدّ بدخول حرف النفي في الإعراب ، فإذا قلت :

زيدٌ لا قائم ولا قاعد ، فكأنك قلت : زيدٌ قائم وقاعد ، ويحدث ” لا “ في

الكلام معنى النفي ، ولا يحدث الإعراب كما أحدث النصب في الاسم المنكور

لأن المعنى الذي من أجله وجب نصب الاسم المنكور المنفي لا يوجد في الصفة

وذلك أن ” لا “ إنما عملت لأنها نقيضة ” إن “ في النفي ، كما تضمن ” إن “

معنى المبالغة في الإيجاب والتوكيد فعملت عملها ، ولا تكون نقيضتها إلا أن

تتضمن معنى المبالغة في النفي ، كما تضمن ” إن “ معنى المبالغة في الإيجاب

ليقوى تشبهها بها ، وتعمل عملها حينئذ ؛ هذا / تعليل النحويين .

ب/٢٧

(١) وبه قال ابن النحاس والنكزاي وقال الغزال والأشموني حسن وهو مطلق عند السجاوندي

ووقف عند الهبطي . انظر : القطع ( ١ / ٦٢ ) ، والوقف والابتداء ( ١ / ٢٢٦ ) ، وعلل

الوقوف ( ١ / ٢٠٧ ) ، والافتداء ( ١ / ٢٨٠ ) ، وتقييد وقف القرآن ( .. / ١٩٩ ) ، ومنار

الهدى ( .. / ٤١ ) .

(٢) انظر : الإيضاح ( ١ / ٥٢٠ ) ، والقطع والإئتساف ( ١ / ٦٢ ، ٦٣ ) ، ومنار الهدى

( .. / ٤١ ) .

(٣) انظر : معاني القرآن ( ١ / ١٥٠ ) .



فإذا دخلت على الاسم المنكور وجد فيه معنى المبالغة ، لأنه ينفي الجنس كله ، وإذا دخلت على الصفة نفت تلك الصفة بعينها ولم توجد فيها معنى المبالغة ، لقصورها على نفي شيء بعينه ، فبطل عملها ، لأن العلة التي من أجلها وجب العمل عدت ، فلم يعمل شيئاً ، فأما قول الزجاج أن ” الفارض ” ترتفع بإضمار ” هي ” فمعناه أنه خبر مبتدأ محذوف ، والذي أقدره ويقع لي أن معناه يؤول إلى ما قاله الأخفش أو قريب منه لأن بقرة نكرة فإذا قلت هي فارض فمن جملة مركبة من مبتدأ وخبر والنكرة توصف بالجملة فكأنّ بقرة وصفت بهذه الجملة والجملة في الحقيقة لا هي فارض فعلى قول الزجاج تكون الجملة التي هي فارض كلها صفة النكرة وفارض وحدها ترتفع لأنه خبر ابتداء محذوف ، وعلى قول الأخفش ” فارض ” صفة بقرة ، وهي رفع ، فرفعت الصفة لرفع الموصوف ، ويكون ” لا ” أحدث معنى النفي ، لا على وجه المبالغة ، فلم تعمل فيما بعده ، لأنه لم ينف الجنس ، هذه فائدة قوئها على ما يقع لي ؛ والله أعلم بالصواب .

فأما ﴿ عَوَانٌ ﴾ [ البقرة : ٦٨ ] فإنه مرفوع على مذهب الأخفش بالابتداء تقديره : هي عوان بعد ذلك ، كذلك حكى عنه علي بن عيسى في كتابه<sup>(١)</sup> ، وقال قوم : هو مرفوع ، لأنها صفة للبقرة .

قلت : ويشبه أن يكون الزجاج يذهب إلى أن ” العوان ” يرتفع من الوجه الذي ارتفع به ” فارض ” على تقديره : هي عوان ، ولكنه لم ينص عليه ، ونصّ على الوجه الذي ارتفع به ” فارض ” كما ذكرت لك .

وزعم ابن الأنباري أن الأخفش ذهب إلى أن ” العوان ” ترتفع على الصفة للبقرة ، وحكاية علي بن عيسى في نفسي أقوى ، لأن الأخفش ذهب إلى أن

(١) م أعثر على كتابه .

الوقف على قوله ” ولا بكر “ ولو جعل رفعه على الصفة مُنْقَف على ” بكر “ لأنه يكون فاصلاً بين الموصوف وصفته ، ثم زعم ابن الأنباري أنه لا يجوز أن يكون ” العوان “ نعتاً للبقرة ، قال : لأنه لو كان نعتاً لها لوجب تقديمها إليها ، ولا يجوز ذلك ، لأن تقديم الكناية على المكنى لا يجوز<sup>(١)</sup> ، يعني أن قوله ﴿ بَيْنَ ذَلِكَ ﴾ [ البقرة : ٦٨ ] كناية عن ” الفارض والبكر “ أي بين الكبيرة والصغيرة ، فلا يجوز تقديم الكناية على المكنى ، هذا محمول كلامه ، وهو فاسد ، لأنه قال : وجب تقديمها إليها ، وقد أجمعوا أن ذلك غير واجب ، لأن الشيء إذا وصفته بصفتين كنت في تقديم أيتهما شئت مخيراً ، إذا قلت : زيدٌ عاقل كاتبٌ لا يجب أن تقدم إحداهما بعينه ، بل كنت فيهما مخيراً ، إن شئت قدمت العاقل وإن شئت قدمت الكاتب ؛ فإن قال : عنيت بالوجوب الجواز ، وأردت أن ” العوان “ لو كان صفة للبقرة لجاز تقريبها إليها ، وتقديمها على الصفة الأخرى التي هي ” لا فارض ولا بكر “ فيكون التقدير حينئذٍ أنها بقرة عوان بين ذلك ، لا فارض ولا بكر ؛ وقوله ﴿ بَيْنَ ذَلِكَ ﴾ يراد به بين الفارض والبكر ، فالكناية تكون مقدمة على المكنى ، فاجواب ما قانه علي بن عيسى راداً عليه أن الصفة الأخيرة لا يجوز تقديمها على الأولى في كل موضع ، ألا ترى أنه يقال : مررت برجلين كريمٌ أحدهما لئيمٌ الآخر ، ولا يصلح تقديم الصفة الأخيرة على الأولى فالزامه جواز تقديم الكناية على المكنى ليس بشيء لأنهم لن يستجيزون أن تتقدم الصفة الأخيرة على الأولى هاهنا ، كما يجيزوا في الموضع الذي أريتك ، فالعلة التي ذكرها فاسدة ، وجملته الآن أن ” العوان “ يجوز أن ترتفع بالصفة للبقرة ، ويجوز أن ترتفع بالابتداء ، وإليه ذهب سعيد بن

(١) انظر : الإيضاح ( ١ / ٥٢٠ ) .

جبير<sup>(١)</sup> ، وطلحة بن مُصَرِّف<sup>(٢)</sup> في حكاية أبي حاتم عنهما<sup>(٣)</sup> ، وبه قال الفراء ، وزعم أن " العوان " ليست بنعت للبكر<sup>(٤)</sup> ، ومنه أخذ ابن الأنباري فأخطأ في التعليل ، وهو قول الأخفش فيما حكى عنه علي بن عيسى ؛ فعلى قول من رفعه بالابتداء يكون الوقف عند قوله ﴿ وَلَا بِكْرٌ ﴾ [ البقرة : ٦٨ ] وقف كاف وقد نصّ عليه أبو حاتم ، وقال : تبتدئ " عوان بين ذلك " على إضمار هي عوان بين ذلك ، وعلى الوجهين جميعاً يكون الوقف على قوله ﴿ بَيْنَ ذَلِكَ ﴾ كافياً .

قوله تعالى ﴿ إِنَّهَا بَقْرَةٌ صَفْرَاءُ ﴾ [ البقرة : ٦٩ ] اختلفوا في معناه ، فروي عن الحسن<sup>(٥)</sup> وابن جبير ومجاهد أنهم قالوا : الصفراء من الصفرة المعروفة

(١) سعيد بن جبير الأسدي الكوفي ، مقرئ ، ثقة ، ثبت ، فقيه من كبار التابعين توفي سنة خمس وتسعين للهجرة . انظر ترجمته الأنساب ( ١ / ١٨١ ) ، تهذيب الكمال ( ١٠ / ٣٥٨ ) ، تذكرة الحفاظ ( ١ / ٧٦ ) ، الكاشف ( ١ / ٤٣٣ ) ، غاية النهاية ( ١ / ٣٠٥ ) ، تهذيب التهذيب ( ٤ / ١١ ) ، التقريب ( .. / ٢٣٤ ) ، طبقات المفسرين ( ١ / ١٨١ ) .

(٢) طلحة بن مُصَرِّف بن عمرو الهمداني ، أبو محمد ، ويقال أبو عبد الله الكوفي ، قال ابن إدريس كانوا يسمونه سيد القراء ، وقال العجلي كان عثمانياً وكان من أقرأ أهل الكوفة وخيارهم ، قال عنه ابن حجر : ثقة قارئ فاضل ت سنة اثنتي عشرة ومائة للهجرة . انظر ترجمته : الأنساب ( ٥ / ٦٤٧ ) ، تهذيب الكمال ( ١٣ / ٤٣٣ ) ، السير ( ٥ / ١٩١ ) ، الكاشف ( ١ / ٥١٤ ) ، غاية النهاية ( ١ / ٣٤٣ ) ، تهذيب التهذيب ( ٥ / ٢٥ ) ، التقريب ( .. / ٢٨٣ ) .

(٣) لم أقف على كتابه .

(٤) انظر : معاني القرآن ( ١ / ٤٤ ) .

(٥) الحسن بن يسار البصري ، أبو سعيد ، تابعي محدث ، كان فصيحاً ، رأى علياً وعائشة ، روى عن أبي بن كعب وعمر بن الخطاب وأبي هريرة ، وعنه حميد الطويل ، قال عنه ابن حجر : ثقة ، فاضل مشهور وكان يرسل كثيراً ويدلس . ت سنة عشرة ومائة للهجرة . انظر ترجمته : تهذيب الكمال ( ٢ / ٩٥ ) ، تذكرة الحفاظ ( ١ / ٧١ ) ، الكاشف ( ١ / ٣٢٤ ) ، غاية النهاية ( ١ / ٢٣٥ ) ، تهذيب التهذيب ( ٢ / ٢٦٣ ) ، التقريب ( .. / ١٦٠ ) .

ليس فيها سواد ولا بياض ، حتى قرنها وظلفها أصفران<sup>(١)</sup> ؛ وقال قوم : صفراء بمعنى سوداء ؛ وحكى بعضهم هذا الوجه عن الحسن<sup>(٢)</sup> ، واحتج من ذهب إليه أن العرب تسمي الأسود الأصفر ، واستشهد بقول الأعشى<sup>(٣)</sup> :

تلك خيلي منه ، وتلك ركابي هُنَّ صفراء أولادها كالزبيب<sup>(٤)</sup>

وأنكر قوم من أهل اللغة هذا ، فقالوا لا يوصف الأسود بالفاقع ، إنما يقولون أسود حالك وحنالك ، وأحمر قاني ، وأبيض يققّ ، وأخضر ناضر ، وأصفر فاقع ، قالوا / : ولا يقال للأسود صفر ، إلا في الإبل ، والبيت الذي للأعشى إنما هو في الإبل ، ولا يقال ذلك في غير الإبل ، والآية في صفة البقرة ، فليس في البيت حجة لمن ذهب إلى أن الأصفر هو الأسود ، فمن قال صفراء بمعنى سوداء ، وقف على صفراء ، لأنه يجعل الفاقع صفة لصفراء على ما جاء أصفر فاقع ، ولكن يجعله صفة للون ، فيقول هو فاقع اللون ، أي خالص اللون ؛ والوقف على ﴿ صَفْرَاءُ ﴾ [ البقرة : ٦٩ ] وقف كاف على هذا الوجه .

ومن قال صفراء من الصفرة جعل الفاقع صفة لها ، ولا يقف على صفراء ، لأنه يفصل حينئذٍ بين الصفة والموصوف ، ولكن يقول ﴿ صَفْرَاءُ ﴾

(١) انظر : تفسير مجاهد ( .. / ١٥١ ) ، والمحزر الوجيز ( ١ / ٣٤٣ ) ، والبحر المحيط ( ١ / ٤١٧ ) .

(٢) انظر : معالم التنزيل ( ١ / ١٠٧ ) ، والبحر المحيط ( ١ / ٤١٧ ) ، وروح المعاني ( ١ / ٢٨٨ ، ٢٨٩ ) .

(٣) هو ميمون بن قيس من سعد بن ضبيعة بن قيس ، وكان أعمى يكنى أبا بصير ، وكان جاهلياً قديماً ، وأدرك الإسلام في آخر عمره ، ورحل إلى النبي ﷺ فقيل له : إنه يحرم الخمر والزنا ، فقال : أتمتع منهما سنة ثم أسلم ، فمات قبل ذلك بقرية اليمامة . انظر : الشعر والشعراء ( ١ / ٢٥٧ ) .

(٤) انظر : ديوان الأعشى ( .. / ٢٧ ) . قال هذا البيت ضمن قصيدة بمدح فيها قيس بن معد يكرب . وانظر تأويل مشكل القرآن ( .. / ٢٤٦ ) ، وتفسير الكشاف ( ١ / ٧٤ ) ، والركاب : الإبل .

فَاقِعٌ لَّوْنُهَا ﴿ [ البقرة : ٦٩ ] ولا أقول إن فاقعاً وحده صفة لصفراء ، لأن فاقعاً إنما هو صفة الأصفر ، يقال أصفر فاقع ، ولا يقال صفراء فاقع ، ولكني أقول أنك إن جعلت صفراء من الصفرة كان الفقوع دالاً عليها<sup>(١)</sup> . فحسن الوقف عليه وابتدأت فقلت فاقع لونها ، بمعنى خالص لونها ، لأنك تصف السواد بالفقوع ، وهذا فرق استنبطته أنا ، ولا أعرفه مقولاً ، وهو جيد إن شاء الله عز وجل ، وعلى الوجهين جميعاً الوقف على قوله فاقع لونها وقف على ” فاقع ” فإنه لا يجوز بوجه من الوجوه ، من أجل ذلك إذا وقفت عليه ابتدأت بقوله ” لونها تسر الناظرين ” واللون مذكر ، ” وتسر ” بالتاء كناية عن المؤنث الغائبة ، فكأنك قد أنثت المذكر إذا جعلت ” تسر ” خبراً عن اللون ، ومثله لا يجوز ، وإن لم يجعله خبراً عن اللون بقي قوله ” لونها ” مبتدأ بلا خبر ، فعربي من الفائدة ، وزعم ابن مهران أن بعضهم قال : الوقف على ” فاقع ” لمن قرأ ” يسر ” بالياء<sup>(٢)</sup> ، وقد فتشت أنا في كثير من الكتب ، فلم أجد للياء إماماً قرأ

---

(١) يقال : أصفر فاقع : إذا كان صادق الصفرة . كقولهم : أسود حالك ، قال تعالى : ﴿ صَفْرَاءُ فَاقِعٌ لَّوْنُهَا ﴾ [ البقرة : ٦٩ ] . انظر : مفردات ألفاظ القرآن ( .. / ٦٤٢ ) . وقال أبو عبيدة في قوله تعالى ﴿ بَقْرَةٌ صَفْرَاءُ ﴾ [ البقرة : ٦٩ ] إن شئت صفراء ، وإن شئت سوداء كقوله تعالى ﴿ كَأَنَّهُ جِمَلَتٌ صَفْرٌ ﴾ [ المرسلات : ٣٣ ] أي سود ، و﴿ فَاقِعٌ لَّوْنُهَا ﴾ [ البقرة : ٦٩ ] أي ناصع . مجاز القرآن ( ١ / ٤٤ ) .

وقال ابن قتيبة في قوله تعالى ﴿ صَفْرَاءُ فَاقِعٌ لَّوْنُهَا ﴾ [ البقرة : ٦٩ ] أي ناصع صاف ، وقد ذهب قوم إلى أن الصفراء : السوداء . وهذا غلط في نعوت البقر ، إنما يكون ذلك في نعوت الإبل يقال : بعير أصفر ، أي أسود وذلك أن السودَ من الإبل بثوب سوادها صفرة ، ومما يدل ذلك أنه أراد الصفرة بعينها - قوله ﴿ فَاقِعٌ لَّوْنُهَا ﴾ والعرب لا تقول : أسود فاقع - فيما أعلم - إنما تقول : أسود حالك ، وأحمر قاني ، وأصفر فاقع . تفسير غريب القرآن ( .. / ٥٤ ) .

(٢) انظر : البحر المحيط ( ١ / ٤١٨ ) ، وروح المعاني ( ١ / ٢٨٩ ) ، ومنار الهدى ( .. / ٤١ ) ، وقد ذكر هؤلاء في كتبهم أنها قرئت بالياء ولم يسندوها إلى قارئها .

به ، فإن صح له إمام وعُرف موضعه من النقل والاختيار ، فعلى مذهبه فحسن الوقف على ” فاقع “ ، وله في العربية وجهٌ جيد ، ولكن القراءة سنة متبعة لا يقرأ إلا بما سبق إليه إمام .

﴿ تَسْرُ النَّظِيرِينَ ﴾ [ البقرة : ٦٩ ] وقف كاف<sup>(١)</sup> . ﴿ مَا هِيَ ﴾ [ البقرة : ٧٠ ] وقف جائز<sup>(٢)</sup> . ﴿ تَشْبَهُ عَلَيْنَا ﴾ [ البقرة : ٧٠ ] جائز<sup>(٣)</sup> ، ولا أستحسنهما ، وليس بمنصوص عليهما . ﴿ لَمْهُتَدُونَ ﴾ [ البقرة : ٧٠ ] كاف<sup>(٤)</sup> .

وقوله تعالى ﴿ إِنَّهَا بَقْرَةٌ لَا ذَلُولٌ ﴾<sup>(٥)</sup> تثيرُ الْأَرْضَ وَلَا تَسْقِي الْحَرْثَ ﴿ [ البقرة : ٧١ ] اختلفوا في معناه ، فقال أكثر أهل العلم ” تثير “ رفع لأنه صفة للذلول ، وهو داخل في معنى النفي ، أي ليست بذلول ، ولا مثيرة للأرض ، ولا ساقية للحرث<sup>(٦)</sup> ، قال مجاهد : ” لا ذلول تثير الأرض ، ولا تسقي الحرث “

---

(١) وبه قال الداني والغزال والنكزاوي والأشموني وهو وقف عند الهبطي . انظر : المكتفى ( .. / ١٦٦ ) ، والوقف والابتداء ( ١ / ٢٢٨ ) ، والاقتداء ( ١ / ٢٨٦ ) ، وتقييد وقف القرآن ( .. / ١٩٩ ) ، ومنار الهدى ( .. / ٤١ ) .

(٢) وبه قال الأشموني . انظر : منار الهدى ( .. / ٤١ ) .

(٣) وبه قال الأشموني . انظر : المرجع السابق .

(٤) وبه قال الداني والغزال والنكزاوي والأشموني وهو وقف عند الهبطي . انظر : المكتفى ( .. / ١٦٦ ) ، والوقف والابتداء ( ١ / ٢٢٨ ) ، والاقتداء ( ١ / ٢٨٦ ) ، وتقييد وقف القرآن ( .. / ١٩٩ ) ، ومنار الهدى ( .. / ٤١ ) .

(٥) يقال في الدواب : دابة ذلول بينة الذل - بكسر الذال - ، وفي الناس رجل ذليل بين الذل - بضم الذال - . انظر : تفسير غريب القرآن لابن قتيبة ( .. / ٥٤ ) .

(٦) انظر : الكشاف ( ١ / ١٥١ ) ، والمحرم الوجيز ( ١ / ٣٤٦ ) ، وغرائب القرآن ( ١ / ٣١١ ) ، والبحر المحيط ( ١ / ٤٢٠ ) ، وروح المعاني ( ١ / ٢٩٠ ) .

يقول « ليست بذلول فتفعل ذلك »<sup>(١)</sup> ، قال أبو العالية<sup>(٢)</sup> : « يعني ليست بذلول تثير الأرض »<sup>(٣)</sup> وقال الحسن : « كانت وحشية »<sup>(٤)</sup> ، فدلّ قوله كانت وحشية على أنها ليست بعاملة ، فعلى هذا الوجه لا يوقف على قوله ﴿لَا ذُلُولٌ﴾ لأن قوله ﴿تُثِيرُ الْأَرْضَ﴾ صفة على أنها ليست بعاملة ، فعلى هذا الوجه لا يوقف على قوله ﴿لَا ذُلُولٌ﴾ لأن قوله ﴿تُثِيرُ الْأَرْضَ﴾ صفة للذلول ، وهو داخل في معنى النفي ، كأنه قال : « لا ذلول ، ولا مثيرة للأرض » وقد ذكر الزجاج فيه وجهاً آخر : وهو أن تكون ﴿تُثِيرُ الْأَرْضَ﴾ في موضع خبر ابتداء محذوف ، تقديره : هي تثير الأرض ولا تسقي الحرث<sup>(٥)</sup> ، ومعناه أنها ليست بذلول كل الذل ، فهي مثيرة للأرض ، وليست بساقية للحرث ؛ فقوله تثير الأرض على الإثبات غير داخل في معنى النفي ، وهذا وجه حكى عن أبي حاتم<sup>(٦)</sup> ، ولم أجده في كتابه ، وهو معنى محتمل ، والوجه الأول أشهر ، وبظاهر الكلام أليق .

(١) انظر : تفسير مجاهد ( .. / ١٥١ ) ، وجامع البيان عن تأويل آي القرآن ( ٢ / ٢١٣ ) ، تفسير ابن أبي حاتم ( ١ / ١٤١ ) ، الدر المنثور ( ١ / ٧٨ ) .

(٢) رُفِعَ بن مهران أبو العالية الرّياحي ، مولا هم البصري ، أدرك الجاهلية وأسلم بعد وفاة النبي ﷺ بسنتين ، فقيه ومقرئ ، قال ابن حجر عنه : ثقة كثير الإرسال ت سنة تسعين للهجرة . انظر : الأنساب ( ٣ / ١١١ ) ، تهذيب الكمال ( ٩ / ٢١٤ ) ، تذكرة الحفاظ ( ١ / ٦١ ) ، الكاشف ( ١ / ٣٩٨ ) ، غاية النهاية ( ١ / ٢٨٤ ) ، تهذيب التهذيب ( ٣ / ٢٨٤ ، ٢٨٦ ) ، التقريب ( .. / ٢١٠ ) .

(٣) انظر : جامع البيان عن تأويل آي القرآن ( ٢ / ٢١٢ ) ، وتفسير ابن أبي حاتم ( ١ / ١٤٢ ) ، الدر المنثور ( ١ / ٧٨ ) .

(٤) انظر : جامع البيان عن تأويل آي القرآن ( ٢ / ٢١٣ ) ، والبحر المحيط ( ١ / ٤٢٠ ) .

(٥) انظر : معاني القرآن ( ١ / ١٥٢ ) .

(٦) انظر : الإيضاح ( ١ / ٥٢١ ) ، ومنار الهدى ( .. / ٤١ ) .

والوقف على الوجه الثاني عند قوله ﴿لَا ذُلُولٌ﴾ وتبتدئ ﴿تُثِيرُ الْأَرْضَ وَلَا تَسْقَى الْحَرْثَ﴾. بمعنى هي تثير الأرض ، فكأنه أتيح لهم أن تكون بقرة مثيرة للأرض ، ولم يرخص لهم أن تكون ساقية للحرث . ﴿وَلَا تَسْقَى الْحَرْثَ﴾ [ البقرة : ٧١ ] وقف حسن<sup>(١)</sup> ، وحكي عن أبي جعفر الرؤاسي أنه قال : « أحب أن أقف عندها »<sup>(٢)</sup> وقد نصّ عليه ابن الأنباري فقال : « تبتدئ مسلمة لاشية فيها<sup>(٣)</sup> على تقدير هي مسلمة »<sup>(٤)</sup> وقيل أنه اختيار ابن مجاهد ، حكاه بعض المتأخرين عنه<sup>(٥)</sup> .

قال أبو حاتم في كتابه : « ويقف على ﴿وَلَا تَسْقَى الْحَرْثَ﴾ قال : وأجود منه ﴿لَاشِيَةً فِيهَا﴾ [ البقرة : ٧١ ] ونصّ على هذا أبو بكر أيضاً<sup>(٦)</sup> .

﴿جِئْتَ بِالْحَقِّ﴾ [ البقرة : ٧١ ] هو كاف ، وحكي عن اللؤلؤي أحمد ابن موسى<sup>(٧)</sup> أنه قال تام<sup>(٨)</sup> . ﴿يَفْعَلُونَ﴾ [ البقرة : ٧١ ] كاف ،

(١) وبه قال ابن الأنباري وقال الداني كاف وهو وقف عند الهبطي . انظر : الإيضاح ( ١ / ٥٢١ ) ، والمكتفى ( .. / ١٦٦ ) ، وتقييد وقف القرآن ( .. / ١٩٩ ) .

(٢) انظر : القطع والإنتاف ( ١ / ٦٥ ) .

(٣) أي لا ذلول فيها يخالف معظم لونها ، كالقرحة ، والرئمة ، والتحجيل ، وأشبه ذلك ، والشيية : مأخوذة من وشيت الثوب فأنا أشبهه وشياً ، وهي من المنقوص أصلها وشية مثل زنة وعدة . انظر : تفسير غريب القرآن ( .. / ٥٤ ) .

(٤) انظر : الإيضاح ( ١ / ٥٢٠ ) .

(٥) لم أقف عليه .

(٦) انظر : الإيضاح ( ١ / ٥٢٢ ) .

(٧) أحمد بن موسى اللؤلؤي ، أبو عبد الله وقيل أبو بكر ويقال : أبو جعفر اللؤلؤي ، مقرئ ، قرأ على أبي عمرو بن العلاء وعاصم ، روى عنه روح بن عبد المؤمن وغيره . انظر : غاية النهاية ( ١ / ١٤٣ ) .

(٨) لم أقف عليه .



” فذبحوها “ لا يوقف عنده لتعلق ما بعده به . ﴿ فَأَدَّارَتُمْ فِيهَا ﴾<sup>(١)</sup>  
 [ البقرة : ٧٢ ] كاف<sup>(٢)</sup> ، ﴿ تَكْتُمُونَ ﴾ [ البقرة : ٧٢ ] كاف<sup>(٣)</sup> .  
 ﴿ بَبَعْضِهَا ﴾ [ البقرة : ٧٣ ] كاف<sup>(٤)</sup> .

زعم بعض المتأخرين أن قوله ﴿ يُحْيِي اللَّهُ الْمَوْتَى ﴾ [ البقرة : ٧٣ ]  
 وقف ، وليس ذلك بشيء ، لأن ما بعده متعلق به من جهة أن المعنى يريكم الله  
 آياته بإحيائه الموتى ، فقوله ﴿ كَذَلِكَ يُحْيِي اللَّهُ الْمَوْتَى وَيُرِيكُمْ آيَاتِهِ ﴾  
 [ البقرة : ٧٣ ] معناه : يريكم آياته بإحيائه الموتى ، فلا يفصل بينهما ، وليس  
 هذا الوقف الذي ذكره بشيء<sup>(٥)</sup> . ﴿ تَعْقِلُونَ ﴾ [ البقرة : ٧٣ ] كاف<sup>(٦)</sup> .

ب/٢٨

(١) أي اختلفتم . والأصل تدارأتم ، فأدغمت التاء في الدال ، وأدخلت الأنف ليسلم السكون للدال  
 الأولى يقال : كان بينهم تدارؤ في كذا ، أي اختلاف ومنه قول نقائل في رسول الله ﷺ :  
 ” كان شريكى فكأنه خير شريك لا يجارى ولا يدارى “ أي لا يخالف . انظر : تفسير غريب  
 القرآن ( .. / ٥٤ ، ٥٥ ) .

(٢) وبه قال الداني والنكزاوي وقال ابن الأنباري والغزال والأشموني حسن وهو مطلق عند  
 السجاوندي ووقف عند الهبطي . انظر : الإيضاح ( ١ / ٥٢٢ ) . لمكتفى ( .. / ١٦٦ ) ،  
 والوقف والابتداء ( ١ / ٢٢٩ ) ، والافتداء ( ١ / ٢٨٨ ) ، وتقيد وقف القرآن ( .. / ١٩٩ ) ،  
 ومنار الهدى ( .. / ٤٢ ) .

(٣) وبه قال الداني والغزال والنكزاوي والأشموني وقال ابن الأنباري وابن نحاس حسن وهو وقف  
 عند الهبطي . انظر : المراجع السابقة .

(٤) وبه قال النكزاوي وقال الأشموني جائز وهو مطلق عند السجاوندي ووقف عند الهبطي . انظر :  
 المراجع السابقة .

(٥) انظر : منار الهدى ( ١ / ٤٢ ) .

(٦) وبه قال الغزال والنكزاوي وقال ابن النحاس حسن وقال الأشموني تام وهو وقف عند الهبطي .

انظر : القطع ( ١ / ٦٦ ) ، والوقف والابتداء ( ١ / ٢٢٨ ) ، والافتداء ( ١ / ٢٨٨ ) ، وتقيد  
 وقف القرآن ( .. / ١٩٩ ) ، ومنار الهدى ( .. / ٤٢ ) .

﴿ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً ﴾ [ البقرة : ٧٤ ] تام<sup>(١)</sup> .

﴿ الْأَنْهَرُ ﴾ [ البقرة : ٧٤ ] كاف<sup>(٢)</sup> ، وإنما قلت فيه كاف ، لأن الواو الذي بعده في قوله ﴿ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَّا يَشَقُّ ﴾ [ البقرة : ٧٤ ] يحتمل أن يكون واو استئناف ، ويحتمل أن يكون واو العطف ، والوقف الذي قبله وسمته بالتمام ، لأن الواو الذي بعده في قوله ﴿ وَإِنَّ مِنَ الْحِجَارَةِ ﴾ هو واو استئناف في الأظهر .

﴿ مِنْهُ الْمَاءُ ﴾ [ البقرة : ٧٤ ] كاف<sup>(٣)</sup> كالذي قبله . ﴿ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ ﴾ [ البقرة : ٧٤ ] وقف حسن<sup>(٤)</sup> . ﴿ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾ [ البقرة : ٧٤ ] تام<sup>(٥)</sup> . ﴿ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ [ البقرة : ٧٥ ] حسن<sup>(٦)</sup> . ﴿ قَالُوا آمَنَّا ﴾ [ البقرة : ٧٦ ] وقف مفهوم<sup>(٧)</sup> . ﴿ عِنْدَ رَبِّكُمْ ﴾ [ البقرة : ٧٦ ] صالح<sup>(٨)</sup> .

- 
- (١) قال ابن الأنباري والغزال والأشموني حسن ، وقال أبو حاتم والداني والنكزاي كافٍ وهو مطلق عند السجاوندي ووقف عند الهبطي . انظر : الإيضاح ( ١ / ٥٢٢ ) ، والقطع ( ١ / ٦٦ ) ، والمكتفى ( .. / ١٦٦ ) ، وعلل الوقوف ( ١ / ٢١٠ ) ، والوقف والابتداء ( ١ / ٢٢٩ ) ، والافتداء ( ١ / ٢٨٩ ) ، وتقييد وقف القرآن ( .. / ١٩٩ ) ، ومنار الهدى ( .. / ٤٢ ) .
- (٢) وبه قال النكزاي وقال الغزال والأشموني حسن وقال ابن النحاس صالح وهو وقف عند الهبطي . انظر : المراجع السابقة .
- (٣) وبه قال النكزاي وقال الغزال حسن وقال السجاوندي مطلق وهو وقف عند الهبطي . انظر : المراجع السابقة .
- (٤) وبه قال الغزال والأشموني وقال الداني كافٍ وقال أيضاً تام وهو وقف عند الهبطي . انظر : المراجع السابقة .
- (٥) وبه قال ابن النحاس والنكزاي وقال الأشموني كافٍ وهو وقف عند الهبطي . انظر : المراجع السابقة .
- (٦) وبه قال ابن النحاس وقال الغزال والنكزاي كافٍ وهو وقف عند الهبطي .
- (٧) وبه قال النكزاي وقال الغزال والأشموني حسن وهو وقف عند الهبطي .
- (٨) قال أحمد بن موسى تام « كما ذكر عنه الغزال والنكزاي » وهو حسن عند الغزال . انظر : المراجع السابقة .

﴿ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴾ [ البقرة : ٧٦ ] تام<sup>(١)</sup> . ﴿ وَمَا يُعَلِّمُونَ ﴾ [ البقرة : ٧٧ ] كاف<sup>(٢)</sup> . ﴿ إِلَّا يَظُنُّونَ ﴾ [ البقرة : ٧٨ ] صالح<sup>(٣)</sup> .

﴿ ثُمَّ نَأْتِيهِمْ قَلِيلًا ﴾ [ البقرة : ٧٩ ] صالح<sup>(٤)</sup> . ﴿ مِمَّا يَكْسِبُونَ ﴾ [ البقرة : ٧٩ ] تام<sup>(٥)</sup> . ﴿ مَعْدُودَةٌ ﴾ [ البقرة : ٨٠ ] صالح<sup>(٦)</sup> .

﴿ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [ البقرة : ٨٠ ] حسن<sup>(٧)</sup> . ﴿ أَصْحَابُ النَّارِ ﴾ [ البقرة : ٨١ ] وقف مفهوم<sup>(٨)</sup> . ﴿ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ ﴾ [ البقرة : ٨٢ ] وقف مفهوم<sup>(٩)</sup> ، نصّ عليهما بعضهم وليسا بالجيدين لأن قوله ﴿ هُمْ فِيهَا ﴾

---

(١) وبه قال يعقوب وأبو حاتم وابن الأنباري ولداني والأشموني والنكزاوي وقال الغزال كافٍ وهو وقف عند الهبطي . انظر : المراجع السابقة .

(٢) وبه قال الداني والغزال والنكزاوي والأشموني وقال ابن الأنباري حسن وهو وقف عند الهبطي . انظر : المراجع السابقة .

(٣) قال ابن النحاس والداني والغزال والنكزاوي كافٍ وقال لأشموني حسن وهو وقف عند الهبطي . انظر : المراجع السابقة .

(٤) قال ابن الأنباري والغزال والأشموني حسن وقال ابن النحاس والداني والنكزاوي كافٍ وقال السجاوندي مطلق وهو وقف عند الهبطي . انظر : الإيضاح ( ١ / ٥٢٢ ) ، والقطع ( ١ / ٦٦ ) ، والمكتفى ( .. / ١٦٧ ) ، والوقف والابتداء ( ١ / ٢٣٠ ) ، وعلل الوقوف ( ١ / ٢١٢ ) ، والافتداء ( ١ / ٢٩١ ) ، وتقييد وقف القرآن ( .. / ١٩٩ ) ، ومنار الهدى ( .. / ٤٢ ) .

(٥) قال ابن الأنباري حسن وقال الداني والغزال والنكزاوي والأشموني كافٍ ، وهو وقف عند الهبطي . انظر : المراجع السابقة .

(٦) قال ابن النحاس والنكزاوي كافٍ وقال الغزال والأشموني حسن وقال السجاوندي مطلق وهو وقف عند الهبطي . انظر : المراجع السابقة .

(٧) قال ابن النحاس والغزال والأشموني كافٍ وهو وقف عند الهبطي . انظر : المراجع السابقة .

(٨) قال الغزال حسن وقال الأشموني جائر .

(٩) قال الغزال حسن وقال الأشموني جائر . انظر : المراجع السابقة .

خَلِدُونَ ﴿ [ البقرة : ٨٢ ] جملة لا تخلو من ثلاثة أوجه ، إما أن تكون في موضع نصب على الحال ، وهذا وجه يحكى عن ابن كيسان، فإن صحت الحكاية عنه فإن تقديره : أولئك يدخلون الجنة مخلدين ، فيكون ﴿ هُمْ فِيهَا خَلِدُونَ ﴾ في موضع الحال ، ولا يجوز الفصل بينه وبين الحال ، ولا يوقف على الجنة والنار دون الكلام الذي هو في تأويل الحال، وإما أن يكون ﴿ هُمْ فِيهَا خَلِدُونَ ﴾ خبراً ثانياً لأولئك ، لأن قوله ” أولئك “ في الحرفين مبتدأ و” أصحاب الجنة “ خبر و” هم فيها خالدون “ خبر ثان ، كما تقولوا : ” رمانٌ حلواً حامضٌ “ ، ولو قال على هذا التأويل وهم فيها خالدون بالواو لكان جائزاً ، كما جاز أن تقول : هذا حلواً وحامض ، وقيل هذا يقال بحذف الواو ، لأن المعنى أنه جمع بين الطعمين ، فعلى هذا الوجه أيضاً لا يجوز أن يوقف على الجنة ولا على النار ، لأنك تفصل بين المبتدأ وخبره ، إلا على التجوز .

وإما أن يكون قوله ﴿ هُمْ فِيهَا خَلِدُونَ ﴾ جملة مستقلة بنفسها من مبتدأ وخبره ، وهذا تأويل يتوجه عليه سؤال ، وذلك أنهم قالوا : الجملة إذا اتصلت بجملة أخرى فلا بد من واو العطف لتعلق إحداهما بالأخرى<sup>(١)</sup> ، ومعنى هذا السؤال أن قوله ﴿ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ ﴾ جملة من مبتدأ وخبر ، وقوله ﴿ هُمْ فِيهَا خَلِدُونَ ﴾ جملة أخرى من مبتدأ وخبر وقد وصلت إحداهما بالأخرى من غير عطف ، والجملتان إذا اتصلتا احتيج إلى حرف يعلق الثانية بالأولى ، فما وجه عدم حرف العطف هاهنا ، ولماذا جاز ؟

(١) انظر : منار الهدى ( .. / ٤٣ ) .

وعن هذا السؤال جوابان : أحدهما عن ابن السراج<sup>(١)</sup> أنه قال : « أصحاب الجنة خير ، وهم فيها خالدون خير آخر ، فهما خيران عن شيء واحد ، فاستغنى عن إدخال حرف العطف بينهما » كأنه شبهه بقولهم : هذا حلو حامض ، كما قدمت ذكره ، ولا يتوجه عليه فيه سؤال ؛ والجواب الثاني : ما ذكره علي بن عيسى وهو : أن الضمير يربط الكلام الثاني بالأول ، كما أن حرف العطف يربطه به ، ألا ترى أنك تقول : مررت بزيد والناس يتراءون الهلال ، فلا يجوز إسقاط الواو ، فإن قلت مررت بزيد الناس عنده يتراءون الهلال ، جاز إسقاط الواو ، وجاز إثباتها ، لأن الضمير الذي في الجملة الثانية يربط إحدى الجملتين بالأخرى ، ومن أجاز الوقف على « الجنة » والابتداء بقوله ﴿ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ ذهب إلى هذا الوجه ، غير أن الضمير الذي يربط إحدى الجملتين بالأخرى يجري مجرى واو العطف ، فلا يحسن الفصل بينهما<sup>(٢)</sup> .

﴿ خَالِدُونَ ﴾ [ البقرة : ٨١ ] تام<sup>(٣)</sup> . ﴿ خَالِدُونَ ﴾ [ البقرة :

(١) هو أبو بكر محمد بن السريّ المعروف بابن السراج ، فإنه كان أحد العلماء المذكورين وأئمة النحو المشهورين أخذ عنه العباس بن المبرّد ، وإليه انتهت الرياسة في النحو بعد المبرّد ، له كتب في النحو مفيدة منها كتاب في أصول النحو وكتاب في مختصر النحو وله كتاب احتجاج القراءة ت سنة ست عشر وثلاثمائة للهجرة . انظر ترجمته : طبقات النحويين ( .. / ١١٢ ) ، نزهة الألباء ( .. / ٢٢٠ ) ، إنباه الرواة ( ٣ / ١٤٥ ) ، بغية الوعاة ( ١ / ١٠٩ ) .

(٢) انظر : إعراب قوله تعالى : ﴿ أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ في الفريد في إعراب القرآن ( ١ / ٢٧٩ ، ٣٢٢ ) .

(٣) وبه قال الداني والأشموني والنكراوي وقال ابن الأنباري وابن النحاس حسن وقال الغزال كافٍ وهو وقف عند الهبطي . انظر : الإيضاح ( ١ / ٥٢٢ ) ، والقطع ( ١ / ٦٧ ) ، والمكتفى ( .. / ١٦٧ ) ، والوقف والابتداء ( ١ / ٢٣٠ ) ، والافتداء ( ١ / ٢٩٣ ) ، وتقييد وقف القرآن ( .. / ١٩٩ ) ، ومنار الهدى ( .. / ٤٣ ) .

٨٢ [ الثاني تام<sup>(١)</sup> . ﴿ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ ﴾ [ البقرة : ٨٣ ] قال أبو حاتم تم الكلام ، ويتدئ بـ ﴿ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ﴾ [ البقرة : ٨٣ ] على معنى : ” واستوصوا بالوالدين إحساناً “ قال : ” والدليل على ذلك أن بعدها ﴿ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ﴾ [ البقرة : ٨٣ ] على الأمر<sup>(٢)</sup> . كأنه يذهب إلى أن المضمرة الذي تنتصب به ” إحساناً “ إذا قدرت تقدير الأمر كان أحسن ليوافق ما بعده من الأوامر . وقال قومٌ : إنما ينتصب ” إحساناً “ على معنى ” وصيانتهم بالوالدين إحساناً “ والوجهان واحد غير أن التقدير مختلف ، فالوجه الذي ذكره أبو حاتم هو أن الفعل المقدر بمعنى الأمر ، وفي الوجه الآخر هو فعلٌ ماضٍ على معنى الإخبار .

وقال الزجاج : ” ينتصب على تقدير : ” وأحسنوا بالوالدين إحساناً “ قال : ” لأن إحساناً يدل عليه “<sup>(٣)</sup> واعتراض عليه فقيل له : لا يقال ” أحسن بفلان “ وإنما يقال ” أحسن إلى فلان “ ولا يلزمه هذا الاعتراض ، لأن ” الباء “ قد جاء في القرآن بمعنى ” إلى “ قال الله تعالى ﴿ وَقَدْ أَحْسَنَ بِي إِذْ أَخْرَجْتَنِي مِنَ السِّجْنِ ﴾ [ يوسف : ١٠٠ ] وإنما جاز أن تقوم ” الباء “ مقام ” إلى “ هاهنا ، لأن قوله ﴿ وَقَدْ أَحْسَنَ بِي ﴾ بمعنى وقد لطف بي ، فذهب به إلى المعنى لا إلى اللفظ ، ولا يجوز أن يقال لطفَ إليه ، وإنما يقال لطفَ به ، فلما أقيم أحسن مقام لطف استعمل معه ما يستعمل مع لطف ؛ وتقدير الزجاج في الآية صحيح ، وذلك أنه قدره بمعنى ” أحسنوا ، لأن إحساناً يدل عليه “ ثم جعلوا

(١) وبه قال الداني والغزال والأشموني والنكراوي وهو وقف عند ابن النحاس والهبطي . انظر :  
المراجع السابقة .

(٢) انظر : القطع والإنتاف ( ١ / ٦٧ ) .

(٣) انظر : معاني القرآن ( ١ / ١٦٣ ) .

أحسنوا بمعنى استوصوا ، ولم / يقدر استوصوا لأنه ليس في الكلام ما يدل عليه ، فجعل مكانه فعلاً هو بمعناه ، وفي الكلام ما يدل عليه ، فالذي قاله الزجاج صحيح ، ولا يفسده ما اعترض عليه ، فعلى هذه الوجوه التي ذكرتم الوقف على الموضع الذي نص عليه أبو حاتم - رحمه الله - .

وقال قوم إنما ينتصب "إحساناً" على تقدير فعل يكون خبراً معطوفاً على المعنى الأول<sup>(١)</sup> ، كأنه قيل : بأن لا تعبدوا إلا الله ، وأن تحسنوا إلى الوالدين إحساناً ، وهذا تقدير لا بأس به ، ولا يتم الوقف حينئذٍ على قوله ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾ [البقرة : ٨٣] .

﴿وَالْمَسْكِينِ﴾ [البقرة : ٨٣] وقف مفهوم<sup>(٢)</sup> ، لأنك تبتدئ بعده بأمر يحسن أن تبتدئ به ، وهو قوله ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾ [البقرة : ٨٣] ولا يتم ، لأنه معطوف على ما قبله .

﴿لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾ [البقرة : ٨٣] هو وقف صالح أصلح من الأول .

﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [البقرة : ٨٣] لو وقف عليه واقف جاز ، وليس بحسن ، لأن الأمر بإقامة الصلاة مقرون بما بعده من إيتاء الزكاة في أكثر المواضع من القرآن ، وليس بمنصوص عليه .

﴿وَأَتُوا الزَّكَاةَ﴾ [البقرة : ٨٣] جائز ، وليس بالجميل ، وقد نصّ عليه في بعض الأقاويل<sup>(٣)</sup> .

(١) انظر : روح المعاني ( ١ / ٣٠٨ ) .

(٢) وبه قال النكراوي . انظر : الاقتداء ( ١ / ٢٩٧ ) .

(٣) قال ابن النحاس ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَأَتُوا الزَّكَاةَ﴾ قيل هذا التمام . انظر : القطع

﴿ وَأَنْتُمْ مُعْرِضُونَ ﴾ [ البقرة: ٨٣ ] كاف<sup>(١)</sup> . ﴿ وَأَنْتُمْ تَشْهَدُونَ ﴾ [ البقرة : ٨٤ ] كاف<sup>(٢)</sup> ، لأنه رأس آية وقد نصّ عليهما . ﴿ وَالْعُدْوَانِ ﴾ [ البقرة : ٨٥ ] صالح<sup>(٣)</sup> منصوص عليه . ﴿ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ ﴾ [ البقرة : ٨٥ ] وقف حسن ذكره أبو حاتم وغيره<sup>(٤)</sup> ، وكذلك ﴿ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضِ ﴾ [ البقرة : ٨٥ ] وكذلك ﴿ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ [ البقرة : ٨٥ ] نصّ عليه أبو حاتم وصاحبه<sup>(٥)</sup> ، وكذلك ﴿ إِلَىٰ أَشَدِّ الْعَذَابِ ﴾ [ البقرة : ٨٥ ] كاف .

﴿ تَعْمَلُونَ ﴾ [ البقرة : ٨٥ ] وقف تام لمن قرأ بالياء أو بالتاء<sup>(٦)</sup> ، نصّ عليه أبو حاتم ، وهو الجيد<sup>(٧)</sup> . وزعم ابن الأنباري أنه حسن وليس بتام ، قال :

(١) وبه قال الداني والغزالي والأشموني وقال ابن الأنباري حسن وهو وقف عند الهبطي . انظر : الإيضاح ( ١ / ٥٢٣ ) ، والمكتفى ( .. / ١٦٨ ) ، والوقف والابتداء ( ١ / ٢٣١ ) ، وتقييد وقف القرآن ( .. / ١٩٩ ) ، ومنار الهدى ( .. / ٤٣ ) .

(٢) وبه قال الداني والغزالي والأشموني وقال ابن الأنباري حسن وهو وقف عند الهبطي . انظر : المراجع السابقة .

(٣) قال الغزالي والأشموني حسن وهو وقف عند الهبطي . انظر : المراجع نسبية .

(٤) قال أبو جعفر النحاس ، قال أبو حاتم « الوقف الكافي » وهو مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ ﴿

[ البقرة : ٨٥ ] وكذا عنده ﴿ أَفْتَوْمُنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضِ ﴾ [ البقرة :

٨٥ ] وكذا ﴿ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ وكذا ﴿ إِلَىٰ أَشَدِّ الْعَذَابِ ﴾ [ البقرة : ٨٥ ] .

انظر : القطع والإتشاف ( ١ / ٦٩ ، ٧٠ ) .

(٥) صاحب أبي حاتم أبو بكر الأنباري .

(٦) قرأ نافع وابن كثير ويعقوب وخلف وأبو بكر ﴿ يعملون ﴾ بالغيب وقرأ الباقون بالخطاب .

انظر : النشر ( ٢ / ٢١٨ ) ، والإتحاف ( .. / ١٤١ ) .

(٧) قال أبو حاتم الوقف على قوله تعالى ﴿ وَمَا اللَّهُ بِغَفِيلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾ تام ، انظر : الإيضاح

( ١ / ٥٢٤ ) ، والقطع والإتشاف ( ١ / ٧٠ ) .



« لأن أولئك صفة »<sup>(١)</sup> وليس الأمر كما زعم ، لأن « أولئك » إنما هو جمع ذلك ، جاء على غير لفظ واحدة ، وذلك قد يكون صفة ، وقد يكون مبتدأ وخبر مبتدأ ، ألا ترى أنك إذا قلت : « زيدٌ ذلك » فزيد مبتدأ ، وذلك خبره ، وإذا قلت : « ذلك زيدٌ » فذلك مبتدأ ، وزيد سدّ مسدّ خبر الابتداء ، وإذا قلت : « زيد ذلك عاقل » فزيد مبتدأ ، « وذلك » صفته ، و« عاقل » خبره ، فكذلك « أولئك » يجوز أن يكون مبتدأ وأن يكون خبراً وأن يكون صفة ، لأنه جمع « ذلك » فما جاز في الواحد جاز في الجمع ، و« أولئك » في هذا الموضع هو مبتدأ ، وما بعده هو خبره ، والابتداء به حسن ، والوقف على « يعلمون » تام ؛ وقول أبي بكر - رحمه الله - هو حسن وليس بتام لأنه صفة ، هو قول فاسد لم يعن النظر فيه ، وليس « أولئك » هاهنا بصفة ، لأنه لو كان صفة لم يحسن الوقف دونه والابتداء بما قبله ، كما لا يتم الوقف دونه ، وقد شرط في كتابه أن لا يفصل بين الصفة والموصوف ، فكيف يقول : الابتداء بالصفة دون الموصوف حسن ، والحسن منزلته قربت من منزلة التمام ، وهو مما يتعمد الوقف عنده ، وينصّ عليه في كتب الوقوف ، والفصل بين الصفة والموصوف لا يجيزونه إلا على التجوز والتسامح عند أواخر الآيات ، هذا إن صحّ ما قاله أنه صفة ، فإنّ نصّه عليه بالابتداء والوقف على ما قبله ينقض ما أصّله على نفسه في كتابه من أنه لا يجوز الفصل بين الصفة والموصوف ، ولا أقول أن « أولئك » هاهنا صفة ، وإنما أقول هو مبتدأ وخبره ﴿ فَلَا يُخَفِّفُ عَنْهُمْ الْعَذَابُ ﴾ [ البقرة : ٨٦ ] وإنما جاز أن يدخل الفاء في خبره لأن فيه معنى الشرط ، كأنهم استحقوا العذاب باشتراكهم الحياة الدنيا بالآخرة ، فإذا كان « أولئك » مبتدأ تمّ الوقف على ما قبله ، ولو قال قائل : إن الوقف على « تعملون » عند من قرأه بالتاء أحسن من الوقف عليه عند من قرأه بالياء ، لأنه ينتقل من

(١) انظر : الإيضاح ( ١ / ٥٢٤ ) .

الخطاب إلى الغيبة ، فكأنه تنقل من حال إلى حال ، ومن قرأه بالتاء كان في حكم الاتصال ، وصار كأنه كلام واحد فذلك قلت إن الوقف في قراءة من قرأه بالتاء أتمّ وأحسن<sup>(١)</sup> ، لكان هذا الاعتبار عندي اعتباراً حسناً ، إلا أن هذا الوقف على الوجهين وقف تام ، ولا يبعد أن يكون في أحد الوجهين أتمّ منه في الآخر ؛ والله أعلم .

﴿ وَلَا هُمْ يُنصِرُونَ ﴾ [ البقرة : ٨٦ ] تام<sup>(٢)</sup> ، أتمّ من الذي قبله .

﴿ بِالرُّسُلِ ﴾ [ البقرة : ٨٧ ] كاف<sup>(٣)</sup> . ﴿ أَلْبَيِّنَاتِ ﴾ [ البقرة : ٧٨ ]

مفهوم ، والأصلح أن تقف عند قوله ﴿ بِرُوحِ الْقُدُسِ ﴾ [ البقرة : ٨٧ ] وهو وقف حسن<sup>(٤)</sup> . ﴿ أَسْتَكْبَرْتُمْ ﴾ [ البقرة : ٨٧ ] وقف صالح نصّ عليه بعضهم<sup>(٥)</sup> ، وتبتدئ بـ ﴿ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ ﴾ [ البقرة : ٨٧ ] فننصبه بالفعل الذي بعده ، معناه : كذبتهم فريقاً ، وقتلتم فريقاً .

(١) قرأ نافع وابن كثير وأبو بكر ويعقوب وخلف بالغيب « بالياء » وقرأ الباقون بالخطاب « بالتاء » انظر : النشر ( ٢ / ٢١٨ ) ، والإتحاف ( .. / ١٤١ ) .

(٢) وبه قال ابن النحاس والغزال والنكراوي والأشموني وقال الداني كافٍ وهو وقف عند الهبطي .

انظر : القطع ( ١ / ٧٠ ) ، والمكتفى ( .. / ١٦٨ ) ، والوقف والابتداء ( ١ / ٢٣٢ ) ، والافتداء ( ١ / ٣٠٢ ) ، وتقييد وقف القرآن ( .. / ١٩٩ ) ، ومنار الهدى ( .. / ٤٤ ) .

(٣) وبه قال النكراوي وقال الغزال والأشموني حسن وهو وقف عند الهبطي . انظر : المراجع السابقة .

(٤) وبه قال الغزال وقال الداني والنكراوي والأشموني كافٍ وهو مطلق عند السجاوندي ووقف عند الهبطي . انظر : المراجع السابقة .

(٥) وبه قال الأشموني وقال ابن النحاس والغزال حسن وقال السجاوندي جائز وهو وقف عند الهبطي . انظر : المراجع السابقة .

﴿ تَقْتُلُونَ ﴾ [ البقرة : ٨٧ ] وقف كاف<sup>(١)</sup> . ﴿ قُلُوبَنَا غُلْفٌ ﴾<sup>(٢)</sup>  
 [ البقرة : ٨٨ ] صالح ، ذكره بعضهم<sup>(٣)</sup> . ﴿ مَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [ البقرة : ٨٨ ]  
 وقف تام<sup>(٤)</sup> . ﴿ كَفَرُوا بِهِ ﴾ [ البقرة : ٨٩ ] حسن<sup>(٥)</sup> . ﴿ عَلَى  
 الْكٰفِرِينَ ﴾ [ البقرة : ٨٩ ] وقف تام<sup>(٦)</sup> . ﴿ مِنْ عِبَادِهِ ﴾ [ البقرة :  
 ٩٠ ] صالح<sup>(٧)</sup> ، وهو مذكور . ﴿ عَلَى غَضَبٍ ﴾ [ البقرة : ٩٠ ] وقف  
 كاف<sup>(٨)</sup> . /

ب/٢٩

﴿ عَذَابٌ مُّهِينٌ ﴾ [ البقرة : ٩٠ ] تام<sup>(٩)</sup> . ﴿ لِمَا مَعَهُمْ ﴾ [ البقرة :

(١) وبه قال الغزال والنكزاوي والأشموني وهو وقف عن الهبطي . انظر : الوقف والابتداء ( ٢٣٢ / ١ ) ، والافتداء ( ٣٠٢ / ١ ) ، وتقييد وقف القرآن ( .. / ١٩٩ ) ، ومنار الهدى ( .. / ٤٤ ) .

(٢) جمع أغلف . أي كأنها في غلاف لا تفهم عنك ولا تعقل شيئاً مما تقول . وهو مثل قوله تعالى ﴿ وَقَالُوا قُلُوبُنَا فِيْ أَكِنَّةٍ مِّمَّا تَدْعُونَا إِلَيْهِ ﴾ يقال : غَلَّفْتُ السيف : إذا جعلته في غلاف ، فهو سيف أغلف ، ومنه قيل لمن لم يُخْتَن : أغلف . انظر : تفسير غريب القرآن ( .. / ٥٧ ) . (٣) انظر : منار الهدى ( .. / ٤٤ ) .

(٤) وبه قال النكزاوي وقال ابن النحاس حسن وقال الغزال والأشموني كافٍ وهو وقف عند الهبطي . انظر : المراجع السابقة مع القطع ( ٧٠ / ١ ) .

(٥) وبه قال الغزال وقال النكزاوي كافٍ وهو وقف عند الهبطي . انظر : المراجع السابقة .

(٦) وبه قال الأشموني وقال الداني والغزال والنكزاوي كافٍ وهو وقف عند الهبطي . انظر : المراجع السابقة مع المكتفى ( .. / ١٦٨ ) .

(٧) قال الغزال والأشموني حسن وقال النكزاوي مفهوم وهو وقف عند الهبطي . انظر : المراجع السابقة .

(٨) وبه قال الداني والنكزاوي وقال الغزال والأشموني حسن وهو وقف عند الهبطي . انظر : المراجع السابقة .

(٩) وبه قال النكزاوي والأشموني وقال الداني والغزال كافٍ وهو وقف عند الهبطي . انظر : المراجع السابقة .

٩١ [ وقف كاف<sup>(١)</sup> . ﴿ إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ [ البقرة : ٩١ ] تام<sup>(٢)</sup> .  
﴿ وَأَنْتُمْ ظَالِمُونَ ﴾ [ البقرة : ٩٢ ] كاف<sup>(٣)</sup> . ﴿ وَأَسْمَعُوا ﴾ [ البقرة :  
٩٣ ] حسن<sup>(٤)</sup> .

﴿ وَعَصَيْنَا ﴾ [ البقرة : ٩٣ ] صالح<sup>(٥)</sup> . ﴿ بِكُفْرِهِمْ ﴾ [ البقرة : ٩٣ ]  
حسن<sup>(٦)</sup> . ﴿ إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ [ البقرة : ٩٣ ] تام<sup>(٧)</sup> . ﴿ إِن كُنْتُمْ  
صَادِقِينَ ﴾ [ البقرة : ٩٤ ] تام<sup>(٨)</sup> . ﴿ أَيْدِيهِمْ ﴾ [ البقرة : ٩٥ ]  
كاف<sup>(٩)</sup> . ﴿ بِالظَّالِمِينَ ﴾ [ البقرة : ٩٥ ] تام<sup>(١٠)</sup> . قوله تعالى :

(١) وبه قال الداني والنكراوي وقال الغزال والأشموني حسن وهو وقف عند الهبطي . انظر : المراجع  
السابقة .

(٢) وبه قال الداني والأشموني وقال الغزال والنكراوي كافٍ وهو وقف عند الهبطي . انظر : المراجع  
السابقة .

(٣) وبه قال النكراوي والأشموني وقال الغزال حسن وقال الداني تام وهو وقف عند الهبطي . انظر :  
المراجع السابقة .

(٤) وبه قال الغزال والأشموني وقال الداني كافٍ وهو وقف عند الهبطي . انظر : المراجع السابقة .

(٥) قال النكراوي مفهوم وهو وقف عند الهبطي . انظر : الاقتداء ( ١ / ٢٠٣ ) ، وتقييد وقف  
القرآن ( .. / ١٩٩ ) .

(٦) وبه قال الغزال والأشموني وقال الداني والنكراوي كافٍ وقال السجاوندي مطلق وهو وقف عند  
الهبطي . انظر : المكتفى ( .. / ١٦٨ ) ، والوقف والابتداء ( ١ / ٢٣٢ ) ، وعلل الوقوف  
( ١ / ٢١٨ ) ، والاقتداء ( ١ / ٢٠٣ ) ، وتقييد وقف القرآن ( .. / ١٩٩ ) ، ومنار الهدى  
( .. / ٤٣ ) .

(٧) وبه قال النكراوي والأشموني وقال الداني والغزال كافٍ وهو وقف عند الهبطي . انظر : المراجع  
السابقة .

(٨) وبه قال الأشموني والنكراوي وقال الغزال كافٍ وهو وقف عند الهبطي . انظر : المراجع السابقة .

(٩) وبه قال الداني والأشموني وقال الغزال حسن وهو وقف عند الهبطي . انظر : المراجع السابقة مع  
المكتفى ( .. / ١٦٨ ) .

(١٠) وبه قال الداني والنكراوي والأشموني وقال الغزال كافٍ وهو وقف عند الهبطي . انظر :  
المراجع السابقة .

﴿ وَلَتَجِدَنَّهْمَ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَوٰةٍ ﴾ [ البقرة : ٩٦ ] إلى آخر الآية ، اللام التي في قوله ﴿ وَلَتَجِدَنَّهْمَ ﴾ [ البقرة : ٩٦ ] لام اليمين ، اكتفى بها عنه ، تقديره : « والله لتجدنهم » والنون مؤكدة لمعنى القسم ، فالهاء والميم ضمير يعود إلى اليهود ، ومعناه : « ولتعلمنهم » .

وقوله تعالى : ﴿ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا ﴾ [ البقرة : ٩٦ ] روي عن أبي العالية والربيع<sup>(١)</sup> أنهما قالا : « هم المجوس »<sup>(٢)</sup> وحكي عن الحسن أنه قال : « هم مشركو العرب »<sup>(٣)</sup> ثم اختلفوا في موضعه من الإعراب ، فقال أكثرهم هو في موضع الجر بالإضافة إليه ، وتقديره : « ولتجدنهم أحرص الناس على حياة ، وأحرص من الذين أشركوا » وإليه ذهب الفراء ، والزجاج ، وشبهه بقولهم : هو أسخى الناس ومن حاتم<sup>(٤)</sup> ، ومعنى الآية « ولتعلمنهم أحرص الناس والمشركون على حياة » وهم المجوس في أصح الأقاويل عنهم ، وإنما خصّهم بالذكر ، وإن كانوا يدخلون تحت ذكره للناس ، للتحية التي كانت لهم إذا عطس العاطس قالوا : عش ألف سنة ، كانوا يقولونها بالفارسية ، فخصهم من بين الناس ، وهم منهم لطول أملهم ، وتلفظهم بهذه الكلمة ، وجعلهم إياها شعاراً لهم ، ولذلك خصّ الألف من سائر الأعداد ، وخصّوا بالذكر كما خصّ النحل والرمان من سائر الفواكه بالذكر في قوله تعالى ﴿ فِيهِمَا فَكِّهَةٌ وَنَخْلٌ ۖ ۝۸۸ ﴾

- 
- (١) الربيع بن خثيم بضم المعجمة وفتح المثناة ، ابن عائذ بن عبد الله الثوري ، أبو يزيد الكوفي ، ثقة عابد مخضرم ، مات قبل سنة خمس وستين للهجرة . انظر ترجمته : تذكرة الحفاظ ( ١ / ٥٤ ) ، الكاشف ( ١ / ٣٩١ ) ، تهذيب التهذيب ( ٣ / ٢٤٢ ) ، تقريب التهذيب ( .. / ٢٠٦ ) .
- (٢) انظر : جامع البيان عن تأويل آي القرآن ( ٢ / ٣٧١ ) ، تفسير ابن أبي حاتم ( ١ / ١٧٩ ) ، والوسيط ( ١ / ١٧٧ ) ، معالم التنزيل ( ١ / ١٢٣ ) ، تفسير ابن كثير ( ١ / ١٢٧ ) .
- (٣) انظر : تفسير ابن أبي حاتم ( ١ / ١٧٨ ) ، والجامع لأحكام القرآن ( ٢ / ٣٤ ) .
- (٤) انظر : معاني القرآن للفراء ( ١ / ٦٢ ، ٦٣ ) ، ومعاني القرآن للزجاج ( ١ / ١٧٨ ) .

وَرُمَّانٌ ﴿ [ الرحمن : ٦٨ ] لما فيهما من زيادة النفع ، فعلى هذا الوجه الذي ذكرت لك يكون الوقف على قوله ﴿ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا ﴾ وفقاً تاماً ، وعليه نصّ أبو حاتم<sup>(١)</sup> .

ويتوجه هاهنا سؤال ، وذلك أن قوله تعالى ﴿ أَحْرَصَ النَّاسِ ﴾ [ البقرة : ٩٦ ] لم يدخل فيه " من " ودخل في قوله ﴿ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا ﴾ ومعناه كما قلنا « وأحرص من الذين أشركوا » ، فلهذا لم يقل أحرص من الناس ، وقال « أحرص من الذين أشركوا » على المعنى الذي ذكرت بهذا السؤال المتوجه ، والجواب أن " أفعل " إذا أضفته إلى جملة هو بعضها ، لم تحتج إلى ذكر " من " والإضافة في باب أفعل لا تكون إلا كذلك ، تقول : " زيد أفضل الناس " ، و " حمارك أفره الحمير " ، و " عبدي خير العبيد " ولا يجوز أن يضاف أفعل إلا إلى جملة هو بعضها ، إما إضافة الواحد إلى جنسه ، أو إضافة البعض إلى الكل ، ولو قلت : " عبدي خير الأحرار " و " حمارك أفره البغال " لم يجز ، لأنك أردت تفضيل الشيء على جنسه ، فلا بد من أن تضيفه إلى ذلك الجنس الذي تفضله عليه ، ليعلم أنه قد فضل أمثاله من جنسه . ولو قلت : " زيد أفضل إخوته " لم يجز ، فإن قلت : " زيد أفضل الإخوة " جاز ، والفصل بينهما أن إخوة زيد هم غير زيد ، وزيد خارج عن جملتهم ، والندليل على ذلك أنه لو سأل سائل فقال : من إخوة زيد ؟ لم يجز أن تذكره في العدد ، فتقول : زيد ، وعمرو ، وبكر ، وخالد ، ولكن تقول : عمرو ، وبكر . وخالد ، فلا تدخل زيدا في جملتهم ، فإذا كان زيد خارجاً من جملة إخوته في الذكر وجب أن يكون غيرهم ، فلم يجز أن تقول أفضل إخوته ، كما لم يجز أن تقول " حمارك أفره البغال " لأن الحمار غير البغال ، كما أن زيدا غير إخوته ، فإذا

(١) قال النحاس : قال أبو حاتم : هذا الوقف الكافي . انظر : القطع والإئتلاف ( ٧٠ / ١ ) .

قلت ” زيد أفضل الإخوة “ جاز ، لأنه أحد الإخوة ، فقال الله تعالى ﴿ وَتَجِدْنَهُمْ ﴾ يعني علماء اليهود<sup>(١)</sup> أحرص الناس ، فأضاف ” أحرص “ إلى ما بعده ، لأنهم من جملة الناس ، ثم قال ﴿ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا ﴾ ومعناه وأحرص من الذين أشركوا ، فدخلت ” من “ هاهنا ، لأن اليهود غير الجوس ، كما تقول زيد أفضل من إخوته ، والخيل أفضل من الحمير ، إذا اختلف الجنس دخلت ” من “ ، وإذا أضيف الفعل إلى الجنس الذي هو منه لم نحتج إلى ” من “ كما قد بينت لك ؛ فاعلم ذلك .

وقيل في معناه وجه آخر ، وهو أن قوله ﴿ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا ﴾ في موضع رفع ، ويُضَمُّ لقوله يودّ فاعل ، تقديره : ومن الذين أشركوا من يودّ أحدهم لو يعمر ألف سنة ؛ وأنشدوا لذي الرمة<sup>(٢)</sup> :

مطلوا ومنهم دمعه سابق له      وآخر يذري دمعة العين بالمهد<sup>(٣)</sup>

ومعناه : ومنهم من دمعه سابق له ، فحذف ” من “ . قال علي بن عيسى : « حذف من لا يجوز إن كانت موصولة ، لأن الموصول لا يحذف في شيء من الكلام وتترك صلته » قال : « كذلك إن كانت موصوفة لم يجوز حذفها لأن الصفة لا تقوم مقام الموصوف ، إلا إذا كانت اسماً مثله<sup>(٤)</sup> » قلت انتهى كلامه ؛

(١) انظر : جامع البيان عن تأويل آي القرآن ( ٢ / ٣٦٩ ) .

(٢) هو غيلان بن عقبة بن بهيش ، ويكنى أبا الحارث من بني صعب بن ملكان بن عدي بن عبد مناة . والرمة بضم الراء وهي الحبل البالي ، ونسب إليها لشعر قاله . انظر : الشعر والشعراء ( ١ / ٥٢٤ ) .

(٣) هذا البيت لذي الرمة وهو في ديوانه ( ١ / ١٤١ ) ، والبحر المحيط ( ٣ / ٢٦٢ ) .

(٤) انظر : الكتاب لسبويه ( ٢ / ١٠٥ - ١٠٦ ) ، ومعاني القرآن للفراء ( ١ / ٢١ ) ، والمقتضب

( ١ / ٣٩ ) ، والأصول ( ٢ / ٣٢٥ ) ، والمفصل ( ٠٠ / ١٤٥ ، ١٤٦ ) .

وإذا ذهبنا بالآية إلى هذا الوجه كان الوقف عند قوله ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ  
النَّاسِ عَلَى حَيَوَةٍ﴾ [البقرة : ٩٦] وتبدئ بقوله ﴿وَمِنَ الَّذِينَ  
أَشْرَكُوا﴾ على معنى "ومن الذين أشركوا من يود أحدهم" وعلى الوجه  
الأول لا يوقف عند قوله ﴿عَلَى حَيَوَةٍ﴾ ولكن يوقف على قوله ﴿وَمِنَ  
الَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾ وفيه/ وجه آخر ، وهو أن تكون على التقديم والتأخير،  
ومعناه وقوماً أو وطائفة من الذين أشركوا ولتجدنهم أحرص الناس على حياة ،  
وهو وجه محتمل مقول ، فالوقف في هذا الوجه على قوله ﴿وَمِنَ الَّذِينَ  
أَشْرَكُوا﴾ كما هي في الوجه الأول . ﴿أَنْ يُعَمَّرَ﴾ [البقرة : ٩٦] وقف  
كاف<sup>(١)</sup> . ﴿بِمَا يَعْمَلُونَ﴾ [بقرة : ٩٦] تام<sup>(٢)</sup> . ﴿لِلْمُؤْمِنِينَ﴾  
[البقرة : ٩٧] تام<sup>(٣)</sup> . ﴿عَدُوِّ لِّلْكَافِرِينَ﴾ [البقرة : ٩٨] تام<sup>(٤)</sup> .  
﴿بَيِّنَاتٍ﴾ [البقرة : ٩٩] كاف<sup>(٥)</sup> . ﴿الْفٰسِقُونَ﴾ [البقرة : ٩٩]

أ/٣٠

(١) وبه قال الداني والنكزاي وقال ابن الأثيري والغزال والأشموني حسن وقال السجاوندي مطلق  
وقال الأخفش سعيد : تام وهو وقف عند الهبطي . انظر : الإيضاح ( ١ / ٥٢٥ ) ، والقطع  
( ١ / ٧١ ) ، والوقف والابتداء ( ١ / ٢٣٣ ) ، وعلل الوقوف ( ١ / ٢٢٠ ) ، وتقييد وقف  
القرآن ( .. / ١٩٩ ) ، ومنار الهدى ( .. / ٤٤ ) .

(٢) وبه قال ابن النحاس والداني والغزال والنكزاي والأشموني وهو وقف عند الهبطي . انظر :  
المراجع السابقة .

(٣) وبه قال ابن النحاس والأشموني والنكزاي وقال الداني والغزال كافٍ وهو وقف عند الهبطي .  
انظر : المرجع السابقة .

(٤) وبه قال الأشموني وقال الداني والغزال والنكزاي كافٍ وهو وقف عند الهبطي . انظر : المرجع  
السابقة .

(٥) وبه قال النكزاي والأشموني وقال الغزال حسن وهو وقف عند الهبطي . انظر : المرجع السابقة .



تام<sup>(١)</sup> . ﴿ نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ ﴾ [ البقرة : ١٠٠ ] هو جائز<sup>(٢)</sup> ، وليس  
 بمنصوص عليه . ﴿ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [ البقرة : ١٠٠ ] تام<sup>(٣)</sup> . ﴿ لَا يَعْلَمُونَ ﴾  
 [ البقرة : ١٠١ ] كاف<sup>(٤)</sup> ، والواو الذي في قوله ﴿ وَاتَّبَعُوا ﴾ [ البقرة :  
 ١٠٢ ] واو عطف ، إلا أنه عطف جملة على جملة ، فلذلك جاز الوقف عليه .  
 ﴿ عَلَىٰ مُلْكٍ سَلِيمٍ ﴾ [ البقرة : ١٠٢ ] كاف<sup>(٥)</sup> ، وهو أحسن من الأول .  
 ﴿ كَفَرُوا ﴾ [ البقرة : ١٠٢ ] وقف صالح<sup>(٦)</sup> .

قوله تعالى : ﴿ يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنزِلَ عَلَىٰ الْمَلَائِكَةِ ﴾  
 [ البقرة : ١٠٢ ] اختلفوا في " ما " من قوله ﴿ وَمَا أُنزِلَ عَلَىٰ الْمَلَائِكَةِ ﴾  
 فقيل هو بمعنى " الذي " <sup>(٧)</sup> فإذا قلت هو جحد<sup>(٨)</sup> ، فلا إعراب له ، لأنه يكون  
 حرفاً ، والحرف لا يعرب ، وإن قلنا هو بمعنى " الذي " فلا بد أن يكون له

(١) وبه قال الأشموني وقال الداني والغزال والنكزاي كافٍ وهو وقف عند الهبطي . انظر : المراجع  
 السابقة .

(٢) وبه قال الأشموني وقال النكزاي مفهوم وهو وقف عند الهبطي . انظر : الاقتداء ( ١ / ٣٠٥ ) ،  
 وتقييد وقف القرآن ( .. / ١٩٩ ) ، ومنار الهدى ( .. / ٤٥ ) .

(٣) وبه قال الأشموني وقال الداني والنكزاي كافٍ وهو وقف عند الهبطي . انظر : مراجع السابقة  
 مع المكتفى ( .. / ١٦٩ ) .

(٤) وبه قال الداني والغزال والنكزاي والأشموني وقال ابن الأنباري تام وهو وقف عند الهبطي .  
 انظر : المراجع السابقة مع الإيضاح ( ١ / ٥٢٥ ) .

(٥) وبه قال الأشموني وقال نافع تام وقال الغزال والداني حسن وقال السجاوندي جائز وهو وقف  
 عند الهبطي . انظر : المراجع السابقة مع القطع ( ١ / ٧٢ ) ، وعلل الوقوف ( ١ / ٢٢٢ ) .

(٦) قال الداني والغزال والأشموني حسن وقال النكزاي كافٍ وهو وقف عند الهبطي . انظر :  
 المراجع السابقة .

(٧) انظر : جامع البيان ( ٢ / ٤٢٠ ) .

(٨) انظر : جامع البيان ( ٢ / ٤١٩ ) .

موضع من الإعراب ، واختلفوا حيثُذِي في موضعه من الإعراب ، فقال قوم : منصوب بالعطف على قوله ﴿ مَا تَتْلُوا الشَّيْطِينُ ﴾ [ البقرة : ١٠٢ ] . وقال آخرون : هو منصوب بالعطف على السحر من قوله تعالى ﴿ يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ ﴾ . وقيل موضعه جرُّ بالعطف على ﴿ مُلْكِ سُلَيْمَانَ ﴾<sup>(١)</sup> كأنه قال : على ملك سليمان ، وعلى ما أنزل على الملكين ؛ ويجوز أن يكون تقدير هذا الوجه على عهد ملك سليمان ، وعهد ما أنزل على الملكين ، ويجوز أيضاً أن يكون تقدير هذا الوجه : واتبعوا ما كذبت الشياطين على ملك سليمان ، وعلى ما أنزل على الملكين ؛ والجرُّ في قوله ﴿ وَمَا أَنْزَلَ عَلَى الْمَلَائِكَةِ ﴾ وجهه ضعيف ، وهو ما ذكرته .

واختلفوا في قوله تعالى ﴿ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ ﴾ [ البقرة : ١٠٢ ] فقال قوم معناه : في ملك سليمان ، وقال آخرون : معناه على عهد ملك سليمان<sup>(٢)</sup> ، والواو الذي هو ضمير الجماعة في قوله ﴿ وَأَتَّبَعُوا ﴾ يرجع إلى اليهود الذين كانوا في زمن النبي ﷺ ، وقال قوم : بل يرجع إلى اليهود الذين كانوا في زمن سليمان عليه السلام ، وقيل : بل المراد به سائر اليهود<sup>(٣)</sup> ؛ ومعنى قوله ” تتلوا ” تقرأ من قولهم ” تلا الكتاب والقرآن ” وقيل معناه ” تتبع ” ، يقال تلاه ، إذا تبعه والتالي : التابع ، وهو فعل مضارع جاء بمعنى الماضي ، كأنه قال ” واتبعوا

(١) انظر : مشكل إعراب القرآن ( ١ / ١٠٦ ) ، والفريد في إعراب القرآن المجيد ( ١ / ٣٤٩ ) ، والبحر المحيط ( ١ / ٤٩٧ ) .

(٢) انظر : معاني القرآن للفراء ( ١ / ٦٣ ) ، جامع البيان عن تأويل آي القرآن ( ٢ / ٤١٢ ) ، معاني القرآن نزجاج ( ١ / ١٨٣ ) ، والمحزر الوجيز ( ١ / ٤١٤ ) ، والبحر المحيط ( ١ / ٤٩٤ ) ، وجامع لأحكام القرآن ( ٢ / ٤٢ ) .

(٣) انظر : جامع البيان عن تأويل آي القرآن ( ٢ / ٤٠٥ ، ٤٠٧ ، ٤٠٨ ) ، والمحزر الوجيز ( ١ / ٤١٣ ) ، والبحر المحيط ( ١ / ٤٩٤ ) .

ما تلت الشياطين “ أي قرأت ؛ وفي الوجه الآخر ” واتبعوا ما تبعت الشياطين “  
ويحتمل أن يكون معناه ” واتبعوا ما كانت الشياطين تتلوا على ملك سليمان “  
وهذا الوجه هو الذي ذكره الزجاج في كتابه ، قال : « والذي كانت الشياطين  
تلته في ملك سليمان كتابٌ في السحر »<sup>(١)</sup> وكان أبو علي ينكر هذا الوجه ،  
ويختار الوجه الأول ، وهو أن يكون المراد به الماضي ، وجعله كقوله تعالى  
﴿ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ مِنْ قَبْلُ ﴾ [ البقرة : ٩١ ] ومعناه : فلم قتلتم ،  
إلا أنه لما اتصل بقوله ” من قبل “ علم أن المراد به الماضي ، ولما اتصل الكلام في  
الآية بعهد سليمان دلّ على أن مقال المضارع يراد به الماضي أيضاً ؛ وذكر أبو  
علي فيه وجهاً ثالثاً وأجازه ، وهو أن يكون ما تتلوا على بابه لا يراد به  
الماضي ، ولكن يُجعل حكاية للحال وإن كان الحال قد مضى على التوسّع ،  
كقوله تعالى ﴿ وَإِذْ نَجَّيْنَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ ﴾  
[ البقرة : ٤٩ ] فقوله ﴿ يَسُومُونَكُمْ ﴾ حكاية للحال في الوقت الذي وقع  
فيه ، وإن كان آل فرعون منقرضين في وقت هذا الخطاب ، وموضع الفعل  
نصب بالحال<sup>(٢)</sup> ، وتفسير الآية أن سليمان لما ابتلي ، أخرجت الشياطين في تلك  
المدة ضروباً من السحر ، وزعموا أنها عزائم ، وأن سليمان عليه السلام بها  
كان يضبط الملك ، ويقهر الخلق ، فقال تعالى ﴿ وَأَتَّبَعُوا ﴾ يعني اليهود ،  
﴿ مَا تَتْلُوا الشَّيْطِينُ ﴾ يعني تلت أي قرأت ، وقيل تلت بمعنى كذبت على  
ملك سليمان يعني في ملك سليمان ، فإن قيل فلم قلت معناه في ملك سليمان ،  
وكان ملكه قد ذهب عنه ، فالجواب أن سليمان عليه السلام كان في حكم  
الملك لأنه لم يذهب عنه ذهاباً لم يرجع إليه ، فكان كالغائب عنه ،

(١) انظر : معاني القرآن ( ١ / ١٨٣ ) .

(٢) انظر : إعراب القرآن للنحاس ( .. / ١٧٣ ) ، والبحر المحييط ( ١ / ٣٥١ ) ، والدر المصون

( ١ / ٣٤٤ ) ، والجدول في إعراب القرآن ( ١ / ٩٤ ) .

وإذا غاب الرجل عن داره لم يخرج من ملكه ، وقيل معنى قوله على ملك سليمان على عهد ملك سليمان ، والقولان قريان غير أن هذا الوجه يقدر فيه حذف المضاف ، وفي الوجه الأول يكون ” على ” بمعنى ” في ” ولا يقدر فيه الحذف والسؤال متوجه على الوجهين جميعاً ، والجواب ما ذكرته ، وقيل إذا جعلت ” على ” بمعنى ” في ” جاز أن يقدر حذف المضاف أيضاً ، والتقدير ما تتلوا الشياطين في ذهاب ملك سليمان ، والسؤال الذي ذكرته لا يتوجه هاهنا ، وقال بعض أهل المعاني : واتبعوا ما تتلوا الشياطين معناه واتبعوا ما تلت الشياطين على ملك سليمان ، ثم جعل تلت بمعنى كذبت ، وزعم أنه يقال ” تلا عليه ” إذا كذب عليه ، و” تلا عنه ” إذا صدق ؛ والله أعلم .

ب/٣٠

وكان تقدير هذا الوجه أن الشياطين كذبت على / ملكه بقوله أن ملكه ثبت بالسحر والنيرنجيات وسموها عزائم ، هذا الذي يقع لي في تفسير هذه المقالة ، وعلى سائر هذه الوجوه يكون ” ما ” بمعنى الذي وموضعه نصب ، وقد يحتمل عندي أن يكون ” ما ” وما بعده بمعنى المصدر ويكون موضعه نصباً ولا يبعد ذلك ولا أعلمه مقولاً والله أعلم بالصواب ، وأما قوله ﴿ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ ﴾ فهو بمعنى النفي لا خلاف فيه ، ومعناه ما عمل بالسحر ، ولم يعتقد صحته ، لأن الساحر الذي يزعم أنه يقلب الجماد حيواناً ، وأنه يخلق الأجسام ويقدر على خلقها كافر بالله تعالى ، فقال تعالى ﴿ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ ﴾ رداً على الشياطين ، لأنهم زعموا أن سليمان استولى على الملك بالسحر الذي ادعوا عليه ، وفيه وجه آخر وهو أن اليهود زعموا أن سليمان عليه السلام كان ساحراً ، فالله تعالى برّاه من السحر ، ومما ادعوا عليه ، فعلى هذا الوجه يكون قوله ﴿ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ ﴾ رداً على اليهود ، وعلى الوجه الأول يكون رداً على الشياطين ، والسبب الذي من أجله أضافت اليهود السحر إلى سليمان عليه السلام هو أن سليمان كان جمع كتب السحر تحت كرسیه ، وقيل في خزائنه كيلا يعمل به ، فلما مات وظفر به قالت الشياطين « بهذا كان يتم ملكه » وشاع في اليهود

وقبلته ، وفشا فيهم أن سليمان عليه السلام كان ساحراً ، فلما بعث الله محمداً ﷺ بالرسالة ، خاصموه بتلك الكتب ، وادعوا عليه أنه كان ساحراً ، فأنزل الله تعالى ﴿وَاتَّبِعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيْطِينُ﴾ [ البقرة : ١٠٢ ] الآية .

وقيل بل كتبت الشياطين بأمر ذهاب ملكه سحراً كبيراً على لسان آصف بن برخيا<sup>(١)</sup> ، وذكر في أوله « هذا ما علم آصف بن برخيا سليمان الملك » ثم دفنوه تحت مصلاه ، فاستخرجوها ، فإذا فيها شرك ، فأنكره علماءهم وصلحاءهم ، وقبلته السفلة ، ورفضوا كتبهم الذي جاء بها أنبياءهم ، وتمسكوا بالسحر ، ونشأ فيهم ، إلى أن ظهر رسول الله ﷺ فأنزل الله تعالى عليه براءة سليمان في الآية ، فأما قوله تعالى ﴿عَلَى الْمَلَائِكَةِ﴾ فقرأه الجماعة بفتح اللام على أنهما من الملائكة ، وقرأه ابن عباس ، والضحاك بن مزاحم<sup>(٢)</sup> بكسر اللام على أنه تثنية ملك من ملوك الأرض<sup>(٣)</sup> ، فمن جعلهما من الملائكة قال : أنزلهما الله تعالى من السماء ، وجعلهما بهيئة الإنس ، حتى تبينوا للناس بطلان السحر ، وكيف اختيال السحرة وتمويههم على الناس ليحتملوه ، ولا يلتبس

---

(١) آصف بن برخيا بن شمعي ، كاتب سليمان بن داود كان يعرف اسم الله الأعظم وقيل هو ابن خالة سليمان عبراني . انظر : الفهرست ( ١ / ٤٣٠ ) ، وكرامات أولياء الله عز وجل ، لهبة الله بن الحسن الطبري اللالكائي ، ت سنة ثمان عشرة وأربعمائة للهجرة . الطبعة الأولى ، دار طيبة ، الرياض ( .. / ٧٢ ) ، وتاريخ بغداد : لأحمد بن علي الخطيب البغدادي ، ت سنة ثلاث وستون وأربعمائة للهجرة ، دار الكتب العلمية ، بيروت ( ١٣ / ٣٤٩ ) .

(٢) الضحاك بن مزاحم الهلالي أبو القاسم وأبو محمد الخراساني ، قال عنه ابن حجر : صدوق كثير الإرسال ، مات سنة خمس ومائة للهجرة . انظر ترجمته في : تهذيب الكمال ( ١٣ / ٢٩١ ) ، الكاشف ( ١ / ٥٠٩ ) ، غاية النهاية ( ١ / ٣٣٧ ) ، تهذيب التهذيب ( ٤ / ٤٥٣ ) ، التقريب ( ٠٠ / ٢٨٠ ) .

(٣) انظر : المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، لأبي الفتح عثمان بن جني ت سنة اثنتان وتسعون وثلثمائة للهجرة ، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ( ١ / ١٨٥ ) ، والمحزر الوجيز ( ١ / ٤١٧ ) ، والبحر المحييط ( ١ / ٤٩٧ ) ، وروح المعاني ( ١ / ٣٤٢ ) .

عليهم السحر بالمعجزات وآيات الأنبياء التي يستدل بها على صدقهم ، وصحة نبوءتهم ، فيبطل السحر ليمتحن الناس بالسحر المنزل عليهما ، كما امتحن بالنهر في قوله ﴿ فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي ﴾ [ البقرة : ٢٤٩ ] فيكون إنزال السحر على سبيل الامتحان للناس بإنزاله ، وهذا غير الوجه الأول ، ويقويه ما حكى عن الحسن وقتادة<sup>(١)</sup> أنهما قالا : « أخذ عليهما أن لا يعلما حتى يقولوا إنما نحن فتنة<sup>(٢)</sup> فلا تكفر<sup>(٣)</sup> » ومعناه لا تكفر بالعمل بالسحر ، وقيل فلا تكفر بواحد منهما بتعلمه أو العمل به ، وهذان الوجهان يوجبان أن يكون " ما " في قوله ﴿ وَمَا أُنزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ ﴾ بمعنى " الذي " <sup>(٤)</sup> كأنه قال واتبعوا - يعني اليهود - ما تلت الشياطين من السحر ، والذي أنزل على الملكين من السحر على وجه الامتحان أو الإبانة والتحذير ، وقال قوم أنزل الله تعالى هذين الملكين من السماء على صورة الإنس ، لتحكما بين الناس ، وقيل ابتلاهما الله بتركيب الشهوات فيهما ، وإنزالهما إلى الأرض ، لأن الملائكة استعظمت العاصي من بني آدم ، فقد جاء في بعض الأخبار أن الله تعالى قال لهم اختاروا ملكين ، فاختاروا هاروت وماروت ، فأنزلهما الله تعالى إلى الأرض ،

(١) قتادة بن دعامة بن قنادة أبو الخطاب السدوسي البصري الضريير ، المفسر ، قال عنه الإمام أحمد بن حنبل : عالم بالتفسير وباختلاط العلماء ، وكان أحفظ أهل البصرة ، لا يسمع شيئاً إلا حفظه ، قرئت عليه صحيفة جابر مرة فحفظها ، قال عنه ابن حجر : ثقة ثبت . ت سنة ثمان عشرة ومائة للهجرة . انظر ترجمته : الأنساب ( ٣ / ٢٣٥ ) ، إنباه الرواة ( ٣ / ٣٥ ) ، تهذيب الكمال ( ٢٣ / ٤٩٨ ) ، تذكرة الحفاظ ( ١ / ١٢٢ ) ، سير أعلام النبلاء ( ٥ / ٢٦٩ ) ، الكاشف ( ٢ / ١٣٤ ) ، غاية النهاية ( ٢ / ٢٥ ) ، تهذيب التهذيب ( ٨ / ٣٥١ ) ، التقريب ( .. / ٤٥٣ ) .

(٢) أي ابتلاء واختبار . انظر : تفسير غريب القرآن ( .. / ٥٩ ) ، ومفردات ألفاظ القرآن ( .. / ٦٢٣ ) .

(٣) انظر : جامع البيان عن تأويل آي القرآن ( ٢ / ٤٢٠ ) ، وتفسير ابن أبي حاتم ( ١ / ١٩٢ ) .

(٤) انظر : جامع البيان عن تأويل آي القرآن ( ٢ / ٤٢٣ ) .

وركب فيهما الشهوات ، ففعلا ما فعلا ، ولذلك قصة مذكورة في كتب المفسرين<sup>(١)</sup> ، فعلى هذين الوجهين يحتمل أن يكون " ما " في قوله ﴿ وَمَا أَنْزَلَ

(١) تعددت الروايات في ذكر القصة وأوردها المفسرون في كتبهم ومن تلك الروايات ما ذكره ابن أبي حاتم في تفسيره عن ابن عباس قال : لما وقع الناس من بعد آدم فيما وقعوا فيه من المعاصي والكفر بالله ، قالت الملائكة في السماء : يا رب هذا العالم الذي إنما خلقتهم لعبادتك وطاعتك وقد وقعوا فيما وقعوا فيه وارتكبوا الكفر وقتل الأنفس وأكل مال الحرام والزنا والسرقه وشرب الخمر فجعلوا يدعون عليهم ولا يعذرونهم ، فقيل إنهم في غيب فلم يعذروهم ، فقيل لهم اختاروا منكم من أفضلكم ملكين أمرهما ، وأنهاهما فاختاروا هاروت وماروت فأهبطا إلى الأرض ، وجعل لهم شهوات بني آدم وأمرهما الله أن يعبداه ولا يشركا به شيئا ونهيا عن قتل النفس الحرام وأكل مال الحرام وعن الزنا والسرقه وشرب الخمر ، فلبثا في الأرض زمانا يحكمان بين الناس بالحق وذلك في زمان إدريس وفي ذلك الزمان امرأة حسنها في النساء كحسن الزهرة في سائر الكواكب وإنهما أتيا عليها فخضعا لها القول ، وأرادها عن نفسها فأبت إلا أن يكونا على أمرها وعلى دينها ، فسألا عن دينها فأخرجت لهما صنما ، فقالت : هذا أعبده ، قالا : لا حاجة لنا في عبادة هذا فذهبا فغبرا ما شاء الله ، ثم أتيا عليها فأرادها على نفسها ، ففعلت مثل ذلك فذهبا ثم أتيا عليها فأرادها على نفسها ، فلما رأتهما قد أتيا أن يعبدا الصنم ، قالت لهما : فاختاروا أحد الخلال الثلاث إما أن تعبدا الصنم وإما أن تقتلا هذه النفس ، وإما أن تشربا هذا الخمر ، فقالا : كل هذا لا ينبغي وأهون هذا شرب الخمر ، فشربا الخمر فأخذت فيهما ، فواقعا المرأة فحشيا أن تخبر الإنسان عنهما فقتلاهما فلما ذهب عنهما السكر ، وعلما ما وقعوا به من الخطيئة أرادا أن يصعدا إلى السماء فلم يستطيعا وحيل بينهما وبين ذلك ، وكشف الغطاء فيما بينهما وبين أهل السماء ، فنظرت الملائكة إلى ما وقعوا فيه من الخطيئة ، فعجبوا كل العجب وعرفوا أنه من كان في غيب فهو أقل خشية فجعلوا بعد ذلك يستغفرون لمن في الأرض فنزل في ذلك ﴿ وَالْمَلَكَةُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِمَنْ فِي الْأَرْضِ ﴾ فقيل لهما اختاروا عذاب الدنيا ، أو عذاب الآخرة فقالا : أما عذاب الآخرة فلا انتطاع له وأما عذاب الدنيا فإنه ينقطع ويذهب فاختارا عذاب الدنيا فجعلوا ببابل فهما يعذبان . انظر : تفسير ابن أبي حاتم ( ١ / ١٨٩ ، ١٩٠ ) .

قال الإمام الألويسي في تفسيره إن الآثار التي وردت في ذلك بلغت طرقها نيفا وعشرين ، فقد أنكره جماعة منهم القاضي عياض ، وذكر أن ما ذكره أهل الأخبار ونقله المفسرون في قصة هاروت وماروت لم يرد منه شيء - لا سقيم ولا صحيح - عن رسول الله ﷺ - وليس هو شيئا يؤخذ بالقياس - وذكر أبي حيان في البحر أن جميع ذلك لا يصح منه شيء . انظر : روح المعاني ( ١ / ٣٤١ ) ، والبحر المحيط ( ١ / ٤٩٨ ) .

عَلَى الْمَلَكَيْنِ ﴿﴾ بمعنى "الذي" أيضاً ، كأنه أنزل عليهما السحر للأمرين اللذين تقدم ذكرهما ، ويحتمل أن يكون بمعنى الجحد ، كأنه قال لم ينزل على الملكين السحر والباطل ، وإنما أنزل عليهما الأحكام ، وأمرنا بنصرة الحق ، وإبطال الباطل ، فمن جعل "ما" في قوله ﴿﴾ وَمَا أَنْزَلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ ﴿﴾ بمعنى الجحد<sup>(١)</sup> ، وقف على قوله ﴿﴾ يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ ﴿﴾ وابتدأ بقوله ﴿﴾ وَمَا أَنْزَلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ ﴿﴾ بمعنى الجحد ، ومن جعله بمعنى "الذي" لم يقف على قوله ﴿﴾ يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ ﴿﴾ ، ومن قرأ "الملكين" بكسر اللام قال كانا رجلين من أهل بابل<sup>(٢)</sup> ساحرين ، وحكي عن الضحاك أنه قال : «هما علجان<sup>(٣)</sup> من أهل بابل»<sup>(٤)</sup> ، وهو موضع بقرب الكوفة وقيل موضع دُنباوند<sup>(٥)</sup> ، ويجب أن يكون على هذا الوجه "ما" في قوله ﴿﴾ وَمَا أَنْزَلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ ﴿﴾ بمعنى الجحد ، ومعناه أن السحر الذي كان يتعاطاه الساحران لم ينزل من السماء ، وإنما هو شيء اخترعاه من أنفسهما ، وهو باطل ، وقيل كانا

(١) انظر : جامع البيان عن تأويل آي القرآن ( ٢ / ٤٢٤ ) .

(٢) بابلُ : بكسر الباء : اسم ناحية من الكوفة والحلّة ، ينسب إليها السحر والخمر ، قال المفسرون في قوله تعالى ﴿﴾ وَمَا أَنْزَلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِيَابِلَ هَرُوتَ وَمَرْوَتَ ﴿﴾ قيل بابل العراق ، وقيل بابل دُنباوند ، وقال أبو الحسن بابل الكوفة ، وقال أبو معشر : الكلدانيون هم الذين كانوا ينزلون بابل في الزمن الأول . انظر : معجم البلدان ( ١ / ٣٦٧ ) .

(٣) العِلْجُ : الرجل الشديد الغليظ ، وقيل هو كل ذي حية . انظر : الصحاح ( ١ / ٣٣٠ ) ، ولسان العرب ( ٢ / ٣٢٦ ) .

(٤) انظر : معالم التنزيل ( ١ / ١٢٩ ) ، والمحزر الوجيز ( ١ / ٤١٧ ) ، وتفسير ابن كثير ( ١ / ١٣٤ ) ، والدر المنثور ( ١ / ٩٦ ) .

(٥) دُنبَاوُنْدُ : بضم أوله ، وسكون ثانيه وبعده باء موحدة ، وبعده الألف واو ثم نون ساكنة ، وآخره دال ، لغة في دُباوُنْدُ : وهو جبل من نواحي الرِّيِّ . انظر : معجم البلدان ( ٢ / ٥٤٠ ) .



١/٣١ ملكين من ملوك / الأرض يفصلان بين الناس ، وعلى هذا الوجه أيضاً يكون ﴿ وَمَا أَنْزَلَ عَلَى الْمَلَائِكَةِ ﴾ . بمعنى الجحد ، وقد قيل للملكين بكسر اللام هما سليمان وداوود عليه السلام ، ولم ينزل السحر عليهما ، وهذا التفصيل الذي ذكرته ، ونصت عليه من الوجوه التي يقع فيها ” ما “ . بمعنى الجحد ، والوجوه التي تقع فيها . بمعنى ” الذي “ هو شيء قتلته على حسب اجتهادي ، ولم يسمع للمتقدمين القول فيه ؛ والله أعلم بالصواب .

وقوله ﴿ هَرُوتَ وَمَرُوتَ ﴾ [ البقرة : ١٠٢ ] هما صفتان للملكين عطفتا عليهما عطف البيان ، لأن الصفة المحضة تكون مشتقة من فعل ، وهاروت وماروت إسمان ليسا بمشتقين من فعل ، ويحتمل أن يكونا بدلين من الملكين ، وعلى الوجهين جميعاً يكون موضعهما خفضاً ، إلا أنهما لا ينصرفان للعجمة والتعريف ، ففتحا لذلك ، والوقف على ﴿ هَرُوتَ وَمَرُوتَ ﴾ تام وقرأ الزهري<sup>(١)</sup> والضحاك هاروت وماروت بالرفع<sup>(٢)</sup> وللرفع وجهان : أحدهما أن يكون التقدير ، وهما هاروت وماروت ، ويكون الاسمان خبر مبتدأ محذوف ، فعلى هذه القراءة وهذا التأويل يجوز أن يكون الوقف على قوله ﴿ بَبَابِلَ ﴾ ثم يبدأ ﴿ هَرُوتَ وَمَرُوتَ ﴾ وهذا من شذوذ الوقوف ، لأن الرفع شاذ لا يؤخذ به ، ولا أرى لأحد أن يتعمده ، وللرفع وجه آخر ، وهو أن يرتفع بالظرف ، وتقديره : هاروت وماروت ببابل ، كما تقول ” زيد وعمرو بمكة “ فعلى هذا

(١) محمد بن مسلم بن عبيد الله الزهري ، أبو بكر أحد الأعلام ، قال عنه ابن جعفر : فقيه حافظ متفق على جلالته وإتقانه ، وقد وردت عنه الرواية في حروف القرآن وقرأ على أنس بن مالك ، ت سنة أربع وعشرين ومائة للهجرة . انظر ترجمته : الكاشف ( ٢ / ٢١٩ ) ، غاية النهاية ( ٢ / ٢٦٢ ) ، التقريب ( .. / ٥٠٦ ) .

(٢) انظر : المحرر الوجيز ( ١ / ٤١٨ ) ، والبحر المحييط ( ١ / ٤٩٨ ) ، وروح المعاني ( ١ / ٣٤٢ ) .

التأويل للرفع يكون الوقف على قوله تعالى ﴿ وَمَا أَنْزَلَ عَلَى الْمَلَائِكَةِ ﴾ وتبتدئ ﴿ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ ﴾ وهذا الوقف أبعد من الأول لبعده وجهه عند أهل التفسير ، ولم أذكر هذين الوقفين وأمثالهما من الشذوذ ليعتمدها القارئ ، وإنما ذكرتها ليحيط علم المقرئ سائر ما جاء عنهم من الوقوف ، لأننا لما شرعنا في هذا الكتاب شرطنا في أوله التقصي ، واستيعاب ما يتعلق بهذا العلم ، واستيعابه يأتي على المعروف ، والمجهول ، والمستعمل ، والشاذ المرفوض ، فكل وقف بني على قراءة معروفة مستعملة حسن تعمده ، وكل وقف بُني على قراءة شاذة جاز تعمد قطع النفس عنده ، وإن كان الأحسن تجاوزه لينبئ من نفسه معرفته ؛ فيعلم ذلك .

قوله تعالى ﴿ فَلَا تَكْفُرْ ﴾ [ البقرة : ١٠٢ ] وقف كاف ، وليس بتام لأن قوله تعالى ﴿ فَيَتَعَلَّمُونَ ﴾ [ البقرة : ١٠٢ ] معطوف بالفاء على ما قبله ، واختلفوا في المعطوف عليه ، فقيل عطف على قوله ﴿ يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ ﴾ فيتعلمون ، وقيل بل عطف على التأويل ، والمعنى فلا تكفر فيأتون يتعلمون ، وقيل هو معطوف على قوله ﴿ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا ﴾<sup>(١)</sup> [ البقرة : ١٠٢ ] وهذا وجه أجازة أبو علي ، قال : « لأن كفروا في موضع رفع ، فجاز أن يعطف عليه المرفوع » ، وأجاز أبو علي أيضاً أن يكون مرفوعاً بخبر مبتدأ محذوف<sup>(٢)</sup> ، ولم يقدر له تقدير ، وأظنه يكون على تقدير « فالناس يتعلمون » وعلى سائر الوجوه التي يكون فيها قوله ﴿ فَيَتَعَلَّمُونَ ﴾ معطوفاً على ما قبله ، يكون الوقف على قوله ﴿ فَلَا تَكْفُرْ ﴾ وقفاً كافياً ، وليس بتام

(١) انظر : مشكل إعراب القرآن ( ١ / ١٠٦ ) ، والفريد في إعراب القرآن المجيد ( ١ / ٣٥٠ ) .

(٢) لم أقف على قوله .

ولا حسن ، لأن القاعدة التي بنيت عليها ترتيب الوقوف في هذا الكتاب هو أن الحسن فوق الكافي في الرتبة ، فوسمت هذا الوقف بالكافي لقصور منزلة الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه في الحسن عند أهل العربية ، وعلى الوجه الذي ذكره أبو علي من أنه يكون خبر مبتدأ محذوف يكون الوقف على قوله ﴿ فَلَا تَكْفُرْ ﴾ وقفاً حسناً<sup>(١)</sup> ، لأن المبتدأ المحذوف يدل عليه خبره ، فهو في حكم المذكور ، فكأنه ابتداءً بجملة تامة من مبتدأ وخبر ، ولو كان المبتدأ مذكوراً في الكلام لحكمت عليه بالتمام .

﴿ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ ﴾ [ البقرة : ١٠٢ ] وقف حسن<sup>(٢)</sup> . ﴿ الْإِذْنَ بِإِذْنِ اللَّهِ ﴾ [ البقرة : ١٠٢ ] وقف كاف ، واختلفوا في معنى قوله ﴿ الْإِذْنَ بِإِذْنِ اللَّهِ ﴾ قال قوم معناه إلا تخلية الله تعالى ، وتصديقه ما روي عن الحسن أنه قال : « من شاء الله منعه ، فلم يضره السحر ، ومن شاء خلّى بينه وبينه ، فضره »<sup>(٣)</sup> وقال آخرون : معنى بإذن الله بعلم الله<sup>(٤)</sup> ، يقال : أذن يأذن إذناً من قوله تعالى ﴿ فَأَذْنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ [ البقرة : ٢٧٩ ] أي فاعلموا بحرب من الله ورسوله ، قال أبو علي : « معناه أنكم في امتناعكم من

(١) وبه قال ابن الأنباري والغزالي وقال الداني والأشموني كافٍ وقال الأخفش ونافع تام وهو وقف عند الهبطين . انظر : الإيضاح ( ١ / ٥٢٦ ) ، والقطع ( ١ / ٧٢ ) ، والمكتفى ( .. / ١٧٠ ) ، والوقف والابتداء ( ١ / ٢٣٦ ) ، وتقييد وقف القرآن ( .. / ١٩٩ ) ، ومنار الهدى ( .. / ٤٦ ) .

(٢) وبه قال الغزالي والأشموني وقال ابن النحاس صالح وهو وقف عند الهبطين . انظر : المراجع السابقة .

(٣) انظر : تفسير ابن أبي حاتم ( ١ / ١٩٣ ) ، والبحر المحييط ( ١ / ٥٠٢ ) ، وتفسير ابن كثير ( ١ / ١٣٩ ) .

(٤) انظر : معالم التنزيل ( ١ / ١٣٢ ) ، والبحر المحييط ( ١ / ٥٠٢ ) .

وضع الربا عن الناس حرب لله ورسوله<sup>(١)</sup> «وقد قريء " فأذنوا " بالمد ، وكسر الذال ، فمن قرأ بالمد قال هو من آذنت أي أعلمت / ومعناه : فاعلمم أخيركم بحرب من الله ورسوله ، ومن قرأ فأذنوا بمعنى فاعلموا أنتم بحرب من الله ورسوله<sup>(٢)</sup> ، وتقديره ما قاله أبو علي : فاعلموا نكم حرب الله ورسوله<sup>(٣)</sup> .

﴿ وَلَا يَنْفَعُهُمْ ﴾ [ البقرة : ١٠٢ ] وقف حسن<sup>(٤)</sup> . ﴿ مِنْ خَلْقٍ ﴾

[ البقرة : ١٠٢ ] وقف صالح<sup>(٥)</sup> . ﴿ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ ﴾ [ البقرة : ١٠٢ ]

صالح<sup>(٦)</sup> . ﴿ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ ﴾ [ البقرة : ١٠٣ ] وقف تام<sup>(٧)</sup> .

﴿ وَأَسْمَعُوا ﴾ [ البقرة : ١٠٤ ] وقف كاف<sup>(٨)</sup> . ﴿ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [ البقرة :

(١) انظر : الحجة للقراء السبعة ( ٢ / ٤١٢ ) .

(٢) قرأ حمزة وأبو بكر بقطع الهمزة ممدودة وكسر الذال وقرأ ياقون بفتحها ووصل الهمزة . انظر : الإقناع ( .. / ٩٠ ) ، والتيسير ( .. / ٧١ ) ، النشر ( ٢ / ٢٣٦ ) ، والإتحاف ( .. / ١٦٥ ) .

(٣) انظر : الحجة للقراء السبعة ( ٢ / ٤١٣ ) .

(٤) وبه قال ابن الأنباري والغزالي والأشموني وقال ابن النحاس والداني كافٍ وهو وقف عند الهبطي . انظر : الإيضاح ( ١ / ٥٢٧ ) ، والقطع ( ١ / ٧٣ ) ، والمكتفى ( .. / ١٧٠ ) ، والوقف والابتداء ( ١ / ٢٣٦ ) ، وتقييد وقف القرآن ( .. / ١٩٩ ) ، ومنار الهدى ( .. / ٤٦ ) .

(٥) قال الغزالي والأشموني حسن وقال ابن النحاس والداني كافٍ وهو وقف عند الهبطي . انظر : المراجع السابقة .

(٦) قال الداني والغزالي والنكزاي كافٍ وقال ابن النحاس تده وقال الأشموني حسن وهو وقف عند الهبطي . انظر : القطع ( ١ / ٧٣ ) ، والمكتفى ( .. / ١٧٠ ) ، والوقف والابتداء ( ١ / ٢٣٦ ) ، والافتداء ( ١ / ٣٢٠ ) ، وتقييد وقف القرآن ( .. / ٢٠٠ ) ، ومنار الهدى ( .. / ٤٦ ) .

(٧) وبه قال الجميع . انظر : المراجع السابقة .

(٨) وبه قال النكزاي وقال أبو حاتم وابن الأنباري والداني تده وقال الغزالي والأشموني حسن وقال السجاوندي مطلق وهو وقف عند الهبطي . انظر : المراجع لسابقة مع الإيضاح ( ١ / ٥٢٧ ) ، وعلل الوقوف ( ١ / ٢٢٧ ) .

١٠٤ [ وقف تام<sup>(١)</sup> . ﴿ مِنْ رَبِّكُمْ ٥ ﴾ [ البقرة : ١٠٥ ] وقف حسن<sup>(٢)</sup> .  
 ﴿ مَنْ يَشَاءُ ٥ ﴾ [ البقرة : ١٠٥ ] وقف كاف<sup>(٣)</sup> . ﴿ الْعَظِيمِ ٥ ﴾ [ البقرة :  
 ١٠٥ ] وقف تام<sup>(٤)</sup> . ﴿ أَوْ مِثْلَهَا ٥ ﴾ [ البقرة : ١٠٦ ] وقف حسن<sup>(٥)</sup> .  
 ﴿ قَدِيرٌ ٥ ﴾ [ البقرة : ١٠٦ ] وقف تام<sup>(٦)</sup> . ﴿ وَالْأَرْضِ ٥ ﴾ [ البقرة : ١٠٧ ]  
 وقف مفهوم<sup>(٧)</sup> . ﴿ وَلَا نَصِيرٍ ٥ ﴾ [ البقرة : ١٠٧ ] صالح<sup>(٨)</sup> . ﴿ مِنْ قَبْلُ ٥ ﴾  
 [ البقرة : ١٠٨ ] وقف تام<sup>(٩)</sup> . ﴿ سَوَاءَ السَّبِيلِ ٥ ﴾ [ البقرة : ١٠٨ ] وقف  
 تام<sup>(١٠)</sup> . ﴿ كُفَّارًا ٥ ﴾ [ البقرة : ١٠٩ ] وقف كاف . ذكره أبو

- 
- (١) وبه قال ابن الأنباري والغزال والنكزاي والأشموني وقال الداني كافٍ وهو وقف عند الهبطي .  
 انظر : المراجع السابقة .
- (٢) وبه قال ابن الأنباري والغزال وقال ابن النحاس والداني والأشموني كافٍ وقال السجاوندي  
 مطلق . انظر : المراجع السابقة .
- (٣) وبه قال النكزاي والأشموني وهو حسن عند الغزال وقال السجاوندي مطلق ووقف عند  
 الهبطي . انظر : المراجع السابقة .
- (٤) وبه قال الأشموني وهو وقف عند الهبطي . انظر : المراجع السابقة .
- (٥) وبه قال ابن الأنباري والأشموني وقال الداني والغزال كافٍ وذكر ابن الأنباري عن أبي حاتم أنه  
 تام وغلطه في ذلك ، وهو وقف عند الهبطي ومطلق عند السجاوندي . انظر : المراجع السابقة .
- (٦) وبه قال الغزال والأشموني وهو وقف عند الهبطي . انظر : المراجع السابقة .
- (٧) وبه قال النكزاي وقال الداني والغزال كافٍ وهو مطلق عند السجاوندي ووقف عند  
 الهبطي . انظر : المراجع السابقة .
- (٨) قال ابن الأنباري وابن النحاس والأشموني حسن وكافٍ عند الداني وهو وقف عند الهبطي .  
 انظر : المراجع السابقة .
- (٩) وبه قال الأشموني وقال ابن الأنباري والغزال حسن وقال ابن النحاس صالح وقال الداني كافٍ  
 وهو وقف عند الهبطي . انظر : المراجع السابقة .
- (١٠) وبه قال الغزال والأشموني وقال ابن الأنباري وابن النحاس حسن وقال الداني كافٍ وهو وقف  
 عند الهبطي . انظر : المراجع السابقة .

حاتم<sup>(١)</sup> ، واختلفوا في انتصاب قوله ﴿ حَسَدًا <sup>(٢)</sup> مِّنْ عِنْدِ أَنفُسِهِمْ ﴾ [ البقرة: ١٠٩ ] فقيل ينتصب على المصدر ، والجملة التي قبله قد قام مقام الفعل ، فقوله تعالى ﴿ وَكَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُمْ مِن بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا ﴾ [ البقرة: ١٠٩ ] يعني يتمنون لكم الشر حسداً ، فكأنه قال : يحسدونكم حسداً ، وقيل ينتصب على المفعول له ، كأنه قال : يردونكم من بعد إيمانكم كفاراً لأجل الحسد<sup>(٣)</sup> ، كما تقول جئتته خوفاً منه ، أي للخوف منه ، قال تعالى ﴿ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ أَبْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ ﴾ [ النساء: ١١٤ ] أي لا ابتغاء مرضاة الله ، وعلى الوجهين جميعاً لا أرى الوقف على كفاراً جيداً ، لأن قوله ” حسداً “ منصوب بعامل متقدم ، سواءً نصبه على المصدر ، أو على أنه مفعول له ، فالوقف على قوله ” كفاراً “ يكون فصلاً بين العامل والمعمول ، والفصل بينهما ليس بحسن عندهم ، اللهم إلا أن يضمّر له فعلاً آخر غير الظاهر في الكلام ، فينتصب ” حسداً “ به لا بهذا الظاهر ، ثم إن شاء قدره تقدير المصدر ، أو على أنه مفعول له<sup>(٤)</sup> ، وهذا وقف قد نص عليه أبو حاتم - رحمه الله - ولا أردّه ، ولكن أقول ليس بتام ، ولم يسمه هو أيضاً بالتمام ، وليس عندي بكاف أيضاً إلا على الوجه الذي ذكرته من الإضمار ؛ والله أعلم .

﴿ تَبَيَّنَ لَهُمُ الْحَقُّ ﴾ [ البقرة: ١٠٩ ] وقف كاف ، ذكره أبو حاتم ، وكذلك ﴿ حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرٍ ﴾ [ البقرة: ١٠٩ ] نصّ عليه أيضاً .

(١) انظر : المكتفَى ( .. / ١٧٠ ، ١٧١ ) ، منار الهدى ( .. / ٤٦ ) .

(٢) الحسد هو تمنّي زوال النعمة من مستحقّها وربما كان مع ذلك سعي في إزالتها . انظر : مفردات ألفاظ القرآن ( .. / ٢٣٤ ) ، واللسان مادة ( حسد ) ( ٣ / ١٤٨ ) .

(٣) انظر : منار الهدى ( .. / ٤٦ ) .

(٤) انظر : إعراب القرآن للنحاس ( ٠٠ / ٢٠٧ ) ، والتبيان في إعراب القرآن ( ١ / ٨٩ ) ، والفريد في إعراب القرآن ( ١ / ٣٥٦ ) .

﴿ قَدِيرٌ ﴾ [ البقرة : ١٠٩ ] وقف تام<sup>(١)</sup> . ﴿ وَءَاتُوا الزَّكَاةَ ﴾  
 [ البقرة : ١١٠ ] وقف تام<sup>(٢)</sup> . ﴿ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ ﴾ [ البقرة : ١١٠ ]  
 كاف<sup>(٣)</sup> . ﴿ بَصِيرٌ ﴾ [ البقرة : ١١٠ ] وقف تام<sup>(٤)</sup> . ﴿ أَوْ نَصْرَى ﴾  
 [ البقرة : ١١١ ] كاف<sup>(٥)</sup> . ﴿ تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ ﴾ [ البقرة : ١١١ ] حسن ،  
 ذكره ابو حاتم<sup>(٦)</sup> .

﴿ إِن كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ [ البقرة : ١١١ ] وقف كاف ، ولم يذكره  
 أبو حاتم ، وقال أبو بكر « حسن ، وليس بتام »<sup>(٧)</sup> . ولم يجز أحد منهم الوقف  
 على « بلى » لأن ما بعده في صلة الجواب . ومعنى الكلام أن اليهود قالت :  
 لن يدخل الجنة إلا من كان يهودياً ، ف قيل لهم : بلى يدخلها من  
 أسلم وجهه لله ، فقوله « بلى » جواب الجحد ، وما بعده كلام أوجبه بلى ،  
 وكذلك الحرف الأول لا يوقف عليه ، وهو قوله تعالى ﴿ بَلَىٰ مَنْ كَسَبَ  
 سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا

(١) وبه قال ابن الأنباري والداني والغزالي والأشموني وقال ابن النحاس حسن وهو وقف عند الهبطي .  
 انظر : الإيضاح ( ١ / ٥٢٨ ) ، والقطع ( ١ / ٧٥ ) ، والمكتفى ( .. / ١٧١ ) ، والوقوف  
 والابتداء ( ١ / ٢٣٨ ) ، وتقييد وقف القرآن ( .. / ٢٠٠ ) ، ومنار الهدى ( .. / ٤٦ ) .

(٢) قال ابن الأنباري والغزالي والأشموني حسن وقال ابن النحاس صالح وقال الداني كافٍ وقال  
 السجاوندي مطلق وهو وقف عند الهبطي . انظر : المراجع السابقة مع علل الوقوف  
 ( ١ / ٢٢٨ ) .

(٣) وبه قال الداني والنكزاي وقال ابن النحاس صالح وقال الغزالي والأشموني حسن وهو وقف عند  
 الهبطي . انظر : المراجع السابقة مع الاقتداء ( .. / ٣٢٢ ) .

(٤) وبه قال الجميع . انظر : المراجع السابقة .

(٥) قال الغزالي والأشموني حسن وهو وقف عند الهبطي . انظر : المراجع السابقة .

(٦) انظر : القطع ( ١ / ٧٥ ) .

(٧) انظر : الإيضاح ( ١ / ٥٢٩ ) .

خَلِدُونَ ﴿ [ البقرة : ٨١ ] يتبدأ بقوله ” بلى ” وهو جواب لقولهم ﴿ لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَّعْدُودَةً ﴾ [ البقرة : ٨٠ ] فقبل لهم بلى تدخلونها وتخلدون فيها . فما بعد ” بلى ” في الآيتين هو كلام أوجبه ” بلى ” ، وهذا مثل قول القائل : لن يكون هذا الأمر ، فيقال له بلى يكون ، فبلى هو الجواب ، وقوله ” يكون ” إنما هو إعادة لما نفاه القائل أعيد على وجه الإيجاب ، فلا يفصل بينه وبين ” بلى ” والوقف على ” بلى ” في الآيتين غلط ، ومن أجازاه فقد أخطأ ، لأن ” بلى ” وإن كان جواباً للجد الذي قبله فهو إيجاب لما بعده ، فلا يفصل بينه وبين الشيء الذي يوجبه ، كحرف التوكيد ، ألا ترى أنك إذا قلت إن زيدا قائم ، فقد أكدت الإخبار بالقيام بحرف التوكيد — وهو ” إن ” ، ثم لا يجوز أن تفصل بين ” إن ” وبين الذي بعده من الخبر ، فكذلك الحرف الذي يؤدي معنى الإيجاب ، يجب أن يكون موصولاً بالكلام الذي يوجبه ، لأن الفصل بينهما ينقض معنى الإيجاب ، ألا ترى أن الفصل بين حرف النفي وبين المنفي ينقض معنى النفي ، ولا يجوز الفصل بينهما ، فكذلك الفصل بين حرف الإيجاب وبين الموجب لا يجوز بحال ، وقوله تعالى ﴿ بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ ﴾ [ البقرة : ١١٢ ] معناه بلى من وجهه وجهه لطاعة الله تعالى ، وقيل معناه ” بلى من أخلص نفسه لطاعته ” <sup>(١)</sup> وفي ” أسلم ” قولان ، أحدهما : أسلمه إلى كذا . أي صرفه إليه ، كقولك أسلمت الثوب إليه ؛ والثاني : أسلم له ، بمعنى أخلص له عند ربه ؛ الوقف عليه جائز ، وليس بحسن ، ومثله ﴿ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ ﴾ [ البقرة : ١١٢ ] هو جائز ، ولا أستحبه ، لأنه كلام واحد إلى آخر الآية .

(١) انظر : جامع نبيان عن تأويل آي القرآن ( ٢ / ٥١٠ ) ، وتفسير ابن أبي حاتم ( ١ / ٢٠٨ ) ، والكشاف ( ١ / ١٧٨ ) ، والبحر المحييط ( ١ / ٥٢١ ) ، وتفسير ابن كثير ( ١ / ١٤٨ ) ، وروح المعاني ( ١ / ٣٦٠ ) .



﴿ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ [ البقرة : ١١٢ ] تام ، ﴿ لَيْسَتِ النَّصْرَىٰ عَلَىٰ

شَيْءٍ ﴾ [ البقرة : ١١٣ ] مفهوم ﴿ لَيْسَتِ الْيَهُودُ عَلَىٰ شَيْءٍ ﴾ [ البقرة :

١١٣ ] مفهوم أيضاً ، والأول أصلح قليلاً ، ولا أحب تعمد قطع النفس

١/٣٢

عليهما جميعاً ، لاسيما الموضع الثاني منهما / ، لأن الواو في قوله ﴿ وَهُمْ يَتْلُونَ

الْكِتَابِ ﴾ [ البقرة : ١١٣ ] واو الحال . ﴿ يَتْلُونَ الْكِتَابِ ﴾ [ البقرة :

١١٣ ] وقف كاف ، ذكره أبو حاتم ، وقوله ﴿ كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ لَا

يَعْلَمُونَ مِثْلَ قَوْلِهِمْ ﴾ [ البقرة : ١١٣ ] إشارة إلى قول اليهود والنصارى ،

والذين لا يعلمون مشركو العرب<sup>(١)</sup> ، ويقال هم الأمم الذين كانوا قبل اليهود

والنصارى ، وقبل التوراة والإنجيل ، مثل عاد وثمود<sup>(٢)</sup> ، ويقال كذلك هنا بمعنى

هكذا ، وقيل معناه كقول اليهود والنصارى<sup>(٣)</sup> ، كأنه قال كقول اليهود

والنصارى قال الذين لا يعلمون ؛ والوقف على ” كذلك “ ليس بشيء ، وقد

سمعت بعضهم يقف عليه ، وكأنهم يذهبون إلى أن أحد الفريقين يتلوا الكتاب ،

كما يتلو الفريق الآخر ، ولم أجد ذلك في شيء من التفاسير ، والمذكور في

الكتب قوله ﴿ وَهُمْ يَتْلُونَ الْكِتَابِ ﴾ لسائر الفريقين من اليهود والنصارى ،

أي كلهم أهل كتاب ، والمعنى الذي يوجب الوقف على ” كذلك “ لم أجد في

---

(١) انظر : جامع البيان عن تأويل آي القرآن ( ٥١٧ / ٢ ) ، وتفسير ابن أبي حاتم ( ٢٠٩ / ١ ) ،

ومعالم التنزيل ( ١٣٨ / ١ ) ، والمحزر الوجيز ( ٤٥٣ / ١ ) ، والبحر المحييط ( ٥٢٢ / ١ ) ،

وتفسير ابن كثير ( ١٤٩ / ١ ) .

(٢) انظر : جامع البيان عن تأويل آي القرآن ( ٥١٧ / ٢ ) ، وتفسير ابن أبي حاتم ( ٢٠٩ / ١ ) ،

ومعالم التنزيل ( ١٣٨ / ١ ) ، والمحزر الوجيز ( ٤٥٣ / ١ ) ، والبحر المحييط ( ٥٢٢ / ١ ) ،

وتفسير ابن كثير ( ١٤٩ / ١ ) .

(٣) انظر : جامع البيان عن تأويل آي القرآن ( ٥١٦ / ٢ ) ، وتفسير ابن أبي حاتم ( ٢٠٩ / ١ ) ،

والبحر المحييط ( ٥٢٢ / ١ ) ، وتفسير ابن كثير ( ١٤٩ / ١ ) .

كتاب ، ولا أبعد أنه يكون مقولاً ، غير أنني أكره أن أستبد بمعنى ركيك في تأويل كتاب الله تعالى لم أسبق إليه، ويجوز في معنى الآية أن أهل الكتاب أنكروا دين الإسلام ، ولا اعتداد بإنكارهم إن لم يأتوا بحجة ولا برهان ، ولا يعتبر كونهم من أهل الكتاب ، إذ كل فريق منهم أنكرها عليه الآخر ، فإنكارهم لهذه الملة كإنكار اليهود النصرانية وإنكار النصارى اليهودية ، من غير أن يقوموا بذلك ، وسبيلهم سبيل من لا يعلم الكتاب من مشركي العرب ، أو الذين كانوا قبل ، كعاد وثمود ، إذ لا حجة معهم يلزم بها تصديقهم ، والكاف في قوله ” كذلك “ متعلقة بما قالت اليهود والنصارى ، كأنه قال : كقول أهل الكتاب زعم الذين لا كتاب لهم ولا علم ، فهم في الجهل سواء إذ لا حجة معهم لأهل الكتاب على ما ادعوه من تنقص دين الإسلام ، كما لا حجة لمن ليس له كتاب ولا علم على ما ادعاه من ذلك ، فاستورا في الجهل ؛ وإذا كان الأمر كذلك فلا وقف عند قوله كذلك ، لأن المعنى ” كقولهم قال الذين لا يعلمون “ ، ومن أجاز الوقف على ” كذلك “ ذهب إلى أن النصارى يتلون الكتاب كتلاوة اليهود فقوله ﴿ وَهُمْ يَتْلُونَ الْكِتَابَ ﴾ يعني النصارى يتلون الكتاب ، فيقف على ” كذلك “ ثم يتدنى ﴿ قَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ مِثْلَ قَوْلِهِمْ ﴾ [ البقرة : ١١٣ ] ؛ والله أعلم بالصواب .

﴿ مِثْلَ قَوْلِهِمْ ﴾ [ البقرة : ١١٣ ] وقف صالح<sup>(١)</sup> ، ﴿ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴾ [ البقرة : ١١٣ ] وقف تام<sup>(٢)</sup> . ﴿ فِي خَرَابِهَا ﴾ [ البقرة : ١١٤ ] وقف

(١) قال الغزال والأشموني حسن وهو جائز عند السجاوندي ووقف عند اخبطي . انظر : الوقف والابتداء ( ١ / ٢٣٨ ) ، وعلل الوقوف ( ١ / ٢٣٠ ) ، وتقييد وقف القرآن ( .. / ٢٠٠ ) ، ومنار الهدى ( .. / ٤٧ ) .

(٢) وبه قال الجميع . انظر : الإيضاح ( ١ / ٥٢٩ ) ، والقطع ( ١ / ٧٦ ) ، والمكتفى ( .. / ١٧١ ) ، والوقف والابتداء ( ١ / ٢٣٨ ) ، والاقتداء ( ١ / ٣٢٥ ) ، وتقييد وقف القرآن ( .. / ٢٠٠ ) ، ومنار الهدى ( .. / ٤٧ ) .

صالح<sup>(١)</sup> ، ﴿ خَائِفِينَ ﴾ [ البقرة : ١١٤ ] وقف كاف<sup>(٢)</sup> في المعنى ، ورأس آية على مذهب أهل البصرة<sup>(٣)</sup> ، ولم يذكره<sup>(٤)</sup> ، وذكره غيرهما .

﴿ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ [ البقرة : ١١٤ ] وقف تام<sup>(٥)</sup> ، ﴿ فَتَمَّ وَجْهَ اللَّهِ ﴾

[ البقرة : ١١٥ ] وقف كاف<sup>(٦)</sup> . ﴿ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ﴾ [ البقرة : ١١٥ ] وقف

تام<sup>(٧)</sup> على قراءة من حذف الواو من قوله عز وجل ﴿ وَقَالُوا ﴾ [ البقرة :

١١٦ ] وهي قراءة ابن عامر ، وهو أيضاً تام ، على قراءة من أثبت الواو<sup>(٨)</sup> ،

وجعلها واو استئناف ، ومن جعلها واو عطف كان الوقف دونهما كافياً ،

وعلى الأقوال كلها هو وقف والمعني بقوله ﴿ وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا ﴾

[ البقرة : ١١٦ ] هم النصارى ، لأنهم قالوا المسيح ابن الله<sup>(٩)</sup> ، وقيل المعنى

---

(١) قال ابن الأنباري والغزال والأشموني حسن وقال الداني والنكزاي كافٍ وهو مطلق عند السجاوندي ووقف عند الهبطي . انظر : المراجع السابقة .

(٢) وبه قال النكزاي والأشموني وقال الغزال حسن وقال ابن النحاس قضع صالح وقال السجاوندي مطلق وهو وقف عند الهبطي . انظر : المراجع السابقة .

(٣) انظر : الفرائد الحسان ( .. / ٣٠ ) .

(٤) المقصود بذلك أبو حاتم السجستاني ، وأبو بكر بن الأنباري .

(٥) وبه قال الجميع . انظر : المراجع السابقة .

(٦) وبه قال الداني والنكزاي والأشموني وقال ابن الأنباري والغزال حسن وقال أبو حاتم تام . انظر : المراجع السابقة .

(٧) وبه قال الداني والغزال والنكزاي والأشموني وهو وقف عند الهبطي . انظر : المراجع السابقة .

(٨) قرأ ابن عامر بغير واو في قوله تعالى ﴿ وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا ﴾ [ البقرة : ١١٦ ] وقرأ الباقر

بالواو كما هو في مصاحفهم . انظر : معاني القراءات ( .. / ٦٠ ) ، والتيسير ( .. / ٦٥ ) ،

الإقناع ( .. / ٣٧٥ ) ، والنشر ( ٢ / ٢٢٠ ) ، والإتحاف ( .. / ١٤٦ ) .

(٩) انظر : جامع البيان عن تأويل آي القرآن ( ٢ / ٥٣٧ ) ، ومعالم التنزيل ( ١ / ١٤١ ) ، والمحور

الوجيز ( ١ / ٤٦٠ ) ، وغرائب القرآن ( ١ / ٣٧٧ ) ، والبحر المحيط ( ١ / ٥٣٢ ) ، وتفسير

ابن كثير ( ١ / ١٥٣ ) .

المراد به مشركوا العرب ، لأنهم قالوا الملائكة بنات الله<sup>(١)</sup> ، فإن جعلت الواو للعطف ، فالمعطوف عليه أحد شيئين ، إما قوله ﴿ مِمَّنْ مَّنَعَ مَسْجِدَ اللَّهِ ﴾ [ البقرة : ١١٤ ] لأن " من " تقع على الواحد ، والاثنين ، والجماعة ، والمراد هاهنا الجمع ، بدليل قوله ﴿ لَهْمُ فِي الدُّنْيَا حِزْبٌ ﴾ [ البقرة : ١١٤ ] وإما أن يكون قوله ﴿ وَقَالَتِ النَّصْرَى لَيْسَتِ الْيَهُودُ عَلَى شَيْءٍ ﴾ [ البقرة : ١١٣ ] وتقديره : وقالت النصرارى كذا ، وقالت أيضاً اتخذ الله ولداً ؛ ويحتمل فيه عندي وجه آخر ، وهو أن يكون المعطوف عليه هم اليهود والنصارى معاً لأن اليهود نسبت إلى الله تعالى ما نسبته إليه النصرارى<sup>(٢)</sup> بدليل قوله ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ عِزِّيُّرٌ ابْنُ اللَّهِ وَقَالَتِ النَّصْرَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ ﴾ [ التوبة : ٣٠ ] والله أعلم .

﴿ سُبْحٰنَهُ ﴾ [ البقرة : ١١٦ ] وقف مفهوم<sup>(٣)</sup> ، ﴿ وَالْأَرْضِ ﴾ [ البقرة : ١١٦ ] وقف كاف<sup>(٤)</sup> ، وأصلح من الأول . ﴿ قَلْبَتُونَ ﴾ [ البقرة : ١١٦ ] وقف تام<sup>(٥)</sup> ، ﴿ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ [ البقرة : ١١٧ ]

(١) انظر : معالم التنزيل ( ١ / ١٤١ ) ، والمحزر الوجيز ( ١ / ٤٦٠ ) ، وغرائب القرآن ( ١ / ٣٧٧ ) ، والبحر المحيظ ( ١ / ٥٣٢ ) ، وتفسير ابن كثير ( ١ / ١٥٣ ) .

(٢) انظر : معالم التنزيل ( ١ / ١٤١ ) ، والمحزر الوجيز ( ١ / ٤٦٠ ) ، وغرائب القرآن ( ١ / ٣٧٧ ) ، والبحر المحيظ ( ١ / ٥٣٢ ) ، وتفسير ابن كثير ( ١ / ١٥٣ ) .

(٣) وبه قال النكزاي وقال نافع تم وقال الأشموني صالح وقال الغزال حسن وقال السجاوندي مطلق وهو وقف عند الهبطي . انظر : القطع ( ١ / ٧٦ ) ، والوقف والابتداء ( ١ / ٢٣٩ ) ، وعلل الوقوف ( ١ / ٢٣٢ ) ، والافتداء ( ١ / ٣٢٧ ) ، وتقييد وقف القرآن ( .. / ٢٠٠ ) ، ومنار الهدى ( .. / ٤٧ ) .

(٤) وبه قال النكزاي والأشموني وقال الغزال حسن وقال السجاوندي مطلق وهو وقف عند الهبطي . انظر : المراجع السابقة .

(٥) وبه قال أحمد بن موسى والغزال والنكزاي والأشموني وهو وقف عند الهبطي . انظر : المراجع السابقة .

وقف صالح<sup>(١)</sup> . ﴿ فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ ﴾ [ البقرة : ١١٧ ] قال أبو حاتم هو وقف جيد ، وأتم منه ﴿ فَيَكُونُ ﴾<sup>(٢)</sup> [ البقرة : ١١٧ ] ، وقال أبو بكر ﴿ فَيَكُونُ ﴾ بالرفع نسقٌ على ﴿ يَقُولُ ﴾ [ البقرة : ١١٧ ] وإن شئت رفعتَه على الاستئناف<sup>(٣)</sup> .

فقوله ” نسق ” صحيح قد قيل لك ، وقوله ” وإن شئت رفعتَه على الاستئناف ” ليس بشيء ، لأن الاستئناف هو الابتداء ، وقد أجمعوا على أن قوله ﴿ فَيَكُونُ ﴾ لا يجوز أن نرفعه بالابتداء ، ولكن نرفعه بأن يكون خبر مبتدأ محذوف تقديره فهو يكون أو فإنه يكون ، وهذه عبارة يتسامح فيها ، قد يقال : يرفع بالاستئناف ، ويراد به خبر الابتداء ولا مناقشة في العبارة ، ورفع قوله ﴿ فَيَكُونُ ﴾ يجوز من ثلاثة أوجه ، يجوز أن يكون معطوفاً على ﴿ يَقُولُ ﴾ ، أو أن يكون خبر مبتدأ محذوف<sup>(٤)</sup> كما قلنا ، ويجوز أن يكون معطوفاً على المعنى ، كأنه قال : ” يكونه فيكون ” ، وهذا اختيار أبي علي النحوي - رحمه الله<sup>(٥)</sup> - فإن عطفته على المعنى أو على ﴿ يَقُولُ ﴾ فإنه لا يحسن الوقف على ﴿ كُنْ ﴾ [ البقرة : ١١٧ ] بوجه من الوجوه ، لأنه ليس بآخر آية ، فيتسامح في الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه عنده ، ولم تكثر المعطوفات أيضاً ، فيجوز الفصل بينهما على التسامح لضل الكلام ، وليس العطف بالواو فيمكن حمله على الاستئناف ، وإنما هو عطف بالفاء وهو يوجب / التعقيب بلا مهلة إذا

ب/٣٢

(١) قال الغزال حسن وقال النكراوي مفهوماً وقال الأشمونين جازم وهو وقف عند الهبطي . انظر : المراجع السابقة .

(٢) انظر : القطع والإئتلاف ( ١ / ٧٦ ، ٧٧ ) .

(٣) انظر : الإيضاح ( ١ / ٥٢٩ ، ٥٣٠ ) .

(٤) انظر : البيان في إعراب القرآن ( ١ / ٩٢ ) ، والفريد في إعراب القرآن ( ١ / ٣٦٤ ) .

(٥) انظر : الحجة للقراء السبعة ( ٢ / ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ ) .

كانت للعطف ، فلا وجه للوقف عليه إذا كان معطوفاً ، وإن جعلت قوله ﴿ فَيَكُونُ ﴾ مرفوعاً بخبر الابتداء لم يحسن الوقف أيضاً على قوله ﴿ كُنْ ﴾ إلا على التجوز والتسامح ، ولا يستحسن تعمد الوقف عليه على الأحوال كلها ، وفي هذا الوجه يكون الوقف عليه أقرب إلى الجواز من الوجهين الأولين ، ومن نصب ﴿ فَيَكُونُ ﴾ لم يحسن له الوقف على ﴿ كُنْ ﴾ بوجه من الوجوه ، وقوله ﴿ فَيَكُونُ ﴾ [ البقرة : ١١٧ ] وقف تام ، على القراءتين<sup>(١)</sup> . ﴿ أَوْ تَأْتِينَا آيَةً ﴾ [ البقرة : ١١٨ ] وقف كاف<sup>(٢)</sup> . ﴿ مِثْلَ قَوْلِهِمْ ﴾ [ البقرة : ١١٨ ] كاف<sup>(٣)</sup> ، ذكره أبو حاتم ، وذكره غيره . ﴿ تَشَبَّهتْ قُلُوبُهُمْ ﴾

(١) اختلف القراء في قوله تعالى ﴿ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ حيث وقع إلا قوله ﴿ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ [ الْحَقُّ مِنَ رَبِّكَ ] [ آل عمران : ٥٩ - ٦٠ ] و ﴿ كُنْ فَيَكُونُ قَوْلُهُ الْحَقُّ ﴾ [ الأنعام : ٧٣ ] والمختلف فيه ستة مواضع ، الأول ﴿ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ [ البقرة : ١١٧ - ١١٨ ] ، والثاني ﴿ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ [ النحل : ٤٠ - ٤١ ] ، والرابع ﴿ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ [ مريم : ٣٥ - ٣٦ ] ، والخامس ﴿ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ [ يس : ٨٢ - ٨٣ ] ، والسادس ﴿ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ [ المؤمن : ٦٨ - ٦٩ ] فقرأ ابن عامر ينصب النون في الستة ووافق الكسائي في النحل ويس وقرأ الباقون بالرفع فيهما كغيرها . انظر : معاني القراءات ( .. / ٦١ ) ، والتيسير ( .. / ٦٥ ) ، والإقناع ( .. / ٣٧٦ ) ، والنشر ( ٢ / ٢٢٠ ) ، والإتحاف ( .. / ١٤٦ ) .

(٢) وبه قال النكزاي وقال الغزال والأشموني حسن وهو وقف عند الهبطي ومطلق عند السجاوندي . انظر : الوقف والابتداء ( ١ / ٢٤٠ ) ، وعلل الوقوف ( ١ / ٢٣٣ ) ، والافتداء ( ١ / ٣٢٨ ) ، وتقييد وقف القرآن ( .. / ٢٠٠ ) ، ومنار الهدى ( .. / ٤٧ ) .

(٣) وبه قال النكزاي وقال أحمد بن موسى تمام وقال السجاوندي مطلق وقال الأشموني حسن وهو وقف عند الهبطي . انظر : القطع ( ١ / ٧٧ ) ، وعلل الوقوف ( ١ / ٢٣٣ ) ، والافتداء ( ١ / ٣٢٩ ) ، وتقييد وقف القرآن ( .. / ٢٠٠ ) ، ومنار الهدى ( .. / ٤٨ ) .

[ البقرة : ١١٨ ] هو كاف<sup>(١)</sup> ، ولم يذكره أبو حاتم ، وذكره غيره . ﴿ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴾ [ البقرة : ١١٨ ] تام<sup>(٢)</sup> ، قوله تعالى ﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَا تُسْئَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ ﴾ [ البقرة : ١١٩ ] قرئت ﴿ وَلَا تُسْئَلُ ﴾ بضم التاء مرفوعة اللام ، وقرئ بفتح التاء ، وبالجزم ، والرفع قراءة الجماعة<sup>(٣)</sup> وله وجهان أحدهما أن يكون حالاً من قوله ﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ ﴾ [ البقرة : ١١٩ ] فيكون منصوب الموضع معطوفاً على قوله ﴿ بَشِيرًا وَنَذِيرًا ﴾ [ البقرة : ١١٩ ] وغير مسؤلاً عن أصحاب الجحيم ، فعلى هذا الوجه لا يوقف على قوله ﴿ وَنَذِيرًا ﴾ على وجه الاستحسان ، وهو جائز ، والوجه الثاني من وجهي الرفع أن يكون الواو فيه للاستئناف ، ويكون منقطعاً عن الأول ﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا ﴾ ومعناه ” وليس يسأل عن أصحاب الجحيم “ فيحسن الوقف في هذا الوجه على قوله ﴿ وَنَذِيرًا ﴾ ومن قرأ بالجزم على النهي حسن الوقف على قوله ” ونذيراً “ لأن هذه القراءة تحتمل وجهان أحدهما أن يكون الله تعالى أمره بترك المسألة ، وثاني أن يكون المعنى على تفخيم ما أعد لهم من العقاب ، كما يقال لا تسأل عن فلان ، أي قد صار إلى أعظم شيء يرى ، فكأنه قال : ” لا تسأل عنهم في أي أمرهم من العذاب والعقاب “ وعلى الوجهين جميعاً يحسن الوقف على قوله

(١) وبه قال النكزاي والأشْموني وقال أحمد بن موسى تمام وقال ابن النحاس صالح وهو وقف عند الهبطي وقال السجاوندي مطلق . انظر : المراجع السابقة .

(٢) وبه قال الجميع . انظر : المراجع السابقة .

(٣) قرأ نافع ويعقوب بفتح التاء وجزم اللام على النهي ، وقرأ الباقر بضم التاء والرفع على الخبر .

انظر : معاني القراءات ( .. / ٦٠ ) ، والتيسير ( .. / ٦٥ ) ، والنشر ( ٢ / ٢٢١ ) ، والإتحاف ( .. / ١٤٦ ) .

﴿ وَنَذِيرًا ﴾ وهذا ليس بشيء لأنه إن كان أمراً من الله تعالى فهو منقطع عن الأول ، وكذلك إذا ذهب به إلى الوجه الآخر ، فليس بينه وبين ما قبله كبير تعلق ، غير أن هذا وما قبله نزلا في قصة النبي ﷺ وهو أنه قال : « ليت شعري ما فعل أبوي »<sup>(١)</sup> فأنزل الله تعالى الآية بطولها وهذا تعلق يتوجه على قراءة من

(١) أخرجه عبد الرزاق في تفسيره من طريق موسى بن عبيدة عن محمد بن كعب القرظي ( ١ / ٢٩١ ، ٢٩٢ ) ، وموسى بن عبيدة بن نسيط الرّبذني ، أبو عبد العزيز المدني ، ضعيف من صغار السادسة . التقريب ( .. / ٥٥٢ ) ، وضعفه الذهبي أيضاً ، الكاشف ( ٢ / ٣٠٦ ) . ومحمد بن كعب بن سليم القرظي ، تابعي ، ثقة عالم . التقريب ( .. / ٥٠٤ ) ، وقال عنه الذهبي ثقة حجة . الكاشف ( ٢ / ٢١٣ ) .

وأخرجه الطبري في تفسيره من طريق موسى بن عبيدة عن القرظي مرسل ، ومن طريق ابن جريج عن داود بن أبي عاصم مرسل أيضاً ( ١ / ٥٥٨ ، ٥٥٩ ) ، وقد ردّ ابن جريج القول المروي عن محمد القرظي وغيره في ذلك لاستحالة الشك من الرسول عليه السلام في أمر أبويه . قال الشيخ أحمد شاكر تعقيماً على روايتي الطبري الحديثان ١٨٧٥ ، ١٨٧٦ « عن موسى بن عبيدة عن القرظي » هما حديثان مرسلان فإن محمد بن كعب القرظي : تابعي ، والمرسل لا تقوم به حجة ، ثم هما إسنادان ضعيفان أيضاً بضعف راويهما موسى بن عبيدة الرّبذني : ضعيف جداً ، مترجم في التهذيب ، والكبير للبخاري ( ٤ / ٢٩١ ) ، والصغير ( ١٧٢ ، ١٧٣ ) ، وابن أبي حاتم ٤ / ١ / ١٥١ - ١٥٢ ، فقال البخاري منكر الحديث وقاله أحمد بن حنبل ، وقال علي بن المديني عن القطان : كنا ننتقيه تلك الأيام . وروى ابن أبي حاتم عن الجوزجاني ، قال : « سمعت أحمد بن حنبل يقول : لا تحل الرواية عندي عن موسى بن عبيدة قلنا : يا أبا عبد الله لا يحل ؟ قال : عندي ، قلت : فإن سفيان وشعبة قد روايا عنه ؟ قال : لو بان لشعبة ما بان لغيره ما روى عنه » . وقال ابن معين : « لا يحتج بحديثه » وقال أبو حاتم : « منكر الحديث » . وقال عن الحديث الآخر الذي رواه داود ابن أبي عاصم : هذا مرسل أيضاً لا تقوم به حجة . وداود ابن أبي عاصم بن عروة الثقفي المكي ثقة ، من الثالثة . التقريب ( .. / ١٩٩ ) .

وأخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره عن القرظي أيضاً ( ١ / ٢١٧ ) ، وأخرجه الواحدي في أسباب النزول عن ابن عباس ( .. / ٣٣ ) ، وذكره البغوي في معالم التنزيل عن ابن عباس ( ١ / ١٤٣ ) ، وذكره ابن كثير في تفسيره عن القرظي وعن ابن عباس وقال : الحديث المروي في حياة أبويه عليه الصلاة والسلام ، ليس في شيء من الكتب الستة ولا غيرها وإسناده ضعيف



يرفعه ، كما يتوجه على قراءة من يجزمه ، فلا وجه لتخصيص أحد الوجهين بالوقف على ما قبله دون الآخر ، والذي عندنا أن الوقف على قوله ﴿ وَنَذِيرًا ۗ ﴾ في سائر الوجوه جائز سائغ ، وهو من الوقوف الكافية في سائرهما ، إلا أنه في أحد الوجهين الرفع أحسن ، وهو الوجه الذي يجعل الواو فيه للاستئناف ، فيكون في هذا الوجه الوقف على قوله ﴿ وَنَذِيرًا ۗ ﴾ وقفاً حسناً ، وفي الوجوه الأخرى يكون وقفاً كافياً ؛ فاعلم ذلك .

﴿ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ ﴾ [ البقرة : ١١٩ ] كاف<sup>(١)</sup> ، ﴿ حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ ۗ ﴾ [ البقرة : ١٢٠ ] حسن<sup>(٢)</sup> ﴿ هُدَىٰ اللَّهُ هُوَ الْهُدَىٰ ۗ ﴾ [ البقرة : ١٢٠ ] وقف صالح<sup>(٣)</sup> .

- والله أعلم . وذكره أيضاً عن داود بن أبي عاصم وقال هذا مرسل كالثدي قبله ( ١ / ١٥٥ ) ، وذكره ابن حجر في العجاب ( ١ / ٣٦٨ ) ، وذكره السيوطي في لباب النقول عن القرظي وعن داود بن أبي عاصم وقال عن الروائين أنها مرسلة ( .. / ٢٤ ) ، وذكره في الدر المنثور عن القرظي وقال : هذا مرسل ضعيف الإسناد ، وعن داود بن أبي عاصم وقال : معضل الإسناد ضعيف لا يقوم به ولا بالذي قبله حجة ( ١ / ١١١ ) . وذكره العك في تسهيل الوصول ( .. / ٣١ ) .

(١) وبه قال النكزاي وقال الداني والأشموني تام وهو وقف عند الهبطي . انظر : المكتفى ( .. / ١٧٣ ) ، والافتداء ( ١ / ٣٣٠ ) ، وتقويد وقف القرآن ( .. / ٢٠٠ ) ، ومنار الهدى ( .. / ٤٨ ) .

(٢) وبه قال ابن الأنباري والغزالي والأشموني وقال الداني والنكزاي كافٍ وقال السجاوندي مطلق وهو وقف عند الهبطي . انظر : المراجع السابقة مع الإيضاح ( ١ / ٥٣١ ) ، والوقف والابتداء ( ١ / ٢٤١ ) .

(٣) قال الغزالي والأشموني حسن وقال الداني والنكزاي كافٍ وقال السجاوندي مطلق وهو وقف عند الهبطي . انظر : المراجع السابقة .

﴿ وَلَا نَصِيرٍ ﴾ [ البقرة : ١٢٠ ] وقف تام<sup>(١)</sup> ، والوقف الحسن بعده ،  
 عند قوله ﴿ أُولَئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِ ﴾ [ البقرة : ١٢١ ] لأن الذين مبتدأ ، وقوله  
 ﴿ ءَاتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَتْلُونَهُ حَقَّ تِلَاوَتِهِ ﴾ [ البقرة : ١٢١ ] كله صلة  
 ” الذين “ وخبره ﴿ أُولَئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِ ﴾ وما بعده كلام مستأنف ، ومن  
 أجاز الوقف على ” حق تلاوته “ إنما أجازته لأنه يجعل ﴿ يَتْلُونَهُ حَقَّ  
 تِلَاوَتِهِ ﴾ خبر المبتدأ ، وهو ” الذين “ ويجعل الصلة ” آتيناهم الكتاب “ ،  
 وقوله ﴿ أُولَئِكَ ﴾ [ البقرة : ١٢١ ] مبتدأ ثان ، وخبره ” يؤمنون به “  
 والأجود أن تكون ” يتلونه حق تلاوته “ من تمام الصلة ، و ﴿ أُولَئِكَ يُؤْمِنُونَ  
 بِهِ ﴾ كله خبراً لمبتدأ ، والمبتدأ هو ” الذين “ وصلته . ﴿ هُمُ الْخٰسِرُونَ ﴾  
 [ البقرة : ١٢١ ] وقف تام<sup>(٢)</sup> .

﴿ عَلَى الْعٰلَمِينَ ﴾ [ البقرة : ١٢٢ ] وقف كاف<sup>(٣)</sup> ، لأنه رأس آية ،  
 ولأن قوله ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا ﴾ [ البقرة : ١٢٣ ] إن جعلت الواو فيه للعطف ،  
 كان عطفاً على جملة ، فهما مجريان مجرى الجملتين المستغنية إحداهما عن  
 الأخرى ﴿ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ ﴾ [ البقرة : ١٢٣ ] وقف كاف ، ولم يذكر أبو  
 حاتم - رحمه الله - بعد هذه الفواصل ، لأنه شرط ألا يذكرها ، وقال :  
 « أواخر الآيات كلها وقوف في الأغلب » فاقصر على هذا القول ، واستغنى به

(١) وبه قال الجميع . انظر : المراجع السابقة .

(٢) وبه قال الجميع . انظر : المراجع السابقة .

(٣) وبه قال الغزال والنكراوي والأشموني وقال ابن الأباري وابن النحاس غير تام وهو وقف عند

الهبطي . انظر : المراجع السابقة .

عن إيراد سائر الفواصل مفروشة<sup>(١)</sup> ، وربما ذكر الشيء بعد الشيء ، فأما أنا فقد ذكرت سائرهما ، لأنني عملت كتابي هذا في بلاد العجم ، فإن نظر فيه من لا يهتدي العربية ولا يحفظ له في القياس ، ولم يجد الفواصل أو بعضها ، توهم أنها ليست بوقوف ، فيمتنع من الوقف امتناع معتقد أنه لا يجوز الوقف عليها ، أو يظن أنني قد أغفلتها ، وربما لم يعرف من كتابي هذا ما أعرفه أنا ، وأمثالي من كتب المتقدمين - رحمهم الله - أعرضوا عن ذكر سائر الفواصل ، لاستغنائهم بذكر بعضها ، وكرهوا التطويل في إيراد جميعها ، ولأنهم نبهوا على أن الفواصل كلها / وقوف في غالب الأمر ، فمن عرف مذاهبهم قاس ما لم يجده في كتبهم على ما أوردوه منها ، وقد نصصتُ أنا على سائر ما يجوز الوقف عليه منها ليكون أسهل على من نقصت درجته عن القياس ، ومعرفة المعاني ؛ وبالله التوفيق .

f/٣٣

﴿ فَأَتَمَّهُنَّ ﴾ [ البقرة : ١٢٤ ] صالح ، ﴿ إِمَامًا ﴾ [ البقرة : ١٢٤ ] صالح ، ﴿ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي ﴾ [ البقرة : ١٢٤ ] صالح ، منصوب عليها ، وإذا تقاربت الوقوف بعضها من بعض لقلّة الحروف بينها ، لم يحسن للقارئ قطع النفس عند كل واحد منها ، ولكنه يمدّ نفسه حتى يقطعه عند أحسنها مقطوعاً ، فإن وقف عند كل واحد منها جاز ، وقد ذكرت هذا في أول الكتاب .

﴿ الظَّالِمِينَ ﴾ [ البقرة : ١٢٤ ] كاف<sup>(٢)</sup> ، ﴿ وَأَمَّا ﴾ [ البقرة : ١٢٥ ]

(١) الفرش : مصدر فرش إذا نشر وبسط ، فالفرش معناه : النشر والبسط . انظر : الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع ، لعبد الفتاح القاضي ت ١٤٠٣ هـ ، مكتبة الدار ، المدينة المنورة ، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ .

(٢) وبه قال النكراوي والأشموني وقال ابن الأنباري وابن النحاس والداني والغزال تام وهو وقف عند الهبطي . انظر : الإيضاح ( ١ / ٥٣١ ) ، والقطع ( ١ / ٧٨ ) ، والمكتفى ( .. / ١٧٤ ) ، والوقف والابتداء ( ١ / ٢٤١ ) ، والافتداء ( ١ / ٣٣١ ) ، وتقييد وقف القرآن ( .. / ٢٠٠ ) ، ومنار الهدى ( .. / ٤٨ ) .

وقف حسن<sup>(١)</sup> ، لمن قرأ ﴿ وَاتَّخِذُوا ﴾ [ البقرة : ١٢٥ ] بكسر الخاء على الأمر وهو معطوف على قوله ﴿ أَذْكُرُوا نِعْمَتِيَ ﴾ [ البقرة : ١٢٢ ] ﴿ وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ ﴾ [ البقرة : ١٢٥ ] ولا يوقف على قوله ﴿ وَأَمْنَا ﴾ في قراءة من قرأ ﴿ وَاتَّخِذُوا ﴾ [ البقرة : ١٢٥ ] بفتح الخاء على الخبر إلا على التجوز والتسامح ، ووجه قراءة من قرأ على الخبر أنه جعله معطوفاً على ﴿ جَعَلْنَا ﴾ [ البقرة : ١٢٥ ] كأنه قال : « واذكروا إذ جعلنا البيت مثابة للناس وإذ اتخذوا من مقام إبراهيم مصلى » والوقف على ﴿ مُصَلَّى ﴾ [ البقرة : ١٢٥ ] في القراءتين<sup>(٢)</sup> حسن .

﴿ وَالرُّكْعَ السُّجُودِ ﴾ [ البقرة : ١٢٥ ] وقف كاف ، على قياس ما نصّ عليه أبو حاتم من قوله ﴿ وَإِذْ نَجَّيْنَاكُمْ ﴾ [ البقرة : ٤٩ ] ﴿ وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمْ الْبَحْرَ ﴾ [ البقرة : ٥٠ ] وهو رأس آية . ﴿ إِلَىٰ عَذَابِ النَّارِ ﴾ [ البقرة : ١٢٦ ] وقف جائز ، ليس بمنصوص عليه . ﴿ وَيَسَّ الْمَصِيرُ ﴾ [ البقرة : ١٢٦ ] كاف ، ﴿ وَإِسْمَاعِيلُ ﴾ [ البقرة : ١٢٧ ] وقف كاف ، وقوله ﴿ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا ﴾ [ البقرة : ١٢٧ ] منصوب بالقول المضمر تقديره

(١) وبه قال الأشموني وقال النكزاوي تام وقال السجواندي مطلق وهو وقف عند اخبطي . انظر : المراجع السابقة .

(٢) اختلف القراء في قوله تعالى ﴿ وَاتَّخِذُوا ﴾ فقرأ نافع وابن عامر بفتح الخاء على الخبر وقرأ الباقون بكسرها على الأمر . انظر : معاني القراءات ( .. / ٦٢ ) ، والتيسير ( .. / ٦٥ ) ، والإقناع ( .. / ٣٧٦ ) ، والنشر ( ٢ / ٢٢٢ ) ، والإتحاف ( .. / ١٤٧ ) .

”فقلا ربنا“ على ما ذكره أبو حاتم<sup>(١)</sup> ، وقال غيره ” يقولان ربنا “ فجعله حالاً ، كأن التقدير ، والله أعلم ” وإذ يرفعان القواعد في هذه الحالة ” أي يرفعان قائلين ، وشبهوه بقوله تعالى ﴿يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ﴾<sup>(٢)</sup> ” سَلَّمَ عَلَيْكُمْ ” [ الرعد ٢٣ ، ٢٤ ] ومعناه يقولان ” سلام عليكم “ وتقديره يدخلون قائلين ” سلام عليكم “ وقال بعضهم ” المضمرة هو فعل موحد تقديره يقول ربنا - يعني إسماعيل وحده “<sup>(٣)</sup> وقد أنكر أهل التأويل هذا الوجه ، ولم أرَ أحداً ذكر فساده من أي وجه تكون ، والذي عندي أنه يفسد من وجهين ، أحدهما : أن جمهور أهل العلم أجمعوا على أن إبراهيم وإسماعيل جميعاً رفعوا القواعد<sup>(٤)</sup> ، قالوا : والتي في قوله ” وإسماعيل “ عاطفة دخلت للإشراك بينهما في رفع القواعد<sup>(٥)</sup> ، فإذا أضمرت فعلاً موحداً بعد قوله ” وإسماعيل “ وجعلته لإسماعيل وحده فقد أخرجته من مشاركة إبراهيم في رفع القواعد ، وجعلت الواو للاستئناف ، وهذا خلاف ما قاله الجماعة ، والوجه الآخر : أنك إذا أضمرت الفعل الموحد لإسماعيل وحده ، لم يكن في الكلام ما يدل عليه ، لأن

(١) قال أبو حاتم : الوقف ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ﴾ أي قالوا ويقولان ﴿رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا﴾ . وقد ذكر صاحب المخطوط عن أبي حاتم قوله : تقديره ” فقلا ربنا “ ولم يذكر ويقولان والذي نقله أبو جعفر النحاس عن أبي حاتم قوله : قالوا ويقولان . انظر : القطع والإتشاف ( ١ / ٧٩ ) .

(٢) انظر : جامع البيان عن تأويل آي القرآن ( ٣ / ٦٥ ) ، والوسيط ( ١ / ٢١١ ) ، ومعالم التنزيل ( ١ / ١٥٠ ) ، والكشاف ( ١ / ١٨٧ ، ١٨٨ ) ، والمحزر الوجيز ( ١ / ٤٨٨ ) ، والبحر المحييط ( ١ / ٥٥٨ ، ٥٥٩ ) ، وتفسير ابن كثير ( ١ / ١٦٦ ) ، وروح المعاني ( ١ / ٣٨٤ ) .

(٣) انظر : جامع البيان عن تأويل آي القرآن ( ٣ / ٧١ ، ٧٢ ) فقد فصل الكلام في هذه المسألة .

(٤) انظر : جامع البيان عن تأويل آي القرآن ( ٣ / ٧١ ) .

(٥) انظر : البحر المحييط ( ١ / ٥٥٨ ) ، وروح المعاني ( ١ / ٣٨٣ ) .

قوله ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ﴾ [البقرة: ١٢٧] لا يدل على المضمَر الذي هو يقول ، لأن الفعلين مختلفان ، وهما الشخصان ، فلا يدل فعل أحدهما على فعل الآخر ، ألا ترى أنك إذا قلت : ” يضرب زيد وعمرو بكرأ ” بمعنى ” وعمرو يُكْرِمُ بكرأ ” لم يجز بحال من الأحوال ، لأن يضرب لا يدل على يُكْرِمُ والفعلان مختلفان ، لا يدل فعل أحدهما على فعل الآخر ، فقول من قال أن الفعل المضمَر موحد لإسماعيل يفسد من هذين الوجهين ، ولو قال هذا المتأول أنني أضمر ” يقول ” موحدأ واجعله ضمير إبراهيم وحده ، لكان ذلك عندي سائغاً لأن قوله ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ﴾ يدل على ” يقول ” المضمَر لأن الفعلين ، وإن اختلفا فهما لشخص واحد ، فكأنه قال : يرفع إبراهيم وإسماعيل ، ويقول إبراهيم ربنا ، وهذا الوجه ذكرته على التجوز ، وإن كان فاسداً أيضاً ، ولا أعرفه مقولاً ، ولا نقول بما لم يقدم فيه قول إمام ، والصحيح أن المضمَر فعل اثنين ، والتقدير : يقولان ربنا ، وقد قدمت ذكره ، وتوحيد الفعل المضمَر ليس بشيء لما بينته ، فاعلم ذلك ؛ وبالله التوفيق .

﴿تَقَبَّلَ مِنَّا﴾ [البقرة: ١٢٧] وقف مفهوم<sup>(١)</sup> . ﴿السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [البقرة: ١٢٧] وقف تام<sup>(٢)</sup> . ﴿أُمَّةٌ مُّسْلِمَةٌ﴾ [البقرة: ١٢٨] كاف<sup>(٣)</sup> .

(١) وبه قال النكزاوي . انظر : الاقتداء ( ١ / ٣٣٤ ) .

(٢) وبه قال النكزاوي والأشموني وقال الغزال كافٍ وهو وقف عند خبّطي . انظر : المرجع نسابق مع الوقف والابتداء ( ١ / ٢٤٢ ) ، وتقييد وقف القرآن ( .. / ٢٠٠ ) ، ومنار خدى ( .. / ٤٨ ) .

(٣) وبه قال الداني والنكزاوي وقال ابن الأنباري والغزال والأشموني حسن وقال أبو حاتم تام وهو وقف عند الهبّطي ومرخص للضرورة عند السجاوندي . انظر : المراجع السابقة مع الإيضاح ( ١ / ٥٣٣ ) ، والقطع ( ١ / ٧٩ ) ، وعلل الوقوف ( ١ / ٢٣٧ ) .

﴿ مَنَاسِكِنَا ﴾<sup>(١)</sup> [ البقرة : ١٢٨ ] صالح<sup>(٢)</sup> . ﴿ وَتَبَّ عَلَيْنَا ﴾ [ البقرة : ١٢٨ ] مفهوم<sup>(٣)</sup> . ﴿ الرَّحِيمُ ﴾ [ البقرة : ١٢٨ ] وقف تام<sup>(٤)</sup> . ﴿ وَيُزَكِّيهِمْ ﴾<sup>(٥)</sup> [ البقرة : ١٢٩ ] وقف صالح<sup>(٦)</sup> . ﴿ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾ [ البقرة : ١٢٩ ] تام<sup>(٧)</sup> . ﴿ سَفَهَ نَفْسَهُ ﴾<sup>(٨)</sup> [ البقرة : ١٣٠ ] قال أبو حاتم

(١) المناسك الموقف الذي يذكر الله فيه مثل عرفات وغيرها ، والنسك العبادة والطاعة ، وكل ما تقرب به إلى الله تعالى . انظر : العمدة في غريب القرآن ( .. / ٨٣ ) ، واللسان مادة ( نسك ) ( ١٠ / ٤٩٨ ) . وقال القرطبي اختلف العلماء في المراد بالمناسك فقليل : مناسك الحج ومعامله . وقيل : المناسك : مواضع الذبح ، وقيل : جميع المتعبات . انظر : الجامع لأحكام القرآن ( ٢ / ١٢٨ ، ١٢٩ ) .

(٢) وبه قال الأشموني ، وقال النكزاي مفهوم وهو وقف عند الهبطي . انظر : الاقتداء ( ١ / ٣٣٥ ) ، وتقييد وقف القرآن ( .. / ٢٠٠ ) ، ومنار الهدى ( .. / ٤٩ ) .

(٣) وبه قال النكزاي وقال الداني كاف وقال الأشموني صالح وقال السجاوندي جائز وهو وقف عند الهبطي . انظر : المراجع السابقة مع المكتفى ( .. / ١٧٦ ) ، وعلل الوقوف ( ١ / ٢٣٧ ) . (٤) وبه قال ابن الأنباري والداني والنكزاي والأشموني وهو كاف عند الغزال ووقف عند الهبطي . انظر : المراجع السابقة .

(٥) أي يطهرهم قال تعالى ﴿ نَفْسًا زَكِيَّةً ﴾ [ الكهف : ٧٤ ] أي مطهرة . انظر : مجاز القرآن ( ١ / ٥٦ ) .

(٦) قال الغزال والأشموني حسن وقال الداني والنكزاي كاف وهو مطلق عند السجاوندي ووقف عند الهبطي . انظر : المكتفى ( .. / ١٧٦ ) ، والوقف والابتداء ( ١ / ٢٤٣ ) ، وعلل الوقوف ( ١ / ٢٣٧ ) ، والاقتداء ( ١ / ٣٣٥ ) ، وتقييد وقف القرآن ( .. / ٢٠٠ ) ، ومنار الهدى ( .. / ٤٩ ) .

(٧) وبه قال الداني والغزال والنكزاي والأشموني وهو وقف عند الهبطي . انظر : المراجع السابقة . (٨) أي أهلك نفسه وأوبقها ، تقول : سفهت نفسك . انظر : مجاز القرآن ( ١ / ٥٦ ) .

وقال أبو قتبية في معناها : أي من سفهت نفسه ، كما تقول : غين فلان رأيه . والسفّه : الجهل . انظر : غريب القرآن ( .. / ٦٤ ) . وقال الراغب : واستعمل السفه في خفة النفس لنقصان العقل ، وفي الأمور الدنيوية والأخروية فقليل « سفه نفسه » [ البقرة : ١٣٠ ] وأصله سَفِهَتْ نَفْسَهُ . انظر : مفردات ألفاظ القرآن ( .. / ٤١٤ ) .

وقف كاف<sup>(١)</sup> . ﴿ وَلَقَدْ أَصْطَفَيْنَاهُ فِي الدُّنْيَا ﴾ [ البقرة : ١٣٠ ] وقف كاف ، وليس بمنصوص عليه ، وكذلك ﴿ إِذْ قَالَ لَهُ رَبُّهُ أَسْلِمُ ﴾ [ البقرة : ١٣١ ] وقف كاف ، ولم أجده منصوصاً عليه ، فأما قوله ﴿ لَمِنَ الصَّالِحِينَ ﴾ [ البقرة : ١٣٠ ] فقد نصّ عليه بعضهم ، ولم يذكره أبو حاتم ، وهو من الوقوف المفهومة ، وهو رأس آية ولولا ذلك لما جوزته لأن إذ منصوب الموضع بما تقدم من قوله ﴿ وَلَقَدْ أَصْطَفَيْنَاهُ فِي الدُّنْيَا ﴾ / [ البقرة : ١٣٠ ] كأنه قال : « ولقد اصطفيناه حين قاله له ربه أسلم ، فإذا منصوب لأنه ظرف زمان ، واختلفوا في قوله ﴿ إِذْ قَالَ لَهُ رَبُّهُ أَسْلِمُ ﴾ [ البقرة : ١٣١ ] متى قيل له ذلك ، أبعد النبوة أم قبلها ، والصحيح أنه قيل له ذلك قبل النبوة ، حتى أفلت الشمس ، فقال : إني بريء مما تشركون<sup>(٢)</sup> وكان القول له إلهاماً ألهمه الله تعالى ، فأسلم لما وضحت له الآيات والعبر بالإلهام ، وأتته النبوة وهو مسلم ، وهو أجود ما قيل فيه ؛ وقال قوم : « معنى أسلم : استقم على أمر الإسلام ، وثبت نفسك عليها » وذهب أهل هذه المقالة إلى أن القول كان له بوحي أتاه ، وكان ذلك بعد النبوة<sup>(٣)</sup> ، وهذا أيضاً وجه جيد ؛ وقيل فيه وجه ثالث ، وهو : أن معنى قوله « أسلم » قل لمتبعيك الذين يلوذون بك ويقبلون منك أسلموا ، وهذا أيضاً وجه محتمل ؛ والله أعلم بكتابه .

(١) انظر : القطع ( ١ / ٧٩ ) .

(٢) انظر : جامع البيان عن تأويل آي القرآن ( ٣ / ٩٣ ) ، والمحزر الوجيز ( ١ / ٤٩٤ ) ، وزاد المسير ( ١ / ١٤٨ ) ، وغرائب القرآن ( ١ / ٤٠٦ ) ، والبحر المحيطة ( ١ / ٥٦٦ ) ، الجامع لأحكام القرآن ( ١ / ١٣٤ ) ، وروح المعاني ( ١ / ٣٨٨ ) .

(٣) انظر : معالم التنزيل ( ١ / ١٥٣ ) ، وغرائب القرآن ( ١ / ٤٠٦ ) ، والبحر المحيطة ( ١ / ٥٦٦ ) ، وروح المعاني ( ١ / ٣٨٨ ) .



﴿ الْعَلَمِينَ ﴾ [ البقرة : ١٣١ ] وقف تام . قوله تعالى ﴿ وَوَصَّي بِهَا إِبْرَاهِيمَ بَنِيهِ وَيَعْقُوبَ ﴾ [ البقرة : ١٣٢ ] اتفقوا على أن إبراهيم ارتفع بفعله ، واختلفوا في رفع ﴿ يَعْقُوبُ ﴾ فقال قوم : « هو عطف على إبراهيم »<sup>(١)</sup> وقال آخرون : « هو رفع بفعل له مضمرة ، تقديره : ووصى يعقوب أيضاً »<sup>(٢)</sup> فإن جعلته مرفوعاً بالعطف لم يجز الوقف على قوله ﴿ إِبْرَاهِيمَ بَنِيهِ ﴾ [ البقرة : ١٣٢ ] [ البقرة : ١٣٢ ] ﴿ إِبْرَاهِيمَ بَنِيهِ ﴾ [ البقرة : ١٣٢ ] لأنك تفصل بين المعطوف والمعطوف عليه ، ولا يحسن ذلك ، وإن جعلته مرفوعاً بالاستئناف وإضمار فعل له جاز أن تقف على قوله ﴿ وَوَصَّي بِهَا إِبْرَاهِيمَ بَنِيهِ ﴾ [ البقرة : ١٣٢ ] ثم تبدئ ﴿ وَيَعْقُوبُ يَبْنِي ﴾ [ البقرة : ١٣٢ ] على معنى : وقال يعقوب يا بني إن الله اصطفى ، وهو وجه ضعيف في النقل والمعنى ، ولو كثر القائلون به لما حسن الوقف عليه أيضاً ، لأن الفعل المضمرة ليس في الكلام ما يدل عليه ، وقد أجازته قوم على ضعفه ، أرادوا أن يفصلوا بين الوجهين ليعلم أن الرفع في الوجه الثاني ليس على معنى العطف ، وإن وقف عليه واقف جاز ولا أحبه ؛ وحكي عن الأخفش أنه كان يرى الوقف عليه<sup>(٣)</sup> ، ولعله ذهب إلى الوجه الذي ذكرته من كون الواو للإستئناف لا للعطف والله أعلم بصوابه ومعنى العطف في الواو عندي أقوى وأحسن ، وقال أبو حاتم : « الوقف على قوله ﴿ وَوَصَّي بِهَا إِبْرَاهِيمَ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ ﴾ ثم تبدئ ﴿ يَبْنِي إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى لَكُمْ الدِّينَ ﴾<sup>(٤)</sup> وهو جيد لأنه رفعه بالعطف على إبراهيم ، فحسن الوقف عليه قياساً على ما قلنا

(١) انظر : إعراب القرآن ، للنحاس ( .. / ٢١٥ ) ، والبحر المحيط ( ١ / ٥٧٠ ) ، والدر المصون

( ٢ / ١٢٥ ) ، وإعراب القرآن لمحمود صافي ( ١ / ٢٢٦ ) .

(٢) انظر : المحرر الوجيز ( ١ / ٤٩٥ ) ، البحر المحيط ( ١ / ٥٧٠ ) ، والدر المصون ( ١ / ١٢٥ ) ،

والجامع لأحكام القرآن ( ٢ / ١٣٥ ) .

(٣) قال تعالى ﴿ وَوَصَّي بِهَا إِبْرَاهِيمَ بَنِيهِ وَيَعْقُوبَ ﴾ قال الأخفش : هذا التمام . انظر : القطع

والإتشاف ( ١ / ٨٠ ) .

(٤) قال أبو حاتم : الوقف ﴿ وَوَصَّي بِهَا إِبْرَاهِيمَ بَنِيهِ وَيَعْقُوبَ ﴾ [ البقرة : ١٣٢ ] ثم قال : يا

بني قال أبو حاتم : أي قال كل واحد منهم ﴿ يَبْنِي إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى لَكُمْ الدِّينَ ﴾ [ البقرة :

[ ١٣٢ ] . انظر : القطع ( ١ / ٨٠ ) .

وهو جيد لأنه رفعه بالعطف على إبراهيم ، فحسن الوقف عليه قياساً على ما قلنا في قوله ﴿ وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ ﴾ [ البقرة : ١٢٧ ] والتقدير في هذه الآية : ” يقولان يا بني إن الله اصطفى لكم الدين “ وزعم أبو بكر بن مقسم<sup>(١)</sup> - رحمه الله - أن النصب في قوله ” ويعقوب “ جائز ، ولم يُسند إلى أحد قرأ به ، وهو وجه لا يجوز أن يُقرأ به ، لأنه لا إمام له يُوثق به ، وقد جاء النصب عن يعقوب بن أسحر<sup>(٢)</sup> في رواية شاذة ؛ والوقف في هذا الوجه على قوله ﴿ وَيَعْقُوبُ ﴾ [ البقرة : ١٣٢ ] جائز ، ويضمّر الفعل موحداً لإبراهيم وحده ، ومعناه ، وصى بها إبراهيم بنيه ، ووصى يعقوب أيضاً ، لأنه من جملة بنيه ، وخصه بالذكر لأنه ابن ابنه ، ويقوي هذا الوجه قوله تعالى ﴿ أُمَّ كُنتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِن بَعْدِي ﴾ [ البقرة : ١٣٣ ] فلو كانت الوصية بما تقدم من يعقوب كما كانت من إبراهيم ، لم يحتاج إلى ذكر قوله لبنيه ﴿ مَا تَعْبُدُونَ مِن بَعْدِي ﴾ فهذه الآية الأخيرة تدل على أن الوصية في الآية كانت من إبراهيم وحده ، وأن يعقوب كان من جملة من أوصاهم ، لأنه من البنين ، وتخصيصه بالتسمية لأنه ابن ابنه ، ولم يُقرأ بالنصب أحد من المتقدمين فيما أعرفه ، إلا عمرو بن فائد<sup>(٣)</sup> ؛ والله أعلم .

(١) هو أبو بكر محمد بن الحسن بن مقسم العطار النحوي المقرئ كان من أحفظ الناس لنحو الكوفيين وأعلمهم بالقراءات سنة أربع وخمسين وثلاثمائة للهجرة . انظر ترجمته في : نزهة الألباء ( ٢٥١ / ٠٠ ) ، إنباه الرواة ( ١٠٠ / ٣ ) ، غاية النهاية ( ١٢٣ / ٢ ) .

(٢) لم أجد له ترجمة .

(٣) عمرو بن فائد ، أبو علي الأسواري البصري ، وردت عنه الرواية في حروف القرآن . انظر ترجمته : غاية النهاية ( ٦٠٢ / ١ ) .

وقول المؤلف ولم يُقرأ بالنصب أحد من المتقدمين فيما أعرفه إلا عمرو بن فائد أقول : قال أبو حيان في البحر المحيط : قرأ إسماعيل بن عبد الله المكّي ، والضرير ، وعمرو بن فائد الأسواري بالنصب ( ٥٧٠ / ١ ) ، وذكر القرطبي في جامعه مثل ما ذكر أبو حيان في البحر إلا أنه لم يذكر أنها قراءة الضرير ( ١٣٥ / ٢ ) .

﴿الَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [ البقرة : ١٣٢ ] كاف .

قوله تعالى ﴿أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ﴾ [ البقرة : ١٣٣ ] أم هنا منقطة عما قبلها بمعنى " بل " وألف الاستفهام ، كأنه قال : « بل أكنتم شهداء ؟ » ومعناها هنا الجحد ، أي " ما كنتم شهداء " إلا أن اللفظ على الاستفهام .

﴿مَا تَعْبُدُونَ مِنْ بَعْدِي﴾ [ البقرة : ١٣٣ ] وقف كاف . ﴿قَالُوا﴾

نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ﴾ [ البقرة : ١٣٣ ] زعم بعضهم أن الوقف على " آباءك " قالوا : « ثم أخبر الله تعالى فقال إبراهيم وإسماعيل وإسحاق » لم يزيدوا على هذا في حجة من يختار الوقف هاهنا ، وهو كلام مبهم يحتاج إلى بيان ، وينسب هذا الوقف إلى يعقوب الحضرمي<sup>(١)</sup> ، فإن كان صحيحاً عنه فالمعنى أن الحكاية عن القوم تتم عند قوله ﴿وَإِلَهَ آبَائِكَ﴾ وكأنه حكى عنهم أنهم قالوا ﴿نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ﴾ ولم يزيدوا على هذا القول شيئاً ، وما بعده من الأسماء إخبار من الله تعالى ، ويكون منصوباً بفعل مضمّر تقديره : " يعنون إبراهيم وإسماعيل وإسحاق " والوقف على هذا التقدير عند قوله ﴿آبَائِكَ﴾ صالح هذا إذا جعلتها منصوبة ، فإن قدرت في قوله " إبراهيم " تقدير الجرّ على البدل من قوله ﴿آبَائِكَ﴾ كان ذلك محتملاً ، وهو الجيد الذي عليه الجمهور<sup>(٢)</sup> ، ويكون قوله ﴿إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ﴾

(١) قال يعقوب ومن الوقف ﴿قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ﴾ [ البقرة : ١٣٣ ] فهذا وقف

كاف ثم قال جل وعز ﴿إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ﴾ [ البقرة : ١٣٣ ] قال : ومن قرأ

وإله أهلك كان وقفه إبراهيم . انظر : القطع ( ١ / ٨٠ ) .

(٢) انظر : إعراب القرآن للنحاس ( .. / ٢١٦ ) ، والبحر المحييط ( ١ / ٥٧٣ ) ، والدر المصون

( ٢ / ١٣٠ ) ، والجدول في إعراب القرآن وصرفه ( ١ / ٢٢٨ ) .

وَأَسْحَقَ ﴿ من تمام الحكاية عنهم ، كأنهم قالوا : « نعبد إلهك وإله آبائك الذين هم إبراهيم وإسماعيل » والأجود في هذه الأسماء أن تكون في موضع جرّ ، والوقف على ﴿ ءَأَبَائِكَ ﴾ [ البقرة : ١٣٣ ] لا يحسن حيثئذٍ لأنك تفصل بين البدل والمبدل منه ، ولأن الابتداء بقوله إبراهيم وإسماعيل وإسحاق لا فائدة فيه من غير / أن تُسندَه إلى ما قبله أو تضرمر قبله فعلاً ينصبه به ، والمحكي عنهم هذا الكلام هم أولاد يعقوب ، وقول من قال إن الوقف على إبراهيم حسن لمن قرأ ﴿ وَإِلَهُ ءَأَبَائِكَ ﴾ على التوحيد هو قول فاسد ، لأن قوله " وإسماعيل " معطوف على " إبراهيم " وموضعه جرّ ، والفرق بين القراءتين أنه جعل في القراءة الأولى جماعتهم أباً له على عرف استعمال العرب ، لأنهم يسمون الجد أباً ، والعم أباً ، وقد روي عن النبي ﷺ أنه قال : « ردوا إليّ أبي »<sup>(١)</sup> يعني عمه العباس ؛ فالعامل في إبراهيم وإسماعيل وإسحاق هو العامل في آبائك ، وهو مقدر كأنه قال : « إله آبائك ، إله إبراهيم وإسماعيل » فهذه الأسماء تُجرّ في هذا الوجه على البدل ؛ والقراءة الثانية ينجرّ " إبراهيم " وحده فيها على الإضافة ، وهو مخصوص بالأبوة ، وقوله ﴿ وَإِسْمَاعِيلَ وَأَسْحَقَ ﴾ [ البقرة : ١٣٣ ] معطوفان عليه ، فكأنه قال إلههم ، وخصّ بالأبوة إبراهيم وحده ، وتحرير هذا الفرق هو أن من قرأ " آبائك " على الجمع ، جعل الأسماء كلها مترجمة عن الآباء ، فكل واحد منهم أب ، وإذا وُحِّدَت خصّصت إبراهيم بالأبوة<sup>(٢)</sup> ] وأشرت بينه وبين ما بعده في إضافة الإله تعالى إليهم فكأنه قال :

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ( ١٤ / ٤٨٤ ) ، وأخرجه عبد الرزاق في المصنف ( ٧ / ٤٠٠ ) ، والطحاوي في شرح معاني الآثار ( ٣ / ٣١٥ ) ، وهو حديث مرسل .  
 (٢) قرأ الجمهور ﴿ وَإِلَهُ ءَأَبَائِكَ ﴾ [ البقرة : ١٣٣ ] بالجمع ، وقرأ ابن عباس والحسن ويحيى ابن يعمر وعاصم الجحدري وأبو رجاء ﴿ وإله أبيك ﴾ [ البقرة : ١٣٣ ] . انظر : معاني القرآن للفرّاء ( ١ / ٨٢ ) ، وجامع البيان ( ٣ / ٩٩ ، ١٠٠ ) ، إعراب القرآن للنحاس ( .. / ٢١٦ ) ، والمختسب لابن جني ( ١ / ١٩٩ ) ، الكشاف ( ١ / ١٩٣ ) ، والمحرر الوجيز ( ١ / ٤٩٩ ) ، والبحر المحيظ ( ١ / ٥٧٣ ) ، وإتحاف فضلاء البشر ( .. / ١٤٨ ) .

إله إبراهيم وإسماعيل وإسحاق فاشتركوها في الإضافة إليهم واختص إبراهيم بالأبوة [ ولا وقف على " إبراهيم " ومن أحازه فقد أخطأ ، لأن الابتداء بقوله ﴿وَأِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِلَهًا وَاحِدًا﴾ لا يفيد حتى تصله بالمعطوف عليه ، وهو " إبراهيم " والتوحيد قراءة يحيى بن يعمر<sup>(١)</sup> ، والعمل على القراءة الأولى ، والوقف على " إبراهيم " لا يحسن عندي ، وإن قرأه على التوحيد ، ومن رأى الوقف عليه وأحازه أراد أن يخص إبراهيم بالأبوة ، ولا يخلطه بما بعده من الأسماء ، لتمييز عنها ، ولعمري هذا مقطع لا بأس به غير أن مبدأه ليس بحسن ، والشرط أن يعتبر حُسن المبدأ ، كما يعتبر حسن المقطع ؛ فاعلم ذلك .

والوقف على قوله ﴿وَأِسْحَاقَ﴾ [ البقرة : ١٣٣ ] ليس بحسن أيضاً ، لأن قوله ﴿إِلَهًا وَاحِدًا﴾ منصوب على الحال<sup>(٢)</sup> ، ومعناه نعبد إلهك في حال وحدانيته ، أو لا نعبده إلا على هذه الحالة التي هي حال الوحدانية ، لا نشرك به شيئاً ، ولا يفصل بين المنصوب ، وناصبه .

قوله تعالى ﴿وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ [ البقرة : ١٣٣ ] قيل في إعرابه وجهان ، أحدهما أن يكون جملة موضعها نصب على الحال ، كأنه قال :

(١) يحيى بن يعمر العدواني ، يكنى أبا سليمان ، كان عالماً بالعربية والحديث ، ولقي عبد الله بن عمر ، وعبد الله بن عباس وغيرهما من الصحابة ، قال ابن حجر : ثقة صحيح وكان يرسل . له كتاب في القراءة وتوفي سنة تسع وعشرين ومائة للهجرة . انظر ترجمته : طبقات النحويين ( ٢٧ / .. ) ، نزهة الألباء ( .. / ٢٥ ) ، إنباه الرواة ( ٤ / ٢٤ ) ، تهذيب الكمال ( ٣٢ / ٥٣ ) ، تذكرة الحفاظ ( ١ / ٧٥ ) ، السير ( ٤ / ٤٤١ ) ، الكاشف ( ٢ / ٣٧٩ ) ، غاية النهاية ( ٢ / ٣٨١ ) ، تهذيب التهذيب ( ١١ / ٣٠٥ ) ، تقريب التهذيب ( .. / ٥٩٨ ) .

(٢) انظر : إعراب القرآن للنحاس ( .. / ٢١٧ ) ، والفريد في إعراب القرآن ( ١ / ٣٨٠ ) ، والبحر المحيظ ( ١ / ٥٧٤ ) ، والدر المصون ( ٢ / ١٣٢ ) ، والجدول في إعراب القرآن ( ١ / ٢٢٩ ) .

« نعبده في حال الإسلام »<sup>(١)</sup> فعلى هذا الوجه لا يحسن الوقف على قوله ﴿إِلَهًا وَاحِدًا﴾ والوجه الآخر أن يكون مستأنفاً جملةً مركبةً من مبتدأ وخبر<sup>(٢)</sup> لا تعلق له بما قبله فيكون الوقف في هذا الوجه على قوله ﴿إِلَهًا وَاحِدًا﴾ وقفًا كافيًا ، وعلى الوجهين الوقف على قوله ﴿وَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ [ البقرة : ١٣٣ ] وقف حسن . ومن جمع بينهما جاز ، وآخر الآية أحسن ﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ﴾ [ البقرة : ١٣٤ ] وقف صالح . ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ﴾ [ البقرة : ١٣٤ ] وقف مفهوم ، ﴿وَلَكُمْ مِمَّا كَسَبْتُمْ﴾ [ البقرة : ١٣٤ ] وقف صالح ﴿كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [ البقرة : ١٣٤ ] تام .

﴿وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى﴾ [ البقرة : ١٣٥ ] حكى ابن مهران في كتابه عن الأخفش ، أنه قال : « الوقف على قوله ﴿أَوْ نَصَارَى﴾ [ البقرة : ١٣٥ ] « فأتممت النسخة التي وجدت فيها هذا ، وتعمدت النظر في نسخة أخرى من هذا الكتاب ، فوجدت النسخة الثانية كالأولى ، والحكاية مسطورة ، فعلمت أنه لم يغلط عليه فيها ، وأنه هو الذي ضمّن الكتاب ، ولا أدري ما وجه هذا الوقف ، وهو رديء لا يجوز بحال من الأحوال ، لأن قوله ﴿تَهْتَدُوا﴾ جواب لقوله ﴿كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى﴾ [ البقرة : ١٣٥ ] وموضعه والفصل بين الأمر وجوابه لم يجزه أحد ، ولو جاز الوقف على قوله ﴿أَوْ نَصَارَى﴾ ثم ابتدئ فتقول ﴿تَهْتَدُوا﴾ لجاز ، والوقف على

(١) انظر : الكشف ( ١ / ١٩٤ ) ، والمحزر الوجيز ( ١ / ٥٠٠ ) ، والبحر المحيط ( ١ / ٥٧٤ ) ،

والدر المصون ( ٢ / ١٣٢ ) ، والجدول في إعراب القرآن ( ١ / ٢٢٩ ) .

(٢) انظر : الفريد في إعراب القرآن ( ١ / ٣٨٠ ) ، والبحر المحيط ( ١ / ٥٧٤ ، ٥٧٥ ) ، والدر

المصون ( ٢ / ١٣٣ ) ، والجدول في إعراب القرآن وصرفه ( ١ / ٢٢٩ ) .

قوله ﴿ أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاتَّقُوهُ وَأَطِيعُوا ﴾ [ نوح : ٣ ] ثم تبدئ فتقول ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ ﴾ [ نوح : ٤ ] وهذا ما لا يقل به له أحد ، ولو جاز الفصل بين الأمر وجوابه ، لجاز الفصل بين الشرط وجوابه أيضاً ، وهذا الوقف ليس بشيء وأظنه متقولاً على الأخفش لأنه كان أكبر من أن يقول مثل هذا ، والذي يقع لي أن الأخفش - رحمه الله - نصَّ على قوله ﴿ تَهْتَدُوا ﴾ [ البقرة : ١٣٥ ] فسقطت الكلمة من النسخة سهواً من الكاتب ، فظنَّ الناقل أن المنصوص عليه هو قوله ﴿ أَوْ نَصَرَى ﴾ [ البقرة : ١٣٥ ] والله أعلم<sup>(١)</sup> .

والذي نعرفه أن قوله ﴿ أَوْ نَصَرَى ﴾ [ البقرة : ١٣٥ ] ليس بوقف ، والوقف الجيد ﴿ تَهْتَدُوا ﴾ [ البقرة : ١٣٥ ] وهو حسن .

﴿ حَنِيفًا ﴾ [ البقرة : ١٣٥ ] وقف صالح ، إذا جعلت قوله ﴿ وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ [ البقرة : ١٣٥ ] من تمام الكلام الذي أمر أن يقوله ﷺ ، وتقديره : " قل بل ملة إبراهيم " / .

---

(١) هذا الرأي الأخير الذي ذكره العماني عن الأخفش هو الصحيح ويؤيده ما ذكره النحاس في كتابه حيث قال: قال تعالى ﴿ وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا ﴾ [ البقرة : ١٣٥ ] قال الأخفش : وهذا التمام قال أبو جعفر : هذا على مذهب سيبويه ليس بتمام ، وله فيه قول حسن وذلك أنه لما قيل لهم : كونوا هوداً أو نصارى فكأنه قيل اتبعوا اليهودية أو النصرانية فقالوا بل نتبع ملة إبراهيم ، فبعض الكلام مربوط ببعض فلهذا لم يكن ما قبله تماماً ، ومذهب الكسائي إن التقدير : بل يكون أهل ملة إبراهيم مثل ﴿ وَسَأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾ [ يوسف : ٨٢ ] فعلى هذا أيضاً لا يكون ما قبله تماماً . القطع ( ١ / ٨١ ) .

وقل ما كان إبراهيم من المشركين إن جعلت قوله : ﴿ وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ .. استئناف خير من الله تعالى كان الوقف على قوله ﴿ حَنِيفًا ﴾ .. وقفاً كافياً<sup>(١)</sup> ، وقوله ﴿ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ وقف تام<sup>(٢)</sup> ، على الوجهين جميعاً ، وزعم بعض من تأخر زمانه أن ابن مجاهد<sup>(٣)</sup> رحمه الله كان يرى الوقف على قوله ﴿ قُلْ بَلَّ ﴾<sup>(٤)</sup> في قراءة من رفع ﴿ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ ﴾ وقد يقول على ابن مجاهد رحمه الله لأن الوقف على ﴿ قُلْ ﴾ لا يجوز بحال نصب الملة أو رفعها و على يتبع ملة إبراهيم أو اتبعوا ملة إبراهيم ، ورفعها على قل الهدى ملة إبراهيم أو قل ملتنا ملة إبراهيم ، وهو مأمور بأن يقول هذه الجملة ؛ فلا يفصل بين لفظة الأمر وبين ما تضمنته من المأمور به ، والوقف على ﴿ قُلْ ﴾ خطأ ليس بشيء ، والرفع نسب إلى الأعرج<sup>(٥)</sup> .

(١) وبه قال ابن النحاس والداني وقال النكراوي قيل كافٍ وقال الغزال جائر وقال الأشموني صالح وقال السجاوندي مطلق وهو وقف عند الهبطي . انظر : القطع ( ١ / ٨١ ) ، والمكتفى ( ١٧٦ / ٠٠ ) ، والوقف والإبتداء ( ٢٤٥ / ٠٠ ) ، وعلل الوقوف ( ١ / ٢٤٢ ) ، والإقتداء ( ٣٤١ / ٠٠ ) ، وتقييد وقف القرآن ( ٢٠٠ / ٠٠ ) ، ومنار الهدى ( ٥٠ / ٠٠ ) .

(٢) وبه قال ابن الأنباري والداني والغزال والنكراوي والأشموني وقال ابن النحاس حسن وهو وقف عند الهبطي . انظر : المراجع السابقة مع الإيضاح ( ١ / ٥٣٤ ) .

(٣) أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد أبو بكر النحوي المقرئ شيخ الصنعة وأول من سبع السبعة ، وله كتاب السبعة ، ت سنة أربع وعشرين وثلاثمائة للهجرة .

انظر ترجمته في : سير أعلام النبلاء ( ١٥ / ٢٧٢ ) ، وغاية النهاية ( ١ / ١٣٩ ) .

(٤) لم أقف عليه .

(٥) قرأ الجمهور بنصب ﴿ مِلَّةَ ﴾ وقرأ ابن هرمز والأعرج وابن أبي عبيدة بالرفع ﴿ مِلَّةُ ﴾ وهذه القراءة شاذة . انظر : البحر المحيط ( ١ / ٥٧٧ ) ، وشواذ القرآن لابن خالويه ( ١٧ / ٠٠ ) .



ثم الوقف التام عند قوله ﴿ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ ﴾<sup>(١)</sup> ، ﴿ فَقَدْ أَهْتَدُوا ﴾<sup>ط</sup>  
وقف حسن<sup>(٢)</sup> .

﴿ فِي شِقَاقِ ﴾<sup>ط</sup> وقف صالح<sup>(٣)</sup> ، ﴿ الْعَلِيمُ ﴾<sup>ط</sup> وقف تام<sup>(٤)</sup> ، وتبتدئ  
﴿ صِبْغَةَ اللَّهِ ﴾<sup>ط</sup> على معنى اتبعوا صبغة الله أي دين الله وفطرته<sup>(٥)</sup> ، وهو الوقف  
الجيد ، وقال قوم : الوقف على قوله ﴿ صِبْغَةَ اللَّهِ ﴾<sup>ط</sup> وجعلوا نصبه بقوله  
﴿ فَقَدْ أَهْتَدُوا ﴾<sup>ط</sup> تقديره فقد اهتدوا دين الله ، وهذا وجه ركيك كلام  
كثير بين العامل والمعمول ، والأجود أن نقف على ﴿ الْعَلِيمُ ﴾<sup>ط</sup> وهو الوقف  
التام ، فإن وصله بقوله ﴿ صِبْغَةَ اللَّهِ ﴾<sup>ط</sup> لأن لا يفصل بين الناصب والمنصوب  
جاز والإبتداء به أجود ليكون نصبه بفعل مضمّر<sup>(٦)</sup> كما ذكرت ، وإن وقف

---

(١) وبه قال الغزال والأشموني وقال النكزاوي قيل تام وهو عنده كاف وهو وقف عند ابن النحاس  
والهبطي . انظر : القطع ( ١ / ٨٢ ) ، والوقف والإبتداء ( ٠٠ / ٢٤٥ ) ؛ والإقتداء  
( ٠٠ / ٣٤١ ) ، وتقييد وقف القرآن ( ٠٠ / ٢٠٠ ) ، ومنار الهدى ( ٠٠ / ٥٠ ) .

(٢) وبه قال ابن الأنباري والغزال والأشموني وقال النكزاوي قيل حسن وذكر النحاس أنه تام عند  
الأخفش وقال الداني كاف وقال السجاوندي جائز وهو وقف عند الهبطي . انظر : المراجع  
السابقة مع الإيضاح ( ١ / ٥٣٤ ) ، والمكتفى ( ٠٠ / ١٧٧ ) ، وعلل الوقوف ( ١ / ٢٤٣ ) .

(٣) قال ابن النحاس والنكزاوي كاف وقال الغزال والأشموني حسن وقال السجاوندي جائز وهو  
وقف عند الهبطي . انظر : المراجع السابقة .

(٤) وبه قال ابن الأنباري والداني والغزال والنكزاوي والأشموني وهو مطلق عند السجاوندي ووقف  
عند الهبطي . انظر : المراجع السابقة مع الوقف والإبتداء ( ٠٠ / ٢٤٦ ) .

(٥) انظر : غريب القرآن وتفسيره لليزيدي ( ٠٠ / ٨٣ ) ، والعمدة في غريب القرآن ( ٠٠ / ٨٤ ) .

(٦) انظر إعرابها في : التبيان في إعراب القرآن ( ١ / ١٠٢ ) .

على ﴿ الْعَلِيمُ ﴾ ثم وقف على ﴿ صِبْغَةَ اللَّهِ ﴾ وابتدأ بقوله ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ ﴾ كان صالحاً ، والأجود أن يقف على ﴿ الْعَلِيمُ ﴾ ، ثم يقف بعده ﴿ وَنَحْنُ لَهُ عَابِدُونَ ﴾ كان جائز إلا أنه إذا الوقوف كان الاختيار أن يتعمد الأتم ، فالأتم والتام من هذه الوقوف ﴿ الْعَلِيمُ ﴾ ثم ﴿ عَابِدُونَ ﴾<sup>(١)</sup> ، فاعلم ذلك .

﴿ وَلَكُمْ أَعْمَلُكُمْ ﴾ وقف صالح<sup>(٢)</sup> على قياس ما تقدم ، ﴿ مُخْلِصُونَ ﴾ وقف كاف<sup>(٣)</sup> ، فمن قرأ ﴿ أَمْرٌ تَقُولُونَ ﴾ بالياء<sup>(٤)</sup> لأن معنى ﴿ أَمْرٌ ﴾ على هذه القراءة للإنتطاع على حجاج غير الأول كأنه قيل : بل يقولون أن الأنبياء من قبل أن تنزل التوراة والإنجيل كانوا هوداً أو نصارى ، وكأنه جيء بأمر على جملة الإعراض عن خطابهم استجهاً لهم بما كان منهم ، وأم هنا بمعنى " بل " والألف للإستفهام في هذه القراءة . كذلك ذكره علي بن عيسى رحمه الله ،

(١) قال الجميع تام ماعدا السجاوندي فم يتعرض له . انظر : القطع ( ١ / ٨٢ ) ، والمكتفى ( ١٧٧ / ٠٠ ) ، والوقف والإبتداء ( ٢٤٦ / ٠٠ ) ، والإقتداء ( ٣٤٢ / ٠٠ ) ، وتقييد وقف القرآن ( ٢٠٠ / ٠٠ ) ، ومنار الهدى ( ٥٠ / ٠٠ ) .

(٢) وبه قال النكزاوي وقال الغزال والأشموني حسن وهو جائز عند السجاوندي ووقف عند الهبطي . انظر : الوقف والإبتداء ( ٢٤٦ / ٠٠ ) ، وعلل الوقوف ( ١ / ٢٤٦ ) ، والإقتداء ( ٠٠ / ٣٤٢ ) ، وتقييد وقف القرآن ( ٢٠٠ / ٠٠ ) ، ومنار الهدى ( ٥٠ / ٠٠ ) .

(٣) وبه قال الغزال والأشموني وهو وقف عند ابن النحاس والهبطي وتام عند النكزاوي . انظر : المراجع السابقة .

(٤) اختلف القراء في قوله تعالى ﴿ أَمْرٌ تَقُولُونَ ﴾ فقرأ ابن عامر وحمزة والكسائي وخلف وحفص ورويس بالخطاب وقرأ البقرن بالغيب . انظر : النشر ( ٢ / ٢٢٣ ) ، والإتحاف ( ١٤٨ / ٠٠ ) .

فهذا حكمها إذا كانت منقطعة عما قبلها أن يكون بمعنى بل والألف للإستفهام، فالوقف على ﴿مُخْلِصُونَ﴾ في هذه القراءة وقف كاف . فأما من قرأ ﴿أَمَرَ تَقُولُونَ﴾ بالتاء فإنه أراد الإتصال بما قبله من الإستفهام كأنه قيل أتحتاجوننا في الله أن تقولون أن الأنبياء كانوا على دينكم وتقديره بأن الحجتين تتعلق في أمرنا بالتوحيد أم بإتباع دين الأنبياء صلوات الله عليهم فإن إحتجتهم بالتوحيد فنحن موحدون ، وأن احتجتهم بدين الأنبياء فنحن متبعون لهم وأنتم مبطلون في ادعائكم دينهم<sup>(١)</sup> ، فعلى هذه القراءة الوقف على ﴿مُخْلِصُونَ﴾ ليس بالحسن كما هو في الوجه الآخر وإنما هو صالح يجوز له لكونه فاصلة ، والأول يسوِّغه المعنى وكونه آخر آية فصارت درجته في الحسن أبلغ فنفهم ذلك ، واعلم أن تعليل الوقف هكذا يكون لا بما ذكره ابن الأنباري و به ابن مهران ، وزعم العوام أن كتابيهما ولا اعتبار بانتشار الصيت والذكر وتقدم الوقت والعصر وإنما يعتبر جودة الكلام وصحة المعاني فكم متقدم أحل ، ومتأخر أجاد ، ومن نظر في كتابي هذا وكتابيهما وكان له أدنى نظر في علم العربية لم يتعذر عليه الفرق بينه وبينهما رحمهما الله ورحم سائر أئمة المسلمين ورحمنا معهم بكرمه وسعة فضله ، وإنما<sup>(٢)</sup> وقف كاف ، وهو على قراءة من قرأ ﴿أَمَرَ تَقُولُونَ﴾ بالتاء منه ، على قراءة من قرأ بالياء ، لأن من قرأ بالتاء جعله إستفهاماً متصلاً بما قبله وجملة الكلام متضمنة للجواب والفحوى ، يدل عليه ما ذكرته قبل ، ومن قرأ بالياء وجعه إستفهامياً منقطعاً عن الأول ساغ أن يكون جوابه ما بعده الذي هو قوله ﴿قُلْ ءَأَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللّٰهُ﴾ وإن لم يجعله له

(١) انظر : معاني القرآن للزجاج ( ١ / ٢١٧ ) .

(٢) بياض في المخطوط .

جواباً جاز ولكن محتمل أن يكون جواباً ؛ فلذلك قلت الوقف على قوله ﴿أَوْ نَصَرْتِ﴾ على قراءة من قرأه بالتاء أحسن أنا ولم أجده في كتاب والله أعلم بالصواب . وهو على الوجهين وقف كاف<sup>(١)</sup> .

﴿أَمِ اللَّهُ﴾ وقف تام<sup>(٢)</sup> ، ﴿مِنَ اللَّهِ﴾ وقف حسن<sup>(٣)</sup> ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَفِيلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ تام<sup>(٤)</sup> ، ﴿قَدْ خَلَّتْ﴾ صالح<sup>(٥)</sup> ، ﴿مَا كَسَبَتْ﴾ مفهوم<sup>(٦)</sup> ، ﴿مَا كَسَبْتُمْ﴾ وقف صالح<sup>(٧)</sup> ، ﴿كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ تام<sup>(٨)</sup> ،

(١) وبه قال النكزاي والأشموني وقال الأخفش تام وقال الغزال حسن وقال السجاوندي مطلق وهو وقف عند الهبطي . انظر : القطع ( ١ / ٨٢ ) ، والوقف والإبتداء ( ٠٠ / ٢٤٦ ) ، وعلل الوقوف ( ١ / ٢٤٧ ) ، والإقتداء ( ٠٠ / ٣٤٣ ) ، وتقييد وقف القرآن ( ٠٠ / ٢٠٠ ) ، ومنار الهدى ( ٠٠ / ٥٠ ) .

(٢) وبه قال ابن الأنباري والداني والغزال والأشموني وقال النكزاي قيل تام وهو كاف عنده وعند أبي حاتم وهو وقف عند الهبطي ومطلق عند السجاوندي . انظر : المراجع السابقة مع الإيضاح ( ١ / ٥٣٥ ) ، والمكتفى ( ٠٠ / ١٧٧ ) ، والإقتداء ( ٠٠ / ٣٤٤ ) .

(٣) وبه قال الغزال والأشموني وقال النكزاي قيل حسن وهو كاف عنده وعند الداني ومطلق عند السجاوندي ووقف عند الهبطي . انظر : المراجع السابقة .

(٤) وبه قال الجميع ما عدا ابن النحاس قال وقف حسن . انظر : المراجع السابقة .

(٥) قال الغزال والأشموني حسن وقال النكزاي كاف وقال السجاوندي جائز وهو وقف عند الهبطي . انظر : المراجع السابقة .

(٦) قال الغزال والأشموني حسن وقال النكزاي كاف وهو وقف عند الهبطي . انظر : المراجع السابقة .

(٧) قال الغزال والأشموني حسن وقال السجاوندي جائز وقال النكزاي كاف ، وهو وقف عند الهبطي . انظر : المراجع السابقة .

(٨) وبه قال الجميع . انظر : المراجع السابقة .

﴿ كَانُوا عَلَيْهَا ﴾ وقف كاف<sup>(١)</sup> ، ﴿ وَالْمَغْرِبُ ﴾ صالح<sup>(٢)</sup> ، وليس بمنصوب عليه ، ﴿ مُسْتَقِيمٍ ﴾ وقف تام ، حكى ابن مهران عن أحمد بن موسى اللؤلؤي أنه قال : الوقف عند قوله ﴿ أُمَّةٌ وَسَطًا ﴾ وليس ذلك يشيء ولا يوقف هاهنا لأن اللام الذي بعده لام كي وتقديره : كي تكونوا شهداء على الناس ،<sup>(٣)</sup> بلام كي وهو غلط من الراوي ، والوقف التام عند قوله ﴿ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ﴾<sup>(٤)</sup> ، ﴿ عَلَى عَقَبَيْهِ ﴾ كاف<sup>(٥)</sup> ، ﴿ هَدَى اللَّهُ ﴾ حسن<sup>(٦)</sup> ، ﴿ اِيْمَانِكُمْ ﴾ وقف كاف<sup>(٧)</sup> ، ﴿ رَحِيمٌ ﴾ وقف تام<sup>(٨)</sup> ، ﴿ قَبْلَةَ تَرْضَاهَا ﴾

(١) وبه قال النكزاوي والأشموني وقال الغزال حسن وقال السجاوندي مطلق وقال ابن النحاس تام عند أحمد بن موسى ، وهو وقف عند الهبطي . انظر : المراجع السابقة .

(٢) قال السجاوندي مطلق وقال النكزاوي مفهوم وقال الأشموني جائز وهو وقف عند الهبطي . انظر : المراجع السابقة .

(٣) بياض في المخطوط .

(٤) وبه قال ابن حاتم وابن الأنباري والداني والنكزاوي وقال الغزال والأشموني حسن وهو وقف عند الهبطي . انظر : المراجع السابقة .

(٥) وبه قال النكزاوي وقال الغزال والأشموني حسن وقال السجاوندي مطلق وهو وقف عند الهبطي . انظر : المراجع السابقة .

(٦) وبه قال الغزال والأشموني وقال ابن الأنباري والداني تام وقال أبو حاتم والنكزاوي كافٍ وقال السجاوندي مطلق وهو وقف عند الهبطي . انظر : الإيضاح ( ١ / ٥٣٥ ) ، والقطع ( ١ / ٨٣ ) ، والمكتفى ( ٠٠ / ١٧٧ ) ، والوقف والإبتداء ( ٠٠ / ٢٤٧ ) ، وعلل الوقوف ( ١ / ٢٤٩ ) ، والإقتداء ( ٣٤٥ ) ، وتقييد وقف القرآن ( ٠٠ / ٢٠٠ ) ، ومنار الهدى ( ٠٠ / ٥١ ) .

(٧) وبه قال النكزاوي والأشموني وقال الغزال حسن وهو صالح عند ابن النحاس ومطلق عند السجاوندي ووقف عند الهبطي . انظر : المراجع السابقة .

(٨) وبه قال الجميع . انظر : المراجع السابقة .

مفهوم<sup>(١)</sup> نصب عليه بعضهم وليس بالجيد ﴿ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾  
 مفهوم<sup>(٢)</sup>، أيضاً لم يذكرهما أبو حاتم وأجازهما غيره، ﴿ وَجُوهَكُمْ شَطْرَهُ ﴾  
 وقف حسن<sup>(٣)</sup>، ﴿ مِنْ رَبِّهِمْ ﴾ كاف<sup>(٤)</sup>، ﴿ عَمَّا يَعْمَلُونَ ﴾ كاف<sup>(٥)</sup>،  
 ﴿ مَا تَبِعُوا قِبَلَتَكَ ﴾ هو مفهوم<sup>(٦)</sup> ذكره بعضهم، ﴿ بِتَابِعِ قِبَلَتِهِمْ ﴾  
 حسن<sup>(٧)</sup>، ﴿ بِتَابِعِ قِبَلَةَ بَعْضٍ ﴾<sup>(٨)</sup> حسن يذكر الأول ﴿ لَمَنْ  
 الظَّالِمِينَ ﴾ تام<sup>(٩)</sup>، وقوله ﴿ الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ ﴾ مبتدأ وخبره /  
 ﴿ يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ ﴾<sup>(١٠)</sup> والهاء التي في يعرفون ضمير النبي ﷺ، وقيل هو

١/٣٥

- (١) وبه قال النكزاري وقال الغزال حسن وقال الأشموني جائز وقال ابن النحاس كاف وهو وقف عند الهبطي وقال السجاوندي مرخص للضرورة . انظر : المراجع السابقة .
- (٢) وبه قال النكزاري وقال الغزال والأشموني حسن وقال السجاوندي مطلق وهو وقف عند الهبطي . انظر : المراجع السابقة .
- (٣) وبه قال ابن الأنباري والغزال والأشموني وقال ابن النحاس والداني والنكزاري كاف وقال السجاوندي مطلق وهو وقف عند الهبطي . انظر : المراجع السابقة .
- (٤) وبه قال النكزاري والأشموني وقال الغزال حسن وقال السجاوندي مطلق وهو وقف عند الهبطي . انظر : المراجع السابقة مع الوقف والإبتداء ( ٢٤٨ / ٠٠ ) ، وعلل الوقوف ( ٢٥٠ / ١ ) ، والإقتداء ( ٣٤٦ / ٠٠ ) .
- (٥) وبه قال الغزال وقال ابن النحاس والنكزاري والأشموني تام وهو وقف عند الهبطي . انظر : المراجع السابقة .
- (٦) وبه قال النكزاري وقال الغزال حسن وقال الأشموني والسجاوندي جائز وهو وقف عند الهبطي . انظر : المراجع السابقة .
- (٧) وبه قال الغزال والأشموني وقال النكزاري مفهوم وقال السجاوندي جائز وهو وقف عند الهبطي . انظر : المراجع السابقة .
- (٨) وبه قال ابن الأنباري وابن النحاس والغزال والأشموني وقال الداني والنكزاري كاف وهو مطلق عند السجاوندي ووقف عند الهبطي . انظر : المراجع السابقة .
- (٩) وبه قال الجميع . انظر : المراجع السابقة .
- (١٠) انظر : التبيان في إعراب القرآن ( ١٠٥ / ١ ) ، والفريد في إعراب القرآن ( ٣٨٩ / ١ ) .

ضمير المسجد الحرام ، معناه يعرفون أن أمر القبلة التي هي المسجد الحرام<sup>(١)</sup> حق ولا يجوز أن يكون الذين صفة للظالمين ، إن فائدة الآية الإعلام بأن اليهود قد عرفت صحة النبوة ، وأن رسول الله ﷺ حق ، وصفته مذكورة عندهم في التوراة ولكنهم ينكرونه معاندة منهم وحسداً ، ليس فائدة الآية أن يعلم النبي ﷺ أنه إذا اتبع أهوائهم كان من الظالمين الذين آتيناهم الكتاب ، ليس هذا بالمعنى السهل ، ولم يذكره أحد من المفسرين ، إنما المراد أنك إذا اتبعت أهوائهم كنت آثماً<sup>(٢)</sup> ، لم يرد أنك إن فعلت ذلك كنت من الذين آتيناهم الكتاب .

وقوله ﴿ الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ ﴾ مبتدأ ، أخبر عنهم أنهم يعرفون صحة نبوته وينكرونها ، فهو كلام مستقل تتقدمه جملة مركبة من مبتدأ وخبر منقطعة من الكلام الذي تقدم ، ﴿ أَبْنَاءَهُمْ ﴾ وقف كاف<sup>(٣)</sup> ، ﴿ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ وقف تام<sup>(٤)</sup> ، وقوله ﴿ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ ﴾ مرفوع بالابتداء ، ويجوز أن يكون خبر إبتداء محذوف تقديره : هذا الحق من ربك ، ويجوز أن يكون مرفوعاً بفعل مضمّر تقديره : جاءك الحق من ربك<sup>(٥)</sup> ، وعلى سائر الوجوه يكون الوقف على ما قبله وقفاً تاماً ، وروي عن علي رضي الله عنه أنه

(١) انظر : البحر المحيط ( ١ / ٦٠٨ ، ٦٠٩ ) .

(٢) انظر : معاني القرآن للزجاج ( ١ / ٢٢٤ ) ، والوسيط ( ١ / ٢٣٠ ) ، والبحر المحيط ( ١ / ٦٠٧ ) .

(٣) وبه قال النكزاري وقال الغزال والأشموني حسن وقال السجواني مطلق وهو وقف عند الهبطي . انظر : الوقف والابتداء ( ٠٠ / ٢٤٨ ) ، وعلل الوقوف ( ١ / ٢٥٢ ) ، والإقتداء ( ٠٠ / ٣٤٦ ) ، وتقييد وقف القرآن ( ٠٠ / ٢٠٠ ) ، ومنار الهدى ( ٠٠ / ٥١ ) .

(٤) وبه قال ابن الأنباري وأبو حاتم والنكزاري والأشموني وقال الدني والغزال كاف وهو وقف عند الهبطي . انظر : المراجع السابقة مع الإيضاح ( ١ / ٥٣٥ ) ، والمكتفى ( ٠٠ / ١٧٧ ) .

(٥) انظر : التبيان في إعراب القرآن ( ١ / ١٠٦ ) ، والفريد في إعراب القرآن ( ١ / ٣٩٠ ) .

قرأ ﴿ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ ﴾ بالنصب<sup>(١)</sup> ، وله ثلاثة أوجه ، أحدها : أن يكون بدلاً من الحق الأول ، وتقديره : ليكتُمون الحق الذي من ربك ، فعلى هذا الوجه لا يحسن الوقف على قوله ﴿ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ ، لأنك تفصل بين البديل والمبدل منه ، ولا يجوزونه في غالب الأمر ومشهوره .

والثاني : أن ينتصب بقوله ﴿ يَعْلَمُونَ ﴾ كأنه قال : يعلمون الحق ، ولا يحسن الوقف على ﴿ يَعْلَمُونَ ﴾ في هذا الوجه أيضاً ؛ لأنك تفصل بين العامل ومعموله .

والثالث : أن ينتصب بالإغراء أي اتبع الحق ، أو استيقن الحق ، أو اعلم ، على ما قبله حينئذ تام ، إذا انتصب الحق من هذا الوجه ، وهذا شيء ذكرته ليعلم أحكام الوقف في القرائتين جميعاً ، وإن كان النصب مرفوضاً لا يقرأ به ، ولا يجوز لأحد أن يتلوه بوجه ، فإن قيل : فلم لا يجوز تلاوته وقد قرأ به عليّ ، وهو أحد متقدمي الصحابة ؟ فالجواب أن الذي يلزمنا هو اتباع مصاحفنا التي أجمع عليها الصحابة وتطابقوا على الأخذ بها ورفض غيرها ، حتى أن عثمان رحمه الله غَسَلَ أو أَحْرَقَ ما تقدمها من المکتوبات<sup>(٢)</sup> ؛ كيلا يشذ المتأخرون عمّا أجمع عليه الصدر الأول ، والذي نقل إلينا الثقات أئمة الأمصار التي وقعت إليها هذه المصاحف هو الرفع ، فوجب علينا الأخذ بالرفع دون ما غيره ، وما قرأ به الصدر الأول قبل اتفاقهم على المصحف الذي هو الإمام مما يخالفه ليس بخطأ منهم ، لأن النبي ﷺ كان يلقنهم بلغاتهم ، وربما رُخِّصَ له من التسهيل عاينهم والتوسعة لهم فيه ، ونحن يلزمنا إتباع المصاحف المجمع عليها ، والإقتداء بالثقات الناقلين إلينا ما فيها ، ولا يجوز لنا العدول عنها إلى غيرها وإن كان مما قرأ به

(١) انظر : البحر المحيظ ( ١ / ٦١٠ ) ، وشواذ القرآن لابن خالويه ( ١٧ / ٠٠ ) .

(٢) انظر : كتاب المصاحف لأبي بكر السجستاني ( ١ / ١٨٧ ) .



بعض الصدر الأول ، لأن إتفاقهم بعد وقع على غيره ، وسواء كان ذلك بما يخالف السواد والخط أو لا يخالفه مثل الحركات المتعاقبة على كلمة ، والتشديد والتخفيف ، بعد أن يكون خلاف ما نقله الثقات المعروفون أئمة الأمصار الخمسة الموثوق بنقلهم ، فإننا لا نقر به والله أعلم ، ﴿ مِنْ الْمُؤْتَمِرِينَ ﴾<sup>(١)</sup> ووقف تام<sup>(١)</sup> ، ﴿ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ ﴾ ووقف حسن<sup>(٢)</sup> ، ﴿ يَأْتِ بِكُمْ اللَّهُ جَمِيعًا ﴾ حسن<sup>(٣)</sup> ، ﴿ قَدِيرٌ ﴾ تام<sup>(٤)</sup> ، ﴿ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ كاف<sup>(٥)</sup> ، ﴿ مِنْ رَبِّكَ ﴾ كاف<sup>(٦)</sup> ، ﴿ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾ تام<sup>(٧)</sup> ، ﴿ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ ووقف صالح<sup>(٨)</sup> ، قوله تعالى ﴿ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ ﴾ اختلفوا في معنى ﴿ إِلَّا ﴾ فقال بعضهم : هو إستثناء

(١) وبه قال الداني والغزال والنكزاي والأشموني وهو وقف عند الهبطي . انظر : المكتفى ( ١٧٧ / ٠٠ ) ، والوقف والإبتداء ( ٢٤٨ / ٠٠ ) ، والإقتداء ( ٣٤٧ / ٠٠ ) ، وتقييد وقف القرآن ( ٢٠٠ / ٠٠ ) ، ومنار اخدي ( ٥١ / ٠٠ ) .

(٢) وبه قال الغزال والأشموني وقال ابن النحاس والداني والنكزاي كافٍ وقال السجاوندي مطلق وهو وقف عند الهبطي . انظر : المراجع السابقة مع القطع ( ٨٣ / ١ ) ، وعلل الوقوف ( ٢٥٢ / ١ ) ، والإقتداء ( ٣٤٨ / ٠٠ ) .

(٣) وبه قال الغزال والأشموني وقال ابن النحاس والداني والنكزاي كافٍ وقال السجاوندي مطلق وهو وقف عند الهبطي . انظر : المراجع السابقة .

(٤) وبه قال ابن النحاس والنكزاي والأشموني وقال الغزال والداني كافٍ وهو وقف عند الهبطي . انظر : المراجع السابقة مع القطع ( ٨٤ / ١ ) ، والوقف والإبتداء ( ٢٤٩ / ٠٠ ) .

(٥) وبه قال النكزاي والأشموني وقال الغزال حسن وقال السجاوندي مطلق وهو وقف عند الهبطي . انظر : المراجع السابقة مع علل الوقوف ( ٢٥٣ / ١ ) .

(٦) وبه قال النكزاي والأشموني وقال الغزال حسن وقال السجاوندي مطلق وهو وقف عند الهبطي . انظر : المراجع السابقة .

(٧) وبه قال الأشموني وقال الداني والنكزاي والغزال كافٍ وهو وقف عند الهبطي .

(٨) قال الغزال والأشموني حسن وقال السجاوندي مطلق وهو وقف عند الهبطي . انظر : المراجع السابقة .

منقطع عن الأول بمعنى ( لاكن ) وما بعد ( لاكن ) في تقدير الابتداء كقوله تعالى ﴿ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ ﴾ .

وكقولهم : ماله عليّ حق إلا التعدي والظلم ، كأنك قلت : لاكن يتعدى ويظلم زنع ذلك موضع الحق اللازم ، والتقدير في الآية : لكن الذين ظلموا منهم فإنهم يتعلقون بالشبهة ويضعونها موضع الحق اللازم ، ويجعلونها حجة ، وهذا تقدير على قول من جعله استثناء منقطعاً عن الأول<sup>(١)</sup> ، وزعم بعضهم أن الوقف عند قوله ﴿ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ ﴾ جائز على هذا التأويل ، وأنه يتبدأ بقوله ﴿ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ ﴾ وليس ذلك عندي بشيء ، لأن ﴿ إِلَّا ﴾ إذا كانت بمعنى ( لكن ) كالإستدراك ، وحرف الإستدراك يوصل بما قبله ، قال النحويون : لكن هو نفي لأحد شيئين وإثبات للآخر<sup>(٢)</sup> ، وإذا كان كذلك وجب أن يتصل بالمنفي كاتصاله بما يثبت به ، ولو أجاز هذا القائل الوقف على ﴿ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ ﴾ لكان أصلح ، ويتدئ بقوله ﴿ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِي ﴾ لأنه يكون قد فرغ من الكلام وما استثنى منه على وجه الإستدراك ، وتبتدئ بما بعده على الإستئناف ، أي لا تخشى الظالمون وإنما الخشية من الله تعالى فهذا الوقف أصلح من الوقف الذي نصّ عليه هذا الزاعم وليس من الحسن بحيث ينص على / .  
واحد منهما ، والأحبُّ إليّ تجاوزهم إلى ما هو أحسن منهما ، وقيل في الآية وجه آخر ، وهو أن يجعل ( إلا ) بمعنى الواو ، ويكون تقديره : ” لئلا

ب/٣٥

(١) معاني القرآن للزجاج ( ٢٢٦ / ١ ) ، والبحر المحيط ( ٦١٥ / ١ ) .

(٢) قال صاحب مغني اللبيب وفي معناها ثلاثة أقوال : أحدها وهو المشهور أنها للإستدراك وفسر

بأن تنسب لما بعدها حكماً مخالفاً لحكم ما قبلها . انظر : مغني اللبيب ( ٢٩٠ / ١ ) .

يكون للناس عليكم حجة ، والذين ظلموا “ فيكون ﴿ الَّذِينَ ﴾ معطوفاً على الناس ، وموضعه الجرّ بما أن المعطوف عليه مجرور ، ولم يختلفوا في أنه لا يوقف على ما قبله في هذا التأويل ، وعلى الوجه الأول ﴿ الَّذِينَ ﴾ في موضع رفع بالابتداء ، وزعم زاعم أنه يوقف على ما قبل ، إلا إذا كانت في تأويل الرفع ؛ ولا أحبه ، وقدمت ذكره ؛ والله أعلم .

﴿ وَلَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴾ [ البقرة : ١٥٠ ] وقف تام ، إذا جعلت الكاف من قوله ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا ﴾ [ البقرة : ١٥١ ] متعلقة بما بعدها ، تقديره : ” فاذكروني ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِّنْكُمْ ﴾ [ البقرة : ١٥١ ] أي كما أنعمت عليكم بإرسال رسول منكم ، فاذكروني واشكروا لي ، فإن جزاء هذه النعمة ذكري والشكر لي “ ومثله قوله تعالى ﴿ وَأَحْسِن كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ ﴾ [ القصص : ٧٧ ] ثم لا تقف عند قوله ﴿ مَا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ ﴾ [ البقرة : ١٥١ ] لتعلق الكاف بقوله ﴿ فَأَذْكُرُونِي ﴾ [ البقرة : ١٥٢ ] على ما ذكرت ، وإن جعلت الكاف متعلقة بما قبلها ، وهو قوله ﴿ وَلَا تَمِّنْ نِعْمَتِي عَلَيْكُمْ ﴾ [ البقرة : ١٥٠ ] لم يقف على ﴿ تَهْتَدُونَ ﴾ [ البقرة : ١٥٠ ] وتقدير هذا المعنى : ” أن الله تعالى أمرهم بالخشية ليتم نعمته عليهم في أمر القبلة ، كما أنعم عليهم بإرسال الرسول ﷺ “ والوقف الكافي في هذا التأويل على قوله ﴿ مَا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ ﴾ [ البقرة : ١٥١ ] وتبتدئ بقوله ﴿ فَأَذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ ﴾ [ البقرة : ١٥٢ ] وفي معناه أربعة أوجه ، أحدها : أذكروني بطاعتي ، أذكركم برحمتي<sup>(١)</sup> ؛ الثاني :

(١) انظر : جامع البيان عن تأويل آي القرآن ( ٣ / ٢١١ ) ، تفسير ابن أبي حاتم ( ١ / ٢٦١ ) ،

وغرائب القرآن ( ١ / ٤٣٨ ) ، وتفسير ابن كثير ( ١ / ١٨٣ ) .

اذكروني بالثناء بالنعمة ، أذكركم بالثناء بالطاعة<sup>(١)</sup> ؛ الثالث : اذكروني بالشكر ، أذكركم بالثواب<sup>(٢)</sup> ؛ الرابع : اذكروني بالدعاء ، أذكركم بالإجابة<sup>(٣)</sup> ؛ وقوله ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا ﴾ معناه كإرسالنا فيكم رسولا ، فهو بمعنى المصدر ، وقيل ” ما “ هنا كافة و” من “ قال هذا جعله كقول الشاعر :

أَعْلَاقَةٌ أُمُّ الْوَلِيدِ بَعْدَمَا      أَفْنَانُ رَأْسِكِ كَالْتَّغَامِ الْمَجْلِسِ<sup>(٤)</sup>

ومن ذهب إلى أن الكاف متعلقة بقوله ” فاذكروني “ جعل ” ما “ كافة وشبهه بقولهم ” كما زيد محسن إنك فأحسن إليه “ .

ومن علقها بما قبلها ، جعل ” ما “ بمعنى المصدر<sup>(٥)</sup> ، على هذا يدل كلام علي بن عيسى في التفسير الذي عمله ؛ والله أعلم .

(١) جامع البيان عن تأويل آي القرآن ( ٣ / ٢١١ ) .

(٢) قال الزمخشري في تفسير الآية اذكروني بالطاعة أذكركم بالثواب ، ونقله عنه أبو حيان في البحر ، وأما صاحب المخطوط فقال فيها اذكروني بالشكر أذكركم بالطاعة ، أقول أن الشكر لله داخل في طاعته . انظر : الكشاف ( ١ / ٢٠٧ ) ، والبحر المحيط ( ١ / ٦١٧ ) .

(٣) انظر : غرائب القرآن ( ١ / ٤٣٨ ) .

وملخص القول في ذلك : ما قاله الطبري عنده تفسيره لهذا الآية ﴿ فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ ﴾ [ البقرة : ١٥٢ ] يعني تعالى ذكره بذلك : فاذكروني أيها المؤمنون بطاعتكم إياي فيما أمركم به وفيما أنهاكم عنه ، أذكركم برحمتي بياكم ومغفرتي لكم . ثم ذكر بسنده عن سعيد بن جبير قال : اذكروني بطاعتي أذكركم بمغفرتي . وقد كان بعضهم يتأول ذلك أنه من الذكر بالثناء والمدح ثم ذكر بسنده عن الربيع قال : إن الله ذاكر من ذكره ، وزائد من شكره ، ومعدب من كفره . تفسيره ( ٣ / ٢١١ ) .

(٤) البيت من الكامل ، وهو للمرار الأسندي في ديوانه ( .. / ٤٦١ ) ، وخزانة الأدب ( ١١ / ٢٣٢ ) ، ولسان العرب ( ١٠ / ٢٦٢ ) ( علق ) ، ( ١٢ / ٧٨ ) ( ثغم ) ، ( ١٣ / ٣٢٧ ) ( فن ) ، ومغني اللبيب ( ١ / ٣١١ ) . وهمع الهوامع ( ١ / ٢١٠ ) .

(٥) انظر : البحر المحيط ( ١ / ٦١٧ ، ٦١٨ ) ، والدر المصون ( ٢ / ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ) ، والجدول في إعراب القرآن ( ١ / ٢٥٨ ) .

﴿ وَلَا تَكْفُرُونَ ﴾ [ البقرة: ١٥٢ ] وقف تام . ﴿ وَالصَّلَاةَ ﴾ [ البقرة: ١٥٣ ] كاف . ﴿ مَعَ الصَّابِرِينَ ﴾ [ البقرة: ١٥٣ ] وقف كاف . ﴿ أَمْوَاتٌ ﴾ [ البقرة: ١٥٤ ] وقف كاف ، نصّ عليه بعضهم ، ونسب إلى الأحفش<sup>(١)</sup> ، وارتفع أموات لأنه خير ابتداء محذوف تقديره : ” ولا تقولوا لهم أموات “<sup>(٢)</sup> .

﴿ لَا تَشْعُرُونَ ﴾ [ البقرة: ١٥٤ ] كاف . ﴿ وَالشَّمْرَاتِ ﴾ [ البقرة: ١٥٥ ] وقف حسن ، ذكره أبو حاتم<sup>(٣)</sup> . ﴿ وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ ﴾ [ البقرة: ١٥٥ ] وقف تام ، إذا جعلت ” الذين “ مبتدأ ، وخبره ” أولئك “ وإن جعلته نعتاً للصابرين كان موضعه نصباً ، ولم يقف على ” الصابرين “ . ﴿ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ ﴾ [ البقرة: ١٥٦ ] هو وقف تام ، إذا جعلت ﴿ الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمُ مُصِيبَةٌ ﴾ [ البقرة: ١٥٦ ] نعتاً للصابرين منصوب الموضع ، ويكون ” أولئك “ مبتدأ ، وموضعه الرفع ، وخبره ﴿ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ ﴾ [ البقرة: ١٥٧ ] وإن جعلت ” الذين إذا أصابتهم “ مبتدأ كان موضعه الرفع ، ولم يحسن الوقف على ﴿ رَاجِعُونَ ﴾ لأن ﴿ أَوْلَٰئِكَ ﴾ تصير خير ﴿ الَّذِينَ ﴾ ولا يحسن أن يجعل ﴿ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ ﴾ خير ” الذين “ ولكن يجعله من تمام صلته ، لأن ” قالوا “ إنما هو جواب لـ ” إذا “ كأنه قال : ” إذا

(١) قال أبو جعفر النحاس : قال الأحفش ﴿ وَلَا تَقُولُوا لِمَن يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتٌ ﴾ [ البقرة: ١٥٤ ] تمام ، قال : والمعنى بل هم أحياء ولكن لا تشعرون . انظر : القطع ( ٨٦ / ١ ) .

(٢) انظر : إعراب القرآن للنحاس ( ٢٢٣ / ٠٠ ) ، والتبيان في إعراب القرآن ( ١٠٧ / ١ ) ، والفريد في إعراب القرآن ( ١ / ٣٩٤ ) .

(٣) لم أقف عليه .

أصابتهم قالوا " وقوله " أولئك " يجوز أن يكون خبراً لـ " الذين " ويجوز أن يكون مبتدأ كما بينت لك<sup>(١)</sup> .

﴿ وَرَحْمَةً ﴾ [ البقرة : ١٥٧ ] وقف صالح ، ليس بالكافي ، لأن الواو فيه للعطف لا غير . ﴿ أَلْمُهْتَدُونَ ﴾ [ البقرة : ١٥٧ ] وقف تام . ﴿ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ ﴾<sup>(٢)</sup> [ البقرة : ١٥٨ ] كاف ، نصّ عليه<sup>(٣)</sup> . ﴿ فَمَنْ حَجَّ ﴾<sup>(٤)</sup> الْبَيْتِ أَوْ اعْتَمَرَ<sup>(٥)</sup> فَلَا جُنَاحَ ﴾ [ البقرة : ١٥٨ ] زعم بعضهم أن الوقف هاهنا ، كأنه أراد أن يتدئ بقوله ﴿ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا ﴾ [ البقرة : ١٥٨ ] ليدل بذلك على أن السعي بين الصفا<sup>(٦)</sup> والمروة واجب ، وقد يمكن أن يحتج بغير هذا على صحة ما ذهبت إليه هذه الطائفة من وجوب السعي ، ولا يعدل بالقرآن عن النظم المقصود ، لأنك إذا وقفت على قوله ﴿ فَلَا جُنَاحَ ﴾ [ البقرة : ١٥٨ ] كأن المعنى " من حج البيت فلا حرج " فيجعل الحج المفترض كالنفل الذي إن فعل جاز ، وإن لم يفعل جاز ، ويوجب السعي بقوله ﴿ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا ﴾ [ البقرة : ١٥٨ ] فكأنه يجعل الآية موجبة للمختلف فيه ، وغير موجبة لما اتفقوا على وجوبه ، وهذا معنى فاسد متكلف متعسف ، ولا يوقف على قوله ﴿ فَلَا جُنَاحَ ﴾ كما زعم هذا الزاعم ، وقوله ﴿ فَلَا جُنَاحَ ﴾

(١) انظر : إعراب القرآن للنحاس ( ٠٠ / ٢٢٣ وما بعدها ) ، والبيان في إعراب القرآن

( ١ / ١٠٨ ) ، والفريد في إعراب القرآن ( ١ / ٣٩٥ ) .

(٢) واحدها شعيرة ، وهي في هذا الموضع : ما أشعر لموقفٍ أو مشعرٍ أو منحرجٍ أي أعلم لذلك .

انظر : مجاز القرآن ( ١ / ٦٢ ) .

(٣) نص عليه الأشموني . انظر : منار الهدى ( .. / ٥٢ ) .

(٤) أصل الحج القصد للزيارة ، خُصَّ في تعارف الشرع بقصد بيت الله تعالى إقامةً للنسك ، فقيل :

الحجُّ والحجُّ ، فالحجُّ مصدر ، والحجُّ اسم ، ويوم الحجِّ الأكبر يوم النحر ، ويوم عرفة . انظر :

مفردات الراغب ( .. / ٢١٨ ، ٢١٩ ) ، واللسان مادة ( حجج ) ( ٢ / ٢٢٦ ) .

(٥) الإعتِمَارُ والعُمْرَةُ : الزيارة التي فيها عمارةُ البُودِ ، وجعل في الشريعة للقصد المخصوص . انظر :

مفردات الراغب ( .. / ٥٨٦ ) ، والمجموع المغيث ( ٢ / ٥٠٣ ) .

(٦) كتبت في المخطوط : الصفي ، والصواب ما أثبتته في الأصل .

جُنَاحٌ<sup>(١)</sup> عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ<sup>(٢)</sup> بِهِمَا ﴿ [ البقرة : ١٥٨ ] معناه : ” ولا إثم عليه ولا حرج أن يسعى بين الصفا والمروة “ وإنما قيل لهم ذلك لأن القوم كانوا يتخرجون من السعي بينهما لما كان يقال في الجاهلية أن الصفا والمروة عليهما صنمان ، أحدهما في صورة رجل ، والآخر في صورة امرأة ، كانا آدميين ، فزينا في الكعبة فمسخا<sup>(٣)</sup> ، فكره المسلمون الضواف بهما ، فأنزل الله تعالى الرخصة في ذلك<sup>(٤)</sup> ، وكانت عائشة رضي الله عنها تذهب إلى أن السعي

(١) أي : لا إثم عليه . انظر : تفسير غريب القرآن ( .. / ٦٦ ) ، ومفردات الراغب ( .. / ٢٠٧ ) .  
(٢) أي يتطوَّف . انظر : تفسير غريب القرآن ( .. / ٦٦ ) . وقال الراغب : الطَّوْفُ : المشي حول الشيء ومنه : الطائف لمن يدور حول البيوت حافظاً . يُتَال : طاف به يطوف ، قال تعالى ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا ﴾ [ البقرة : ١٥٨ ] . انظر : المفردات ( .. / ٥٣١ ) ، والمجموع المغيث ( ٢ / ٣٨٠ ) .

(٣) هذه الرواية مروية عن أهل الكتاب . انظر : الكشف ( ١ / ٢٠٨ ) ، وغرائب القرآن ( ١ / ٤٤٦ ) ، وتفسير ابن كثير ( ١ / ١٨٥ ) ، وروح المعاني ( ٢ / ٢٥ ) ، والجامع لأحكام القرآن ( ٢ / ١٧٩ ، ١٨٠ ) .

(٤) سبب نزول قوله تعالى ﴿ إِنَّ الصَّفاَ وَالْمَرْوَةَ مِن شَعَائِرِ اللَّهِ ... ﴾ [ البقرة : ١٥٨ ] أخرجه البخاري بسنده قال : حدثنا أبو اليمان أخبرنا شعيب عن الزهري قال عروة : ” سألت عائشة رضي الله عنها فقلت لها : رأيت قول الله تعالى : ﴿ إِنَّ الصَّفاَ وَالْمَرْوَةَ مِن شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا ﴾ فوالله ما على أحد جناح أن لا يطوف بالصفا والمروة . قالت : بش ما قلت يا ابن أخي ، إن هذه لو كانت كما أولتها عليه كانت لا جناح عليه أن لا يتطوَّف بهما ، ولكنها أنزلت في الأنصار ، كانوا قبل أن يسلموا يُهلون لمناة الطاغية التي كانوا يعبدونها عند المشلل ، فكان من أهل يتخرج أن يطوف بالصفا والمروة ، فلما أسلموا سألو رسول الله ﷺ عن ذلك قالوا : يا رسول الله ، إنا كنا نتخرج أن نطوف بين الصفا والمروة فأنزل الله تعالى : ﴿ إِنَّ الصَّفاَ وَالْمَرْوَةَ مِن شَعَائِرِ اللَّهِ ﴾ . فتح الباري بشرح صحيح البخاري كتاب الحج ، باب وجوب الصفا والمروة وجعل من شعائر الله ، حديث رقم : ١٦٤٣ ، ( ٤ / ٣٠٤ ) ، أطرافه في : ١٧٩٠ ، ٤٤٩٥ ، ٤٨٦١ . وأخرجه مسلم في صحيحه ، كتاب الحج ، باب أن السعي بين الصفا والمروة ركن لا يصح الحج إلا به عن عائشة رضي الله عنها ، شرح صحيح مسلم ، للنووي ( ٩ / ٤٠١ ، ٤٠٢ ) ، حديث رقم ٢٦١ وأطرافه : ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ٢٦٢ .

وأخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره ، عن عائشة رضي الله عنها ( ١ / ٢٦٦ ) ، وأخرجه الواحدي في أسباب النزول عن عائشة أيضا ( .. / ٣٧ ، ٣٨ ) ، وأخرجه البغوي في تفسيره عن عائشة ( ١ / ١٧٤ ) ، وذكره ابن كثير في تفسيره عن عائشة ( ١ / ١٨٥ ) ، وذكره ابن حجر في العجاب عن عائشة ( ٢ / ٤٠٦ ) ، والسيوطي في لباب نقول عن عائشة ( .. / ٢٨ ) .

واجب ، وكذلك الحسن ، وبه قال الشافعي<sup>(١)</sup> / ، وذهب أبو حنيفة<sup>(٢)</sup> إلى  
وأصحابه - رحمهم الله - إلى أنه واجب ، وليس بركن ، وفرق بين الواجب  
والفرض ، وقالت هذه الطائفة : يجزئه عنه دمٌ إن تركه ، وإن عاد لقضائه فهو  
حسن ، وإليه ذهب الثوري<sup>(٣)</sup> ، وزعم بعض النقلة أن عائشة رضي الله عنها  
ذهبت إلى أن حجه لا يجزئه ، دون أن يرجع فيسعى بين الصفا والمروة ، وهو  
قول الشافعي - رحمه الله - وقيل يجزئه ولا شيء عليه ، وهو قول عطاء  
ومجاهد<sup>(٤)</sup> .

﴿ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا ﴾ [ البقرة : ١٥٨ ] وقف حسن ﴿ شَاكِرٌ عَلِيمٌ ﴾  
[ البقرة : ١٥٨ ] تام ﴿ أَلْتَوَّابُ الرَّحِيمِ ﴾ [ البقرة : ١٦٠ ] تام ﴿ خَلْدِينَ  
فِيهَا ﴾ [ البقرة : ١٦٢ ] وقف كاف ، وقيل عن الحسن أنه قرأ « والملائكة

(١) محمد بن إدريس الشافعي أبو عبد الله المكي نزيل مصر ، قال المبرد كان الشافعي من أشعر الناس  
وأعلمهم بالقراءات ، وكان الحميدي إذا جرى عنده ذكر الشافعي قال حدثنا سيد الفقهاء الإمام  
الشافعي ، ت سنة أربع ومائتين للهجرة .

انظر ترجمته في : تهذيب الكمال ( ٢٤ / ٣٥٥ ) ، تذكرة الحفاظ ( ١ / ٣٦١ ) ، غاية النهاية  
( ٢ / ٩٥ ) ، التقريب ( ٠٠ / ٤٦٧ ) .

(٢) هو النعمان بن ثابت بن زوطا الإمام فقيه العراق رأى أنساً وسمع عطاء ونافع وعكرمة ، ت سنة  
خمس مائة للهجرة .

انظر ترجمته في : تهذيب الكمال ( ٢٩ / ٤١٧ ) ، تذكرة الحفاظ ( ١ / ١٦٨ ) ، الكاشف  
( ٢ / ٣٢٢ ) ، التقريب ( ٠٠ / ٥٦٣ ) .

(٣) سفيان بن سعيد الثوري أبو عبد الله ، تابعي كان سيد أهل زمانه في الحديث قال عنه ابن حجر:  
ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة ، ت سنة إحدى وستين ومائة للهجرة .

انظر ترجمته في : تهذيب الكمال ( ١١ / ١٥٤ ) ، الكاشف ( ١ / ٤٤٩ ) ، غاية النهاية  
( ١ / ٣٠٨ ) .

(٤) انظر : المغني لابن قدامة ( ٥ / ٢٣٨ ، ٢٣٩ ) ، والمجموع ( ٧ / ٨٦ - ٨٧ ) ، والمبسوط  
للسرخسي ( ٤ - ٦ ، ٥٠ ) .



والناس أجمعون « كله بالرفع<sup>(١)</sup> ، فعلى قراءته الوقف عند قوله ﴿أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ﴾ [البقرة : ١٦١] ويبتدئ ما بعده بالرفع ، وعلّة رفعه أنه عطف على المعنى ، لأن قوله ﴿عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ﴾ [البقرة : ١٦١] في تأويل ” يلعنهم الله “ وكان المعطوف عليه موضعه الرفع في المعنى ، فعطفه على المعنى ، ولا يجوز أن تُقرأ بالرفع ، ولا يوقف على قوله ﴿لَعْنَةُ اللَّهِ﴾ [البقرة : ١٦١] لأنها قراءة شاذة ، ولا بأس بمعرفتها ، ولو وقف واقف على ﴿أَجْمَعِينَ﴾ [البقرة : ١٦١] لم يكن به بأس ، و﴿لَعْنَةُ اللَّهِ﴾ لم يُنصَّ عليه ، وهو رأس آية .

﴿وَلَا هُمْ يُنظَرُونَ﴾ [البقرة : ١٦٢] وقف تام ﴿إِلَهُ وَاحِدٌ﴾ [البقرة : ١٦٣] وقف جائز ، وليس بمنصوص عليه .

﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة : ١٦٣] تام ﴿لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [البقرة : ١٦٤] وقف تام ﴿كَحَبِّ اللَّهِ﴾ [البقرة : ١٦٥] وقف حسن ﴿أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ﴾ [البقرة : ١٦٥] حسن .

قوله تعالى ﴿وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرُونَ الْعَذَابَ أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا وَأَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعَذَابِ﴾ [البقرة : ١٦٥] من فتح الهمزة من ” أن “ فيهما جميعاً كان وقفه آخر الآية .

(١) القراءة بالرفع قراءة شاذة . انظر : المحتسب ( ١ / ٢٠٣ ) ، والكشاف ( ١ / ٢٠٩ ) ، والمحزر الوجيز ( ٢ / ٤٦ ) ، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ( ٢ / ١٩٠ ) ، والبحر المحيطة ( ١ / ٦٣٥ ) ، ونحوه فضلاء البشر ( .. / ١٥١ ) .

﴿ شَدِيدُ الْعَذَابِ ﴾ [ البقرة : ١٦٥ ] هو وقف صالح ، وليس بتام ،  
ومن قرأ ﴿ أَنْ الْقُوَّةَ لِلَّهِ ﴾ و ﴿ أَنْ اللَّهَ ﴾ فكسرهما وقف على قوله  
﴿ إِذْ يَرَوْنَ الْعَذَابَ ﴾<sup>(١)</sup> [ البقرة : ١٦٥ ] وابتدأ " إن " بالكسر على  
الاستئناف ، وهو اختيار أبي حاتم وقراءته ﴿ وَلَوْ تَرَى ﴾ قال : « هو وقف  
مفهوم ، مع إضمار فيه محذوف » ومعناه : « ولو ترى الذين ظلموا لرأيت كذا  
وكذا » وشبهه بقوله ﴿ وَلَوْ تَرَى إِذْ وَقِفُوا عَلَى النَّارِ ﴾<sup>(٢)</sup> [ الأنعام : ٢٧ ]  
فكأنه جعل جواب " لو " محذوفاً ، وما بعده كلاماً مستأنفاً ، وقد يجوز في  
الكسر وجهان آخران ، أحدهما : حكاية ما حذف من الجواب ، تقديره  
« لقالوا إن القوة لله جميعاً » والآخر : على الاتصال بما حذف من الجواب  
تقديره : « يقولون إن القوة لله جميعاً » كأنه قال : « ولو تراهم لرأيتهم يقولون  
إن القوة لله جميعاً ، أي لرأيتهم قائلين إن القوة لله جميعاً » ففي هذين الوجهين  
يكون " إن " في موضع رفع بالحكاية بعد القول ، ولا يجوز الابتداء به ، لأنه  
ذهب في تأويله إلى الوجه الأول<sup>(٣)</sup> ، وقد ذكرته ، وزعم زاعم أنه قريء أن  
القوة بالفتح ، « وإن الله » بالكسر ، فإن صح ذلك فالابتداء بالأولى لا يجوز  
بحال ، ويجوز أن تبتدأ بالثانية ، على أن تجعل الواو للاستئناف على وجه الإخبار  
والانقطاع عن الكلام الأول ؛ والله أعلم بكتابه .

(١) اختلف القراء في قوله تعالى ﴿ أَنْ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا وَأَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعَذَابِ ﴾ [ البقرة :

١٦٥ ] فقرأ أبو جعفر ويعقوب بكسر الهمزة فيهما ، وقرأ الباقون بفتح الهمزة فيهما . انظر :

معاني القراءات ( .. / ٦٨ ) ، والنشر ( ٢ / ٢٢٤ ) ، والإتحاف ( .. / ١٥١ ) .

(٢) لم أقف على قول أبي حاتم .

(٣) انظر : معاني القرآن للزجاج ( ١ / ٢٣٩ ) ، إعراب القرآن للنحاس ( .. / ٢٢٧ ، ٢٢٨ ) ،

والبحر المحيط ( ١ / ٦٤٥ ، ٦٤٦ ) ، والدر المصون ( ٢ / ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢١٤ ) .

﴿ شَدِيدُ الْعَذَابِ ﴾ [ البقرة : ١٦٥ ] وقف مفهوم<sup>(١)</sup> . لأنه رأس آية ،  
ولولا ذلك لما أجزته ، لأن ” إذ “ من قوله ﴿ إِذْ تَبَرَّأ ﴾ [ البقرة : ١٦٦ ]  
منصوب الموضع بتشديد تقديره : ” شديد العذاب<sup>(٢)</sup> ، إذ تبرأ الذين “ كأنه قال :  
” شديد العذاب وقت تبرؤ الذين ظلموا “ وذلك الوقت هو يوم القيامة ، إذا ندم  
الكفار ، وتبرأ بعضهم من بعض ، فالندامة لا تنفعهم ، ولا تنجهم من عذاب  
الله تبارك وتعالى ، فكأنه قال : ” إن عذاب الله شديد يوم القيامة “ وكلام أبي  
حاتم يدل على أن قوله ﴿ إِذْ تَبَرَّأ ﴾ منصوب الموضع بقوله ﴿ وَلَوْ يَرَى  
الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ [ البقرة : ١٦٥ ] كأنه قال : ” ولو ترى الذين ظلموا وقت  
تبرؤ الكفار بعضهم من بعضهم ، وهذا تقدير يصح لمن قرأه بالتاء أو الياء<sup>(٣)</sup> ،  
وفيه عندي وجه آخر ، وهو أن يكون منصوب الموضع بقوله ﴿ إِذْ يَرَوْنَ  
الْعَذَابَ ﴾<sup>(٤)</sup> [ البقرة : ١٦٥ ] كأنه قال : ” يرون العذاب وقت تبرؤ الذين  
اتبعوا “ وهذه وجوه كلها محتملة ؛ والله أعلم بكتابه .

(١) قال ابن الأنباري : حسن وليس بتمام ، ووافقه ابن النحاس والداني والأشموني . انظر :  
الإيضاح ( ١ / ٥٤١ ) ، والقطع ( ١ / ٨٨ ) ، والمكتفى ( .. / ١٧٩ ) ، ومنار الهدى  
( .. / ٥٣ ) .

(٢) انظر : الدر المصون ( ٢ / ٢١٧ ) .

(٣) اختلف القراء في قوله تعالى ﴿ وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ [ البقرة : ١٦٥ ] فقرأ نافع وابن  
عامر ويعقوب بالخطاب ” بالتاء “ ، واختلف عن ابن وردان عن أبي جعفر فروى ابن شبيب عن  
الفضل من طريق الشهرستاني عنه بالخطاب ، وقرأ الباقر بالغيب ” بالياء “ . انظر : النشر  
( ٢ / ٢٢٤ ) ، والإتحاف ( .. / ١٥١ ) ، ومعاني القراءات ( .. / ٦٨ ) ، والتيسير  
( .. / ٦٧ ) ، والإقناع ( .. / ٣٧٨ ) .

(٤) لم أقف على هذا الوجه من الإعراب .

﴿ بِهِمُ الْأَسْبَابُ ﴾ [ البقرة : ١٦٦ ] وقف صالح<sup>(١)</sup> ، ﴿ كَمَا تَبَرَّأُوا مِنَّا ﴾ [ البقرة : ١٦٧ ] وقف صالح<sup>(٢)</sup> ، وزعم بعضهم أن الوقف على قوله ﴿ كَذَلِكَ ﴾ [ البقرة : ١٦٧ ] وهذا ليس بشيء ، لأن العامل في ﴿ كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ ﴾ [ البقرة : ١٦٧ ] كأنه قال : « يريهم الله أعمالهم ، كثيراً بعضهم من بعض » ولا يفصل بين العامل ومعموله ، وكأن الذي ذهب إلى هذا التأويل قال معناه : « فتراهم كثيراً منهم منا في هذا الموضع » وهو محتمل ، ولم أجده في كتب أهل المعاني ، والذي عليه أهل العلم ما ذكرته لك ؛ والوقف على ﴿ كَذَلِكَ ﴾ ليس عندي بحسن .

﴿ حَسْرَاتٍ عَلَيْهِمْ ﴾ [ البقرة : ١٦٧ ] وقف كاف<sup>(٤)</sup> ، ﴿ بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ ﴾ [ البقرة : ١٦٧ ] وقف تام<sup>(٥)</sup> ، ﴿ حَلَالًا طَيِّبًا ﴾ [ البقرة :

(١) وذكر ابن النحاس أيضاً أنه وقف صالح ، وأما الداني والأشموني فقالا : وقف كافٍ . انظر :

القطع والائتناف ( ١ / ٨٨ ) ، والمكتفى ( .. / ١٧٩ ) ، ومنار الهدى ( .. / ٥٣ ) .

(٢) قال الداني : وقف كاف ، وقال الأشموني : حسن . انظر : المكتفى ( .. / ١٧٩ ) ، ومنار الهدى ( .. / ٥٣ ) .

(٣) يريد : أنهم عملوا في الدنيا أعمالاً لغير الله فضاعت وبطلت . انظر : تفسير غريب القرآن لابن قتيبة ( .. / ٦٨ ) .

وقال الراغب : الحسرة : الغم على ما فاته والندم عليه ، كأنه انحسر عنه الجهل الذي حمله على ما ارتكبه أو انحسر قواه من فرط غم ، أو أدركه إعياء من تدارك ما فرط منه قال تعالى ﴿ كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسْرَاتٍ عَلَيْهِمْ ﴾ [ البقرة : ١٦٧ ] . انظر : مفردات ألفاظ القرآن ( .. / ٢٣٤ ) .

(٤) قال الأشموني أيضاً وقف كافٍ . انظر : منار الهدى ( .. / ٥٣ ) .

(٥) قال ابن الأنباري والداني ، والأشموني ، وقف تام ، وأما ابن النحاس قال : وقف صالح . انظر :

الإيضاح ( ١ / ٥٤٢ ) ، والقطع والائتناف ( ١ / ٨٨ ) ، والمكتفى ( .. / ١٧٩ ) ، ومنار الهدى ( .. / ٥٣ ) .

[ ١٦٨ ] وقف صالح<sup>(١)</sup> ، ﴿ خُطُوتِ الشَّيْطَانِ ﴾ [ البقرة : ١٦٨ ] صالح<sup>(٢)</sup> ،  
 ﴿ عَدُوِّ مَيْمِينٍ ﴾ [ البقرة : ١٦٨ ] تام<sup>(٣)</sup> ، ﴿ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [ البقرة :  
 ١٦٩ ] وقف كاف<sup>(٤)</sup> ، ﴿ عَلَيْهِ ءَابَاءَنَا ﴾ [ البقرة : ١٧٠ ] وقف كاف<sup>(٥)</sup> ،  
 ﴿ وَلَا يَهْتَدُونَ ﴾ [ البقرة : ١٧٠ ] تام<sup>(٦)</sup> ، ﴿ دُعَاءَ وَنِدَاءَ ﴾ [ البقرة :  
 ١٧١ ] كاف<sup>(٧)</sup> .

تبتديء ﴿ صُمُّكُمْ ﴾ [ البقرة : ١٧١ ] بمعنى « هم كذلك » .

﴿ لَا يَعْقِلُونَ ﴾ [ البقرة : ١٧١ ] تام<sup>(٨)</sup> ﴿ مَا رَزَقْنَاكُمْ ﴾ [ البقرة :  
 ١٧٢ ] جائز ، هو ليس بمنصوص عليه<sup>(٩)</sup> .

﴿ أَيَّاهُ تَعْبُدُونَ ﴾ [ البقرة : ١٧٢ ] وقف تام<sup>(١٠)</sup> .

- 
- (١) قال الأشموني : وقف حسن . انظر : منار الهدى ( ٥٣ / ٠٠ ) .  
 (٢) قال الأشموني : وقف أحسن من الوقف على قوله ﴿ حَلَالًا طَيِّبًا ﴾ [ البقرة : ١٦٨ ] . انظر :  
 منار الهدى ( ٥٣ / ٠٠ ) .  
 (٣) قال ابن النحاس : وقف صالح ، والأشموني : وقف تام . انظر : القطع والائتناف ( ١ / ٨٨ ) ،  
 ومنار الهدى ( .. / ٥٣ ) .  
 (٤) قال ابن النحاس : وقف صالح ، وقال الأشموني : وقف كافٍ . انظر : القطع والائتناف  
 ( ١ / ٨٨ ) ، ومنار الهدى ( .. / ٥٣ ) .  
 (٥) وكذا قال الأشموني . انظر : منار الهدى ( ٥٣ / ٠٠ ) .  
 (٦) وكذا قال الأشموني . انظر : منار الهدى ( .. / ٥٣ ) .  
 (٧) قال ابن النحاس : وقف صالح ، وقال الأشموني وقف تام . انظر : القطع ( ١ / ٨٨ ) ، ومنار  
 الهدى ( .. / ٥٣ ) .  
 (٨) وكذا قال الدائي والأشموني . انظر : المكتفي ( .. / ١٧٩ ) ، ومنار الهدى ( .. / ٥٣ ) .  
 (٩) كذا قال الأشموني . انظر : منار الهدى ( .. / ٥٣ ) .  
 (١٠) قال ابن النحاس وقف صالح ، وقال الأشموني وقف تام . انظر : القطع ( ١ / ٨٨ ) ، ومنار  
 الهدى ( .. / ٥٣ ) .

﴿ بِهِ لَعَيْرِ اللَّهِ ﴾ [ البقرة : ١٧٣ ] وقف مفهوم<sup>(١)</sup> .

﴿ فَلَا آثَمَ عَلَيْهِ ﴾ [ البقرة : ١٧٣ ] وقف كاف<sup>(٢)</sup> .

﴿ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ [ البقرة : ١٧٣ ] وقف تام<sup>(٣)</sup> .

﴿ إِلَّا النَّارَ ﴾ [ البقرة : ١٧٤ ] صالح وهو مقبول<sup>(٤)</sup> . ﴿ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾

[ البقرة : ١٧٤ ] هو عندي تام<sup>(٥)</sup> ، لأن قوله ﴿ أُولَئِكَ ﴾ [ البقرة : ١٧٥ ]

مبتدأ وخبره ﴿ الَّذِينَ اشْتَرُوا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى ﴾ [ البقرة : ١٧٥ ]<sup>(٦)</sup> .

كما تقول ” أولئك القوم “ وتسكت ، وهو مفهوم ، ألا ترى أنك لو قلت ” ذلك زيد “ يكون كلاماً مفهوماً ، كذلك إذا قلت ” أولئك القوم “ يكون مفهوماً ، لأن ” أولئك “ جمع ” ذلك “ فلا فرق بين الواحد والجمع ، ما جاز في الواحد جاز في جمعه ، وذكرت أن أبا حاتم لم يذكره .

﴿ عَلَى النَّارِ ﴾ [ البقرة : ١٧٥ ] وقف تام ذكره أبو حاتم<sup>(٧)</sup> .

---

(١) قال الأشموني ، وقف جائز . انظر : منار الهدى ( .. / ٥٣ ) .

(٢) كذا قال الأشموني . انظر : منار الهدى ( .. / ٥٣ ) .

(٣) قال ابن النحاس : وقف صالح ، وقال الداني والأشموني وقف تام . انظر : القطع ( ١ / ٨٨ ) ،

والمكتفي ( .. / ١٧٩ ) ومنار الهدى ( .. / ٥٣ ) .

(٤) قال الأشموني وقف جائز . انظر : منار الهدى ( .. / ٥٣ ) .

(٥) قال ابن النحاس وقف صالح ، وقال الأشموني وقف تام . انظر : القطع ( ١ / ٨٨ ) . ومنار

الهدى ( .. / ٥٣ ) .

(٦) انظر : البحر المحيط ( ١ / ٢٠٥ ) ، والجدول في إعراب القرآن ( ١ / ٢٩١ ) .

(٧) لم أفق على قول أبي حاتم ، ولكن ابن الأنباري ، والداني ، والأشموني قالوا : الوقف تام ،

وقال ابن النحاس وقف حسن . انظر : الإيضاح ( ١ / ٥٤٢ ) ، والقطع ( ١ / ٨٨ ) ، والمكتفي

( .. / ١٧٩ ) ، ومنار الهدى ( .. / ٥٣ ) .

﴿ نَزَلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ ﴾ [ البقرة : ١٧٦ ] قال أبو حاتم كاف ، وهو عندي أحسن من الأول<sup>(١)</sup> .

﴿ بَعِيدٍ ﴾ [ البقرة : ١٧٦ ] تام<sup>(٢)</sup> ، ثم الوقف التام الذي لا يختلف فيه عندي آخر الآية ﴿ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ ﴾ [ البقرة : ١٧٧ ] .

وقد خرج بعد في تضاعيف الآية وقف على قراءة تخالف (قراءة) الجمهور ، وهو ما روي عن الحسن والجحدري<sup>(٣)</sup> أنهما قرأ « والصابرون » بالواو ، تفردا به ، وقرأ « والموفون » بالرفع كقراءة الجماعة<sup>(٤)</sup> ، وروي عن الأعمش « والموفين والصابرين » بالياء فيهما

---

(١) لم أقف على قول أبي حاتم ، ولكن ابن الأنباري قال : الوقف حسن غير تام ، وقال الداني والأشموني الوقف كاف . انظر : الإيضاح ( ١ / ٥٤٢ ) ، والمكتفي ( .. / ١٧٩ ) ومنار الهدى ( .. / ٥٣ ) .

(٢) وكذا قال ابن الأنباري ، وابن النحاس ، والداني ، والأشموني . انظر : الإيضاح ( ١ / ٥٤٢ ) والقطع ( ١ / ٨٩ ) ، والمكتفي ( .. / ١٧٩ ) ، ومنار الهدى ( .. / ٥٣ ) .

(٣) هو عاصم بن أبي الصباح العجاج ، وقيل ميمون أبو الجشّر بالجيم والشين المعجمة مشددة مكسورة ، الجحدريّ البصري ، أخذ القراءة عرضاً عن سليمان بن قنة عن ابن عباس وقرأ أيضاً على نصر بن عاصم والحسن ، قال خليفة وغيره مات قبل الثلاثين ومائة ، وقال المدائني ثمان وعشرين ومائة للهجرة .

انظر ترجمته : كتاب الطبقات ، لخليفة بن خياط العصري متوفي سنة أربعين ومائتين للهجرة ، الطبعة الأولى مطبعة العاني ، بغداد . ( .. / ٢١٤ ) . والأنساب ( ٢ / ٢٥ ) ، وغاية النهاية ( ١ / ٣٤٩ ) .

(٤) انظر : الكشاف ( ١ / ٢٢٠ ) ، والمحزر الوجيز ( ٢ / ٨٢ ) ، والبحر المحيط ( ٢ / ١٠ ) ،

والجامع لأحكام القرآن ( ٢ / ٢٤٠ ) ، والدر المصون ( ٢ / ٢٥٠ ) ، وروح المعاني ( ٢ / ٤٨ ) ، وقول العماني ما روي عن الحسن والجحدري أنهما قرأ ﴿ والصابرون ﴾

[ البقرة : ١٧٧ ] بالواو تفردا به ، أقول قال ابن عطية وأبو حيان والسمين الحلبي أنها قراءة

يعقوب والأعمش والحسن ولم يذكروا أنها قراءة الجحدري وذكروا أن الجحدري قرأ

﴿ بعهودهم ﴾ [ البقرة : ١٧٧ ] ، وقال القرطبي كما قال ابن عطية وأبو حيان إلا أنه لم يذكر

أن الحسن قرأ والموفون والصابرون بالواو .

جميعاً<sup>(١)</sup>، وقرأه الجماعة المشهورين « والموفون » بالواو ، و« الصابرين » بالياء ، فالحجة لقراءة الجماعة هي اتباع خط المصحف المتفق عليها ، لأن الأول كتب بالواو ، والثاني كتب بالياء ، واتبعا خط المصحف .

ووجه الرفع في قوله ﴿ وَالْمُؤْفُونَ بِعَهْدِهِمْ ﴾ [ البقرة : ١٧٧ ] هو أنه معطوف على قوله ﴿ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ ﴾ [ البقرة : ١٧٧ ] لأن « من » هاهنا في موضع الرفع ، كأنه قال « ولكن البر من آمن بالله ومن أقام الصلاة ومن آتى الزكاة ومن اتقى » والتقدير :

ولكن البر المؤمنون والمقيمون الصلاة والمؤتون الزكاة والموفون بعهدهم ؛ وانتصاب قوله « والصابرين » على المدح<sup>(٢)</sup> ، كما قال الشاعر :

لا يَّعِدَنَّ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ      سَمُّ الْعُدَاةِ وَأَفَّةُ الْجُزُرِ  
النَّازِلُونَ بِكُلِّ مُعْتَرِكٍ      وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الْأَزْرِ<sup>(٣)</sup>

(١) أشار الزمخشري إلى أنها قرئت والموفين والصابرين بئياء إلا أنه لم يذكر أنها قراءة الأعمش .  
انظر : الكشاف ( ١ / ٢٢٠ ) .

(٢) انظر وجوه الإعراب في هذه الآية رقم [ : ١٧٧ ] كما ذكرها العماني في : إعراب القرآن للنحاس ( .. / ٢٣١ ، ٢٣٢ ) ، والدر المصون ( ٢ / ٢٤٩ ، ٢٥٠ ، ٢٥١ ) وهامش الفتوحات الإلهية ( ١ / ٣٤٢ ، ٣٤٣ ) ، والجدول في إعراب القرآن ( ١ / ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، ٢٩٥ ) .

(٣) كتبت في المخطوط الأزدي والصحيح ما أثبتته ، والبيتان من الكامل وهما للخرنق بنت هفان وكانت شاعرة جاهلية . انظر ترجمتها في : ديوانها ( ٠٠ / ٣ ، ٨ ) ، وانظر البيتان في ديوانها ( ٠٠ / ٤٣ ) ، والأشباه والنظائر ( ٦ / ٢٣١ ) . وخزانة الأدب ( ٥ / ٤١ ، ٤٢ ، ٤٤ ) ، والشاهد فيهما قولها والطيبون معاقد الأزر حيث نصب معاقد بقوله « الطيبون » فالمتنى والمجموع من الصفة المقرونة بـ « أل » يجب نصب ما بعده ما ثبتت فيهما النون .



وقد يرفعون ، وينصبون على المدح ، وقيل في نصبه وجه آخر ، وهو أنه يكون معطوفاً على قوله ﴿وَأَتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى﴾ [البقرة : ١٧٧] وأعطى الصابرين ، وقد أنكر أهل النحو هذا الوجه ، فقالوا : إذا عطفت «الصابرين» على «ذوي القربى» فقد جعلته مفعولاً لمؤتي المال وهو صلة «من» وإذا جعلته مفعولاً لما في الصلة صار من تمام الصلة، وقد عطفت على الموصول الذي هو «من» قوله ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ بِعَهْدِهِمْ﴾ [البقرة : ١٧٧] ولا يجوز أن يعطف على ما في الصلة بعد العطف على الموصول لأنك تفصل بينه وبين صلته بالمعطوف قبل تمام الصلة ، قالوا : وهذا لا يجوز ، فإذا جعلت قوله ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة : ١٧٧] مرفوعاً بالمدح كما ينصب به جاز حينئذ عطفت الصابرين على ﴿ذَوِي الْقُرْبَى﴾ [البقرة : ١٧٧] صح هذا الوجه لأنك إذا رفعته على المدح صار كأنه من جملة الصلة ، وقيل في «الصابرين» وجه آخر وهو : أنه يكون معطوفاً على قوله ﴿وَفِي الرِّقَابِ﴾ [البقرة : ١٧٧] ويكون في موضع الجر كالمعطوف عليه ، والكلام في هذا الوجه كالكلام في الوجه الذي قبله ، وذلك لأنك إذا جعلت رفع المؤمنين بالعطف على الموصول لم يجز عطف «الصابرين» على «الرقاب» وإن رفعته على المدح جاز كما قلنا في الوجه الذي قبله<sup>(١)</sup> ، فعلى هذه الوجوه المخرجة لقراءة الجمهور يجوز الوقف عندي على قوله ﴿وَحِينَ الْبَأْسِ﴾<sup>(٢)</sup> [البقرة : ١٧٧] لأن قوله ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ﴾

(١) انظر : المحرر الوجيز ( ٢ / ٨٢ ) ، والبحر المحيط ( ٢ / ٩ ، ١٠ ) .

(٢) ذكر ابن الأنباري أن الوقف حسن غير تام وبه قال الغزال ، وذكر ابن الأنباري قول السجستاني هو تام وقال : وهذا خطأ لأن قوله ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا﴾ [البقرة : ١٧٧] خبر وحديث عنهم فلا يتم الوقف قبله .

وقال ابن النحاس والداني والنكراوي والأشعري وقف كافٍ ،

وقال ابن الطيفور السجاوندي وقف مطلق . انظر : الإيضاح ( ١ / ٥٤٢ ) ، والقطع

بِاللَّهِ ﴿ [ البقرة : ١٧٧ ] فيه وجه آخر أن يكون المعنى « ولكن البرُّ برُّ من آمن بالله » وهذا قول ينسب إلى أبي عبيدة<sup>(١)</sup> ، والثاني : « لكن البارُّ من آمن بالله » وهذا قوله ينسب إلى أبي عبيدة<sup>(٢)</sup> ، والثالث : « ولكن ذا البر من آمن بالله »<sup>(٣)</sup> وإنما حملتم على هذه التأويلات المعدولة عن ظاهر الكلام أن البر فعل للإنسان ، وقوله ﴿ مَنْ ءَامَنَ ﴾ [ البقرة : ١٧٧ ] هو الإنسان ، ولا يجوز أن يكون فعل الإنسان هو الإنسان بعينه فقالوا : أقيم المصدر مقام الفاعل في قول أبي عبيدة ، وأقيم المضاف إليه مقام المضاف في الوجهين الآخرين ، وعلى سائر هذه الوجوه إذا قلت ﴿ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ ﴾ فقد تيت بكلام مفهوم ، وهو أنك جئت باسم « لكن » وخبرها ، وقربتهما بها ، وما بعد الكلام هو صلة « من » إلى قوله ﴿ وَحِينَ الْبَأْسِ ﴾ فهو وقف لا بأس به وقوله « أولئك » مبتدأ وخبره « الذين صدقوا » ألا ترى أنك إذا قلت « ذاك الذي صدق » أو « ذاك الصادق » كان كلاما مفهوما ، فكذلك إذا قلت « أولئك الذين صدقوا » أولئك الصادقون يكون كلاما مفهوما ، ولكن التمام آخر الآية ، فَمَا مِنْ قَرَأَ ﴿ وَالْمُؤْمِنُونَ ﴾ بالواو ، و ﴿ الصَّابِرُونَ ﴾ أيضا بالواو ، فإنه يكون مخالفا للمصحف في الحرف الثاني ، لأنه كتب فيه بالياء ، وإنما استجاز ذلك لما روي عن عثمان وعائشة رضي الله عنهما

= ( ١ / ٩٠ ) ، والمكتفى ( .. / ١٨٠ ) . ولوقوف والإبتداء ، للغزال ( ١ / ٢٥٩ ) ، والإقتداء ( ١ / ٣٦٤ ) . ﴿ وَحِينَ الْبَأْسِ ﴾ [ البقرة : ١٧٧ ] أي حين الشدة ، ومنه يقال : لا بأس عليك وقيل للحرب : البأس .

انظر : تفسير غريب القرآن لابن قتيبة ( .. / ٧٠ ) ، ومفردات ألفاظ القرآن ( .. / ١٥٣ ) . (١) معمر بن المثنى أبو عبيدة التميمي البصري نحوي العلامة اللغوي قال ابن حجر صدوق أخباري وقد رمى برأي الخوارج ، مات سنة ثمان ومائتين للهجرة . انظر ترجمته في : إنباه الرواه ( ٣ / ٢٧٦ ) ، تهذيب الكمال ( ٢٨ - ٣١٦ ) ، تذكرة الحفاظ ( ١ / ٣٧١ ) ، تهذيب التهذيب ( ١٠ / ٢٤٦ ) ، التقريب ( ٠٠ / ٥٤١ ) ، بغية الوعاة ( ٢ / ٢٩٤ ) .

(٢) القول الأول ليس من قول أبي عبيدة ، وثمة الثاني فهو قول أبي عبيدة كما هو مذكور في كتابه . انظر : مجاز القرآن ( ١ / ٦٥ ) .

(٣) انظر : زاد المسير ( ١ / ١٧٨ ) .

أنهما قالوا : ( إنا لنرى في المصحف لحنًا وستقيمه العرب بألستها )<sup>(١)</sup> فكأنهما اقتديا

(١) حديث عثمان رواه الداني بسنده عن عمران القطان به . المقنع ( ١٢١ / ٠٠ ) ، وأورده الذهبي في سير أعلام النبلاء ( ٤ / ٤٤٢ ) ، ومعرفة القراء الكبار ( ١ / ٦٨ ) ، والسيوطي في الدر المنثور ( ٢ / ٧٤٥ ) .

قال الداني : فإن قال قائل : فما تقول في الخبر الذي رويموه عن يحيى بن يعمر وعكرمة مولى ابن عباس عن عثمان - رضي الله عنه - أن المصاحف لما نسخت عرضت عليه عليه فوجد فيها حروفاً من اللحن فقال : اتركوها فإن العرب ستقيمها أو ستعربها بلسانها إذ ظاهره يدل على خطأ في الرسم ؟

قلت : هذا الخبر عندنا لا يقوم بمثله حجة ولا يصح به دليل من جهتين : إحداهما أنه مع تخليط في إسناده واضطراب في ألفاظه مرسل ، لأن ابن يعمر وعكرمة لم يسمعا من عثمان شيئاً ولا رأياه وأيضاً فإن ظاهر ألفاظه ينفي وروده عن عثمان - رضي الله عنه - لما فيه من الطعن عليه مع محله من الدين ومكانه من الإسلام وشدة إجهاده في بذل النصيحة واهتمامه بما فيه من الصلاح للأمة فغير متمكن أن يتولى لهم جمع المصحف مع سائر الصحابة الأخيار الأتقياء الأبرار نظراً لهم ليرتفع الاختلاف في القرآن بينهم ، ثم يترك لهم فيه مع ذلك لحنًا وخطأً بتولى تغييره من يأتي بعده ، ممن لا شك أنه يدرك مذهبه ولا يبلغ غايته ولا غاية من شاهده ، هذا مالا يجوز لقائل أن يقوله ولا يحل لأحد أن يعتقد .

فإن قال : فما وجه ذلك عندك لو صلح عن عثمان - رضي الله عنه - ؟

قلت : وجهه أن يكون عثمان - رضي الله عنه - أراد باللحن المذكور فيه التلاوة دون الرسم إذ كان كثير منه لو تلي على حاله رسمه لا تقلبت بذلك معنى التلاوة وتغيرت ألفاظها ، ألا ترى قوله ﴿ أو لأذبحنه ﴾ و ﴿ لأوضعوا ﴾ و ﴿ من نبأى المرسلين ﴾ و ﴿ الربوا ﴾ وشبهه مما زيدت فيه الألف والياء والواو في رسمه ، لو تلاه قال لا معرفة له بحقيقة الرسم عن حال صورته في الخط لصير الإيجاب نفيًا وازداد في اللفظ ما ليس فيه ولا من أصله ، فأتى من اللحن بما لا يخفى به على من سمعه مع كون رسم ذلك كذلك جائزاً مستعملاً ، فأعلم عثمان - رضي الله عنه - إذ وقف على ذلك أن من فاته تميز ذلك وعزبت معرفته عنه ممن يأتي بعده سيأخذ ذلك عن العرب ، إذ هم الذين نزل القرآن بلغتهم فيعرفوه بحقيقة تلاوته ويدلونه على صواب رسمه ، فهذا وجهه عندي والله أعلم . المقنع ( ١١٩ / ٠٠ ، ١٢٠ ) وقال شيخ الإسلام ابن تيمية : " هذا خير باطل لا يصح من وجوه :

أحدها : أن الصحابة - رضي الله عنهم - كانوا يتسارعون إلى إنكار أدنى المنكرات ، فكيف يقرون اللحن في القرآن مع أنه لا كلفة عليهم في إزالته .

بالمصحف في الكتابة ، وخالفاه / في القراءة ، ذهباً إلى الأظهر من لغات العرب في ظاهر تأويل الخبر ، ووجهه في العربية أن « الصابرين » معطوف على « الموفين » و« المقيمون » معطوف على قوله « من آمن بالله » كما ذكرت لك في أول الكلام ، كأنه قال : ولكن البار أو ذوي البر المؤمنون ، والمقيمون ، والمؤتون ، والموفون ، والصابرون ، فيكون قوله « الموفون والصابرون » منسوقين على ما تقدمهما ، والواوان فيهما للعطف ، ويجوز أن تكون « الموفون » مبتدأ ، والواو للاستئناف ، وقوله « والصابرون » معطوف على « الموفين » والواو التي معه للعطف ، ويحتاج المبتدأ حينئذ إلى خبر ، وخبره ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا ﴾ [ البقرة : ١٧٧ ] فإن جعلنا الكلام كله معطوفاً بعضه على بعض جاز أن تقف على قوله ﴿ وَحِينَ الْبَأْسِ ﴾ وهو صالح كما قلنا في الوجوه الأول ، والتمام آخر الآية .

وإن وقف على قوله ﴿ وَءَاتَى الرَّكْوَةَ ﴾ [ البقرة : ١٧٧ ] وابتدأ

= والثاني : أن العرب كانت تستقيح اللحن غاية الاستقباح في الكلام فكيف لا يستقبحون بقاءه في المصحف .

والثالث : أن الإحتجاج بأن العرب ستقيمه بألستها غير مستقيم ، لأن المصحف الكريم يقف عليه العربي والعجمي .

والرابع : أنه قد ثبت في الصحيح أن زيد بن ثابت أراد أن يكتب « التابوت » باهاء ، على لغة الأنصار ، فمنعوه من ذلك ، ورفعوه إلى عثمان - رضي الله عنه - وأمرهم أن يكتبوه بالتاء على لغة قريش ، ولما بلغ عمر - رضي الله عنه - أن ابن مسعود - رضي الله عنه - قرأ « عن حين » على لغة هذيل أنكر ذلك عليه وقال : أقرئ الناس بلغة قريش فإن الله تعالى إنما أنزله بلغتهم ، ولم ينزله بلغة هذيل نقله ابن هشام عنه بتلخيص ، ثم نقل قول المهدي في شرح الهداية ، وما روي عن عائشة - رضي الله عنها - من قولها « إن في القرآن لحناً وستقيمه العرب بألستها ، لم يصح ، ولم يوجد في القرآن العظيم حرف واحد إلا وله وجه صحيح في العربية وقد قال الله تعالى ﴿ لا يأتيه الباطل من بين يديه ومن خلفه تنزيل من حكيم حميد ﴾ والقرآن محفوظ من اللحن وزيادة والنقصان » انتهى . شرح شذور الذهب ( ٥ / ٥١ ) ، وانظر مناهل العرفان للزرقاني ( ١ / ٣٧٩ ، ٣٨٠ ) ، ورسم المصحف العثماني ( ٠٠ / ١١٥ ) ، والمصاحف لأبي بكر ( ٢ / ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ ) .

﴿ وَالْمُؤْفُونَ ﴾ [ البقرة : ١٧٧ ] أو وقف قوله ﴿ إِذَا عَلَّهْدُوا ﴾ [ البقرة : ١٧٧ ] وابتدأ ﴿ وَالصَّابِرِينَ ﴾ [ البقرة : ١٧٧ ] كان مرخصاً له ذلك لكثرة المعطوفات وطول الكلام بها وقصور الطاقة عن الامتداد بالنفس الواحد إلى بلوغ التمام ، وكذلك كل آية طالت وكثر العطف فيها وعجز النفس عن بلوغ آخرها جاز له الوقف في تضاعيفها على التسامح من غير أن يتعمد ذلك مختاراً ، فإن تعمده مختاراً لم يلحقه فيه مأثم ، ولكن لا يستحسن للقارئ أن يقطع أنفاسه إلا على المواضع المنصوص عليها في كتب الوقوف .

وإن جعلنا قوله ﴿ وَالْمُؤْفُونَ ﴾ مبتدأ وعطفنا ﴿ وَالصَّابِرِينَ ﴾ عليهم كان الوقف على قوله ﴿ وَءَاتَى الزَّكَاةَ ﴾ وقفاً كافياً<sup>(١)</sup> ، وتبتديء بقوله ﴿ وَالْمُؤْفُونَ ﴾ ثم لا بد من أن تأتي بالخبر فتقول ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا ﴾ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ ﴾ [ البقرة : ١٧٧ ] فتقف على ” المتقين ” ومن قرأهما جميعاً بالياء فقال ( والموفين والصابرين ) فإنه يكون مخالفاً للمصحف في الحرف الأول لأنه مكتوب فيه بالواو ، واستجاز مخالفته لما قدمت ذكره من قول عثمان رضي الله عنه والواو في الحرفين حينئذ للعطف وهما في محل النصب بالعطف على ” السائلين ” ، ويحتمل أن يكونا مجرورين بالعطف على ” الرقاب ” ، والوقف الجائز حينئذ على قوله ﴿ وَحِينَ الْبَأْسِ ﴾ والتمام آخر الآية ، وهو الذي لا يختلف فيه على سائر الوجوه .

(١) قال ابن النحاس : وقف حسن ، وقال الغزال وقف حسن عند الأخفش وقال السجاوندي وقف جائز .

انظر : القطع ( ١ / ٩٠ ) . والوقف والإبتداء للغزال ( ١ / ٢٥٨ ) ، وعلل الوقوف ( ١ / ٢٦٩ ) .

وحكى ابن مهران عن بعضهم أنه قال « الوقف على قوله ﴿ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ ﴾ [ البقرة : ١٧٧ ] لأن الإيمان بالله هو البر » قال ويتديء ﴿ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ ﴾ [ البقرة : ١٧٧ ] على معنى وآمن بالملائكة والكتاب على تكرير الفعل<sup>(١)</sup> ، قلت أنا : وهذا الوقف ليس بشيء ، والعلة التي استدل بها علة فاسدة ، لأن الأمة قد أجمعت على أن الإيمان بالله على الانفراد من غير أن يؤمن بأبيائه وملائكته وكتبه ليس ببر ، ولا يكون إيماننا ، ألا ترى أن اليهودي قد يؤمن بالله ثم لا يكون منه برا بحجوده النبي ﷺ ولما جاء به من القرآن ولو كان ذلك منه برا لوجب أن ينفعه طاعته مع وجوده وأن يدخل به الجنة فلما علمنا أن إيمانه بالله تعالى على الانفراد من غير أن يقترن بتصديق الرسل عليهم الصلاة والسلام بالملائكة والكتب لا ينفعه بدليل أنه لا يصح دخوله الجنة وإن أتى بجميع الطاعات حتى يقترن بما قلت ، بل لا يكون ذلك برا ، وعبدة الأوثان يقرون بالله تعالى ولا ينفعهم ذلك الإقرار من الشرك وجحودهم الأنبياء وإنكارهم البعث والنشور فقد علمت بما أوردته فساد العلة التي من أجلها استجاز هذا الإنسان الوقف على قوله ﴿ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ ﴾ [ البقرة : ١٧٧ ] ثم الابتداء بما بعده لا يحسن أيضا ، ولو حسن الابتداء بقوله ﴿ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ ﴾ على تكرير الفعل كما زعم هذا الزاعم لحسن الوقف على ﴿ وَالْمَلَائِكَةِ ﴾ والابتداء بقوله ﴿ وَالْكِتَابِ ﴾ على تكرير الفعل أيضا ، وهذا يلزم في كل معطوف عليه أن يفصل بينهما ، ويقدر في تكرير الفعل العامل في المعطوف عليه ، وهو خلاف ما أصله أهل الصنعة لأنهم لا يرخصون الفصل بينهما إلا على التجوز والتسامح ، لا على تقدير تكرير الفعل وزعم أن

(١) لم أقف على قوله .

الوقف على قوله ﴿ وَالنَّبِيِّنَ ﴾ [ البقرة : ١٧٧ ] حسن<sup>(١)</sup> ، وهو عندي مما يتسامح فيه ؛ وحكي عن يعقوب أنه قال : « الوقف على قوله ﴿ وَالسَّالِينَ ﴾ [ البقرة : ١٧٧ ] كاف ، وهو قول مرغوب عنه<sup>(٢)</sup> ، والذي يقطع عليه بالتمام من أول الآية وهو قوله ﴿ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ ﴾<sup>(٣)</sup> [ البقرة : ١٧٧ ] ثم الوقف الحسن في ﴿ أَلْقَتَلَى ﴾<sup>(٤)</sup> [ البقرة : ١٧٨ ] و﴿ بِالْأَنْثَى ﴾ [ البقرة : ١٧٨ ] كاف<sup>(٥)</sup> .

﴿ إِلَيْهِ بِإِحْسَنٍ ﴾ [ البقرة : ١٧٨ ] صالح ، نص عليه<sup>(٦)</sup> ،

(١) وبه قال الغزال ، وقال النكزاي مفهوم وقيل حسن ، وقال السجاوندي وقف جائز . انظر : الوقف والابتداء ( ١ / ٢٥٩ ) ، وعلل الوقوف ( ١ / ٢٦٨ ) ، والافتداء ( ١ / ٣٦٣ ) .

(٢) قال ابن النحاس تمام عند يعقوب . انظر : القطع ( ١ / ٩٠ ) .

(٣) وبه قال ابن الأنباري ، وابن النحاس ، والداني ، والغزال والنكزاي ، والأشموني . انظر : الإيضاح ( ١ / ٥٤٢ ) ، والقطع ( ١ / ٩٠ ) ، والمكتفى ( .. / ١٨٠ ) ، والوقف والابتداء للغزال ( ١ / ٢٥٩ ) ، والافتداء ( ١ / ٣٦٤ ) ، ومنار الهدى ( .. / ٥٤ ) .

(٤) وبه قال ابن الأنباري وابن النحاس والغزال والأشموني ، وقال الداني والنكزاي كافٍ وقال السجاوندي مطلق . انظر : الإيضاح ( ١ / ٥٤٣ ) ، والقطع ( ١ / ٩٠ ) ، والمكتفى ( .. / ١٨٠ ) ، والوقف والابتداء للغزال ( ١ / ٢٥٩ ) ، وعلل الوقوف ( ١ / ٢٧٠ ) ، والافتداء ( ١ / ٣٦٤ ) ، ومنار الهدى ( .. / ٥٤ ) .

(٥) وقال ابن الأنباري وابن النحاس والغزال والأشموني حسن ، وقال الداني والنكزاي كافٍ وقال النكزاي قيل : حسن ، وذكر السجاوندي أنه وقف مطلق . انظر : المراجع السابقة .

(٦) ذكر ابن النحاس قول أبي حاتم أنه وقف كافٍ ومثله قال النكزاي وقال أيضاً قيل : صالح وقال الغزال حسن والسجاوندي مطلق والأشموني جائز . انظر : المراجع السابقة .

﴿ وَأَدَاءُ إِلَيْهِ بِإِحْسَنٍ ﴾ [ البقرة : ١٧٨ ] أي ليؤد المَطَالِبُ ما عليه أداء بإحسان لا يبخسه ولا يعطله مطل مدافع . انظر : غريب القرآن لابن قتيبة ( .. / ٧١ ) . وقال الراغب : الإحسان زائد على العدل ، فتحري العدل واجب ، وتحري الإحسان ندب وتطوع وعلى هذا قوله تعالى ﴿ وَأَدَاءُ إِلَيْهِ بِإِحْسَنٍ ﴾ مفردات ألفاظ القرآن ( .. / ٢٣٦ ، ٢٣٧ ) .

﴿ وَرَحْمَةً ﴾ [ البقرة: ١٧٨ ] كاف<sup>(١)</sup>، ﴿ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [ البقرة: ١٧٨ ]  
حسن<sup>(٢)</sup> / .

ب/٣٧

﴿ وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ ﴾<sup>(٣)</sup> [ البقرة: ١٧٩ ] حكى ابن  
مهران عن بعضهم أنه قال وقف<sup>(٤)</sup> ، وليس ذلك بشيء ، لأن النداء الذي بعده  
يبقى بلا فائدة ، ألا ترى أنك إذا قلت ﴿ يَتَأُولَى الْأَلْبَابِ ﴾<sup>(٥)</sup> [ البقرة :  
١٧٩ ] وسكت عليه كان كقولك « يا أيها الناس » أو « يا أيها الذين آمنوا »

(١) قال ابن الأنباري والغزال حسن ، وقال الداني والنكراوي والأشثوني كافٍ ونقل ابن النحاس  
قول أبي حاتم أنه تام ، وقال الداني والنكراوي أيضاً قيل إنه تام ، وقال السجاوندي وقف مطلق .  
انظر : الإيضاح ( ١ / ٥٤٣ ) ، والقطع ( ١ / ٩٠ ) ، والمكتفى ( .. / ١٨٠ ) ، والوقف  
والابتداء للغزال ( ١ / ٢٥٩ ) ، وعلل الوقوف ( ١ / ٢٧٠ ) ، والاقتداء ( ١ / ٣٦٤ ) ،  
ومنازل الهدى ( .. / ٥٤ ) .

(٢) نقل ابن النحاس قول أبي حاتم أنه تام وقال الأشثوني تام ، وقال الغزال والنكراوي كافٍ وقال  
النكراوي أيضاً قيل إنه تام وقيل حسن . انظر : القطع ( ١ / ٩٠ ) ، والوقف والابتداء للغزال  
( ١ / ٢٥٩ ) ، والاقتداء ( ١ / ٣٦٤ ) ، ومنازل الهدى ( .. / ٥٤ ) .

(٣) القِصَاصُ : تَتَّبَعُ الدَّمَ بالقود . قال تعالى ﴿ وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ ﴾ [ البقرة : ١٧٩ ]  
﴿ وَالْجُرُوحِ قِصَاصٌ ﴾ [ المائدة : ٤٥ ] ويقال : قَصَصَ فلان فلاناً ، وَضَرَبَهُ ضَرْباً فَأَقْصَهُ  
أي : أدناه من الموت . انظر : مفردات الراغب ( .. / ٦٧٢ ) .

(٤) يريد أن سافك الدم إذا أقيد منه ، ارتدع من يُهْمُ بالقتل فلم يقتل خوفاً على نفسه أن يقتل ،  
فكان في ذلك حياة . انظر : غريب القرآن لابن قتيبة ( .. / ٧٢ ) ، ومفردات ألفاظ القرآن  
( .. / ٢٦٩ ) .

(٥) لم أجد هذا القول .  
(٦) اللَّبُّ : العقل الخالص من الشوائب ، وسمي بذلك لكونه خالص ما في الإنسان من معانيه  
كاللُّبِّ واللُّبِّ من الشيء وقيل : هو ما زكي من القتل ، فكلُّ لُبِّ عقلٍ وليس كل عقلٍ لُبّاً ،  
ولهذا علق الله تعالى الأحكام التي لا يدركها إلا العقول الزَّكِيَّةُ بأولي الألباب . انظر : مفردات  
ألفاظ القرآن ( .. / ٧٣٣ ) ، واللسان ( ١ / ٧٢٩ ) مادة ( لب ) .



وسكت عليه ، وإذا سكت على البدء من غير أن يقرنه بأمر أو نهي أو وعد أو وعيد أو إخبار لم يكن فيه فائدة ، إنما الفائدة أن تضيف إلى النداء السبب الذي من أجله ناديت ، فتقول ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ ﴾ [ النساء : ١ ] ، ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ ﴾ [ النساء : ٥٩ ] وتقدير الآية « يا أولي الألباب لكم في القصاص حياة » والنداء قد يكون كلاماً مفهوماً مستقلاً بنفسه إذا كانت النية به إقبال المنادى عليك وصرف وجهه إليك أو دنوه منك ، فإذا أردت به ذلك جاز أن تسكت عليه فتقول : « يا زيد » ويكون كلاماً مفهوماً لأن موضع النداء لهذا ، فإن ناديته لسبب آخر غير هذا المعنى المقصود بالنداء فلا بد أن تبين ذلك السبب الذي من أجله ناديته ، فتقول « يا زيد اضرب ، يا زيد قم ، يا زيد قد كان كذا وكذا » لأنك إن سكت على مجرد النداء حمل منك على المعنى الموضوع له ، وخفى على المنادى الغرض الذي من أجله نودي ، وظنه المعنى المقصود بالنداء الذي هو الإقبال وصرف الوجه والدنو ، وقول من قال أضمر قبل النداء فعلاً تقديره اعملوا يا أولي الألباب ، أو تفهموا يا أولي الألباب « قول فاسد ، لأن الأوامر والنواهي التي تقول بالنداء كثيرة لا نهاية لها فإذا أضمر إحداها لم تتميز من أخواتها ، وصرف الكلام إلى المعنى الذي يدل عليه ظاهره فقد علمت بما قلته أن الوقف على ﴿ حَيَوَةٌ ﴾ [ البقرة : ١٧٩ ] لا يحسن بل لا يجوز ، لأن الابتداء بالنداء المجرد لا يفيد معنى في هذا الموضع ، إلا أن يقتزن بالسبب الذي من أجله نودي ، على أن قوله ﴿ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ [ البقرة : ١٧٩ ] متعلق بأول الكلام ومعناه « لعلكم تتقون القتل بالخوف من القصاص <sup>(١)</sup> وقيل معناه « لتتقوا ربكم

(١) انظر : جامع البيان عن تأويل آي القرآن ( ٣ / ٣٨٤ ) ، ومعالم التنزيل ( ١ / ١٩٢ ) ،

والوسيط ( ١ / ٢٦٨ ) ، وغرائب القرآن ( ١ / ٤٨٦ ) ، والبحر المحيط ( ٢ / ١٩ ) ، والدر

المنثور ( ١ / ١٧٤ ) .

باجتناب معاصيه»<sup>(١)</sup> ، فإذا قلت : ولكم في القصاص حياة ، وسكت ، فصلت بينه وبين ما يتعلق عليه من بعد ، وذلك مما لا يجوز ، ومحصول الكلام الآن أن الوقف على قوله ﴿ وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ ﴾ [ البقرة : ١٧٩ ] ليس بشيء ، والوقف التمام عند قوله ﴿ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾<sup>(٢)</sup> [ البقرة : ١٧٩ ] ، ومعنى قوله ﴿ وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ ﴾ أن الإنسان إذا هم بالقتل فذكر القصاص ارتدع ، وكان ذلك سبباً للحياة ، هذا قول أكثر أهل العلم<sup>(٣)</sup> ، وقال قوم : « معناه أن القصاص سبب أن لا يقتل غير القاتل ، لأن أهل الجاهلية كانوا يتفانون بالطوائل<sup>(٤)</sup> ، فكان إذا قتل كبير من قبيلة لا يرضى أهله بقتل القاتل وحده ، حتى يقتلوا عدة بالواحد»<sup>(٥)</sup> فقال تعالى ﴿ وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ ﴾ أي قصرتم على الواحد بالواحد ، ففي ذلك حياة<sup>(٦)</sup> .

(١) انظر : البحر المحيط ( ١٩ / ٢ ) .

(٢) وبه قال الداني والنكزاي والأشموني ، وقال ابن النحاس ، والغزال كافٍ . انظر : القطع ( ٩٠ / ١ ) ، والمكتفى ( .. / ١٨٠ ) ، والوقف والابتداء للغزال ( ٢٥٩ / ١ ) ، والافتداء ( ٣٦٤ / ١ ) ، ومنار الهدى ( .. / ٥٤ ) .

(٣) انظر : جامع البيان عن تأويل آي القرآن ( ٣ / ٣٨٢ ، ٣٨٣ ) ، وتفسير ابن أبي حاتم ( ٢٩٧ / ١ ) ، والوسيط ( ١ / ٢٦٧ ، ٢٦٨ ) ، ومعالم التنزيل ( ١ / ١٩١ ، ١٩٢ ) ، والكشاف ( ١ / ٢٢٣ ) ، والمحرر الوجيز ( ٢ / ٩١ ) ، والجامع لأحكام القرآن ( ٢ / ٢٥٦ ) ، غرائب القرآن ( ١ / ٤٨٥ ) ، والبحر المحيط ( ٢ / ١٨ ) ، وتفسير ابن كثير ( ١ / ١٩٥ ) ، والدر المنثور ( ١ / ١٧٣ ، ١٧٤ ) .

(٤) الطوائل : الأوتار والذحول ، واحدها طائلة يقال : فلان يطلب بني فلان بطائلة أي بوتر كأن له فيهم ثأراً فهو يطلبه بدم قتيله ، وبينهم طائلة أي عداوة وترة . انظر : اللسان ( ١١ / ٤١٤ ) مادة ( طول ) .

(٥) انظر : جامع البيان عن تأويل آي القرآن ( ٣ / ٣٨٣ ) ، والكشاف ( ١ / ٢٢٢ ، ٢٢٣ ) ، الوسيط ( ١ / ٢٦٨ ) ، والبحر المحيط ( ٢ / ١٨ ) ، والدر المنثور ( ١ / ١٧٤ ) .

(٦) انظر : الوسيط ( ١ / ٢٦٨ ) .

حكى عن بعضهم أنه قال « الوقف على قوله ﴿إِنْ تَرَكَ خَيْرًا﴾ [ البقرة : ١٨٠ ] حسن<sup>(١)</sup> » وأرى العوام تقف عليه كثيراً ، ولا أستحسنه ، لأن الوصية ترتفع بأحد شيئين : إما أن ترتفع « بكتب » الذي هو فعل ما لم يسم فاعله ، فأقيمت الوصية مقام الفاعل وارتفعت به ، فإن حمل على هذا لم يجوز الوقف على

(١) ذكر ابن النحاس أنه وقف تام ثم قال : وهذا غلط وقد بين ذلك النحويون ، ففي قول الكسائي المعنى كتب عليكم الوصية وذكر الوصية أنها فعل وهو أحد قولي الفراء ، وقوله الآخر أن يكون كتب بمعنى قيل لأن التقدير كتب عليكم إلا قال وكتب في القرآن معناه فرض ، قال أبو جعفر : معنى القولين جميعاً ليس ﴿إِنْ تَرَكَ خَيْرًا﴾ [ البقرة : ١٨٠ ] بتمام لأن قول الوصية للوالدين معناه فرض عليكم وقال الداني : قال نافع ومحمد بن عيسى الأصبهاني والدينوري تام ، وليس كذلك ، لأن الوصية متعلقة بكتب والمعنى : فرض الوصية ، وقد يجوز أن يقطع من ذلك بالابتداء ، والخير محذوف ، وانتقدير : فعليكم الوصية ، ويكون المرفوع بكتب مضمراً تدل عليه الوصية ، والتقدير كتب عليكم إيضاً فيصح بذلك ما قالوه والأول الاختيار .

وقال السجواني أن الوقف جزئ . وقال انكزاوي تام عند نافع ومحمد بن عيسى والدينوري جعلوا قوله ﴿الْوَصِيَّةُ﴾ مرفوعة بالابتداء و﴿لِلْوَالِدَيْنِ﴾ الخبر . والصحيح أن الجملة مرفوعة بالحكاية كأنه قال فقيل لكم الوصية للوالدين ، فعلى هذا لا يحسن الوقف على قوله ﴿خَيْرًا﴾ لأنك تفصل بين القول المضممر وبين الكلام المحكى بعده ، والذي يدل عليه قوله ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ﴾ وتقديره : كتب عليكم فقيل لكم ومن أجاز الوقف ذهب إلى هذا التأويل في إعراب الوصية . وقيل أيضاً : لا ينبغي الوقف على ﴿خَيْرًا﴾ لأن قوله ﴿الْوَصِيَّةُ﴾ مرفوعة بقوله ﴿كُتِبَ﴾ الذي هو فعل ما لم يسم فاعله . فأقيمت الوصية مقام الفاعل ، وارتفعت به والمعنى : فرض عليكم الوصية ، أي فرض عليكم أن توصوا وأنتم قادرون على الوصية وأما الأشموني فقال ﴿إِنْ تَرَكَ خَيْرًا﴾ حسن ، كذا قيل وليس بشيء وذكر في تفصيل المسألة كما ذكر العماني إلا أنه زاد عليها : أن الوصية مرفوعة بالابتداء وما بعدها وهو قوله ﴿لِلْوَالِدَيْنِ﴾ خبرها ومفعول كتب محذوف : أي كتب عليكم أن توصوا ، ثم بين لمن الوصية ، أو خبره محذوف : أي الإيضاء كتب : أي فرض عليكم الوصية للوالدين والأقربين ، فعلى هذا يحسن الوقف على خيرا . انظر : القطع ( ١ / ٩١ ) ، والمكتفى ( .. / ١٨٠ ) ، علل الوقوف ( ١ / ٢٧١ ) ، والافتداء ( ١ / ٣٦٥ ) ، ومنار الهدى ( .. / ٥٤ ) .

« خيراً » لأنك تفصل بين الفعل والفاعل ، وهذا لا يجوز ، وأما أن ترتفع باللام التي في قوله « للوالدين » والجملة مرفوعة بحكاية الحال<sup>(١)</sup> كأنه قال : فقيل لكم الوصية للوالدين ، وعلى هذا الوجه أيضاً لا يجوز الوقف على « خيراً » لأنك تفصل بين القول وبين الكلام المحكي بعده ، والقول مضمّر ، والذي يدل عليه قوله ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمْ ﴾ [ البقرة : ١٨٠ ] وتقديره كتب عليكم فقيل لكم ومن أجاز الوقف عليه ذهب في إعراب « الوصية » إلى هذا التأويل ، وهو عندي غير حسن ؛ والله أعلم .

﴿ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ [ البقرة : ١٨٠ ] وهو وقف كاف إذا نصبت « حقاً » على المصدر ، كأنه قال : « حق ذلك عليكم حقاً ووجب وجوباً » فإن نصبته على معنى جعل الوصية ذات حق لم يحسن الوقف دونه ، وكذلك إن نصبته على معنى فرض عليكم فرضاً ، لأن معنى كتب فرض لم يحسن الوقف عند قوله ﴿ بِالْمَعْرُوفِ ﴾<sup>(٢)</sup> .

﴿ عَلَى الْمُتَّقِينَ ﴾ [ البقرة : ١٨٠ ] وقف حسن<sup>(٣)</sup> ، ﴿ يَبْدُلُونَهُ ﴾

(١) في إعراب ﴿ الْوَصِيَّةُ ﴾ انظر : إعراب القرآن للنحاس ( ١ / ٢٣٣ ) ، وإعراب القرآن للعكبري ( ١ / ١٢١ ) ، والبحر المحيظ ( ٢ / ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ ) ، والدر المصون ( ٢ / ٢٦١ ) ، والجدول في إعراب القرآن ( ١ / ٣٠٢ ) .

(٢) وبهذين القولين قال النكزاوي ، وبالقول الأول قال الأشموني ، وقال الغزال حسن ، وقال السجاوندي جائز إن نصب حقاً على المصدر ، وليس يوقف إن نصب حقاً بكتب . انظر : الوقف والابتداء للغزال ( ١ / ٢٦٠ ) ، وعلل الوقوف ( ١ / ٢٧١ ) ، والافتداء ( ١ / ٣٦٥ ) ، ومنار الهدى ( .. / ٥٤ ) .

(٣) قال ابن النحاس والغزال والنكزاوي والأشموني كافٍ ، وقال النكزاوي قيل حسن « يشير إلى قول العماني » وقال السجاوندي مطلق . انظر : القطع ( ١ / ٩١ ) ، والوقف والابتداء للغزال ( ١ / ٢٦٠ ) ، وعلل الوقوف ( ١ / ٢٧٢ ) ، والافتداء ( ١ / ٣٦٥ ) ، ومنار الهدى ( .. / ٥٤ ) .

[ البقرة : ١٨١ ] وقف كاف<sup>(١)</sup> ، ﴿ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ [ البقرة : ١٨١ ]  
 كاف<sup>(٢)</sup> ﴿ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾ [ البقرة : ١٨٢ ] كاف<sup>(٣)</sup> ، ﴿ رَحِيمٌ ﴾  
 [ البقرة : ١٨٢ ] تام<sup>(٤)</sup> .

لا يوقف على قوله ﴿ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ [ البقرة : ١٨٣ ] إلا على وجه  
 التجوز ، ووجه تجوزه يجوز أنه رأس آية ، ولا يحسن مع الاختيار<sup>(٥)</sup> ، لأن قوله  
 ﴿ أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ ﴾ [ البقرة : ١٨٤ ] منصوب على الظرف ، تقديره :  
 كتب عليكم الصيام / في أيام معدودات ولا يفصل بين الظرف وبين ما عمل فيه  
 من الفعل ، وقيل هو منصوب على أنه مفعول تقديره : « كتب عليكم أن  
 تصوموا أياماً معدودات » ولا يحسن الفصل بين المفعول والعامل فيه ، والذي  
 يدل على العامل كتب فلا يفصل بينه وبين المفعول<sup>(٦)</sup> .

أ/٣٨

(١) وبه قال الداني والنكراوي ، وقال الغزال والأشموني حسن ، وقال السجاوندي مطلق . انظر :  
 المكتفى ( .. / ١٨٠ ) ، والوقف والابتداء ( ١ / ٢٦٠ ) ، وعلل الوقوف ( ١ / ٢٧٢ ) ،  
 والافتداء ( ١ / ٣٦٦ ) ، ومنار الهدى ( .. / ٥٤ ) .

(٢) وبه قال ابن النحاس والداني والغزال والنكراوي وقال الأشموني حسن وقال السجاوندي مطلق .  
 انظر : القطع ( ١ / ٩١ ) والمراجع السابقة .

(٣) وبه قال النكراوي ، وقال الغزال والأشموني حسن ، وقال السجاوندي مطلق . انظر : المراجع  
 السابقة .

(٤) وبه قال ابن الأنباري والداني والغزال والأشموني ، وقال النحاس والنكراوي كافٍ وقال  
 النكراوي أيضاً قيل : تام . انظر : الإيضاح ( ١ / ٥٤٣ ) والمراجع السابقة .

(٥) وبه قال الأشموني وابن الأنباري والوقف على قوله ﴿ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ [ البقرة : ١٨٣ ] قبيح  
 لأن ﴿ أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ ﴾ [ البقرة : ١٨٤ ] منصوبة بـ ( كتب ) وهو الذي يسميه بعض  
 النحويين خير ما لم يسم فاعله ، وقال السجاوندي لا يوقف عليه . انظر : الإيضاح  
 ( ١ / ٥٤٣ ) ، وعلل الوقوف ( ١ / ٢٧٣ ) ، ومنار الهدى ( .. / ٥٤ ) .

(٦) انظر : إعراب القرآن للنحاس ( .. / ٢٣٥ ) ، وإعراب القرآن للعكبري ( ١ / ١٢٣ ) ،  
 والبحر المحيظ ( ٢ / ٣٧ ، ٣٨ ) ، والدر المصون ( ٢ / ٢٦٨ ، ٢٦٩ ) ، والجدول في إعراب  
 القرآن ( ١ / ٣٠٦ ) .

﴿ أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ ﴾ [ البقرة : ١٨٤ ] وقف حسن<sup>(١)</sup> ﴿ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ [ البقرة : ١٨٤ ] حسن<sup>(٢)</sup> ، ﴿ طَعَامُ مَسْكِينٍ ﴾ [ البقرة : ١٨٤ ] كاف<sup>(٣)</sup> ، ﴿ فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ ﴾ [ البقرة : ١٨٤ ] وقف كاف<sup>(٤)</sup> ﴿ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [ البقرة : ١٨٤ ] وقف تام إن رفعت ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ ﴾ [ البقرة : ١٨٥ ] بالابتداء وخبره ﴿ الَّذِي أَنْزَلَ فِيهِ الْقُرْآنُ ﴾ [ البقرة : ١٨٥ ] وإن رفعته بأن تجعله خبر مبتدأ محذوف ، كأنه قال : هي شهر رمضان ، أي الأيام شهر رمضان كان الوقف على « تعلمون » كافيا ، ولم يكن تاما ، لأن المبتدأ المحذوف يدل عليه « أياماً » وإن رفعته بأن تجعله اسم « ما » لم يسم فاعله بدلاً من الصيام كأنه قال : « كتب عليكم الصيام شهر رمضان » كان الوقف على « تعلمون » صالحاً ، وجملته أن الرفع فيه من وجوه ثلاثة قد ذكرتها لك ، فإن قدرت فيه الوجه الأول كان الوقف على « تعلمون » تاماً ، وإن قدرت فيه الوجه الثاني كان وقفك على « تعلمون » دون الأول ، وفي الوجه الثالث يكون الوقف دون الوجهين الأولين ، وعلى سائر هذه الوجوه

(١) وبه قال ابن الأنباري والغزال والأشموني ، وذكر النحاس قول أبي حاتم أن الوقف ﴿ أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ ﴾ وقال الداني والنكزاي كافٍ ، وقال السجاوندي مطلق . انظر : الإيضاح ( ١ / ٥٤٣ ) ، والقطع ( ١ / ٩١ ) ، والمكتفى ( .. / ١٨٠ ) ، والوقف والابتداء للغزال ( ١ / ٢٦٠ ) ، وعلل الوقوف ( ١ / ٢٧٣ ) ، والاقتداء ( ١ / ٣٦٦ ) ، ومنار الهدى ( .. / ٥٤ ) .

(٢) وبه قال ابن الأنباري والغزال والأشموني ، وقال الداني والنكزاي كافٍ ، وقال السجاوندي مطلق . انظر : المراجع السابقة ما عدا القطع .

(٣) وبه قال أبو حاتم « كما خرّج قوله النحاس » والداني والنكزاي ، وقال ابن الأنباري والغزال والأشموني حسن ، وقال السجاوندي مطلق . انظر : المراجع السابقة جميعها .

(٤) وبه قال الداني والنكزاي ، وقال النحاس « تم الوقف عند أبي حاتم ﴿ فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ ﴾ وقال ابن الأنباري والغزال والأشموني حسن . انظر : المراجع السابقة .

الوقف على « تعلمون » جيد، وقد يجوز النصب في « شهر رمضان » من وجهين، أحدهما : بإضمار فعل تقديره : « صوموا شهر رمضان » فعلى هذا الوجه يكون الوقف على « تعلمون » تاماً ، والوجه الآخر بدلاً من قوله « أياماً » كأنه قال : « أياماً معدودات شهر رمضان » فلا يتم الوقف حينئذ على « تعلمون » ولكنه صالح ، لأنه رأس آية ، ولتطاول الكلام بين البديل والمبدل منه<sup>(١)</sup> .

(١) قال ابن الأباري والوقف على ﴿ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ حسن وليس بتمام لأن قوله ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ ﴾ مرفوع بإضمار « ذلك شهر رمضان » ، وقرأ مجاهد ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ ﴾ بفتح الراء « وهي شاذة » فهذا على معنيين : إن نصبت ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ ﴾ بإضمار « صوموا شهر رمضان » حسن الوقف على ﴿ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ ، وإن نصبت ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ ﴾ بمشتق من الصيام لم يتم الوقف على ﴿ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ لأن ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ ﴾ متعلق بـ « الصيام » . وقال ابن النحاس : قال يعقوب : ومن الوقف ﴿ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ ثم استأنف ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ ﴾ وهو مرفوع بالابتداء وخبره ﴿ الَّذِي أَنْزَلَ فِيهِ الْقُرْآنُ ﴾ .

ومذهب الكسائي أن التقدير كتب عليكم الصيام كتب عليكم شهر رمضان . ومذهب الفراء أن التقدير : ولكم شهر رمضان جاز أن تقف على ما قبله ويصير تقدير الكسائي كتب عليكم الصيام شهر رمضان وله تقدير آخر وهو أن تصوموا شهر رمضان خير لكم وفي التقديرين جميعاً التفريق بين الصلة والموصول . وقال الدانسي ﴿ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ كافٍ ثم تبدئ ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ ﴾ بالرفع على إضمار المبتدأ ، ووافق العماني في الوجه الأول وأما الغزال فقد وافق العماني في الوجه الثاني ثم قال : ومن رفعه للبديل من ﴿ الصَّيَامُ ﴾ لم يقف دونه ، ومن نصبه على الإغراء ابتداءً به ، ومن جعله بدلاً من الأيام المعدودات لم يقف دونه . وأما النكراوي فقد وافق العماني في الوجه الأول والثاني وخالفه في الثالث فقال : لم ينبغ الوقف على قوله ﴿ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ وقال : ومذهب الكسائي أن التقدير « كتب عليكم شهر رمضان » ، ومذهب الفراء أن التقدير : « ذلك شهر رمضان » فعلى هذين التقديرين يكون الوقف على ﴿ تَعْلَمُونَ ﴾ كافياً . وأما من قرأ ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ ﴾ بنصب الراء فله خمس

﴿ وَالْفُرْقَانِ ﴾ [ البقرة : ١٨٥ ] كاف<sup>(١)</sup> ، ﴿ فَلْيَصُمْهُ ﴾ [ البقرة :  
١٨٥ ] كاف<sup>(٢)</sup> ، ﴿ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ [ البقرة : ١٨٥ ] حسن<sup>(٣)</sup> ،

= تقديرات : الأول : أن يكون التقدير : صوموا شهر رمضان . والثاني : أن يكون منصوباً على الإغراء بتقدير : عليكم شهر رمضان فعلى هذين التقديرين يكون الوقف على ﴿ تَعْلَمُونَ ﴾ كافياً ، وقيل : تاماً ، الثالث : ما ذهب إليه الكسائي جعل التقدير « كتب عليكم الصيام شهر رمضان » الرابع : له أيضاً : أن يكون التقدير : « وأن تصوموا شهر رمضان » . الخامس : أن يكون منصوباً على البدل من قوله ﴿ أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ ﴾ كأنه قال : أياماً معدودات شهر رمضان . فعلى هذه التقديرات لا ينبغي الوقف على قوله ﴿ تَعْلَمُونَ ﴾ وأما الأشموني فقد وافق العماني في الوجه الأول والثاني ثم قال وكاف من نصبه على الإغراء أو حسن إن نصب بفعل مقدر ، وليس بوقف إن جعل بدلاً من أياماً معدودات أو بدلاً من الصيام . انظر : معاني القرآن للفراء ( ١ / ١١٢ ) ، والإيضاح ( ١ / ٥٤٤ ) ، والقطع ( ١ / ٩٢ ) ، والمكتفى ( .. / ١٨٠ ، ١٨١ ) ، والوقف والابتداء للغزال ( ١ / ٢٦٠ ، ٢٦١ ) ، والافتداء ( ١ / ٣٦٦ ، ٣٦٧ ) ، ومنار الهدى ( .. / ٥٤ ، ٥٥ ) .

انظر : وجوه إعراب « شهر رمضان » : إعراب القرآن للنحاس ( .. / ٢٣٨ ) ، وإعراب القرآن للعكبري ( ١ / ١٢٥ ، ١٢٦ ) ، والبحر المحييط ( ٢ / ٤٥ ، ٤٦ ) ، والدر المصون ( ٢ / ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٢٧٨ ) ، والجدول في إعراب القرآن ( ١ / ٣١٠ ) .

(١) وبه قال الداني والنكزاي والأشموني وذكروا بصيغة التمريض أنه تام ، وقال ابن الأنباري والغزال حسن وقال النحاس عن أبي حاتم أنه تام وقال السجاوندي جائز . انظر : الإيضاح ( ١ / ٥٤٤ ) ، والقطع ( ١ / ٩٢ ) ، والمكتفى ( .. / ١٨١ ) ، والوقف والابتداء للغزال ( ١ / ٢٦١ ) ، وعلل الوقوف ( ١ / ٢٧٥ ) ، والافتداء ( ١ / ٣٦٨ ) ، ومنار الهدى ( .. / ٥٥ ) .

(٢) وبه قال النكزاي ، وقال الغزال والأشموني حسن ، وقال السجاوندي مطلق . انظر : الوقف والابتداء ( ١ / ٢٦١ ) ، وعلل الوقوف ( ١ / ٢٧٥ ) ، والافتداء ( ١ / ٣٦٨ ) ، منار الهدى ( .. / ٥٥ ) .

(٣) وبه قال النكزاي وذكر بصيغة التمريض أنه تام ، وقال الغزال والأشموني حسن وقال السجاوندي مطلق . انظر : المراجع السابقة .



﴿ تَشْكُرُونَ ﴾ [ البقرة : ١٨٥ ] تام<sup>(١)</sup> ، ﴿ فَإِنِّي قَرِيبٌ ﴾ [ البقرة : ١٨٦ ] صالح ، منصوص عليه<sup>(٢)</sup> ، نسب إلى أحمد بن موسى ويعقوب .

﴿ إِذَا دَعَانِ ﴾ [ البقرة : ١٨٦ ] صالح<sup>(٣)</sup> منسوب إلى نصير<sup>(٤)</sup> ،

(١) وبه قال النحاس والدانسي والغزال والأشموني . انظر : القطع ( ١ / ٩٢ ) ، والمكتفى ( .. / ١٨١ ) ، والوقف والابتداء ( ١ / ٢٦١ ) ، ومنار الهدى ( .. / ٥٥ ) .

(٢) قال النحاس قال يعقوب : ومن الوقف ﴿ وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ ﴾ ثم قال جل وعز ﴿ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ ﴾ وقال الغزال والأشموني حسن وقال النكزاوي قال أحمد بن موسى ويعقوب ومن الوقف قوله عز وجل ﴿ وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ ﴾ أقول ما نسبه العماني والنكزاوي لأحمد بن موسى من الوقف على قوله ﴿ فَإِنِّي قَرِيبٌ ﴾ غير صحيح وإنما المنسوب لأحمد بن موسى الوقف على قوله تعالى ﴿ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ ﴾ كما ذكر النحاس والأشموني والله أعلم . وقال السجاوندي مطلق . انظر : المراجع السابقة ما عدا المكتفى .

(٣) ذكر النحاس قول نصير : لا يقف على قوله جل وعز ﴿ فَإِنِّي قَرِيبٌ ﴾ ولكن على قوله جل ثناؤه ﴿ إِذَا دَعَانِ ﴾ أو على رأس الآية ﴿ لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ ﴾ وذكر الغزال ﴿ قَرِيبٌ ﴾ حسن وعند قوم ﴿ إِذَا دَعَانِ ﴾ وأشار المحقق في الهامش إلى أن القائل بأنه حسن الأشموني ، وقال السجاوندي لا يوقف عليه إلا لضرورة ، وقال النكزاوي مفهوم وقيل صالح . انظر : القطع ( ١ / ٩٢ ) ، والوقف والابتداء ( ١ / ٢٦١ ) ، وعلل الوقوف ( ١ / ٢٧٧ ) ، والافتداء ( ١ / ٣٦٨ ) ، ومنار الهدى ( .. / ٥٥ ) .

(٤) ونصير هذا ذكر في كتب الوقوف بدون نسبة وقد يكون نصير بن يوسف بن أبي نصر البغدادي النحوي أستاذ كامل ثقة ، وكان ضابطاً عالماً بمعنى القراءات ونحوها ولغتها مات في حدود الأربعين ومائتين للهجرة . وهذا هو الوحيد المذكور في غاية النهاية باسم نصير . انظر : غاية النهاية ( ٢ / ٣٤٠ ، ٣٤١ ) .

﴿ يَرْشُدُونَ ﴾ [ البقرة : ١٨٦ ] تام<sup>(١)</sup> ، ﴿ إِلَى نِسَائِكُمْ ﴾  
 [ البقرة : ١٨٧ ] كاف<sup>(٢)</sup> ﴿ لِبَاسٍ لَّهُنَّ ﴾ [ البقرة : ١٨٧ ] كاف<sup>(٣)</sup> ،  
 ﴿ وَعَفَا عَنْكُمْ ﴾ [ البقرة : ١٨٧ ] صالح<sup>(٤)</sup> ﴿ مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ ﴾  
 [ البقرة : ١٨٧ ] صالح<sup>(٥)</sup> ، ﴿ إِلَى آلِي لَيْلٍ ﴾ [ البقرة : ١٨٧ ] كاف<sup>(٦)</sup> ،  
 ﴿ فِي الْمَسْجِدِ ﴾ [ البقرة : ١٨٧ ] كاف<sup>(٧)</sup> ، ﴿ فَلَا تَقْرَبُوهَا ﴾  
 [ البقرة : ١٨٧ ] حسن<sup>(٨)</sup> ﴿ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴾ [ البقرة : ١٨٧ ]

- (١) وبه قال الداني والغزال والنكزاوي والأشْمُونِي . انظر : المكتفى ( .. / ١٨١ ) ، والوقف والابتداء ( ١ / ٢٦١ ) ، والافتداء ( ١ / ٣٦٨ ) ، ومنار الهدى ( .. / ٥٥ ) .
- (٢) وبه قال النكزاوي ، وقال الغزال والأشْمُونِي حسن وقال الأشْمُونِي قيل : كافٍ ، وقال السجائوندي مطلق . انظر : الوقف والابتداء ( ١ / ٢٦١ ) ، وعلل الوقوف ( ١ / ٢٧٧ ) ، والافتداء ( ١ / ٣٦٨ ) ، ومنار الهدى ( .. / ٥٥ ) .
- (٣) وبه قال النكزاوي وقال أيضاً قيل إنه صالح ، وقال النحاس صالح ، وقال الغزال والأشْمُونِي حسن ، وقال السجائوندي مطلق . انظر : المراجع السابقة .
- (٤) وبه قال النحاس ، وقال الغزال والأشْمُونِي حسن ، وقال السجائوندي جائز أو مطلق وقال النكزاوي مفهوم وقيل صالح . انظر : المراجع السابقة .
- (٥) قال الغزال أحسن من الوقف على ﴿ وَعَفَا عَنْكُمْ ﴾ وقال الأشْمُونِي حسن وذكر بصيغة التمريض أنه أحسن من الذين قبلهما ، وقال السجائوندي مرخص للضرورة ، وقال النكزاوي مفهوم وقيل صالح . انظر : الوقف والابتداء ( ١ / ٢٢٦ ) ، وعلل الوقوف ( ١ / ٢٧٨ ) ، والافتداء ( ١ / ٣٦٩ ) ، ومنار الهدى ( .. / ٥٥ ) .
- (٦) وبه قال الداني ، وقال النحاس صالح ، وقال الغزال والأشْمُونِي حسن وقال السجائوندي جائز وقال النكزاوي مفهوم وقيل كافٍ وقيل صالح . انظر : القطع ( ١ / ٩٢ ) ، والمراجع السابقة .
- (٧) وبه قال الداني والنكزاوي وذكر النكزاوي بصيغة التمريض أنه صالح ، وقال النحاس صالح ، وقال الغزال والأشْمُونِي حسن وقال السجائوندي مطلق . انظر : القطع ( ١ / ٩٢ ) ، والمكتفى ( .. / ١٨١ ) ، والوقف والابتداء ( ١ / ٢٦١ ) ، وعلل الوقوف ( ١ / ٢٧٩ ) ، والافتداء ( ١ / ٣٦٩ ) ، ومنار الهدى ( .. / ٥٥ ) .
- (٨) وبه قال الأشْمُونِي ، وقال الداني والنكزاوي كافٍ وذكر الداني بصيغة التمريض أنه تام وذكر النكزاوي بصيغة التمريض أنه حسن ، وقال الغزال تام ، وقال السجائوندي مطلق . انظر : المرجع السابقة ما عدا القطع .

حسن<sup>(١)</sup> ، ﴿ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [ البقرة : ١٨٨ ] تام<sup>(٢)</sup> ﴿ عَنِ الْأَهْلِ ﴾  
 [ البقرة : ١٨٩ ] وقف صالح<sup>(٣)</sup> ، ﴿ وَالْحَجِّ ﴾ [ البقرة : ١٨٩ ] كاف<sup>(٤)</sup>  
 ﴿ مَنْ اتَّقَى ﴾ [ البقرة : ١٨٩ ] كاف<sup>(٥)</sup> ﴿ مِنْ أَبْوَابِهَا ﴾ [ البقرة : ١٨٩ ]  
 كاف<sup>(٦)</sup> ﴿ تَفْلِحُونَ ﴾ [ البقرة : ١٨٩ ] تام<sup>(٧)</sup> ﴿ وَلَا تَعْتَدُوا ﴾  
 [ البقرة : ١٩٠ ] صالح<sup>(٨)</sup> ﴿ الْمُعْتَدِينَ ﴾ [ البقرة : ١٩٠ ] تام<sup>(٩)</sup>

(١) قال النحاس والداني والغزال والنكزوي والأشموني تام وقال النكزوي قيل حسن . انظر : القطع  
 ( ١ / ٩٢ ) ، والمكتفى ( .. / ١٨١ ) ، والوقف والابتداء ( ١ / ٢٦١ ) ، والاقتداء  
 ( ١ / ٢٦٩ ) ، ومنار الهدى ( .. / ٥٥ ) .

(٢) وبه قال النحاس والداني والغزال والنكزوي والأشموني . انظر : المراجع السابقة .

(٣) قال الغزال حسن وقال النكزوي كافٍ وقيل صالح ، وقال السجاوندي مطلق وقال الأشموني  
 جائز . انظر : الوقف والابتداء ( ١ / ٢٦٢ ) ، والوقوف والعلل ( ١ / ٢٨٠ ) ، والاقتداء  
 ( ١ / ٣٦٩ ) ، ومنار الهدى ( .. / ٥٥ ) .

(٤) وبه قال الداني والأشموني ، وقال ابن الأنباري حسن وكذلك الغزال قال أحسن من الوقف على  
 التي قبلها ونقل النحاس قول أبي حاتم أنه تام وقال النكزوي تام وقيل كافٍ ، وقال السجاوندي  
 مطلق . انظر : المكتفى ( .. / ١٨١ ) والمراجع السابقة .

(٥) وبه قال الأشموني والنكزوي ، وقال الغزال حسن ، وقال السجاوندي جائز . انظر : الوقف  
 والابتداء ( ١ / ٢٦٢ ) ، والوقوف والعلل ( ١ / ٢٨٠ ) ، والاقتداء ( ١ / ٣٦٩ ) ، ومنار  
 الهدى ( .. / ٥٥ ) .

(٦) وبه قال الداني والنكزوي والأشموني ، وقال ابن الأنباري حسن وكذلك الغزال قال أحسن من  
 الوقف على التي قبلها ، وقال السجاوندي مرخص للضرورة . انظر : الإيضاح ( ١ / ٥٤٤ ) ،  
 والمكتفى ( .. / ١٨١ ) ، والمراجع السابقة .

(٧) وبه قال النكزوي والأشموني وقال النكزوي أيضاً قيل كافٍ وقيل حسن ، وقال ابن الأنباري  
 والنحاس حسن وقال الداني والغزال كافٍ . انظر : المراجع السابقة .

(٨) وبه قال الأشموني وقال الغزال مختلف فيه وقال السجاوندي مطلق وقال النكزوي كافٍ وقيل  
 صالح . انظر : الوقف والابتداء ( ١ / ٢٦٢ ) ، والوقوف والعلل ( ١ / ٢٨١ ) ، والاقتداء  
 ( ١ / ٣٦٩ ) ، ومنار الهدى ( .. / ٥٥ ) .

(٩) وبه قال الأشموني والنكزوي وقال النكزوي قيل حسن ، وقال النحاس حسن وقال الغزال  
 كافٍ . انظر : المراجع السابقة ما عدا الوقف والعلل .

﴿ مِنْ حَيْثُ أُخْرِجُوكُمْ ﴾ [ البقرة : ١٩١ ] كاف<sup>(١)</sup> .

﴿ مِنْ أَلْقَتَلِ ﴾ [ البقرة : ١٩١ ] حسن<sup>(٢)</sup> ﴿ فَأَقَاتُلُوهُمْ ﴾ [ البقرة :

١٩١ ] صالح<sup>(٣)</sup> ، ﴿ أَلْكَفِرِينَ ﴾ [ البقرة : ١٩١ ] كاف<sup>(٤)</sup> ، ﴿ رَحِيمٌ ﴾

[ البقرة : ١٩٢ ] حسن<sup>(٥)</sup> ، ﴿ أَلدِّينُ لِلَّهِ ﴾ [ البقرة : ١٩٣ ] صالح<sup>(٦)</sup> ،

﴿ الظَّالِمِينَ ﴾ [ البقرة : ١٩٣ ] تام<sup>(٧)</sup> ، ﴿ قِصَاصٌ ﴾ [ البقرة : ١٩٤ ]

---

(١) وبه قال النكزاوي وقال الغزال والأشموني حسن . انظر : الوقف والابتداء ( ١ / ٢٦٢ ) ،  
والاقتداء ( ١ / ٣٦٩ ) ، ومنار الهدى ( .. / ٥٥ ) .

(٢) وبه قال ابن الأنباري والنحاس والغزال والأشموني ، وقال الداني والنكزاوي كافٍ وقال  
النكزاوي قيل حسن ، وقال السجاوندي جائر . انظر : الإيضاح ( ١ / ٥٤٤ ) ، والقطع  
( ١ / ٩٣ ) ، والمكتفى ( .. / ١٨١ ) ، والوقف والابتداء ( ١ / ٢٦٢ ) ، وعلل الوقوف  
( ١ / ٢٨١ ) ، والاقتداء ( ١ / ٣٦٩ ) ، ومنار الهدى ( .. / ٥٥ ) .

(٣) قال الغزال حسن وقال السجاوندي مطلق وقال النكزاوي مفهوم وقيل صالح وقال الأشموني  
جائر . انظر : المراجع السابقة ما عدا الإيضاح والقطع والمكتفى .

(٤) وبه قال الغزال والنكزاوي والأشموني وقال النكزاوي قيل إنه حسن وقال النحاس حسن . انظر :  
القطع ( ١ / ٩٣ ) ، والوقف والابتداء ( ١ / ٢٦٢ ) ، والاقتداء ( ١ / ٣٧٠ ) ، ومنار الهدى  
( .. / ٥٥ ) .

(٥) وبه قال النحاس والغزال وذكر الغزال أنه أحسن من سابقه وقال النكزاوي قيل حسن ، وقال  
الداني والنكزاوي والأشموني كافٍ وقال الأشموني أكفى من سابقه . انظر : المراجع السابقة مع  
المكتفى ( .. / ١٨١ ) .

(٦) قال الغزال والأشموني حسن ، وقال السجاوندي مطلق وقال النكزاوي مفهوم وقيل صالح .  
انظر : الوقف والابتداء ( ١ / ٢٦٣ ) ، وعلل الوقوف ( ١ / ٢٨٢ ) ، والاقتداء ( ١ / ٣٧٠ ) ،  
ومنار الهدى ( .. / ٥٥ ) .

(٧) وبه قال النحاس والداني والنكزاوي والأشموني وقال النكزاوي أيضاً قيل كافٍ وقيل حسن وقال  
الغزال كافٍ . انظر : القطع ( ١ / ٩٣ ) ، والمكتفى ( .. / ١٨١ ) ، والوقف والابتداء  
( ١ / ٢٦٣ ) ، والاقتداء ( ١ / ٣٧٠ ) ، ومنار الهدى ( .. / ٥٥ ) .

كاف<sup>(١)</sup> ﴿ مَا أَعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ ﴾ [ البقرة : ١٩٤ ] كاف<sup>(٢)</sup> ، ﴿ اَلْمُتَّقِينَ ﴾ [ البقرة : ١٩٤ ] تام<sup>(٣)</sup> ، ﴿ وَأَحْسِنُوا ﴾ [ البقرة : ١٩٥ ] صالح<sup>(٤)</sup> ، ﴿ اَلْمُحْسِنِينَ ﴾ [ البقرة : ١٩٥ ] حسن<sup>(٥)</sup> ، ﴿ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ [ البقرة : ١٩٦ ] كاف<sup>(٦)</sup> ، نص عليه أبو حاتم لمن قرأ « والعمرة » نصباً ، ومن قرأ « والعمرة لله » رفعاً جاز له أن يقف على قوله ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ ﴾ [ البقرة : ١٩٦ ] ، وتبتدئ ﴿ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ [ البقرة : ١٩٦ ] ، قال أبو حاتم : « من

(١) وبه قال الداني والنكزاي والأشموني ، وقال ابن الأنباري والغزال حسن وذكر النحاس أن الوقف عند أبي حاتم ﴿ وَالْحُرْمَتُ قِصَاصٌ ﴾ وقال السجاوندي مطلق . انظر : المراجع السابقة مع الإيضاح ( ١ / ٥٤٤ ) ، وعلل الوقوف ( ١ / ٢٨٢ ) .

(٢) وبه قال الداني والنكزاي ، وقال ابن الأنباري والغزال والأشموني حسن ، وقال السجاوندي مرخص للضرورة . انظر : الإيضاح ( ١ / ٥٤٤ ) ، والمكتفى ( .. / ١٨١ ) ، والوقف والابتداء ( ١ / ٢٦٣ ) ، وعلل الوقوف ( ١ / ٢٨٢ ) ، والافتداء ( ١ / ٣٧٠ ) ، ومنار الهدى ( .. / ٥٥ ) .

(٣) وبه قال الغزال والأشموني ، وقال ابن الأنباري حسن ، وقال الداني والنحاس والنكزاي كافٍ وقال النكزاي أيضاً قيل : تام . انظر : المراجع السابقة ما عدا لوقوف والعلل .

(٤) قال النحاس والنكزاي وقف كافٍ وقال الغزال مختلف فيه ، وقال السجاوندي والأشموني جائز وقال النكزاي أيضاً قيل صالح . انظر : القطع ( ١ / ٩٣ ) . ولوقف والابتداء ( ١ / ٢٦٣ ) ، وعلل الوقوف ( ١ / ٢٨٣ ) ، والافتداء ( ١ / ٣٧٠ ) ، منار الهدى ( .. / ٥٥ ) .

(٥) وبه قال ابن الأنباري وقال النكزاي قيل : حسن ، وقال الداني والغزال والنكزاي والأشموني كافٍ . انظر : الإيضاح ( ١ / ٥٤٥ ) ، والمراجع السابقة ما عدا لعلل الوقوف .

(٦) وبه قال الداني والنكزاي والأشموني وذكر النحاس قول يعقوب ومن الوقف ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ وقال الغزال حسن وقال السجاوندي مطلق . انظر : القطع ( ١ / ٩٣ ) ، والمكتفى ( .. / ١٨١ ) ، والوقف والابتداء ( ١ / ٢٦٣ ) ، وعلل الوقوف ( ١ / ٢٨٣ ) ، والافتداء ( ١ / ٢٧٠ ) ، ومنار الهدى ( .. / ٥٦ ) .

قرأ بالرفع إن شاء وقف على ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ ﴾<sup>(١)</sup> قلت أنا : والرفع قراءة الشعبي<sup>(٢)</sup> ، لم يرو عن غيره فيما أعرف<sup>(٣)</sup> ، وتأول أهل العلم قراءته على وجهين ، أحدهما : أن الله تعالى أمرنا بإتمام الحج إلى انتهاء مناسكه ، ثم استأنف الإخبار بأن العمرة لله تعالى ليدل على تعظيم ثواب العمرة ، وبينه على تفضيلها والترغيب في فعلها ، ولا يخرجها من أن تكون فرضاً ، والوجه الثاني : أنه ذهب بإفراد العمرة وترك النسق بها على الحج ، إلى أنها تطوع وليس بفرض ، والرفع وإن احتمل الوجهين جميعاً ، فإن قارئه أراد به الوجه الثاني ، قال أبو حاتم : « قرأ بالرفع الشعبي فسرتها تطوع » ، قلت : وعلى التأويلين جميعاً يحسن الوقف على قوله ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ ﴾ وتبتدئ « والعمرة لله » بالرفع ، ولا أرى لأحد أن يقرأ بالرفع ، لأن اتباع قراءة الجمهور أولى من اتباع من يستبد بقراءة تخالف السواد الأعظم ؛ وذهب أبو حنيفة وأصحابه ومالك<sup>(٤)</sup> إلى أن العمرة سنة وليس بفرض ، واحتجوا بما روي عن النبي ﷺ أنه قال : « الحج

(١) لم أقف عليه في كتب الوقوف التي تيسر لي الرجوع إليها .

(٢) عامر بن شراحيل وقيل ابن عبد الله بن شراحيل وقيل ابن شراحيل بن عبد الشعبي الهمداني الكوفي ، إماماً ، حافظاً فقيهاً قال عنه ابن حجر : ثقة مشهور فقيه فاضل ، ت سنة ثلاث ومائة وقيل أربع ومائة وقيل خمس ومائة للهجرة . انظر : الأنساب ( ٣ / ٤٣١ ) ، تهذيب الكمال ( ١٤ / ٣٩ ) ، تذكرة الحفاظ ( ١ / ٧٩ ) ، الكاشف ( ١ / ٥٢٢ ) ، غاية النهاية ( ١ / ٣٥٠ ) ، تهذيب التهذيب ( ٥ / ٦٥ ) ، التقريب ( .. / ٢٨٧ ) ، تاريخ بغداد ( ١٢ / ٢٢٧ ) .

(٣) قال ابن جرير قرأ الشعبي بالرفع وقال ابن عطية في تفسيره قرأ الشعبي وأبو حيوة برفع العمرة ، وقال أبو حيان قرأ علي وابن مسعود وزيد بن ثابت وابن عباس وابن عمر والشعبي وأبو حيوة بالرفع ، وذكر الدمياطي وعبد الفتاح القاضي أنها قراءة الحسن . وعلى كل فهذه القراءة « قراءة الرفع » شاذة . انظر : جامع البيان ( ٤ / ١٠ ) ، وشواذ القرآن لابن خالويه ( .. / ١٢ ) ، والمحزر الوجيز ( ٢ / ١٥١ ) ، والبحر المحيط ( ٢ / ٨٠ ) ، وإتحاف فضلاء البشر ( .. / ١٥٥ ) ، والقراءات الشاذة ( .. / ٣٢ ) .

(٤) مالك بن أنس بن مالك الأصبحي أبو عبد الله المدني ، الفقيه إمام دار الهجرة ، قال البخاري أصح الأسانيد كلها مالك عن نافع عن ابن عمر ، ت سنة تسع وسبعين للهجرة . انظر ترجمته في : تهذيب الكمال ( ٢٧ / ٩١ ) ، تذكرة الحفاظ ( ١ / ٢٠٧ ) ، الكاشف ( ٢ / ٢٣٤ ) ، تهذيب التهذيب ( ١٠ / ٥ ) ، التقريب ( ٠٠ / ٥١٦ ) .

جهاد والعمرة تطوع» رواه أبو صالح الحنفي<sup>(١)</sup>، وعلى ما روى جابر بن عبد الله أن النبي ﷺ: «سئل عن العمرة أواجبة هي أم مفروضة أمر بقيام الحج، فقال: لا وأن يعتمروا خير»<sup>(٢)</sup> وروى النخعي أن ابن مسعود قال: «العمرة

(١) عبد الرحمن بن قيس أبو صالح الحنفي الكوفي، قال عنه الذهبي وابن حجر: ثقة. انظر: التقريب (١ / ٣٤٩)، الكاشف (١ / ٦٤١)، والحديث أخرجه الشافعي في مسنده من طريق أبي صالح الحنفي (١ / ١١٢)، وأخرجه ابن ماجه عن طلحة بن عبيد الله كتاب المناسك باب العمرة حديث رقم ٢٩٨٠ (٢ / ٩٩٥).

قال الهيثمي: «حديث الحج جهاد والعمرة تطوع» رواه الطبراني في الكبير (٤ / ٣٤٨)، وفيه محمد بن الفضل بن عطية وهو كذاب. انظر: مجمع الزوائد (٣ / ٢٠٥).

وقال الحافظ ابن حجر والذي عند ابن ماجه من حديث طلحة رفعه «الحج جهاد والعمرة تطوع» أخرجه ابن قانع من حديث أبي هريرة مثله وهو غلط، أخرجه من طريق أبي صالح عن أبي هريرة وإنما هو من طريق أبي صالح ماهان عن النبي ﷺ فوهم ابن قانع وضمن أبا صالح هو السمان، وزاد في الإسناد وعن أبي هريرة ذهلاً منه نبه على ذلك ابن حزم، وعن ابن عباس مثله مرفوعاً. انظر: الدراية في تخريج أحاديث الهداية (٢ / ٤٨) وقال أيضاً الحافظ ابن حجر في تلخيص الحبير: «رواه ابن ماجه من حديث طلحة وإسناده ضعيف والبيهقي من حديث ابن عباس ولا يصح من ذلك شيء» انتهى (٢ / ٢٢٦).

(٢) أخرجه الترمذي كتاب الحج باب ما جاء في العمرة أواجبة هي أم لا حديث رقم ٩٣١ (٣ / ٢٦١) وقال هذا حديث حسن صحيح ولفظه عند الترمذي: عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أن النبي ﷺ سئل عن العمرة أواجبة هي؟ قال: «لا وإن تعتمروا هو أفضل»، وأخرجه ابن ماجه (٢ / ١٠٤٤)، وأحمد في مسنده (٣ / ٣١٦)، والدارقطني في السنن (٣ / ٢٨٥)، وابن أبي شيبة (٢ / ٢٢٤)، وابن خزيمة في صحيحه حديث رقم ٣٠٦٧ (٤ / ٣٥٦)، وأبو يعلى في المسند حديث رقم ١٩٣٨ (٣ / ٤٤٣)، والبيهقي في السنن الكبرى (٤ / ٣٤٩)، وذكره ابن عدي في الكامل (٧ / ٤٣). وابن حبان في المجروحين (١ / ٢٢٨)، وأبو نعيم في الحلية (٨ / ١٨٠)، وابن الجوزي في تحقيق أحاديث الخلاف (٢ / ١٢٤) وذكره ابن حجر في الفتح (٣ / ٥٩٧) وقال: وفي سننه الحجاج بن أرطاة وهو ضعيف.

وقال ابن عبد البر في التمهيد (٢٠ / ١٤) انفرد به الحجاج بن أرطاة وما انفرد به الحجاج فلا حجة فيه.

من التطوع»<sup>(١)</sup> وإلى هذا ذهب الشعبي في رفع العمرة ، وذهبت طائفة كبيرة إلى أن العمرة واجبة ، روي ذلك عن طاووس<sup>(٢)</sup> ، وابن عمر والحسن وغيرهم ، وإليه ذهب الشافعي : قال هي واجبة على من وجد الزاد والراحلة ، كالحج ، واحتج بقوله تعالى : ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ [ البقرة : ١٩٦ ] قال : « والإتمام يقع على الابتداء وعلى البناء » قال فلما قال عمر وعلي رضي الله عنهما إتمامهما أن تحرم بهما من دوية أهلك ، علمنا أنه أراد بالإتمام الابتداء ، فصار نصاً ، وهي مسألة خلاف بين الفقهاء مذكورة في كتبهم<sup>(٣)</sup> ، ذكرت منها ما تعلق بالوقوف ﴿ مِنْ أَلْهَدِي ﴾ [ البقرة : ١٩٦ ] حسن<sup>(٤)</sup> ، ﴿ أَلْهَدِي مَحَلَّةً ﴾ [ البقرة : ١٩٦ ] كاف<sup>(٥)</sup> ، ﴿ أَوْ نُسِكِ ﴾ [ البقرة : ١٩٦ ] صالح ذكره بعضهم<sup>(٦)</sup> ﴿ مِنْ أَلْهَدِي ﴾ [ البقرة : ١٩٦ ]

(١) انظر : المغني ، لابن قدامة ( ٩٠ / ٣ ) .

(٢) طاووس بن كيسان اليماني قيل اسمه ذكوان فلقب قال ابن معين لأنه كان طاووس القراء وهو محدث يمني روى عن العبادلة قال عنه ابن حجر ثقة فقيه فاضل ، ت سنة ست ومائة . انظر ترجمته في : تهذيب الكمال ( ١٣ / ٢٥٧ ) ، تذكرة الحفاظ ( ١ / ٩٠ ) ، الكاشف ( ١ / ٥١٢ ) ، غاية النهاية ( ١ / ٣٤١ ) ، تهذيب التهذيب ( ٥ / ٨ ) ، التقريب ( ٠٠ / ٢٨١ ) .

(٣) تفصيل مسألة العمرة في : الأم ، لمحمد بن إدريس الشافعي ت ٢٠٤ هـ ، دار المعرفة للطباعة والنشر ( ١ / ٦٣ ) ، والمغني لابن قدامة محمد بن عبد الله بن قدامة ت ٦٢٠ هـ ، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ ، هجر للطباعة والنشر ( ٥ / ١٣ ، ١٤ ) ، والمجموع ( ٧ / ٥ ، ٦ ، ٧ ) ، والمنتقى شرح الموطأ ، لأبي الوليد الباجي ( ٢ / ٢٣٦ ) ، وفتح القدير ، لابن الهمام ( ٣ / ١٤٠ ) ، والبحر الرائق شرح كنز الدقائق ( ٣ / ٦٣ ) ، والمبسوط للسرخسي ( ٤ / ٥٩ ) .

(٤) وبه قال ابن الأنباري والغزال ، وقال النحاس والداني والنكزاي والأشموني كافٍ وقال النكزاي قيل حسن ، وقال السجاوندي جائز . انظر : الإيضاح ( ١ / ٥٤٥ ) ، والقطع ( ١ / ٩٣ ) ، والمكتفى ( .. / ١٨١ ) ، والوقف والابتداء ( ١ / ٢٦٤ ) ، علل الوقوف ( ١ / ٢٨٣ ) ، والافتداء ( ١ / ٣٧٢ ) .

(٥) وبه قال النحاس والداني والنكزاي والأشموني ، وقال الغزال حسن ، وقال السجاوندي مطلق . انظر المراجع السابق وعلل الوقوف ( ١ / ٢٨٤ ) ما عدا الإيضاح .

(٦) قال النحاس والنكزاي والأشموني كافٍ وقال الغزال حسن وقال النكزاي أيضاً قيل تام وقيل صالح وقال السجاوندي جائز . انظر : المراجع السابقة ما عدا الإيضاح .



كاف<sup>(١)</sup> ﴿ كَامِلَةٌ ﴾ [ البقرة : ١٩٦ ] حسن<sup>(٢)</sup> ، ﴿ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾  
[ البقرة : ١٩٦ ] حسن<sup>(٣)</sup> ، ﴿ الْعِقَابِ ﴾ [ البقرة : ١٩٦ ] تام<sup>(٤)</sup> . /

ب/٣٨

﴿ مَعْلُومَةٌ ﴾ [ البقرة : ١٩٧ ] كاف<sup>(٥)</sup> ، ﴿ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ ﴾  
[ البقرة : ١٩٧ ] وقف تام<sup>(٦)</sup> ، على سائر القراءات وليس دونها وقف لمن  
قرأها كلها بالنصب أو بالرفع ، تاماً من فرق بينهما في الإعراب فقرأ ﴿ فَلَا

(١) وبه قال الداني والأشموني ، وقال الغزال حسن وقال السجاوندي جائز . انظر : المكتفى  
( .. / ١٨١ ) ، والوقف والابتداء ( ١ / ٢٦٤ ) ، وعلل الوقوف ( ١ / ٢٨٥ ) ، ومنار الهدى  
( .. / ٥٦ ) .

(٢) وبه قال الغزال والأشموني وقال الأشموني أحسن من الوقف على قوله ﴿ إِذَا رَجَعْتُمْ ﴾ ، وقال  
السجاوندي مطلق . انظر : الوقف والابتداء ( ١ / ٢٦٤ ) ، وعلل الوقوف ( ١ / ٢٨٥ ) ،  
ومنار الهدى ( .. / ٥٦ ) .

(٣) وبه قال ابن الأنباري والغزال والأشموني ، وذكر نحاس أن الوقف عند أبي حاتم ﴿ ذَلِكَ لِمَنْ  
لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ . وقال الداني كافٍ وقيل تام ، وقال  
السجاوندي مطلق . انظر : الإيضاح ( ١ / ٥٤٥ ) ، والقطع ( ١ / ٩٣ ) ، والمكتفى  
( .. / ١٨١ ، ١٨٢ ) ، والوقف والابتداء ( ١ / ٢٦٤ ) ، وعلل الوقوف ( ١ / ٢٨٥ ) ،  
ومنار الهدى ( .. / ٥٦ ) .

(٤) وبه قال ابن الأنباري والنحاس والداني والغزال ونكزاوي والأشموني . انظر : المراجع السابقة  
مع الاقتداء ( ١ / ٣٧٣ ) .

(٥) وبه قال النكزاوي والأشموني ، وقال النحاس صح ، وقال الغزال حسن ، وقال السجاوندي  
جائز وقال النكزاوي قيل صالح . انظر : القطع ( ١ / ٩٣ ) ، والوقف والابتداء ( ١ / ٢٦٤ ) ،  
وعلل الوقوف ( ١ / ٢٨٦ ) ، والاقتداء ( ١ / ٢٧٣ ) ، ومنار الهدى ( .. / ٥٦ ) .

والأشهر المعلومات هي شوال وذو القعدة وعشر ذي الحجة . انظر : معاني القرآن للفراء  
( ١ / ١١٩ ) ، وتفسير غريب القرآن لابن قتيبة ( .. / ٧٨ ) ، ومعاني القرآن للزجاج  
( ١ / ٢٦٩ ) ، واللسان مادة ( شهر ) ( ٤ / ٤٣٢ ) .

(٦) قال النحاس وقف حسن وقال الغزال حسن إجماعاً عند من قرأ ثلاثين بالرفع أو النصب وقال  
الداني والأشموني كافٍ وقال الأشموني قيل تام على جميع القراءات ، وقال السجاوندي مطلق .  
انظر : القطع ( ١ / ٩٤ ) ، والمكتفى ( .. / ١٨٢ ) ، والوقف والابتداء ( ١ / ٢٦٤ ) ، وعلل  
الوقف ( ١ / ٢٨٦ ) ، ومنار الهدى ( .. / ٥٦ ) .

رَفَثَ<sup>(١)</sup> وَلَا فُسُوقَ<sup>(٢)</sup> ﴿ [ البقرة : ١٩٧ ] مرفوعين منونين ، ونصب قوله ﴿ وَلَا جِدَالَ<sup>(٣)</sup> ﴾ [ البقرة : ١٩٧ ] فإنه يقف على ﴿ وَلَا فُسُوقَ ﴾ [ البقرة : ١٩٧ ] وتبتدئ ﴿ وَلَا جِدَالَ ﴾ وهو وقف كاف<sup>(٤)</sup> على هذه القراءة ، وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو<sup>(٥)</sup> .

وقوله ﴿ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ ﴾ [ البقرة : ١٩٧ ] وقف تام

(١) الرَّفَثُ : الجماع وغيره مما يكون بين الرجل وامرأته ، يعني التقبيل والمغازلة ونحوهما ، مما يكون في حالة الجماع ، وأصله قول الفحش ، والرفث أيضاً الفحش من القول ، وكلام النساء في الجماع ، وقيل : الرفث كلمة جامعة لكل ما يريده الرجل من المرأة . انظر : معاني القرآن للفراء ( ١ / ١٢٠ ) ، تفسير غريب القرآن لابن قتيبة ( .. / ٧٩ ) ، ومفردات ألفاظ القرآن ( .. / ٣٥٩ ) ، ومعاني القرآن للنيسابوري ( ١ / ١٤٢ ) ، واللسان مادة ( رفث ) ( ٢ / ١٥٣ ) .

(٢) ذكر ابن منظور المعنى العام للفسق وهو العصيان والترك لأمر الله عز وجل والخروج عن طريق الحق وذكر مثله الراغب . والفسق : السباب . انظر : معاني القرآن للفراء ( ١ / ١٢٠ ) ، تفسير غريب القرآن لابن قتيبة ( .. / ٧٩ ) . انظر : مفردات الراغب ( .. / ٦٣٦ ) ، واللسان مادة ( فسق ) ( ١٠ / ٣٠٨ ) .

(٣) الجدال : المراء ، وقيل : لا خلاف في الحج أنه في ذي الحجة . انظر : معاني القرآن للفراء ( ١ / ١٢٠ ) ، تفسير غريب القرآن لابن قتيبة ( .. / ٧٩ ) ، ومفردات ألفاظ القرآن ( .. / ١٨٩ ) ، ومعاني القرآن للنيسابوري ( ١ / ١٤٣ ) .

(٤) وبه قال الداني والنكزاي والأشموني . انظر : المكتفى ( .. / ١٨٢ ) ، والافتاء ( ١ / ٣٧٣ ) ، ومنار الهدى ( .. / ٥٦ ) .

(٥) اختلف القراء في قوله تعالى : ﴿ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ ... ﴾ [ البقرة : ١٩٧ ] فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وأبو جعفر ويعقوب بالرفع والتنوين في رفث وفسوق ونصبوا ﴿ وَلَا جِدَالَ ﴾ وقرأ أبو جعفر وحده برفع ﴿ وَلَا جِدَالَ ﴾ ، وقرأ الباقر بالنصب من غير تنوين في ﴿ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ ﴾ . انظر : معاني القراءات ( .. / ٧٣ ) ، التيسير ( .. / ٦٨ ) ، والإقناع ( .. / ٣٨٠ ) ، والنشر ( ٢ / ٢١١ ) ، والإتحاف ( .. / ١٥٥ ) .

مجمع عليه<sup>(١)</sup>، كما ذكرت لك ، والرفث بالفرج الجماع ، وباللسان المواعدة للجماع ، وبالعين الغمز للجماع ، وهو هنا المواعدة للجماع ، والتعريض للنساء به ، حُكي ذلك عن ابن عباس<sup>(٢)</sup> ، وابن عمر وعطاء<sup>(٣)</sup> ، وفي قول ابن مسعود وقتادة « هو الجماع »<sup>(٤)</sup> وقال الحسن : « معناه هنا الجماع ، والتعرض له بمواعدة أو مداعبة ، كله رفث »<sup>(٥)</sup> وحكى أبو علي النحوي عن التوزي<sup>(٦)</sup> عن أبي عبيدة أنه قال : « فلا رفث أي لا لغاء من الكلام ، واللغاء : تكلم بما لا ينبغي ، قال العجاج<sup>(٧)</sup> عن اللغاء ورفث

(١) لم يتبين لي إجماع العلماء بأنه وقف تام من خلال الكتب التي تيسر لي الرجوع إليها في الوقف والابتداء ، وقد ذكرت قول النحاس وأنغزال والدانسي والأشموني والسجاوندي ولم يذكر أحد منهم أنه تام إلا لأشموني وذكره بصيغة التمريض ، وقد يقصد العماني بأنه تام مجمع عليه عند علماء آخرين ، لم أتمكن من الوقوف على أقوالهم والله أعلم .

(٢) انظر : جامع نبيان عن تأويل آي القرآن ( ٤ / ١٢٥ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣١ ) ، ومعالم التنزيل ( ١ / ٢٢٦ ) ، والمحزر الوجيز ( ٢ / ١٢٠ ) ، والبحر المحيط ( ٢ / ٩٥ ) ، والدر المنثور ( ١ / ٢١٩ ) .

(٣) انظر : جامع نبيان ( ٤ / ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٣٢ ، ١٣٣ ) ، ومعالم التنزيل ( ١ / ٢٢٦ ) ، والمحزر الوجيز ( ٢ / ١٦٨ ) ، والدر المنثور ( ١ / ٢١٩ ، ٢٢٠ ) .

(٤) انظر : جامع نبيان ( ٤ / ١٣١ ، ١٣٣ ) ، معالم التنزيل ( ١ / ٢٢٦ ) ، والمحزر الوجيز ( ٢ / ١٦٧ ) . والبحر المحيط ( ٢ / ٩٥ ) ، والدر المنثور ( ١ / ٢٢٠ ) .

(٥) انظر : جامع نبيان ( ٤ / ١٣١ ) ، ومعالم التنزيل ( ١ / ٢٢٦ ) ، والبحر المحيط ( ٢ / ٩٥ ) ، والدر المنثور ( ١ / ٢٢٠ ) .

(٦) ذكر في المخضوط أنه الثوري وهو تصحيف والصواب ما أثبتته في الأصل وذلك بالنظر في كتاب الحجة لأبي عني الفارسي حيث قال : قال أبو عبيدة فيما روى عنه التَّوْزِيُّ .  
التوزي هو :

(٧) العجاج هو عبد الله بن روبة بن لبيد . وهو ينتمي إلى قبيلة تميم ، ويكنى أبا الشعثاء وهي ابنته والعجاج لقب نه سمي به . انظر : طبقات فحول الشعراء لمحمد بن سلام الجمحي ت ٢٣١ هـ ( ٢ / ٧٣٨ ) ، ومقدمة ديوان العجاج ، تحقيق د/ عزة حسن ، مكتبة دار الشرق ( ٣ / ٠٠ ) .

التكلم<sup>(١)</sup> ، ومعنى اللغاء هنا الإفحاش في المنطق ، وكذلك أصل الرفث في اللغة هو الفحش ، وبه سُمِّيَ الجماع رفثاً ، ومنهم من يجعل أصل الرفث الجماع ، يسمَّى الفحش رفثاً به ، لأن الجماع إذا ذكر في غير موضعه كان فحشاً ، والذي عندي أن أصل الرفث هو الإفحاش في النطق ، وسمِّيَ الجماع رفثاً به ، فهو في المنطق حقيقة ، وفي الجماع مجاز ، لأن الفحش لو كان أصلاً في الجماع لسمِّيَ كل جماع رفثاً ، وليس الأمر كذلك ، إنما الجماع سمي فحشاً إذا ذكر في غير موضعه ، والفحش على الأحوال كلها إذا ذكر فهو رفث ، فهو اسم ينطلق على الفحش حقيقة إذ لا يزول عنه بحال ، وعلى الجماع ينطلق مجازاً إذ قد يزول عنه ؛ فاعلم ذلك .

وروي عن ابن عباس أنه كان يطوف بالبيت وينشده :

وهن يمشين بنا هميساً      إن تصدق الطير نك لميساً<sup>(٢)</sup>

فقليل له : الرفث ، فقال ليس هذا برفث إنما الرفث مراجعة النساء ، الحديث بذكر الجماع<sup>(٣)</sup> ، واختلفوا في معنى « لميساً » فقليل معنى « فرجاً »

(١) البيت في ديوانه من ميمته الطويلة ( .. / ٥٩ ) وقبله : ورب أسرابٍ حجاجٍ كُظْم . وجاء ذكره في المحرر الوجيز ( ٢ / ١٦٨ ) ، وفي البحر المحيط ( ٢ / ٣٣ ) ، وفي اللسان في مادة ( رفث ) ( ٢ / ١٥٣ ) .

وكلام أبي علي النحوي الذي ذكره عن أبي عبيدة ورد في كتابه : الحجة ( ٢ / ٢٨٧ ) ، وانظر كلام أبي عبيدة في كتابه : مجاز القرآن ( ١ / ٧٠ ) .

قال ابن منظور في معنى اللغا : لغا في القول يُلغُو وَيُلغَى لغواً ولَغَى ، بالكسر ، يُلغَى لَغاً وملغاةً : أخطأ وقال باطلاً قال رؤبة ونسبه ابن بري للعجاج : ورب أسرابٍ حجاجٍ كُظْمٍ عن اللغا ورَفَثِ التَّكْلُمِ . انظر : اللسان ( ١٥ / ٢٥٠ ) .

(٢) هذا البيت جاء ذكره في كثير من كتب التفسير وغيرها ومن هذه الكتب انظر : جامع البيان عن تأويل آي القرآن ( ٤ / ١٩٧ ) ، والحجة لأبي علي ( ٢ / ٢٨٨ ) ، الكشاف ( ١ / ٢٣٠ ) ، ومعالم التنزيل ( ١ / ٢٢٦ ) ، والمحرر الوجيز ( ٢ / ١٦٨ ) ، الجامع لأحكام القرآن ( ٢ / ٤٠٧ ) ، والبحر المحيط ( ٢ / ٣٣ ) ، وتفسير ابن كثير ( ١ / ٢١٨ ) .

(٣) انظر : المراجع السابقة .

وقيل « امرأة بعينها » والذي يختاره أبو علي أن يكون « فرجاً »<sup>(١)</sup> والفسوق « المعاصي » في قول ابن عباس ومجاهد وعطاء<sup>(٢)</sup> ، وقال الحسن هي المعاصي التي من نحو القذف<sup>(٣)</sup> ؛ وحكي عن بعضهم أنه قال : « الفسوق : التنازب بالألقاب »<sup>(٤)</sup> ذهب إلى قوله تعالى : ﴿ بِئْسَ الْإِسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ ﴾ [ الحجرات : ١١ ] .

وفي الجدل وجهان ، أحدهما : لا جدال في الحج ، لا مرء بالسباب والإغضاب على سبيل اللجاج ، أي لا يغضب بعضكم من بعض ، ولا تجادلوا ، ولا تماروا ، والآخر : أنه لا شك في أن فرض الحج ، قد تقرر في ذي الحجة ، وبطل ما كان يفعله النساء من تأخيرها<sup>(٥)</sup> ، وفيهم نزل ﴿ إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ

(١) انظر : الحجة لأبي علي الفارسي ( ١ / ٢٨٩ ) ، وقد نقل أبو علي قول يزيد بن هارون : لميساً : يعني فرجاً .

(٢) انظر : تفسير ابن عباس ( .. / ٩٢ ، ٩٣ ) ، وتفسير مجاهد ( .. / ١٦٩ ) ، وجامع البيان عن تأويل آي القرآن ( ٤ / ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ) وتفسير ابن أبي حاتم ( ١ / ٣٤٧ ) ، ومعالم التنزيل ( ١ / ٢٢٦ ) ، والمحزر الوجيز ( ٢ / ١٦٨ ) ، والجامع لأحكام القرآن ( ٢ / ٤٠٧ ) ، والبحر المحيط ( ٢ / ٩٥ ، ٩٦ ) ، وتفسير ابن كثير ( ١ / ٢١٨ ) . وعطاء هو : عطاء بن أبي رباح واسمه أسلم القرشي مولاهم أبو محمد المكي قال عنه ابن حجر : ثقة فقيه فاضل لكنه كثير الإرسال ، ت سنة أربعة عشر ومائة وقيل خمسة عشر ومائة وقيل سبعة عشر ومائة للهجرة . انظر ترجمته في : تذكرة الحفاظ ( ١ / ٩٨ ) ، الكاشف ( ٢ / ٢١ ) ، غاية النهاية ( ١ / ٥١٣ ) ، التقريب ( ٠٠ / ٣٩١ ) .

(٣) انظر : معالم التنزيل ( ١ / ٢٢٦ ) ، والمحزر الوجيز ( ٢ / ١٦٨ ) ، والبحر المحيط ( ٢ / ٩٥ ، ٩٦ ) .

(٤) انظر : جامع البيان عن تأويل آي القرآن ( ٤ / ١٣٩ ) ، وتفسير ابن أبي حاتم ( ١ / ٣٤٧ ) ، ومعالم التنزيل ( ١ / ٢٢٧ ) ، والمحزر الوجيز ( ٢ / ١٦٩ ) ، والجامع لأحكام القرآن ( ٢ / ٤٠٨ ) ، والبحر المحيط ( ٢ / ٩٦ ) ، وتفسير ابن كثير ( ١ / ٢١٨ ) .

(٥) انظر : جامع البيان عن تأويل آي القرآن ( ٤ / ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ) ، وتفسير ابن أبي حاتم ( ١ / ٣٤٨ ، ٣٤٩ ) ، والوسيط ( ١ / ٣٠١ ) ، ومعالم التنزيل ( ١ / ٢٢٧ ) ، والكشاف ( ١ / ٢٢٣ ، ٢٢٤ ) ، والمحزر الوجيز ( ٢ / ١٦٩ ) ، والجامع لأحكام القرآن ( ٢ / ٤١٠ ) ، والبحر المحيط ( ٢ / ٩٦ ) ، وتفسير ابن كثير ( ١ / ٢١٨ ، ٢١٩ ) .

فِي الْكُفْرِ<sup>ط</sup> ﴿<sup>(١)</sup>﴾ [التوبة : ٣٧] وأما وجه قراءة من رفعها كلها ، فإنه على النهي ، أي لا ترفثوا ولا تفسقوا ولا تجادلوا ، وأداة من نصبها كلها أداة النفي القاطع كما قال ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة : ٢] أي ليس فيه ضرب من ضروب الريب ، كأنه نفى جميع الرفث والفسوق ، كما نفى جميع جنس الريب ، وأما قراءة ابن كثير وأبي عمرو ، فإنهما رفعاً الأولين ، ليعلما اختلاف الإعراب باختلاف المعنى ، وذلك أن الأولين على معنى النهي ، والحرف الأخير على معنى الإخبار بأن الحج قد استبان في ذي الحجة ، وكأن هذا الأخير أحق بالنصب لعموم النفي ، والأولان قد يقع من الخاطيء فلا يصلح فيه عموم النفي ، وسترى هذه المسألة بزيادة تقصّ في الكتاب الجامع إن شاء الله .

﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمَهُ اللَّهُ﴾ [البقرة : ١٩٧] وقف تام<sup>(٢)</sup> ، واختلفوا في قوله ﴿وَتَزَوَّدُوا﴾ [البقرة : ١٩٧] فقيل نزلت في قوم كانوا يرمون أزوادهم ويتسمون بالمتوكلة ، فقيل لهم : " تزودوا من الطعام ، ولا تلقوا كلكم على الناس<sup>(٣)</sup> " ، وخير زاد مع ذلك التقوى " وهو قول الحسن ، وقتادة ،

(١) سبب نزول قوله تعالى ﴿إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ﴾ أخرج ابن جرير عن أبي مالك قال : كانوا يجعلون السنة ثلاثة عشر شهراً ، فيجعلون الحرم صغراً فيستحلون فيه المحرمات فأنزل الله ﴿إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ﴾ . انظر : جامع البيان عن تأويل آي القرآن ( ١٤ / ٢٤٩ ) ، ولباب النقول ( .. / ١٥١ ) ، وتسهيل الوصول ( .. / ١٧٢ ) .

(٢) وبه قال ابن الأنباري والداني والنكراوي والأشموني وقال ابن النحاس كافٍ وقال السجاوندي مطلق . انظر : الإيضاح ( ١ / ٤٥٦ ) ، والقطع ( ١ / ٩٤ ) ، والمكتفى ( .. / ١٨٣ ) ، وعلل الوقوف ( ١ / ٢٨٦ ) ، والافتداء ( ١ / ٣٧٦ ) ، ومنار الهدى ( .. / ٥٧ ) .

(٣) نزلت في أهل اليمن كانوا يحجون ولا يتزودون ، ويقولون نحن المتوكلون فأنزل الله تعالى ﴿وَتَزَوَّدُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى﴾ .

ومجاهد<sup>(١)</sup> ، فمن قال بهذا الوجه جاز له أن يقف على قوله ﴿ وَتَكَزُّوْا ﴾<sup>(٢)</sup> ثم يتدئ فيقول ﴿ فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى ﴾ [ البقرة : ١٩٧ ] عند بعضهم وجعلوه وقف البيان به فرقوا بين المزادين ، لأن أحدهما زاد الدنيا والآخر زاد الآخرة ، وقيل فيه وجه آخر ، وهو أن قوله ﴿ وَتَكَزُّوْا ﴾ من الأعمال الصالحة<sup>(٣)</sup> ، وهذا الوجه أحب إلي ، ولا أستحسن الوقف على قوله ﴿ وَتَكَزُّوْا ﴾ في الوجهين جميعاً ، واتفقوا على أن الوقف عند قوله

---

= أخرجه البخاري « الصحيح مع الشرح فتح الباري » كتاب الحج ، باب ٦ حديث رقم ١٥٢٣ عن ابن عباس ( ٤ / ١٥٩ ) ، وأخرجه الطبري في تفسيره ( ٤ / ١٥٦ ) ، وابن أبي حاتم في تفسيره ( ١ / ٣٤٩ ، ٣٥٠ ) ، وأخرجه الواحدي بسنده عن ابن عباس أيضاً ( .. / ٥٠ ) ، وذكره البغوي في تفسيره ( ١ / ٢٢٨ ) ، والزنجشيري في الكشاف ( ١ / ٢٤٤ ) ، وابن كثير في تفسيره ( ١ / ٢١٩ ) ، وابن حجر في العجائب ( ١ / ٤٩٩ ) ، والسيوطي في لباب النقول ( .. / ٣٩ ) ، وحجة الوادعي في الصحيح المسند من أسباب النزول ( .. / ٣٧ ) ، وتسهيل الوصول ( .. / ٤٥ ) . وقال ابن عمر رضي الله عنه : كانوا إذا أحرموا ومعهم أزودة رموا بها واستأنفوا زاداً آخر ، فأنزل الله الآية فنهوا عن ذلك . أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره ( ٤ / ١٥٦ ) ، وأبو حيان في البحر المحيط ( ٢ / ١٠١ ) ، وابن كثير في تفسيره ( ١ / ٢١٩ ) . (١) انظر : تفسير مجاهد ( .. / ١٧٠ ) ، وجامع البيان عن تأويل آي القرآن ( ٤ / ١٥٨ ، ١٥٩ ) ، والمحزر الوجيز ( ٢ / ١٧١ ) ، والدر المنثور ( ١ / ٢٢١ ) .

(٢) قال ابن النحاس كافٍ عن ابن شاذان ، وقال النكزاوي يجوز الوقف على ﴿ وَتَكَزُّوْا ﴾ ويتدئ بقوله ﴿ فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى ﴾ ويكون وقفاً مفهوماً ليفصل بين الوقف بين الزادين ، وقال الأشموني وقف بعضهم على ﴿ وَتَكَزُّوْا ﴾ فارقاً بين الزادين . انظر : القطع ( ١ / ٩٤ ) ، والافتداء ( ١ / ٣٧٧ ) .

(٣) انظر : جامع البيان عن تأويل آي القرآن ( ٤ / ١٦١ ) ، والمحزر الوجيز ( ٢ / ١٧١ ) ، والجامع لأحكام القرآن ( ٢ / ٤١٢ ) ، والبحر المحيط ( ٢ / ١٠٢ ) ، وتفسير ابن كثير ( ١ / ٢٢٠ ) .

﴿ فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَىٰ ﴾ [ البقرة : ١٩٧ ] وقف كاف<sup>(١)</sup> ،  
 ﴿ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ ﴾ [ البقرة : ١٩٧ ] وقف تام<sup>(٢)</sup> ، ﴿ مِّن رَّبِّكُمْ ﴾  
 [ البقرة : ١٩٨ ] كاف ذكره أبو حاتم<sup>(٣)</sup> ، ﴿ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ ﴾ [ البقرة :  
 ١٩٨ ] كاف ، ذكره بعضهم<sup>(٤)</sup> ﴿ لِمَنِ الضَّالِّينَ ﴾ [ البقرة : ١٩٨ ]  
 كاف<sup>(٥)</sup> ، نص عليه وهو رأس آية ، ولو وقف واقف عند قوله ﴿ مِنْ حَيْثُ

(١) وبه قال الداني والنكزوي والأشموني ، وقال ابن الأنباري والغزال حسن ، وقال السجاوندي  
 وقف مجوز . انظر : الإيضاح ( ١ / ٤٥٦ ) ، والمكتفى ( .. / ١٨٣ ) ، والوقف والابتداء  
 للغزال ( ١ / ٢٦٥ ) ، وعلل الوقوف ( ١ / ٢٨٦ ) ، والافتداء ( ١ / ٣٧٦ ) ، ومنار الهدى  
 ( .. / ٥٧ ) .

(٢) وبه قال ابن الأنباري وأبو حاتم « كما نقل عنه ابن النحاس » والداني والنكزوي والأشموني .  
 انظر : الإيضاح ( ١ / ٥٤٧ ) ، والقطع ( ١ / ٩٤ ) ، والمكتفى ( .. / ١٨٣ ) ، والافتداء  
 ( ١ / ٣٧٧ ) ، ومنار الهدى ( .. / ٥٧ ) .

(٣) وبه قال الداني والنكزوي ، وقال ابن الأنباري والغزال والأشموني حسن وقال ابن النحاس تام  
 وقال السجاوندي مطلق . انظر : المراجع السابقة والوقف والابتداء ( ١ / ٢٦٥ ) ، وعلل  
 الوقوف ( ١ / ٢٨٧ ) ، ولم أقف من خلال هذه الكتب على قول أبي حاتم .

(٤) وبه قال النكزوي ، وقال الغزال والأشموني حسن ، وقال السجاوندي مرخص للضرورة .  
 انظر : الوقف والابتداء ( ١ / ٢٦٥ ) ، وعلل الوقوف ( ١ / ٢٨٧ ) ، والافتداء ( ١ / ٣٧٧ ) ،  
 ومنار الهدى ( .. / ٥٧ ) .

والمشعر الحرام : مزدنفة ، وهي جمع ، يسمى بهما جميعاً المشعر المتعبد . انظر : معاني القرآن  
 للزجاج ( ١ / ٢٧٣ ) ، ومعاني القرآن للنيسابوري ( ١ / ١٤٤ ) ، واللسان مادة ( شعر )  
 ( ٤ / ٤١٤ ) .

(٥) وبه قال الداني والغزال والنكزوي والأشموني ، وقال النكزوي قيل حسن ، وقال ابن النحاس  
 حسن . انظر : القطع ( ١ / ٩٤ ) ، والمكتفى ( .. / ١٨٣ ) ، والوقف والابتداء ( ١ / ٢٦٥ ) ،  
 والافتداء ( ١ / ٣٧٧ ) ، ومنار الهدى ( .. / ٥٧ ) .



أَفَاضَ النَّاسُ ﴿ [ البقرة : ١٩٩ ] من غيره ، قرأ سعيد بن جبير<sup>(١)</sup> » ثم أفيضوا من حيث أفاض الناسي « يعني آدم عليه السلام<sup>(٢)</sup> ، عهد إليه فنسي مراعاة العهد جاز ، وكاف<sup>(٣)</sup> ، والوقف الكافي ﴿ وَأَسْتَغْفِرُوا اللَّهَ ﴾ [ البقرة : ١٩٩ ] وهو المنصوص عليه<sup>(٤)</sup> .

﴿ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ [ البقرة : ١٩٩ ] ، ﴿ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا ﴾ [ البقرة : ٢٠٠ ] [ ٢٠٠ ] كـ كـاف<sup>(٥)</sup> ، ﴿ مِنْ خَلْقٍ ﴾ [ البقرة : ٢٠٠ ]

(١) سعيد بن جبير الأسدي الكوفي ، تابعي وهو أحد الأعلام أبو محمد وأبو عبد الله مقررئ مفسر ، قال عنه ابن حجر : ثقة ثبت فقيه ، وقال الذهبي قتل شهيداً في شعبان سنة خمس وتسعين للهجرة . انظر ترجمته : الأنساب ( ١ / ١٨٣ ) ، تهذيب الكمال ( ١٠ / ٣٥٨ ) ، تذكرة الحفاظ ( ١ / ٧٦ ) ، الكاشف ( ١ / ٤٣٣ ) ، غاية النهاية ( ١ / ٣٠٥ ) ، تهذيب التهذيب ( ٤ / ١١ ) ، التقريب ( .. / ٢٣٤ ) ، طبقات المفسرين ( ١ / ١٨١ ) .

(٢) هذه قراءة شاذة . انظر : المحتسب ( ١ / ٢٠٧ ) ، والمحزر الوجيز ( ٢ / ١٧٧ ) ، والبحر المحيط ( ٢ / ١٠٩ ) ، وروح المعاني ( ٢ / ٨٩ ) .

ومعنى قوله ﴿ ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ ﴾ [ البقرة : ١٩٩ ] كانت قريش لا تخرج من الحرم ، وتقول : لسنا كسائر الناس نحن أهل الله وقُطَّان حَرَمِهِ : فلا نخرج منه . وكان الناس يقفون خارج الحرم ويفيضون منه . فأمرهم الله أن يقفوا حيث يقف الناس ويفيضوا من حيث أفاض الناس . انظر : تفسير غريب القرآن لابن قتيبة ( .. / ٧٩ ) ، ومعاني القرآن للزجاج ( ١ / ٢٧٣ ) ، ومعاني القرآن للنيسابوري ( ١ / ١٤٥ ) .

(٣) قال النكزاوي وقف مفهوم ، وقال الأشموني جائز . انظر : الاقتداء ( ١ / ٣٧٧ ) ، ومنار الهدى ( .. / ٥٧ ) .

(٤) وبه قال النكزاوي والأشموني ، وقال الغزال حسن عند البعض وقال السجاوندي مطلق . انظر : المراجع السابقة ، والوقف والابتداء ( ١ / ٢٦٥ ) ، وعلل الوقوف ( ١ / ٢٨٨ ) .

(٥) الوقف على قوله تعالى : ﴿ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ كافٍ عند الداني والغزال والنكزاوي ، وقال النكزاوي أيضاً قيل حسن ، وقال ابن النحاس حسن ، وقال الأشموني تام . انظر : القطع ( ١ / ٩٤ ، ٩٥ ) ، والمكتفى ( .. / ١٨٣ ) ، والوقف والابتداء ( ١ / ٢٦٥ ) ، والاقتداء ( ١ / ٣٧٧ ) ، ومنار الهدى ( .. / ٥٧ ) .

كاف<sup>(١)</sup> ، ﴿عَذَابَ النَّارِ﴾ [البقرة : ٢٠١] كاف ، منصوص عليه<sup>(٢)</sup> ، وهو رأس آية عند أكثرهم .

﴿مِمَّا كَسَبُوا﴾ [البقرة : ٢٠٢] كاف<sup>(٣)</sup> ، ﴿الْحِسَابِ﴾ [البقرة : ٢٠٢] وقف حسن<sup>(٤)</sup> ، ﴿فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ﴾ [البقرة : ٢٠٣] وقف كاف ، ذكره أبو حاتم وغيره<sup>(٥)</sup> .

= والوقف على قوله تعالى : ﴿أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾ كاف عند الداني والنكزاوي ، وقال النكزاوي قيل حسن ، وقال ابن الأنباري والنحاس والغزال حسن ، وقال السجاوندي مطلق ، وقال الأشموني تام . انظر : الإيضاح ( ١ / ٥٤٧ ) ، والمراجع السابقة .

(١) وبه قال الداني والغزال والنكزاوي والأشموني ، وقال النكزاوي قيل حسن ، وقال ابن النحاس حسن . انظر : القطع ( ١ / ٩٥ ) ، والوقف والابتداء ( ١ / ٢٦٥ ) ، والافتداء ( ١ / ٣٧٨ ) ، ومنار الهدى ( .. / ٥٧ ) ، والحلاق الحظ والنصيب من الخير والصلاح . انظر : معاني القرآن للفراء ( ١ / ١٢٢ ) ، ومعاني الزجاج ( ١ / ٢٧٤ ) ، ومفردات الراغب ( .. / ٢٩٧ ) ، واللسان ( ١٠ / ٩٢ ) .

(٢) وبه قال الغزال والنكزاوي والأشموني ، وقال النكزاوي قيل حسن ، وقال ابن النحاس حسن . انظر : المراجع السابقة ، والوقف والابتداء ( ١ / ٢٦٦ ) .

(٣) وبه قال الداني والنكزاوي والأشموني ، وقال الداني والنكزاوي قيل تام ، وقال الغزال حسن وقال السجاوندي مطلق . انظر : المكتفى ( .. / ١٨٣ ) ، والوقف والابتداء ( ١ / ٢٦٦ ) ، وعلل الوقوف ( ١ / ٢٨٩ ) ، والافتداء ( ١ / ٣٧٨ ) ، ومنار الهدى ( .. / ٥٧ ) .

(٤) وبه قال الغزال ، وقال النكزاوي قيل حسن ، وقال ابن الأنباري وابن النحاس والداني والنكزاوي والأشموني تام . انظر : الإيضاح ( ١ / ٥٤٧ ) ، والقطع ( ١ / ٩٥ ) ، والمكتفى ( .. / ١٨٣ ) ، والوقف والابتداء ( ١ / ٢٦٦ ) ، والافتداء ( ١ / ٣٧٨ ) ، ومنار الهدى ( .. / ٥٧ ) .

(٥) وبه قال الداني والنكزاوي والأشموني ، وقال ابن الأنباري والغزال حسن ، وقال ابن النحاس والوقف عند أبي حاتم ﴿فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ﴾ ، وقال السجاوندي مطلق . انظر : المراجع السابقة وعلل الوقوف ( ١ / ٢٨٩ ) .

والأيام المعدودات هي أيام التشريق ، والمعلومات عشر من ذي الحجة . انظر : معاني القرآن للفراء ( ١ / ١٢٢ ) ، وبجاز القرآن ( ١ / ٧١ ) ، وتفسير غريب القرآن لابن قتيبة ( .. / ٨٠ ) ، ومفردات ألفاظ القرآن ( .. / ٥٥١ ) .

﴿ فَلَا أئِمَّ عَلَيْهِ ﴾ [ البقرة : ٢٠٣ ] الأول كاف<sup>(١)</sup> ﴿ لِمَنْ اتَّقَى ﴾  
 [ البقرة : ٢٠٣ ] حسن<sup>(٢)</sup> ، ﴿ مُحْشَرُونَ ﴾ [ البقرة : ٢٠٣ ] تام<sup>(٣)</sup> ﴿ أَلْدُّ ﴾  
 [ البقرة : ٢٠٤ ] كاف<sup>(٤)</sup> ﴿ وَالنَّسْلُ ﴾ [ البقرة : ٢٠٥ ]  
 وقف كاف<sup>(٥)</sup> على قراءة الجماعة ، وذلك أنهم قرأوا « يهلك » بضم الياء وفتح /

أ/٣٩

(١) وبه قال النكزاي ، وقال الغزال حسن ، وقال الأشموني جائز ، وقال يحيى بن نصير النحوي لا يوقف على الأول حتى يؤتى بالثاني وهذا جار في كل معادل . وقال السجاوندي جائز .  
 انظر : الوقف والابتداء ( ١ / ٢٦٦ ) ، وعلل الوقوف ( ١ / ٢٨٩ ) ، والافتداء ( ١ / ٢٧٨ ) ،  
 ومنار الهدى ( .. / ٥٧ ) .

(٢) وبه قال ابن الأنباري والغزال والأشموني وقال النكزاي قيل حسن ، وذكر ابن النحاس أنه وقف  
 عند أبي حاتم وقال الداني والنكزاي كافٍ وقيل تام ، وقال السجاوندي مطلق . انظر :  
 الإيضاح ( ١ / ٥٤٧ ) ، والقطع ( ١ / ٩٥ ) ، والمكتفى ( .. / ١٨٣ ) ، والوقف والابتداء  
 ( ١ / ٢٦٦ ) ، وعلل الوقوف ( ١ / ٢٩٠ ) ، والافتداء ( ١ / ٣٧٨ ) ، ومنار الهدى  
 ( .. / ٥٧ ) .

(٣) وبه قال الداني والنكزاي والأشموني . انظر : المكتفى ( .. / ١٨٣ ) ، والافتداء ( ١ / ٣٧٩ ) ،  
 ومنار الهدى ( .. / ٥٧ ) .

والحشر : جمع الناس يوم القيامة ، والحشرُ : حَشْرُ يوم القيامة ، والحشر : الجمع الذي يحشر إليه  
 القوم ، وسمي يوم القيامة بيوم الحشر . انظر : مفردات الراغب ( .. / ٢٣٧ ) ، والمجموع  
 المغيث ( ١ / ٤٥٢ ) ، واللسان مادة ( حشر ) ( ٤ / ١٩٠ ) .

(٤) وبه قال الداني والنكزاي والأشموني . انظر : المكتفى ( .. / ١٨٣ ) ، والافتداء ( ١ / ٣٧٩ ) ،  
 ومنار الهدى ( .. / ٥٧ ) .

وألدُّ الخصام : أشدهم خصومة . يقال : رجل ألدُّ ، بين اللدِّ ، وقوم لُدُّ . والخصام جمع خصم ،  
 ويجمع على فُعُول وفِعَال . يقال : خصم وخصام وخصوم . انظر : معاني القرآن للفرأء  
 ( ١ / ١٢٣ ) ، ومجاز القرآن ( ١ / ٧١ ) ، وتفسير غريب القرآن لابن قتيبة ( .. / ٨٠ ) ،  
 ومعاني القرآن للزجاج ( ١ / ٢٧٧ ) .

(٥) وبه قال الأشموني ، وقال النكزاي قيل كافٍ وقال ابن الأنباري والداني والنكزاي تام . وذكر  
 ابن النحاس الوقف عند أبي حاتم ﴿ وَيُهْلِكُ الْحَرْثَ وَالنَّسْلُ ﴾ وقال الغزال حسن وقال  
 النكزاي قيل حسن ، وقال السجاوندي مطلق . انظر : الإيضاح ( ١ / ٥٤٧ ) ، والقطع  
 ( ١ / ٩٥ ) ، والمكتفى ( .. / ١٨٣ ) ، والوقف والابتداء ( ١ / ٢٦٦ ) ، وعلل الوقوف  
 ( ١ / ٢٩٠ ) ، والافتداء ( ١ / ٣٧٩ ) ، ومنار الهدى ( .. / ٥٧ ) .

الكاف ، و﴿ الْحَرْتِ <sup>(١)</sup> وَالنَّسْلِ <sup>(٢)</sup> ﴾ [ البقرة : ٢٠٥ ] منصوبان ، وهو من أهلك يهلك ، منصوب بالعطف على قوله ﴿ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْتِ وَالنَّسْلِ ﴾ [ البقرة : ٢٠٥ ] مفعول بهما ، وحكي عن الحسن وابن أبي إسحاق أنهما قرآ « ويهلك » بضم الياء ، كالجماعة ، ورفع الكاف <sup>(٣)</sup> ، ﴿ الْحَرْتِ وَالنَّسْلِ ﴾ منصوبان ، والرفع وجهان ، أحدهما : أن يكون معطوفاً على قوله ﴿ وَيُشْهَدُ اللَّهُ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ ﴾ [ البقرة : ٢٠٤ ] كأنه قال : ويشهد ويهلك ، وهو وجه ضعيف ، والوقف على هذا الوجه عند قوله ﴿ وَالنَّسْلِ ﴾ كقراءة الجماعة ، والوجه الثاني : أن يكون خبر مبتدأ محذوف

(١) الحرث : يعني الزرع « كما ذكر ابن قتيبة » وذكر الزجاج والراغب أيضاً أن الحرث : الزرع وذكروا معنى آخر للحرث وهو النساء ، فالنساء زرع ما فيه بقاء نوع الإنسان ، كما أن بالأرض زرع ما به بقاء أشخاصهم وقوله عز وجل ﴿ وَيُهْلِكَ الْحَرْتِ وَالنَّسْلِ ﴾ بتناول الحرثين . انظر : تفسير غريب القرآن لابن قتيبة ( .. / ٨٠ ) ، ومعاني القرآن للزجاج ( ١ / ٢٧٧ ، ٢٧٨ ) ، ومفردات الراغب ( .. / ٢٢٦ ) ، واللسان مادة ( حرث ) ( ٢ / ١٣٤ ، ١٣٥ ) .

(٢) النسل : قال ابن قتيبة يريد الحيوان ، وقال الزجاج والأصفهاني النسل : الأولاد . انظر : غريب القرآن لابن قتيبة ( .. / ٨٠ ) ، ومعاني القرآن للزجاج ( ١ / ٢٧٧ ، ٢٧٨ ) ، والمجموع المغيث ( ٣ / ٢٩٤ ) ، واللسان مادة ( نسل ) ( ١١ / ٢٦٦ ) .

(٣) ذكر ابن جني أن الحسن وابن أبي إسحاق قرأ ﴿ وَيُهْلِكُ ﴾ بفتح الياء واللام ورفع الكاف ﴿ الْحَرْتِ وَالنَّسْلِ ﴾ رفع فيهما . وقال ابن عطية وأبو حيان قرأ الحسن وابن أبي إسحاق وأبو حيوه ﴿ وَيُهْلِكُ ﴾ بفتح الياء وكسر اللام وضم الكاف ورفع ﴿ الْحَرْتِ وَالنَّسْلِ ﴾ ، وذكر صاحب الإتحاف مثل هذا القول . وقرأ الحسن بضم الياء وكسر اللام وضم الكاف « يُهْلِكُ » . وهنا خلاف في كيفية القراءة بين الإمام العماني وبين هؤلاء الأئمة . انظر : المحتسب ( ١ / ٢١٠ ) ، والمحزر الوجيز ( ٢ / ١٩١ ) ، والبحر المحييط ( ٢ / ١٢٥ ) ، والإتحاف ( .. / ١٥٥ ) ، والقراءات الشاذة ( .. / ٣٢ ) .

تقديره : « وهو يهلك »<sup>(١)</sup> وهذا الوجه لهذه القراءة أصلح من الوجه الأول ،  
والوقف حينئذ عند قوله ﴿ لِيُفْسِدَ فِيهَا ﴾ [ البقرة : ٢٠٥ ] ويتدئ  
﴿ وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ ﴾ [ البقرة : ٢٠٥ ] على تقدير « وهو يهلك » .

وحكى ابن مقسم عن أبي حيوة الشامي<sup>(٢)</sup> أنه قرأ « ويهلك » بفتح الياء  
والكاف معاً ، « والحِث » و « النسل » مرفوعان بفعلهما<sup>(٣)</sup> كأنه قال : « ليفسد  
فيها وليهلك الحِث والنسل على يده ومنه » والوقف حينئذ على قوله  
﴿ وَالنَّسْلَ ﴾ كقراءة الجماعة ، واتفقوا على أن الوقف على قوله  
﴿ وَالنَّسْلَ ﴾ وقف كاف<sup>(٤)</sup> ﴿ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ ﴾ [ البقرة : ٢٠٥ ] وقف

---

(١) انظر وجوه الإعراب في قوله تعالى ﴿ وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ ﴾ في : إعراب القرآن للنحاس  
( .. / ٢٥٠ ) ، والتبيان في إعراب القرآن ( ١ / ١٣٦ ) ، والدر المصون ( ٢ / ٣٥٢ ، ٣٥٣ ) ،  
والجدول في إعراب القرآن ( ١ / ٣٥٢ ) .

(٢) شريح بن يزيد الحضرمي ، الحمصي ، المؤذن ، صاحب القراءة الشاذة ومقرئ الشام ، وهو والد  
حيوة بن شريح الحافظ ، روى القراءة عن أبي البرهم عمران بن عثمان وعن الكسائي قراءته ،  
قال عنه الذهبي وابن حجر : ثقة ، ت سنة ثلاث ومائتين للهجرة . انظر : الكاشف  
( ١ / ٤٨٤ ) ، المقتنى في سرد الكنى ، لمحمد بن أحمد الذهبي ت ٧٤٨ هـ ، تحقيق محمد صالح  
المراد ١٤٠٨ هـ ، غاية النهاية ( ١ / ٣٢٥ ) ، تهذيب التهذيب ( ٤ / ٣٣٧ ) ، تقريب  
التهذيب ( .. / ٢٦٦ ) .

(٣) هنا خلاف في القراءة بين ما ذكره العماني وابن عطية وأبو حيان حيث قال ابن عطية وأبو حيان  
وقرأ أبو حيوة بفتح الياء وكسر اللام وضم الكاف ورفع الحِث والنسل ، وذكر السمين الحلبي  
مثل ما ذكر العماني قرأ أبو حيوة بفتح الياء والكاف وزاد « وكسر اللام » ورفع الحِث  
والنسل . انظر : المحرر الوجيز ( ٢ / ١٩١ ) ، والبحر المحييط ( ٢ / ١٢٥ ) ، والدر المصون  
( ٢ / ٣٥٣ ) ، وشواذ القرآن لابن خالويه ( ٢٠ / ٠٠ ) .

(٤) سبق بيان أقوال بعض العلماء فيه .

حسن<sup>(١)</sup> ﴿ فَحَسْبُهُ جَهَنَّمُ ﴾ [ البقرة : ٢٠٦ ] كاف<sup>(٢)</sup> ، وإن وقف على  
 ﴿ أَخَذَتْهُ الْعِزَّةُ بِالْإِثْمِ ﴾ [ البقرة : ٢٠٦ ] كان جائزاً<sup>(٣)</sup> ﴿ وَلَيْسَ  
 الْمِهَادُ ﴾ [ البقرة : ٢٠٦ ] تام<sup>(٤)</sup> ﴿ مَرَضَاتِ اللَّهِ ﴾ [ البقرة : ٢٠٧ ]  
 كاف<sup>(٥)</sup> ﴿ بِالْعِبَادِ ﴾ [ البقرة : ٢٠٧ ] تام<sup>(٦)</sup> ﴿ كَافَّةً ﴾ [ البقرة :  
 ٢٠٨ ] صالح<sup>(٧)</sup> ﴿ خُطُوتِ الشَّيْطَانِ ﴾ [ البقرة : ٢٠٨ ]

- (١) قال ابن الأنباري والداني والنكزاي تام ، وقال ابن النحاس والوقف على ﴿ لَا يُحِبُّ  
 أَلْفَسَادَ ﴾ ، وقال الغزال والأشموني كافٍ ، وقال النكزاي قيل حسن . انظر : الإيضاح  
 ( ١ / ٥٤٨ ) ، والقطع ( ١ / ٩٥ ) ، والمكتفى ( .. / ١٨٣ ) ، والوقف والابتداء  
 ( ١ / ٢٦٦ ) ، والافتداء ( ١ / ٣٨٠ ) ، ومنار الهدى ( .. / ٥٧ ) .
- (٢) وبه قال الداني والنكزاي والأشموني ، وقال ابن الأنباري والغزال حسن وقال النكزاي قيل  
 حسن وقال ابن النحاس والوقف على ﴿ فَحَسْبُهُ جَهَنَّمُ ﴾ ، وقال السجاوندي مطلق .  
 انظر : المراجع السابقة مع علل الوقوف ( ١ / ٢٩٠ ) .
- (٣) وبه قال النكزاي والأشموني . انظر : الافتداء ( ١ / ٣٨٠ ) ، ومنار الهدى ( .. / ٥٧ ) .
- (٤) وبه قال الداني والغزال والنكزاي والأشموني . انظر : المكتفى ( .. / ١٨٣ ) ، والوقف  
 والابتداء ( ١ / ٢٦٧ ) ، والافتداء ( ١ / ٣٨٠ ) ، ومنار الهدى ( .. / ٥٧ ) .
- (٥) وبه قال الأشموني ، وقال ابن الأنباري والداني والنكزاي تام ، وقال ابن النحاس والوقف على  
 ﴿ مَرَضَاتِ اللَّهِ ﴾ وقال الغزال حسن وقال النكزاي قيل حسن ، وقال السجاوندي مطلق .  
 انظر : المراجع السابقة مع الإيضاح ( ١ / ٥٤٨ ) ، والقطع ( ١ / ٩٥ ) ، وعلل الوقوف  
 ( ١ / ٢٩١ ) .
- (٦) وبه قال الجميع . انظر : المراجع السابقة .
- (٧) قال النكزاي قيل صالح ، وقال ابن النحاس كافٍ ، وقال النكزاي قيل كافٍ ، وقال  
 السجاوندي مرخص للضرورة ، وقال النكزاي مفهوم والأشموني جائز . انظر : القطع ( ١ /  
 ٩٥ ) ، وعلل الوقوف ( ١ / ٢٩١ ) ، والافتداء ( ١ / ٣٨٠ ) ، ومنار الهدى ( .. / ٥٧ ) .  
 ومعنى كافة : جميعاً ، والجماعة يقال لهم الكافة . انظر : مجاز القرآن ( ١ / ٧٢ ) ، غريب  
 القرآن لليزيدي ( .. / ٩٠ ) ، تفسير غريب القرآن لابن قتيبة ( .. / ٨١ ) ، ومفردات ألفاظ  
 القرآن ( .. / ٧١٣ ) ، والعملدة في غريب القرآن ( .. / ٨٩ ) ، واللسان مادة ( كفف )  
 ( ٩ / ٣٠١ ، ٣٠٥ ) .

صالح<sup>(١)</sup> منصوح عليهما ﴿عَدُوٌّ مُّبِينٌ﴾ [البقرة : ٢٠٨] كاف<sup>(٢)</sup> ﴿عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [البقرة : ٢٠٩] تام<sup>(٣)</sup> .

- 
- (١) قال الغزال حسن ، وقال السجاوندي مصق ، وقال النكزاوي مفهوم وقيل صالح وقال الأشموني كاف . انظر : الوقف والابتداء ( ١ / ٢٦٧ ) ، وعلل الوقوف ( ١ / ٢٩١ ) ، والافتداء ( ١ / ٣٨٢ ) ، ومنار الهدى ( .. / ٥٧ ) .
- (٢) وبه قال الغزال والأشموني وقال النكزاوي قيل كاف ، وقال ابن النحاس حسن وقال النكزاوي قيل حسن وقال النكزاوي تام . انظر : انقطع ( ١ / ٩٧ ) ، والمراجع السابقة ما عدا علل الوقوف .
- (٣) وبه قال ابن النحاس والغزال والنكزاوي والأشموني . انظر : انقطع ( ١ / ٩٧ ) ، والوقف والابتداء ( ١ / ٢٦٧ ) ، والافتداء ( ١ / ٣٨٢ ) ، ومنار الهدى ( .. / ٥٧ ) .